

مقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا،
وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلِّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا
إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ
مُسْلِمُونَ﴾ [سورة آل عمران ١٠٢/٣].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا
زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ
وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [سورة النساء ١/٤].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۖ يُصْلِحْ لَكُمْ
أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا
عَظِيمًا﴾ [سورة الأحزاب ٣٣/٧٠-٧١].

أما بعد:

فلقد بعث الله سبحانه نبيِّنا محمدًا ﷺ بالهدى على حين فترةٍ من الرُّسل،
ودروسٍ من الكتب، ليُخرجَ الناسَ من الظلماتِ إلى النورِ، فأشرقَتِ الأرضُ بنورِ
هذه الرسالة، وتآلفتِ القلوبُ بعد الفرقة، وتبينَ الحقُّ مِنَ الباطلِ، ولم يمتِ ﷺ
حتى أكملَ اللهُ به الدينَ، فترك أُمَّتَهُ على البيضاءِ ليلها كنهارها لا يزيغُ عنها إلا
هالك.

ثم سار الصحابةُ رضي الله عنهم على الاقتداءِ بنبيِّهم ﷺ، فكانوا أبرَّ الأُمَّةِ
قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، فرضي الله عنهم وأرضاهم، ثم شاء الله أن
تظهرَ الفرقُ، وتُحدثَ البدعُ، فافتَرقتِ الأُمَّةُ إلى طوائفَ وأحزابٍ، ولذا أصبح من
طريقةِ أهلِ السنةِ رَدُّ الشُّبهِ الكلاميةِ، والتنبيهُ على الأخطاءِ العقديَّةِ عند المصنفين،
نصيحةٌ لله ولرسوله ولأئمةِ المسلمين وعامتهم، ودفاعاً عن العقيدةِ الإسلاميةِ ضد

تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

ثم لا يخفى أنَّ في العلماء المبرزين من هذه الأمة من لا يشك أحد في علمهم، لما لهم من جهود واضحة في خدمة العلم، وهم مع ذلك قد وقعوا في أخطاء عقدية، وخالفوا منهج السلف في بعض المسائل، فهذا الصنف من العلماء لا يحسن السكوت عن أخطائهم العقدية؛ بل يجب التنبيه عليها حتى لا يأخذها من يجهل حالها، وهم بخلاف من عقدوا ألوية البدعة، وأجمعوا على مفارقة الكتاب والسنة، بما أحدثوا من الكلام الباطل، فهؤلاء يجب ذمهم والتحذير منهم ومن كتبهم وطرقهم الضالة.

ومن تنطبق عليه حال الصنف الأول من هؤلاء العلماء: (نجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي الصرصري الحنبلي المتوفى سنة ست عشرة وسبعمائة من الهجرة) مما جعلني أختار دراسة منهجه العقدي رسالة لنيل الدرجة العالمية (الماجستير) في تخصص العقيدة بعنوان: «منهج الطوفي في تقرير العقيدة عرض ونقد».

١ - أهمية الموضوع وأسباب اختياره

تظهر أهمية هذا الموضوع من جهات متعددة من أهمها:-

- ١- أن فيه إبرازاً لجهود الطوفي الذي يُعدُّ من تلامذة شيخ الإسلام ابن تيمية، وله شرح على قصيدته التائية، وقصيدة في الثناء عليه رحمهما الله.
- ٢- إضافة لبنة علمية في الدراسات والمكتبات الإسلامية، من خلال دراسة منهج الطوفي في تقرير العقيدة.
- ٣- انتشار كتب الطوفي وكون بعضها يُعدُّ مرجعاً في بابه، كمختصر الروضة وشرحها، مع وجود جملة منها متعلقة بالعقيدة ولما تنشر.
- ٤- ما اشتهر به الطوفي من الذكاء وغزارة العلم وقوة الحجة مما تشهد به مؤلفاته.
- ٥- كثرة الجدل القائم - قديماً وحديثاً - حول عقيدة الطوفي، واتهامه بالرفض والأشعرية، وعدم وضوح هذا الأمر لدى بعض الباحثين.
- ٦- إبراز مساعي الطوفي المشكورة في الرد على أهل الضلال كالنصارى والرافضة

والمعتزلة.

- ٧- شمول هذا الموضوع جُلَّ أبواب العقيدة مما يعود على الباحث بالنفع الكبير.
- ٨- أن هذا الموضوع - رغم أهميته - لم تكتب فيه رسالة علمية حسب علمي وبحثي.

٢ - الدراسات السابقة

❖ لقد حظي الطوفي وكتبه - كغيره من العلماء - بمجموعة من الدراسات والبحوث، وأهم هذه الرسائل ذات الصلة بالموضوع ما يلي:-

١ - تحقيق كتاب «الإشارات الإلهية في المباحث الأصولية» للطوفي - حققه الدكتور كمال عيسى، وهي رسالة تقدم بها الباحث لنيل درجة الماجستير بجامعة القاهرة عام ١٣٩٤هـ.

٢، ٣ - تحقيق كتاب «شرح مختصر الروضة» للطوفي - حققه في رسالتي دكتوراه كل من الدكتور إبراهيم آل إبراهيم عام ١٤٠٤هـ، والدكتور بابا آدو عام ١٤٠٨هـ بجامعة أم القرى، كما نشر بتحقيق الدكتور عبدالله التركي.

٤ - تحقيق كتاب «الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية» للطوفي - حققه الدكتور سالم القرني، وهي رسالة تقدم بها الباحث لنيل درجة الدكتوراه في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٠٩هـ.

٥ - الطوفي وآراؤه النحوية من خلال كتاب «الصعقة الغضبية»، وهي رسالة ماجستير للباحث عصام عامرية، بجامعة القاهرة عام ١٤١٣هـ.

٦ - تحقيق كتاب «حلّال العقد في أحكام المعتقد» للطوفي، حققه الباحث/ جمعان الحربش، وهي رسالة تقدم بها الباحث لنيل درجة الماجستير في قسم الفلسفة الإسلامية بجامعة القاهرة عام ١٤١٨هـ.

٧ - تحقيق كتاب «شرح تائية شيخ الإسلام» للطوفي، حققه الباحث/ محمد نور

الإحسان، وهي رسالة تقدم بها الباحث لنيل درجة الماجستير في قسم العقيدة بالجامعة الإسلامية عام ١٤٢٣هـ.

٨ - تحقيق كتاب «الإكسير في علم التفسير» للطوفي - حققه الدكتور عبدالقادر حسين.

٩ - تحقيق كتاب «الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية» للطوفي - حققه الدكتور محمد الفاضل.

١٠ - الطوفي البغدادي وآراؤه البلاغية والنقدية، وهي رسالة دكتوراه للدكتورة أمينة سليم، بجامعة الأزهر.

١١ - المصلحة المرسله ونجم الدين الطوفي، للدكتور مصطفى زيد.

❖ الموازنة بين الدراسات السابقة وموضوع الرسالة:-

اتضح لي أن جميع الدراسات السابقة قد اقتصرت في مقدماتها - فيما يتعلق بعقيدة الطوفي - على الحديث عن أمر واحد وهو: مسألة رمي الطوفي بالرفض، إلا ما كتبه الدكتور سالم القرني فقد أضاف مسألتين فقط وهما: مذهبه في الأسماء والصفات وموقفه من الاحتجاج بخبر الآحاد، وإلا ما كتبه الباحث نور الإحسان فقد أضاف مسألة منهجه في القضاء والقدر، مما يبين وجه الحاجة إلى توضيح منهج الطوفي العقدي في باقي أصول الإيمان كما سيأتي بيانه.

❖ الإضافات العلمية لموضوع الرسالة:-

وتتمثل في إبراز منهج الطوفي العقدي فيما يلي:

١. منهجه في التلقي والاستدلال والرد على المخالفين.

٢. منهجه في توحيد الربوبية.

٣. منهجه في توحيد الألوهية.

٤. منهجه في الإيمان بالملائكة والجن.

٥. منهجه في الإيمان بالكتب المنزل.

٦. منهجه في الإيمان بالرسول.
٧. منهجه في الإيمان باليوم الآخر.
٨. منهجه في مسائل الإيمان.

٣ - خطة البحث

قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد، وبابين، وخاتمة، ثم ذيلته بفهارس تفصيلية، كالآتي:-

المقدمة: وتشمل ما يلي:-

- ١- أهمية الموضوع وأسباب اختياره.
- ٢- الدراسات السابقة.
- ٣- خطة البحث.
- ٤- منهج البحث.
- ٥- مصادر البحث.

التمهيد، ويشمل:-

أولاً: عصر الطوفي، وفيه ثلاثة مباحث:-

المبحث الأول: الحالة السياسية.

المبحث الثاني: الحالة الاجتماعية.

المبحث الثالث: الحالة العلمية.

ثانياً: حياة الطوفي الشخصية، وفيه ستة مباحث:-

المبحث الأول: مولده ونسبه

المبحث الثاني: طلبه العلم ورحلاته.

المبحث الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المبحث الرابع: عقيدته إجمالاً وتحقيق نسبته للرفض والأشعرية.

المبحث الخامس: مذهبه الفقهي.

المبحث السادس: مؤلفاته ووفاته.

الباب الأول: منهج الطوفي في التلقي والاستدلال والرد على المخالفين. وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: منهجه في التلقي والاستدلال، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مصادر التلقي عنده.

المبحث الثاني: منهجه في الاستدلال وموقفه من خبر الآحاد.

المبحث الثالث: أسلوبه في العرض والمناقشة.

الفصل الثاني: منهجه في الرد على المخالفين، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: منهجه في الرد على أهل الكتاب.

المبحث الثاني: منهجه في الرد على الفرق والآراء المخالفة.

الفصل الثالث: مقارنة بين منهج الطوفي ومنهج شيخ الإسلام في الرد على النصارى.

الباب الثاني: منهج الطوفي في بيان مسائل العقيدة. وفيه ثمانية فصول:

الفصل الأول: منهجه في توحيد الله عز وجل، وفيه ثلاثة مباحث:-

المبحث الأول: منهجه في توحيد الربوبية.

المبحث الثاني: منهجه في توحيد الألوهية.

المبحث الثالث: منهجه في توحيد الأسماء والصفات، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه العام في الأسماء والصفات.

المطلب الثاني: كلامه في أسماء الله تعالى وصفاته على وجه

التفصيل.

الفصل الثاني: منهجه في الإيمان بالملائكة والجن، وفيه مبحثان:-

المبحث الأول: الملائكة: تعريفهم وأعمالهم وخصائصهم.

المبحث الثاني: الجن: تعريفهم وخصائصهم.

الفصل الثالث: منهجه في الإيمان بالكتب المنزلّة، وفيه ثلاثة مباحث:-

- المبحث الأول: وجوب الإيمان بجميع الكتب المنزلة
- المبحث الثاني: تفاضل الكتب المنزلة.
- المبحث الثالث: إعجاز القرآن الكريم والرد على المخالفين.
- الفصل الرابع: منهجه في الإيمان بالرسول، وفيه خمسة مباحث:-
- المبحث الأول: تعريف النبي والرسول والفرق بينهما وعدد الرسل.
- المبحث الثاني: ضرورة إرسال الرسل.
- المبحث الثالث: أوصاف الأنبياء وخصائصهم.
- المبحث الرابع: حقيقة النبوة والرد على المخالفين فيها، وفيه مطلبان:
- المطلب الأول: المخالفون من أهل الإسلام.
- المطلب الثاني: المخالفون من أهل الكتاب.
- المبحث الخامس: دلائل نبوة محمد ﷺ.
- الفصل الخامس: منهجه في الإيمان باليوم الآخر، وفيه سبعة مباحث:-
- المبحث الأول: الموت وأحوال البرزخ.
- المبحث الثاني: الساعة وأشراتها.
- المبحث الثالث: البعث والرد على المنكرين.
- المبحث الرابع: أحوال يوم القيامة.
- المبحث الخامس: الشفاعة.
- المبحث السادس: الجنة والنار.
- المبحث السابع: الرؤية.
- الفصل السادس: منهجه في الإيمان بالقدر، وفيه سبعة مباحث:-
- المبحث الأول: تعريف القدر ومعنى الإيمان به.
- المبحث الثاني: مذاهب الناس في القدر.
- المبحث الثالث: مسألة خلق أفعال العباد.
- المبحث الرابع: مسألة تعليل أفعال الله تعالى وتنزيهه عن الشر.

- المبحث الخامس: التحسين والتقبيح.
- المبحث السادس: هل يجب على الله شيء؟.
- المبحث السابع: مسألة التكليف بما لا يطاق.
- الفصل السابع: منهجه في مسائل الإيمان، وفيه أربعة مباحث:-
- المبحث الأول: حقيقة الإيمان ودخول الأعمال فيه.
- المبحث الثاني: الفرق بين الإسلام والإيمان.
- المبحث الثالث: حكم مرتكب الكبيرة والفرق بينها وبين الصغيرة.
- المبحث الرابع: مسألة التكفير.
- الفصل الثامن: منهجه في الصحابة رضي الله عنهم.
- الخاتمة: وتشمل أهم نتائج البحث.

٤ - منهج البحث

أ- ما يتعلق بعرض المسألة ودراستها:

- ١- استقرأت المسائل العقدية في كتب الطوفي رَحِمَهُ اللهُ المطبوعة والمخطوطة.
- ٢- جمعت كلام الطوفي في المسألة الواحدة.
- ٣- رتبت المسائل بناء على موضوعات العقيدة.
- ٤- بينت منهج الطوفي في التلقي والاستدلال والرد على المخالفين.
- ٥- عرضت قول الطوفي في كل مسألة بالتفصيل، والذي يدخل في البحث رأي الطوفي الصريح في المسائل العقدية، لا ما سرد من الخلاف، أو ذكر من الأقوال والاحتمالات دون أن يُبيّن رأيه فيه، لأنّ الهدف من البحث بيان رأي الطوفي في تلك المسائل.
- ٦- إذا وافق الطوفي مذهب السلف الصالح رحمهم الله فإنني لا أطيل في بيان المسألة بل اقتصر على ذكر تلك الموافقة مؤيداً ذلك بدليل من الكتاب أو من السنة - إلا إذا وردت تلك الأدلة في كلام الطوفي فإنني اكتفي بها -

وكلام أئمة السلف وخاصة كلام شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم، وأما إذا خالف الطوفي الحق فإنني أحاول - قدر جهدي - بيان المسألة، وذكر الحق فيها مؤيداً ذلك بالأدلة من الكتاب أو من السنة وكلام سلف الأمة.

ب- ما يتعلق برسم البحث وهوامشه وخدمة نصّه:

- ١- عزوت الآي إلى سورها، بذكر اسم السورة ورقم الآية.
- ٢- خرّجت الأحاديث والآثار، فإن كانت في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بذلك، وإلا خرّجتها من مصادرها حسب اطلاعي، وحكمت عليها من خلال كلام الأئمة.
- ٣- ترجمت - بإيجاز - للأعلام غير المشهورين من مصادر تراجمهم الأصلية، ولم أترجم للأنبياء والصحابة والأئمة الأربعة وشيخ الإسلام وابن القيم، وإذا تكرّر ذكر المترجم له فلا أحيل على موضع ترجمته تخفيفاً للحواشي، وأكتفي في ذلك بفهرس الأعلام المترجمين.
- ٤- شرحت الألفاظ الغريبة، والمصطلحات، وعرفت بالبقاع والبلدان غير المشهورة، راجعاً في ذلك كله إلى مصادره الأصلية.
- ٥- وثّقت النقول بذكر مصادرها.

ج - ما يتعلق بالفهارس:

لما للفهارس من فوائد جمة، فإنني ذيلت البحث بمسارد تفصيلية تشمل عشرة فهارس هي:

- ١- فهرس الآيات.
- ٢- فهرس الأحاديث النبوية.
- ٣- فهرس الآثار.
- ٤- فهرس الكلمات الغريبة المفسرة والمصطلحات المعرف بها.
- ٥- فهرس الأعلام المترجمين.
- ٦- فهرس الفرق.

- ٧ - فهرس الأماكن والبقاع المعروف بها.
- ٨ - فهرس الأبيات الشعرية.
- ٩ - فهرس المصادر والمراجع.
- ١٠ - فهرس الموضوعات.

٥ - مصادر البحث

أ - ما يتعلق بعرض المسائل:-

اعتمدت الرجوع إلى كتب الطوفي المطبوعة والمخطوطة، والموجود منها ما يلي:

- ١ - الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية.
- ٢ - الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية.
- ٣ - التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط).
- ٤ - حلال العقد في بيان أحكام المعتقد (مخطوط).
- ٥ - درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط).
- ٦ - شرح التائية لشيخ الإسلام ابن تيمية في القدر (مخطوط).
- ٧ - الإكسير في قواعد التفسير.
- ٨ - إيضاح البيان عن معنى أم القرآن.
- ٩ - تفسير سورة (ق).
- ١٠ - تفسير سورة القيامة.
- ١١ - تفسير سورة النبأ.
- ١٢ - تفسير سورة الانشقاق.
- ١٣ - تفسير سورة الطارق.
- ١٤ - مختصر الترمذي (مخطوط).
- ١٥ - التعيين في شرح الأربعين النووية.
- ١٦ - البلب (مختصر الروضة) وشرحه عليه (شرح مختصر الروضة).

-
- ١٧- قاعدة جلية في الأصول (مخطوط)
- ١٨- علم الجدل في علم الجدل.
- ١٩- الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية.
- ٢٠- الشعر على مختار الأشعار (مخطوط).
- ٢١- موائد الحيس في فوائد امرئ القيس.
- كما رجعت للكتب التي نقلت كلام الطوفي في مسائل العقيدة، ومن أبرزها كتب مرعي الكرمي والسفاري.
- ب- ما يتعلق بدراسة المسائل:-
- اعتمدت الرجوع إلى كتب أئمة السلف الصالح وخاصة كتب شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم.

شكر واعتذار

أشكر الله تعالى المنعم علينا بسائر النعم الجزيلة فما من نعمة إلا من الله تعالى كما قال تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [سورة النحل ١٦/٥٣].

كما أشكر والدي الكريمين اللذين ربياني صغيراً، فلهما مني الدعاء والثناء، كما قال تعالى: ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَايَكَ إِلَى الْمَصِيرِ﴾ [سورة لقمان ٣١/١٤].

كما أشكر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة التي سهلت لي فرصة مواصلة دراستي العليا، والنهل من علماء فضلاء، وموجهين نبلاء، فلهم جميعاً مني الشكر والتقدير.

كما أشكر كل من أفدت منه، وفي مقدمتهم فضيلة المشرف على هذه الرسالة، والذي غمرني بحسن خلقه وأدبه وتواضعه، وكان لي نعم الموجه.

وبعد، فليس لي في هذا البحث سوى أنني جمعت بعض ما تفرق، وشأني شأن بني آدم يعتريني القصور والتقصير والنسيان، وقد حاولت أن يخرج هذا البحث على صورة مَرْضِيَّة، ولكن الله تعالى أبى الكمال إلا لكتابه العظيم، فما كان في هذا البحث من صواب فمن جود الله وكرمه وفضله، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي وأستغفر الله تعالى ﷻ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

التمهيد

ويشمل:-

أولاً: عصر الطوفي.

ثانياً: حياة الطوفي الشخصية.

وفي الأول ثلاثة مباحث:-

المبحث الأول: الحالة السياسية.

المبحث الثاني: الحالة الاجتماعية.

المبحث الثالث: الحالة العلمية.

المبحث الأول: الحالة السياسية

تتمثل أهم ملامح الحالة السياسية التي عاصرها الطوفي رحمته الله في ثلاثة أمور هي:
 أولاً: سقوط مدينة بغداد عاصمة الخلافة العباسية، على أيدي التتار سنة (٦٥٦) هـ، وقتلهم عدداً كبيراً من أهلها، وإفسادهم فيها^(١).
 هذه هي حالة بغداد والعراق، أما الشام فلم يسلم من حملات التتار، فقد أخذوا حلب^(٢) بالأمان سنة (٦٥٨) هـ ثم غدروا بأهلها، وأخذوا دمشق وحماة^(٣) وبعلبك^(٤) سلماً^(٥)، بعد تحالفهم مع الصليبيين ضد المسلمين^(٦).
 وأما مصر فقد كانت تحت قيادة السلطان سيف الدين قطز^(٧)، فخرج للقاء التتار

(١) انظر: البداية والنهاية (١٣/ ٢٠٠)، والعبر (٥/ ٢٢٦)، ومرآة الجنان (٤/ ١٣٧)، وشذرات الذهب (٥/ ٢٧٠).

(٢) مدينة قديمة، قيل: إنها سميت بذلك لأن إبراهيم عليه السلام كان يجلب فيها غنمه، وتقع إلى الشمال من سوريا، وتبعد عن دمشق (٣٥٠) كم شمالاً، وهي قريبة من حدود تركيا، اتخذت منها الدولة الحمدانية عاصمة [انظر: معجم البلدان (٢/ ٢٨٢)، وموسوعة المدن العربية (١٨٢)، والموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي (٤/ ٨٨٢)].

(٣) مدينة قديمة على ضفاف نهر العاصي، وهي شمال مدينة حمص، وهي من أكبر المدن السورية في العصر الحاضر، اشتهرت بالزراعة [انظر: معجم البلدان (٢/ ٣٠٠)، وموسوعة المدن العربية (١٨٣)، والموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي (٤/ ٨٨٢)].

(٤) مدينة قديمة تقع في سهل البقاع، وهي مدينة زراعية، وتقع في العصر الحاضر ضمن لبنان، تبعد عن بيروت (٩٠) كم شرقاً [انظر: معجم البلدان (١/ ٤٥٣)، وموسوعة المدن العربية (٤٣٢)].

(٥) انظر: البداية والنهاية (١٣/ ٢١٨-٢١٩)، والعبر (٥/ ٢٤١)، وشذرات الذهب (٥/ ٢٩٠).

(٦) انظر: موسوعة التاريخ الإسلامي (٥/ ٢٤٦) للدكتور/ أحمد شليبي.

(٧) المظفر سيف الدين قطز، الثالث من ممالك الترك بالديار المصرية، كان بطلاً شجاعاً حازماً، كسر التتار كسرة جبر بها الإسلام، فجزاه الله عن الإسلام خيراً، ولم يخلف ولداً ذكراً، قتله الظاهر

بعدما سمع بمسيرهم إلى مصر، ووصلهم إلى غزة^(١)، فالتقى معهم في معركة عين جالوت سنة (٦٥٨) هـ، فانتصر عليهم^(٢)، ولم تهدأ الحروب طيلة تلك الفترة بين المسلمين والتتار، ومن المعارك الفاصلة التي نصر الله تعالى فيها المسلمين معركة عين جالوت، ومعركة البُليستين سنة (٦٧٥) هـ^(٣)، ومعركة شقحب سنة (٧٠٢) هـ، والتي شارك فيها جمع من العلماء كشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ^(٤).

ثانياً: لم تكن هذه هي المحنة الوحيدة في هذا العصر، بل كان فيه الحروب الصليبية التي تعد حملة شرسة على الإسلام والمسلمين، وقد انتهت في سنة (٦٩٠) هـ، حينما فتح المسلمون عكا^(٥)، وتم طرد الروم من السواحل حيث سلّم الروم صور^(٦)

بيرس سنة (٦٥٨) هـ [انظر: النجوم الزاهرة (٧/٧٢)، وشذرات الذهب (٥/٢٩٣)، والوافي بالوفيات (١٨٩/٢٤)].

(١) مدينة قديمة سماها العرب (غزة هاشم) تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وهي في العصر الحاضر تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، وتقع في أقصى جنوب الساحل الفلسطيني، اشتهرت بالزراعة والتجارة [انظر: معجم البلدان (٤/٢٠٢)، وموسوعة المدن العربية (٣٩٥)، والموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي (٤/٥٤٨)].

(٢) انظر: البداية والنهاية (١٣/٢٢٠-٢٢١)، ومرآة الجنان (٤/١٤٩)، وبغية الطلب (٢/١٠٢٠).

(٣) انظر: البداية والنهاية (١٣/٢٧١)، والعبر (٥/٣٠٤).

(٤) انظر: البداية والنهاية (١٤/٢٣)، وذيل العبر (٦/٢٠).

(٥) مدينة وميناء وحصن قديم يقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى الشمال الغربي من فلسطين المحتلة، وكانت تسمى (عكو)، وهي في الوقت الحاضر تحت الاحتلال اليهودي لأرض فلسطين، وأرضها خصبة جداً ولهذا اشتهرت بالزراعة [انظر: معجم البلدان (٤/١٤٣)، وموسوعة المدن العربية (٣٩٢)، والموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي (٤/٥٤٠)].

(٦) مدينة قديمة ساحلية تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وهي محاطة بالبحر من ثلاث جهات، ولهذا كانت قديماً من أهم الحصون المنيعة على الأعداء، وتقع في العصر الحاضر ضمن لبنان وتبعد عن بيروت (٨٥) كم جنوباً [انظر: معجم البلدان (٣/٤٣٣)، وموسوعة المدن العربية (٤٤٨)].

وصيدا^(١).

ثالثاً: ومما زاد الحال سوءاً كثرة النزاعات والفتن والاقتتال بين السلاطين على الحكم، كالذي حصل بين المماليك، وهذا ما جعل الأعداء يطمعون بهم. وكانت الخلافة العباسية - التي أُحييت في عام (٦٥٩) هـ - صُوريّة، وكان أول من تولّاها الخليفة المستنصر بالله العباسي^(٢)، واستمرت صُوريّةً حتى الفتح العثماني لمصر^(٣).

-
- (١) انظر: البداية والنهاية (١٣/ ٣٢٠-٣٢١)، وصيدا: مدينة وميناء على ساحل البحر الأبيض المتوسط، في جنوب لبنان، وتبعد عن بيروت (٤٥) جنوباً [انظر: معجم البلدان (٣/ ٤٣٧)، وموسوعة المدن العربية (٤٤٩)، والموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي (٤/ ٧٦١)].
- (٢) أبو القاسم أحمد بن الظاهر بأمر الله أبي نصر محمد بن الناصر لدين الله أحمد بن المستضيء الهاشمي العباسي البغدادي، بُويع له في شهر رجب من تلك السنة (٦٥٩) هـ بعد خلو الوقت من خليفة عباسي ثلاث سنين ونصف سنة، وكان معتقلاً ببغداد مع غيره من أولاد الخلفاء، ويعد الخليفة (٣٨) من خلفاء الدولة العباسية، وقتل في العراق سنة (٦٦٠) هـ بعد هزيمته ومن معه من الجنود [انظر: البداية والنهاية (١٣/ ٢٣٣)، والسير (٢٣/ ١٦٨)].
- (٣) انظر: موسوعة التاريخ الإسلامي (٥/ ٢٤٥) للدكتور/ أحمد شليبي.

المبحث الثاني: الحالة الاجتماعية

أهم ملامح الحالة الاجتماعية في عصر الطوفي هي:
 أولاً: اضطراب الأمن بسبب كثرة غارات الأعداء على المسلمين، وتنازع الولاية على السلطة، وهذا أدى إلى كثرة اللصوص، وقطاع الطرق، الذي أثر بدوره على الرحلات التجارية^(١).

ثانياً: سوء الأحوال المادية، وانتشار الفقر والحاجة والعوز، بسبب كثرة القتال، وتخريب الزروع والثمار من قبل الأعداء، وهذا أدى إلى غلاء الأسعار غلاءً فاحشاً، مما أدى إلى هلاك خلقٍ كثير، ومنه ما حصل في شهر ذي الحجة من سنة (٦٩٤) هـ فقد قُدر من هلك بنحو عشرين ألفاً^(٢).

ثالثاً: وجود بعض المنكرات والمعاصي بشكل علني كدواوين الخمر والزنى، ولكن ذلك لم يدم طويلاً، بسبب جهود الولاية والعلماء والمصلحين ومنهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ^(٣).

وقد أحدثت في هذا العصر بعض البدع كبدعة وليمة النصر^(٤)، وأُحيي بعضها بعد موات^(٥)، وقد أنكرها - بنوعيتها - العلماء والمصلحون.
 كما انتشرت في هذا العصر مظاهر الشرك والتصوف، كبناء المشاهد على القبور،

(١) انظر: موسوعة التاريخ الإسلامي (٥٧٣/٧) للدكتور / أحمد شلبي.

(٢) انظر: البداية والنهاية (٣٤٠ / ١٣) وانظر في غلاء السعر: (٢٣٤ / ١٣)، (٣٤٣، ٣٤٨)، و(١٤ / ١٠، ١٦).

(٣) انظر: البداية والنهاية (٢٥٤ / ١٣، ٢٦٠، ٢٩٤) و(١٤ / ١١).

(٤) انظر: البداية والنهاية (٣٢٧ / ١٣).

(٥) انظر: البداية والنهاية (١٣ / ١٤، ٤١).

والغلو في الأولياء، ولم يكن لسلطين المماليك دور في القضاء على تلك المظاهر، بل كان لبعضهم دور في إحيائها، وجعل الأئمة الراتبين عند هذه القبور^(١).

رابعاً: تسلط اليهود والنصارى على المسلمين بسبب تمكين التتار لهم، وقد أشار الطوفي رَحِمَهُ اللهُ إِلَى هذا فقال: "ولا عبرة بما يحصل لهم من الدول في بعض البلاد كبغداد ونحوها من بلاد المشرق"^(٢)، وقد تسلط النصارى أيضاً على المسلمين في الشام أيام غزو التتار لها، فسارت مواكبهم تحمل الصليبان، وأُلزم المسلمون بالقيام لها، واحترامها^(٣).

وأما حالهم في الشام ومصر فقد كان منهم طائفة يعملون في الدواوين والكتابة^(٤)، وقد مُنعوا من الركوب على الخيل والبغال ونحوها، وذلك تمييزاً لهم عن المسلمين^(٥)، كما حصل من إلزام النصارى بلبس العمام الزرق، واليهود بالصفير^(٦).
خامساً: وضع قضاة للمذاهب الأربعة في مصر والشام، بل كان بجامع الحاكم بالقاهرة عام (٧٠٤هـ) أربعة قضاة، وشيخ للحديث، وشيخ للنحو، وشيخ للقراءات، وشيخ لإفادة العلوم^(٧).

سادساً: لم يخلُ هذا العصر -كغيره- من وقوع بعض الحوادث كالحرائق^(٨)،

(١) انظر: البداية والنهاية (١٣/١٤)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (١/١٤٠-١٤٩).

(٢) مختصر الترمذي (مخطوط) (٢/٢٠٥/ب).

(٣) انظر: البداية والنهاية (١٣/٢٢١)، وموسوعة التاريخ الإسلامي (٥/٢٤٦) للدكتور/ أحمد شلبي.

(٤) انظر: البداية والنهاية (١٣/٢٩٤).

(٥) انظر: البداية والنهاية (١٣/٣٥٠، ٣٤٠) وحصل هذا في عامي ٦٩٤هـ و٦٩٦هـ.

(٦) انظر: البداية والنهاية (١٤/١٦) وحصل هذا في عام ٧٠٠هـ.

(٧) انظر: البداية والنهاية (١٤/٣٣).

(٨) انظر: البداية والنهاية (١٣/٢٤٥) وحصل هذا في عام ٦٦٣هـ.

والغرق^(١)، والزلازل^(٢)، والبرد الشديد الذي كثيراً ما يتلف المحاصيل^(٣)، فيتسبب أيضاً في غلاء الأسعار وغيرها.

(١) انظر: البداية والنهاية (١٣/٢٥٥، ٢٥٩) وحصل هذا في عامي ٦٦٧هـ و٦٦٩هـ.

(٢) انظر: البداية والنهاية (١٤/٢٧) وحصل هذا في عام ٧٠٢هـ.

(٣) انظر: البداية والنهاية (١٣/٢٥٥، ٢٩٢، ٢٩٦) في الأعوام: ٦٦٧هـ و٦٧٩هـ و٦٨٠هـ.

المبحث الثالث: الحالة العلمية

لا شك أن الحالة العلمية تتأثر بالحالة السياسية، فاحتلال التتار لبغداد أثّر سلباً على الحركة العلمية فيها، فقد أحرقت الكتب في بغداد وقذف كثير منها في النهر، مما سبب فقدان كثير من تراث الأمة في تلك الحملات التي أجهزت على ذلك التراث. وأهم الملامح العلمية لهذا العصر ما يلي:

أولاً: انتشار المدارس، وحلّق التعليم في المساجد، وهذا دليل على ازدهار الحركة العلمية خاصة في مصر، وشاهده وجود الرحلات التي كان يقوم بها طلاب العلم، ومنهم الطوفي رحمه الله فقد نهل من بعض المدارس التي فتحت أبوابها بعد الغزو التتري لبغداد^(١)، ثم رحل إلى دمشق، ثم القاهرة مما يدل على انتشار المدارس، وكثرة العلماء.

ومن المدارس التي أنشئت في مصر في هذا العصر المدرسة الظاهرية^(٢)، والمنصورية^(٣)، والناصرية^(٤).

وألحقت بتلك المدارس مكاتب كبيرة، علاوة على المكاتب المستقلة عن المدارس، والتي كانت تزخر بالكتب من الفنون المختلفة، مما ساهم في دعم الحركة العلمية^(٥).

(١) انظر: موسوعة التاريخ الإسلامي (٥٧٤/٧) للدكتور/ أحمد شلبي.

(٢) نسبة إلى الظاهر بيبرس ت (٦٧٦) هـ، بُنيت سنة (٦٦٢) هـ، انظر: [البداية والنهاية (٢٤٢/١٣)، والنجوم الزاهرة (١٢٠/٧)، والشذرات (٣٠٧/٥)].

(٣) نسبة إلى المنصور سيف الدين قلاوون الصالحي ت (٦٨٩) هـ، انظر: [طبقات الشافعية الكبرى (٥٨/٥) ومآثر الإنافة (١٢٤/٢)].

(٤) نسبة إلى الناصر محمد بن قلاوون بنيت سنة (٧٠٣) هـ، انظر: [النجوم الزاهرة (٢٠٨/٨)].

(٥) انظر: موقف شيخ الإسلام من الفلاسفة (١٠) للدكتور/ صالح الغامدي.

ثانياً: كثرة العلماء في هذا العصر، وقد برز منهم شيخ الإسلام ابن تيمية، والحافظ المزي، والحافظ البرازلي، وأبو حيان الأندلسي وغيرهم^(١).

ثالثاً: ظهور التأليف الموسوعي، فقد برزت عدة موسوعات ضخمة في الفقه والتفسير والتاريخ والرجال وغير ذلك، وهي وإن كان يغلب عليها الجمع والنقل عن السابقين، إلا إنها لا تخلو من بحوث لموضوعات جديدة، ثم إنها حفظت كثيراً من الكتب من الضياع^(٢)، ومن تلك الكتب تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي، وغيرها.

رابعاً: غلبت على هذا العصر نزعة التقليد، وسيطر الجمود الفكري، وأصبح العالم يقاس بكثرة ما حفظ وعرف، وإن لم يكن له من الإبداع العلمي، واستقلال الفكر نصيب^(٣)، وهذا لا يعني عدم وجود بعض العلماء المبدعين والمجددين كشيخ الإسلام رحمه الله.

(١) سيأتي التعريف بهم.

(٢) انظر: موقف شيخ الإسلام من الفلاسفة (٩) للدكتور/ صالح الغامدي.

(٣) انظر: ابن تيمية السلفي (١٩-٢٠) لمحمد خليل هراس.

ثانياً: حياة الطوفي الشخصية

وفيه ستة مباحث:-

المبحث الأول: مولده ونسبه .

المبحث الثاني: طلبه العلم ورحلاته .

المبحث الثالث: شيوخه وتلاميذه .

المبحث الرابع: عقيدته إجمالاً وتحقيق نسبته للرفض والأشعرية .

المبحث الخامس: مذهبه الفقهي .

المبحث السادس: مؤلفاته ووفاته .

ثانياً: حياة الطوفي الشخصية^(١)

(١) مصادر حياة الطوفي هي:

- ١ - ذيل تاريخ الإسلام (١٧٩) للحافظ الذهبي - بعناية: مازن باوزير - الطبعة الأولى - ١٤١٩هـ - دار المغني - الرياض.
- ٢ - ذيل العبر (٤٤) للحافظ الذهبي - تحقيق: محمد السعيد زغلول - الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٣ - أعيان العصر وأعوان النصر (٢/٤٤٥) (٣/١٣٠) لصالح الصفدي تحقيق: علي أبو زيد وآخرين - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - دار الفكر - بيروت.
- ٤ - المقتفى لتاريخ أبي شامة (مخطوط) (٢/٢٤٦/أ) للبرزالي - في معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى برقم (١٠٩٤) تاريخ.
- ٥ - ذيل طبقات الحنابلة (٢/٣٦٦) لابن رجب الحنبلي - دار المعرفة - بيروت.
- ٦ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٢/١٥٤) لابن حجر العسقلاني - دار الجليل - بيروت.
- ٧ - المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد (١/٤٢٥) لإبراهيم بن محمد بن مفلح - تحقيق: عبد الرحمن العثيمين - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ - مكتبة الرشد - الرياض.
- ٨ - المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد (٥/٥) للعليمي - تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط وآخرين - الطبعة الأولى - ١٤١٧هـ - دار صادر - بيروت.
- ٩ - الدر المنضد في ذكر أصحاب الإمام أحمد - (٢/٤٦٤) للعليمي - تحقيق: عبد الرحمن العثيمين - الطبعة الأولى - ١٤١٢هـ - مكتبة التوبة - الرياض.
- ١٠ - ديوان الإسلام (٣/٢٤١) للغزي - تحقيق: سيد كسروي - الطبعة الأولى - ١٤١١هـ - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١١ - القلائد الجوهريّة في تاريخ الصالحية (٢/٥٢٨) لابن طولون الصالحي - تحقيق: محمد دهمان - مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق.
- ١٢ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (١/٥٩٩) لجلال الدين السيوطي - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - ١٣٨٤هـ - مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة.
- ١٣ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب - (٦/٣٩) لابن العماد الحنبلي - الطبعة الثانية

- ١٣٩٩هـ - دار المسيرة - بيروت.
- ١٤ - طبقات المفسرين (٢٦٤) للأدنوي - تحقيق: سليمان الخزي - الطبعة الأولى - ١٤١٧هـ - مكتبة العلوم والحكم - المدينة النبوية.
- ١٥ - الفتح المبين في طبقات الأصوليين (١٢٠/٢) للمراغي - الطبعة الثانية - ١٣٩٤هـ - محمد أمين دمج وشركاه - بيروت.
- ١٦ - جلاء العينين في محاكمة الأحمدين (٣٦) للألوسي - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٧ - رفع النقاب عن تراجم الأصحاب (٢٩٥) لابن ضويان النجدي - تحقيق: عمر العمروي - الطبعة الأولى - ١٤١٨هـ - دار الفكر - بيروت.
- ١٨ - مختصر طبقات الحنابلة (٦٠) لابن شطي - دراسة: فواز زمرلي - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - دار الكتاب العربي - بيروت.
- ١٩ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (٥٩، ٧١، ١٤٣، ١٧٤، ٢١٩، ٢٤٨، ٢٥١، ٣٦٣، ٥٥٩، ٧٥٦، ٨٢٧، ٨٣٧، ٨٧٨، ٩١٩، ٩٣٠، ١٠٣٩، ١١٥٣، ١٢٩٣، ١٣٤٣، ١٣٥٩، ١٦١٦، ١٦٢٦، ١٧٣٨، ١٧٩٠، ١٨٩٧، ١٨٩٨) لحاجي خليفة - دار الفكر - بيروت.
- ٢٠ - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون - (٨٣/١، ٤٤٣) (٦٧/٢، ٩٦، ٦٨٨) - لإسماعيل باشا البغدادي - دار العلوم الحديثة - بيروت.
- ٢١ - هداية العارفين لأسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون (٤٠٠/١) لإسماعيل باشا البغدادي - ١٤٠٢هـ - دار الفكر - بيروت.
- ٢٢ - الأعلام (١٢٧/٣) للزركلي - الطبعة الخامسة - ١٩٨٠م - دار العلم للملايين - بيروت.
- ٢٣ - معجم المؤلفين (٧٩١/١) لكحالة - الطبعة الأولى - ١٤١٤هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٢٤ - المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (٤١٣) لابن بدران - تحقيق: عبد الله التركي - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٢٥ - تسهيل السابلة لمريد معرفة علماء الحنابلة - رقم الترجمة (١٤٧١) لصالح بن عثيمين البردي - تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد - الطبعة الأولى - ١٤٢١هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٢٦ - علماء الحنابلة، من الإمام أحمد المتوفى سنة (٢٤١هـ) إلى وفيات عام (١٤٢٠هـ) (٢٢٩) - لبكر بن عبد الله أبو زيد - الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ - دار ابن الجوزي - الدمام.
- ٢٧ - المختار المصون من أعلام القرون (١١٠/١) لمحمد بن عقيل موسى - الطبعة الأولى -

- ١٤١٥ هـ - دار الأندلس الخضراء - جدة.
- ٢٨ - المذهب الحنبلي (دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته) (٣١٧/٢) لعبد الله التركي - الطبعة الأولى - ١٤٢٣ هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٢٩ - المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل وتخریجات الأصحاب (٩٨٦) لبكر أبو زيد - الطبعة الأولى - ١٤١٧ هـ - دار العاصمة - الرياض.
- ٣٠ - المصلحة في التشريع الإسلامي ونجم الدين الطوفي - لمصطفى زيد - الطبعة الأولى - ١٣٧٤ هـ - مطبعة لجنة البيان العربي - القاهرة.
- ٣١ - الطوفي البغدادي وآراؤه البلاغية والنقدية - لأمينه سليم - الطبعة الأولى - ١٤٢٠ هـ - مكتبة وهبة - القاهرة.
- ٣٢ - الطوفي وآراؤه النحوية من خلال كتابة الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية - لعصام عامرية - رسالة ماجستير مطبوعة على الآلة الكاتبة عام ١٤١٣ هـ.
- ٣٣ - معجم مصنفات الحنابلة من عام ٢٤١ هـ إلى عام ١٤٢٠ هـ (٣/٣٢٥) لعبد الله الطريقي - الطبعة الأولى - ١٤٢٢ هـ.
- ٣٤ - مقدمة تحقيق كتاب شرح مختصر الروضة - لإبراهيم آل إبراهيم - الطبعة الأولى - ١٤٠٩ هـ - مطابع الشرق الأوسط، وطبعة أخرى بتحقيق: عبد الله التركي - الطبعة الثانية - ١٤١٩ هـ - توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - الرياض.
- ٣٥ - مقدمة تحقيق كتاب الإكسير في علم التفسير - لعبد القادر حسين - مكتبة الآداب - القاهرة.
- ٣٦ - مقدمة تحقيق كتاب موائد الحيس في فوائد امرئ القيس - لمصطفى عليان - الطبعة الأولى - ١٤١٤ هـ - دار البشير - عمان -
- ٣٧ - مقدمة تحقيق كتاب التعيين في شرح الأربعين - لأحمد حاج عثمان - الطبعة الأولى - ١٤١٩ هـ - المكتبة الملكية - مكة المكرمة.
- ٣٨ - مقدمة تحقيق كتاب الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية - لسالم القرني - الطبعة الأولى - ١٤١٩ هـ - مكتبة العبيكان - الرياض.
- ٣٩ - مقدمة تحقيق الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية - لمحمد الفاضل - الطبعة الأولى - ١٤١٧ هـ - مكتبة العبيكان - الرياض.
- ٤٠ - مقدمة تحقيق كتاب علم الجدل في علم الجدل - لفولفهارت هاينريشس - ١٤٠٨ هـ - المعهد الألماني للأبحاث الشرقية - بيروت.

-
- ٤١ - مقدمة تحقيق كتاب الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية - لحسن قطب - الطبعة الأولى - ١٤٢٣هـ - الفاروق الحديث - القاهرة.
- ٤٢ - مقدمة تحقيق كتاب تفسير سور ق - القيامة - النبأ - الانشقاق - الطارق - لعلي بن حسين البواب - الطبعة الأولى - ١٤٢١هـ - مكتبة التوبة - الرياض.
- ٤٣ - مقدمة تحقيق كتاب إيضاح البيان عن معنى أم القرآن - لعلي بن حسين البواب - ١٤١٩هـ - مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة.
- ٤٤ - شخصية الطوفي - مقال لتوفيق الفكيكي - في مجلة رسالة الإسلام - العدد الثالث - في رمضان عام ١٣٦٩هـ - ص (٣٠٤ - ٣١٠).
- وأما الحديث عن شخصية الطوفي في ثنايا الكتب فكثير جداً يصعب حصره، خاصة الكتب التي تحدثت عن المصالح المرسلة، فهي غالباً تذكر رأي الطوفي المشهور في المصالح المرسلة وتناقشه.

المبحث الأول: مولده ونسبه

لم يتفق من ترجم للطوفي على سنة معينة لولادته، فابن حجر^(١) حدد ولادته بسنة (٦٥٧) هـ، وجزم المراغي^(٢) بولادته سنة (٦٧٣) هـ، وابن رجب^(٣) ذكر أنه ولد سنة بضع وسبعين وستمائة، وهذا الرأي هو الأرجح لأمرين^(٤):

١- أن الطوفي مات كهلاً بالخليل كما ذكر الذهبي^(٥)، والكهل عند أهل اللغة من ناهز الأربعين، وقيل: فوق الثلاثين ودون الخمسين^(٦).

(١) أحمد بن علي بن أحمد بن حجر العسقلاني شهاب الدين، أبو الفضل ولد سنة (٧٧٣) هـ بمصر له (فتح الباري شرح صحيح البخاري) و(النكت على كتاب ابن الصلاح) و(الدرر الكامنة) وغيرها، وافق الأشاعرة في بعض مسائل العقيدة وخالفهم في بعضها توفي سنة (٨٥٢) هـ [انظر: شذرات الذهب (٧/ ٢٧٠)، وذيل تذكرة الحفاظ (٣٢٦) للسيوطي، والضوء اللامع (٣٦/ ٢) للسخاوي].

(٢) عبدالله بن مصطفى المراغي، صاحب كتاب الفتح المبين في طبقات الأصوليين، عمل مديراً لقسم المساجد بوزارة الأوقاف بالقاهرة، تخرج في الأزهر متخصصاً في أصول الفقه [انظر: مقدمة كتاب الفتح المبين في طبقات الأصوليين بقلم/ محمد علي عثمان].

(٣) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السلامي البغدادي زين الدين الحنبلي أبو الفرج ولد سنة (٧٣٦) هـ في بغداد له (فتح الباري شرح صحيح البخاري) لم يكمله، و(جامع العلوم والحكم) و(ذيل طبقات الحنابلة) من أئمة السلف توفي سنة (٧٩٥) هـ [انظر: الدرر الكامنة (٢/ ٣٢١)، وشذرات الذهب (٦/ ٣٣٩)، والمقصد الأرشد (٢/ ٨١)].

(٤) انظر مقدمة الصعقة الغضبية (٧٢).

(٥) محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي التركماني الفارقي شمس الدين أبو عبد الله ولد سنة (٦٧٣) هـ الإمام الحافظ له (سير أعلام النبلاء) و(العلو) و(تذكرة الحفاظ) توفي سنة (٧٤٨) هـ [انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ١٠٠)، والوفاء بالوفيات (٢/ ١١٤)، وشذرات الذهب (٦/ ١٥٤)].

(٦) انظر: لسان العرب (١١/ ٦٠٠)، وإعراب القرآن (١/ ٣٧٨) للنحاس، والمصباح المنير

٢- أن ابن جماعة^(١) ذكر أن الطوفي مات بالخليل عام (٧١٦هـ) عن نيف وأربعين سنة، والنيف عند أهل اللغة من الواحد إلى الثلاثة^(٢).
وأجمعت المصادر على أنه ولد رَحِمَهُ اللهُ بِقَرِيَّة (طوفى) من أعمال صرصر قرب بغداد، تبعد عنها فرسخين^(٣).

وأما نسبه:

فتكاد تجمع المصادر على أنه: سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد الطوفي الصرصري البغدادي الحنبلي، إلا ما ذكره الصفدي^(٤) - في الوافي بالوفيات^(٥) وفي أعيان العصر^(٦) - حيث سماه: عبد القوي بن عبد الكريم القرافي، قال ابن حجر: "هكذا ترجم الصفدي، وأظنه سقط عليه اسمه فإنه سليمان بن

(٢/٥٤٣).

(١) عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم الكنانى الحموي الدمشقي عز الدين أبو عمر ولد سنة (٦٩٤هـ) القاضي، له (هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك) و(التعليقة في أخبار الشعراء)، توفي سنة (٧٩٧هـ) [انظر: شذرات الذهب (٦/٢٠٨)، وذيل تذكرة الحفاظ (٣٦٣)، الوافي بالوفيات (١٨/٢٤٢)] والنقل من التعليقة في أخبار الشعراء (مخطوط) (٢٨/أ) نقلاً عن مقدمة الصعقة الغضبية للفاضل.

(٢) انظر: لسان العرب (٩/٣٤٢)، والمصباح المنير (٢/٦٣١)، والمغرب (٢/٣٣٧).

(٣) انظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٢/٣٦٦)، وجلاء العينين (٣٦). والفرسخ: ثلاثة أميال [انظر: العين (٤/٣٣٢)، ولسان العرب (٣/٤٤)، والمصباح المنير (٢/٤٦٨)].

(٤) هو: خليل بن أبيك بن عبد الله الألتكي صلاح الدين المؤرخ ولد سنة (٦٩٦هـ)، له (أعيان العصر) و(الوافي بالوفيات)، وكانت ولادته بصفد في فلسطين توفي سنة (٧٦٤هـ) [انظر: شذرات الذهب (٦/٢٠٠)، وطبقات الشافعية (٣/٨٩) لابن قاضي شهبة، وطبقات الشافعية الكبرى (١٠/٥)].

(٥) (١٩/٤٣).

(٦) (٣/١٣٠).

عبدالقوي المتقدم ذكره^(١).

وكذلك انفرد الصفدي بأن ذكر أنه (القراقي)^(٢) بدون ذكر باقي النسب، وهذا لم يذكره غيره.

وجاء في نسبه (الطوفي) بضم الطاء وسكون الواو بعدها فاء نسبة إلى طوفى قرية من أعمال صرصر تبعد فرسخين عن بغداد^(٣).

و(الصرصري) نسبةً إلى صرصر، وهما قريتان من سواد بغداد عليا وسفلى على ضفة نهر عيسى، وبين السفلى وبغداد نحو فرسخين وهي على طريق الحاج من بغداد، وكانت تسمى قديماً قصر الدير أو صرصر الدير^(٤)، وقال الطوفي: صرصر ضيعة من ضياع العراق^(٥).

و(البغدادى) نسبةً إلى بغداد دار السلام.

و(الحنبلي) نسبةً إلى مذهب إمام أهل السنة الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ.

وزاد الذهبي في نسبه فقال: (العراقي الرافضي الشاعر)^(٦)، وزاد ابن حجر: (ابن الصفي المعروف بابن أبي عباس)^(٧).

(١) (٣٩٦/٢).

(٢) (القراقي) نسبة إلى القرافة، وهو بطن من المعافر [انظر: الأنساب (٤/٤٦٥) للسمعاني].

(٣) انظر: ذيل الطبقات (٣٦٦/٢)، وجلاء العينين (٣٦).

(٤) انظر: معجم البلدان (٣/٤٠١) لياقوت الحموي - دار صادر - بيروت.

(٥) شرح مختصر الروضة (٣/٢٢).

(٦) ذيل تاريخ الإسلام (١٧٩) وذيل العبر (٤٤).

(٧) الدرر الكامنة (٢/١٥٤).

المبحث الثاني: طلبه العلم ورحلاته

نشأ الطوفي في بيت صلاح وعلم، ويدل على ذلك ما ذكره الطوفي عن والده بقوله "كنت ابن ثلاث سنين، وأنا أسمع أبي يقرأ فأدرك الفرق بينه - يعني القرآن - وبين كلام البشر"^(١)، وقال: "وأخبرني أبي قال: قلت لبعض الفقهاء إذا قال الشخص: سبحان الله ألف مرة يحصل له ثواب ألف مرة؟ فقال: إن أتى بالعدد، قلت: وما أظنه وقف على هذا الحديث، أو وقف عليه ولم يتفطن لفقهاء"^(٢). وعليه فلا غرابة أن يهتم الطوفي بالعلم، فقد حفظ (مختصر الخرقى)^(٣) و(اللمع) لابن جني^(٤) واهتم بقراءة الفقه، كل هذا ولمّا يجاوز العشرين عاماً. ثم تآقت نفسه إلى المزيد من العلم، ولقاء العلماء، فرحل إلى بغداد - حاضرة العلم - في سنة (٦٩١هـ) وفيها حفظ (المحرر) لمجد الدين ابن تيمية^(٥) في الفقه

(١) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٨/أ).

(٢) مختصر الترمذي (مخطوط) (١/٩٧/أ).

(٣) عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقى، فقيه حنبلي، منسوب إلى بيع الخرق، توفي عام (٣٣٤هـ) بدمشق، ومختصره يعد من الكتب الأصول في مذهب الإمام أحمد، ولابن قدامه شرح عليه هو (المغني)، وللطوفي شرح عليه لم يكمله إلى كتاب النكاح فقط [انظر: المقصد الأرشد (٢/٢٩٨)].

(٤) أبو الفتح عثمان بن جني الموصللي إمام العربية والنحو له (سر صناعة الإعراب) و(الخصائص) و(اللمع) توفي عام ٣٩٢هـ [انظر البداية والنهاية (١١/٣٣١)، وتاريخ دمشق (٢٥/٣٠٧)، وسير أعلام النبلاء (١٧/١٧)].

(٥) مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن أبي القسم الخضر بن محمد بن علي بن تيمية الحراني، الفقيه الحنبلي الإمام المقرئ المحدث المفسر الأصولي النحوي، جد الشيخ تقي الدين ابن تيمية، ولد في حدود سنة (٥٩٠هـ)، برع في الحديث والفقه وغيره، ودرس وأفتى وانتفع به الطلبة له (المنتقى) و(المحرر) مات يوم الفطر بجران سنة (٦٥٢هـ) بعد صلاة الجمعة [انظر: =

الحنبلي، وفهمه وفقه ما فيه، كما اهتم بقراءة علوم العربية، وكذا أصول الفقه والحديث والفرائض، وشيء من المنطق، فقد نهل الطوفي رَحْلَتَهُ من أنواع الفنون، وكان يهتم بالكتابة عن العلماء، والتلقي عنهم، كما وهبه الله تعالى قوة الحفظ، وشدة الذكاء^(١)، والإقبال على الدرس والقراءة والتصنيف، مما ساهم في بناء الطوفي رَحْلَتَهُ علمياً.

وقد زاد نهم الطوفي رَحْلَتَهُ للعلم، فرحل في سنة (٧٠٤هـ) إلى دمشق فلقي بها جماعة من العلماء المبرزين فأخذ عنهم، فقرأ عليهم بعض ألفية ابن مالك، لكن الطوفي رَحْلَتَهُ لم يَرُقْ له المقام بدمشق، فخرج منها بعد أن هجا أهلها، ولم يكمل في دمشق تلك السنة.

وجميع من ترجم للطوفي ذكر أنه غادر دمشق متوجهاً إلى القاهرة عام (٧٠٥هـ)، والذي يبدو أنه أقام فترة بيت المقدس، حيث قال في كتابه مختصر الترمذي: "ورأيتهم بيت المقدس يسمون موضعاً الحرم، وله حدود معلومة، وهو بدعة لأن ذلك تشبيه له بالحرمين من غير نص"^(٢)، ومعلوم أن الطوفي رَحْلَتَهُ أَلَفَ هذا الكتاب في مصر - كما سيأتي -.

ثم توجه الطوفي رَحْلَتَهُ إلى القاهرة، فلقي بها جماعة من العلماء وأفاد منهم، وقد أدرك العلماء فضل الطوفي رَحْلَتَهُ وعلمه، فأهله ذلك لتولي الإعادة في المدرستين المنصورية والناصرية.

وفي عام (٧١١هـ) أتهم الطوفي بالرفض فعزر وضرب وحبس بالقاهرة، ومع هذا لم ينقطع عن التعلق بالعلم والتصنيف وهو في سجنه، وبعد إخراجه من السجن

البداية والنهاية (١٣/ ١٨٥)، والسير (٢٣/ ٢٩١)، وشذرات الذهب (٥/ ٢٥٧).

(١) صرح بذلك ابن حجر رحمه الله في الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٢/ ١٥٤).

(٢) مختصر الترمذي (مخطوط) (٢/ ٣٠/ أ)، وبهذا يتبين خطأ من يقول عن المسجد الأقصى: ثالث الحرمين، والأولى أن يقال: ثالث المسجدين.

في أواخر عام (٧١١) هـ نُفي إلى الشام فلم يستطع دخولها لأنه هجا أهلها، فاضطر إلى البحث عن وجهة أخرى فاختر الذهاب إلى مدينة دمياط^(١)، ولم يمكث بها طويلاً فقد انتقل منها إلى مدينة أخرى في صعيد مصر، وهي مدينة قوص^(٢)، ولم ينقطع رَحَّلته عن حضور الدروس، والتلقي عن العلماء، وقراءة الحديث، والمطالعة والتصنيف حتى قيل: إن بها خزانة كتب من تصانيفه^(٣).

وفي أواخر عام (٧١٤) هـ عزم الطوفي رَحَّلته على الحج فتوجه إلى مكة فحج، ثم جاور بالمسجد الحرام والمسجد النبوي تلك السنة كاملة، ثم حج مرة أخرى آخر عام (٧١٥) هـ.

وفي مطلع عام (٧١٦) هـ غادر الطوفي الحجاز متوجهاً إلى بيت المقدس، فمكث فيها عدة أشهر، وكتب فيها آخر مؤلفاته وهو كتاب (الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية) فأنهاه في الثالث والعشرين من ربيع الآخر من هذه السنة. ثم انتقل الطوفي رَحَّلته إلى الخليل^(٤)، حيث وافاه الأجل هناك في شهر رجب من

(١) بكسر الدال وسكون الميم وفتح الياء وهي تقع على ساحل البحر المتوسط، وهي أشهر مدن دلتا النيل حيث ينتهي إليها النهر المتفرع من النيل ويصب في البحر عندها، وأرضها خصبة جداً، وقال ياقوت: مدينة قديمة بين تنيس ومصر، على زاوية بين بحر الروم الملح والنيل، مخصوصة بالهواء الطيب وعمل ثياب الشرب الفائق، وهي ثغر من ثغور الإسلام [انظر: معجم البلدان (٢/ ٤٧٢)، والأنساب (٢/ ٤٩٤)، ورحلة ابن بطوطة (٤٨)، وموسوعة المدن العربية (٤٩٥)].

(٢) بضم القاف وسكون الواو بلدة بالجهة الشرقية من النيل من صعيد مصر، وهي منزل ولاة الصعيد، وهي مدينة كبيرة كانت مركزاً تجارياً وزراعياً [انظر: معجم البلدان (٤/ ٤١٣)، والأنساب (٤/ ٥٥٩)، ورحلة ابن جبير (٦١)].

(٣) صرح بذلك ابن حجر رحمه الله في الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٢/ ١٥٤).

(٤) مدينة قديمة في فلسطين تقع إلى الجنوب الغربي من بيت المقدس، منسوبة إلى إبراهيم عليه السلام قيل: إنه دفن فيها، تقع على جبال وتتحرقها عدة أودية، وجزء منها في العصر الحاضر يقع تحت الاحتلال اليهودي [انظر: معجم البلدان (٢/ ٣٨٧)، وموسوعة المدن العربية

تلك السنة.

المبحث الثالث: شيوخه وتلاميذه

أولاً: شيوخه:

١- أحمد بن حامد بن عُصَيَّة البغدادي القاضي جمال الدين الحنبلي، قال الطوفي: "حضرت درسه، وكان بارعاً في التفسير والفقه والفرائض، وكان له في معرفة القضاء والأحكام أوحد عصره"^(١)، ولي القضاء والتدريس ببغداد، توفي سنة (٧٢٠هـ)، وأخذ الطوفي عنه ببغداد^(٢).

٢- أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية، شيخ الإسلام، أبو العباس الحراني الدمشقي، وصفه الطوفي بأنه شيخه في عدة مواضع من كتبه^(٣)، ونقل ابن حجر في الدرر الكامنة قول الطوفي: "سمعتة يقول: من سألني متعتاً ناقضته، فلا يلبث أن ينقطع، فأكفى مؤنته"، ولد سنة (٦٦١هـ)، وتوفي سنة (٧٢٨هـ)، وكان لقاؤهما في دمشق، ويحتمل أنهما تقابلا في القاهرة أيضاً^(٤)، لأن شيخ الإسلام بقي في مصر من سنة (٧٠٥هـ)، حتى سنة (٧١٢هـ)، والطوفي بقي فيها من سنة

(١) المنهج الأحمد (١١/٥).

(٢) انظر ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة (٣٧٣/٢)، والمقصد الأرشد (١٤٦/١) وفيه: ابن عصمة، والدر المنضد (٤٦٧/٢)، والمنهج الأحمد (١١/٥) وفيه: ابن عُصَيَّة، ورفع النقاب عن تراجم الأصحاب (٢٩٧)، وشذرات الذهب (٥٣/٦) وغيرها.

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة (٢١٨/١) (٢١٤/٢)، وعلم الجدل في علم الجدل (٢٢٢)، وشرح تائيه شيخ الإسلام (مخطوط) (٥٦/أ)، والتعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٧٠)، ومختصر الترمذي (مخطوط) (١٦٤/أ) (١٨٩/ب) (١٣١/ب) ونقل عنه (١٣٢/ب) ونقل عنه، (١٤٢/أ) (٢١٩/ب).

(٤) انظر ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة (٣٨٧/٢)، والمقصد الأرشد (١٣٢/١)، والدر المنضد (٤٧٦/٢)، والمنهج الأحمد (٢٤/٥)، ورفع النقاب عن تراجم الأصحاب (٣٠١).

(٧٠٥)هـ، حتى سنة (٧١١)هـ.

٣- مسعود بن تركي القرامي، نص على ذلك الطوفي^(١)، لقيه ببغداد، ولم أجد له ترجمة.

٤- يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضاعي الكلبي أبو الحجاج الدمشقي المزي الشافعي، نسبة إلى مزة بلد قرب دمشق صاحب كتاب (تهذيب الكمال) و(تحفة الأشراف) وغيرهما، ولد سنة (٦٥٤)هـ، وتوفي سنة (٧٤٤)هـ، لقيه الطوفي بدمشق، كما ذكر الطوفي^(٢).

٥- أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الحَيَّاني الأندلسي المصري الشافعي أبو حيان النحوي المفسر، ولد سنة (٦٥٤)هـ، له كتاب (البحر المحيط) و(ارتشاف الضرب) وغيرهما، قرأ عليه الطوفي مختصره لكتابه سيبويه بمصر، وتوفي بمصر سنة (٧٤٥)هـ^(٣)، ونص الطوفي على تتلمذه عليه^(٤).

٦- القاضي سعد الدين مسعود بن أحمد بن مسعود بن زيد الحارثي ثم المصري الحنبلي، نسبة إلى الحارثية قرب بغداد، تولى التدريس بالمنصورية والصالحية بمصر، وتولى القضاء سنة (٧٠٩)هـ، ولاه المظفر الظاهر بيبرس، ولد سنة (٦٥٢)هـ، وتوفي سنة (٧١١)هـ^(٥)، وأخذ عنه

(١) انظر: في الإكسير (٨٩).

(٢) انظر: الإكسير (١٢٤)، ومختصر الترمذي (مخطوط) (١/١٢٧ ب) (١/١٩٠ ب) وذكر أنه قرأ عليه حديث الربيع وتلمذ عليه بدمشق (٢/٦٢ ب)، وترجمة المزي في شذرات الذهب (٦/١٣٦)، والدرر الكامنة (٤/٤٥٧)، وطبقات الشافعية الكبرى (١٠/٣٩٥).

(٣) انظر: ترجمته في شذرات الذهب (٦/١٤٥)، والدرر الكامنة (٤/٣٠٢)، وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين (٢٩٠).

(٤) انظر: الشعار على مختار الأشعار في (٨ ب) و(٣٩ ب)، ومختصر الترمذي (مخطوط) (٢/١٤٢ أ).

(٥) انظر: ترجمته في الذيل (٢/٣٦٢)، والمقصد الأرشد (٢/٣٦٢)، والدرر المنضد (٢/٤٦١)،

الطوفي^(١) بالقاهرة.

٧- أبو نصر أحمد بن عبد السلام بن تميم بن أبي نصر بن عبد الباقي بن عكبر البغدادي الحنبلي نصير الدين، ولد سنة (٦٤٠هـ)، وتوفي ببغداد سنة (٧٣٥هـ)^(٢)، ونص الطوفي على تتلمذه عليه، وأخذه عنه^(٣) علم الحديث، وقد أجاز الطوفي وكان ذلك ببغداد.

٨- إسماعيل بن علي بن أحمد بن إسماعيل بن حمزة البغدادي الأزجي عماد الدين ابن الطبال الحنبلي، ولد سنة (٦٢١هـ)، ولي التدريس بالمدرسة المستنصرية ببغداد وتوفي سنة (٧٠٨هـ)^(٤)، ونص الطوفي على تتلمذه عليه، وأخذه عنه^(٥) علم الحديث.

٩- أبو محمد عبد الرحمن بن سليمان بن عبدالعزيز المجلخ الحربي الضرير، مفيد الدين، أو المفيد الحرائي الحنبلي، معيد الحنابلة بالمستنصرية، وتوفي سنة (٧٠٠هـ)^(٦)،

والمنهج الأحمد (٣٨٥/٤)، ورفع النقاب (٢٩٤)، والأعلام (٢١٦/٧)، والتسهيل (برقم ١٤٨١)، وعلماء الحنابلة (٢٢٦).

(١) انظر: الشعار على مختار الأشعار (٩/أ).

(٢) انظر: ترجمته في الذيل (٤٢٦/٢)، والدر المنضد (٤٩٢/٢)، والمنهج الأحمد (٦٣/٥)، ورفع النقاب (٣١٢)، والتسهيل برقم (١٦٣٨)، وعلماء الحنابلة (٢٤٣)، والدر الكامنة (١٧١/١)، وشذرات الذهب (١٠٩/٦).

(٣) انظر: شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٦٤/أ) (٦٦/ب).

(٤) انظر: ترجمته في المقصد الأرشد (٢٥٦/١) (وفيه إسماعيل بن أحمد)، والشذرات (١٦/٦)، والتسهيل (١٤٥٦)، وحاشية الدر المنضد (٤٥٧/٢)، وعلماء الحنابلة (٢٢٣).

(٥) انظر: شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٦٤/أ) (٣/ب) (٦٥/أ).

(٦) انظر ترجمته في الذيل (٣٤٤/٢)، والمقصد الأرشد (٨٩/٢)، والدر المنضد (٤٦٦/١) وفيه: (سلمان)، والمنهج الأحمد (٣٦٣/٤)، ورفع النقاب (٢٨٩) وفيه: (المجلخ)، والتسهيل برقم (١٣٩٦) (١٤٠٥) وفيه: (المجلخ)، وشذرات الذهب (٤٥٧/٥)، وعلماء الحنابلة (٢١٦).

أخذ عنه الطوفي الحديث ببغداد^(١).

١٠ - محمد بن ناصر البغدادي، نص الطوفي على تتلمذه عليه^(٢).

١١ - أبو بكر أحمد بن علي الباجسري، جمال الدين، أبو بكر القلانسي أحمد بن علي بن عبد الله بن أبي البدر القلانسي الباجسري البغدادي الحنبلي، المولود سنة (٦٤٠هـ) محدث بغداد ومفيدها، توفي سنة (٧٠٤هـ)^(٣)، أخذ عنه الطوفي الحديث ببغداد وأجازه^(٤).

١٢ - علي بن عمر بن حمزة الحراني قيم الحرم النبوي الشريف، نص الطوفي على تتلمذه عليه^(٥).

١٣ - زين الدين علي بن محمد الصرصري النحوي الحنبلي المشهور بابن البوقي، درس عليه الطوفي الفقه^(٦).

١٤ - شرف الدين اليصني المالكي، ذكره الطوفي^(٧)، ولم أجد له ترجمة^(٨).

(١) انظر: شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٦٤/أ).

(٢) انظر: شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٦٤/أ).

(٣) ترجمته في الذيل (٣٥٣/٢)، والمقصد الأرشد (١٤٥/١)، والدر المنضد (٤٥٣/٢)، والمنهج الأحمد (٣٧٤/٤)، ورفع النقاب (٢٩٢)، وعلماء الحنابلة (٢٢٠)، وشذرات الذهب (١٠/٦)، وفي الدرر الكامنة (٢١٦/١)، والتسهيل برقم (١٤٣٢) وفيه: ابن أبي الدر.

(٤) انظر: شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٦٤/أ)، ودرء القول القبيح (مخطوط) (٧٩/ب).

(٥) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٤٢٤/٣).

(٦) ممن نص على تتلمذه عليه: ابن رجب في الذيل (٣٦٦/٢)، وابن العماد في الشذرات (٣٩/٦)، وسماء: (شرف الدين).

(٧) انظر: الإكسير (٢٦).

(٨) نقل هذا النص ابن عيسى في شرح نونية ابن القيم (١٨٨/٢) وسماء (النصبي)، وهو محمد بن نجم شرف الدين الشيباني النصبي كان مقيماً بقوص، وترجمته في الطالع السعيد (٢٨٧)، والوافي بالوفيات (٧٤/٥)، وهو تلميذ لعبدالرحمن بن عبدالرحيم القوصي المتوفى (٧١٥هـ)، والذي حدث بالقاهرة كما في أعيان العصر (٢٧/٣).

١٥- عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن أحمد الحنبلي البغدادي المولود سنة (٦٦٨هـ)، والمتوفى عام (٧٢٩هـ) في بغداد، تقي الدين أبو بكر الزريراني، نسبة إلى زريان بلد قرب بغداد، فقيه العراق وقاضيه، والمرجع في فقه المذاهب بما فيها مذهب الشيعة، والمدرس بالمدرسة المستنصرية والبشيرية ببغداد^(١)، لقيه الطوفي ببغداد وأخذ عنه الفقه، وحفظ المحرر على يديه، وباحثه معه وتأثر به في معرفة فقه الشيعة^(٢).

١٦- محمد بن الحسين الموصلي، أبو عبد الله كان إماماً في النحو والعروض والقراءات، المتوفى سنة (٧٣٥هـ)^(٣)، قرأ عليه الطوفي ببغداد التصريف والعربية^(٤).

١٧- عبد الله بن عمر بن أبي الرضي الفارسي أبو بكر الشافعي الفاروقي، نسبة إلى قرية من قرى شيراز، قدم دمشق وتكلم فظهرت فضائله توفي ببغداد سنة (٧٠٦هـ)^(٥)، قرأ عليه الطوفي في الأصول^(٦).

١٨- محمد بن عبد الله بن عمر بن أبي القاسم البغدادي، المعروف بالرشيد ابن

(١) انظر: ترجمته في الذيل (٢/ ٤١٠)، والمقصد الأرشد (٢/ ٥٥)، والسحب الوابلة (٢/ ٦٤٧)، والدر المنضد (٢/ ٤٨٠)، ورفع النقاب (٣٠٨)، ومعجم المؤلفين (٢/ ٢٧٥)، والمنهج الأحمد (٥/ ٤٦)، والتسهيل برقم (١٥٩٠)، وعلماء الحنابلة (٢٣٩).

(٢) ممن نص على تتلمذه عليه: ابن رجب في الذيل (٢/ ٣٦٦)، وابن حجر في الدرر الكامنة (٢/ ١٥٤)، وابن مفلح في المقصد الأرشد (١/ ٤٢٥)، وابن العماد في الشذرات (٦/ ٣٩).

(٣) انظر: ترجمته في بغية الوعاة (١/ ٩٥)، والوافي بالوفيات (٣/ ٦).

(٤) ممن نص على تتلمذه عليه: ابن رجب في الذيل (٢/ ٣٦٦)، وابن حجر في الدرر الكامنة (٢/ ١٥٤)، وابن مفلح في المقصد الأرشد (١/ ٤٢٥)، وابن العماد في الشذرات (٦/ ٣٩).

(٥) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة (٢/ ٢٨١)، وشذرات الذهب (٦/ ١٣)، والذيل (٢/ ٣٦٦)، وطبقات الفقهاء الشافعيين (٢/ ٩٤٩).

(٦) ممن نص على تتلمذه عليه: ابن رجب في الذيل (٢/ ٣٦٦)، وابن مفلح في المقصد الأرشد (١/ ٤٢٥)، وابن العماد في الشذرات (٦/ ٣٩).

أبي القاسم رشيد الدين المقرئ مسند العراق وحافظها في زمانه، المتوفى سنة (٧٠٧)هـ^(١)، سمع منه الطوفي الحديث ببغداد^(٢).

١٩- مجد الحاراني إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن الفراء الحاراني ثم الدمشقي الحنبلي، ولد سنة (٦٤٥)هـ، شيخ المذهب في زمنه، المتوفى سنة (٧٢٩)هـ^(٣)، وصفه الطوفي بأنه من أصلح خلق الله وأدينهم، وبأنه عالم بالفقه والحديث وأصول الفقه والفرائض والجبر والمقابلة^(٤).

٢٠- يوسف بن عبد الحمود بن عبد السلام بن البتي البغدادي المقرئ الفقيه النحوي الحنبلي جمال الدين المتوفى سنة (٧٢٦)هـ، كان معيد الحنابلة بالمدرسة المستنصرية ببغداد، نالته في آخر عمره محنة بسبب موافقته لشيخ الإسلام بن تيمية^(٥)، قال عنه الطوفي: "استفدت منه كثيراً، وكان نحوي العراق ومقرئه، عالماً بالقرآن والعربية والأدب وله حظ في الفقه والأصول والفرائض والمنطق"^(٦).

٢١- أبو محمد القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي الإشبيلي ثم الدمشقي

(١) انظر ترجمته في: الذيل (٣٥٣/٢)، والمقصد الأرشد (٤٢٤/٢)، والدر المنضد (٤٥٥/٢)، والمنهج الأحمد (٣٧٦/٤)، ورفع النقاب (٢٩٢)، والتسهيل (١٤٥١)، وعلماء الحنابلة (٢٢٣)، وشذرات الذهب (١٥/٦).

(٢) ممن نص على تتلمذه عليه: ابن رجب في الذيل (٣٦٦/٢)، وابن حجر في الدرر الكامنة (١٥٤/٢).

(٣) انظر ترجمته في: الذيل (٤٠٨/٢)، والمقصد الأرشد (٢٧٢/١)، والدر المنضد (٤٨٠/٢)، والمنهج الأحمد (٤٤/٥)، ورفع النقاب (٣٠٨)، والتسهيل برقم (١٥٨٩)، وعلماء الحنابلة (٢٣٨)، وشذرات الذهب (٨٩/٦).

(٤) انظر: شذرات الذهب (٨٩/٦)، ممن نص على تتلمذه عليه: ابن رجب في الذيل (٣٦٦/٢).

(٥) انظر ترجمته في: الذيل (٣٧٩/٢)، والمقصد الأرشد (١٤٠، ١٤٢)، والدر المنضد (٤٧٢/٢)، والمنهج الأحمد (١٧/٥)، ورفع النقاب (٢٩٩)، والتسهيل برقم (١٥٧١)، وعلماء الحنابلة (٢٣٦)، وشذرات الذهب (٧٤/٦).

(٦) شذرات الذهب (٧٤/٦).

الشافعي ولد سنة (٦٦٥) هـ، وتوفي سنة (٧٣٩) هـ، محدث الشام^(١)، أخذ عنه الطوفي بدمشق^(٢)، وقد ذكر البرزالي قدومه عليهم دمشق من العراق في المقتفى لتاريخ أبي شامة^(٣).

٢٢- أبو الفضل المقدسي سليمان بن حمزة بن أحمد بن عمر بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة الصالحي الحنبلي المولود سنة (٦٢٨) هـ، والمتوفى سنة (٧١٥) هـ، مسند الشام^(٤)، أخذ عنه الطوفي بدمشق الحديث^(٥).

٢٣- شرف الدين عيسى بن عبد الرحمن بن معالي بن أحمد المقدسي الصالحي الحنبلي المولود سنة (٦٢٦) هـ، المعروف بـ(عيسى المَطْعَم)، لأنه كان يُطْعَم الأشجار، فقد طَعِم بستان المعتصم، وهو من كبار المحدثين، توفي سنة (٧١٩) هـ^(٦)، سمع منه الطوفي بدمشق^(٧).

٢٤- شهاب الدين أحمد بن خليل البزاعي التاجر السراج، ولد سنة (٦٢٧) هـ،

(١) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة (٣/ ٢٣٧)، وطبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ٣٨١)، وشذرات الذهب (٦/ ١٢٢).

(٢) نص على تتلمذه عليه: ابن العماد في الشذرات (٦/ ٣٩).

(٣) انظر: المقتفى لتاريخ أبي شامة (مخطوط) (٢/ ٢٤٧/ أ).

(٤) انظر ترجمته في: الذيل (٢/ ٣٦٤)، والمقصد الأرشد (١/ ٤١٢)، والدر المنضد (٢/ ٤٦٣)، والمنهج الأحمد (٤/ ٣٨٦)، ورفع النقاب (٢٩٥)، وشذرات الذهب (٦/ ٣٥)، والتسهيل برقم (١٤٩٨)، وعلماء الحنابلة (٢٢٨).

(٥) ممن نص على تتلمذه عليه: ابن رجب في الذيل (٢/ ٣٦٦)، وابن حجر في الدرر الكامنة (٢/ ١٥٤)، وابن العماد في الشذرات (٦/ ٣٩).

(٦) انظر ترجمته في: ملحق الذيل (٢/ ٤٦٩)، وحاشية المقصد الأرشد (٢/ ٢٨٩)، وحاشية الدر المنضد (٢/ ٤٦٦)، والدرر الكامنة (٣/ ٢٠٤)، وشذرات الذهب (٦/ ٥٢)، والتسهيل (١٥٠٨)، وعلماء الحنابلة (٢٢٩).

(٧) نص على تتلمذه عليه: الذهبي في الذيل على تاريخ الإسلام (١٧٩).

وتوفي سنة (٧٢٥)هـ، له نظم ونثر، وله ديوان حدث بشيء منه^(١)، سمع منه الطوفي^(٢).

٢٥- محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلبي الحنبلي، شمس الدين أبو عبدالله المحدث النحوي المتوفى سنة (٧٠٩)هـ^(٣)، قرأ عليه الطوفي في دمشق بعض ألفية بن مالك^(٤).

٢٦- محمد بن أبي بكر بن أبي القاسم الهمداني السكاكيني المتوفى سنة (٧٢١)هـ، نسبة إلى صناعة السكاكين وقد احترف هذه الصنعة عن شيخ رافضي فأفسد عقيدته، طلب الحديث وقرأ القرآن بالسبع، ولم يُحفظ عنه سب للصحابة؛ بل له نظم في فضائلهم، وكان يناظر على القدر، وينكر الجبر، وقيل أنه رجع في آخر عمره ونسخ صحيح البخاري، روى عنه الذهبي والبرزالي^(٥)، لقيه الطوفي في المدينة النبوية^(٦).

٢٧- عز الدين الكوفي المشهور بـ (ابن النطيج) الحنفي، المتوفى في حدود

(١) انظر ترجمته في: أعيان العصر (١/ ٢١٥).

(٢) ممن نص على تتلمذه عليه: ابن حجر في الدرر الكامنة (١/ ١٣٠)، والصفدي في أعيان العصر (١/ ٢١٥).

(٣) انظر ترجمته في: الذيل (٢/ ٣٥٦) وسماء (ابن أبي الفضل)، والمقصد الأرشد (٢/ ٤٨٥)، والدر المنضد (٢/ ٤٥٧)، والمنهج الأحمد (٤/ ٣٧٩)، وشذرات الذهب (٦/ ٢٠)، ورفع النقاب (٢٩٣) وذكر أن وفاته كانت سنة (٧٠٧)هـ، والتسهيل برقم (١٤٦٢)، وعلماء الحنابلة (٢٢٤).

(٤) ممن نص على تتلمذه عليه: ابن رجب في الذيل (٢/ ٣٦٦)، وابن مفلح في المقصد الأرشد (١/ ٤٢٥).

(٥) انظر ترجمته في: ذيل العبر (١١٧)، وذيل تاريخ الإسلام (٢٣٧)، والدرر الكامنة (٣/ ٤١٠)، وشذرات الذهب (٦/ ٥٥).

(٦) ممن نص على صحبته له: ابن رجب في الذيل (٢/ ٣٦٦).

(٧٠٠هـ)، وقد روى عنه الطوفي شعراً^(١).

٢٨- عمر بن أحمد بن الخضر بن ظافر بن طراد بن أبي الفتوح القاضي سراج الدين الأنصاري الخزرجي الدمنهوري السويداوي الشافعي، خطيب المدينة نحو (٤٠) عاماً، وكان قدمها سنة (٦٨٢)هـ، فانتزعها من أيدي الرافضة بأمر من المنصور قلاوون، أُوذي من الرافضة وصبر على أذاهم، توفي في طريقه إلى القاهرة ليتداوى عام (٧٢٦)هـ، وقد حضر عنده الطوفي في المدينة النبوية^(٢)، وتكلم معه في العلم فلم ينصفه السراج، ثم قدم مكة فحضر عند قاضيهما النجم الطبري، وتكلم معه في العلم فأنصفه وأكرمه فقال الطوفي في ذلك شعراً:

سراج في المدينة ثم نجم بمكة أصبحا متناقضين
فهذا ما علمت له بزين وهذا ما علمت له بشين
فأطفأه المهيمن من سراج وأبقى النجم نور المشرقين
وكان السراج حاد الطبع، خاصةً بعد توليه القضاء^(٣).

٢٩- النجم بن الجمال بن المحب الطبري، أبو علي، محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله الطبري الشافعي، ولي قضاء مكة بعد والده في سنة (٦٩٤)هـ، فحمدت سيرته، وبقي قاضياً إلى وفاته سنة (٧٣٠)هـ^(٤)، حضر عنده الطوفي وتكلم معه في العلم فأنصفه وأكرمه، وهو الذي أشار إليه الطوفي في الأبيات المذكورة في ترجمة سراج الدين الأنصاري^(٥).

(١) نص على تتلمذه عليه: القرشي في الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٥١٨/٤).

(٢) نص على تتلمذه عليه: السخاوي في التحفة اللطيفة (٣٢٩/٢).

(٣) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة (١٤٩/٣)، والتحفة اللطيفة (٣٢٩/٢)، وأعيان العصر (٥٩٠/٣).

(٤) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة (١٦٢/٤) والعقد الثمين في تاريخ البلد الأمين (٢٧١-٢٧٦) وطبقات الشافعية الكبرى (٢٦٧/٩) وأعيان العصر (١٢٧/٥).

(٥) نص على تتلمذه عليه: السخاوي في التحفة اللطيفة (٣٢٩/٢).

٣٠- عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن بن شرف الدين بن الخضر الدمياطي المصري الشافعي، المعروف بـ(ابن الجامد)، ولد سنة (٦١٣)هـ، وتوفي سنة (٧٠٥)هـ بالقاهرة، وكان فصيحاً لغوياً، صحيح الكتب، جيد المذاكرة، وكان جميل الصورة، حسن الهيئة، يضرب به المثل في ذلك^(١)، نص الطوفي على سماعه منه^(٢)، وكان ذلك بالقاهرة.

٣١- عبد الله بن مكي الطيبي المالكي، وهو تلميذ لعز الدين المالكي، قاضي القضاة في بغداد سنة (٧٠٤)هـ أو (٧٠٥)هـ، نص عليه الطوفي ولم أجد له ترجمة^(٣).

ثانياً: تلاميذه

١- مجد الدين عبد الرحمن بن محمود بن قرطاس القوصي ت (٧٢٤)هـ، ولي الخطابة بجامع الصارم بقوص، ووقف كتبه على المدرسة السابقة بقوص^(٤)، تأدب على الطوفي^(٥).

٢- سديد الدين الصعيدي، محمد بن فضل الله بن أبي نصر بن أبي الرضى القبطي القوصي ت (٧٤٥)هـ، المعروف بـ(ابن كاتب المرج)، أديب شاعر فاضل، ولي وكالة بيت المال بالأعمال القوصية، كان والده نصرانياً كثير العطاء، فجزاه الله

(١) انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء الشافعيين (٢/ ٩٥١)، والدرر الكامنة (٢/ ٤١٧)، وشذرات الذهب (٦/ ١٢)، وأعيان العصر (٣/ ١٧٦).

(٢) انظر: مختصر الترمذي (مخطوط) (٢/ ٧٩/ أ) وذكر أنه صنف في جمع طرق حديث (من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال)، ومن نص على تتلمذه عليه: ابن رجب في الذيل (٢/ ٣٦٦)، وابن العماد في الشذرات (٦/ ٣٩).

(٣) نص عليه الطوفي في مختصر الترمذي (مخطوط) (١/ ٧٩/ أ).

(٤) انظر: ترجمته في الطالع السعيد (٢٩٦)، والدرر الكامنة (٢/ ٣٤٦)، والوافي بالوفيات (١٨/ ١٥٨)، وأعيان العصر (٣/ ٤٤).

(٥) نص عليه الأدفوي في الطالع السعيد (٢٩٦).

تعالى أن أسلم جميع ولده وأسرته^(١)، قرأ النحو والأصول على الطوفي بقوص^(٢)، واشترك مع الطوفي في طلب العلم على (أحمد بن خليل البراعي السراج)^(٣).

٣- محمد بن أحمد بن معاذ بن سعاد بن إبراهيم بن عبد الله الخلاطي الأقمهري القونوي، ولد سنة (٦٦٥) هـ، رحل إلى مصر، ثم المغرب، وجاور بالمدينة وهناك تلقى عن الطوفي^(٤)، ثم استقر بالمدينة إلى وفاته سنة (٧٣١) هـ، وقيل: سنة (٧٣٩) هـ^(٥).

وهناك من ظن أن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ قرأ العربية على الطوفي، وهذا في نظري بجانب للصواب، لأن النص الوارد هو أن ابن تيمية قرأ العربية أياماً على ابن عبد القوي^(٦)، فلم يُصرَّح بأنه الطوفي أو سليمان، والصواب أن ابن عبد القوي هو العلامة شمس الدين، محمد بن عبد القوي بن بدران بن سعد الله المقدسي المرداوي الصالحي الحنبلي، أبو عبد الله، المولود سنة (٦٣٠) هـ، والمتوفى سنة (٦٩٩) هـ^(٧)، بدليل نص ورد في ترجمة ابن عبد القوي هو: "ومن قرأ عليه العربية الشيخ تقي

(١) انظر ترجمته في: الطالع السعيد (٦٠٢)، والدرر الكامنة (٤/١٣٥)، والوافي بالوفيات (٤/٢٣٤).

(٢) نص على ذلك: ابن حجر في الدرر الكامنة (٤/١٣٥)، والصفدي في الوافي (٤/٢٣٤)، وأعيان العصر (٥/٦٠).

(٣) انظر: الدرر الكامنة (١/١٣٠) وأعيان العصر (١/٢١٥).

(٤) نص عليه السخاوي في التحفة اللطيفة (٣/٤٦٠).

(٥) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة (٣/٣٠٩)، والتحفة اللطيفة (٣/٤٦٠).

(٦) نص على ذلك: ابن رجب في الذيل (٢/٣٨٨)، والعقود الدرية (١٩)، والشذرات (٦/٨٠-٨١).

(٨) في ترجمة شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ، وانظر: الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون (٢٥٠، ٢٥٣، ٤٦٤، ٥٨١، ٥٩٣، ٥٩٨، ٦٢٢، ٦٢٩، ٧٠٥، ٧٣٠).

(٧) انظر ترجمته في: الشذرات (٥/٤٥٣)، والوافي بالوفيات (٣/٢٢٨)، ومنادمة الأطلال (٢٣٨-٢٣٩).

(٨) وهو محمد، وليس أبا محمد، كما وهم من جمع كتاب (الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون) (٢٥٠، ٤٦٤، ٧٥٣).

الدين ابن تيمية"^(١)، ولهذا لا يصح عدُّ شيخ الإسلام رَحْمَتُهُ من تلامذة الطوفي رَحْمَتُهُ.

(١) انظر: الشذرات (٤٥٣/٥)، والدارس (٦٥/٢)، ومنادمة الأطلال (٢٣٨-٢٣٩).

المبحث الرابع: عقيدته

إجمالاً وتحقيقه نسبه للرفض والتشيع

أولاً: عقيدته إجمالاً

بيّن الطوفي رَحِمَهُ اللهُ عقيدته الإجمالية^(١)، وهي كما يلي:

أولاً: الإيمان بالله تعالى وهو التصديق بوجوده؛ وهذا الوجود لم يسبقه ولا يلحقه عدم، وبصفاته وهي صفات كمال ونعوت جلال، وهو سبحانه منزّه عن حقوق النقص، وعن فوات الكمال، وبأفعاله وهي متعلق بالإيمان بالقدر، فيجب اعتقاد أن الله سبحانه قدّر الخير والشر، وأنّ جميع الكائنات بقضاء الله وقدره.

ثانياً: الإيمان بالملائكة وهو التصديق بوجودهم، وأنهم عباد مكرمون، وأنهم خلقوا من نور، وأنهم لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون.

ثالثاً: الإيمان بالكتب وهو التصديق بأنها حق من حق، وبأنّ الله تعالى أنزلها، وبأنّ بعضها موافق لبعض، وأنّه لا اختلاف فيها، ولا تناقض، ويجب الإيمان بما تضمنته من حكم وخبر، والعمل بما فيها - ما لم يثبت نسخه -.

رابعاً: الإيمان بالنبیین وهو التصديق بأنهم صادقون، فيما بلغوا من الرسالات، مؤيدون من الله ﷻ بالحجج والبيّنات، سفراء بين الله ﷻ وخلقه، قائمون في خدمته بواجب حقه، معصومون فيما بلغوا من الكذب، منزّهون عن إتيان الفواحش والريب.

(١) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/ ٣١٠-٣١٢)، والتعيين في شرح الأربعين

خامساً: الإيمان باليوم الآخر وهو التصديق بوقوعه، وبما سيقع فيه من الأمور الواردة في السمع، فيجب الإيمان بما بين الموت إلى دخول إحدى الدارين، فما بعد ذلك مما صحت به نصوص الشرع المعصوم، كالجنة، والنار، والصراط، والميزان، ووزن الأعمال، وأخذ الصحف باليمين والشمال، وغير ذلك مما ذكر في دواوين السنة.

ثانياً: تحقيق نسبته للرفض

تهمة الرفض لم يوصم بها الطوفي رحمته الله إلا بعد دخوله القاهرة بأكثر من أربع سنوات^(١)، وقصة ذلك ذكرها ابن حجر في (رفع الإصر) فقال في ترجمة قاضي مصر الحارثي: "وجرت للطوفي معه كائنة مشهورة مذكورة في ترجمة الطوفي، وكان أولها أن الحارثي تكلم فيمن بلغ رتبة الاجتهاد، فقسم المجتهد إلى ثلاثة أقسام، فقال له الطوفي: فسيدنا من أي الأقسام؟ فسكت، فغضب ولد القاضي وثار على الطوفي، ثم جرت له معهم كائنة أخرى، وأدعى عليه عند نائب الحكم بأنه رافضي فأنكر، فقامت عليه البينة، فأمر به فضرب، وطوف به، وسجن، ثم نُفي إلى الشام"^(٢)، وقال ابن حجر: "وقال الصفدي: كان وقع له بمصر واقعة مع سعد الدين الحارثي، وذلك أنه كان يحضر دروسه، فيكرمه فيبجله، وقرره في أكثر مدارس الحنابلة، فتبسط عليه، إلى أن كَلَّمه في الدرس بكلام غليظ، فقام عليه ولده شمس الدين عبد الرحمن، وفوض أمره لبدر الدين ابن الحبال، فشهدوا عليه بالرفض، وأخرجوا بخطه هجواً في الشيخين فعزر وضرب"^(٣).

ومن خلال النصوص السابقة يتبين أن ما رُمي به الطوفي إنما هي دسيسة ومكيدة

(١) ذلك أن الطوفي دخل القاهرة عام (٧٠٥) هـ، والحارثي تولى القضاء في ٣ / ٤ / ٧٠٩ هـ.

(٢) رفع الإصر عن قضاة مصر (٤٣٥).

(٣) الدرر الكامنة (١٥٤ / ٢) وانظر (١٥٧ / ٢)، والنص في أعيان العصر (٤٤٥ / ٢) باختلاف بسير.

عليه، أو حسد لأن الحارثي كان يكرمه ويبجله، وقد يكون ابن القاضي الحارثي ظناً أن في سؤال الطوفي تقليلاً من شأن أبيه، أو سوء أدب معه، ولا يظهر لي أن في سؤاله سوء أدب، أو تقليلاً من شأن شيخه الحارثي.

ومما يؤيد هذا "أن القاهرة في تلك الفترة بعينها قد أساءت استقبال ابن تيمية أيضاً، فدبرت الحيلة في أمره، وعقدت له مجالس ادعت عليه فيها، وأقامت عليه الشهادات"^(١)، قال الدكتور الفاضل: "ولست بهذا أؤكد؛ أن ما لحق الطوفي من الأذى؛ كان بسبب صلاته بابن تيمية، وإنما الذي أرجحه أن يداً خفية في القاهرة - في تلك الحقبة - كانت وراء هذه المكائد وما شابهها"^(٢)، وكانت تهمة التشيع من التهم الرائجة في ذلك العصر، لمحاربة دولة المماليك له، خاصة بعد إسقاط الدولة الفاطمية^(٣).

وأوسع من تكلم عن اتهام الطوفي بالرفض الدكتور/ محمد الفاضل في مقدمة كتاب الصعقة الغضبية^(٤)، وخلص إلى براءة الطوفي بكتفائه من هذه التهمة^(٥)، ولهذا

(١) المصلحة في التشريع الإسلامي ونجم الدين الطوفي (٧٥) للدكتور مصطفى زيد.

(٢) مقدمة الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (١٠٢).

(٣) انظر: الطوفي وآراؤه النحوية من خلال الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (رسالة علمية لم تطبع) (٤٣).

(٤) انظر: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٩٧-١٤٠).

(٥) ومن أثبت براءة الطوفي بكتفائه من هذه التهمة: الدكتور/ مصطفى زيد في المصلحة في التشريع الإسلامي ونجم الدين الطوفي (٧٤-٨٨)، والدكتور/ سالم القرني في مقدمة «الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية» (١/ ٨٧-١١٩)، والدكتور/ إبراهيم البراهيم في مقدمة «شرح مختصر الروضة» (١/ ٨٢-٩٧)، والدكتور عبدالله التركي في مقدمة «شرح مختصر الروضة» (١/ ٣٣-٣٧)، والدكتور/ بابا آدو في تحقيق «شرح مختصر الروضة» (رسالة لم تطبع) (٢٥-٢٦)، والدكتور/ عصام عامرية في رسالته «الطوفي وآراؤه النحوية من خلال الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية» (رسالة علمية لم تطبع) (٧٨-٨٨)، والباحث هارون معابدة في مقدمة تحقيقه لكتاب «الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية» (رسالة علمية لم تطبع)

سأشير إلى هذه التهم والجواب عنها باختصار.

وأشد من شنع على الطوفي رحمه الله، الحافظ ابن رجب رحمه الله^(١)، ويمكن تلخيص التهم التي نسبت للطوفي رحمه الله - من خلال كلام من ترجم له - بما يلي:

١ - أنه قال عن نفسه:

حنبلي رافضي أشعري هذه إحدى العبر

ويُروى:

حنبلي رافضي ظاهري أشعري هذه إحدى الكبر

ويُروى:

أشعري حنبلي وكذا رافضي هذه إحدى العبر

والجواب: أن هذا البيت يحتاج إلى إثبات، فلم أقف عليه في كتب الطوفي رحمه الله، التي بين يدي، ثم إن هذا البيت "يصلح دليلاً على نفي التهمة عنه لا على تقويتها وتأيدها، فهو مسوق في صورة استغراب واستنكار، وكأنه يريد أن يقول: إنها لإحدى العبر والكبر أن توجد هذه المتناقضات في شخص، وأن يزعم اجتماعها، ثم إن تعدد روايات البيت في كتب معاصريه والقريبين منه، يجعل الاستدلال به، بل نسبته إليه محل نظر"^(٢).

(١٩-٢٥)، وخالد فوزي حمزة في مقدمته لتحقيق «الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية»

(١/٨٨-٩٢)، وغيرهم، وممن اتهم الطوفي وأثبت كونه شيعياً الأستاذ/ محمد أبو زهرة في كتابه

«ابن حنبل» (٢٤٤)، وأحمد حاج عثمان محقق كتاب «التعيين في شرح الأربعين» (٤-١٤)، وقد

تجننى على الطوفي في مواضع من الكتاب كما في ص (٧٣) حيث زعم أن الطوفي تابع الفلاسفة

في وصف الله تعالى بالسلوب والإضافات دون صفات الإثبات.

(١) انظر: ذيل طبقات الحنابلة (٢/٣٦٨).

(٢) مقدمة الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (١١٢)، وانظر: مقدمة الانتصارات

الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/١٠٦-١٠٧)، ومقدمة الطوفي وآراؤه النحوية من خلال

الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٧٩-٨١)، ومقدمة شرح مختصر الروضة (بتحقيق

٢- أنه قال عن في الموازنة بين أبي بكر رضي الله عنه وعلي رضي الله عنه:

كم بين من شك في خلافته وبين من قيل: إنه الله

والجواب عن هذا البيت: أنه لا تصح نسبته للطوفي رحمته الله، بل ورد في كتاب الطوفي «علم الجدل في علم الجدل» ما نصه:

"ومنها أن بعض الشيعة ناظر جمهورياً في علي وأبي بكر فقال الشيعي:

كم بين من شك في خلافته وبين من قيل: إنه الله

يعني علياً، فقال الجمهوري: خذ مثل هذا من النصراني في عيسى ومحمد إذ يقول لك:

كم بين من شك في رسالته وبين من قيل: إنه الله

فانقطع الشيعي"^(١).

وهذا يدل أن الطوفي ساق البيت على هيئة المناظرة بين شيعي وجمهوري، ولم يقله أو يُقرّه؛ بدليل قوله في آخر المناظرة "فانقطع الشيعي"، ثم إن الطوفي يرى أن أفضل الصحابة رضي الله عنهم هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه - كما سيأتي -، فكيف يقول هذا عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه؟ ويرى ثبوت خلافته رضي الله عنه - كما سيأتي -^(٢).

٣- أنه وجدت له قصائد تلوح بالرفض، وذكر محقق كتاب التعيين في شرح الأربعين للطوفي أنه وقف على هذه القصيدة في معجم الشيوخ للذهبي^(٣)، وهي:

د/البراهيم (١/ ٨٨).

(١) علم الجدل في علم الجدل (٢٢٢).

(٢) انظر للتوسع: مقدمة الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (١١٧-١١٨)، ومقدمة الطوفي وآراءه النحوية من خلال الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٨١-٨٢)، ومقدمة شرح مختصر الروضة (بتحقيق د/البراهيم) (١/ ٨٧).

(٣) انظر: معجم الشيوخ (١/ ٨٠-٨١) وهي من إنشاد أحمد بن عمر بن شبيب البالسي المصري المولود سنة (٦٨٧هـ) ظناً، والمتوفى سنة (٧٢٤هـ)، وجاء فيه "أنشدني أحمد بن عمر من حفظه

لا بحق الوصي أبي الحسين
 كيف أصغي إلى سواه وحبي
 وإذا ميتٌ كان ربي سؤولاً
 فإلى الله أشتكي من أناسٍ
 لا ينص من الكتاب أتاها
 بل كما قيل: قال عمي عن جـ
 عن حبال الهوى عن ابن غبار الـ
 عن أبي غافلٍ عن ابن غليظٍ
 عن أبي [قرة]^(٢) عن الحارث الأعد
 عن عجوزٍ في قومها تغزل [المـ
 حجت البيت قبل نوح إلى ذا الـ
 ولها سُبحة إذا هي عَدَّت
 اسمها قودةً وكان أبوها
 يا لهذا نقلاً إذا ذكر الإسـ
 آخر المرتضى على ما حواه
 إنني إن قبلتُ هذا لمجنو
 قال أحمد بن عمر: فأجبتُه:

لا [اشتفي]^(١) من سواه قلبي وعيني
 به سفيرٌ بين الإله وبيني
 لي عنه وسائر الثقلين
 خذلوا بانطماس قلبٍ وعينٍ
 لا ولا سنةٍ ولا غير ذين
 دّي سماعاً عن طنطنٍ عن طنينٍ
 سماء عن عفلقٍ عن أم المنين
 عن أبي السهو عن أبي الدهنين
 ورٍ عن واحدٍ بلا عينين
 ن]^(٣) وتأبى عجزاً عن المنوين
 عام في كل حجةٍ حجتين
 فوق ألفٍ تمشي بعكازين
 قائداً في جيوش ذي القرنين
 ناد فاعضض عليه بالناجدين
 من مزايا وقدم الشيخين
 ن وحقي أدعى أبا العقلين

للنجم سليمان بن عبدالكريم الطوفي الشيعي، الذي صُفِع على البدعة"، وانظر: مقدمة التعيين
 في شرح الأربعين (١١-١٣).

(١) في مقدمة التعيين في شرح الأربعين (١٢) [اشتفي].

(٢) في مقدمة التعيين في شرح الأربعين (١٢) [مرة].

(٣) في مقدمة التعيين في شرح الأربعين (١٢) [المنن].

مُتْ بَداءَ الشَّحْناءِ يا [قلعة]^(١) البية
 فالذي قَدَّمَ العتيقَ جهاراً
 وعليُّ والسابقون جميعاً
 [فأطاعوه]^(٢) حين وُلِّيَ فوَلَّى
 فهما بعد أحمد أفضل الخـ
 إنني إن رددتُ هذا لتيسرُ
 من ومن كذبهم ملا جولقين
 يا أبا الجهل سيّد الثقلين
 بايعوه لفضل دين وزين
 عُمرَ الخيرِ قاهرَ الدولتين
 ق بنص الإمام ذي السبطين
 ما يساوي عقلي سوى بعرتين

والجواب: أن هذه القصيدة ليست في أي من كتب الطوفي التي بين يدي، ثم إن المعلوم من كلام الطوفي رَحِمَهُ اللهُ تَقْدِيمَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَلَى سَائِرِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، بل نقل إجماع أهل السنة على هذا -كما سيأتي-، ومن المحال أن يخالف هذا الإجماع، خاصة أنه أشار إلى هذا في آخر كتبه تأليفاً وهو كتاب الإشارات الإلهية^(٣)، وهل يقوم الاستدلال بهذه الأبيات في مقابل أقواله الصريحة التي تناقضها؟!، ومن الإنصاف محاكمة الطوفي إلى كلامه الصريح، لا إلى ما نُقِلَ عنه، وقد تكون هذه القصيدة مما لُفِقَ على الطوفي رَحِمَهُ اللهُ كما سبق في كلام الصفدي. أما الدعوى بأن هناك قصائد تلوح بالرفض؛ فلم أجد شيئاً منها في كتب الطوفي رَحِمَهُ اللهُ.

٤- أنه يلوح بالرفض في كثير من مصنفاته، وأنه صنف كتاب العذاب الواصب على أرواح النواصب.

ولا شك بأن هذه دعوى تحتاج إلى إثبات، وليس في كتب الطوفي رَحِمَهُ اللهُ ما يشبها، وأما هذا الكتاب فلم أقف عليه حتى نستطيع الحكم عليه من خلاله، والنصب قد

(١) في مقدمة التعيين في شرح الأربعين (١٣) [فعلة].

(٢) في مقدمة التعيين في شرح الأربعين (١٣) [وأطاعوه].

(٣) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/٤٠٩)، ومختصر الترمذي (مخطوط)

(٢/٢٢٥/ب)، وشرح مختصر الروضة (٣/١٠٢).

يطلق على من أبغض علياً عليه السلام، وهذا ليس من مذهب أهل السنة^(١).

٥- أن كلامه في شرح الأربعين يتضمن أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه هو الذي أضل الأمة، قصداً وتعمداً، ذلك أنه منع الصحابة من تدوين السنة. والجواب عن هذه الدعوى: أن نص كلام الطوفي هو: "واعلم أن من أسباب الخلاف الواقع بين العلماء تعارض الروايات والنصوص، وبعض الناس يزعم أن السبب في ذلك عمر بن الخطاب، وذلك أن الصحابة استأذنوه في تدوين السنة من ذلك الزمان فمنعهم من ذلك"^(٢)، فهذا أولاً: ليس من كلام الطوفي فقد نقله عن غيره، وثانياً: تصديره له بـ(يزعم) يدل على تضعيفه لهذا القول، وإن كان لم يُصرح به لكن دلت عليه الصيغة، ثم إن الطوفي رحمته الله قد مدح عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأنه كان شديد الحراسة للسنة النبوية^(٣)، فكيف يرتضي القول بأنه أضل الأمة، وهذه الدعوى من تحميل كلام الطوفي رحمته الله ما لا يحتمل، وإن قلنا - تنزلاً -: إن كلامه يستلزمه، فالحق أن لازم المذهب ليس بلازم، قال شيخ الإسلام رحمته الله: "فلازم المذهب ليس بمذهب، إلا أن يستلزمه صاحب المذهب، فخلق كثير من الناس ينفون ألفاظاً، أو يثبتونها، بل ينفون معاني، أو يثبتونها، ويكون ذلك مستلزماً لأمر هي كفر وهم لا يعلمون بالملازمة"^(٤).

٦- أنه كان يصحب شيخ الرافضة في المدينة السكاكيني، وهذا يدل على كونه من الرافضة.

والجواب: أن الطوفي يرى أن الحكمة ضالة المؤمن، ويرى جواز تعلم العلم

(١) انظر: مقدمة الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (١١٣)، ومقدمة الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/١٠٧).

(٢) التعيين في شرح الأربعين (٢٦٦-٢٦٧).

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/١٣٠).

(٤) الفتاوى (٣٠٦/٥)، وانظر: إعلام الموقعين (٣/٢٨٦).

النافع من الكافر والمؤمن، والسني والبدعي، حتى ذكر أن أبا الوفاء ابن عقيل^(١) كان يتردد إلى مشايخ المعتزلة فيقرأ عليهم الأصول وغيرها، قال الطوفي: "وهو مما يُنكره بعض أصحابنا عليه، وليس ذلك منهم بإنصاف لهذا الحديث"^(٢).

ثم إن السكاكيني قد أخذ عنه الذهبي والبرازالي وغيرهم من الأئمة^(٣)، ولم يحفظ له سب في الصحابة، بل له نظم في فضائلهم، ثم قيل: إنه رجع في آخر عمره وتاب، ونسخ صحيح البخاري^(٤)، فلعل صحبة الطوفي له كانت بعد توبته.

والذي يثبت على محك النظر من ذلك محاكمة الطوفي رَحِمَهُ اللهُ إِلَى كَلَامِهِ، لَا إِلَى كَلَامٍ غَيْرِهِ عَنْهُ، وَهَذَا يَتَضَحُّ مِنْ خِلَالِ مَا يَلِي:

١ - ردود الطوفي الصريحة على هذه الطائفة، وهذا سيأتي في منهج الطوفي في الصحابة الكرام، فقد دافع رَحِمَهُ اللهُ عما افترته هذه الطائفة على الصحابة، ومن ذلك: أولاً: دفاعه عن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي دَعْوَى الرَّافِضَةِ أَنَّهُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مَنَعَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا

(١) أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الظفري، شيخ الحنابلة في عصره، وصاحب التصانيف له (كتاب الفنون) الذي يزيد على أربع مئة مجلد، و(الواضح في أصول الفقه)، كان إماماً مبرزاً كثير العلوم، خارق الذكاء، مكباً على الاشتغال والتصنيف، تفقه على القاضي أبي يعلى وغيره، وأخذ علم الكلام عن أبي علي ابن الوليد وأبي القاسم ابن التبان، توفي في جمادى الأولى سنة (٥١٣) هـ، وله ثلاث وثمانون سنة، وذكر شيخ الإسلام في درء التعارض (٣٤ / ٧) أنه ممن سمع الأحاديث والآثار، وعظم مذهب السلف، وشارك المتكلمين الجهمية في بعض أصولهم الباقية، ولم يكن لهم من الخبرة بالقرآن والحديث والآثار ما لأئمة السنة والحديث، لا من جهة المعرفة والتمييز بين صحيحها وضعيفها، ولا من جهة الفهم لمعانيها، وقد ظنوا صحة بعض الأصول العقلية للنفاة الجهمية [انظر: العبر (٢٩ / ٤)، وشذرات الذهب (٣٥ / ٤)، والوافي بالوفيات (٢١٨ / ٢١)].

(٢) مختصر الترمذي (مخطوط) (١ / ٨٠ ب)، والحديث يعني به قوله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «الحكمة ضالة المؤمن».

(٣) انظر: الدرر الكامنة (٣ / ٤١٠).

(٤) المصدر السابق.

من إرثها^(١)، حتى قال: "وما ذهب إليه الرافضة خطأ صريح محض، فإن الحديث مُصَدَّرٌ بما يبطل قولهم"^(٢).

ثانياً: انتقاده لقدح الرافضة في رواية صحابة رسول الله ﷺ، ومما قال: "إلا أن للرافضة أصلاً خبيثاً باطلاً، وهو أنهم لا يقبلون رواية الصحابي، لمرض في قلوبهم عليهم، وليس هذا موضع الرد عليهم في ذلك الأصل"^(٣).

ثالثاً: انتقاده لاستشهاد الرافضة بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [سورة المائدة ١٢/٥] على أن أئمة الأمة من أهل البيت اثنا عشر كنعاء بني إسرائيل، حيث قال الطوفي رحمه الله: "واعلم أن هذا تشبيه مجرد، من غير ربط لزومي، وإنما الأشبه بنقاء بني إسرائيل نقباء الأنصار الذين بايعوا بيعة العقبة"^(٤).

رابعاً: رده على استدلال الشيعة بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [سورة المائدة ٥٥/٥] على إمامة علي رضي الله عنه بعد النبي ﷺ، فبعد عرض الخلاف بين الشيعة والجمهور حول الآية، وذكر استدلالاتهم قال: "واعلم أن هذه الآية من عمَد الشيعة، وعند التحقيق واعتبار ما سبقها ولحقها لا حجة لهم فيها بوجه، والذي قرره منها ضرب من الشبهة، وإنما مقصودها التعلق بولاية الله ورسوله والمؤمنين والإعراض عن ولاية اليهود والنصارى والمشركين، وأخصر ما يرد به على الشيعة أن هذه الآية أعم من دعواكم، والعام لا دلالة له على الخاص

(١) انظر: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٣٦١-٣٧٠)، والإشارات الإلهية إلى

المباحث الأصولية (٢/٤٣٤-٤٣٥) (٣/٧٩-٨٢).

(٢) الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٣٦٧).

(٣) الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٣٦٩).

(٤) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/١٠٥).

بنفي ولا إثبات؛ لأنها دلالة لازم على ملزوم وهي عقيم^(١).
خامساً: رده على استدلال الشيعة بقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ يَنبِئَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ﴾ [سورة هود ١١/١٧]، على كون علي رضي الله عنه هو الخليفة بعد رسول الله ﷺ، فقد ذكر استدلالهم، ثم ذكر إجابة أهل السنة ثم قال: "وهذا بحث جيد من الطرفين، ومن جهة الجمهور أجود، ومأخذ الخلاف أن الضمير في منه يحتمل رجوعه إلى (من كان)، وإلى (ربه)، فحمله الشيعة على الأول، والجمهور على الثاني، وهو أقرب المذكورين"^(٢).

سادساً: رده على استدلال الشيعة بقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ﴾ [سورة يوسف ١٢/٥٨] على غيبة الإمام، فقال: "وهو قياس تمثيل لا يفيد عندهم في الفرعيات، فما الظن بالدينيات"^(٣).
سابعاً: رده على استدلال الشيعة بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [سورة الرعد ١٣/٧] على وجوب الإمامة، أو وجود الإمام، "ولا دلالة فيه على ذلك؛ إذ المراد لكل قوم رسول يرشدهم إلى الحق، أو لكل قوم هادي هو الله ﷻ يهدي من يشاء منهم"^(٤).

ثامناً: رده لتفسير الشيعة لقوله تعالى: ﴿وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾ [سورة الإسراء ١٧/٦٠] حيث ذكر قول الجمهور بأنها شجرة الزقوم، ثم ذكر قول الشيعة بأنها بنو أمية، ووصف القول الأول -وهو قول الجمهور- بأنه الأشبه، "لأنَّ

(١) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/١٢٤)، وعرض الخلاف في الإشارات (٢/١١٩-١٢٤).

(٢) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٣١٤)، وعرض الخلاف في الإشارات (٢/٣١٣-٣١٤).

(٣) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٣٣٣).

(٤) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٣٤٠).

الشجرة على حقيقتها، وهي على الثاني مجاز، والحقيقة أولى^(١).
وغير ذلك من الأمثلة^(٢).

٢- سلامة الطوفي رَحِمَهُ اللهُ من أقوالهم في مسائل الفروع الأخرى التي ذهبوا إليها،
ومن ذلك ما يلي:

أولاً: رده على الرافضة قولهم بأنَّ فرض الرجل في الوضوء المسح لا الغسل^(٣).
ثانياً: نقده لما يقول به الشيعة من نكاح المتعة^(٤).

٣- الذي يؤخذ على الطوفي رَحِمَهُ اللهُ أنَّه أحياناً يورد أدلة الشيعة بتوسع، ويذكر
ردودهم على استدلالات أهل السنة، ثم يترك الخلاف دون تعليق، أو يرد عليهم
برد ضعيف باهت لا يقاوم حجتهم التي قررها، وهو مع هذا لا يستوفي أدلة أهل
السنة استيفاءه لأدلة الشيعة، أو يقول بعد ذكره لأدلتهم: (أجاب الجمهور)، أو
(أجاب السنة)، ثم يترك الخلاف دون تعليق أو بيان، أو يعرض الخلاف في المسألة
ولا يُعلق، وهذا - في نظري - من أهم الأسباب التي جعلته يُرمى بالرفض أو التشيع،
ويظهر هذا جلياً في كتابه الإشارات الإلهية.
وهذا كثير ومنه ما يلي:

أولاً: مسألة التقية، فقد توسع الطوفي في ذكر استدلالات - والأولى أن تسمى
شبه - الشيعة من الكتاب، والسنة، وفتاوى الأئمة، والنظر، ثم ذكر إجاباتهم عن

(١) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٤٠٦) وعرض الخلاف في الإشارات (٢/٤٠٥ -
٤٠٦).

(٢) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/٢٩٠) رد عليهم في تفسيرهم لقوله تعالى:
﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ﴾.

(٣) انظر: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٤١٠-٤٢٧).

(٤) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (٢/٦٥٩)، والإشارات الإلهية إلى
المباحث الأصولية (٢/٤٠٧).

ردود أهل السنة عليهم، ثم ترك الخلاف ولم يبين الحق، أو يذكر أدلة أهل السنة^(١).

ثانياً: احتجاج الشيعة بقصة المباهلة على أن أفضل الناس بعد النبي ﷺ هم علي وفاطمة والحسن والحسين، فقد قرر الطوفي دعواهم من خمسة أوجه، ثم سكت ولم يرد عليهم، أو يذكر إجابة الجمهور كعادته^(٢).

ثالثاً: ذكره لتأويل الشيعة لقول علي رضي الله عنه: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر»^(٣) على أنه تواضع هضم فيه حق نفسه، ثم سكت ولم يعلق^(٤).

رابعاً: ذكره لما تعلق به الشيعة على عائشة رضي الله عنها، وحفصة رضي الله عنها في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ [سورة التحريم ٤/٦٦] فقد ذكر هذا التعلق، ولم يرد عليهم، أو يذكر إجابة الجمهور كعادته^(٥).

ولكن حينما نرى الطوفي يفعل هذا في عرض الخلاف مع الفرق الأخرى غير الشيعة، فإننا نوقن بأن هذه طريقته في عرض الخلاف مع الفرق عموماً - كما سيأتي -، وهو استيفاء شبه الخصوم، مع عدم استيفاء الرد عليها، ويزداد العجب من الطوفي حينما يقول: "وأجمع ما رأيته من التفاسير لغالب علم التفسير كتاب القرطبي، وكتاب مفاتيح الغيب، ولعمري كم فيه من زلة وعبث، وحكى لي الشيخ شرف الدين اليصني المالكي: أن شيخه الإمام الفاضل سراج الدين المغربي السرمساحي،

(١) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/ ٣٨٦-٣٩٢).

(٢) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/ ٤٠٥-٤٠٧).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب المناقب باب قول النبي ﷺ: لو كنت متخذاً خليلاً ح (٣٦٧)، من طريق محمد بن الحنفية قال: قلت لأبي: أي الناس خير بعد رسول الله ﷺ؟ قال: أبو بكر، قلت: ثم من؟ قال: ثم عمر، وخشيت أن يقول عثمان، قلت: ثم أنت؟ قال: ما أنا إلا رجل من المسلمين.

(٤) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/ ٣٦٥).

(٥) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/ ٣٥٣).

صنف كتاب (المآخذ على مفاتيح الغيب)، وبيّن ما فيه البهرج والزيّف في نحو مجلدين، وكان ينقم عليه كثيراً، خصوصاً إirاده شبه المخالفين في المذهب والدين؛ على غاية ما يكون من القوة، وإيراد جواب أهل الحق منها على غاية من [الوهاء]^(١).

ولعمري إن هذا لدأبه في غالب كتبه الكلامية والحكمية، كالأربعين، والمحصل، والنهاية، والمعالم، والمباحث المشرقية، ونحوها، وبعض الناس يتهمه في هذا، وينسبه إلى أنّه ينصر بهذا الطريق ما يعتقده، ولا يجسر على التصريح به.

ولعمري إنّ هذا ممكن، لكنه خلاف ظاهر حاله، فإنّه ما كان يخاف من قول يذهب إليه، أو اختيار ينصره، ولهذا تناقضت آراؤه في سائر كتبه، وإنما سببه عندي أنه كان شديد الاشتياق إلى الوقوف على الحق، كما صرّح به في وصيته التي أملاها عند موته، فلهذا كان يستفرغ وسعه؛ ويكد قريحته؛ في تقرير شبه الخصوم، حتى لا يبقى لهم بعد ذلك مقال، فتضعف قريحته عن جوابها على [نفس]^(٢) الوجه؛ لاستفراغه قوتها في تقرير الشبه، ونحن نعلم بالنفسية الوجدانية، أن أحداً إذا استفرغ قوة بدنه في شغل ما من الأشغال، ضعف عن شغل آخر، وقوى النفس على وزان قوى البدن غالباً، وقد ذكر في مقدمة كتاب (نهاية العقول) ما يدل على صحة ما أقول؛ لأنه التزم فيه أن يقرر مذهب كل خصم، لو أراد الخصم تقريره لما أمكنه الزيادة عليه"^(٣).

فقد ذكر الطوفي خطأ الرازي، ووقع في نفس الخطأ، ولعلي أقول عن الطوفي رحمه الله كما قال عن الرازي؛ فقد كان الطوفي رحمه الله شديد الاشتياق إلى الوقوف على الحق، فلهذا كان يستفرغ وسعه في تقرير شبهة الخصم، ثم يضعف عن الرد عليها

(١) في الأصل: (الدهاء)، والصواب ما أثبتته، وفي شرح النونية (١٨٩/٢): (الوهن).

(٢) زيادة يقتضيها السياق لتمام المعنى.

(٣) الإكسير في علم التفسير (٢٦)، وانظر: شرح النونية (١٨٨/٢-١٨٩).

بنفس القوة لاستفراغه قواه في التقرير.

لكن مما لا يعذر فيه الطوفي رحمه الله ذكره أحياناً لاستدلال الشيعة بنص على رأي ذهبوا إليه، ثم ترك التعليق على المسألة بشيء، ففي هذا نشر للشبه، وتلبيس على العوام، وتخلف عن الواجب الذي على كاهل العلماء في بيان العلم وعدم كتمانهم.

٤- مما أكثر منه الطوفي بحث كثير من المسائل مع الشيعة، وهي لا تفيد تأييداً أو نقداً، وإنما هي من باب البحث المطلق، وذكر استدلال الشيعة، وجواب السنة، ولعله في هذا تأثر بشيخه تقي الدين الزريراني، فقيه العراق وقاضيه، والمرجع في فقه المذاهب بما فيها مذهب الشيعة، وهذا من جملة الأسباب التي جعلته يُرمى بالرفض أو التشيع، وهذا كثير في كتبه ومنه ما يلي:

أولاً: ما استدل به الشيعة من تفضيل عليٍّ رضي الله عنه على عثمان رضي الله عنه، فقد ذكر الطوفي استدلال الشيعة، وإجابة أهل السنة^(١).

ثانياً: مسألة الخلاف مع الشيعة في حكم المتعة، فقد عرض أدلة الشيعة، ثم عرض أدلة السنة، ثم قال: "هذه حجج الفريقين في المسألة على ما حضرني الآن، ولكل على صاحبه اعتراض، وجواب يطول ذكره"^(٢).

ثالثاً: استدلال الشيعة بقوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَارُونَ أَخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلَحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [سورة الأعراف ١٤٢/٧] على استخلاف النبي ﷺ علي رضي الله عنه على الأمة، فقد ذكر وجه حجة الشيعة، وإجابة الجمهور^(٣).

رابعاً: مسألة حجية إجماع أهل البيت، فقد توسع الطوفي في ذكر أدلتهم، وذكر

(١) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/ ٤٢١-٤٢٢).

(٢) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/ ٢٠)، وعرض الأدلة في الإشارات (٢/ ١٥-٢٠).

(٣) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/ ٢٣٣-٢٣٤).

بعض ردود أهل السنة عليهم، ثم ختم المسألة بحجة مقتضبة للرد عليهم^(١).
خامساً: مسألة قول الشيعة بأن الإمام بعد رسول الله ﷺ هو علي بن أبي طالب
رضي الله عنه، فقد استوفى الطوفي حججهم، ثم قال: "هذا ما قررت به الشيعة إمامة علي من
هذه الآية، ومناقضته على التفصيل يطول، وربما تعذر في البعض، وإنما أجاب
الجمهور بانعقاد الإجماع بموافقة علي على إمامة أبي بكر، فإذا سلم صاحب الحق
فكلام الشيعة فضول محض"^(٢).
والأمثلة على هذا كثيرة^(٣).

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/١٠٧-١١٧)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية
(٣/١٢٨-١٣٦)، وانظر أيضاً لبيان رأيه في المسألة: مختصر الترمذي (مخطوط) (٢/٢٢١/ب).
(٢) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٣٥٠)، وعرض أدلتهم في الإشارات (١/٣٤٥-
٣٥٠).

(٣) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٢٤٥-٢٤٦) في مسألة تفسير الشيعة لقصة
أصحاب السبت، و(٢/٣٩٦-٣٩٧) في مسألة رد الشيعة لخبر الواحد، و(٢/٤٠٦-٤٠٧) في
زعمهم أن من أبغض علياً فهو ولد زنا، و(٣/٣٩) في زعمهم أن علي رضي الله عنه أعظم جهاداً من أبي
بكر رضي الله عنه، و(٣/٥٣) في قدحهم في فضل أبي بكر رضي الله عنه، و(٣/٥٩-٦١) في صحة خلافة الثلاثة
رضي الله عنهم، و(٣/١٠٠-١٠٥) في إسلام أبي طالب، و(٣/١٢٨) في زعم الشيعة أن
عائشة رضي الله عنها خالفت أمر الله بالقرار في البيوت، و(٣/١٩٠-١٩١) في الخلاف بين السنة والشيعة
في تفسير الذي جاء بالصدق وصدق به، و(٣/٢٢٨) في الخلاف بين الجمهور والشيعة في تفسير
قوله تعالى: ﴿إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾، و(٣/٢٥٧-٢٦٠) في استدلال الجمهور بقوله: ﴿قُلْ
لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ﴾ على صحة خلافة أبي بكر رضي الله عنه وجواب الشيعة، و(٣/٢٦٢-
٢٦٣) في استدلال الجمهور على كفر الرافضة بقوله تعالى: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾،
و(٣/٣١٨-٣٢٠) في استدلال الجمهور بقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ
الْفَتْحِ وَقَتْلَ﴾ على فضل أبي بكر وجواب الشيعة، وبقوله تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى﴾ على
فضله وجواب الشيعة كما في الإشارات (٣/٤١١-٤١٢)، وفي (٣/٣٥٤-٣٥٥) عرض زعم
الشيعة أن قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ...الآية﴾ تعريض
بعائشة وحفصة رضي الله عنهما، وذكر جواب الجمهور، و(٣/٣٧٢) في زعم الشيعة أن المراد

ولهذا تجد الطوفي بعد ذكر الخلاف بين السنة والشيعة، يقول: هذا ما نحفظه ونستحضره من حجج الفريقين، واعتراض كل طائفة على حجة الأخرى يطول، فلنقتصر^(١).

ومما يدل على أن غرضه مجرد عرض الخلاف أنه أشار مرة إلى أن للشيعة كلاماً في هذا الموضع، ولكنه أعرض عنه لصعوبته^(٢).

٥- قد يعول بعض الباحثين كثيراً على ما ورد من ألفاظ وصم بها الشيعة مثل (لعنهم الله)^(٣) أو (أبعدهم الله)^(٤)، أو (أبعدهم الله من رحمته)^(٥)، أو (أخزاهم الله)^(٦) وغيرها، وهذا - في نظري - غير سليم، لأمر هي: أولاً: عدم ورود هذه الألفاظ في كتب الطوفي الأخرى، فلم ترد إلا في كتاب واحد هو الإشارات الإلهية.

ثانياً: وجود هذه الألفاظ في آخر الكتاب فقط، فقد مر ذكر الشيعة كثيراً في أول الكتاب، ولم يصممهم بهذه الألفاظ.

ثالثاً: سقوط هذه الألفاظ من نسخة من نسخ الكتاب.

وهذا لا يعني أنها لا تدل على شيء بل يمكن الاستئناس بها، فهي تدل على ذم

بـ(القاسطين) في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَباً﴾ معاوية ومن شايعة، وذكر جواب الجمهور، و(٤٠٩/٣) في زعم الشيعة أن علي أفضل الصحابة وذكر جواب الجمهور.

(١) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٣٥٠) و(٢/٢٠) و(٣/١٠٥) و(٣/٣٢٠).

(٢) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/١٤٢).

(٣) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/٥٣، ١٩٠، ٢٥٨، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٦٥، ٤١١).

(٤) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٢٨٤)، (٣/٦٠).

(٥) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/٣٧٢).

(٦) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/١٢٨).

الطوفي رَحِمَهُ اللهُ لِلشَّيْعَةِ، وبراءته من الانتساب لهم، إذا انضم إليها ما سبق، خاصة أنَّ النسخة التي سقطت منها هذه الألفاظ نسخة متأخرة، وقد سقطت منها ألفاظ أخرى كقوله: (كَرَّمَ اللهُ وجوهما)^(١) عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وفيها زيادات انفردت بها، هي -بلا شك- كذب على الطوفي رَحِمَهُ اللهُ، كما سيأتي بيانه في موقف الطوفي من صفة العلو.

٦- خالف الطوفي الرافضة في كثير من عقائدهم، ولهذا فهو بريء من الانتساب إليهم، ومن ذلك:

أولاً: انتقد الطوفي القول بالبداء، الذي يُنزه الله تعالى عنه، لأنَّه يقدح في كمال علمه سبحانه، والبداء وهو: أن يبدو له ما كان خفي عنه، وسبب تنزيه الله تعالى عنه أنَّه "يُنَافِي كمال العلم، لأنَّه يستلزم الجهل المحض، لأنَّه ظهور الشيء بعد أن كان خفياً"^(٢)، ومعلوم أنَّ الرافضة ينسبون لله تعالى البداء^(٣).

ثانياً: أثبت الطوفي رَحِمَهُ اللهُ الرؤية -كما سيأتي- ومعلوم أنَّ جمهور متأخري الرافضة ينكرونها^(٤).

ثالثاً: أنكر الطوفي القول بخلق القرآن -كما سيأتي- ومعلوم أنَّ متأخري الرافضة يقولون بخلق القرآن^(٥).

رابعاً: أثبت الطوفي رَحِمَهُ اللهُ صفات الله تعالى -كما سيأتي- والرافضة ينفون

(١) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/ ٢٦٤).

(٢) شرح مختصر الروضة (٢/ ٢٦٤).

(٣) انظر: الكافي (١/ ١٤٦) للكليني، ومقالات الإسلاميين (٣٩)، والتنبيه والرد (١٩)، وغيرها.

(٤) انظر: منهاج السنة النبوية (٢/ ٣١٥)، وانظر أيضاً: مقدمة الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/ ١١٨)، وأصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية (٢/ ٥٥٠-٥٥٢).

(٥) انظر: مقالات الإسلاميين (٤٠)، ومنهاج السنة النبوية (١/ ٩٩، ٤٤١)، وأصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية (٢/ ٥٤١-٥٤٢).

صفات الله تعالى، ويسمون ذلك توحيداً^(١).

خامساً: يرى الطوفي أن الله تعالى هو خالق أفعال العباد - كما سيأتي - ومتأخرو الرافضة على القول بأن العباد هم الخالقون لأفعالهم^(٢).
وغيرها من العقائد التي خالفهم فيها.

ثالثاً: تحقيق نسبته للأشعرية

لا نستطيع القول بأن الطوفي من الأشاعرة، لأنه انتقد الأشاعرة في بعض ما ذهبوا إليه، وهذا لا يعني أنه لم يوافق الأشاعرة في بعض المسائل، ويمكن القول بأن الطوفي تأثر ببعض أقوال الأشاعرة، وبيان هذا من خلال ما يلي:

١ - يفرق الطوفي رَحْمَتُهُ بين الأشاعرة والسلف^(٣)، والأشاعرة وأهل السنة^(٤)، حينما يعرض للمذاهب في بعض المسائل، كما يُفرق بين أصحابه من الحنابلة والأشاعرة^(٥)، وهذا فيه إشارة أنه ليس منهم.

٢ - خالف الطوفي رَحْمَتُهُ الأشاعرة في مسائل هي من أصول مذهبهم، ومنها ما يلي:

أولاً: مخالفته لمذهبهم في الصفات فقد نهج الطوفي رَحْمَتُهُ إثبات صفات الله تعالى

(١) انظر: منهاج السنة النبوية (١/٩٩)، وأصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية (٢/٥٣٦-٥٣٧).

(٢) انظر: منهاج السنة النبوية (١/٩٩)، وأصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية (٢/٦٤٠-٦٤١).

(٣) انظر: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٣٩٧)، وشرح مختصر الروضة (١/١٢٢).

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/٤٥-٤٦)، وشرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (١٠/أ).

(٥) انظر: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٣٩٦).

على ما يليق به سبحانه، وانتقد مذهب المؤولة من الأشاعرة والمعتزلة^(١)، وطبق هذه القاعدة العامة بإثبات صفة العلو، وصفة النزول لله تعالى، وردّ بقوة القول بالكلام النفسي، وأثبت أنّ كلام الله تعالى بحرف وصوت -وهذا سيأتي- مما فيه مخالفة صريحة لمنهج الأشاعرة في صفات الله تعالى.

ثانياً: مخالفته لطريقة الأشاعرة في إثبات الرؤية، التي احتاجوا فيها أن يفسروا الرؤية بتفسيرات وصفها الطوفي بأنها "شغب وعدول عن الحقيقة"^(٢)، ذلك أنهم جمعوا بين إثبات الرؤية وإنكار صفة العلو.

ثالثاً: قال الطوفي بتعليل أفعال الله تعالى، وإثبات الحكمة، خلافاً للأشاعرة -كما سيأتي-.

رابعاً: خالف الطوفي الأشاعرة في المأخذ الذي يُحمّل عليه قول من أجاز الاستثناء في الإيمان -كما سيأتي-.

خامساً: مما يثبت براءته من مذهب الأشاعرة أنّ الطوفي ذكر أصحاب الإمام مالك بن أنس، فقال: "ولكن يعفو الله عن أشعرية دخلت عليهم"^(٣).

٣- وافق الطوفي رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ الأَشَاعِرَةَ في بعض المسائل التي ذهب إليها -مخالفاً فيها أهل السنة- ومنها:

أولاً: وافقهم في كثير من مسائل القضاء والقدر، فقد قال بالكسب، وفسره بما يرجع إلى نفي تأثير قدرة العبد في المقدور، على اضطراب في قوله، فقد ذكر في موضع آخر أنّ هذا القول هو حاصل قول المجبرة^(٤)، وبنى على القول بنفي تأثير قدرة العبد في المقدور، القول بنفي تأثير الأسباب، كما وافق الأشاعرة في القول

(١) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٤٤٧-٤٤٨)، وشرح مختصر الروضة (٤٦/٢).

(٢) الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٣٩٧).

(٣) مختصر الترمذي (مخطوط) (١/١٦٠ أ).

(٤) شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٦٨/ب).

بالتحسين والتقبيح الشرعي، وكذا القول بجواز التكليف بما لا يطاق، وبأن القدرة مقارنة للفعل.

ثانياً: وافقهم في القول بعدم دخول الأعمال في مسمى الإيمان. وعليه فلا يمكن القول بأن الطوفي أشعري لأنه وافق الأشاعرة في بعض المسائل، ولعل من الإنصاف حمل هذه الموافقة على الاجتهاد الذي أخطأ فيه الطوفي رحمه الله، نسأل الله تعالى أن يعفو عنه، ويغفر لنا وله.

المبحث الخامس: مذهبه الفقهي

لا شك بأن الطوفي رَحِمَهُ اللهُ كان في الفروع على مذهب الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ، وجميع من ترجم له ذكر هذا الأمر كما سبق في المبحث الأول، بل تصريح الطوفي نفسه حينما يذكر بعض الحنابلة يصرح بأنه من أصحابه^(١)، وإذا ذكر آراء الحنابلة يقول: ذهب أصحابنا^(٢).

(١) انظر: علم الجدل في علم الجدل (١٦٠) حينما ذكر القاضي أبي يعلى رَحِمَهُ اللهُ.

(٢) انظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٦/ب) - (٢٧/أ)، ومختصر الترمذي (مخطوط)

(١/١٧٤/ب)، والصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٣٩٦)، شرح تائية شيخ

الإسلام (مخطوط) (١٧/ب) - (١٨/أ).

المبحث السادس: مؤلفاته ووفاته

(١) الإشارات الإلهية في المباحث الأصولية:

نسبه للطوفي رَحِمَهُ اللهُ جَمْعٌ^(١).

حالة الكتاب: سُجِّلَ في تحقيق الكتاب رسالة علمية، لنيل درجة الماجستير، في جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، للباحث/ الدكتور كمال محمد محمد عيسى، عام ١٣٩٤هـ، وطبع أخيراً بتحقيق/ أبي عاصم حسن بن عباس بن قطب، في ثلاث مجلدات، من إصدار دار الفاروق بمصر.

بدأ المؤلف تأليفه للكتاب يوم السبت ١٣/٣/٧١٦هـ، وأنهاه يوم الخميس ٢٣/٤/٧١٦هـ ببيت المقدس^(٢)، ويعد الكتاب من آخر كتب الطوفي رَحِمَهُ اللهُ تأليفاً.

(٢) الإكسير في قواعد التفسير أو في علم التفسير:

أحال عليه الطوفي^(٣)، ونسبه إليه جمع^(٤).

حالة الكتاب: مطبوع بتحقيق: د/ عبد القادر حسين، بعنوان (الإكسير في علم التفسير) من إصدار مكتبة الآداب بالقاهرة عام ١٣٩٧هـ، وهي طبعة تفتقر إلى

(١) انظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، وإيضاح المكنون (١/٨٣)، والذيل لتاريخ الأدب العربي (٢/١٣٤)، والدر المنضد (٢/٤٦٥) وقال في (الاعتقادات) وذكر تاريخ تصنيفه، وتسهيل السابلة (٢/٩٦٥)، والأعلام (٣/١٢٨)، وجلاء العينين (٣٦) وقال: "ليس في بابه نظير"، والمدخل المفصل (٢/٩٤٨)، وحاشية ديوان الإسلام (٣/٢٤٢).

(٢) انظر: آخر مخطوط دار الكتب المصرية (٢١٩/أ)، ومقدمة رسالة الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية دراسة وتحقيق للباحث: هارون معاينة (رسالة علمية لم تنشر) (٢٧).

(٣) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (٢/٥٩٣).

(٤) انظر: الذيل (٢/٣٦٧)، وشذرات الذهب (٦/٣٩)، والمنهج الأحمد (٥/٥)، والفتح المبين (٢/١٢١)، وكشف الظنون (١/١٤٣).

التحقيق العلمي الجيد، ويوجد من الكتاب نسخة في مكتبة الحرم المكي^(١).

٣) الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية:

أشار الطوفي إلى هذا الكتاب^(٢)، وهو من كتبه المشهورة^(٣).

حالة الكتاب: مطبوع وله طبعتان:

الأولى: بتحقيق د/ أحمد السقا، من إصدار دار البيان في مصر عام ١٩٨٣م،
والثانية: بتحقيق د/ سالم القرني، من إصدار مكتبة العبيكان بالرياض عام ١٤١٩هـ
في مجلدين، وهي رسالة علمية جيدة الإخراج والتحقيق.

فرغ الطوفي من كتابة مسودته صبح الاثنين ٧ / ١١ / ٧٠٧هـ، وكان قد بدأها في
يوم الاثنين ١٢ / ١٠ / ٧٠٧هـ، بالمدرسة الصالحية بالقاهرة، ثم أنهاه نظراً،
وتصحيحاً، وإحاقاً للفوائد، في ١٠ / ١٠ / ٧٠٨هـ، ثم أنجز المبيضة من خط مصنفها
في ٦ / ١ / ٧١١هـ^(٤).

٤) إبطال الحيل:

نقل منه ابن حجر في الدرر الكامنة^(٥) نصاً طويلاً في ترجمة ابن تيمية، والظاهر
أنَّ الرابط هو أن شيخ الإسلام ألف كتاب (بطلان نكاح المحلل) مما فيه إبطال
للحيل^(٦).

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

(١) تحت رقم (٢٨) مصورات.

(٢) إشارة إلى الكتاب من غير التصريح باسمه، التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٢) (١٥).

(٣) انظر: الذيل (٢/ ٣٦٧)، وكشف الظنون (١/ ١٧٤)، الذيل على تاريخ الأدب العربي

(٢/ ١٣٤) لبروكلمان، والمنهج الأحمد (٥/ ٦)، وهدية العارفين (١/ ٤٠٠) وقال.... (في دفع).

(٤) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (٢/ ٧٥٨-٧٥٩).

(٥) انظر: (١/ ١٥٣).

(٦) الكتاب مذكور في: تاريخ الأدب العربي (الأصل) (٢/ ١٣٢)، والمدخل المفصل (٢/ ٨٦٠).

(٥) الآداب الشرعية:

أحال عليه الطوفي في مواضع من كتبه^(١).

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

(٦) إزالة الإنكاد في مسألة كاد:

نسبه للطوفي جمع^(٢).

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

(٧) إيضاح البيان عن معنى أم القرآن:

أحال الطوفي إلى هذا الكتاب^(٣)، ونسبه إليه جمع^(٤)، وهو في تفسير سورة الفاتحة.

حالة الكتاب: مطبوع ضمن مجلة البحوث الإسلامية العدد (٣٦) في عام ١٤١٣هـ بتحقيق د/ علي البواب^(٥)، ثم طبع مفرداً من إصدار مكتبة الثقافة الدينية بمصر.

أنهائه المؤلف في ليلة الثلاثاء ١١ / ٧ / ١١٧١هـ، في حبس رحبة باب العيد بالقاهرة^(٦).

(١) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (٢٨٧/١) وسماه (شرح الآداب الشرعية)، وشرح مختصر الروضة (٨٠/١).

(٢) الكتاب مذكور في: حاشية ديوان الإسلام (٢٤٢/٣)، وهدية العارفين (٤٠٠/١)، وبغية الوعاة (٥٩٩/١) وسماه (الإنكار)، وفي كشف الظنون (٧١/١)، وتسهيل السابلة (٩٦٥/٢) سمي (إزالة الإنكار في مسألة الإبرار)، وفي أعيان العصر (٤٤٧/٢) قال: "وصنف في مسألة كاد، وسماه إزالة الإنكاد".

(٣) انظر: كتاب (قاعدة جلية في الأصول) (مخطوط) (٣) و(١٤).

(٤) انظر: هدية العارفين (٤٠٠/١)، وتاريخ الأدب العربي (١٣٢/٢)، وتسهيل السابلة (٩٦٥/٢)، وحاشية ديوان الإسلام (٢٤٢/٣).

(٥) من صفحة (٣٣٥) إلى (٣٦١).

(٦) انظر: تفسير سور (ق) و(القيامة) و(النبأ) و(الانشقاق) و(الطارق) (٢٠) و(١٠١).

- ٨) البارع في الشعر الرائع:
أحال عليه الطوفي، وذكر أنه أملاه^(١).
حالة الكتاب: لم أعثر عليه.
- ٩) الباهر في أحكام الباطن والظاهر:
أحال عليه الطوفي^(٢)، ونسبه إليه جمع^(٣).
حالة الكتاب: لم أعثر عليه.
- ١٠) بغية السائل عن أمهات المسائل:
أحال عليه الطوفي، وذكر أنه في أصول الدين، وأنه صنّفه ببغداد، وأنّ باعته إلى تأليفه بيان مسألة المحكم والمتشابه^(٤)، ونسبه للطوفي جمع^(٥).
حالة الكتاب: لم أعثر عليه.
- ١١) بغية الواصل في معرفة الفواصل:
أحال عليه الطوفي^(٦)، ونسبه إليه جمع^(٧).

-
- (١) الشعر على مختار الأشعار (مخطوط) (٤/أ) (١٤/ب).
- (٢) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١٩٠/٢).
- (٣) انظر: الذيل (٣٦٧/٢)، وكشف الظنون (٢١٩/١)، وهدية العارفين (٤٠٠/١)، وجعله العلمي في الدر (٤٦٤/١) والمنهج (٦/٥) كتاباً واحداً هو وكتاب (الرد على الاتحادية)، وتابعه ابن ضويان في رفع النقاب (٢٩٥).
- (٤) انظر: شرح مختصر الروضة (٥٨، ٥٩)، والإكسير (٤) و(٤٣).
- (٥) انظر: الذيل (٣٦٧/٢)، وكشف الظنون (٢٤٨/١)، والمنهج الأحمد (٦/٥)، معجم المؤلفين (٧٩٢/١) وسماء: بغية الشامل في أمهات المسائل في أصول الدين، وهدية العارفين (٤٠٠/١) وسماء: (في أمهات المسائل)، وكذا في الفتح المبين (١٢١/٢)، وفي الدر المنضد (٢٦٤/٢) وقال هو في أصول الدين.
- (٦) شرح مختصر الروضة (٥٤، ٧٢).
- (٧) انظر: الذيل (٣٦٧/٢)، والشذرات (٣٩/٦)، وكشف الظنون (٢٥١/١) (١٢٩٣/٢) وسماء (فواصل الآيات) في الموضع الثاني، هدية العارفين (٤٠٠/١) (٤٠١/١) وسماء (فواصل

حالة الكتاب: لم أعثر عليه، وقد ذكر د/ محمد الفاضل^(١) أن مخطوطة الكتاب محفوظة في مركز الملك فيصل ضمن مجموع تحت رقم (١٠-٠٢٧٨٩)، فصورته فتبين لي أن المخطوط المشار إليه ليس فيه ما يثبت أنه للطوفي، لا في طرة المخطوط، ولا في آخره، ثم أن الطوفي لما أحال عليه في شرح مختصر الروضة^(٢)، وكان الكلام حول قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣) فما وجدنا فيها غيرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿[سورة الذاريات ٥١/ ٣٥-٣٦] ذكر أنه تعالى غاير بين من الفاصلتين دفعاً للتكرار، وليس في الكتاب الذي أشار إليه د/ الفاضل هذا الكلام، بل إنَّ الكتاب أشبه ما يكون بكتابٍ في علامات الوقوف على الآي.

(١٢) بيان ما وقع في القرآن من الأعداد:

حالة الكتاب: مخطوط، توجد منه نسخة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية برقم (١٠٠٤٧٧ - ف)، وعندي صورة منه.

(١٣) تحفة أهل الأدب في معرفة لسان العرب:

نسبه للطوفي غير واحد^(٣).

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

(١٤) تراجم المؤلفين في الإسلام:

ذكره صاحب كتاب نظام الحكومة النبوية، وقال: "ومنهم الإمام الطوفي البغدادي ألف في تراجم المؤلفين في الإسلام ومؤلفاتهم، كتاباً حافلاً في ثمان مجلدات، وتوجد بعض مجلدات منه في إحدى دور الكتب بالاستانة"^(٤).

الآيات) في الموضع الثاني، وكذا في أبجد العلوم (٢/ ٤٢٥).

(١) في مقدمة كتاب الطوفي الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (١٤٨).

(٢) (٧٢/ ١).

(٣) انظر: الذيل (٢/ ٣٦٧)، وكشف الظنون (١/ ٣٦٣)، وهدية العارفين (١/ ٤٠٠).

(٤) انظر: نظام الحكومة النبوية أو (التراتب الإدارية) (٢/ ٤٥٨) لعبد الحي الحسني الفاسي الكتاني.

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

(١٥) التعليق على الأناجيل الأربعة:

أحال عليه الطوفي^(١)، وذكره غير واحد^(٢)، ووصف الطوفي عمله في الكتاب فقال: "وقد استقرت الأناجيل الأربعة، وأوردت عليها من الأسئلة ما لا أظن أن على وجه الأرض نصرانياً يقدر على أن يجيب عن شيء منها"^(٣).

حالة الكتاب: مخطوط وله نسختان:

الأولى: في المكتبة السلিমانية (مكتبة شهيد علي باشا) في مجموع برقم (٢٣١٥) في (٦٠) ورقة، والثانية: في مكتبة (كوبرلي) برقم (٧٩٥) في (٦٤) ورقة، وهي نسخة فيها مواضع غير واضحة، وفي آخرها نقص، وعندي صورة للنسختين.

(١٦) التعيين في شرح الأربعين:

نسبه للطوفي رَحِمَهُ اللهُ جَمْعٌ^(٤).

حالة الكتاب: مطبوع بتحقيق / أحمد حاج محمد عثمان في مجلد واحد، من إصدار المكتبة المكية بمكة المكرمة عام ١٤١٩هـ، ومن شرح حديث «لا ضرر ولا ضرار» أُستل كتاب (رسالة في المصلحة)، وتسمى (رسالة في رعاية المصلحة)^(٥)،

(١) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٢٤٦، ٢٤٩، ٢٨٩، ٣١٣، ٣٠٦، ٣٢٨، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٨٢، ٣٨٤، ٤٦٢، ٤٩٩) (٢/٥٩٦، ٥٩٧)، وفي (١/٢٣٢) سماه (التعليق على بعض كتب الأوائل)، وفي (١/٢٩٤) وسماه (التعليق على الكتابين)، وأشار إلى الكتاب من دون التصريح باسمه في الإشارات الإلهية (٢/٦٨، ٧٨) (٣/٥٨، ٣٤٢).

(٢) انظر: الذيل (٢/٣٦٧) الفتح المبين (٢/١٢١).

(٣) الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (٢/٥٩٦).

(٤) انظر: الذيل (٢/٣٨٦)، والدرر الكامنة (٢/١٥٥)، وديوان الإسلام (٣/٢٤٢)، وأعيان العصر (٢/٤٤٦)، وبغية الوعاة (١/٥٩٩)، وكشف الظنون (١/٥٩) (٢/١٠٣٩)، وهدية العارفين (١/٤٠١)، والفتح المبين (٢/١٢١).

(٥) طبعت بتحقيق: د/ أحمد عبدالرحيم السايح / الدار المصرية اللبنانية، وهو في التعيين في شرح الأربعين (٢٣٧-٢٨٠).

وهي التي بنى عليها الدكتور/ مصطفى زيد رسالته (المصلحة في التشريع ونجم الدين الطوفي).

بدأ به يوم الاثنين ١٣ / ٤ / ٧١٣ هـ، وأنهاه يوم الثلاثاء ٢٨ / ٤ / ٧١٣ هـ بمدينة قوص من أرض الصعيد، وفي نسخة أنه أنهاه يوم الثلاثاء ١٧ / ٤ / ٧١٣ هـ^(١).

(١٧) التفسير:

أحال عليه الطوفي في مواضع من كتبه^(٢).
حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

(١٨) تفسير سور (ق) و(القيامة) و(النبا) و(الانشقاق) و(الطارق):

ذكره صاحب كتاب تاريخ الأدب العربي^(٣).

حالة الكتاب: مطبوع بتحقيق د/ علي البواب، عام ١٤١٢ هـ، من إصدار مكتبة التوبة بالرياض.

وأنهى المؤلف تفسير سورة (ق) في عشية يوم الأحد ١٧ / ٧ / ٧١١ هـ، في سجن رحبة باب العيد بالقاهرة^(٤)، وأنهى سورتي (القيامة والنبا) في نفس اليوم، وأنهى سورتي (الطارق والانشقاق) في ليلة الثلاثاء ١١ / ٧ / ٧١١ هـ في سجن رحبة باب

(١) انظر: التعيين في شرح الأربعين (٣٣٩).

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (٢ / ٦٥٤) وذكر أنه استوفى فيه الأدلة والاعتراضات والأجوبة فيه حول المراد بقوله تعالى: ﴿أَوْ يَغُفُّوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النَّكَاحِ﴾ ورجح أنه الولي لا الزوج، ودرء القول القبيح (مخطوط) (١٤ / أ) وذكر أن هناك ستة أقوال في التفضيل بين الأنبياء والملائكة في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾، وفي (٦٢ / أ) وذكر أنه قرر أن الضمير في قوله تعالى: ﴿بُنُورِهِمْ﴾ عائد على المستوقد وإلى المنافقين على جهة المزج، وأشار له في حلال العقد (١٩ / ب) من دون التصريح باسمه.

(٣) (١٣٢ / ٢).

(٤) انظر: تفسير سور (ق) و(القيامة) و(النبا) و(الانشقاق) و(الطارق) (٥٦).

العيد بالقاهرة^(١).

(١٩) تلخيص الموضوعات:

أحال عليه الطوفي^(٢).

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

(٢٠) جزء في فضل الفقه وأهله:

أحال عليه الطوفي، وهو مما رواه إجازةً بالإسناد^(٣).

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

(٢١) حلال العقد في أحكام المعتقد أو قدوة المهتدين إلى مقاصد الدين:

نسبه للطوفي جمع^(٤)، والسبب في الاختلاف في اسمه هو أن اسمه على طرة المخطوط حلال العقد في أحكام المعتقد، وكذا قال الطوفي في آخر الكتاب: "هذا آخر حلال العقد في أحكام المعتقد"^(٥)، وأما أول الكتاب فقد قال الطوفي: "ولنسبها بقدوة المهتدين إلى مقاصد الدين"^(٦).

حالة الكتاب: مخطوط، ومنه نسخة في مكتبة الجامعة الإسلامية برقم (فـ١٢٠٥ / ١) وقد سُجل في تحقيقه رسالة ماجستير، للباحث: جمعان بن ظاهر بن ماضي الحربش، عام ١٩٩٨م، في جامعة القاهرة كلية دار العلوم. فرغ منه المؤلف في عشية السبت ١٦ / ٧ / ٧١١ بالقاهرة، في سجن رحبة باب

(١) انظر: تفسير سور (ق) و(القيامة) و(النبأ) و(الانشقاق) و(الطارق) (٢٠) و(١٠١).

(٢) انظر: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٣١٩).

(٣) انظر: علم الجدل في علم الجدل (٥٣).

(٤) انظر: هدية العارفين (١ / ٤٠٠)، وتاريخ الأدب العربي (٢ / ١٣٢) الأصل، وتسهيل السابلة

(٢ / ٩٦٥)، وحاشية ديوان الإسلام (٣ / ٢٤٢).

(٥) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٣٢ / أ).

(٦) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢ / ب).

العيد بالقاهرة^(١).

(٢٢) درء العقول:

نسبه للطوفي رَحِمَهُ اللهُ غير واحد^(٢).

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

(٢٣) درء القول القبيح في التحسين والتقبيح أو بالتحسين والتقبيح:

أحال عليه الطوفي في مواضع من كتبه^(٣).

حالة الكتاب: مخطوط، يوجد ضمن المجموع المحفوظ في المكتبة السليمانية بتركيا،

برقم (٢٣١٥)، وعدد أوراقه (٨٣) ورقة، ألفه سنة (٧٠٨) هـ، وعندي صورة منه.

(٢٤) دفع التعارض عما يوهم التناقض:

أحال عليه الطوفي رَحِمَهُ اللهُ^(٤)، ونسبه إليه غير واحد^(٥).

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

(٢٥) الذريعة إلى معرفة أسرار الشريعة:

نسبه للطوفي رَحِمَهُ اللهُ جمع^(٦).

(١) انظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٣٢/أ-ب).

(٢) انظر: إيضاح المكنون (٢/٦٨٨) و(١/٤٤٣)، وهديّة العارفين (١/٤٠٠)، وحاشية ديوان الإسلام (٣/٢٤٢).

(٣) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٤٦٧)، وشرح مختصر الروضة (١/١٢٢، ١٧٢، ٢٣٤، ٢٦٩)، (٢/١٣٩، ٤٢٢) (٣/٤٧٦، ٦١٥، ٦٦١) وسماء (إبطال التحسين والتقبيح)، و(١/١٩٩) وسماء (رد التحسين والتقبيح)، (١/٢٠٢، ٢٤١، ٤٠١، ٢٨١، ٤٠٢) وسماء (رد القول القبيح بالتحسين والتقبيح).

(٤) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٣٤).

(٥) انظر: الذيل (٢/٣٦٧)، وكشف الظنون (١/٧٥٦)، وهديّة العارفين (١/٤٠٠) وقال في الكتاب والسنة.

(٦) انظر: الذيل (٢/٣٦٧)، وكشف الظنون (١/٨٢٧)، وهديّة العارفين (١/٤٠٠)، والفتح المبين (٢/١٢١).

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

(٢٦) الرحيق السلسل في الأدب المسلسل:

نسبه للطوفي رَحِمَهُ اللهُ غير واحد^(١).

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

(٢٧) الرسالة العلوية في القواعد العربية:

نسبه للطوفي رَحِمَهُ اللهُ غير واحد^(٢).

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

(٢٨) رفع الملام عن أهل المنطق والكلام:

أحال عليه الطوفي، ويَبَيِّن أنَّ موضوعه هو شرف علم النحو والمنطق وما يتعلق به^(٣).

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

(٢٩) الرياض النواضر في الأشباه والنظائر:

أحال عليه الطوفي رَحِمَهُ اللهُ، ونسبه إليه جمع^(٤)، وظاهر إحالات الطوفي عليه تدلُّ أنَّه كتاب تفسير، عمد فيه إلى الجمع بين ما تشابه في اللفظ أو المعنى؛ من آيات كتاب الله تعالى، ففسر بعضها ببعض، فكأنه تفسير للقرآن بالقرآن^(٥)، وقال: "وإذا نظرت في كتابنا المسمى (الرياض النواضر في الأشباه والنظائر) لاحت لك بارقة كبيرة من البيان ومراتبه إن شاء الله عز وجل"^(٦).

(١) انظر: الذيل (٣٦٧/٢)، وكشف الظنون (٨٣٧/١)، وهدية العارفين (٤٠٠/١).

(٢) انظر: الذيل (٣٦٧/٢)، وكشف الظنون (٨٧٨/١)، وهدية العارفين (٤٠١/١).

(٣) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣٠٥/٣).

(٤) انظر: الذيل (٣٨٧/٢)، والشذرات (٣٩/٦)، وكشف الظنون (٩٣٨/١)، وهدية العارفين

(٤٠١/١)، والفتح المبين (١٢١/٢)، والمدخل المفصل (٩٨٦/٢).

(٥) انظر: موائد الحيس في فوائد امرئ القيس (١٥٧)، وقاعدة جليلة في الأصول (مخطوط) (٣).

(٦) إيضاح البيان عن معنى أم القرآن (٣٤٨).

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

(٣٠) شرح حديث أم زرع:

وانفرد بذكره د/ عبد الرحمن العثيمين^(١).

حالة الكتاب: لم أعثر عليه، وقد سألت الدكتور عبد الرحمن العثيمين عن الكتاب؛ فأفاد بأنه اطلع عليه ضمن مجموع في مكتبة معهد البحوث بجامعة أم القرى، فذهبت إلى المكتبة، وفتشت جميع فهارس المجاميع، وتقع في (١٩) ملفاً من الحجم الكبير ولم أظفر بشيء^(٢).

(٣١) شرح مختصر التبريزي^(٣):

نسبه للطوفي جمع^(٤)، ومختصر التبريزي متن في فقه الشافعية.

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

(٣٢) شرح مختصر الخرق^(٥):

نسبه للطوفي جمع^(٦)، ووصفه بعضهم بأنه قطعة إلى كتاب النكاح^(٧)، أي أن

(١) انظر: حاشية المقصد الأرشد (١/٤٢٦).

(٢) وقد يكون الكتاب فقد من المكتبة كما فقد غيره، ومن ذلك كتاب: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية، بتحقيق الدكتور كمال عيسى، فقد أفاد الباحث/ بابا بن بابا آدو بوجودها في المعهد وذهبت للبحث عنها فلم أجدها، مع كونها مسجلة لديهم في الحاسب الآلي.

(٣) هو أمين الدين المظفر بن أبي محمد بن إسماعيل التبريزي الشافعي ت (٦٢١) هـ [انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى (٨/٣٧٣)].

(٤) انظر: الذيل (٢/٣٦٨)، والدرر الكامنة (٢/١٥٥)، وأعيان العصر (٢/٤٤٦)، وبغية الوعاة (١/٥٩٩)، وكشف الظنون (٢/١٦٢٦)، وهدية العارفين (١/٤٠١).

(٥) هو أبو القاسم عمر بن الحسين الخرق الحنبلي ت (٣٣٤) هـ [انظر ترجمته في: البداية والنهاية (١١/٢١٤)، والعبر (٢/٢٤٤)، وطبقات الحنابلة (٢/٧٥)].

(٦) انظر: الذيل (٢/٣٦٧)، والإنصاف (١/١٥)، والمدخل لابن بدران (٤١٣)، والمدخل المفصل (٢/٦٩٩).

(٧) انظر: الإنصاف (١/١٥) للمرداوي.

الطوفي لم يكمله، ومختصر الخرقى متن في فقه الحنابلة.

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

(٣٣) شرح مختصر الروضة:

مختصر الروضة هو كتاب (البلبل) للطوفي، اختصر فيه روضة الناظر لموفق الدين ابن قدامة المقدسي، ثم شرح الطوفي المختصر، وهو من أشهر كتب الطوفي قال الذهبي عن هذا الشرح: "في ثلاثة أسفار فأجاد وأفاد"^(١)، أحال عليه الطوفي في مواضع^(٢)، وقد نسبته للطوفي جمع^(٣).

حالة الكتاب: مطبوع وله طبعتان:

الأولى: بتحقيق معالي د/ عبد الله التركي في ثلاثة مجلدات من إصدار مؤسسة الرسالة، والثانية: بتحقيق د/ إبراهيم البراهيم في ثلاثة أجزاء، وهي جزء من الكتاب في ثلاثة أجزاء.

(١) ذيل تاريخ الإسلام (١٧٩)، ومن أثنى على الشرح ابن بدران في المدخل (٤٦٠-٤٦١) فقال عنه: "مشمئ على الدلائل، مع التحقيق، والتدقيق، والترتيب، والتهذيب، ينخرط مع مختصر ابن الحاجب في سلك واحد، وقد شرحه مؤلفه في مجلدين، حقق فيها فن الأصول، وأبان فيه عن باع واسع في هذا الفن، وإطلاع وافر، وبالجمل فلهو أحسن ما صنف في هذا الفن وأجمعه وأنفعه، مع سهولة العبارة، وسبكها في قالب يدخل القلوب بلا استئذان".

(٢) انظر: علم الجدل في علم الجدل (٨٩) وسماه (أصول الفقه)، و(١٣٧) وسماه (شرح المختصر في أصول الفقه)، و(١٦٥) وسماه (شرح مختصر الروضة في أصول الفقه)، وأشار إليه في درء القول القبيح بالتحسين والتقييح (مخطوط) (٦/أ).

(٣) انظر: ذيل تاريخ الإسلام (١٧٩)، وذيل العبر (٤٤)، والذيل (٣٦٦/٢)، والدرر الكامنة (١٥٥/٢)، وأعيان العصر (٤٤٦/٢)، وبغية الوعاة (٥٩٩/١)، وكشف الظنون (٩٣٠/١)، والفتح المبين (١٢١/٢)، والمدخل (٤١٣) و(٤٦٠-٤٦١) لابن بدران، والمدخل المفصل (٩٤٤/٢) (٩٤٧/٢)، وفي كشف الظنون (٩١٩/١) ذكر حاجي خليفة أنه شرح لكتاب الروض في الفروع للنووي؟!، وانتقده الدكتور/ عبدالله التركي في مقدمة شرح الروضة (٢٨/١).

وتاريخ تأليف الكتاب هو سنة (٧٠٨هـ) كما نص عليه الطوفي في الشرح^(١).
(٣٤) شرح الفصيح^(٢):

قال الطوفي في كتاب التعيين في شرح الأربعين: "وقد بسطتُ الكلام في هذا في أول شرح الفصيح"^(٣)، وثبت نسبة هذا الكتاب للطوفي مبني على إحدى نسخ الكتاب وهي نسخة مكتبة أحمد تيمور باشا بدار الكتب^(٤)، وأما النسخة الأخرى من مكتبة مجموعة يهودا^(٥) فجاء فيها ما نصه: "وقد بسط الكلام في هذا في أول شرح الفصيح"^(٦)، وقال قبلها: "نص عليه ابن جني في الخصائص"^(٧)، وابن جني له شرح على الفصيح^(٨)، فالاحتمال يبقى قائماً في كون الطوفي له شرح على الفصيح، خاصة مع تضلعه في اللغة، واهتمامه بها، وتصنيفه فيها.

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

(٣٥) شرح مقامات الحريري^(٩):

-
- (١) (٢١٨/١).
 - (٢) الفصيح كتاب لأحمد بن يحيى بن يسار الشيباني البغدادي المشهور بثعلب ت (٢٩١هـ) [انظر ترجمته في: معجم الأدباء (٥٥/٢)].
 - (٣) التعيين في شرح الأربعين (١٣٤).
 - (٤) وهي برقم (٣٢٨) حديث، ومنها صورة في مكتبة معهد إحياء التراث بجامعة أم القرى برقم (٥٣) حديث، صفحة (٩٣)، والكلمة في المخطوط مضبوطة بالشكل (وقد بَسَطْتُ).
 - (٥) برقم (٣٠٠٤) برنستون، ومنها صورة في مكتبة معهد إحياء التراث بجامعة أم القرى برقم (١١٦٢) حديث، ورقة (٤٧/أ).
 - (٦) النص في التعيين في شرح الأربعين (١٣٤).
 - (٧) المصدر السابق.
 - (٨) انظر: معجم الأدباء (١٦٠٠/٤)، وبغية الوعاة (١٣٢/٢)، وكشف الظنون (١٢٧٢/٢).
 - (٩) هو أبو محمد القاسم بن علي الحريري ت (٥١٦هـ) [انظر ترجمته في: البداية والنهاية (١٢/١٩١)، والكامل (٩/٢١٢)، سير أعلام النبلاء (١٩/٤٦٠)].

أحال عليه الطوفي رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ (١)، ونسبه إليه جمع (٢)، وهو في مجلدين (٣)، وقيل: في مجلدات (٤)، كتبه الطوفي من حفظه، أيام كسرت رجله ولم يكن عنده كتب (٥)، وقال الصفدي: "رأيت يكتب فيه من حفظه وما أظنه أكمله" (٦).

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

(٣٦) الشعار على مختار الأشعار:

حالة الكتاب: مخطوط، وهو محفوظ في مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية، برقم (٠٠٩١ - ف) في (٤١) ورقة، وعندي صورة منه. بدأ الطوفي بتأليفه يوم السبت ١٠/٧/٧١٢هـ، وأنهاه يوم الجمعة ١٦/٧/٧١٢هـ.

(٣٧) الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية:

أحال عليه الطوفي (٧)، ونسبه إليه جمع (٨).

-
- (١) انظر: الشعار على مختار الأشعار (مخطوط) (٢٤/أ)، وسماء (التعليق على المقامات).
 - (٢) انظر: ذيل تاريخ الإسلام (١٧٩)، والذيل (٣٦٨/٢)، والدرر الكامنة (١٥٥/٢)، أعيان العصر (٤٤٧/٢)، والشذرات (٣٩/٦)، والدر المنضد (٢٦٤/٢)، والمنهج الأحمد (٦٦/٥)، وبغية الوعاة (٥٩٩/١)، وجلاء العينين (٣٧)، وكشف الظنون (١٧٩٠/٢)، وهدية العارفين (٤٠١/١)، والفتح المبين (١٢١/٢).
 - (٣) ذكر ذلك ابن رجب في الذيل (٣٦٨/٢).
 - (٤) انظر: الشذرات (٣٩/٦)، والدر المنضد (٢٦٤/٢)، والمنهج الأحمد (٦٦/٥)، وجلاء العينين (٣٧).
 - (٥) ذكر ذلك الذهبي في ذيل تاريخ الإسلام (١٧٩).
 - (٦) أعيان العصر (٤٤٧/٢).
 - (٧) انظر: شرح مختصر الروضة (٥٨٢/٣) باسم (الرد على منكري العربية)، والإكسير (٤٥)، وشرح تائيه شيخ الإسلام (مخطوط) (٦٥/ب).
 - (٨) انظر: تاريخ الأدب العربي (الأصل) (١٣٢/٢)، ونوادر المخطوطات (٣٣) لأحمد تيمور، وحاشية ديوان الإسلام (٢٤٢/٣)، وسماء (صقعة الأدبية) وكذا في هدية العارفين (٤٠١/١)،

حالة الكتاب: مطبوع وله طبعتان:

الأولى: بتحقيق د/ محمد الفاضل، والثانية: بتحقيق د/ إبراهيم الأدكاوي.
وأنهاه المؤلف في سنة (٦٩٥هـ) بالمدرسة المستنصرية ببغداد^(١).

(٣٨) العذاب الواصب على أرواح النواصب:
نسبه للطوفي جمع^(٢).

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

(٣٩) علم الجدل في علم الجدل:
نسبه للطوفي جمع، وهو من كتبه المعروفة^(٣).

حالة الكتاب: مطبوع وله طبعتان:

الأولى: بتحقيق المستشرق/ فولفهارت هاينريشس، من إصدار لجنة المستشرقين
الألمانية، في جزء واحد، والثانية: بتحقيق د/ أحمد الحمصي، من إصدار الشركة
المتحدة للتوزيع في سوريا، في جزء واحد.

بدأ الطوفي بتصنيفه في أواخر جمادى الآخرة من سنة (٧٠٩هـ)، وفرغ منه قبيل
ظهر يوم الأحد ١/٨/٧٠٩هـ، وأنهاه تصحيحاً ونظراً ضحى يوم الأحد
٨/٨/٧٠٩هـ، وذلك بالمدرسة الصالحية بالقاهرة^(٤).

(٤٠) غفلة المجتاز في علم الحقيقة والمجاز:

وإيضاح المكنون (٦٧/٢) وسماه (الصعقة الأدبية)، وتسهيل السابلة (٩٦٥/٢) وسماه
(الصفقة الأدبية).

(١) انظر: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٦٣٢).

(٢) انظر: الذيل (٣٦٨/٢)، والشذرات (٣٩/٦)، وإيضاح المكنون (٩٦/٢)، وهدية العارفين
(٤٠١/١) وسماه (العذاب الواجب).

(٣) انظر: الذيل (٣٦٧/٢)، والبرهان في علوم القرآن (٢٤/٢)، والإتقان في علوم القرآن
(١٣٥/٢)، وأبجد العلوم (٤٩٥/٢)، والمدخل المفصل (٩٤٩/٢).

(٤) انظر: علم الجدل في علم الجدل (٢٤٤).

نسبه للطوفي غير واحد^(١).

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

(٤١) الفوائد:

أحال عليه الطوفي في بعض كتبه^(٢).

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

(٤٢) قاعدة جلية في الأصول (قاعدة في علم الكتاب والسنة):

وهذا الكتاب أملاه الطوفي كما وقع في آخر المخطوط^(٣).

حالة الكتاب: مخطوط في دار الكتب المصرية^(٤)، في (١٦) صفحة، وعندي

صورة منه.

(٤٣) قاعدة في القدر:

أحال عليه الطوفي^(٥).

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

(٤٤) قبس الاقتداء:

نسبه للطوفي غير واحد^(٦).

(١) الذيل (٣٦٧/٢)، وكشف الظنون (١١٥٣/٢) وسماه (عقلة المجتاز في الحقيقة والمجاز)، وكذا في هدية العارفين (٤٠١/١).

(٢) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (٢٧٨/١، ٣٧٧، ٣٨٤) (٢/٦٣٨)، والتعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٩٥)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقييح (مخطوط) (١٣/أ).

(٣) انظر: قاعدة جلية في الأصول (مخطوط) (١٤).

(٤) برقم (١٧٩) أصول تيمور.

(٥) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢٤١).

(٦) انظر: هدية العارفين (١/٤٠١)، وتسهيل السابلة (٢/٩٦٥)، وحاشية ديوان الإسلام (٣/٢٤٢).

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

(٤٥) قصائد في مدح النبي ﷺ:

نسبها للطوفي غير واحد^(١).

حالة القصيدة: مذكور منها قوله:

فأنخ مطيِّك في حمى المختار
أضحى به زند النبوة وار
مثل الربيع يهش بالأنوار

إن ساعدتك سوابق الأقدار
هذا ربيع الشهر مولده الذي
هو في الشهور يهش في أنواره

(٤٦) قصيدة في ذم الشام وأهلها:

نسبها للطوفي غير واحد^(٢).

حالة القصيدة: مذكور منها قوله:

إن لم تكن سمحاً بطيب الكلام
فينا بما تهوى من الأحكام

جد للمشوق ولو بطيف [منام]^(٣)
أصبحت سلطان الملاحه حاكماً
ومنها:

وسبى العقول بواضح بسام
فكأنه أحلام أهل الشام
أضحى يفكر في بلاد مقام
والماء وهي عناصر الأجسام
كتعثر المستعجل التمام

أسر القلوب المطلقات بميسم
وبرمح قد فاتك بنفوسنا
قوم إذا حل الغريب بأرضهم
[بثقاله الأخلاق منهم والهوا
ووعورة الأرضين فامش وقع ونم

(١) انظر: الذيل (٣٦٦/٢)، وفي الدرر الكامنة (١٥٧/٢) وأعيان العصر (٤٤٧/٢) قالوا: قصيدة

في المولد النبوي.

(٢) انظر: التعليقة في أخبار الشعراء لابن جماعة (مخطوط) (١٢٨/أ) كما في مقدمة الصعقة الغضبية

في الرد على منكري العربية (١٦٨)، والدرر الكامنة (١٥٧/٢)، وأعيان العصر (٤٤٧/٢).

(٣) في الدرر الكامنة (١٥٧/١): [كلام].

بجوار قاسيون هم وكأنهم من جرمة خلقوا بغير خصام^(١) ومنها:

قالوا لها في المسندات مناقب كسيب بها شرفاً حليف دوام
أهل الرواية أثبتوا إسنادها من كل حبر حافظ وإمام
قلت: الأماكن شرفت لا أهلها لخصوصة فيها من العلام
أرض مباركة وقوم جيفة كالكلب حل بموطن الإحرام
إلا وقد كانت مدينة يثرب فيها من الله المهيمن حامي
ومنافقوها شر من وطئ الحصى من كل شيخ أحق و غلام

(٤٧) قصيدة في ذم مصر وأهلها:

ذكرها ابن جماعة، ولم يذكر شيئاً من أبياتها^(٢).

(٤٨) قصيدة في العقيدة وشرحها:

نص عليها ابن رجب^(٣)، والذي يظهر لي أنَّ هذا الكتاب هو (شرح تائية شيخ الإسلام) للطوفي، والذي نقل منه السفاريني في اللوائح^(٤)، وفي اللوامع في مواضع^(٥).

حالة الكتاب: مخطوط، وسجل في تحقيقه رسالة ماجستير للأخ الكريم/ محمد نور الإحسان، بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، ونوقشت هذه الرسالة.

(١) ليس عند ابن جماعة وإنما هي من الدرر الكامنة.

(٢) انظر: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (١٧٠).

(٣) انظر: الذيل (٣٦٨/٢).

(٤) (١٢١/٢).

(٥) (١/٢٨٥، ٢٩٩، ٣٦٣).

(٤٩) قصيدتان في مدح أبي حيان:
أشار إليهما المقرئ في نفح الطيب^(١).
حالة القصيدة: مذكور مطلعهما فقط:
مطلع الأولى:

أتراه بعد هجران يصلُ ويُرى في ثوب وصل مبتذل
قمر جار على أحلامنا إذ تولاها بقدر معتدل
ومطلع الثانية:

اعذروه فكريم من عذر قمرته ذات وجه كالقمر
(٥٠) قصيدة في مدح الإمام أحمد:
نسبها للطوفي غير واحد^(٢)، وهي قصيدة همزية^(٣)، وليس اللامية المشهورة
ليحيى بن يوسف الصرصري^(٤).

حالة القصيدة: مذكور منها قوله:
ألذ من الصوت الرخيم إذا شدا وأحسن من وجه الحبيب إذا بدا
ثناء على الحبر الهمام بن حبل إمام التقى محيي الشريعة أحمددا
(٥١) قصيدة في مدح شيخ الإسلام ابن تيمية:
حالة القصيدة: مذكور منها قوله:

فاصبر ففي الصبر ما يغنيك عن حيل وكلُّ صعبٍ إذا صابرته هانا

(١) (٥٤٥/٢).

(٢) انظر: الذيل (٣٦٨/٢) وقال (طويلة)، والمنهج الأحمد (٧/٥)، والأنس الجليل (٢٥٧/٢)،
ومختصر طبقات الحنابلة (٦٠)، وكشف الظنون (١٣٤٣/٢)، ولم يذكر فيمن قيلت بل قال
(قصيدة للطوفي)، والمدخل المفصل (٤٣٠/١).

(٣) انظر: المنهج الأحمد (٧/٥).

(٤) انظر: المنهج الأحمد (٤٨/٤).

ولست تُعَدُّ من خطبٍ رُميت به
 تمحيصُ ذنبٍ لتلقى الله خالصةً
 يا سعدُ إنَّا لَنرجو أن تكون لنا
 وأن يضرَّ بك الرحمن طائفةً
 يا أهل تيمية العالين مرتبةً
 جواهرُ الكونِ أنتم غيرَ أنكم
 لا يعرفون لكم فضلاً ولو عقلوا
 يا من حوى من علوم الخلق ما قصُرت
 إن تبلى بلباس الناس يرفعهم
 إني لأقسمُ والإسلامُ مُعتقدي
 لم ألق قبلك إنساناً أُسرُّ به
 إحدى اثنتين فأيقن ذاك إيقاناً
 أو امتحاناً به تزداد قرباناً
 سعداً ومرعاًك للوراد سعدانا
 ولت وينفع من بالود والانا
 ومنصباً فرعَ الأفلاك تبياناً
 في معشرٍ أشربوا في العقل نقصانا
 لصيروا لكم الأجفانَ أوطاناً
 عنه الأوائل مذ كانوا إلى الانا
 دهرٌ عليك لأهل الفضل قد خانا
 وإنني من ذوي الإيمان أيماناً
 فلا برحتُ لعين المجد إنساناً
 في أبيات كثيرة غير هذه يمدح فيها الشيخ ويذم أعداءه^(١).

(٥٢) القواعد:

وظاهر إحالات الطوفي عليه في مختصر الترمذي؛ أنه كتاب بديع، كثيرُ الفوائد، اعتنى به الطوفي وجوده، وهو في القواعد الفقهية، وقد أحال عليه الطوفي في مواضع من كتبه^(٢)، وقد يكون أحد كتبه (القواعد الكبرى أو الصغرى أو الدمشقية)، لكن عدم تقييد الطوفي له يجعل هناك احتمالاً بكونه كتاباً مستقلاً. حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

(١) انظر: العقود الدرية (٢٧٠-٢٧١).

(٢) الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٤٧٧)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقييح (مخطوط) (٢٣/أ، ب) (٢٦/أ)، ومختصر الترمذي (مخطوط) (١/١٦/أ) (١/٣٢/أ) (١/٧١/ب) (١/٩٣/أ) (١/١٤٠/أ) (١/١٤٣/ب) (١/١٥٥/ب).

٥٣) القواعد الدمشقية:

وظاهر اسمه يدل أنه صنفه في دمشق، وقد أحال عليه الطوفي^(١).

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

٥٤) القواعد الصغرى:

أحال عليه الطوفي^(٢)، ونسبه إليه جمع^(٣).

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

٥٥) القواعد الكبرى:

أحال عليه الطوفي رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ^(٤)، ونسبه إليه جمع^(٥).

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

٥٦) قواعد وجوب الاستقامة والاعتدال:

نسبه للطوفي غير واحد^(٦).

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

(١) الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (٢/٦١٩، ٦٧٠).

(٢) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٢٣٥)، وشرح مختصر الروضة

(١/١٨٤، ٢١٤) (٢/٤٧، ٥٠٧) (٣/١٣٩) ونقل من الكتاب نصاً طويلاً، و(٣/٢٠٩،

٢٧٦، ٦٦١) وقرنها مع الكبرى في (٣/٧٠٥)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقبيح

(مخطوط) (٥٢/أ)، وحلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٩/أ).

(٣) انظر: الذيل (٢/٣٦٧)، وكشف الظنون (٢/١٣٥٩)، وهدية العارفين (١/٤٠١)، والمدخل إلى

مذهب الإمام أحمد (٤٥٧) لابن بدران، والمدخل المفصل (٢/٩٨٦).

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٣٣٠، ٤٢٦، ٦٦١) وقرنها مع الصغرى في (٣/٧٠٥).

(٥) انظر: الذيل (٢/٣٦٧)، وكشف الظنون (٢/١٣٥٩)، وهدية العارفين (١/٤٠١)، والمدخل

لابن بدران (٤٥٧)، والمدخل المفصل (٢/٩٣٣) وذكر أن اسمه سليمان بن أحمد بن عبد القوي

وأنه يعرف بابن البوقي.

(٦) منهم: السفاريني في اللوائح (١/٢٤٣)، وفي لوايح الأنوار (١/٢٤٣) ونقل منه نصاً طويلاً،

والكرمي في أقاويل الثقات (٢٠٠) ونقل منه نصاً طويلاً إلى (٢٠٢).

(٥٧) مختصر الترمذي:

أحال عليه الطوفي رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ (١)، ونسبه إليه جمع (٢).

حالة الكتاب: مخطوط في دار الكتب المصرية (٣)، في جزئين، الأول في (١٩٨) ورقة، والثاني في (٢٣٣) ورقة، وهناك نقص في أوله وآخره، وبداية الأول من آخر تفسير سورة البقرة، وينتهي بآخر كتاب الحيض، ويبدأ الجزء الثاني بكتاب الصلاة، وينتهي عند آخر كتاب المناقب، ومخطوطته فيها طمس وعدم وضوح في مواضع كثيرة جداً، وأوراقه مبعثرة، وهناك تنافر في بعضها بين وجهي الورقة الواحدة، فواحدة في باب، والأخرى في باب آخر، مما جعلني أصرف وقتاً كثيراً، وجهداً مضمياً لمحاولة ترتيبها وإعادة تركيبها فوفقني الله تعالى لذلك، والذي يبدو أنه بدأ بكتاب العلل المعروف كما تبين في الإحالات، وفي كتاب المناقب قال: نختتم به (٤).

وأما وقت تصنيفه فهو بعد قدومه مصر؛ بدليل أنه ذكر حضوره في الإسكندرية مناظرة جرت بين مالكيين، حول طهارة المني ونجاسته ودخل معهما في النقاش (٥).

(٥٨) مختصر الجدل:

أحال عليه الطوفي رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ (٦)، ونسبه إليه ابن رجب (٧).

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (١/٦٥) (٣/٢٧٩، ٥٧٩)، ومما يدل على نسبه له: التوافق في آراء الطوفي رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، كعدم وجوب الترتيب في الوضوء، وكقاعدة الصفات وغيرها، وكذا ذكره لمؤلفاته وشيوخه المشهورين.

(٢) انظر: الدرر الكامنة (٢/١٥٥)، وأعيان العصر (٢/٤٤٦)، وبغية الوعاة (١/٥٩٩)، وذيل تاريخ الإسلام (١٧٩)، وكشف الظنون (١/٥٥٩)، وتسهيل السابلة (٢/٩٦٥)، والأعلام (٣/١٢٨)، ومعجم المؤلفين (١/٧٩٢)، والفتح المبين (٢/١٢١).

(٣) برقم (٤٨٧) حديث.

(٤) انظر: مختصر الترمذي (مخطوط) (٢/١٩٩/أ).

(٥) انظر: مختصر الترمذي (مخطوط) (١/١٩٥/أ).

(٦) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢٨٩).

(٧) انظر: الذيل (٢/٣٦٧).

حالة الكتاب: لم أعثر عليه، إلا إن كان هو نفسه علم الجدل في علم الجدل.
(٥٩) مختصر الحاصل^(١):

أحال عليه الطوفي رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ^(٢)، ونسبه إليه غير واحد^(٣).

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

(٦٠) مختصر المحصول^(٤):

نسبه للطوفي رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ جمع^(٥).

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

(٦١) مختصر المسلسل:

قال الطوفي رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ: "ذكر هذه النبذة الشيخ أبو محمد الجويني^(٦) في أول كتابه المسمى بـ(المسلسل) في الفقه، وقد اختصرناه"^(٧)، وهذا الكلام من الطوفي يحتمل أن المراد به أنه اختصر الكتاب فيكون له مؤلف بهذا الاسم، ويحتمل أنه اختصر كلامه في ذلك الكتاب.

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

(٦٢) مختصر المعالين في أن الفاتحة مقدمة لجميع القرآن:

(١) وهو لتاج الدين محمد بن حسين الأرموي المتوفى سنة (٦٥٦) هـ.

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/١٩٩، ٤٢٦) وسماء (تلخيص).

(٣) انظر: الذيل (٢/٣٦٧)، والمدخل المفصل (٢/٩٤٩)، والمدخل لابن بدران (٤٦٦).

(٤) وهو لفخر الدين الرازي ت (٦٠٦) هـ، وهو كتاب في أصول الفقه.

(٥) انظر: الذيل (٢/٣٦٧)، وكشف الظنون (٢/١٦١٦)، وهدية العارفين (١/٤٠٠) وسماء

مختصر المحصل للفخر الرازي في الأصول، وهناك فرق بين الكتابين، والمدخل لابن بدران (٤٦٦)، والمدخل المفصل (٢/٩٤٩).

(٦) هو أبو محمد عبدالله بن يوسف النيسابوري الشافعي المتوفى سنة (٤٣٨) هـ.

(٧) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/٢٣٨).

نسبه للطوفي رَحِمَهُ اللهُ ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ^(١).

حالة الكتاب: لم أعثر عليه، ويحتمل أنه هو كتاب إيضاح البيان عن معنى أم القرآن.

٦٣) معراج الوصول إلى علم الأصول:

نسبه للطوفي رَحِمَهُ اللهُ جمع^(٢).

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

٦٤) مقدمة في علم الفرائض:

نسبه للطوفي رَحِمَهُ اللهُ غير واحد^(٣).

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

٦٥) موائد الحيس في فوائد امرئ القيس:

نسبه للطوفي رَحِمَهُ اللهُ جمع^(٤).

حالة الكتاب: مطبوع وله طبعتان:

الأولى: بتحقيق د/ مصطفى عليان من إصدار دار البشير في الأردن، والثانية:

بتحقيق د/ محمد عويس من إصدار مكتبة الطليعة في أسبوط بمصر.

٦٦) النور الوهاج في الإسراء والمعراج:

نسبه للطوفي رَحِمَهُ اللهُ جمع^(١).

(١) انظر: الذيل (٢/٣٦٧).

(٢) انظر: الذيل (٢/٣٦٧)، وكشف الظنون (٢/١٧٣٨)، وهدية العارفين (١/٤٠١)، وذيل تاريخ

الأدب العربي (٢/١٣٣)، والمدخل المفصل (٢/٩٤٩)، والمدخل لابن بدران (٤٦٦).

(٣) انظر: الذيل (٢/٣٦٨)، والمدخل المفصل (٢/٨٦٦).

(٤) انظر: الذيل (٢/٣٨٦)، وكشف الظنون (٢/١٨٩٧)، هدية العارفين (١/٤٠١) وقال (في

شعر)، وذيل تاريخ الأدب العربي (٢/١٣٣) (١/١٠٠)، وذكر د/ عبد الرحمن العثيمين في

حاشية المقصد الأرشد (١/٤٢٦)، أنَّ من كتبه (شرح على ديوان امرئ القيس)، والذي يظهر

لي أنه نفسه.

حالة الكتاب: لم أعثر عليه.

(١) انظر: إيضاح المكنون (٢/٦٨٨)، وهدية العارفين (١/٤٠١)، وتسهيل السابلة (٢/٩٦٥)، وحاشية ديوان الإسلام (٣/٢٤٢).

ثانياً: وفاته

كانت وفاة الطوفي رَحِمَهُ اللهُ فِي شهر رجب من سنة (٧١٦) هـ، في بلد الخليل، وذكر ابن جماعة أَنَّ الطوفي مات "عن نيفٍ وأربعين سنة"^(١)، وذكر الذهبي أَنَّ الطوفي مات كهلاً^(٢)، فتوفي الطوفي رَحِمَهُ اللهُ وَلَمَّا يبلغ خمسين سنة.

(١) انظر: التعليقة في أخبار الشعراء (مخطوط) (٢٨/أ) نقلاً عن مقدمة الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٧٢)، والنيف عند أهل اللغة من الواحد إلى الثلاثة، انظر: لسان العرب (٣٤٢/٩)، والمصباح المنير (٦٣١/٢)، والمغرب (٣٣٧/٢).

(٢) انظر: ذيل العبر (٨٨)، وذيل تاريخ الإسلام (١٧٩)، وذكره أيضاً اليافعي في مرآة الجنان (٢٥٥/٤)، والكهل عند أهل اللغة من ناهز الأربعين، وقيل فوق الثلاثين ودون الخمسين، انظر: لسان العرب (٦٠٠/١١)، وإعراب القرآن للنحاس (٣٧٨/١)، والمصباح المنير (٥٤٣/٢).

البَابُ الْأَوَّلُ

منهج الطوفي في التلقي والاستدلال والرد على المخالفين

وفيه ثلاثة فصول:-

الفَصْلُ الْأَوَّلُ: منهجه في التلقي والاستدلال.

الفَصْلُ الثَّانِي: منهجه في الرد على المخالفين.

الفَصْلُ الثَّالِثُ: مقارنة بين منهج الطوفي ومنهج شيخ الإسلام

في الرد على النصارى.

الفصل الأول

منهجه في التلقي والاستدلال

وفيه ثلاثة مباحث:-

المبحث الأول: مصادر التلقي عنده.

المبحث الثاني: منهجه في الاستدلال وموقفه من خبر الآحاد.

المبحث الثالث: أسلوبه في العرض والمناقشة.

المبحث الأول: مصادر التلقي عنده

مصادر التلقي عند الطوفي رَحِمَهُ اللهُ تَتَضَح من خلال النقاط التالية:

١ - يعتمد الطوفي في التلقي على الكتاب والسنة، لأنهما "أصل الشريعة ومعتمدها ومصدرها وموردها وعمادها ومستندها... ولا يمكن امتثال مأمور الله تعالى في كتابه، ورسوله عليه السلام في سنته، إلا بعد معرفة مقتضاهما"^(١).

بل ذكر الطوفي أنَّ الاعتماد على الكتاب والسنة في استنباط العقائد عليه عمل أهل الإسلام، حتى نشأ في آخرهم قوم عدلوا عن الكتاب والسنة إلى محض القضايا العقلية، ومزجوا بها الشبه الفلسفية، والمغالطات السوفسطائية، وذكر الطوفي أنَّ سبب عدولهم أحد أمور:

الأول: جهلهم باستنباطها منها، والثاني: ظنهم أنَّ أدلة السمع فرع على العقل، فلا يستدل بالفرع مع وجود الأصل، والثالث: زعمهم أنَّ الكتاب غالبه الظواهر، والسنة غالبها الآحاد، والرابع: أنَّ خصومهم من الفلاسفة والزنادقة لا يرون السمعيات حجة، فلا يجدي الاحتجاج عليهم بها "أو لغير ذلك من الخواطر والأوهام"^(٢)، وهذا الأمر هو السبب الكلي الذي جعل الطوفي يؤلف كتابه الإشارات الإلهية^(٣).

فالذي تقوم به الحجة عند الطوفي هو الكتاب والسنة^(٤)، "لأنَّ الكتاب كلام الله سبحانه وتعالى، وهو أجل وأشرف وأعظم من النبي؛ الذي السنة كلامه، والنبي ﷺ

(١) الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٢٦٦)، وانظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (٢/٦٦٥-٦٦٦).

(٢) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢٠٦).

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٤١٢، ٤٢٧)، و(١/٣٥٦-٣٥٧).

أشرف من المجتهدين الذين الإجماع هو اتفاقهم^(١).
 وبين الطوفي أن السنة الصحيحة المستفيضة أولى ببيان القرآن من العقل، لأنها معصومة من الخطأ لعصمة قائلها، بخلاف العقل^(٢).
 وفي تطبيقات هذا الاعتماد أن الطوفي يبدأ في تقرير مسائل العقيدة وغيرها بالقرآن ثم السنة^(٣)، إذ لا تدرك الأحكام إلا بالشرع، والعقل عن ذلك بمعزل^(٤)،
 ويقدم الطوفي النص على الإجماع والقياس لأنهما فروع عن الكتاب والسنة ثابتان بهما^(٥)، ويتنقد الطوفي من يخالف الكتاب والسنة مستدلاً بأقوال العرب وأشعارهم وغيرها^(٦).

وأيضاً يردُّ الطوفي كل ما لم يدل عليه دليل من الكتاب والسنة، وقررها قاعدة استدلالية عامة فقال: "ومن القواعد الاستدلالية العامة؛ التي لم أر أحداً أَلَمَّ بها؛ بل

(١) شرح مختصر الروضة (١/١١١).

(٢) الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٤٠٤).

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة (١/٣٩٩-٤٠١) (٢/١٨١-١٨٢)، والصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٢٣٥، ٢٦٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦)، والتعيين في شرح الأربعين (١٢٧).

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة (١/٣٩٦).

(٥) الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٢٦٦)، وحال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٣/أ)، وقاعدة جليّة في الأصول (مخطوط) (٢)، وشرح مختصر الروضة (٢/٢٣٩) (٣/٤٦٧-٤٦٨) وتوسع في ذكر أدلة تقديم النص على القياس، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقييح (مخطوط) (٥٤/ب)، وذكر الطوفي في شرح مختصر الروضة (١/١١١) (٣/٢٩-٣٠، ٦٧٤-٦٧٦) وفي علم الجدل في علم الجدل (٥٠-٥١) أن أقوى الأدلة هو الإجماع، لأن الإجماع لا يُنسخ، بخلاف الكتاب والسنة فإنهما يُنسخان، أما من حيث الشرف فالكتاب ثم السنة ثم الإجماع، وفي التعيين في شرح الأربعين (٢٥٧) تناقض فذكر أن الإجماع دون ظواهر النصوص في القوة [وانظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٥٦)].

(٦) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقييح (مخطوط) (١٢/ب) حينما انتقد المعتزلة.

أنا تنبّهت [عليها]^(١)، قولنا فيما يؤيد الاستدلال على فسادِه وبطلانِه: هذا ليس عليه أمر الشرع، وكل ما ليس عليه أمر فهو باطل مردود^(٢)، واستدل لها بقوله ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»^(٣)، وهذه القاعدة تنتظم شرط الأحكام لأنّها إما مثبت أو منفي فالمنفي يقرر بها على هذا الوجه^(٤)، وقد طبق الطوفي رحمه الله هذه القاعدة في ردّ كل ما خالف النص^(٥)، وإن كان قد خالفها في بعض المسائل^(٦).

٢- وأما موقف الطوفي من العقل، فيرى الطوفي أنّه هادٍ ومُرشد، لا مُشرع ومُوجب^(٧)، وأنّه مُدرك صحيح قد يطرأ عليه الخطأ لغلبة الخيال، أو الحزن أو الفرح

(١) كذا في المطبوع، ولعل الصواب: لها.

(٢) علم الجدل في علم الجدل (٩٠-٩١).

(٣) أخرجه مسلم من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور ح (١٧١٨).

(٤) علم الجدل في علم الجدل (٩١).

(٥) انظر: شرح مختصر الروضة (١/٢٩٧، ٣١٦).

(٦) حينما ذكر التوقيت بين الأذان والإقامة، وأنه إذا استبطأ القوم لا بأس بقول: (قد قامت الصلاة، حي على الصلاة، حي على الفلاح)، وذكر أنه إذا كان المقصود به صالحاً، وهو حث الناس على الاجتماع للصلاة، ومبادرتهم إلى الطاعة، فلا بأس به، وكونه لم يرد مردود بأشياء كثيرة أحدثها الناس لمصالح اقتضتها وأجمعوا على جوازها، والسبب المقتضي لهذا النداء لم يوجد في عصر الصحابة لحرصهم على الصلاة، ووضع قاعدة وهي: (كل ما كان سبيلاً إلى طاعة، ولم تلزمه مفسدة راجحة، أو مساوية، فلا ينبغي تنفير الناس عنه، بل يكون مستحباً وإن لم ترد به سنة) [انظر: مختصر الترمذي (مخطوط) (٢/٩-أ-ب)]، وفي إجازته لما يفعله بعض الناس بعد الصلاة من قوله: (السلام عليك يا رسول الله) جهراً أو خفياً، مشيراً بإصبعه أو غير مشير [انظر: الإشارات (٣/١٤٢)]، وهذه أمور لا دليل عليها، وهي ليست على أمر الشرع، فالأصل أن يردّها بناءً على ما قرره من القاعدة.

(٧) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/١٥٢)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقيح (مخطوط) (٢/أ).

المفترطين، أو السُّكْر^(١)، وأنَّ العقل نائب عن الشرع، يقرر له القواعد التي يمكن للعقل إدراكها إجمالاً، كإثبات الصانع، وحدوث العالم، وجواز إرسال الرسل، وغيرها^(٢)، وهو ينزل بثبوت الشرع، كما ينزل بقدوم السلطان من سفره كل من كان استنابه^(٣).

وبين الطوفي أنَّ الشرع لم يأت بما ينافي العقل باتفاق العقلاء، ولا يجوز ذلك عليه^(٤)، "إذا رأينا دليل العقل قد ناقض قاطع السمع وصريحه، علمنا أنَّ ذلك شُبْهة عقلية لا حجة"^(٥).

بل جاء الشرع بما قد لا يدركه العقل، مع إمكانه في نفسه^(٦)، فالعقل قاصر عن الاستقلال في إدراك بعض العقائد، كالقدر، وخلق الأفعال، وسجود الشمس وخطابها، وغيرها^(٧)، قال الطوفي: "ولهذا أجمع أهل الملة، على أن النبي الصادق إذا أخبر خبراً لا يدركه العقل؛ وجب الإيمان به، وتلقيه بالقبول، وتلك خصيصة الإيمان بالغيب التي مدح الله بها المؤمنين"^(٨)، وقال: "وأما الطور الخارج عن دائرة العقول؛ فلم نكلف إدراكه والبناء عليه، بل كلفنا الإيمان بما جاءنا منه"^(٩).

-
- (١) انظر: علم الجدل في علم الجدل (٥٠)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقييح (مخطوط) (٧/ب)، والانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٣٥٨).
- (٢) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٢٣٤).
- (٣) انظر: المصدر السابق، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقييح (مخطوط) (٧/ب)، وشرح مختصر الروضة (١/٢٦٣).
- (٤) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٢٣٧).
- (٥) شرح مختصر الروضة (١/٤٠٧).
- (٦) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٢٣٧، ٢٤١، ٣٥٨، ٣٧٤).
- (٧) انظر: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٤٢٧)، والانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤١، ٣٥٨، ٣٦٦، ٣٧٤) (٢/٦٨٥).
- (٨) درء القول القبيح بالتحسين والتقييح (مخطوط) (٧/ب).
- (٩) التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٦٤)، وانظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية

وشبّه الطوفي حال العقل إذا كان بمعزل عن الشرع؛ بالسفينة بغير ملاح في اشتداد الرياح، يوشك أن تميل بها موجة فتغرق^(١)، وانتقد الفلاسفة الذين يردون الشرع لأجل العقل، أو يتأولونه، ويبيّن أنهم ينطبق عليهم قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ أَنَّى يُصْرِفُونَ﴾ الَّذِينَ كَذَبُوا بِالْكِتَابِ بِمَا أَرْسَلْنَا بِهِ رَسُولَنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿[سورة غافر ٤٠/٦٩-٧٠] (٢).

٣- يرى الطوفي أنّ الحس مدرك صحيح، وقد يطرأ عليه الخطأ لعله فيه كالعمى والصمم، أو لعله في المحسوس كبعد المرئي أو صغره أو سرعته، أو لأمر خارج كالتخيلات السحرية^(٣).

٤- يعتمد الطوفي على المصادر الحية والمعاصرة، كالنقل عن الثقات من الرواة وغيرها، مما هو واضح في بيان المسألة ونقل الأقوال^(٤).

(١/٢٠٨)، وحلّال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٨/ب).

(١) الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٤٠٤).

(٢) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/٢٠٦-٢٠٨)، وانظر أيضاً: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٣٧٢) (٢/٥٨٩)، والتعيين في شرح الأربعين (٧٢، ٢٧٩، ٣١٠)، وحلّال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٣٢/أ).

(٣) انظر: علم الجدل في علم الجدل (٥٠)، والانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٣٥٨).

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة (١/١٦٦) (١/١٠٠)، وعلم الجدل في علم الجدل (٥٣، ٢٠٦)، والإكسير في علم التفسير (٢٤، ٢٦)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقييح (مخطوط) (١٩/ب) (٦٨/ب) (٨٢/ب)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٣٩٩).

المبحث الثاني: منهجه في الاستدلال

وموقفه من خبر الآحاد

أولاً: منهجه في الاستدلال

ذكر الطوفي أنَّ الاستدلال هو "إثبات الحكم المدعى بدليله، أو يقال: طلب المستدل إثبات الحكم بدليله"^(١).

- منهجه في الاستدلال عموماً:

- ١ - يستدل الطوفي بما دللته صريحة على المراد، مما لا يجعل للمخالف مدخلاً على الاستدلال، ويتنقد الاستدلال بما يمكن أن ينازع فيه الخصم^(٢).
- ٢ - قرر الطوفي أن المبين والصريح مقدم على المجمل والمحتمل لأنه أكد^(٣)، ولهذا لا بد من حمل المجمل على المبين^(٤).
- ٣ - من القواعد الاستدلالية عند الطوفي؛ وجوب حمل الظاهر على النص، والعام على الخاص، والمطلق على المقيّد^(٥)، في حال اتحادهما سبباً وحكماً، أو

(١) علم الجدل في علم الجدل (٣٨).

(٢) انظر: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٤١٤، ٤١٥).

(٣) انظر: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٤٢٦)، وقاعدة جلييلة في الأصول (مخطوط) (٨-٢).

(٤) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/ ٥١٠)، وشرح مختصر الروضة (٢/ ٦٥٥)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/ ٢١٢).

(٥) انظر: المصدر السابق.

اتحادهما حكماً^(١).

- ٤- قرّر الطوفي أنّ المثبت مقدم على النافي، والإثبات مقدم على النفي^(٢).
- ٥- يستدل الطوفي بالرؤى والمنامات، على استحسان فعل أشياء لم يدل عليها دليل، كما استحسّن إهداء ثواب الذكر وقراءة القرآن لكل عبد صالح في السماوات والأرض، و يرى أيضاً جواز التعبد لله تطوعاً اعتماداً على المنام^(٣).
- ولا شك أنّ فيما ذهب إليه الطوفي نظر، إذ العبادات مبناهما على التوقيف - وإن كانت تلك العبادات تطوعاً - وهذا الفعل خلاف أمر الشرع فهو باطل، كما قرر الطوفي هذه القاعدة في المبحث السابق.
- ٦- يحرص الطوفي كثيراً على نقل كلام غيره، والاستشهاد بكلام من سبقه من الأئمة، وذلك في تفسير الآيات، والأحاديث، أو بيان الأوجه اللغوية، ونحو ذلك، ويتميز بموسوعية في معرفة أقوال العلماء في المسألة من أصحاب المذاهب الأربعة، وتفاصيل أقوالهم، ومن ذلك أنّ الطوفي نص في مسألة (أو) إذا جاءت في سياق النهي؛ بأنه لا يحضره كلام أحد فيها؛ إلا كلام القاضي أبي يعلى في العدة، ثم ذكره، ومع ذلك رجح غيره^(٤).
- ٧- يستدل الطوفي بقياس العكس^(٥).
- ٨- يحرص الطوفي كثيراً على ربط علوم الشريعة ببعضها، فهو يربط الفقه بأصوله، والفقه بالعربية، وغرضه من الربط تعليم الناظر كيف تفرع الأحكام على

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/٦٣٥، ٦٣٩).

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: مختصر الترمذي (مخطوط) (١/١٠٣/أ).

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة (١/٢٩٢، ٢٩٤-٣٠٣)، و(٢/٦٠٣)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٤٨/أ).

(٥) انظر: التعيين في شرح الأربعين (١٧٨، ١٩٦-١٩٧)، وشرح مختصر الروضة (١/٣١٦).

أصولها، واقتناصها منها^(١)، وهذا واضح في كتابه الصعقة الغضبية.

٩- يشدد الطوفي على وجوب معرفة الحكم بدليله، وينتقد كثيراً من الفقهاء؛ ممن يتسلم المسائل تقليداً، ولو سُئل عن تحقيقها لم يُفصح^(٢).

١٠- بالنسبة لتقديم الاستدلال بالدليل الشرعي على العقلي، أو العكس، فلم تكن لدى الطوفي قاعدة مطردة في هذا، فأحياناً يُقدم الدليل العقلي في معرض الرد^(٣)، ويقدم الشرعي في معرض التقرير^(٤)، وأحياناً يُقدم الدليل العقلي في معرض التقرير^(٥).

١١- يستدل الطوفي بالمصلحة، وشذ رَحِمَهُ اللهُ فزعم أنها تُقدم على النص والإجماع إذا خالفتها في العادات والمعاملات دون العبادات، وذلك بطريق التخصيص والبيان لهما، لا بطريق الإفتيات عليهما، والتعطيل لهما، كما تُقدم السنة على القرآن بطريق البيان^(٦)، وهذا هو الرأي هو الذي اشتهر به الطوفي عند المعاصرين، وأكثر من يذكر الطوفي فإنما يذكره بهذه القضية، حتى كُتب في بيان رأي الطوفي رسالة جامعية^(٧).

١٢- قرّر الطوفي قاعدة كلية، وهي أنّ "كل ما كان أصلاً وجب حمل اللفظ عليه، حتى يقوم الدليل الناقل عنه، فاللفظ يحمل على حقيقته حتى يقوم دليل المجاز،

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (٢٩٤-٣٠٣).

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (١/٤٩٠).

(٣) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٤٠٠).

(٤) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٤٠٦-٤٠٧)، وشرح مختصر الروضة (١/١٥٨).

(٥) انظر: التعيين في شرح الأربعين (١٢٦)، وشرح مختصر الروضة (١/٢٣٩، ٢٨٣، ٤٠٦).

(٦) انظر: التعيين في شرح الأربعين (٢٣٨-٢٧١) (٢٧٤) (٢٧٩).

(٧) انظر: المصلحة في التشريع الإسلامي ونجم الدين الطوفي للدكتور/ مصطفى زيد، وانظر: مقدمة الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/١٣٨-١٤٦).

وعلى العموم حتى يقوم دليل التخصيص^(١)، وعلى الأفراد حتى يقوم دليل الاشتراك، وعلى الاستقلال بالدلالة حتى يقوم دليل الإضمار، وعلى الإضمار حتى يقوم دليل التقييد، وعلى التأصيل حتى يقوم دليل الزيادة، وعلى الترتيب الواقع حتى يقوم دليل التقديم والتأخير، وعلى التأسيس حتى يقوم دليل التأكيد^(٢)، وعلى الأحكام حتى يقوم دليل النسخ^(٣)، وعلى المعنى الشرعي حتى يقوم دليل اللغوي؛ إذا كان اللفظ وارداً من الشرع، أو بالعكس إن كان وارداً من أهل اللغة، وعلى المعنى العرفي حتى يقوم دليل اللغوي، كل ذلك عملاً باستصحاب الحال الراجح^(٤).

١٣- أكثر الطوفي من الاستدلال على وجود اللازم بوجود الملزوم، "ولا خلاف في صحته، وهو من أقوى طرق الاستدلال"^(٥)، كالاستدلال على وجود الصانع بوجود العالم، لأنه علته والموجد له، ولأنه العلة لازم المعلول^(٦).

(١) وانظر: شرح مختصر الروضة (١/٥٧٥، ٧٧٧).

(٢) لأنه أكثر فائدة وأكمل، وانظر: شرح مختصر الروضة (٢/٣٧٦، ٤١٤، ٤٤٥، ٥٢٠) (٣/٦٧١)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقيح (مخطوط) (٨/أ)، وقد وقع في المخطوط خطأ واضح لعله من الناسخ فجاء فيه في ذكر الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة "فحصل هذا المأخذ أن الشرع مؤكد عندهم، وعندنا مؤسس، والقاعدة المتفق عليها أنه إذا تعارض التأكيد والتأسيس كان التأكيد أولى لأنه أكثر فائدة"، والصواب: كان التأسيس أولى، وإلا كان الطوفي يرجح قول المعتزلة في هذه المسألة.

(٣) وانظر: شرح مختصر الروضة (٢/٥٦١)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٣١٦).

(٤) شرح مختصر الروضة (٣/١٥٥-١٥٦).

(٥) شرح مختصر الروضة (٢/٩٠).

(٦) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/٩٠، ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٨٢، ٤٢٠) (٣/٨)، وعلم الجدل في علم الجدل (٤٤)، والإكسير في علم التفسير (٢٠٩، ١٢٦)، وأما وجود اللازم فلا يستلزم وجود الملزوم كما ذكره في الإكسير في علم التفسير (٢٠٩)، وعلم الجدل في علم الجدل (٤٤)، وشرح مختصر الروضة (٢/٣٠٠) (٣/١١٢).

وكذا استدل الطوفي على بطلان الملزوم ببطلان اللازم^(١)، وبيان هذه القاعدة أنَّ "ثبوت الملزوم يدل على ثبوت اللازم، لاستحالة وجود ملزوم لا لازم له كسقف بلا جدار، وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم لذلك بعينه"^(٢).

وبين أنَّ "قصد الملزوم يستلزم قصد اللازم لأنَّ الذهن ينتقل عن الملزوم إلى اللازم انتقلاً عقلياً ضرورياً"^(٣).

١٤ - أحياناً يستدل الطوفي بفعل علماء عصره أو قضاتهم^(٤).

١٥ - قرّر الطوفي أن من كليات القواعد: الوسائل تتبع المقاصد، فما أفضى إلى غير الجائز لا يجوز، لأنَّ وسيلة الممنوع ممنوعة^(٥).

وبين أنَّ المقاصد إذا حصلت بدون الوسائل سقطت؛ لأنها ليست مقصودةً لنفسها^(٦).

١٦ - قرّر الطوفي أن قضايا الأعيان يجب أن تنزل على قواعد الشرع^(٧).

١٧ - قرّر الطوفي أن الوقوع يستلزم الجواز، والجواز لا يستلزم الوقوع^(٨).

١٨ - بين الطوفي أنَّ العبارات ليست مقصودة لذاتها؛ بل لدلالاتها على ما في النفوس من الإرادات والمعاني، فإذا حصلت الدلالة على ذلك بدون الألفاظ صارت

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (١٠٦/٢، ٤٩١، ٧٤٣-٧٤٤) (٣/٦٩، ١٥٢)، وعلم الجدل في علم الجدل (٤٤، ١٣٣).

(٢) علم الجدل في علم الجدل (٤٤).

(٣) شرح مختصر الروضة (٢/٢٩٤).

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/١٧٦).

(٥) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٨٩).

(٦) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/٢٠٩).

(٧) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/١٥٣).

(٨) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٨، ٢٦٧)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقييح (مخطوط) (١٧/ب) (٣٨/أ).

فضلة لا حاجة إليها، ولهذا وقع الحذف كثيراً في كلام العرب؛ لحصول مقصود اللفظ المحذوف بالقرائن^(١).

١٩- يرى الطوفي أن قول الصحابي حجة إذا لم يخالفه غيره^(٢).

٢٠- قرّر الطوفي أن قياس الغائب على الشاهد مطلقاً فاسد^(٣).

- منهجه في الاستدلال في تفسير كلام الله تعالى:

١- بين الطوفي رحمه الله أن كلام الله تعالى لا يخلو من أمرين: فإن كان بيناً في نفسه فلا إشكال كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [سورة البقرة ٤٣/٢]، وإن لم يكن فلا يخلو: إما أن يكون في تأويله دليل عقلي قاطع، أو نص عن النبي ﷺ تواتري، أو اتفاق من العلماء إجماعي، أو نص أحادي صحيح، أو لا يكون شيء من ذلك، فإن كان فيه شيء من الطرق المذكورة، وجب المصير إلى ما دل على أنه المراد منه، سواء كان ما دل عليه أحد هذه الطرق موافقاً لظاهر لفظ الكلام أو لا، فإن لم يكن فيه شيء من ذلك، كأن يكون فيه أحادي ضعيف، أو شيء عن أصحاب التواريخ والسير غير مفيد للعلم بصحة ما دل عليه، أو قرينة عقلية بدليل خارج، أو تأويل مختلف فيه متعارض عن العلماء، نظرنا إن كان ما ورد موافقاً للمفهوم من ظاهر الكلام، أو من فحواه، أو معقوله، حمل الكلام على ما فهم منه، وكان ما ورد مؤكداً لما استفيد من اللفظ، وإن لم يكن موافقاً للمفهوم من ظاهر اللفظ، أو معقوله، ألغي لضعفه، واعتبر مفهوم ظاهر الكلام لقوته^(٤).

٢- يستدل الطوفي بسياق الآيات، على ترجيح تفسير على آخر^(٥).

(١) شرح مختصر الروضة (٣/٨٧).

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/١٨٥، ١٨٩).

(٣) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقيح (مخطوط) (٣٨/أ) (٦٢/ب).

(٤) انظر: الإكسير في علم التفسير (١١-١٢) وقد توسع رحمه الله وذكر أمثلة فليراجع.

(٥) انظر: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٢٣٦)، ودرء القول القبيح بالتحسين

- ٣- إذا احتملت الآية أكثر من معنى فإن التفسير يعمهما^(١).
- ٤- يستدل الطوفي بموضوع السورة، ومكان النزول، في الدلالة على المراد من الآية^(٢).
- ٥- يستدل الطوفي في تفسير الآيات بالقراءات^(٣).
- ٦- يحرص الطوفي كثيراً على تفسير القرآن بالقرآن، وقد ألف في هذا كتابه «الرياض النواضر في الأشباه والنظائر»^(٤)، وأحياناً يفسره بالسنة^(٥).
- ٧- يستدل الطوفي بالناسخ والمنسوخ^(٦).
- ٨- يستدل الطوفي بأسباب النزول^(٧).

والتقبيح (مخطوط) (٥٦/ب) (٥٧/أ)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١٢٤/٢)، (٣٢٦-٣٢٧).

- (١) انظر: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٢٣٧-٢٣٨).
- (٢) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٢٩٢).
- (٣) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٣٦٣-٣٦٤) (٢/٧٢٧)، وشرح مختصر الروضة (٣/١٧٢)، وعلم الجدل في علم الجدل (١٢٠)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٦٦/أ) (٧٠/أ-ب)، وربما استدل بالشاذة كما في علم الجدل في علم الجدل (١١٥)، ومختصر الترمذي (مخطوط) (١/٦٤/ب)، ومن خلال استدلال الطوفي بالقراءات تبين لي أنه على قراءة ابن عامر كما في علم الجدل في علم الجدل (١٤٥، ١٥٩، ١٧٨، ١٨٩)، والإكسير في علم التفسير (١٨٤)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٣٣٧)، وشرح مختصر الروضة (٣/١٥٩).
- (٤) انظر: تفسير سور ق والقيامة والنبأ والانشقاق والطارق (٢٧، ٣٩)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢٣٤)، (٣/٤٠، ٢٨٠، ٢٨١)، والانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (٢/٧١٥-٧١٦).
- (٥) انظر: تفسير سور ق والقيامة والنبأ والانشقاق والطارق (٩٧).
- (٦) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٣١٥-٣١٦).
- (٧) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٣٣٤، ٣٣٩) (٢/٢٦٤، ٣٠٣).

- منهجه في الاستدلال بالسنة:

- ١- يستدل الطوفي بالسنة على نحو تفصيلي، معتمداً على قوة في معرفته الروايات والرواة والمخرجين^(١).
- ٢- يميل الطوفي غالباً إلى مسلك الترجيح بين الأحاديث، لا الجمع بينها^(٢)، لأنَّ الجمع بينها يجب أن يكون بطريق قريب واضح، حتى لا يلزم منه التلاعب ببعض الأدلة^(٣)، مع تقرير الطوفي بأنَّ الجمع بين الدليلين أولى من تنافر الأدلة، وتنافيها وتناقضها؛ بل الجمع بينهما واجب ما أمكن^(٤).
- ٣- يستدل الطوفي أحياناً بحديث يرويه بإسناده إلى رسول الله ﷺ^(٥).
- ٤- يستدل الطوفي غالباً بالأحاديث الصحيحة، وهذا ظاهر صنيعة في أكثر كتبه، وقد يستدل أحياناً بالضعيف أو الموضوع^(٦)، وقد يرويها بصيغة التضعيف^(٧)، ويبين أنَّ ثبوتها ليس كثبوت غيرها^(٨).

(١) انظر: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٤٢٣-٤٢٧).

(٢) انظر: التعيين في شرح الأربعين (٥٦، ٦٢).

(٣) انظر: التعيين في شرح الأربعين (٢٧٥).

(٤) شرح مختصر الروضة (٢/٤٠٩) (٣/٦٨٨-٦٨٩).

(٥) انظر: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٢٣٨)، وشرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٣/ب) (٦٤/أ) (٧٦/ب)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٧٩/ب).

(٦) انظر: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٢٣٩، ٢٤٦، ٢٨٣، ٢٨٤، ٣٠٢) وقد ذكرها في الاستدلال على فضل اللغة العربية.

(٧) انظر: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٢٤٢، ٢٤٦)، والانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٤٩٤)، وموائد الحيس في فوائد امرئ القيس (١٢١).

(٨) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (٢/٥٧٦-٥٧٧).

- منهجه في الاستدلال باللغة:

١ - يستدل الطوفي كثيراً بكلام العرب وأشعارهم^(١)، وبكلام أئمة اللغة، ويتوسع في ذلك، وغرضه من ذلك تحقيق القول في بعض المسائل التي يحصل بها كشف اللبس عن الناظر في الكتاب والسنة وغيرهما^(٢)، وبين أنه يجب الرجوع إلى أهل اللغة؛ لأنهم أهل هذا الشأن، خاصة فيما يتعلق بالأمور اللغوية، فقولهم حجة ويجب المصير إليه^(٣).

وهو لا يستدل من أقوال العرب وأشعارهم إلا بما كان أصيلاً لا مصنوعاً^(٤).

٢ - يستدل كثيراً بالأمثال العربية^(٥)، وأحياناً بالمثل العامي^(٦).

٣ - يستدل الطوفي بالتصريف، ويحث على الاهتمام به، معللاً ذلك بفائدته في معرفة رسوم بعض الأشياء، ولما أهمله بعض المتأخرين، أو سها عنه؛ وهَمَّ في الفرق بين دلالة اللفظ والدلالة باللفظ^(٧).

٤ - يهتم الطوفي بعلوم البلاغة^(٨)، وهذا ظاهر في كتابه الإكسير في علم التفسير.

(١) انظر: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٢٢١، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٥، ٢٥٤،

٢٥٥، ٢٥٦)، وتفسير سور ق والقيامة والنبأ والانشقاق والطارق (٢٨، ٣٨).

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (١/٢٩٤، ٣٠٤، ٣٧٤).

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة (١/٣٠٠، ٤٤٨، ٤٨٣) (٢/٥٨٢).

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/٦٠٣).

(٥) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٢٠٦)، وعلم الجدل في علم الجدل (١٤)، ودرء القول القبيح

بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٤٠/ب)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢٨٢) (٣/٢٢٧، ٢٩٥).

(٦) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (٢/٧٤٣)، وتفسير سور ق والقيامة

والنبأ والانشقاق والطارق (٢٧).

(٧) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٦٧٧).

(٨) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٣٩٤-٣٩٥).

ثانياً: موقفه من خبر الآحاد

- ما يفيد خبر الآحاد:

ذهب الطوفي إلى أنَّ خبر الآحاد بمجردده يفيد الظن^(١)، وهو يوجب العمل دون العلم^(٢)، وإن كان ذلك الخبر في البخاري ومسلم، لكونها مظنونة الثبوت، لاحتمال وقوع العلة القادحة في طريقها، خصوصاً وقد دخلها تصرف الرواة في الرواية بالمعنى^(٣)، بل قال الطوفي: "والتحقيق في أحاديث الصحيحين أنَّها مفيدة للظن القوي الغالب، لما حصل فيها من اجتهاد الشيخين رحمهما الله تعالى في نقد رجالها، وتحقيق أحوالها، أما حصول العلم بها، فلا مطمع فيه، وذلك في غيرها من الأقسام أولى، والله أعلم"^(٤).

وأما إذا احتفت بخبر الآحاد القرائن فالطوفي يرى أنَّه يفيد العلم^(٥)، ومن تلك القرائن التي يمكن فهمها من صنيع الطوفي رَحْمَتُهُ كونه الخبر مستفيضاً مشهوراً، وكونه من المتواتر المعنوي، وكذا تلقي الأمة له بالقبول، فقد أثبت الطوفي به كثيراً من

(١) وقال في الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٣٩٦-٣٧٠): "وخبر الآحاد إنما يفيد ظناً ضعيفاً".

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/٦٤، ١٠٣، ١٠٨، ١٢٢-١١٨، ٢٣٤، ٢٨٨-٢٨٩، ٥٦٤)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٢٢/ب)، وقال في الإكسير في علم التفسير (١٢): "وأما الأحاديث الصحيحة فلأنه يعتاد عليه الظن، فيوجب العمل، والعلم على مذهب مرجوح".

(٣) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٢٤١-٢٤٣، ٤٧٠) (٢/٥١٨-٥١٩، ٥٧٠)، وشرح مختصر الروضة (١/١١١-١١٢).

(٤) شرح مختصر الروضة (٢/١١١).

(٥) شرح مختصر الروضة (٢/٨٤-٨٦، ١٠٨).

العقائد، كما سيأتي.

وما ذهب إليه الطوفي من إفادة خبر الواحد العلم إذا احتفت به القرائن هو قول الجمهور، وهو القول الصحيح، قال شيخ الإسلام رحمته الله: "والصحيح ما عليه الأكثرون أن العلم يحصل بكثرة المخبرين تارة، وقد يحصل بصفاتهم لدينهم وضبطهم، وقد يحصل بقرائن تحتف بالخبر، يحصل العلم بمجموع ذلك، وقد يحصل العلم بطائفة دون طائفة، وأيضا فالخبر الذي تلقاه الأئمة بالقبول تصديقا له أو عملا بموجبه يفيد العلم عند جماهير الخلف والسلف، وهذا في معنى المتواتر، لكن من الناس من يسميه المشهور والمستفيض"^(١)، وقال رحمته الله: "وكذلك الذي عليه الجمهور أن العلم يختلف باختلاف حال المخبرين به، فرب عدد قليل أفاد خبرهم العلم بما يوجب صدقهم، وأضعافهم لا يفيد خبرهم العلم، ولهذا كان الصحيح أن خبر الواحد قد يفيد العلم إذا احتفت به قرائن تفيد العلم"^(٢)، وقال رحمته الله: "ولا يقول عاقل من العقلاء: إن مجرد خبر الواحد أو خبر كل واحد يفيد العلم؛ بل ولا خبر كل خمسة أو عشرة، بل قد يخبر ألف أو أكثر من ألف ويكونون كاذبين إذ كانوا متواطئين"^(٣).

وأما زعم الطوفي أن أحاديث الصحيحين تفيد الظن فلا شك في بطلانه، لأن هناك قرينة احتفت بهذين الكتابين جعلتهما يفيدان العلم، وهي تلقي الأمة لهما بالقبول، وكذلك شهرة أكثر أحاديثها واستفاضتها، قال شيخ الإسلام رحمته الله: "ولهذا كان الصحيح أن خبر الواحد قد يفيد العلم إذا احتفت به قرائن تفيد العلم، وعلى هذا فكثير من متون الصحيحين متواتر اللفظ عند أهل العلم بالحديث، وإن لم يعرف

(١) الفتاوى (٤٨/١٨).

(٢) الفتاوى (٤٠-٤١/١٨)، وانظر: الفتاوى (٣٥١/١٣) (٢٥٧/٢٠)، والأصفهانية (١٢٣-١٢٤)، والجواب الصحيح (٤٨١/٦).

(٣) العقيدة الأصفهانية (١٢٤)، وانظر: الجواب الصحيح (٤٨١/٦).

غيرهم أنه متواتر، ولهذا كان أكثر متون الصحيحين مما يعلم علماء الحديث علماً قطعياً أن النبي قاله؛ تارة لتواتره عندهم، وتارة لتلقى الأمة له بالقبول^(١)، وقال ﷺ: "فأكثر متون الصحيحين معلومة متقنة، تلقاها أهل العلم بالحديث بالقبول والتصديق، وأجمعوا على صحتها وإجماعهم معصوم من الخطأ"^(٢).

– هل تثبت العقائد بخبر الآحاد:

يرى الطوفي أنه لا تثبت بخبر الآحاد المجرد أصول الشريعة بل فروعها فقط، فلا يقوى على إثبات أصول، ولا على القدح فيه^(٣)، قال الطوفي: "فإن التوحيد لا يثبت إلا بالبرهان الساطع، والنبوة لا تستقر إلا بالدليل القاطع، وما عداهما من أحكام الملة يكفي فيه خبر مستفيض، أو مشهور، أو قياس علة"^(٤).
وأما إذا احتفت بخبر الآحاد القرائن، فالطوفي يحتج به في العقائد لكونه مفيداً للعلم، ومنه ما ذكره في مناقشة منكري الرؤية حيث قال: "لا يقال: السنة وإن استفاضت لكنها آحاد، فلا يثبت بها هذا الأصل، لأننا نقول: هي وإن كانت آحاداً؛ إلا أنها قويت باستفاضتها، وتلقي الأمة لها بالقبول على ثبوت مثل هذا الأصل بها"^(٥).

وفي معرض مناقشته للقدرية قال: "لكن القدرية يقدحون في الحديث المذكور وأمثاله بأنها آحاد لا تفيد العلم، وهذه المسألة ونحوها علمية لا تثبت بمثل ذلك،

(١) الفتاوى (٤١/١٨).

(٢) الفتاوى (٤٩/١٨).

(٣) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٢٤١-٢٤٣، ٤٧٠) (٢/٥١٨-٥١٩، ٥٧٠)، وشرح مختصر الروضة (١/١١١-١١٢).

(٤) التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (١١٩)، وانظر: قاعدة جلييلة في الأصول (مخطوط) (٥).

(٥) الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٤٠٤).

وبمثل ذلك أجابوا عن أحاديث الشفاعة، وهو معرفةٌ عليهم أيضاً، فإن النصوص في المسألتين - أعني مسألة القدر والشفاعة - إن لم يبلغ التواتر الحقيقي، فهي لا شك قد بلغت التواتر المعنوي في دين الإسلام، كسخاء حاتم، وشجاعة علي، أو استفاضت استفاضة عالية تقبلها لأجلها جميع الأمة مع أنَّ نصوص الكتاب واردة بذلك^(١). وفي معرض مناقشة النصارى، حينما أثبت حصول البركة في الطعام للنبي ﷺ قال: "فإن قيل: هذا لا يثبت وهو من أخبار الآحاد، قلنا: بل هو صحيح بالاستفاضة عند المسلمين"^(٢)، وغيرها من المواضع^(٣).

(١) درء القول القبيح بالتحسين والتقيح (مخطوط) (٤٥/ب)، وانظر: (٨٣/أ).

(٢) التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (١٨).

(٣) انظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٥/ب)، وانظر للتوسع: مقدمة الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١٤٧/١-١٥٣).

المبحث الثالث

أسلوبه في العرض والمناقشة

أسلوب الطوفي رحمه الله يتضح من خلال النقاط التالية:

١- تميز أسلوب الطوفي رحمه الله في مؤلفاته بالترتيب والتقسيم الموضوعي، وهذا واضح جلي في كل مؤلفاته، خاصة كتاب إيضاح البيان عن معاني أم القرآن، وحلال العقد في أحكام المعتقد، ودرء القول القبيح، والانتصارات الإسلامية وغيرها^(١).

كما تميّزت كتب الطوفي بأنها مؤلفات موسوعية؛ لا تخلو من الفوائد في جميع العلوم^(٢)، فكتبه في اللغة لا تخلو من مسائل العقيدة ونحوها، وهذا يدل على قوة علمية، وتمكن معرفي، كما في كتاب الشعار والصعقة، كما لا تخلو كتب العقيدة من البحوث اللغوية والبلاغية ككتاب الإشارات الإلهية.

٢- يحرص الطوفي على استخدام أسلوب افتراض الإشكالات والأسئلة، ثم الإجابة عنها، فقد نصّح الطوفي بهذا الأسلوب، وجعله من آداب التأليف فقال: "وليجعل كأنّ معه معترضاً عليه في كلامه، مناقشاً له فيه، فتورد له الأسئلة على نفسه، ثم يجيب عنها، ويقرر ما أنشأه على ما استقر عليه جوابه"^(٣)، وهذه الطريقة

(١) وانظر أيضاً: التعيين في شرح الأربعين (١٥٠، ١٧٣، ١٦٥، ١٦٦، ١٥٨، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٧، ٢٣٣، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٩٢، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣١٤، ٣٣٢)، وشرح مختصر الروضة (١/٥٧، ٨١، ٨٩).

(٢) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٧٢/ب)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢٧١).

(٣) الإكسير في علم التفسير (٥٨).

ظاهرة جداً في أسلوبه^(١).

وذكر الطوفي أنَّ هذه هي طريقة المؤلفين من المتقدمين والمتأخرين، لكنَّ الفرق بين الطريقتين هو في إيراد الأجوبة عنها؛ فالمتقدمون يذكرون جواب كل سؤال عقيبه، والمتأخرون يؤخرون ذكر الأجوبة بعد تمام الأسئلة^(٢)، قال الطوفي: "وفي كلتا الطريقتين فائدة ومصلحة، أما الأولى فإنها أيسر للفهم؛ لورود جواب كل سؤال عقيبه، والثانية أخصر، وأظهر لمنار الحق، بسرر أدلته متوالية متعاضداً بعضها ببعض لفظاً ومعنى"^(٣)، وقد استخدم الطوفي في كتبه كلا الطريقتين^(٤).

٣- يتميز الطوفي بإنصافه للخصم، واعترافه بما عنده من الحق^(٥)، ذلك أنَّ الطوفي يبحث عن الحق، ففي معرض رده على النصراني زعمه أنَّ اسم والد مريم (يعقيم) قال: "ولا سبيل لهم إلى إقامة الحجة القاطعة التي نضطر إلى تسليمها علينا،

(١) انظر: تفسير سور ق والقيامة والنبأ والانشقاق والطارق (٤٠)، والتعيين في شرح الأربعين (٢٠)، ٢١، ٧٠، ٩٤، ١٤٣، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٠، ١٩١، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٧، ٢٢٩، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٩١)، وشرح مختصر الروضة (١/٥٨، ١٢٧، ١٥٥، ٢١٢)، والشعار على مختار الأشعار (مخطوط) (٣/أ) (٤/ب).

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (١/١٥٧)، وعلم الجدل في علم الجدل (٨١)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقييح (مخطوط) (٣٣/ب).

(٣) علم الجدل في علم الجدل (٨١).

(٤) انظر في استخدامه لطريقة المتقدمين: شرح مختصر الروضة (٢/٧٧٣-٧٧٤)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقييح (مخطوط) (٨/ب)-(٩/ب) (٣٣/ب)، ولطريقة المتأخرين -وهي التي سلكها غالباً في شرح مختصر الروضة- انظر: شرح مختصر الروضة (٢/٢٦٢-٢٦٣) (٢/٥٧٣) (٩/١٠-٩)، ويبيِّن الطوفي المراد بالمتقدمين والمتأخرين فقال في علم الجدل في علم الجدل (٨١): "والأول طريقة المتقدمين في تقاليدهم يعقبون على سؤال بجواب، منهم القاضي أبو يعلى، وأبو الخطاب، وابن عقيل، وغيرهم من قدماء فقهاء المذهب في الأصول والفروع، والثاني طريقة المتأخرين في وجوه الاستدلال والجواب، كالإمام فخر الدين وأتباعه ومن تبعهم".

(٥) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٢٥٢، ٢٥٩، ٢٨٦).

وإن أمكنهم ذلك وفعلوه قبلناه منهم، فإنه لا غرض لنا في العناد بل الحق حيث كان متبع^(١).

ومن مظاهر الإنصاف ذكره لمعتقد الفرق من خلال كتبهم، لا من خلال ما اشتهر عنهم بين المصنفين، فقد انتقد الطوفي نسبة إنكار عذاب القبر إلى المعتزلة - كما سيأتي^(٢).

٤- أن الطوفي رَحِمَهُ اللهُ يحكي الخلاف على هيئة الاستفهام، وذلك لشد انتباه القارئ، وهذا واضح في مصنفاته^(٣).

٥- من أسلوب الطوفي رَحِمَهُ اللهُ أنه في نهاية تفسير السورة يذكر ما تضمنته من المطالب الهامة بعبارات موجزة، مركزاً على الجوانب المتعلقة بأصول الدين^(٤).

٦- من أسلوب الطوفي أنه في شرح الأحاديث يبدأ ببيان لطائف الإسناد - إن وجدت - ثم بيان ألفاظ الحديث، ثم معاني الحديث يسردها على هيئة أبحاث، وفي ختام الشرح يبين منزلة الحديث من الدين، مع حرصه أثناء شرحه للمعنى على الإتيان بما يشهد لهذا المعنى من الآيات والأحاديث وهذا صنيعة في كتابه التعيين في شرح الأربعين.

أما من حيث ذكر من أخرج الحديث فهو يذكر من أخرج الحديث أحياناً^(٥)، ويتركه أحياناً أخرى.

(١) الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/ ٣٠٤).

(٢) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (١٥/ ب)، وحلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٣/ أ).

(٣) انظر: تفسير سور ق والقيامة والنبأ والانشقاق والطارق (٦٢، ٨٢، ١٠٥، ١٢٨، ١٨٨، ٢٨٢)، وشرح مختصر الروضة (٢/ ٥٢٤، ٥٢٦).

(٤) انظر: تفسير سور ق والقيامة والنبأ والانشقاق والطارق (٥٦، ٧٤).

(٥) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (١١/ ب) (١٢/ أ) (١٣/ ب) (٧٩/ ب)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/ ٢٣٧).

٧- من أسلوب الطوفي أنه أحياناً يلخص أحكام الفصل في آخره، وإن كانت أكثر أحكامه سبقت، معللاً ذلك بأن فيه تطريةً لذهن الناظر فيه، وتذكيراً له، ليتذكر به آخر ما سبق منه أولاً، وهذا يفعله الطوفي أحياناً قليلة كما صرح بذلك فقال: "وإنما لم أفعل ذلك في آخر كل باب، لعدم المقتضي لذكره، بخلاف هاهنا، فإنه عرض ما اقتضى ذلك"^(١)، وأيضاً يفعله الطوفي للتأكيد على أمر ما يريد أن يقرره^(٢).

٨- من أسلوب الطوفي أنه يذكر استدلال الفرق الضالة بالنصوص وجوابه، وإن كان الاستدلال ضعيفاً، ويبين السبب فقال: "لئلا يموه به بعضهم على أحد ويحتج بهذا الحديث الصحيح ونحوه عليه فيقبله وليس كذلك، فإن الحديث صحيح، ولكن الاستدلال على ما ذكرتموه باطل، ولا يلزم من صحة النقل صحة الاستدلال به"^(٣).

٩- من أسلوب الطوفي أنه أحياناً يذكر الأقوال أو الاحتمالات ثم يتركها من دون ترجيح، أو بيان لرأيه، وقد يكون العرض مفصلاً، أو مجرد إشارة فقط^(٤).

١٠- من أسلوب الطوفي أنه أحياناً يُبهم مصدر النقل كأن يقول: (قاله بعض العلماء)، (قال بعضهم)^(٥)، ومن أسباب إبهامه شكه في نسبة القول، كما قال في شرح مختصر الروضة: "وبه احتج به بعض الناس -أظنهم أصحاب الرأي- على أن

(١) شرح مختصر الروضة (٣/١٤٣).

(٢) انظر: الإكسير في علم التفسير (٨٤-٨٥).

(٣) انظر: التعيين في شرح الأربعين (٦٧-٦٨).

(٤) انظر: التعيين في شرح الأربعين (١٧٩، ١٦٤، ١٨٢)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٦٦/أ)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٣٩٣)، (٢/١١٦)، وشرح مختصر الروضة (١/٨٨)، وإن كان في بعض الأحيان يرجح بين الأقوال كما في التعيين في شرح الأربعين (٢٠٥).

(٥) انظر: التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٦)، والتعيين في شرح الأربعين (١٣٦، ١٣٧، ١٥٧، ١٨٣، ٢٩٥، ٣٠٥)، وشرح مختصر الروضة (١/٨٨، ٢٧٤، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٤٠٣)، (٢/٢١، ٣٤٤)، (٣/٢٥٤)، وشرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٥٩/أ)، وعلم الجدل في علم الجدل (٨).

إجماع أهل الكوفة حجة، ومالك لا يقول به"^(١)، ومن الأسباب اعتماد الطوفي على الحفظ، مما جعله يروي الأحاديث أحياناً بالمعنى، وكذا يذكر كلام العلماء بمعناه، وبعد عهده به"^(٢)، وهذا الإيهام يدل على الأمانة العلمية، قال الطوفي في خاتمة كتابه شرح مختصر الروضة: "ولم أعزُ إلى أحد من العلماء شيئاً إلا بعد تحقيقه بمشاهدته في موضعه، أو سؤال من أثق به، إلا ما قد رُبِّما يَنْدُرُ؛ مما الاحتراز عنه متعذر"^(٣).

١١- لما كان الطوفي من المبرزين في علم أصول الفقه؛ فقد وظَّف هذا العلم في جميع كتبه، فهو يتكلم عن القياس، وعن العام والخاص، وغيرهما من مباحث علم أصول الفقه^(٤).

١٢- يمتاز الطوفي بأنه صاحب حسن ناقد لا يُسلم بكل ما يقرأ، فكثيراً ما ينتقد أبا محمد ابن قدامة المقدسي (صاحب الروضة)^(٥)، وكذا ينتقد أصحابه الحنابلة^(٦)، كما انتقد أيضاً غيرهم^(٧)، والطوفي رحمه الله صاحب إبداع، فربما ذكر جواب إشكال لم

(١) شرح مختصر الروضة (٣/١٠٥)، وانظر (٣/٣٣٦، ٤٣٣)، وعلم الجدل في علم الجدل (٢١٠).

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/٦، ١٨٥، ٦٢٨، ٧٠٠، ٧٠١) (٣/١١٧، ١٧٠)، وشرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٧٦/أ)، وعلم الجدل في علم الجدل (٢٢٨).

(٣) شرح مختصر الروضة (٣/٧٥٢).

(٤) انظر: التعيين في شرح الأربعين (١٧٨، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٨، ٢١٨)، وكلامه في شرح المختصر لا مزيد عليه.

(٥) انظر: شرح مختصر الروضة (١/٩٧، ٩٨، ٢٨٠، ٣٤٣-٣٤٤) (٢/٤١٦، ٤٧١، ٥٥٧، ٧٦٤).

(٦) انظر: مختصر الترمذي (مخطوط) (٢/١١٣/أ)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٢٠/أ-ب)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/٣٦٧-٣٦٨)، وشرح مختصر الروضة (١/٤٦٥-٤٦٦) (٣/٩١-٩٢).

(٧) انظر: الإكسير في علم التفسير (٤٧، ٥٢، ٥٩)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٣٥/أ) (٣٨/أ)، وشرح مختصر الروضة (١/١٠٧، ١٣٢، ١٦٢، ٢٠٨).

يُسبق إليه^(١)، أو جاء بقاعدة لم يفتن لها أحد^(٢)، والطوفي يقوم طريقة المؤلفين والمصنفين فنجده يثني على بعض الطرق، ويبين عدم فائدة بعضها الآخر^(٣)، معتمداً على معرفة واسعة بالكتب، تجلت في كثرة مصادره التي اعتمد عليها في كتبه^(٤).

١٣- دقة عبارات الطوفي، بحيث يضبط الألفاظ جيداً؛ حتى لا يكون للمخالف مدخل على الكلام أو على التعريف، كتعريفه للتكليف^(٥)، وتعريفه للنسخ^(٦)، وتعريفه للاستحسان^(٧)، وغيرها.

١٤- من أسلوب الطوفي صَلَّى اللهُ فِي عَرْضِ الْخِلَافِ أَنَّهُ يَرْكُزُ دَائِماً عَلَى ذِكْرِ مَا خُذَ الْخِلَافُ وَتَحْرِيرِ مَحَلِّ النِّزَاعِ^(٨)، وكذا يذكر فائدة الخلاف^(٩)، وسببه^(١٠) في المسائل التي يبحثها، وكذلك يفصل في فروع المسألة^(١١)، وربما وصل إلى أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْمَسْأَلَةِ

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (١٠٧/١-١٠٨) (٢/٥٣١).

(٢) انظر: علم الجدل في علم الجدل (٩٠-٩١)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٤١٤)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٥٢/ب).

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٥٧٣).

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٥٨٠).

(٥) انظر: شرح مختصر الروضة (١/١٧٧-١٧٨، ٤٠٣، ٤٦١، ٤٨٥).

(٦) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/٢٥٦).

(٧) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/١٩٠).

(٨) انظر: شرح مختصر الروضة (١/٢٩٩، ٣٥٠، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٤، ٤٠٤-٤٠٩، ٤٩٠).

(٩) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/٣٢٣، ٣٩٨، ٥٦١، ٦٤٣، ٦٩٦) (٣/١٣٨، ٦٨٥)، ودرء القول القبيح بالتحسين

والتقبيح (مخطوط) (١٦/ب)-(١٧/أ).

(٩) انظر: شرح مختصر الروضة (١/٤٠٢).

(١٠) انظر: شرح مختصر الروضة (١/٤٥٢، ٥٧٣) (٢/٢٠).

(١١) انظر: شرح مختصر الروضة (١/٤١٠، ٧٠٢)، ومن ذلك تفصيله في فروع مسألة التحسين

والتقبيح في أصول الدين كما في درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (١٠/ب)-

(١٥/ب)، وفروعها في أصول الفقه في الدرء (١٥/ب)-(١٨/أ)، وفروعها في الفقه في الدرء

(١٨/ب)-(٣٠/ب)، وذكر لكل فرع من هذه الفروع عدة فروع.

لفظي^(١)، أو لا ثمرة له^(٢).

وأما عرض الخلاف فأحياناً يختصر القولين المتناظرين للعلم بهما، ثم يأتي بالقول الثالث، كقوله: وفي المسألة أقوال: ثالثها كذا^(٣)، وقد يتوسع الطوفي جداً في عرض قول وأدلة فرقة من الفرق، وغرضه من ذلك هو عدم تكرار شبهاتهم في كل موضع، فيكتفي بموضع واحد ويحيل عليه كلما مر ذكرهم^(٤)، ومما يشكل جداً في أمر الطوفي أنه كثيراً ما يعرض الخلاف في أمور العقيدة عرضاً مجرداً، ويذكر ردود الفرق على بعضها، بدون بيان لرأيه، أو ترجيح واضح لأحد الأقوال، بل ربما ذكر الشبهات وتركها هكذا مرسلة، وهذا ظاهر في كتابه الإشارات الإلهية. وربما ذكر أقوالاً في مسألة ما ثم ذكر قولاً - وإن كان لا يعلم أحداً قال به - لأنه احتمال يتبادر إلى الذهن^(٥).

١٥ - من أسلوب الطوفي رحمه الله ضرب المثال لتقريب الفكرة إلى الأذهان، وتقريب المسألة التي يريد إثباتها^(٦)، وذلك لحرصه على البيان والوضوح، ومراعاة فهم القراء، قال الطوفي عن طريقة بعض المصنفين: "وتارة يحققونه لكنهم يتركون كشفه البليغ، ظناً أن الناظر فيه يفهم منه ما فهموا، وسبب ذلك أن الإنسان يغلب عليه تصور ما في ذهنه، فيظن أن الناس شركاؤه فيه، ومن ثم يؤخذ الموهوم، ويطلع على سره المكتوم، وليس هذا برأيي في وضع الكتب، بل ينبغي أن يعتني منها بما هو مظنة

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/٤١٨، ٣٧٩، ٤٣٦، ٥١٣، ٥٨٣) (٣/٦٨٤).

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/٤٥٥) (٣/١٣٥)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢٦٣).

(٣) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢٩١، ٣٠٣) (٢/٩٣، ٣٧٣).

(٤) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/١٩٠).

(٥) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٣٠٩) (٢/١١٠، ١٥٤، ٢٤٢).

(٦) انظر: شرح مختصر الروضة (١/٥٦٤)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٣٩٣) (٢/٣٦٥، ٣٧٠) (٣/٢٧٤-٢٧٥).

الإشكال، فيُكشف، ويُسلَك فيه سبيل الإيضاح ولا يُتَعَسَف، وينظر الناس بحسب قواهم، ولا يُقاس الضعفى على من سواهم^(١).

١٦- من أسلوب الطوفي أنه يشرح اسم الكتاب الذي يؤلفه في مقدمة الكتاب، وفعل هذا في أول كتاب التعيين، والإشارات، والشعار، وشرح مختصر الروضة.

١٧- من أسلوب الطوفي الإحالة على ما سيأتي^(٢)، وعلى ما سبق^(٣).

ومما يميز الطوفي أنه كثيراً ما يذكر مرجع المسألة، وفي أي باب تبحث، سواءً كانت المسألة في أصول الفقه أو فروع^(٤).

١٨- من أسلوب الطوفي أنه يعتمد على النسخ الصحيحة المضبوطة، من الكتب التي يرجع إليها، سواءً كانت تلك الكتب لأهل الإسلام^(٥)، أم لأهل الكتاب^(٦).

(١) علم الجدل في علم الجدل (٢١).

(٢) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٦٨، ٢٧٣، ٢٩٥، ٣٠٥، ٣١١، ٣١٢).

(٣) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٣٠٧، ٣١١).

(٤) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢٦٣، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٨، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٣٨).

(٥) انظر: مختصر الترمذي (مخطوط) (٢/٦٠/ب).

(٦) انظر: التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٤، ٨).

الفصل الثاني

منهجه في الرد على المخالفين

وفيه مبحثان:-

المبحث الأول: منهجه في الرد على أهل الكتاب.

المبحث الثاني: منهجه في الرد على الفرق والآراء المخالفة.

المبحث الأول

منهجه في الرد على أهل الكتاب

يتمثل منهج الطوفي رَحْمَةُ اللهِ فِيهِ في الرد على أهل الكتاب بما يلي:

١ - أنَّ الطوفي عمد إلى الرد على ما انتشر من شبه أهل الكتاب، خشية أن تُورث شكاً في الدين^(١).

٢ - القدح في مصادر أهل الكتاب التي ينقلون منها؛ لكونها محرفة، فهي لا تصلح للاستدلال، ولا تقوم بها الحجة على المسلم، قال الطوفي: "واعلم أنَّ هذه الكتب مما لا تقوم الحجة علينا بها لأنها عندنا محرّفة مبدلة، نعم التبديل لم يأت على جميعها، بل دخلها في الجملة"^(٢)، ولهذا يعبر الطوفي عن كتبهم فيقول: التوراة التي احتجوا بها، لا التوراة التي أوتيها موسى عليه السلام، وكذا يُسمّي الإنجيل بإنجيل النصارى^(٣)، ويبيّن حقيقته وأنه ليس الإنجيل الذي أوتي عيسى عليه السلام، بل هو سيرة للمسيح وحكايات ما جرى له، وفيه شيء من حكمه ومواعظه، وكذا التوراة^(٤).

وأيضاً مما يقدح في مصادرهم عدم تواترها، فاليهود قلّ عددهم بقتل يختنصر لهم

(١) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٢٢٨)، وشرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٥٥/أ).

(٢) الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٢٣٠)، وانظر: (٢/٧٢٩).

(٣) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٣٤٠-٣٤٢).

(٤) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٣٨٣، ٣٨٤، ٤٠٥)، والتعليق على الأنجيل الأربعة (مخطوط) (٢، ٣، ٦، ١٨، ٤٠، ٤١، ٤٢-٤٤، ٤٧، ٩٢، ١٠١، ١٠٣)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٦٦).

عن عدد التواتر فلم يُفدَ ما نقلوه العلم، وكذا النصارى كانوا على عهد المسيح عليه السلام وبعده بمدة طويلة قليلاً لا يحصل بهم التواتر^(١).

وبناءً عليه ذكر الطوفي أنَّ الكلام مع اليهود والنصارى عقلي؛ لأن كل واحد من المسلمين وأهل الكتاب يقدر في كتاب الآخر الذي بيده، فلا تقوم عليه الحجة به^(٢). وهذه من أهم قواعد الجدل التي اعتمد عليها الطوفي، وهي أن يكون الاستدلال على المسألة المتنازع فيها بالدليل المتفق عليه عند الخصمين^(٣).

وهذا لا يعني أنَّ الطوفي لم ينقل منها في رده على أهل الكتاب، بل نقل منها ليثبت تهاافتها وتناقضها وعدم حجيتها، وهذه هي فكرة كتاب الطوفي (التعليق على الأناجيل الأربعة)^(٤)، قال الطوفي في مقدمته: "فعلقت عليها هذا التعليق، سالكاً فيه بمقتضى علمي سبيل الحق والتحقيق، وهو هادم لدينهم بلا ريب، مظهر منه كل شين وعيب، من تناقضٍ ومحالٍ وفسادٍ واختلالٍ"^(٥).

وللطوفي رَحْمَةُ اللهِ اِطْلَاعٌ واسع على كتبهم، فهو يستدل بها ويقارنها ببعضها للرد عليهم^(٦)، قال الطوفي: "ونحن فلا اعتماد لنا عليه"^(٧) إلا بطريق الإلزام لكم، وإلا

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/ ٨٨)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/ ٦٥-٦٧).

(٢) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (٢/ ٧٤٥).

(٣) انظر: منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل العقيدة (٢/ ٧١١) للدكتور/ عثمان علي حسن.

(٤) وانظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/ ٣١٥، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٨).

(٥) (٢/ ٥٤٥-٥٤٦، ٥٦٠، ٥٩٧)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/ ٦٨).

(٥) التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٢)، وانظر: (٢٥، ٥٧).

(٦) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/ ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٨، ٣٥٠-٣٥١).

(٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٤-٣٧٥، ٤٠٩، ٤٢٩، ٤٤٢، ٤٤٦، ٤٤٩) (٢/ ٥٨١، ٥٨٥، ٥٩١، ٦٢٥).

(٦٦٩، ٦٧٠، ٦٨١)، وعلم الجدل في علم الجدل (١٠٠).

(٧) يعني الإنجيل.

فحججنا من غيره كثيرة على المطلوب^(١).

٣- يضع الطوفي مقدمات كلية يُبنى عليها معظم الجواب عن حجج أهل الكتاب، فيُحيل عليها كثيراً في رده عليهم، وقد استخدم الطوفي بعض نصوص أهل الكتاب التي نقلها لإثبات هذه المقدمات، وذكر فائدة كل مقدمة وسرها وحاصلها في آخر كل مقدمة؛ حتى يتبين ويتضح المراد منها، ولم يقتصر الطوفي في الرد على المقدمات فقط، بل صرح بعدم اقتصاره عليها، وأجاب عن كل شبهة مفصلاً، مع أنَّ الاقتصار عليها كافٍ في نقض شبه أهل الكتاب^(٢).

ومن تلك المقدمات المهمة القدح في مصادرهم وتكذيبهم، وهذا التكذيب وعدم الوثوق بنقلهم - وإن كان واقعاً في نفس الأمر - لكنه لا يحصل به كبير غرض من حيث الجدل، بل لا بد من الإجابة على الشبهة بصورة كلية، حتى لا يرد أصل السؤال، كأن يتعلق الخصم بحديث ضعيف؛ فيقال بضعفه وعدم قيام الحجة به، فلا يرد السؤال أصلاً^(٣).

٤- التزم الطوفي الأدب في المناظرة مع أهل الكتاب غالباً، مع كونهم لم يلتزموا الأدب مع نبينا محمد ﷺ، ولكن الطوفي أعرض عن مكافأتهم على سوء أدبهم لا إكراماً لهم بل هواناً بقدرهم^(٤)، وقد يشتد الطوفي على أهل الكتاب فيغلظ لهم العبارة^(٥)، كما في كلامه عما وقع في كتبهم من تنقص لله تعالى، أو للأنبياء عليهم

(١) التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٦٧) وانظر (١٠٣).

(٢) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٢٢٩-٢٤٤)، وأحال على هذه المقدمات في مواضع منها: (١/٣٠٦، ٣١٣، ٣٢٧، ٣٥٠، ٥٠٨) (٢/٦٢٥)، كما وضع

مقدمات في التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٢-٨).

(٣) انظر: التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (١١٩).

(٤) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٢٤٤).

(٥) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٤٠٥، ٤٠٦، ٤١٠، ٤٤٩)

(٢/٥٥١، ٥٨٨، ٦٥٥).

السلام^(١).

٥- اعتمد الطوفي على الحِجَاج العقلي مع أهل الكتاب، ويُنَّ أن ليس كل ما جاء به الشرع يمكن للعقل إدراكه، بل هناك أمور لا يمكن للعقل تصورها، بل يجب الإيمان بها^(٢)، وحاول التركيز على نصوص من كتبهم لا يقبلها العقل، كألوهية المسيح، واتحاد الأقانيم^(٣).

٦- من تمام إنصاف الطوفي رَحْمَتُهُ إقراره بالحق الذي في كلام الخصم، لكنه يبين أحياناً أن كونه حقاً لا يعني دلالته على المقصود من إيراده^(٤).

٧- يُبين الطوفي تناقض أهل الكتاب من خلال أقوالهم الأخرى في شتى المسائل -وإن كان لا يقر بقولهم في أي منها-، ومنه ردّ دعوى النصراني أن نبينا محمد ﷺ كاذب، من خلال أن تأييد النبي الكاذب قبيح، والقبيح لا يجوز على الله تعالى فعله، خاصة على رأي النصارى في إنكار القدر^(٥).

(١) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/ ٤٠٤-٤٠٥، ٤١٠، ٤٨٦)، والتعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٢١، ٣١، ١١٠، ١١١، ١١٣، ١١٧، ١١٩).

(٢) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/ ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤١، ٣٦٦، ٣٧٤، ٤٢٣، ٤٢٩، ٤٣٥، ٤٤٢، ٤٧١، ٤٨٧، ٦٨٥، ٦٨٩) (٢/ ٦٩٧).

(٣) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/ ٤٨١، ٤٨٧).

(٤) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/ ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٩، ٢٦٦-٢٦٨، ٢٨٦، ٣٠٤، ٤٧٥، ٥٨٤، ٥٨٧)، والتعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٢، ٤٤، ٥٥، ٩٢)، وانظر: منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل العقيدة (١/ ٦٩١).

(٥) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/ ٢٥٠)، وفي قضية تجسيم الشياطين كما في الانتصارات (٢/ ٦٩٤)، وقد أكثر منها جداً في قضية صلب المسيح وألوهيته كما في الانتصارات (٢/ ٧١٨، ٧١٩، ٧٣٢، ٧٥١، ٧٥٢)، ورد على اليهود في قصة نوح عليه السلام ودعائه على كنعان لما رأى عورته بعد سكره، مع قولهم بالقدر، وأنه لا تزر وازرة وزر أخرى كما في التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٩٦)، وفي جعلهم الزواج عاراً في حق بعض الأنبياء دون بعض وهذا عناد منهم كما في الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية

٨- يستخدم الطوفي قلب الدليل في رده على أهل الكتاب، ومنه قلب الدليل عليهم في استقذارهم الجماع، فيبين أن قذارة الغائط أشد، ورهبانهم يتعبدون ببقائه على أجسادهم^(١)، وغيرها من المسائل^(٢).

٩- بين الطوفي أن زيادة خبر في القرآن على التوراة المحرفة لا يستلزم القدح في القرآن الكريم، لأنها زيادة علم اختص بها النبي ﷺ، وذكر الطوفي أن رد هذه الزيادة لكونها لم تذكر في التوراة جهالة، "لأنه إبطال للوجود المحض بالعدم المحض، وذلك عناد، أو قصر باع في العلم"^(٣)، "فليس قدح التوراة في القرآن لمجيئه بالزيادة أولى من قدح القرآن في التوراة لمجيئها بالنقص... على أن ما في القرآن أولى بالاعتبار... لأنه أقرب عهداً بالظهور من التوراة، وأبعد عن التحريف والنقل من لغة إلى لغة، ومن ترجمة إلى ترجمة، والمسلمون أشد عناية بحفظه من أهل الكتابين بحفظهما"^(٤).

(٢/٥٣٣)، والتعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (١٠٨)، وتهافتهم بإنكارهم النعيم الحسي في الآخرة، ثم إثباتهم للعذاب في جهنم حسيًا، وهذا تفريق بين المتفق، فيما أن يجعلوا العذاب والنعيم حسيين، أو عقليين - كما قال الفلاسفة - ويخالفوا بهذا ما دل عليه الإنجيل كما في الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (٢/٥٨٤-٥٨٥)، والتعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٢٦-٢٨، ٤١، ٥٣)، وتهافتهم فيما ينقمونه على أهل الإسلام في إثبات النكاح في الجنة مع وجود الإشارة إليه في كتبهم انظر: التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٤١)، وانظر أيضاً: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٢٦٨، ٢٦٩، ٢٨٩، ٤٢٤، ٣٧٢، ٣٩٩، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٧١، ٤٨١، ٤٨٧) (٢/٥٥١، ٥٨٥، ٥٩٠، ٦٣١)، والتعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٤٤-٤٥، ٤٦، ٥٨-٥٩).

(١) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٢٧٤).

(٢) انظر: التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (١٩-٢٠) (١٠٨)، والانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٢٨٠، ٣٥٣-٣٥٥، ٤٨٧) (٢/٥٣١، ٥٣٣، ٥٤٢، ٥٥٠-٥٥١، ٥٥٧، ٥٦٠، ٦٠٠، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٤٨، ٦٦١، ٧١٨-٧٢٠)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/١٥٧-١٥٩).

(٣) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٣٣٣).

(٤) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٣٣٧-٣٣٨)، وانظر: (١/٣١٩-).

بل عارض الطوفي رحمته الله هذه الدعوى، فبين أن هناك أموراً ذكرت في الإنجيل ولم تذكر في التوراة، فإذا كان عدم الذكر يستلزم القدح، فإنه يقدح في الإنجيل أيضاً، وهذا من باب قلب الدليل على الخصم وإلزامه بقاعدته^(١).

١٠ - يفترض الطوفي رحمته الله أجوبة واعتراضات لأهل الكتاب على الحجج التي يوردها، ثم يجب عنها حتى يسد عليهم جميع الاحتمالات^(٢).

١١ - يستخدم الطوفي أسلوب ضرب النصارى باليهود، فمن المعلوم إقرار النصارى بالتوراة واحتجاجهم بها، ومن ذلك قوله في الرد على النصارى الذين قدحوا في نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم: "فأنتم في الطعن على محمد كاليهود في الطعن على المسيح، فإن صدقوا صدقتهم، وإن كذبوا كذبتهم، والفرق عليكم متعذر عسير"^(٣)، وذكر الطوفي من طرق الترجيح تقديم المتفق عليه على المختلف فيه؛ لأن الاتفاق يوجب له قوة، ويدل على ثبوته وتمكنه في بابه، والاختلاف فيه يوجب له ضعفاً، ويدل على تزلزله في بابه، ما لم يقيم البرهان القاطع على ثبوته، فيكون المخالف حيثئذ معانداً، كاليهود في نبوة عيسى، وهم والنصارى في رسالة محمد صلى الله عليه وسلم^(٤).

١٢ - بين الطوفي - من باب التنزل مع الخصم - أنه لا مانع لديه من القول برأي

٣٢٠، ٤٠١، ٤١٩، ٤٨٦ (٢/٦٦٢)، وانظر للتوسع: منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل العقيدة (٢/٧٠٥).

(١) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٣٥٣-٣٥٥).

(٢) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٣٤٢، ٣٥٢، ٣٥٤ - ٣٥٥، ٤٢٢، ٤٥٠، ٤٨٩، ٥٠٩) (٢/٥٦٠، ٥٨١، ٦٢٤، ٦٢٦، ٦٩٩، ٦٣٢، ٦٤٨، ٦٥٢، ٧٠٠، ٧١٨).

(٣) انظر: (٧٣٧، ٧٥٧ - ٧٥٨)، والتعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٦٢، ٦٦).

(٤) الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (٢/٥٥١)، وانظر: علم الجدل في علم الجدل (٢٢٢)، وانظر: في صدق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم (٢/٧٥٧-٧٥٨)، والتعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٥٩، ٦٠)، وفي تواتر معجزاته صلى الله عليه وسلم انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (٢/٥٨١).

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٦٩٢).

الأشاعرة أو المعتزلة، ما دام الأمر في مقابل رأي أهل الكتاب، ويعلل ذلك بأن البحث بين مسلم وكتابي، لا بين قذري وسني، أو أشعري وسني^(١)، وذكر الطوفي أن معارضة الفاسد بالفاسد قد تستعمل في الجدل دفعاً لشر الخصم وتسلطه^(٢).

وهذا فيه نظر - وإن كان من باب التنزل - لأن الباطل لا يُرد بباطل، قال شيخ الإسلام رحمته الله: "فإن كثيراً من المنتسبين إلى السنة ردوا ما تقوله المعتزلة والرافضة وغيرهم من أهل البدع بكلام فيه أيضاً بدعة وباطل، وهذه طريقة يستجيزها كثير من أهل الكلام، ويرون أنه يجوز مقابلة الفاسد بالفاسد، لكن أئمة السنة والسلف على خلاف هذا، وهم يذمون أهل الكلام المبتدع الذين يردون باطلاً بباطل وبدعة ببدعة، ويأمرون ألا يقول الإنسان إلا الحق، لا يخرج عن السنة في حال من الأحوال، وهذا هو الصواب الذي أمر الله تعالى به ورسوله"^(٣).

١٣ - يقرر الطوفي أن الأولى في المناظرة البداية بالأمر والقضايا الكبار قبل ما تفرع عنها، ففي المناقشة مع أهل الكتاب لا بد من البدء بالكلام في أصل نبوة محمد صلوات الله عليه، قبل الكلام في مسألة القدر وغيرها^(٤).

١٤ - كثيراً ما يستخدم الطوفي في رده على شبهات أهل الكتاب رداً عاماً، ثم يُتبعه بالرد التفصيلي^(٥).

(١) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٤٤٨، ٤٥٤، ٤٧٩).

(٢) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/٢٣٩).

(٣) منهج السنة النبوية (٢/٣٤٢)، وانظر: درء التعارض (١/٣٧٦) (٧/١٦٥)، والصفدية (١/١٦٣)، والصواعق المرسلة (٤/١٢٧٣)، ومنهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل العقيدة (٢/٧٠٢).

(٤) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٣٧٥، ٤٥٥، ٤٧١، ٤٧٩) (٢/٧٤٥-٧٥٨)، والتعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٦٩)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/٢٦٢، ٣٦٨).

(٥) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٤٧٩-٤٨٠) (٢/٦٩١-٦٩٢)،

١٥- قد يستطرد الطوفي في الرد على أهل الكتاب، كاستطراده في الكلام عن المتواتر والآحاد^(١).

١٦- ذكر الطوفي رَحِمَهُ اللهُ في رده على أهل الكتاب أسباب ضلالهم وهي: الهوى، وقصر الباع في العلم - خاصة في اللغة والفصاحة والبلاغة-، وسوء الفهم، وقلة وفساد العقل^(٢).

١٧- مما قرره الطوفي في الرد على أهل الكتاب بيان محاسن الإسلام، واشتماله على الأمور التعبدية المعقولة^(٣).

١٨- طبق الطوفي رَحِمَهُ اللهُ في الرد على النصارى قواعد الجدل والمناظرة، وقررها وأكد عليها، ونقد النصراني لمخالفته إياها، ومن تلك القواعد ما يلي:
- أنه لا بد من العلم بما يلزم الخصم وما لا يلزمه قبل مناظرته^(٤).

- أن المثبت مقدم على النافي، والإثبات مقدم على النفي إذا استوى المُخبران، فكيف إذا كان المخبر هو النبي الصادق، والنافي فيلسوف علق نصراني^(٥).
- وجوب الدقة في النقل، وعدم بتر النصوص وأخذ ما وافق الهوى^(٦)، فقد حرص الطوفي على النقل من النسخ الصحيحة المضبوطة^(٧).

والتعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٥٨).

- (١) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (٢/ ٥٦٥-٥٧٠).
- (٢) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/ ٢٩١، ٥٠٥) (٢/ ٥٦٣، ٥٨٨، ٥٩٢، ٦١٩، ٧٢٠، ٧٢٩)، والتعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) التعليق (٦، ١٩، ٢١، ٣١، ٤٨، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٦٨، ٨٢، ٨٥).
- (٣) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (٢/ ٦٤٠، ٦٧٠، ٦٧٥، ٦٨٩-٧٠٠).
- (٤) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/ ٢٣٣).
- (٥) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/ ٥١٠).
- (٦) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/ ٢٩٥، ٤٦٧).
- (٧) انظر: التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٤، ٨، ١٦، ٢٢، ٩٦).

١٩- أن الطوفي قد يُلخص عبارة النصراني، وذلك إذا كانت طويلة، لكنه يلخصها مع تمام المعنى وكمالها^(١).

٢٠- ركز الطوفي في رده على أهل الكتاب على القضايا الكبرى في دينهم المحرف، ومنها زعمهم ألوهية المسيح عليه السلام^(٢)، أو صلبه^(٣)، أو أنه ابن الله^(٤).

وأخيراً لا بد من بيان أن الطوفي كانت له مناظرات مع النصارى، وكان على اطلاع واسع بدينهم المحرف، خاصة بعد اختلاطه بهم في مدينة قوص من صعيد مصر^(٥)، ويدل عليه ما ذكره الصفدي أنه في أول قدومه نزل عند بعض النصارى، وصنف تصنيفاً أنكرت عليه ألفاظ فغيرها^(٦).

(١) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٢٤٤، ٣٢٥، ٣٧٥، ٤٥٤، ٤٩٧).

(٢) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٣٥١، ٣٧١، ٤٠٣، ٤٢٨).

(٣) (٢/٥٢٠، ٥٣٤، ٥٦٠، ٥٨٢، ٧١١)، وعلم الجدل في علم الجدل (١١١، ١١٢)، والتعليق

على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٣-٥، ١١، ٣٣، ٣٨، ٤٦، ٥٨، ٥٩، ٦٢-٦٥، ١١٧)،

والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٧٤-٧٨، ١٠٨-١٠٩، ١٣٠-١٣٤) (٣/١٥٧-

١٥٩)، وحلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٠/ب).

(٣) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٣٤٣، ٣٥٩، ٤١٣)، وعلم الجدل في

علم الجدل (١١٣)، والتعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٣٤، ٣٥، ٥٨-٥٩، ٧٤، ٨٧)،

والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٦٣-٦٨).

(٤) انظر: التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٥-٨، ١٢، ١٣، ١٤، ١٧، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٢،

٢٦، ٢٨-٢٩، ٤٠، ٤٢، ٤٤، ٤٧، ٤٨، ٥٢، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٥، ٦٨، ٦٩،

٧١، ٧٢، ٧٥، ٨١، ٨٤، ٨٥، ٨٧، ٩٣)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/١٢٨،

١٣١-١٣٤).

(٥) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/١٣٦) (٣/٩٧) فقد ذكر الطوفي أنه رأى

كتاباً لأبي الفخر الإسكندري النصراني (فيما حرفه اليهود من التوراة)، عند أبي البشائر بن

فرج الله النصراني الحكيم بقوص في بلاد الصعيد.

(٦) انظر: أعيان العصر (٢/٤٤٦).

المبحث الثاني

منهجه في الرد على الفرق والآراء المخالفة

- ١- أكد الطوفي أنَّ المناظرة المشروعة مقام عدل وإنصاف، فيجب على الإنسان أن يتكلم فيها له وعليه متوخياً للحق، فالمناظرة المشروعة ليس القصد منها غلبة الخصم بالمخادعة، وتخيل ما لا حقيقة له، لقوله تعالى: ﴿وَجَدَلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [سورة النحل ١٦/ ١٢٥]، وقوله ﷻ: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [سورة العنكبوت ٢٩/ ٤٦]^(١)، بل بين الطوفي أنَّ المناظرة تحرم إذا كان المراد المقصود منها قطع الخصم وإظهار الغلبة، لأنَّه يقع فيها الغش والخداع والمغالطة والممانعة في الأمور الظاهرة^(٢).
- ٢- أنَّ الطوفي رَحِمَهُ اللهُ يَقْضِي أقوى حجج الفرق المخالفة، ويُعرض عن الضعيف منها، لأنَّ إبطال الحجج القوية يستلزم إبطال ما كان دونها في القوة^(٣)، وإذا لم يوجد إلا الحجج الضعيفة فيذكرها ويردُّ عليها، حتى لا يُلبس بها الخصم^(٤).
- ٣- يذكر الطوفي جميع أوجه الرد على الفرق المخالفة وقد لا يرتضي بعضها؛ لأنها لا تقدم نقضاً للشبهة^(٥).

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/ ٥٠٢-٥٠٣).

(٢) انظر: علم الجدل في علم الجدل (٧، ٣٣)، وشرح مختصر الروضة (٣/ ٣٨٣)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/ ٢٦١) (٣/ ٤٢).

(٣) انظر: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٣٩٨).

(٤) انظر: التعيين في شرح الأربعين (٦٧-٦٨، ٢٧٠).

(٥) انظر: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٦١٨، ٦٢٠، ٦٢١)، والانتصارات

٤- أحياناً يجتد الطوفي رَحْمَةُ اللهِ عَلَى الخصوم فيستخدم معهم ألفاظاً قاسية، ومن ذلك قوله: "همة خسيصة دَنِيَّة"، وقوله: "جهل وحمق وسفه وخرق"، وقوله: "بصيرته التي لم ينورها الله تعالى"، وقوله: "مخرقة وزندقة"^(١).

٥- من منهج الطوفي في الرد سرد اللوازم الباطلة على قول المخالف^(٢)، وربما يكتفي ببيان القول، حتى يصبح تصويره كافٍ في بطلانه^(٣).

٦- أنَّ الطوفي -عفا الله عنه- يتوسع أحياناً في ذكر شبهات الفرق وأدلتهم، ثم يرد عليهم برد ضعيف^(٤)، أو يترك الرد بالكلية^(٥)، وكأنَّ غرضه أحياناً عرض الخلاف عرضاً مجرداً، وبيان الأقوال والأدلة دون الترجيح، وإلا فالطوفي رَحْمَةُ اللهِ يرى وجوب رد الشبهات وكشفها، كما قال: "لكن لا بد من كشف الشبه والتليسات على كل حال من الحالات"^(٦)، وقال: "إحداث الكلام لتحقيق الحق وكشف الشبه واللبس واجب على الكفاية، لكن إذا كان له مستند من مادة الحق، كالكتاب، والسنة، وإجماع من يعتمد عليه في الدين، ولهذا كان الأئمة المتقدمون كالإمام أحمد وأضرابه ينهون عن الكلام فلما احتاجوا تكلموا، أما الكلام بالعقل الصرف

الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٣٥٣)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢٨٨)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٥٩/ب) (٦٤/أ)، وشرح مختصر الروضة (٢/١٠١، ٣٧٨، ٧٠٠-٧٠١).

- (١) الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٢٦٧، ٢٦٨).
- (٢) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/٧٢٥)، والإكسير في علم التفسير (٣٨).
- (٣) انظر: الإكسير في علم التفسير (٣٨، ٤٧-٤٨)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/١٦٩).
- (٤) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٣٤٤، ٣٤٥-٣٥٠، ٣٨٦-٣٩٢، ٤٠٦-٤٠٧، ٤٢٤) (٢/١٨٧-١٩١)، والتعيين في شرح الأربعين (٦٦-٦٨، ٢١٦، ٣٢٤-٣٢٨).
- (٥) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢٢٤، ٢٩٣، ٢٩٧) (٢/١٨٤، ٢٢٨)، والإكسير في علم التفسير (٣٠٣)، وشرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٤٠/ب)-(٤١/أ).
- (٦) التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٢).

[....] ^(١) لا دالة فيها فهذا غير جائز ^(٢).

٧- التزم الطوفي رحمته الله العدل وإنصاف الخصوم، وبين أنه ربما يتجنى عليهم فينسب إليهم قول؛ بناء على عبارة موهمة، أو بعيدة الغور، وهم لا يقولون بذلك، ومن ذلك التجني على المعتزلة في تلخيص مسألة تحسين العقل وتقييحه، وغيرها من المسائل التي توجد في كتب المعتزلة على خلاف المنقول عنهم فيها ^(٣).

وكذا ذكر الطوفي أنه لا يصح نسبة القول إلى طائفة لكون بعض أفرادها قال به شذوذاً ^(٤)، ودعا الطوفي إلى عدم التقول على من لم يُجزم بأنه قال بالقول - خاصة إذا لم يوجد منقولاً في كتبهم - ^(٥)، بل دقق الطوفي في نسبة القول إلى متقدمي أصحاب الفرقه ومتأخريهم ^(٦).

٨- بين الطوفي تناقض الفرق من خلال أقوالهم الأخرى في شتى المسائل ^(٧)،

(١) غير واضحة في المخطوط.

(٢) درء القول القبيح بالتحسين والتقييح (مخطوط) (٤٥/ب)، وانظر: (٣٥/ب)، وشرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٧٧/ب) - (٧٨/أ).

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة (١/٢٨١-٢٨٢، ٤٠٣)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقييح (مخطوط) (٧/أ)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٢٤٠).

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/٣٣٤).

(٥) انظر: المصدر السابق (٣/٢١٠-٢١١، ٦٦٢)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقييح (مخطوط) (١٤/ب) - (١٥/ب).

(٦) انظر: المصدر السابق (٢/٣٨٠).

(٧) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/١٥-١٦)، فالأشاعرة يجيزون أن الله يخلق لمن يشاء من عباده علماً ضرورياً وسمعاً لكلامه النفسي من غير توسط صوت ولا حرف، مع أنه قلب حقيقة السمع في الشاهد، فحقيقته اتصال الأصوات بحاسته، ثم ينكرون الحرف والصوت لكون مخالفاً للشاهد، فإذا جاز عندهم قلب حقيقة السمع شاهداً بالنسبة إلى كلامه، فلم لا يجوز خلاف الشاهد بالنسبة إلى استوائه أو كلامه على ما قلناه؟، فإن قالوا: يستحيل وجود حرف وصوت بدون جسم، ووجوده في جهة بدون جسم، فنقول: فسمع كلام بدون حرف وصوت مستحيل

ويُلزَمهم بالقول الذي فروا منه، كما ألزم المعتزلة بجواز تكليف المعدوم؛ لقولهم إنَّ المعدوم شيء، فالله له خطاب المعدوم؛ لأنه كان كالموجود في علم الله تعالى، فهو شيء يظهره الله تعالى كالساعة^(١).

٩- من الملامح البارزة عند الطوفي أنَّه يستفصل ويستوضح قول الخصم، فيضع الاحتمالات، فإن أراد كذا فهو حق، وإن أراد كذا فهو باطل، وذلك إن كان الكلام فيه إجمال، كاستفصاله في قول من قال: إنَّ أفعال الله تعالى معللة بالأغراض^(٢).

١٠- أحياناً يستخدم الطوفي الرد الإجمالي على الفرق ثم الرد التفصيلي^(٣).

١١- أحياناً يقرر الطوفي قاعدةً في الرد على الخصوم ثم يحيل عليها^(٤).

١٢- بين الطوفي أنَّ ما استدل به المخالف من آيات أو أحاديث فهي شُبُه، وإذا كانت حججاً فهي مقابلة بما هو أنص وأدل وأكثر منها^(٥).

كذلك.

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/٤٢١-٤٢٢)، وانظر أيضاً: درء القول القبيح بالتحسين والتقييح (مخطوط) (٣٦/أ)، و(٣٧/ب)، و(٥٢/أ)، و(٥٨/أ).

(٢) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقييح (مخطوط) (١١/ب)، وانظر أيضاً: (١٤/ب) (٣٤/ب) (٣٥/ب) مكرر (٣٦/ب) (٤٦/أ) (٥٩/أ).

(٣) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقييح (مخطوط) (٣٤/أ) (٤٦/أ) (٧٧/ب).

(٤) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢٤٠-٢٤١).

(٥) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقييح (مخطوط) (٤٥/ب) - (٤٦/أ)، والصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٤٠٠، ٤٢٧)، وشرح مختصر الروضة (١/٤٠٧).

الفصل الثالث

مقارنة بين منهج الطوفي ومنهج شيخ الإسلام في الرد على النصارى

وفيه أمران:-

أولاً: جوانب الاتفاق.

ثانياً: جوانب الاختلاف.

أولاً: جوانب الاتفاق

لا شك في وجود التشابه الكبير بين منهج الطوفي ومنهج شيخ الإسلام في الرد على النصارى، وهذا يرجع إلى أمرين هما:

١- تتلمذ الطوفي رحمته الله على شيخ الإسلام رحمته الله.

٢- كونهما عاشا في عصر واحد وهو آخر القرن السابع وبداية القرن الثامن الهجري، واتفق وجودهما في بلد واحد وهو مصر، مما له دور كبير في تماثل الشبه التي كانت منتشرة في ذلك الوقت.

وتتضح جوانب الاتفاق من خلال ما يلي:

١- من حيث الدافع:

فقد ألف ابن تيمية كتابه الموسوعي (الجواب الصحيح) رداً على كتاب "ورد من قبرص، فيه الاحتجاج لدين النصارى بما يحتج به علماء دينهم وفضلاء ملتهم قديماً وحديثاً من الحجج السمعية والعقلية"^(١)، وهي رسالة بولس، وألف الطوفي كتابه الانتصارات رداً على بعض النصارى الذين صنفوا في الطعن في دين الإسلام، والقدح في نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم^(٢)، وإن اختلف الكتابان المردود عليهما من حيث الأهمية والانتشار والاعتبار، مما أثر في اكتمال قضايا البحث مع النصارى في (الجواب الصحيح) دون (الانتصارات الإسلامية) كما سيأتي.

٢- من حيث الاستطراد:

من منهج شيخ الإسلام كثرة الاستطراد في رده على النصارى، وكذا فعل

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (١/٩٨-٩٩).

(٢) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٢٢٧).

الطوفي رَحِمَهُ اللهُ، وإن كان الاستطراد أظهر عند شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ.

٣- من حيث الاحتجاج بكتب النصارى وإثبات تحريفها:

اتفق شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ مع الطوفي في قضية الاحتجاج بكتب النصارى، فكلاهما ركز على الاحتجاج بكتبهم في عدة قضايا كإثبات البشارة بنبينا محمد ﷺ، وإبطال التثليث، وإبطال بنوة عيسى عليه السلام وألوهيته، وإثبات تحريف كتبهم وتهافتها وتناقضها مع بعضها، وغيرها من القضايا.

٤- من حيث الاعتماد على المصادر المعاصرة لهما:

لم يكن شيخ الإسلام والطوفي بمعزل عن أهل الكتاب في عصرهما، من حيث النقل عنهم، فقد نقلوا عن المعاصرين لهما^(١)، كما كان لهما مناظرات مع النصارى في وقتها^(٢).

٥- من حيث الاعتماد على الحجج العقلية:

اتفق شيخ الإسلام والطوفي في الاحتجاج بالأدلة العقلية في الرد على النصارى، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: "ولهذا ينهون جمهورهم عن البحث والمناظرة في ذلك، لعلمهم بأن العقل الصريح متى تصور دينهم علم أنه باطل"^(٣).

٦- من حيث وحدة الموضوع:

القضايا التي تطرق لها شيخ الإسلام في الرد على النصارى تشبه إلى حد كبير تلك التي تطرق لها الطوفي ومن أهمها: إثبات تحريف كتبهم، وإثبات نبوة نبينا محمد ﷺ والبشارة به، وكون رسالته عامة

(١) انظر: الفتاوى (٣٥٩/٢) (١٨٧/١٣)، والانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية

(١/٤٦٢)، والتعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٣٠، ٩٣).

(٢) انظر: الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح (٣/٣٢٨)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١٣٦/٢) (٩٧/٣).

(٣) الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح (٣/١٨٩).

لجميع الناس، وإبطال ألوهية المسيح وبنوته، وإبطال التثليث، والرد على شبهات النصارى تجاه الإسلام خاصة ما كان فيها قدح بالقرآن والسنة.

٧- من حيث بيان تناقض النصارى:

بين شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ تَنَاقُضُ النصارى في كثير من القضايا، وهذا واضح في كتابه الجواب الصحيح^(١)، وكذا فعل الطوفي رَحِمَهُ اللهُ كما سبق بيانه.

٨- من حيث بيان أسباب ضلال النصارى:

بين شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ أسباب ضلال النصارى، وأعظمها اتباع الهوى، كما قال تعالى مخاطباً أهل الكتاب: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [سورة المائدة ٥/٧٧]^(٢)، وكذا بين الطوفي كما سبق.

(١) انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (١١٤/٢) (٣/٢٦٠، ٣٠١) (٤/٤٨، ٩٥، ٢٥٩، ٣٦١، ٤٥٧، ٤٨٨) (٥/٤٩).

(٢) انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٣٧٧/٢) (٣/١٧٢-١٧٨) (٥/٨٩).

ثانياً: جوانب الاختلاف

١- من حيث الترتيب:

تميز شيخ الإسلام رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ بترتيب كتابه على فصولٍ تمثل القضايا التي هي مدار النقاش مع النصاري، وأما الطوفي فلم يرتب كتابه الانتصارات على الفصول، بل يذكر كلام النصراني كما ورد في كتابه ثم يرد عليه، وأغفل الترتيب على القضايا، وكذا فعل في تعليقه على الأناجيل الأربعة، فقد راعى ترتيبها، وفي نظري أنَّ منهج شيخ الإسلام أفضل؛ لأنَّ فيه جمعاً لشتات الموضوع في مكان واحد، وفيه أيضاً تجنب للتكرار.

وتميّز الطوفي رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ بوضع المقدمات الكلية التي يرجع إليه في الرد على النصاري، مما لا نجده عند شيخ الإسلام رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ.

٢- من حيث الشمول:

تميز شيخ الإسلام رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ بالإحاطة بكثير من المسائل في الرد على النصاري، كالكلام عن مجمع نيقية، والكلام على العبادات والشعائر النصرانية كالتعميد^(١)، بخلاف الطوفي رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ فقد نقصت عنده بعض القضايا بسبب التزامه الرد على كتاب النصراني.

(١) انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٢/ ٢١٥، ٢٣٣، ٢٤٠) (٤/ ١٠٥، ١٩٨)، وانظر

للتوسع في معرفة منهج ابن تيمية رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ: منهج أهل السنة والجماعة في الرد على النصاري

للدكتور/ عبدالراضي عبدالمحسن، وموقف ابن تيمية من النصرانية للدكتورة/ مريم زامل.

البَابُ الثَّانِي

منهج الطوفي في بيان مسائل العقيدة

وفيه ثمانية فصول:-

الفَصْلُ الأوَّلُ: منهجه في توحيد الله عز وجل .

الفَصْلُ الثَّانِي: منهجه في الإيمان بالملائكة والجن .

الفَصْلُ الثَّالِثُ: منهجه في الإيمان بالكتب المنزلّة .

الفَصْلُ الرَّابِعُ: منهجه في الإيمان بالرسل .

الفَصْلُ الخَامِسُ: منهجه في الإيمان باليوم الآخر .

الفَصْلُ السَّادِسُ: منهجه في الإيمان بالقدر .

الفَصْلُ السَّابِعُ: منهجه في مسائل الإيمان .

الفَصْلُ الثَّامِنُ: منهجه في الصحابة رضي الله عنهم .

الفصل الأول

منهجه في توحيد الله عز وجل

وفيه ثلاثة مباحث:-

المبحث الأول: منهجه في توحيد الربوبية.

المبحث الثاني: منهجه في توحيد الألوهية.

المبحث الثالث: منهجه في توحيد الأسماء والصفات.

المبحث الأول

منهجه في توحيد الربوبية

أولاً: - تعريف توحيد الربوبية:

لم يتعرض الطوفي لتعريف توحيد الربوبية؛ وإنما تكلم عن معاني الربوبية الثلاثة وهي: الخلق والملك والتدبير، فأما الخلق فيستعمل لمعانٍ هي^(١):

١- الإبداع والاختراع: وهو إيجاد الشيء بعد أن لم يكن كقوله سبحانه: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [سورة الزمر ٣٩/٥]، ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [سورة الفرقان ٢٥/٢]، ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [سورة الأنعام ٦/١٠٢]. وهذا المعنى خاص بالله تعالى.

٢- الكذب والافتراء والاختلاق نحو: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا خَلْقُ الْأَوَّلِينَ﴾ [سورة الشعراء ٢٦/١٣٧]^(٢)، و﴿مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الْأَخِيرَةِ إِنَّ هَذَا إِلَّا أَخْتَلَقُ﴾ [سورة ص ٣٨/٧]، وهذا مستحيل على الله تعالى.

(١) انظر: درء القول القبيح - للطوفي (مخطوط) (٣١/أ-ب)، وانظر: معجم مقاييس اللغة

(٢/٢١٣) لابن فارس - تحقيق: عبدالسلام هارون - الطبعة الأولى - ١٤١١هـ - دار الجيل -

بيروت، ولسان العرب (١٠/٨٥) لابن منظور - الطبعة الأولى - دار صادر - بيروت، ومختار

الصحاح (٧٨) للرازي - الطبعة الأولى - ١٤١٥هـ - مكتبة لبنان - بيروت.

(٢) (خَلَقَ) بفتح الخاء وإسكان اللام قراءة ابن كثير وأبو عمرو والكسائي أي اختلاق [انظر: تفسير

البغوي (٣/٣٩٤)، وزاد المسير (٦/١٣٧)، والسبعة (٤٧٢) لابن مجاهد].

٣- التصوير: وهو جعل المادة على شكل وصورة ما، نحو ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي﴾ [سورة المائدة ١١٠/٥]، ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [سورة المؤمنون ٢٣/١٤]، أي المصورين.

٤- تقدير الشيء بالشيء - أي جعله على قدره، ومنه سُمي الحَدَاءُ خالقاً لأنه يُقدِّرُ الحذاء بالخشبة^(١).

٥- القصد إلى الشيء - نحو قول الشاعر:

ولأنت تفري ما خلقت وبعض القوم يخلق ثم لا يفري^(٢)
أي: تحكم ما قصدت إليه من أمورك، وأصله من قولك: خلقت الأديم إذا قدرته وهياته لما تريده من قميص أو وعاء ونحوه ثم تقطعه على حسب ذلك، فيقول: إنك إذا قدرت في نفسك شيئاً فعلته في الخارج مطابقاً لذلك التقدير الذهني. وهو بهذه المعاني الثلاثة الأخيرة جائز من الله ومن خلقه.
وتعرض الطوفي^(٣) لما استشكل من قول الله ﷻ: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [سورة المؤمنون ٢٣/١٤] وهل يقتضي هذا أن مع الله تعالى خالقين هو أحسنهم؟ فأجاب:

١- بأن المراد التصوير أو التقدير.

٢- أو على زعم الخصم أن ثم خالقين.

(١) انظر: المقصد الأسنى (٧٧) للغزالي - تحقيق: بسام الجابي - الطبعة الأولى - ١٤٠٧هـ - دار الجفان والجابي - دمشق.

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى من قصيدة مطلعها:

لمن الديار بقلعة الحجر أقوين من حجج ومن شهر

انظر: ديوانه (٢٩) - ١٣٨٤هـ - دار صادر - بيروت.

(٣) انظر: درء القول القبيح (٣٩/أ)، والإشارات الإلهية (٣/٤٥، ٣٩٧).

٣- أو على جهة التنزل - أي على تسليم أن هناك خالقين فالله ﷻ أحسنهم وأحكمهم، فيجب ترجيحه بذلك فيتعين للعبادة دون غيره.

وأما الملك فليس ملكه تعالى لعباده وتصرفه فيهم كعباده في أملاكهم وتصرفهم فيها، لأنه سبحانه تام الملك، نافذ التصرف، لم يستفد ملكه من غيره، وخلقه إنما استفادوا أملاكهم عنه سبحانه^(١).

وأما التدبير فهو الله تعالى على الإطلاق، وليس للمخلوق تصرف في نفسه، فهو مصرف تحت مشيئة الله تعالى لا يستطيع حركة ولا سكوناً إلا بإذنه وإرادته، وبين الطوفي أن من اعتقد هذا كان في ذروة من التوحيد^(٢).

وما ذكره الطوفي هو من باب بيان معاني أركان الربوبية الثلاثة، وذكر هذه المعاني كثير عند أهل العلم^(٣).

ثانياً: - أدلته:

تنوعت الأدلة على هذا التوحيد، وهي من باب الاستدلال به على توحيد الألوهية، ويمكن حصر أدلة ربوبية الله تعالى التي أشار إليها الطوفي في ما يلي:

-
- (١) انظر: درء القول القبيح (٤٤/ب).
 - (٢) انظر: الإشارات الإلهية (٢/٤٢٢).
 - (٣) انظر: شأن الدعاء (٤٩-٥٠) (١٠٣-١٠٤) للخطابي - تحقيق: أحمد الدقاق - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - دار المأمون للتراث - دمشق وبيروت، وبغية المرتاد (٢٤٠) لابن تيمية - تحقيق: موسى الدويش - الطبعة الأولى - ١٤٠٨هـ - مكتبة العلوم والحكم - المدينة النبوية، وشفاء العليل (١٣١) لابن القيم - تحقيق: محمد الحلبي - ١٣٩٨هـ - دار الفكر - بيروت، واشتقاق أسماء الله (١٦٦) للزجاجي - تحقيق: عبدالحسين المبارك - الطبعة الثانية - ١٤٠٦هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت.

١ - دليل الفطرة:

استدل الطوفي بقوله ﷻ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [سورة الأعراف ١٧٢ / ٧] فقال في قوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ "تقرير لهم بالتوحيد والربوبية"^(١)، ودلت الآية على أنه لما استخرج الذرية من صلب آدم أخذ عليهم الميثاق أنه إذا أرسل إليهم الرسل بالتوحيد والتكاليف بالعبادات أن يطيعوا^(٢).

وذكر في معنى الآية إشكالين^(٣):

أحدهما: لو سبق للناس مقام شهدوا فيه بالتوحيد، وأخذ إقرارهم به؛ لكانوا الآن يذكرون ذلك؟..

وأجاب: بأنهم كانوا حينئذ نفوساً أو أرواحاً مجردة، والذكر إنما هو بجاسة بدنية أو متعلقة بالبدن، والبدن وقواه ومتعلقاته إنما حدث بعد ذلك، فلذلك لم يذكروا ذلك المقام الآن.

والثاني: كيف قامت عليهم الحجة الآن بذلك الإقرار وهم لا يذكرونه؟..

وأجاب عنه: بأن المراد ليس إقامة الحجة عليهم في الدنيا، بل يوم القيامة لقوله سبحانه في آخر الآية: ﴿أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [سورة الأعراف ١٧٢ / ٧] وهم يومئذ يذكرون ذلك المقام إما بخلق الذكر فيهم؛ وإما بإزالة الموجب للنسيان، ثم لا يمنع قيام الحجة عليهم بما لم يذكروا كما لزمهم

(١) الإشارات الإلهية (٢/ ٢٤٦).

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/ ١٥٩).

(٣) انظر: الإشارات الإلهية (٢/ ٢٤٨-٢٤٩)، ومن ذكر هذه الإشكالات والأسئلة ابن عبد البر في التمهيد (٩٥ / ١٨) ونسبها إلى أهل البدع - تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري - ١٣٨٧ هـ - وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب.

الإيمان بما لم يدركوا، ولأنَّ الصادق أخبرهم بوقوع ذلك المقام فلزمهم تصديقه ثم تقوم الحجة عليهم بذلك.

كما استدل بقول النبي ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه، أو ينصرانه أو يمجسانه، كمثل البهيمة تُتَجُّ البهيمة، هل ترى فيها جدعاء؟»^(١)، قال: "ومعناه أنَّ هؤلاء آمنوا بالإيمان الصحيح المعتبر يوم ﴿أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ﴾ [سورة الأعراف ١٧٢/٧] ولكن هذا الاعتقاد الردي طرى على أوائلهم لاستيلاء الأهواء على العقول ورفض الشرائع وعلى متأخريهم لذلك ولزندقة المرييين والمعاشرين"^(٢). ومن خلال هذا النقل يتبين أنَّ الطوفي يرى أنَّ المراد بالفطرة الميثاق الوارد في سورة الأعراف، ويؤكد قوله ﷺ: "دلت على أنَّ الذرية أخذت من ظهر بني آدم، والتفسير بأنها أخذت من ظهر آدم، وكلاهما حق، لأنَّ الذرية استخرجت في هذا المقام على ترتيبها وتفصيلها ذرية آدم من ظهره، ثم ذرية كل واحد من بنيه من ظهره؛ كما إذا فرضنا ألف صندوق بعضها في بعض في كل صندوق شيء من الجواهر فاستخرجنا بعضها من بعض"^(٣).

فهو يرى أنَّ الإخراج كان على الحقيقة، ولذا فقد أورد الإشكاليين السابقين حول معنى الآية وأجاب عنهما، وما ذهب إليه هو قول جماعة من السلف الصالح في تفسير الآية الكريمة كالطبري^(٤) والقرطبي^(٥) وغيرهما، ولهم أدلة ليس هذا مجال

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز باب ما قيل في أولاد المشركين ح (١٣٨٥) - (مع الفتح) براءة وتصحيح: الشيخ عبدالعزيز بن باز، وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي - دار المعرفة - بيروت، ومسلم في كتاب القدر باب معنى كل مولود يولد على الفطرة ح (٢٦٥٨) - بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - ١٤١٣هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - واللفظ للبخاري.

(٢) شرح التائية (مخطوط) (٢٩/ب).

(٣) الإشارات الإلهية (٢/٢٤٦).

(٤) انظر: تفسير الطبري (٩/١١١) لمحمد بن جرير الطبري - ١٤٠٥هـ - دار الفكر - بيروت.

(٥) انظر: تفسير القرطبي (٧/٣١٤) لمحمد بن أحمد القرطبي - تحقيق: أحمد البردوني - الطبعة الثانية

بسطها.

والقول الثاني في تفسير الآية: أن المراد أخذ المني من أصلاب الآباء ونزوله في أرحام الأمهات، ثم خلقهم وأولادهم على الفطرة مقرين بالخالق، فالأخذ يعني الخلق، والإشهاد إنما هو فطرهم على التوحيد، وهداه لهم للإقرار بربوبيته ﷻ، وأن السؤال والشهادة حاليان لا مقالان.

وقال بهذا القول ورجحه شيخ الإسلام ابن تيمية^(١) وتلميذه ابن القيم^(٢) وابن كثير^(٣) رحمهم الله.

وأما تفسير الفطرة بالميثاق الوارد في الآية فقد روي عن حماد بن سلمة^(٤)، وذكر

- ١٣٧٢هـ - دار الشعب - القاهرة.

(١) انظر: درء التعارض (٨/ ٤٨٢-٤٩٢) لابن تيمية - تحقيق: محمد رشاد سالم - الطبعة الثانية -

١٤١١هـ - دار الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض.

(٢) انظر: شفاء العليل (٣٣)، والروح (١٦٣-١٧٠) - الطبعة الأولى - ١٣٩٥هـ - دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) انظر: تفسير القرآن العظيم (٢/ ٢٦٥) لابن كثير الدمشقي - ١٤٠١هـ - دار الفكر - بيروت، وانظر أيضاً: فطرية المعرفة وموقف المتكلمين منها (٩٩-١٣٨) لأحمد سعد بن حمدان - الطبعة الأولى - ١٤١٥هـ - دار طيبة - الرياض، والمعرفة في الإسلام مصادرها ومجالاتها (٢٣٦-٢٤٢) لعبدالله القرني - الطبعة الأولى - ١٤١٩هـ - دار عالم الفوائد - مكة المكرمة.

(٤) هو حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة الثقة العابد النحوي المحدث، كان بارعاً بالعربية، فقيهاً، فصيحاً، مفوهاً، صاحب سنة، وهو أعلم الناس بثابت البناني، توفي سنة (١٦٧)هـ وقد قارب الثمانين [انظر: تذكرة الحفاظ (١/ ٢٠٢) للذهبي - دار الكتب العلمية - بيروت، وسير أعلام النبلاء (٧/ ٤٤٤) للذهبي - بتحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي - الطبعة التاسعة ١٤١٣هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت، وتقريب التهذيب (١٧٨) لابن حجر العسقلاني - تحقيق: محمد عوامة - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - دار الرشيد - دمشق] والأثر رواه عنه أبو داود في سننه في كتاب السنة باب في ذراري المشركين ح (٤٧١٦) - بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر - بيروت - وقال عنه الألباني: "صحيح الإسناد ومقطوع" كما في صحيح سنن أبي داود ح (٣٩٤٧) الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - مكتبة التربية العربي -

وذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني^(١) أن الإمام ابن عبد البر^(٢) نقله عن الأوزاعي^(٣) وسحنون^(٤)، وهذا القول قريب من قول عامة السلف الذين فسروا الفطرة بالإسلام، قال شيخ الإسلام: "فهذا القول يحقق القول الأول في أن كل مولود يولد على الفطرة التي هي المعرفة بالله والإقرار به، وفيه زيادة أن ذلك كان قد حصل لهم قبل الولادة حين استخرجوا من صلب آدم"^(٥).

٢- دليل النظر:

من طرق الاستدلال التي استخدمها الطوفي الاستدلال بالنظر في آيات الله تعالى ومخلوقاته على ربوبيته ﷻ، ويسمى معرفة المؤثر بالأثر، فالله تعالى يُعرفُ بكل جزء

التربية العربي - الرياض.

(١) انظر: فتح الباري (٣/٢٤٩).

(٢) هو يوسف بن عبدالله بن محمد بن عاصم النمري، أبو عمر القرطبي، حافظ المغرب، ولد سنة (٣٦٨هـ) له كتاب (التمهيد)، و(الاستذكار)، و(جامع بيان العلم وفضله) وغيرها توفي سنة (٤٦٣هـ) [انظر: تذكرة الحفاظ (٣/١١٢٨)، وسير أعلام النبلاء (١٨/١٥٣)، والوفاء بالوفيات (٩٩/٢٩)].

(٣) هو عبدالرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي، شيخ الإسلام، وعالم أهل الشام، ولد سنة (٨٨هـ) كان خيراً، فاضلاً، مأموناً، كثير العلم والحديث والفقه، حجة، توفي سنة (١٥٧هـ) [انظر: سير أعلام النبلاء (٧/١٠٧)، وتذكرة الحفاظ (١/١٧٨)، وتقريب التهذيب (٣٤٧)].

(٤) هو عبدالسلام بن حبيب بن حسان بن هلال التنوخي الحمصي المغربي القيرواني المالكي، صاحب (المدونة)، فقيه المغرب، انتهت إليه رئاسة العلم في المغرب، وكان عاقلاً، ديناً، ورعاً، مشهوراً بالجد والبذل، ولقب بـ(سحنون) وهو اسم طائر بالمغرب، يوصف بالفطنة والتحرز توفي سنة (٢٤٠هـ) وله (٨٠) سنة [انظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٦٣)، وميزان الاعتدال (٨/١١٣) للذهبي - تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود - الطبعة الأولى - ١٤١٥هـ - دار الكتب العلمية - بيروت، ولسان الميزان (٣/٨) لابن حجر العسقلاني - الطبعة الثالثة - ١٤٠٦هـ - مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت].

(٥) درء التعارض (٨/٤٤٠).

من أجزاء العالم، كما قال القائل^(١):

وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحد^(٢)

قال الطوفي: "فإن العامي إذا رأى هذا العالم باختلاف أجناسه وأنواعه وحركاته وما فيه من الحكمة والإتقان، علم بالضرورة أن له صانعاً، وإن قصرت عبارته عن تقرير دليل الدور والتسلسل الدال على وجود الصانع"^(٣).

وذكر أن من أمثلة التجوز بالعلة عن المعلول قول القائل: رأيت الله في كل شيء، ومعناه: رأيت كل شيء، فاستدللت به على الله سبحانه وتعالى لظهور آثار القدرة الإلهية فيه، فدل عليه سبحانه وتعالى دلالة العلة على معلولها، والمفعول على فاعله، وذلك لأن الله سبحانه وتعالى هو موجد كل شيء وعلمته^(٤).

وكذا ذكر من أمثلة التجوز بلفظ المؤثر عن الأثر قول القائل: رأيت الله، وما أرى في الوجود إلا الله، يريد آثاره الدالة عليه في العالم^(٥).

وبهذا فسر اسم الله تعالى الظاهر: أي ظاهر بآثاره الدالة عليه^(٦)، وبآثار

(١) البيت لأبي العتاهية كما في ديوانه (١٢٢) - ١٤٠٦هـ - دار بيروت - بيروت، وانظر: تاريخ بغداد (٢٥٣/٦) للخطيب البغدادي - دار الكتب العلمية - بيروت، وبغية الطلب في تاريخ حلب (١٧٦٢/٤) لكمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة - تحقيق: سهيل زكار - الطبعة الأولى ١٩٨٨م - دار الفكر - بيروت، والمنظم في تاريخ الملوك والأمم (٢٤١/١٠) لابن الجوزي - تحقيق: محمد ومصطفى عبدالقادر عطا - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٣٤٠).

(٣) شرح مختصر الروضة (٣/٦٥٧)، وانظر: الإشارات الإلهية (١/٣٠٠-٣٠٢)، وعلم الجدل في علم الجدل (١٦١).

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة (١/٥٠٨).

(٥) انظر: المصدر السابق (١/٥١٠).

(٦) انظر: الإشارات الإلهية (٣/٣١٨).

صنعتة^(١)، كالليل والنهار فهما من أعجب المخلوقات، وأدلهما على قدرة الباري وحكمته، ولذلك كثر ذكرهما في القرآن الكريم^(٢).

وما ذكره الطوفي من الاستدلال بالنظر على توحيد الربوبية هو طريقة الرسل عليهم السلام في ذلك، قال تعالى: ﴿قَالَتْ رَسُولُهُمْ أَفَى اللَّهِ شَكُّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [سورة إبراهيم ١٤/ ١٠] وهي طريقة القرآن الكريم قال تعالى: ﴿قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة يونس ١٠/ ١٠١] وقال سبحانه: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ﴾^(٣) وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [سورة الذاريات ٥١/ ٢٠-٢١] وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَتْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِهِ مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾^(٤) سُرِّيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [سورة فصلت ٤١/ ٥٣].

وقد علّق الطوفي على قوله سبحانه: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَآخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [سورة آل عمران ٣/ ١٩٠] قائلاً: "فيهما إشارة إلى كيفية النظر في شواهد الوجود الدالة على الصانع الموجود... إذ فيهما التصريح بالتفكر في خلقهما"^(٥).

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: "ومفتاح الإيمان التفكير فيما دعا عباده إلى التفكير فيه"^(٦)، وقال أيضاً: "وإذا تأملت ما دعا الله سبحانه في كتابه عباده إلى الفكر فيه، أوقعك على العلم به سبحانه وتعالى وبوحدانيته وصفاته كماله ونعوت جلاله من عموم قدرته وعلمه، وكمال حكمته ورحمته وإحسانه وبره ولطفه، وعدله ورضاه وثوابه

(١) انظر: حلال العقد (مخطوط) (٩/ ب).

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/ ٦٥١).

(٣) الإشارات الإلهية (١/ ٤٢٧-٤٢٨).

(٤) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح (٤٨) لابن القيم - دار الكتب العلمية - بيروت.

وعقابه، فبهذا تعرّف إلى عباده وندبهم إلى التفكير في آياته^(١).

وقد استنبط الطوفي^(٢) من النصوص الشرعية وجوب النظر فيما لا يُعرف إلا بالنظر، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [سورة آل عمران ٣/ ١٩٠] وقوله سبحانه: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [سورة الأعراف ٧/ ١٨٥] وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِّنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [سورة الأعراف ٧/ ١٨٤] وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَنْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة يونس ١٠/ ١٠١] وقوله سبحانه: ﴿الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنِ ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [سورة الكهف ١٨/ ١٠١] وقوله تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ ﴿٢٠﴾ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [سورة الذاريات ٥١/ ٢٠-٢١] وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [سورة الغاشية ٨٨/ ١٧]، ومراده به - كما سبق - النظر في المخلوقات الدالة على الصانع بعين البصيرة والتفكير^(٣)، و"لا يُعرف عن أحد من سلف الأمة ولا أئمة السنة وعلمائها أنه أنكر ذلك، كلهم متفقون على الأمر بما جاءت به الشريعة من النظر والتفكير والاعتبار والتدبر، وغير ذلك، ولكن وقع الاشتراك في لفظ النظر والاستدلال، ولفظ الكلام، فإنهم أنكروا ما ابتدعه المتكلمون من باطل

(١) مفتاح دار السعادة (١/ ١٨٧) لابن القيم - دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقيح (مخطوط) (١٠/ ب)، والإشارات الإلهية (١/ ٢٤٧،

٢٤٦) (٢/ ٤٣٢، ٣٠٧، ٢٥٤) (٣/ ٤٠٧، ٢٨٣)، وتفسير سورة النبأ (٨٠).

(٣) انظر: الإشارات الإلهية (١/ ٤٢٧-٤٢٨) (٢/ ٢٥٥)، وانظر: أضواء البيان (٣/ ٢٢٢)

(٧/ ٧٨٦) للشنقيطي - دار عالم الكتب - بيروت.

نظرهم وكلامهم واستدلّاهم فاعتقدوا أنّ إنكار هذا مستلزم لإنكار جنس النظر^(١). وما يؤيد ذلك أنّ الطوفي يرى أنّ النظر واجب فيما لا يُعرف إلا بالنظر كإثبات الصانع وحدوث العالم وجواز بعثة الرسل^(٢)، حيث قال: "أنّ ما كان من القضايا الأصولية بديهيّاً استوى فيه العالم وغيره، واعتبر فيه العلم، وما كان نظريّاً فإن كان قريباً من البديهيّ جاز أن يكلف العامي بالنظر فيه ليُعلم، وإن لم يكن قريباً بُعد أن يكلف به العامي لإفضائه إلى تعطيل معاشه خصوصاً مع كثرة الشُّبه ودقتها، وقد كان النبي ﷺ يقنع من عامة الناس بمجرد التصديق والانقياد لما جاء به، ولو وجب العلم النظري عليهم لبينه لهم"^(٣). وعلى هذا فالطوفي يرى أنّ النظر لا يجب على كل حال؛ بل في القضايا النظرية القريبة من البديهية، وقد نسب شيخ الإسلام هذا القول إلى بعض العلماء وقال: "هذا أعدل الأقوال وكلام الأئمة والسلف إنّما يدل عليه والذين أوجبوا النظر ليس معهم ما يدل على عموم وجوبه"^(٤). والقائلون بوجوب النظر مطلقاً ينكرون معرفة الله تعالى بالفطرة^(٥)، وهذا لم يقل به الطوفي رَحِمَهُ اللهُ كما سبق بيانه في دليل الفطرة.

ومما يتعلق بالمسألة: قضية التقليد، فقد قال الطوفي بتحريم التقليد فيما عُلِمَ كونه

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٥٦/٤) لابن تيمية - جمع: عبدالرحمن بن قاسم وابنه محمد -

١٤١٦هـ - مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة النبوية، وانظر: البرهان القاطع

في إثبات الصانع (١١٦) لابن الوزير - تحقيق: مصطفى الخطيب - الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ -

دار المأمون للتراث - دمشق.

(٢) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (١٠/ب).

(٣) الإشارات الإلهية (٢٥٤-٢٥٥).

(٤) مجموعة الرسائل الكبرى (٣٤٨/٢) (٣٤٠/٢) لابن تيمية - دار إحياء التراث العربي -

بيروت، وانظر: مجموعة الرسائل المنيرية (٢٠٢-٢٠٣) (١٩٨/٢) - دار إحياء التراث

العربي - بيروت.

(٥) المصدر السابق (٢٣٦/٢)، وانظر: مجموعة الرسائل المنيرية (٢٠٢/٣).

من الدين ضرورة كالأركان الخمسة، وفي الأحكام الأصولية الكلية كعرفة الله تعالى، ووحدانيته، وصحة الرسالة ونحوها^(١)، وصرّح بمراده قائلاً: "بخلاف الأصول فإن المطلوب فيها الاعتقاد الجزم والدليل عليه يتضح بأدنى نظر، والتقليد فيها والاكتفاء بالظن غير جائز"^(٢).

وأما الفقهيات وما كان متردداً بين الأصول والفروع الفقهية فقد أجاز التقليد فيه للعامي لتعارض الشبه وتصادم الحجج^(٣). وقد عرّف التقليد بأنه متابعة الغير في قول أو فعل من غير دليل، بل لحسن ظن به، أو غلبة وإلف^(٤).

وبناءً على هذا التعريف يقرر الطوفي أنّه لا يُسمى قبول قول الرسول ﷺ تقليداً، لأنّ قوله عين الدليل والحجة^(٥).

ومع قوله - بتحريم التقليد في الضروريات - فإنّه يرى عدم ورود الخطأ في هذه الضروريات لا من عامي ولا غيره، وعليه فإنّه يصحح إيمان العامة، بل إنّ لا يؤثّم من أخطأ الحق في عداها "بل هم بقصد الحق مثابون أو غير آثمين"^(٦). وما ذهب إليه الطوفي من منع التقليد في الضروريات عزاه السفاريني إلى الأكثر وقال: "إنّ أبا الخطاب ذكره عن عامة العلماء وذكر غيره أنّه قول الجمهور"^(٧).

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٦٥٦-٦٦٢)، والإشارات الإلهية (١/٣٠٦) (٣/٢٣٧، ١٩٨).

(٢) علم الجدل في علم الجدل (٣٥).

(٣) انظر: الإشارات الإلهية (٣/١٩٨).

(٤) انظر: الإشارات الإلهية (٣/٢٣٧)، وشرح مختصر الروضة (٣/٦٥١).

(٥) انظر: الإشارات الإلهية (٣/٢٣٨)، وشرح مختصر الروضة (٣/٦٥٢).

(٦) شرح مختصر الروضة (٣/٦٦١).

(٧) لوامع الأنوار البهية (١/٢٦٧) للسفاريني - الطبعة الثالثة - ١٤١١هـ - المكتب الإسلامي - بيروت، والسفاريني هو محمد بن أحمد بن سالم السفاريني، عالم بالحديث، والأصول، والأدب،

وما ذهب إليه من صحة إيمان العامة هو الذي عليه جماهير السلف والخلف كما ذكر السفاريني^(١).

وأما قوله بتحريم التقليد لأنه ظن غير مقطوع به، فهو قول مرجوح لأن التقليد الصحيح محصل للعلم والمعرفة^(٢)، قال شيخ الإسلام رحمه الله: "وإن كان طوائف من أهل الكلام يزعمون أن المسائل الخبرية - التي قد يسمونها مسائل الأصول - يجب القطع فيها جميعها، ولا يجوز الاستدلال فيها بغير دليل يفيد اليقين، وقد يوجبون القطع فيها كلها على كل أحد، فهذا الذي قالوه على إطلاقه وعمومه خطأ مخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها"^(٣).

ثم إن في إلزام العوام بترك التقليد تكليف لهم بما لا يطاق، وقد قال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [سورة البقرة ٢/٢٨٦]، ثم إن الله تعالى قد أحالنا على سؤال أهل العلم عموماً فقال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة النحل ١٦/٤٣]، وعلى كل فاتباع الرسول ﷺ في الضروريات وغيرها لا يسمى تقليداً عند الطوفي، والخطب في المسألة سهل، قال شيخ الإسلام رحمه الله: "القول القبيح الباطل تكفير من حكم الشارع بإيمانه، وهم المؤمنون من العامة وغيرهم، الذين لم يسلكوا الطرق المبتدعة كطريقة الأعراض ونحوها، وأما كون إيمان العامة تقليداً أو

صاحب سنة واتباع، له (الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية)، وشرحها (لوامع الأنوار البهية) توفي سنة (١١٨٨هـ) [انظر: الأعلام (١٤/٦)]، ورفع النقاب عن تراجم الأصحاب (٣٦١)، والسحب الوابلة على ضرائح الحنابلة (٢/٨٣٩-٨٤٦) لابن حميد - تحقيق: بكر أبو زيد وعبدالرحمن العثيمين - الطبعة الأولى - ١٤١٦هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت].

(١) انظر: لوامع الأنوار (١/٢٦٩)، وانظر أيضاً: شرح صحيح مسلم (١/٢١٠) للنووي - الطبعة الثانية - ١٣٩٢هـ - دار إحياء التراث - بيروت.

(٢) انظر: لوامع الأنوار (١/٢٧٢، ٢٦٩).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (١/٥٢)، وانظر: مجموع الفتاوى (٣/٣١٣).

ليس تقليداً؟ وهل هم عصاة أو ليسوا عصاة؟ فهذا كلام آخر^(١).

٣- دليل العقل:

ومن الأدلة التي تحدث عنها الطوفي بتوسع دليل العقل^(٢) ودار حديثه فيها حول الأمور التالية:

أ- إثبات الصانع^(٣):

بين الطوفي أنَّ العقل يدل على إثبات الصانع^(٤)، وهذا الإثبات من الحق القاطع الذي لا نزاع فيه^(٥)، ولذا لم يختلف في كفر من قال بنفي الصانع^(٦)، وبين ذلك بطريقتين هما:

١- الطريق الحملي^(٧): وهو أنَّ العالم أثير، وكل أثر فله مؤثر فالعالم له مؤثر،

(١) درء التعارض (٧/٤٤٢)، وانظر للتوسع: نواقض الإيمان الاعتقادية (٢/٤٤-٤٨) للدكتور محمد الوهبي.

(٢) قال الإمام السجزي في رسالته في الرد على من أنكر الحرف والصوت (٩٣): "واتفق السلف على أنَّ معرفة الله من طريق العقل ممكنة غير واجبة".

(٣) قال ابن القيم في شفاء العليل (١٣٢): "وأما لفظ الصانع فلم يرد في أسماء الرب سبحانه ولا يمكن ورودها؛ فإن الصانع من صنع شيئاً عدلاً أو ظلماً، سفهاً أو حكمة، جائراً أو غير جائر، وما انقسم مسماه إلى مدح وذم لم يجئ اسمه المطلق في الأسماء الحسنى كالفاعل والعامل والصانع والمريد والمتكلم لانقسام معاني هذه الأسماء إلى محمود ومذموم... وقد سمى النبي ﷺ العبد صانعاً".

(٤) انظر: الانتصارات الإسلامية (١/٢٣٤).

(٥) انظر: شرح مختصر الروضة (١/٥٦١).

(٦) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٣٠).

(٧) وهو المسمى بالقياس الاقتراضي، وقياس الشمول، سمي حملياً لأن العمليات تختص به، وضابط هذا القياس: هو أن يشتمل على النتيجة بالقوة دون الفعل بأن يكون مشتملاً على مادتها دون صورتها، ويكون الاعتراض عليه بمنع مقدماته أو ما أمكن منها، وجواب الاعتراض بدفع المانع، [انظر: علم الجدل في علم الجدل (٤١) للطوفي، وآداب البحث والمناظرة (٧٥، ٧٣)

ثم ذلك المؤثر إما هو لنفسه أو غيره، والأول باطل فتعين الثاني^(١).

٢- **الطريق الاستثنائي**^(٢): أن يقال لو لم يكن للعالم صانع للزم وجود فعل بلا فاعل وأثر بلا مؤثر وهو محال، أو واللازم منتف^(٣).

ثم ذكر الاعتراضات على هذين الدليلين والإجابة عن تلك الاعتراضات^(٤).
ولأن هذه المسألة مرتبطة بالخلاف بين الفلاسفة والمتكلمين حول العالم هل هو قديم أو حادث؟ فقد ربط الطوفي بينهما، لأن العالم أثر للصانع، والمؤثر لازم للأثر^(٥).

وأثبت حدوث العالم بطريقتين هما:

١- **الطريق الحملي**: فيقال: العالم مؤلف وكل مؤلف مُحدث فالعالم مُحدث وقرره بأن العالم إما جوهر وإما عَرَض على رأي المتكلمين، وهو إما هيولي وإما صورة أو جسم أو عقل أو نفس على رأي الفلاسفة، وعلى كل تقدير فذلك الفرد موجود فله موجد وليس موجد نفسه^(٦).

للشنيطي - مكتبة ابن تيمية - القاهرة].

(١) انظر: علم الجدل في علم الجدل (٤٦)، والإشارات الإلهية (١/ ٢٣٥).
(٢) ويسمى القياس الشرطي، ولا يكون إلا في القضايا الشرطية خاصة المتصلة والمنفصلة، وضابطه أن يدل على النتيجة بمادتها وصورتها، بأن يكون لفظ النتيجة مذكوراً فيه بصورته ومادته، أو يكون دالاً على نقيض النتيجة، بأن يكون نقيضها مذكوراً فيه بمادته وصورته، فلا بد من أن يكون فيه لفظ النتيجة، أو نقيضها بالمادة والصورة، والاعتراض عليه بمنع الملازمة ومنع انتفاء اللازم، وجوابه بتقرير ذلك بدفع المانع [انظر: علم الجدل في علم الجدل (٤١)، وآداب البحث والمناظرة (٩٠)].

(٣) انظر: علم الجدل في علم الجدل (٤٧).

(٤) انظر: المصدر السابق (٤٧، ٤٦).

(٥) انظر: علم الجدل في علم الجدل (٤٥-٤٦).

(٦) انظر: علم الجدل في علم الجدل (٤٢)، والإشارات الإلهية (٢/ ٢٥٤)، وشرح مختصر الروضة (١/ ١٧٣) (٣/ ١٦٥).

ثم ذكر الطوفي الاعتراضات على هذا الدليل والجواب عنها^(١).

٢- **الطريق الاستثنائي:** أن يقال: لو كان العالم قديماً لاستغنى عن المؤثر وهو باطل بالاتفاق، أو واللازم منتف، فالملزوم - وهو قدم العالم - كذلك^(٢).

ثم ذكر الطوفي الاعتراضات على هذا الدليل والجواب عنها^(٣).

وقد ذكر الطوفي أن طريقة المتكلمين في إثبات حدوث العالم مستفادة من إبراهيم عليه السلام، وأنه أوتي رشفه من قبل، ومتكلمو الإسلام تلاميذه في هذه الطريقة، وأنها من أحسن الطرق وأيسرها، وأن الرشد الإبراهيمي عليها ظاهر، ونور برهانها ساطع باهر^(٤)، واستدل بناء على ما سبق بقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [سورة الأنعام ٨٣/٦] على ارتفاع درجة المتكلمين عند الله تعالى كما رفع درجة إبراهيم على قومه^(٥)، ويبيّن أن طريقة المتكلمين مبنية على مقدمات هي^(٦):

الأولى: إثبات الأعراض، وهي ما لا يقوم بنفسه كالحركة والسكون، والألوان والطعوم.

الثانية: أن الأعراض مغايرة للجواهر، فالأعراض فانية متغيرة والجواهر باقية.

الثالثة: أن الأعراض لا تنفك عن الجواهر.

الرابعة: أن الأعراض حادثة، لأنها توجد وتعدم فهي مسبقة بالعدم ملحقة به.

(١) انظر: علم الجدل في علم الجدل (٤٢-٤٤).

(٢) انظر: المصدر السابق (٤٤).

(٣) انظر: المصدر السابق (٤٥).

(٤) انظر: الإشارات الإلهية (١٧٨/٢)، وشرح مختصر الروضة (٢٥٠/٣).

(٥) انظر: الإشارات الإلهية (١٨٠/٢).

(٦) انظر: الإشارات الإلهية (١٧٦-١٧٧)، وعلم الجدل في علم الجدل (١١٨-١١٩).

الخامسة: أنَّ ما لا ينفك عن الحادث أو لا ينفك عنه الحادث يجب أن يكون حادثاً فالجواهر حادثة.

وهذا الدليل هو المسمى دليل حدوث الأجسام، وهو المسلك المشهور للمعتزلة^(١)، وتلقاه عنهم جمهور الأشاعرة^(٢) وغيرهم^(٣).

وقد صرح جمع من الأشاعرة بدم هذا الدليل - وإن كان صحيحاً في نفسه عندهم - لأنَّه بدعة في الإسلام، ولطول مقدمات الدليل وغموضها وكثرتها، وأما جمهور السلف وأئمة الحديث فذموا هذا الدليل لأنَّه مشتمل على مقدمات باطلة^(٤).

ويتضح بطلان هذا الدليل من عدة وجوه:

أولاً: أنَّه دليل مبتدع لم يدعُ إليه الأنبياء ولا أتباعهم ولا أئمة السلف الصالح،

(١) أتباع واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد، وهما من تلامذة الحسن البصري، أحدثا القول بأن الفاسق ليس بمؤمن ولا كافر، واعتزلا حلقة الحسن البصري، فسموا: معتزلة، يقولون بالأصول الخمسة، وهي: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، والوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولها عدة فرق [انظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركيين (٣٨) للرازي - تحقيق: علي النشار - ١٤٠٢هـ - دار الكتب العلمية - بيروت، والفرق بين الفرق (٩٣) للبغدادي - الطبعة الثانية ١٩٧٧م - دار الآفاق الجديدة - بيروت، والتبصير في الدين (٦٣) للإسفرائيني - تحقيق: كمال الحوت - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - عالم الكتب - بيروت].

(٢) وهم المنتسبون إلى أبي الحسن الأشعري، بعد رجوعه عن الاعتزال، وقبل رجوعه إلى مذهب أهل السنة، في آخر حياته - في الجملة - وتأليفه لكتاب الإبانة، ومتأخروهم يثبتون صفات المعاني السبع، ويمنعون قيام الصفات الاختيارية بالله تعالى، وهم مُجبرٌ في القدر، ومُرَجَّةٌ في أبواب الإيمان [انظر: الملل والنحل (١/ ٩٤) للشهرستاني - تحقيق: محمد كيلاني - ١٤٠٤هـ - دار المعرفة - بيروت، ومجموع الفتاوى (٦/ ٣٥٨-٣٦٠)، ومذاهب الإسلاميين (١/ ٤٨٧) لعبد الرحمن بدوي - الطبعة الثالثة ١٩٨٣م - دار العلم للملايين - بيروت].

(٣) انظر: نقض التأسيس (١/ ٢٥٧-٢٥٨) لابن تيمية - تعليق: محمد بن قاسم - الطبعة الأولى ١٣٩١هـ - مطبعة الحكومة، ودرء التعارض (٩/ ١٣٢).

(٤) انظر: الصفدية (١/ ٢٧٥)، وذكر أنه صرح بدمه: أبو الحسن الأشعري، والغزالي، والخطابي، والبيهقي، والحلي، والقاضي أبي يعلى، وابن عقيل وغيرهم.

وإنما ابتدع هذا الدليل بعد المائة الأولى، وانقراض عصر التابعين^(١).
 ثانياً: أنه دليل طويل غامض، لا يفهمه كثير من الناس، وأكثر العقلاء عرفوا
 ربهم وآمنوا بكتبه ولم يخطر على أذهانهم هذا الدليل المبتدع^(٢).
 ثالثاً: أنه دليل يترتب عليه لوازم باطلة وإذا كان اللازم باطلاً دل على بطلان
 الملزوم^(٣)، ومن هذه اللوازم:
 ١- نفي صفات الله ﷻ إما مطلقاً - كما هو مذهب المعتزلة - وإما نفي بعضها
 - كما هو مذهب الأشاعرة - لأنها حادثة وما لازم الحادث فهو حادث،
 فلا استدلال لا يتم إلا بنفي صفات الله ﷻ^(٤).
 ٢- القول بنفي قدرته تعالى على الفعل، وأنه فعل بعد أن كان الفعل ممتنعاً
 عليه، وأنه يرجح أحد المقدورين على الآخر بلا مرجح.
 ٣- القول بأن خلق المخلوقات ليس إلا إحداث أعراض وصفات، وليس خلقاً
 لأعيان قائمة بنفسها أو إحداثاً لأجسام وجواهر قائمة بذاتها^(٥).
 ٤- التزم أهل البدع - لأجل هذا الدليل - القول بفناء الجنة والنار، وبانقطاع
 حركات أهل الجنة^(٦).
 وأما قول الطوفي بأن هذا الدليل استفاده أهل الكلام من إبراهيم عليه السلام

(١) انظر: درء التعارض (١/٣٩)، ومجموع الفتاوى (١٦/٢٦٧-٢٧٠).

(٢) انظر: المصدرين السابقين.

(٣) انظر: درء التعارض (١/٤٢).

(٤) انظر: الصواعق المرسلة (٣/١١٩٠-١١٩٦) لابن القيم - تحقيق: علي الدخيل الله - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - دار العاصمة - الرياض، وهذا بناءً على امتناع حوادث لا أول لها، وعلى القول بتمائل الأجسام، وهذه مقدمات ينازع فيها أكثر العقلاء؛ بل يبينون فسادها بصريح المعقول [انظر: درء التعارض (٧/٢٣٥)].

(٥) انظر: درء التعارض (٥/٢٠٢).

(٦) انظر: درء التعارض (١/٣٩-٤٠)، والصواعق المرسلة (٣/١١٩٢).

فزعمُ باطل لعدة أوجه:

أولاً: أن إبراهيم عليه السلام كان يناظر قومه لإشراكهم في الألوهية لا في الربوبية، إذ ليس هناك أحد من العقلاء يقول: إن شيئاً من الكواكب أو الشمس أو غيرها هو خالق هذا العالم^(١)، ولو كان مراده الربوبية لكان هذا الدليل حجة على المستدل به لا له، لأن الكواكب والقمر والشمس ما زالت متحركة من حين بزوغها إلى غروبها، ولازم هذا أن الحركة لم تكن عنده مانعة من كونها رب العالمين، وإنما المانع الأفول^(٢).

ثانياً: أن إبراهيم عليه السلام لم يكن يقصد الاستدلال بمجرد الحركة على نفي الربوبية، ولو قصد له لكفاه تحركها من حين بزوغها دليلاً على ما أراد، ولم يكن ينتظر حتى تغيب^(٣).

ثالثاً: أن تفسير الأفول بالحركة ليس معروفاً في لغة العرب، وإنما المعروف عندهم تفسيره بالمغيب والاحتجاب^(٤).

رابعاً: أن هذا قول مبتدع لم يقل به أحد من سلف الأمة وأئمتها أهل العلم بالتفسير واللغة، كما ذكر هذا الإمام الدارمي^(٥) في رده على بشر المريسي وغيره من

(١) انظر: درء التعارض (١/٣١٣)، ومنهاج السنة النبوية (٢/١٩٤).

(٢) انظر: درء التعارض (١/٣١١-٣١٣)، ومنهاج السنة (٢/١٩٦).

(٣) انظر: درء التعارض (١/١١٠)، ومنهاج السنة (٢/١٩٦).

(٤) انظر: درء التعارض (١/١٠٩، ٣١٣-٣١٤)، ومنهاج السنة (٢/١٩٥).

(٥) هو الإمام عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي، أبو سعيد ولد سنة (٢٠٠هـ)، وهو من أئمة أهل السنة، له كتاب (الرد على الجهمية)، و(النقض على بشر المريسي)، توفي سنة (٢٨٠هـ) [انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/٣١٩)، وشذرات الذهب (٢/١٧٦)، والوفائي بالوفيات (١٩/٣٢٠)، والكلام في نقضه على المريسي (١/٣٥٧) - بتحقيق: رشيد الألمعي - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - مكتبة الرشد - الرياض].

علماء أهل السنة^(١).

وبهذا يتبين خطأ المستدلين بهذا الدليل على حدوث العالم من المتكلمين، وضعف ردهم على الفلاسفة في هذا الجانب، وصار هذا "من أعظم أسباب تسلط الفلاسفة"^(٢) عليهم، ولا شك أن النصوص دلت على حدوث العالم "فإنه ليس للفلاسفة ولا غيرهم دليل واحد عقلي صحيح يخالف شيئاً من نصوص الأنبياء... ولا يقدر أحد من بني آدم أن يقيم دليلاً على قدم الأفلاك أصلاً، وجميع ما ذكره ليس فيه ما يدل على قدم شيء بعينه من العالم أصلاً"^(٣)، وعليه "فإن القائلين بقدم العالم كالأفلاك والعقول والنفوس قولهم باطل في صريح العقل الذي لم يكذب قط على كل تقدير"^(٤). وليس هذا مجال مناقشة الفلاسفة وإبطال قولهم^(٥).

وأما الطريق الاستثنائي فهو الأشبه بطريقة القرآن الكريم كما قال عز وجل: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [سورة الطور ٥٢/٣٥] قال الطوفي: "هذا من أدلة إثبات الصانع، وتقريره: أن هؤلاء الكفار لا يخلو إما أنهم خلقوا من غير خالق، أو أنهم خلقوا أنفسهم، أو خلقهم غيرهم، والأول باطل، إذ خلق بلا خالق تناقض، ووجود معلول بلا علة محال، والثاني باطل، لأن خلقهم

(١) انظر: درء التعارض (١/٣١٤).

(٢) مجموع الفتاوى (١٨/٢٢٤-٢٢٥)، ودرء التعارض (٨/٢٧٩-٢٨٠).

(٣) درء التعارض (٨/٢٧٩-٢٨٠).

(٤) منهج السنة (١/٢٩٨).

(٥) انظر: لبيان مناقشتهم والرد عليهم ما كتبه شيخ الإسلام رحمه الله في درء التعارض (١/٣٩٨)،

(٣٥١) (٣/٢٩٩) (٨/١٣٩) (٩/٢١١-٢٢١)، ومنهج السنة (١/١٧٦، ١٨٠، ١٨٧-٢٩٨)

وغيرها، وقد بين الطوفي أن الخلاف في هذه المسألة مبني على أصليين هما: أن القديم يجوز افتقاره إلى المؤثر عند الفلاسفة، ويمتنع عند المتكلمين، وأن الصانع عند الفلاسفة فاعل بالطبع والإيجاب فلا يتأخر عنه معلوله، وعند المتكلمين هو فاعل بالقدرة والاختيار فيفعل ما شاء متى شاء [انظر: شرح التائية (مخطوط) (٢٤/ب) و(٢٩/أ)، وعلم الجدل في علم الجدل (٤٣، ٤٥)، والإشارات الإلهية (١/٢٩٢) و(٣/١٠٥)].

أنفسهم يستلزم اجتماع وجودهم وعدمهم معاً حال الخلق وهو محال... فتعين الثالث^(١)، وسيأتي مزيد بيان لطريقة القرآن في تقرير هذا الجانب في مناقشة المنكرين، والاستدلال بهذا الطريق مبني على ما قرره الطوفي من بطلان الدور^(٢) والتسلسل^(٣) مطلقاً، ويبيّن أنّ النبي ﷺ قد أبطل هذا الدليل - أعني دليل الدور والتسلسل - بقوله ﷺ: «فمن أعدى الأول»^(٤)، لأنّ البعير الأول لم يستدع أجرب يعديه فبطل التسلسل، ولأنّ العدوى لو كانت لازمة لرجعت للبعير الأول من التي أعداها فلزم الدور وهو باطل، أو ترجع إليه من الإبل التي أعداها غيره فيلزم التسلسل وهو باطل^(٥).

وقد أوضح استدلاله بهذا الدليل بقوله: "لو لم يكن الصانع موجوداً لما أمكن وجود العالم بلا موجد، وطريق تقريره إن احتيج إليه بطلان الدور والتسلسل"^(٦). وما ذهب إليه الطوفي من بطلان الدور هو المتفق عليه بين العقلاء، والذي دل عليه صريح العقل وهو الدور القبلي، قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: "فإن الدور يراد به: الدور القبلي، وهو ممتنع بصريح العقل واتفاق العقلاء، ويراد به الدور المعني الاقتراني وهو جائز بصريح العقل واتفاق العقلاء، ومن أطلق امتناع الدور فمراده

(١) الإشارات الإلهية (٢٨٧/٣) بتصرف يسير، و(١/٢٤٥)، وانظر: شرح مختصر الروضة (٣/٢٤٩)، وعلم الجدل في علم الجدل (٢٠١).

(٢) وهو توقف وجود الشيء على نفسه، إما بغير واسطة، أو بواسطة متحدة، وهو محال [انظر: الإشارات الإلهية (١/٢٤٦)].

(٣) وهو تعلق كل سبب بآخر قبله، وتوقفه عليه إلى غير نهاية، وهو محال [انظر: الإشارات الإلهية (١/٢٤٦)].

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الطب باب لا صفر وهو داء يأخذ البطن ح (٥٧١٧)، ومسلم في كتاب السلام باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء ح (٢٢٢٠).

(٥) انظر: الإشارات الإلهية (١/٢٤٦-٢٤٧)، وانظر: مختصر الترمذي (مخطوط) (١/٧٨/أ).

(٦) علم الجدل في علم الجدل (١١٤).

الأول، أو هو غلط في الإطلاق"^(١)، والطوفي بناءً على تعريفه للدور يريد به الدور القبلي.

وأما مسألة التسلسل فهي مسألة من محارات العقول^(٢)، وهي من الكلام المذموم^(٣)، وقد ذهب الطوفي إلى بطلان التسلسل مطلقاً، ومن خلال تعريفه للتسلسل واستدلّاه على بطلانه تبين أنّه يعني التسلسل في المؤثرات وهو: أن يكون للحادث فاعل وللفاعل فاعل، وهذا النوع من التسلسل باطل بصريح العقل واتفاق العقلاء^(٤)، قال ابن القيم: "فانظر إلى قوله ﷺ وقد سُئِلَ عن البعير يجرب، فتجرب لأجله الإبل فقال: «فمن أعدى الأول»^(٥) كيف اشتملت هذه الكلمة الوجيزة المختصرة البيئة على إبطال الدور والتسلسل وطالما تفيقه الفيلسوف وتشدق المتكلم وقرب ذلك بعد اللتيا والتي في عدة ورقات فقال من أوتي جوامع الكلم: «فمن أعدى الأول»، ففهم السامع من هذا أن إعداد الأول إن كان من إعداد غيره له فإنه لم ينته إلى غاية فهو التسلسل في المؤثرات، وهو باطل بصريح العقل، وإن انتهى إلى غاية، وقد استفادت الجرب من إعداد من جرب به له فهو الدور الممتنع"^(٦).

وقال أيضاً: "إذ لو كان كل سبب مستنداً إلى سبب قبله لا إلى غاية لزم التسلسل في الأسباب، وهو ممتنع، فقطع النبي ﷺ التسلسل بقوله: «فمن أعدى الأول»، إذ لو

(١) درء التعارض (٣٦٣/١) (١٤٣-١٤٤، ٣٠٩)، ومجموع الفتاوى (١٥٣/٨)، ومنهاج السنة

النبوية (٤٣٨/١) (٣٠٧/٣)، والصفدية (١٢/١) لابن تيمية - تحقيق: محمد رشاد سالم -

الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - دار الهدى النبوي - المنصورة.

(٢) انظر: منهاج السنة النبوية (٢٩٩/١)، ودرء التعارض (٣٦٧/١).

(٣) انظر: منهاج السنة (٢١٢/١).

(٤) انظر: درء التعارض (٣٦٣/١) (٣٠٨-٣٠٩)، ومجموع الفتاوى (٤٤٥/١٦).

(٥) سبق تخريجه.

(٦) بدائع الفوائد (٩٣٨/٢) لا بن القيم - تحقيق: هشام عطا وآخران - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ -

مكتبة الباز - مكة المكرمة.

كان الأول قد جرب بالعدوى والذي قبله كذلك لا إلى غاية لزم التسلسل الممتنع^(١).

وأما بقية أنواع التسلسل فليس هذا مجال بسط الحديث عنها وبيان أحكامها.

ب- توحيد الصانع:

بيّنت الأدلة القاطعة وجوب توحيد الصانع^(٢)، ولذا كُفّر العلماء من أنكره بالإجماع^(٣)، كما أنّ العقل يدل على وجوب توحيد^(٤)، وقد أثبت الطوفي هذا الأمر من خلال طريقين:

١- الطريق الحملي: بأن يقال: الصانع واجب الوجود وواجب الوجود واحد لا غير فالصانع واحد لا غير، ويبيّن مراده بواجب الوجود وهو: ما لا أول له ولم يسبقه عدم، ولكن الطوفي وصف هذه الطريقة بأنها استشهادية مقبولة لا قاطعة^(٥).

٢- الطريق الاستثنائي: وهو ما ذكر في القرآن الكريم من الدلالات العقلية على توحيد الله عز وجل ومنها ما يلي:

أ- قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٤/ ٣٩٧) لابن القيم - تحقيق: طه سعد - ١٩٧٣ م - دار

الجيل - بيروت، وانظر: مدارج السالكين (٣/ ٣٩٦) لابن القيم - تحقيق: محمد حامد الفقي -

الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ - دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (١/ ٥٦١).

(٣) انظر: المصدر السابق (٣/ ٣٠).

(٤) انظر: الانتصارات الإسلامية (١/ ٢٣٤).

(٥) انظر: علم الجدل في علم الجدل (٤٧)، وقد ذكر هذا الاستدلال في الإشارات (٣/ ٢٥)، وذكر

أسئلة ترد عليه لا يمكن الإجابة عنها، وهذه الطريقة هي طريقة الفلاسفة، وذكر أنّ الطريقة

الجيدة الثابتة على محك النظر هي طريقة القرآن الكريم، وقد بيّن بطلان طريقة الفلاسفة شيخ

الإسلام في شرح الأصفهانية (٥٠، ٥١) - بتحقيق: د. محمد السعوي -، وقال: إنهم قصدوا بها

نفي الصفات، ومن أبطلها الغزالي في تهافت الفلاسفة والرازي وغيرهما.

لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴿[سورة المؤمنون ٢٣/٩١]، وقوله سبحانه: ﴿لَوْ كَانَتْ فِيهِمَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [سورة الأنبياء ٢١/٢٢].

وهو دليل التمانع الذي لم يذكر إلا في هاتين الآيتين^(١)، وتقرير الدليل من ثلاثة أوجه^(٢):

الأول: أنه لو كان مع الله تعالى إله غيره، لقضت العادة في الشاهد أن يقتتلا أو يختلفا على عادات الملوك إذا تنازعوا الملك، فيفسد العالم باختلافهما، لكنه لم يفسد فلزم أن لا إله فيهما إلا الله، لأن انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم^(٣).

الثاني: لو كان ثم إله آخر لكان خالقاً لبعض العالم، فكان كل واحد من الإلهين ينحاز بمخلوقاته، ثم يطلب أحدهما العلو على الآخر، وكان ذلك يظهر للأبصار أو البصائر، لكن لم يكن شيئاً من ذلك، فدل على بطلان الدعوى^(٤).

الثالث: أنه لو كان ثم إله آخر، لكان كل واحد منهما كامل القدرة والإرادة، وإلا لم يكن إلهاً، وحينئذ فلو قُدِّرَ أن أحدهما أراد تسكين جسم، والآخر تحريكه، أو أراد أحدهما إعدامه، والآخر إيجاداً، فإن لم يتم مرادهما جميعاً، فهما عاجزان، وليس أحدهما بإله، وإن تم مرادهما جميعاً لزم اجتماع النقيضين، وإن تم مراد أحدهما، فهو الإله، والعاجز عن تمام مراده ليس بإله، وهذا الوجه ليس من باب قياس الشاهد بل من باب اجتماع الضدين.

وقد ذكر الطوفي الاعتراض على هذا الوجه وهو احتمال اتفاقهما، لكونهما

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٢٥٠) (٢/٦٨٢)، وعلم الجدل في علم الجدل (١٦٨).

(٢) انظر: المصدر السابق (٣/٢٥٠-٢٥١)، والإشارات الإلهية (٣/٢٣-٢٥)، وعلم الجدل في علم الجدل (٤٧).

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/١٦٨).

(٤) انظر: الإشارات الإلهية (٣/٤٨)، وعلم الجدل في علم الجدل (١٦٨).

حكمين لا يختلفان ولا يتناقضان ولا تتعلق إرادة أحدهما بنقيض ولا ضد ما تعلقت به إرادة الآخر، وأجاب عنه: بأن اتفاقهما إن كان على جهة المصانعة من كل منهما لصاحبه فهما عاجزان، وإن كان لقدم إرادتهما بحيث لا تتعلق إرادة أحدهما بغير ما تتعلق به إرادة الآخر فإنه يلزم عليه توارد القدرتين القديمتين على مقدور واحد وهو محال لأن وجوده بكل واحد منهما يقتضي استغناؤه عن الآخر^(١).

ويتضح مما سبق أن الطوفي يستدل بالآيتين على دليل التمانع، ويرى أن القسمة غير منتهية في هذا الدليل، ولا شك أن دليل التمانع دليل صحيح موصل إلى المطلوب في إثبات وحدانية الله تعالى في ربوبيته^(٢)، ولكنه محدود الفائدة، إذ القول بإلهين متكافئين من كل وجه إنما هو فرض فرضه المتكلمون، لم يقل به أحد من بني آدم^(٣)، والاستدلال بالآية في سورة الأنبياء على دليل التمانع خطأ وقع فيه عامة المتكلمين، من عدة أوجه:

١ - "كثير من أهل النظر يزعمون أن دليل التمانع هو معنى قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَتْ فِيهِمَاءَ إِلَهَةٍ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [سورة الأنبياء ٢١/٢٢]، لاعتقادهم أن توحيد الربوبية الذي قرروه هو توحيد الإلهية الذي بينه القرآن، ودعت إليه الرسل، وليس الأمر كذلك"^(٤)، "فهؤلاء المشركين كانوا مقرين بالصانع سبحانه وأنه ليس للعالم صانعان، ولكن اتخذوا هذه الوسائط شفعاء"^(٥)، فمقصود الآية توحيد الإلهية

(١) انظر: الإشارات الإلهية (٣/٢٣-٢٤)، وعلم الجدل في علم الجدل (٤٨-٤٩).

(٢) انظر: درء التعارض (٩/٣٥٤).

(٣) انظر: المصدر السابق (٩/٣٤٤).

(٤) شرح الأصبهانية (١٠٤-١٠٥) لابن تيمية - تحقيق: محمد السعوي - رسالة دكتوراه في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (رسالة لم تطبع)، وانظر: المجموعة العلية من كتب شيخ الاسلام ابن تيمية (المجموعة الثانية) (١٤٤) جمع: هشام الصيني - الطبعة الأولى-١٤٢٤هـ - دار ابن الجوزي-الدمام.

(٥) المصدر السابق (١١٠)، ودرء التعارض (٩/٣٤٤، ٣٦٩-٣٧٠).

وهو مستلزم لما ذكره من غير عكس، ولهذا قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [سورة الأنبياء ٢١/ ٢٢] فلم يقل: لو كان فيهما إلهان بل المقدر آلهة غير الإله المعلوم أنه إله، فإنه لم ينازع في أن الله إله حق وإنما نازعوا: هل يُتخذ غيره إلهاً مع كونه مملوكاً له؟^(١)، ثم لو كان المقصود بالآية نفى التعدد في الربوبية لقال: (أرباب أو ربان) فدل أن المنفي التعدد في الألوهية ويتضمنه نفى التعدد في الربوبية^(٢).

٢- أن الفساد المذكور في الآية بعد وجود السماوات والأرض بخلاف ما تصوّره المتكلمون من أن المراد به عدم وجود العالم أصلاً، ولذا اضطروا إلى تأويل الفساد بعدم التكوين والوجود^(٣).

٣- أنه ليس في الآية ما يدل على التمانع، فليس فيها تقسيمات كدليل التمانع والذي أورد المتكلمون أنفسهم إشكالات وهمية عليه واشتغلوا بالرد عليها.

٤- أن المراد بالفساد المذكور في الآية هو الفساد الناشئ عن عبادة غير الله تعالى لأنه لا صلاح للخلق إلا بالمعبود المراد لذاته، وهو فساد أهل السماوات والأرض لا اختلال نظام العالم وخرابه^(٤).

وأما الآية في سورة المؤمنون فهي من أصرح الأدلة العقلية القرآنية على توحيد الربوبية، ولا خلاف في دلالتها على الربوبية لتصريحها بذكر الخلق الذي هو من أظهر معاني الربوبية، والمستلزم للإقرار بالألوهية والآية صرّحت بذكر التمانع في الربوبية مما جعل بعض المفسرين يفسرونها بدليل التمانع^(٥)، ويجعلونها مُفَصِّلة لآية

(١) انظر: درء التعارض (٣٦٩/٩-٣٧٠).

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (٨٦) لابن أبي العز الحنفي - الطبعة الرابعة ١٣٩١هـ - المكتب الإسلامي - بيروت.

(٣) انظر: المصدر السابق (٨٧)، ودرء التعارض (٣٧١/٩).

(٤) انظر: منهاج السنة النبوية (٣/٣٣٤)، وتفسير الطبري (جامع البيان) (١٧/١٣).

(٥) انظر: تفسير القرآن العظيم (٣/٢٥٥) لابن كثير، والمحزر الوجيز (١١/٢٥٠) لابن عطية

سورة الأنبياء، ولكنَّ الفرق بين طريقة القرآن وما ذكره المتكلمون ظاهر من وجوه:

١- أنَّ المتكلمين قصدوا تقرير توحيد الربوبية فقط لظنهم أنَّه غاية التوحيد الذي دعت إليه الرسل، وهذا منهج قاصر لأنَّ القرآن جاء بالدعوة إلى توحيد الألوهية لأَنَّه الغاية والمقصود، لإقرار المشركين بتوحيد الربوبية^(١).

٢- أنَّه يلزم على طريقة المتكلمين من تجويز الإلهين صحة التنازع بينهما، لا وقوع التنازع وطريقة القرآن هي نفي وجود التنازع بدليل وقوع الفساد والعلو على بعض. فأين إحدى الطريقتين من الأخرى^(٢).

٣- "أنَّ المتكلمين قالوا: فمن غلب فليس بإله، وإن تمانعوا كلهم فكلهم ليسوا بآلهة، وقوله تعالى: ﴿وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [سورة المؤمنون ٢٣ / ٩١] ليس من طريقتهم في شيء، لأنَّه قطع بأنَّه متى قدَّرنا مع الله آلهة، علا بعضهم على بعض، والمتكلمون يقولون: لو كان مع الله آلهة لم يخلُ الحال، إما أن يعلو بعضهم على بعض، أو لا يعلو بعضهم على بعض، فإن قلت: القرآن جاء على الإيجاز، قلت: حيث لا يكون مُخِلًّا، أما هذا فإنَّه مُخِلٌّ لو كان المراد به الاستدلال على طريقة علماء الكلام"^(٣).

وهذا لا يعني القدح في دليل التمانع فهو - كما سبق - دليل صحيح موصل إلى المطلوب، ولكن صحته في نفسه لا يلزم عليها أن يكون مراداً لله تعالى في كلامه. وأما ما ذكره الطوفي من الاعتراضات على دليل التمانع مما مفاده أنَّ القسمة غير

الأندلسي - تحقيق: المجلس العلمي بفاس - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية.

(١) انظر: شرح الأصبهانية (١٠٤، ١٠٥) بتحقيق د/ السعوي، ودرء التعارض (٩/ ٣٦٩، ٣٤٤-٣٧٠).

(٢) انظر: البرهان القاطع في إثبات الصانع (١١٤) لابن الوزير.

(٣) البرهان القاطع في إثبات الصانع (١١٥) لابن الوزير.

منتهية في هذا الدليل، فقد انتقده ابن تيمية^(١) وبَيَّن أنَّ هذا صنيع بعض المتأخرين من الأشاعرة، وأنهم أجابوا بوجوه عارضهم فيها غيرهم، ولم يَهْتَدِ هؤلاء إلى تقرير القدماء منهم، فإنهم علموا أنَّ وجوب اتفاقهما في الإرادة يستلزم عجز كل منهما، كما أنَّ تمنعهما يستلزم عجز كل منهما، فمنهم من أعرض عن ذكر هذا التقرير لأنَّ مقصوده أن يبين أنَّ فرض اثنين يقتضي عجز كل منهما، فإذا قيل: إن أحدهما لا يمكنه مخالفة الآخر كان ذلك أظهر في عجزه ومنهم من بيَّن ذلك، وختم ابن تيمية كلامه بقوله: "فهذه الطرق وأمثالها مما يبين بها أئمة النظار توحيد الربوبية، وهي طرق صحيحة عقلية لم يهتد هؤلاء المتأخرون إلى معرفة توجيهها وتقريرها"^(٢).

ب- قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَتْ مَعَهُ إِلَهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَبَّغُوا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [سورة الإسراء ١٧/٤٢].

وهذه الآية ملازمة ذكرت في بيان التوحيد، والاحتجاج على منكره وتقريرها: لو كان مع الله شركاء له لطلبوا السبيل إلى مغالبة وقهر ذي العرش على الملك، وانفراده بالإلهية دونه، على عادة الشركاء والملوك في أملاكهم وبلادهم، لكن اللازم باطل فكذلك الملزوم، وبيان بطلان اللازم: أنَّ كل من ادعى إلهاً مع الله تعالى كالأصنام ونحوها أسير في قبضة قدرته لا يستطيع السبيل إلى الخروج عن عبوديته فضلاً عن ابتغاء السبيل إلى مغالته وقهره، وهذا هو القول الأول في الآية وقد رجحه الطوفي وقال: "والمعول عليه"^(٣).

وذكر القول الثاني في معنى الآية أي لتقربوا إليه وشفعوا عنده فيما أرادوا بغير

(١) انظر: منهاج السنة النبوية (٣/٣٠٥-٣١٣).

(٢) منهاج السنة النبوية (٣/٣١٢-٣١٣).

(٣) الإشارات الإلهية (٢/٣٩٨)، وعلم الجدل في علم الجدل (١٥٢)، وشرح مختصر الروضة (٣/٢٥١).

إذنه^(١)، ولطلبوا السبيل إلى الوصول إلى رتبة ذي العرش على العادة في بلوغ النظر رتبة نظيره والشفاعة إليه في بعض أموره واللازم باطل^(٢)، وهو محاولتهم الوصول إلى رتبته، والشفاعة عنده بغير إذنه.

وسبب ترجيح الطوفي للقول الأول، هو أنه أوفق لقوله تعالى في سورة المؤمنين: ﴿إِذَا لَذَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [سورة المؤمنون ٩١/٢٣]^(٣).

والذي يفهم من كلام الطوفي أن الآية بمعنى دليل التمانع، وقد رجحه أيضاً جماعة من المفسرين^(٤)، وقد صرح الطوفي بأن الآية كما أنها تدل على توحيد الربوبية فهي تدل على توحيد الألوهية وأن الآية رد على زعم الكفار في قولهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [سورة الزمر ٣٩/٣]^(٥). وهذا فيه جمع بين القولين في الآية الكريمة، والآية محتملة للقولين^(٦)، ومآلهما واحد، وكلاهما حق يدل عليه القرآن الكريم^(٧).

(١) علم الجدل في علم الجدل (١٥٢).

(٢) الإشارات الإلهية (٣٩٨/٢).

(٣) انظر: علم الجدل في علم الجدل (١٥٢).

(٤) انظر: معالم التنزيل (١١٦/٣) للبغوي - تحقيق: خالد العك ومروان سواء - الطبعة الثانية

١٤٠٧هـ - دار المعرفة - بيروت، وإرشاد العقل السليم (١٧٤/٥) لأبي السعود - دار إحياء

التراث العربي - بيروت، وفتح القدير (٢٣٠/٣) للشوكاني - دار الفكر - بيروت، وأضواء

البيان (٥٩٤/٣) للشنقيطي.

(٥) انظر: شرح مختصر الروضة (٢٥١/٣).

(٦) انظر: التحرير والتنوير (١١١/١٥) لابن عاشور - مكتبة ابن تيمية - القاهرة، وتيسير الكريم

الرحمن (٤٥٨) لابن سعدي - تحقيق: عبدالرحمن اللويحق - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - مؤسسة

الرسالة - بيروت.

(٧) انظر: التحرير والتنوير (١١١/١٥)، وأضواء البيان (٥٩٤/٣).

ثالثاً: الرد على المخالفين في توحيد الربوبية:

المخالفون في الربوبية على نوعين:

النوع الأول / المعطلة: وهم الذين لا يثبتون إلهاً بالكلية كالمعطلة القدماء من المتفلسفة، وطائفة من كفار العرب^(١).

وقد احتج الله سبحانه عليهم بحجتين تضمنها قوله ﷻ: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾^(٢٥) أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَّا يُوقِنُونَ ﴿سورة الطور ٥٢/ ٣٥-٣٦﴾. وهما حجتان عقليتان سبق تقرير الأولى منهما وهي قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [سورة الطور ٥٢/ ٣٥]، فأما الثانية وهي قوله تعالى: ﴿أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَّا يُوقِنُونَ﴾ [سورة الطور ٥٢/ ٣٦] فتقرير الحجة فيها أنَّ هؤلاء المعطلة لم يخلقوا السماوات والأرض قطعاً، وهم يعترفون بذلك أيضاً، وحينئذ إما أن تكونا قديمتين، أو محدثتين، والأول باطل لقيام سمات الحدوث بهما كالحركة، والسكون، والألوان، وإذا ثبت حدوثهما فإما أن يكونا خلقتا من غير خالق، أو خلقتا أنفسهما، أو خلقهما غيرهما، والأول والثاني باطلان لامتناع فعل بلا فاعل، ولا استحالة أن يوجد الشيء نفسه، فتعين الثالث، ولتعيينه عقلاً لم يذكر في الآية لأنَّ أسلوب القرآن الاكتفاء بالدلالة بأي شيء حصلت، وهو طريقة العرب، وهو الله جل وعلا الخالق لهما^(٢).

(١) انظر: علم الجدل في علم الجدل (٢٠١، ١٦١)، وشرح مختصر الروضة (٢٤٩/٣-٢٥٠)، والإشارات الإلهية (٣٠١-٣٠٢)، وقد نسب الطوفي للشهرستاني في الملل والنحل، وانظره في الملل (٢٣٤-٢٣٦).

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (٢٥٠/٣)، وعلم الجدل (٢٠١)، والإشارات الإلهية (٢٨٧-٢٨٨).

كما احتج عليهم جل وعلا بحجج حسية كثيرة من نظر فيها علم وجود الله سبحانه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [سورة البقرة ٢/ ١٦٤] فذكر سبع آيات من نظر فيها علم وجود الصانع سبحانه^(١)، وكقوله سبحانه: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٢) وجعلنا في الأرض رواسي أن تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ^(٣) وجعلنا السماء سقفاً محفوظاً وهم عن آياتها معرضون^(٤) وهو الذي خلق الليل والنهار والشمس والقمر كل في فلكٍ يسبحون^(٥) [سورة الأنبياء ٢١/ ٣٠-٣٣]، ففي هذه الآيات استدلال على معطلة الكفار باستلزام الصنعة وجود الصانع^(٦).

النوع الثاني / المشركة: وهم الذين جعلوا مع الله تعالى أنداداً في ربوبيته من غير تعطيل^(٣)، وهم أصناف ذكر منهم الطوفي صنفين هما:

أ - النصاري:

وقد أخبر الله تعالى بأنهم قالوا: ﴿إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثٌ ثَلَاثَةٌ﴾ [سورة المائدة ٧٣/ ٥] وهم "يريدون بذلك أنه تعالى جوهر، ثالث ثلاثة أقانيم، وهي الأب، والابن، وروح القدس، وأن كل واحد من هذه الثلاثة إله كامل بالحد والحقيقة،

(١) انظر: الإشارات الإلهية (١/ ٣٠٠-٣٠٢).

(٢) علم الجدل في علم الجدل (١٦١).

(٣) انظر: الجواب الكافي (٩٠) لابن القيم.

وأنهم مع ذلك ليسوا ثلاثة آلهة، بل إله واحد؟! ^(١) قياساً على قول المسلمين: الله، الرحمن، الرحيم ^(٢)، حتى أنهم يقولون في بعض فواتح كتبهم: بسم الواحد بالذات المثلث بالصفات، وهو تأويل قولهم: الأب والابن وروح القدس إله واحد، وقاسوا الأقانيم الثلاثة لله تعالى على الإنسان فهو ذو ثلاثة أقانيم النفس والنطق والعقل، ولا يعدو أن يكون واحداً.

"والمراد بالجواهر عندهم القائم بذاته الغني عن محل يقوم به، وبالأقانيم الصفات، أو القوى، وهي كونه موجوداً ناطقاً حياً، فأقنوم الوجود سموه أباً، وأقنوم النطق سموه ابناً، وهو الكلمة المسيحية، وأقنوم الحياة سموه روح القدس" ^(٣). "وأما عامة الناس فيظنون أن مرادهم بالثلاثة: الله، ومريم، والمسيح، وليس كذلك" ^(٤).

ثم بيّن الطوفي أن العقل ببدايته يدرك بطلان كلامهم لأنه تناقض وتخليط، وأن الله تعالى نهاهم عنه فقال: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [سورة النساء ١٧١/٤] بل كفرهم لأجله فقال: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثُ ثَلَاثٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [سورة المائدة ٧٣/٥] وذلك لإشراكهم، ولهذا ناقضهم بإثبات التوحيد له ﷻ.

وأبطل الطوفي القياس على قول المسلمين، لكونه قياساً مع الفارق، فالمسلمون يقولون ذلك على معنى أن الذات الإلهية واحدة، ولكنها متصفة بصفات الكمال، بخلاف قول النصارى أن كل أقنوم إله كامل بالحد والحقيقة، وهم مع ذلك ليسوا ثلاثة، فهذا خبط كثير منه ما لا يعقل ومنه ما لا تساعد الشبهة فضلاً عن الحجة، ثم إن قولهم يقتضي أنه سبحانه ذات قامت به ثلاثة صفات فقط، وهذا باطل لأن

(١) الإشارات الإلهية (١٢٩/٢)، وعلم الجدل (١١٢).

(٢) انظر: الإشارات الإلهية (٧٧/٢).

(٣) الإشارات الإلهية (٧٧/٢).

(٤) الإشارات الإلهية (١٢٩/٢).

صفات الله تعالى أكثر من ثلاث كالعلم والقدرة والحياة والإرادة والكلام وغيرها من الصفات الذاتية والفعلية، وجميع ما ذكره في حصرها بالثلاث شبه إقناعية واستثنائية ليس فيها برهان عقلي، فما كان من النظائر الثلاثية فهو معارض بالنظائر الرباعية والخماسية، وما زاد عليها.

وأما القياس على الإنسان وكونه ذا ثلاثة أقانيم وهو واحد، فهو قياس فاسد لأمرين:

الأول: أنَّ القياس إلحاق فرع بأصل، والنصارى ألحقوا الأصل بالفرع.

الثاني: أنَّ شرط القياس تساوي المقيس والمقيس عليه، بل كون المقيس عليه أظهر لتحصل فائدة التعريف، ونفس الإنسان وعقله لا تساوي الله تعالى في الظهور والشهرة والجلاء.

ثم تعجب الطوفي من هؤلاء النصارى الذين يقولون بالتثليث ويدعون التوحيد، ويبنُّ الله من باب التمويه والتزوير^(١).

وبهذا كسر الطوفي شبه النصارى، ورد عليهم كما سبقه إلى ذلك الهاشمي في "تخجيل من حرف التوراة والإنجيل"^(٢)، وشيخ الإسلام في "الجواب الصحيح"^(٣) وغيرهما.

ب - المجوس:

وهم الذين يقولون إنَّ النور والظلمة إلهان، وقد عرَّض الله سبحانه بهم في قوله

(١) انظر: التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٣-٥)، والإشارات الإلهية (١/٤٠٨)، (٢/٧٧، ١٢٩) (٣/٢٤٠)، وعلم الجدل (١١٢-١١٣)، وشرح مختصر الروضة (٢/٧٤٨)، والانتصارات الإسلامية (١/٢٨٩، ٤٨٧)، (٢/٦١٩).

(٢) (١/٤٩٣-٤٩٦) بتحقيق: محمود قده - الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - مكتبة العبيكان - الرياض.

(٣) (١/١١٠)، (٢/١٥)، (٣/٤٧٢)، (٤/٤٤٨، ١٦٤) (٥/٥٤) بتحقيق: د/ عبدالعزيز العسكر وزميله - الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ - دار العاصمة - الرياض.

تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [سورة الأنعام ١/٦] وتقرير الدليل "أنَّ الظلمة والنور مخلوقان، ولا شيء من المخلوق بإله، فلا شيء من النور والظلمة بإله" (١).

"وأصل ضلالهم أنهم قالوا: إنَّ العالم مشتمل على خير وشر، وهما لا يصدران عن مبدأ واحد، بل عن مبدئين، وليس أولى بهما من النور والظلمة، لأنَّ النور خير فناسب أن يصدر عنه الخير، والظلمة شر فناسب أن يصدر عنها الشر" (٢).
وقد بيَّن الطوفي أنَّ هذا الكلام ركيك لا يستحق جواباً، لكن لابد من كشف الشبهة فيقال:

١- إن كان قولهم مبني على رأي الفلاسفة في أنَّ الواحد لا يصدر عنه إلا واحد فهو أصل باطل وشبهة زائفة.

٢- وإن كان شيء قالوه بالمناسبة المجردة فهو منقوض نقضاً كلياً وجزئياً، فأما الكلي فإنَّ العناصر الأربعة التي هي أمهات العالم -وهي الماء والنار والهواء والتراب- كل واحد منها يصدر عنه خير وشر مع أنَّه واحد، فالماء يروي العطشان ويظهر المغتسل ويبرد جسم المتبرد به وهو خير، ويغرق كثيراً من الناس والحيوان وذلك شر، وأما الجزئي فقل شيء يعتبر حاله إلا وفي طيِّه ضر ونفع، وخير وشر، فبطل قولكم في وجوب تعدد المبدأ.

ثم إن تخصيص النور والظلمة لا معنى له، إذ السماوات والأرض أولى منهما، ولو كان النور والظلمة إلهين لكانا مؤثرين فيما يحدث فيهما (٣).
وبهذا نقض الطوفي قولهم وهدم أصلهم.

(١) الإشارات الإلهية (٢/١٤٤-١٤٥)، وعلم الجدل (١١٤).

(٢) المصدر السابق (٢/١٤٥).

(٣) انظر: الإشارات الإلهية (٢/١٤٥-١٤٧).

المبحث الثاني

منهجه في توحيد الألوهية

توحيد الألوهية هو: إفراد الله تعالى بالعبادة^(١)، وتعرض الطوفي لمسائل هذا التوحيد من خلال ما يلي:

١- العبادة:

أولاً: معناها وأهميتها: العبادة هي الانقياد والذل^(٢)، والعبادة من أشرف المقامات فقد دُعي النبي ﷺ بها في مقام الإسراء فقال سبحانه: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [سورة الإسراء ١٧ / ١] وقال: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ [سورة النجم ٥٣ / ١٠]، وفي مقام الاحتجاج على رسالته بمعجزات القرآن فقال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [سورة البقرة ٢ / ٢٣]، وفي مقام دعاء المكلفين إلى الإيمان بتلاوة القرآن فقال ﷺ: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [سورة الجن ٧٢ / ١٩]^(٣)، واختار ﷺ أن يكون عبداً رسولاً^(٤)، قال الطوفي: "وذلك أن"

(١) مجموع الفتاوى (٢٨٤ / ١٠)، ونقض التأسيس (٤٥٤ / ٢)، والرد على المنطقيين (٥٢٠) لابن تيمية - دار المعرفة - بيروت -، وإغاثة اللهفان (١٣٥ / ٢) لابن القيم - تحقيق: محمد الفقي - الطبعة الثانية - ١٣٩٥ هـ - دار المعرفة - بيروت، وشرح نونية ابن القيم (١٢ / ١) (٢٥٩ / ٢) لابن عيسى - تحقيق: زهير الشاويش - الطبعة الثالثة - ١٤٠٦ هـ - المكتب الإسلامي - بيروت.

(٢) انظر: درء القول القبيح للطوفي (مخطوط) (١٨ / ب).

(٣) وهم الجن حينما دعاهم ﷺ للإيمان وتلا عليهم القرآن فازدحموا حتى كاد يتلبد بعضهم على بعض.

فائدة إيجاد الخلق وإرسال الرسل تعريف الله نفسه لخلقهم ودعائهم إلى عبادته وتوحيده^(٢)؛ فالله يرضى من عبده معرفته وتوحيده وإعطائه في الإلهية حقه^(٣)، وحول قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [سورة الذاريات ٥١/٥٦] قال: "أي يوحدني... والعبادة هنا عند بعض المفسرين التوحيد لأنه المطلوب الأهم... ولأن الآية مكتنفة بذكر الكفار والمشركين فدل على أن العبادة المذكورة ما يناقض ذلك وهو الإيمان والتوحيد... وأعلم أن هذا وإن كان له اتجاه إلا أن لفظ العبادة نص في مدلولها فحمله على التوحيد وفروعه أولى"^(٤).

والمعنى الذي ذكره الطوفي هو المعنى اللغوي للعبادة كما صرح به أئمة اللغة^(٥)، وأما المعنى الاصطلاحي لها فقد بين الطوفي أن لها عدة إطلاقات:

١- ما يتناول الإسلام الظاهر والإيمان الباطن^(٦)، وهذا هو أعم إطلاق للعبادة^(٧).

٢- التوحيد: كما سبق في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [سورة الذاريات ٥١/٥٦] وفي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ [سورة البقرة ٢/٢١]^(٨).

(١) انظر: التعيين في شرح الأربعين للطوفي (٩) والإشارات الإلهية (٣/٣٧٣).

(٢) التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٧٧).

(٣) انظر: التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٨٢).

(٤) درء القول القبيح (١٩/أ) وانظر: التعيين (٢٢١).

(٥) انظر: معجم مقاييس اللغة (٤/٢٠٥)، ومختار الصحاح (١٩٦) وغيرهما.

(٦) انظر: التعيين في شرح الأربعين (٢٢١).

(٧) وهو يشبه تعريف شيخ الإسلام رحمه الله للعبادة كما في الفتاوى (١٠/١٤٩)، والفتاوى

الكبرى (٢/٣٦١) لابن تيمية - تحقيق: حسنين مخلوف - الطبعة الأولى - ١٣٨٦هـ - دار

المعرفة - بيروت.

(٨) انظر: التعيين في شرح الأربعين (٢٢١).

٣- الدعاء: كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَخَرِينَ﴾ [سورة غافر ٤٠/٦٠] حيث جعل الدعاء عبادة "ولأنَّ الداعي إنما يدعو الله ﷻ عند انقطاع أمله مما سواه، وذلك حقيقة التوحيد والإخلاص، ولا عبادة فوقهما، فالدعاء منح العبادة من هذا الوجه"^(١).

ثانياً / أنواعها:

تحدث الطوفي عن بعض أنواع العبادة كما يلي:

١ - الخوف:

بَيَّنَ ﷻ أَنَّ الخوف من الله تعالى وحده واجب^(٢)، ومن خاف معه غيره فتوحيده مدخول، لأنَّ الخوف إنما يكون من شر أو ضرر يلحق والله ﷻ هو خالق كل شيء، من شر وخير ونفع وضرر، ولا يكون شيء من ذلك إلا بإذنه، فمن خاف معه غيره فليس بفقيه بل هو جاهل، قال تعالى: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِّنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [سورة الحشر ١٣/٥٩]^(٣).

وقد وافق الطوفي الكتاب والسنة وما عليه أئمة السلف في وجوب إفراد الله تعالى بالخوف كما قال سبحانه: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا مِنِّي إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ [سورة آل عمران ٣/١٧٥].

ثم تعرّض الطوفي لقول بعض مخاذيل الصوفية^(٤): إنهم لا يعبدون الله شوقاً إلى

(١) انظر: التعيين في شرح الأربعين (١١٨)، وإيضاح البيان عن معنى أم القرآن (١٩)، ومختصر الترمذي (خطوط) (٨٤/أ) و(٤٨/أ).

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (٧٣/١).

(٣) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/٣٣٦).

(٤) فرقة باطنية منحرفة اختلفت في نسبتها على أقوال كثيرة، فقليل: هي مأخوذة من لبس الصوف،

جنته ولا خوفاً من ناره بل لأنهم رأوه أهلاً للعبادة فعبدوه، قال الطوفي: "فليت شعري أليس أهلاً للخوف والرجاء أيضاً؟!"^(١). وقد فصل في حكم هؤلاء "فمن قالها استغناءً عن فضل الله ورحمته، وجرأة عليه، فهو مخطئ كافر"^(٢)، وأما من قالها لغلبة حبه عليه فهو مُفَرِّطٌ لأنَّ المحب ينبغي أن يحذر من هجران حبيبه أكثر مما يطمع في وصله^(٣)، ومن قالها معتقداً أنَّه أهل للعبادة لذاته حتى لو لم يكن هناك رحمة ولا عذاب ولا جنة ولا نار، فهو محقق عارف، لأنَّ الله تعالى له صفتا جلال وجمال، فلو انتفى الخوف من جهة صفة جلاله لوجبت عبادته لما هو عليه من الكمال من جهة صفة جماله^(٤).

وانتقاد الطوفي لهم في محله؛ لأنَّ طلب الجنة والاستعاذة من النار طريق أنبياء الله ورسله وجميع أولياء الله السابقين المقربين، وأصحاب اليمين^(٥)، فقد دلت النصوص الشرعية على مشروعية ذلك، قال تعالى: ﴿سَابِقُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [سورة الحديد ٥٧/٢١] وثبت في الصحيحين أنَّ النبي ﷺ كان يستعيز بالله تعالى

وقيل: من الصفة، وقيل: من الصفاء، وقيل: غير ذلك، نشأت في القرن الثاني الهجري، لها عدة طرق كالقادرية والرفاعية والأحمدية والدسوقية والشاذلية والنقشبندية، وتطور اعتقاد المنتسبين إليها حتى وصل إلى القول بالحلول والاتحاد ووحدة الوجود والفناء وإسقاط التكاليف الشرعية [انظر: مجموع الفتاوى (٣٥٨/١٠) (٦/١١)، (١٦-٢٠)، وفرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام (٧٥١/٢) لغالب عواجي الطبعة الثالثة - ١٤١٨هـ - دار لينة - مصر، وتاريخ الفرق وعقائدها (١٥٧) لمحمود عبيدات ١٩٩٨هـ - دار الفرقان - الأردن].

- (١) شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٦٣/ب).
- (٢) الإشارات الإلهية (٤٠٣/٣).
- (٣) انظر: شرح التائية (٦٣/ب).
- (٤) انظر: الإشارات الإلهية (٤٠٣/٣).
- (٥) انظر: الاستقامة (١١٠/٢) لابن تيمية، والفتاوى (٢٤١/١٠).

من عذاب النار^(١)، وقال تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [سورة الإسراء ١٧ / ٥٧] وقال في وصف أنبيائه: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَشِيعِينَ﴾ [سورة الأنبياء ٢١ / ٩٠].

وأما التفصيل في حكم قائلها فهو تفصيل جيد، فقد عبّر ابن القيم عمن قالها مستغنياً بأنهم أعداء الله حقاً وهم أهل العذاب الدائم^(٢)، وذكر ابن تيمية أن "الراجي الخائف إذا تعلق خوفه ورجاؤه بالتعذب باحتجاب الرب عنه والتنعيم بتجليه له فمعلوم أن هذا من توابع محبته له"^(٣). فغلبة الحب لا تعلل هذا القول لأن طلب الجنة والخوف من النار من لوازمه، وأما من قالها معتقداً أنه أهل للعبادة لذاته "فإنما قصده أنك لو لم تخلق ناراً أو لو لم تخلق جنة لكان يجب أن تعبد ويجب التقرب إليك"^(٤) بسبب ما قام بالقلب من محبة الله تعالى وإجلاله والحياء منه مما ينهيه عن معصيته^(٥)، "كما قال عمر رضي الله عنه: «نعم العبد صهيبي، ولو لم يخف الله لم يعصه»، وفي الأثر: لو لم أخلق جنة ولا ناراً، أما كنت أهلاً أن أعبد"^(٦). وهو "طريق أهل العلم والإيمان الذين عقلوا عن الله أمره ودينه، وعرفوا مراده بما أمرهم ونهاهم عنه، وهي أن نفس معرفة الله ومحبته وطاعته والتقرب إليه وابتغاء الوسيلة إليه أمر مقصود

(١) أخرجه البخاري في كتاب الدعوات، باب الاستعاذة من أذى العمر ومن فتنة الدنيا ومن فتنة النار (٦٣٧٥)، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يستعاذ منه في الصلاة ح (٥٨٨).

(٢) انظر: مدارج السالكين (٨١ / ٢).

(٣) الفتاوى (٦٤ / ١٠).

(٤) الفتاوى (٦٣ / ١٠).

(٥) انظر: الفتاوى (٦٤ / ١٠).

(٦) درء التعارض (٦٨ / ٦)، وانظر: الفتاوى (٦٤ / ١٠).

لذاته، وأنَّ الله سبحانه يستحقه لذاته"^(١).

٢- المحبة:

بيّن الطوفي أنَّ الذي دل عليه الكتاب والسنة، واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها، أنَّ الله تعالى يُحِبُّ وَيُحَبُّ لذاته، وقد انتقد ما ذهب إليه طوائف من المتكلمين والفقهاء من إنكار محبة عباد الله المؤمنين له، وتأويلها بمحبة طاعته وعبادته، ومن إنكار محبة الله تعالى لعباده المؤمنين وتأويلها بإرادة الإحسان إليهم.

فأما محبة العباد لله فتأويلها بحب الطاعة والعبادة والثواب لا يصح، لأنَّ حب هذه الأمور درجة نازلة عن محبة الله تعالى.

وأما محبة الله تعالى لعباده فأول من أنكرها الجعد بن درهم^(٢) أستاذ الجهم بن صفوان^(٣)، فضحى به خالد بن عبدالله القسري^(٤)، وقال: يا أيها الناس ضحوا تقبل

(١) مفتاح دار السعادة (١٢٣/٢) لابن القيم، وانظر: (٨٧/٢)، وشفاء العليل (١١٩/١) لابن القيم.

(٢) الجعد بن درهم، كان مبتدعاً ضالاً زنديقاً، وهو مؤدب مروان بن محمد المعروف بـ(الحمار) آخر ملوك بني أمية توفي سنة (١١٨هـ) تقريباً بواسطة، على يد خالد القسري [انظر: سير أعلام النبلاء (٤٣٣/٥)، وتاريخ الإسلام حوادث (١٠١ - ١٢٠هـ) (٣٣٧) للذهبي - تحقيق عمر تدمري - الطبعة الأولى - ١٤١٥هـ - دار الكتاب العربي - بيروت، والوافي بالوفيات (٦٧/١١)].

(٣) الجهم بن صفوان السمرقندي أبو محرز، رأس الجهمية، الضال المبتدع هلك في زمان التابعين، قتله سلم بن أحوز سنة (١٢٨هـ) [انظر: سير أعلام النبلاء (٢٦/٦)، وميزان الاعتدال (١٥٩/٢)، ولسان الميزان (١٤٢/٢)].

(٤) خالد بن عبدالله بن يزيد القسري الدمشقي، ولي مكة من قبل الوليد بن عبد الملك، ثم ولي العراق لهشام، كان جواداً خطيباً، ولد سنة (٦٦هـ)، رُمي بالنصب، والزندقه، والميل إلى النصارى لأن أمه كانت نصرانية، قتل أيام الوليد سنة (١٢٦هـ) [انظر: سير أعلام النبلاء (٤٢٥/٥) وميزان الاعتدال (٤١٥/٢) ولسان الميزان (٢٠٨/٧) وشذرات الذهب (١٧٠/١)].

الله ضحاياكم، فإني مضح بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ولم يكلم موسى تكليماً، ثم نزل فذبحه برضا علماء الإسلام^(١)، وبين الطوفي أن منكري حقيقة محبة الرب، ينكرون التلذذ بالنظر إليه^(٢)، مما سيأتي بحثه في مسألة الرؤية.

وما ذهب إليه الطوفي هو الذي دل عليه كتاب الله تعالى بقوله: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [سورة المائدة ٥ / ٥٤] وسنة رسول الله ﷺ حين قال: «لأعطين الراية غداً رجلاً يفتح الله على يده يُحب الله ورسوله ويُحبه الله ورسوله...»^(٣)، وأما اتفاق السلف فقد نقله شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: "والذي دل عليه الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها ومشايخ الطريق: أن الله يُحب ويُحب" ^(٤)، وأما تأويل محبة العباد لربهم فهو مخالف للشرع والعقل، والواقع المحسوس، بل قد يؤول ذلك إلى إنكار أصل دين الإسلام، لأن مبنى دين الإسلام على شهادة لا إله إلا الله، ومعنى الإله: المحبوب الذي تأله القلوب، وتجه وتعظمه^(٥) وأما تأويل محبة الله للعباد بإرادة الإحسان فهو "من التأويل الباطل، والحق الذي عليه أهل السنة أن معنى المحبة غير معنى الإرادة، والله سبحانه موصوف بها على

(١) القصة رواها الدرامي بسنده في النقض على المريسي (١ / ٥٨١)، وفي الرد على الجهمية (١٧)

تحقيق: بدر البدر الطبعة الأولى - ١٤٠٥ هـ - الدار السلفية - الكويت، والبخاري في خلق أفعال

العباد (٢٩) بتحقيق: عبدالرحمن عميرة - ١٣٩٨ هـ - دار المعارف - الرياض.

(٢) انظر: أقاويل الثقات (٧٧) لمرعي الكرمي - تحقيق شعيب الأرنؤوط - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ -

مؤسسة الرسالة بيروت.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد، باب فضل من أسلم على يديه رجل ح (٣٠٠٩)، ومسلم في

كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه ح (٢٤٠٦).

(٤) مجموع الفتاوى (١٠ / ٦٩٧) وانظر: (٨ / ١٤٢) و (٢ / ٣٥٤) و (٦ / ٤٧٦).

(٥) شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (١ / ٦٦) للشيخ عبدالله الغنيمان - الطبعة الرابعة -

١٤٢٠ هـ - دار لينة - مصر.

الوجه الذي يليق بجلاله، ومحبه لا تشابه محبة خلقه، كما أن إرادته لا تشابه إرادة خلقه، وهكذا سائر صفاته، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى ٤٢ / ١١] ^(١).

٣- الاستعاذة:

بين الطوفي أنه لا معاذ إلا بالله وحده، وأن المخلوق لا يعوذ بمخلوق آخر، فليس أحدهما أولى بالتعويد من الآخر، بل هو نوع من الإشراك بالله ﷻ، وعبادة غيره، وذلك عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحَنَكَ أَنْتَ وَلِيْنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ﴾ [سورة سبأ ٣٤ / ٤١] وفُسرَت العبادة بالاستعاذة بالجن التي كانت العرب تفعل حينما تنزل وادياً ^(٢).
ومما استدل به تعويد النبي ﷺ للحسن والحسين بقوله: «أُعِيذُكُمَا بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَّةٍ وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لَامَّةٍ» ^(٣)، وهو كاستدلال الإمام أحمد ﷺ ^(٤).

وما ذهب إليه الطوفي هو الحق وهو الذي دل عليه الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [سورة الفلق ١ / ١١٣]، وقال: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [سورة الناس ١ / ١١٤]. ومن السنة قول النبي ﷺ: «أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وَأُحَازِرُ» ^(٥).

(١) من تعليقات سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ عَلَى فَتْحِ الْبَارِي (١/١٠٢).

(٢) انظر: علم الجدل في علم الجدل (١٨٩، ١٩٠)، وشرح مختصر الروضة (٢/١٨).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء (٦/٤٠٧) ح (٣٣٧١).

(٤) انظر: تلخيص الاستعاذة في الرد على البكري (٢/٥٤٤) لابن تيمية - تحقيق: محمد عجال - الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، ومجموع الفتاوى (١/٣٣٦).

(٥) أخرجه مسلم في كتاب السلام، باب استحباب وضع يده على موضع الألم مع الدعاء ح (٢٢٠٢).

٤ - التوكل:

ذكر الطوفي أنَّ التوكل هو التفويض، "ومن لا يفوض إلى الله ﷻ فكأنه لم يرض به رباً ومديراً، فإن كان ذلك عن عمد واحتقار لشأن القدرة فهو كفر، وإن كان من ضعف وغلبة جزع فهو نقص في الإيمان أو كماله"^(١)، لأنَّ "التوكل من مهمات الإيمان حتى يكاد يكون شرطاً فيه أو في كماله"^(٢)، قال تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يُقَوْمُ إِنِّ كُنْتُمْ ءَامِنْتُمْ بِاللّٰهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنِّ كُنْتُ مَسْلَمِينَ﴾ [سورة يونس ٨٤/١٠].

وما ذهب إليه من أنَّ ترك التوكل نقص في الإيمان هو الحق، كما قال تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنِّ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ [سورة المائدة ٢٣/٥]. قال ابن القيم: "وهذا يدل على انتفاء الإيمان عند انتفاء التوكل، فمن لا توكل له لا إيمان له"^(٣).

٥ - السجود:

وعرّفه الطوفي: بآئه وضع الجبهة على الأرض تقرباً إلى الله ﷻ وعبادة له، وهو السجود بالمعنى الشرعي^(٤)، وكان سجود التحية مباحاً للأمم السابقة كما قال تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا﴾ [سورة يوسف ١٠٠/١٢] "حتى حرمه الإسلام تمييزاً لله ﷻ بهذه العبادة الخاصة دون غيره، فمن سجد لغير الله ﷻ قاصداً عبادته عالماً بتحريم ذلك كفر"^(٥).

وهذا هو الحق الموافق للكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ أَلَّا يُدْعَىٰ

(١) الإشارات الإلهية (٢/٣٠٠).

(٢) المصدر السابق.

(٣) مدارج السالكين (٢/١٢٩).

(٤) انظر: الإشارات الإلهية (٣/٢٨).

(٥) المصدر السابق (٢/٣٣٦).

وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ
الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿سورة فصلت ٣٧/٤١﴾. وروى
أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: «لا يصلح لبشر أن يسجد لبشر، ولو صلح لبشر أن
يسجد لبشر، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها»^(١).

ثالثا / شروطها:

للعادة شرطان، هما: -

١ - الإخلاص:

وعرفه الطوفي رحمه الله بأنه قصد الله لا سواه بالعمل، ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا
اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [سورة البينة ٥/٩٨]، وبين أن الإخلاص والمراقبة
مدار قبول الأعمال، وفسر الإحسان الوارد في حديث جبريل بالمراقبة والإخلاص
في العبادة، واستدل بقوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ
فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [سورة البقرة
٢/١١٢]، وقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ يُسَلِّمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ
اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ﴾ [سورة لقمان ٣١/٢٢].

فالطوفي يرى أن الإحسان المتمثل بالمراقبة والإخلاص شرط حتى في الإسلام
والإيمان، فبدونهما لا يقبلان، كما قال تعالى أيضاً: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا
وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا

(١) أخرجه الإمام أحمد (٣/١٥٨) ح (١٢٦١٤)، وحسنه الضياء في المختارة (٥/٢٦٦) تحقيق

عبدالمالك بن دهيش - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ - مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة، وقال

الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/٤): «رجاله رجال الصحيح غير حفص ابن أخي أنس وهو ثقة» -

١٤٠٧هـ - دار الكتاب العربي - بيروت، وصححه الألباني في صحيح الجامع ح (٧٧٢٥)

الطبعة الثالثة - ١٤٠٨هـ - المكتب الإسلامي - بيروت.

الصَّلِحَتِ ثُمَّ اتَّقُوا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقُوا وَأَحْسِنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿سورة المائدة ٥/٩٣﴾، فاشتراط الإحسان في التقوى والإيمان^(١)، كما استدل بقول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ إِلَّا مَا كَانَ خَالِصاً لَوَجْهِهِ»^(٢)، وذكر أنَّ العلم لا بد فيه من صحة النية^(٣)، وأنَّ طلب ثناء الناس رياء مذموم^(٤).

وما ذهب إليه من اشتراط الإخلاص هو الحق الموافق للكتاب والسنة.

٢- موافقة أمر الشرع:

وهي من القواعد التي أكد عليها الطوفي، وهي: أنَّ كل ما ليس عليه أمر الشرع فهو باطل مردود، وجعلها الطوفي من القواعد الكلية، بل إنَّه وصف الدليل الذي قرَّرها بأنَّه نصف أدلة الشرع^(٥)، وهو حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»^(٦) وفي رواية: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٧)، وهذا الشرط حق دل عليه - مع السنة - كتاب الله تعالى، فقال تعالى: ﴿وَمَا نَهَكُمُ عَنْهُ فَأَنْتَهُوْا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ

(١) انظر: التعيين في شرح الأربعين (٦٢/٦٣) وحلال العقد في أحكام المعتقد (٢٩/ب).

(٢) أخرجه النسائي في كتاب الجهاد، باب من غزا يلتمس الأجر والذكر ح (٣١٤٠) وآخره (وابتغى به وجهه) بتحقيق مكتب التراث الإسلامي - الطبعة الثانية - ١٤١٢هـ دار المعرفة - بيروت، وحسنه العراقي في تخريج الإحياء (٥/١٩٧٩) ح (٣١٢٠) تحقيق محمود الحداد - الطبعة الأولى - ١٤٠٨هـ دار العاصمة - الرياض، والألباني في صحيح الجامع ح (١٨٥٦).

(٣) انظر: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٢١٥).

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة (١/١٠٩).

(٥) انظر: علم الجدل في علم الجدل (٩٠/٩١) والتعيين شرح الأربعين (٩٢/٩٥).

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود ح (٢٦٩٧)، ومسلم في كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور ح (١٧١٨).

(٧) الرواية عند مسلم في كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور ح (١٧١٨).

شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿سورة الحشر ٥٩/٧﴾.

٢- تقدير الخبر في كلمة الإخلاص (لا إله إلا الله):

ومن المسائل المتعلقة بهذا التوحيد بيان تقدير الخبر في كلمة الإخلاص (لا إله إلا الله)، فقال الطوفي: "إذ تقديره: لا إله موجود إلا الله"^(١). وهذا التقدير - وإن كان قال به بعض النحاة^(٢) - خطأ لأمر:

١- أن هذا التقدير لا يحصل به المقصود من بيان أحقية ألوهية الله سبحانه وبطلان ما سواها.

٢- أن هناك آلهة باطلة كثيرة غير الله، كما قال تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [سورة هود ١١/١٠١]، وقال: ﴿فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً﴾ [سورة الأحقاف ٤٦/٢٨]^(٣).

٣- أنه موهم بالقول بوحدة الوجود، وأن كل ما يعبد هو الله^(٤). والصواب أن يُقدر الخبر بـ(حق): (لا إله حق إلا الله)، وبهذا تظهر عظمة هذه الكلمة، وكونها المبطل لآلهة المشركين وعبادتهم من دون الله، كما قال سبحانه: ﴿ذَلِكَ بَأْسُ اللَّهِ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾

(١) شرح مختصر الروضة (٢/٧٣٥)، وانظر: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٥٨٩).

(٢) انظر: حصول المأمول بشرح ثلاثة الأصول (١٠٩/١١٠) للشيخ/ عبدالله الفوزان الطبعة الأولى - ١٤٢٠هـ - مكتبة الرشد - الرياض.

(٣) انظر: تعليقات سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ عَلَى شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي - (٧٤) بتحقيق: عبدالله التركي وشعيب الأرنؤوط - الطبعة الثانية - ١٤١٣هـ - مؤسسة الرسالة - لبنان.

(٤) انظر: شرح الأجرومية للشيخ محمد العثيمين رَحِمَهُ اللهُ (٣٦٧) - بعناية: محمد عبدالحليم - الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ - مكتبة الأنصار - مصر.

[سورة الحج ٢٢ / ٦٢]. فأوضح سبحانه أنه هو الحق، وأن ما دعاه الناس من دونه هو الباطل، ولهذا امتنع المشركون من الإقرار بهذه الكلمة لعلمهم بأنها تبطل آلهتهم^(١).

٣ - ما ينافي توحيد الألوهية أو كماله :

تحدث الطوفي عنها من خلال الحديث عما يأتي:

أولاً: الشرك:

- بداية وقوع الشرك:

يرى الطوفي أن بداية الشرك كان في وقت إدريس عليه السلام، وذلك أنه لما رفع إلى السماء جاء إبليس إلى أخ له فقال له: أصنع لك تمثالاً على صورة إدريس تتسلى بها؟ قال: نعم، فصنع له تمثالاً كان يدخل عليه كل يوم فيبكي عنده ويتذكر إدريس، فلما مات جاء من بعده فوجدوا التمثال، فأوحى إليهم الشيطان أن هذا إله إدريس وأخيه فاعبدوه فعبدوه، فكان ذلك أصل الجاهلية الأولى^(٢).

لكن الصواب في بداية الشرك أنه كان في قوم نوح عليه السلام، وجميع الأقوال الأخرى في بداية الشرك تعتمد على روايات مدارها على هشام بن محمد بن السائب الكلبي عن أبيه، وهما متروكان^(٣)، وهذه الروايات موجودة في كتاب الأصنام^(٤) لهشام بن محمد السائب الكلبي، ومما يدل على القول الراجح ما يلي:

(١) انظر: تعليقات الشيخ عبدالعزيز بن باز على شرح العقيدة الطحاوية (٧٤).

(٢) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (٢ / ٧٣٠).

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (٦ / ٢٤٨) و (١٠ / ١٠١)، وميزان الاعتدال (٦ / ١٥٩)، والتاريخ الكبير (١ / ١٠١) و (٨ / ٢٠٠) للبخاري - تحقيق: هشام الندوي - دار الفكر - لبنان، والكامل (٦ / ١١٤) و (٧ / ١١٠) لابن عدي - تحقيق: يحيى غزاوي - الطبعة الثالثة - ١٤٠٩ هـ - دار الفكر - لبنان - وغيرها.

(٤) مطبوع - في جزء واحد بتحقيق/ محمد عبدالقادر وأحمد عبيد - مكتبة النهضة - مصر.

١- قول الله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [سورة نوح ٢٣/٧١]، قال ابن عباس رضي الله عنه: "أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصاباً وسموها بأسمائهم ففعلوا، فلم تعبد، حتى إذا هلك أولئك ونسخ العلم عُبدت" ^(١).

٢- قوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ [سورة البقرة ٢/٢١٣]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا﴾ [سورة يونس ١٠/١٩]. قال ابن كثير: "لأنَّ الناس كانوا على ملة آدم حتى عبدوا الأصنام، فبعث الله إليهم نوحاً عليه السلام فكان أول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض" ^(٢).

٣- قول ابن عباس رضي الله عنه: "كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلهم على شريعة من الحق فاختلفوا، فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين" ^(٣). وقد روي أيضاً عن قتادة وعكرمة ^(٤).

- قبح الشرك:

أشار الطوفي إلى قبح الشرك من خلال الآيات، ففي قوله سبحانه: ﴿أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ﴾ [سورة الكهف

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب (وداً ولا سواعاً ولا يغوث ويعوق) ح (٤٩٢٠).

(٢) تفسير القرآن العظيم (١/٢٥١).

(٣) أخرجه ابن جرير في التفسير (٢/٣٣٤)، وفي التاريخ (١/١١١) الطبعة الأولى - ١٤٠٧هـ - دار الكتب العلمية - لبنان، والحاكم في المستدرک (٢/٤٨٠) ح (٣٦٥٤) و (٢/٥٩٦) ح (٤٠٠٩) وقال: صحيح على شرط البخاري - بتحقيق: مصطفى عطا - الطبعة الأولى - ١٤١١هـ - دار الكتب العلمية - لبنان.

(٤) انظر: تفسير الطبري (٢٩/٩٩)، وتاريخه (١/١١)، وانظر: الشرك في القديم والحديث (١/٢٠٥) لأبي بكر زكريا - الطبعة الأولى - ١٤٢١هـ - مكتبة الرشد - الرياض.

١٨/ ١٠٢] قال الطوفي: "أي: وأسكت عنهم ولا أعاقبهم، هذا لا يكون، وفيه تعظيم الشرك قبحاً والتوحيد حسناً، وهو مثل ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [سورة النساء ٤/ ٤٨]"^(١).

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِّنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ [سورة الأنبياء ٢١/ ٢٩] قال: "الآية تحتمل وجوهاً: أحدها: أن على تقدير أن يقول ذلك منهم قائل نعذبه، إشارة إلى تعظيم الشرك قبحاً، وأنه ~~يُكَفِّرُ~~ لا يجابي فيه أحداً حتى أكرم الخلق عنده، وإن كان ذلك لا يقع منهم لعصمتهم، لكنه مفروض"^(٢) وغيرها.

- سد الوسائل الموصلة إلى الشرك:

وتحدث الطوفي من خلال أمرين:

١ - قول النبي ﷺ: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» قالت عائشة رضي الله عنها: "فلولا ذلك لأبرز قبره، غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً"^(٣). قال الطوفي: "قلت: وهذا صحيح مشهور عنهم، فإنهم لغلوهم في أنبيائهم - كما غلوتم في المسيح فجعلتموه إلهاً - كانوا يتعبدون عند قبور أنبيائهم (و)^(٤) ذلك منهي عنه في الإسلام لثلاث يصير النبي ﷺ بالصلاة عنده شبيهاً بالمعبود، وإن كانت النية تميز العبادة لمن؟، لكن لمجرد الشبه تكرهه، وأيضاً فإن الأنبياء معظّمون، فإذا عبد الله عندهم لم يؤمن أن يجيء من بعد ذلك العصر فتظن العبادة لهم لتعظيمهم في النفوس"^(٥).

(١) الإشارات الإلهية (٢/ ٤٣٢).

(٢) المصدر السابق (٣/ ٢٧).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور ح (١٣٣٠)، ومسلم في كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، واتخاذ الصور فيها، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد ح (٥٢٩).

(٤) زيادة يقتضيها السياق وليست في الأصل.

(٥) الانتصارات الإسلامية (٢/ ٧٢٩ - ٧٣٠).

٢- قول النبي ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجد الأقصى ومسجدي»^(١). قال الطوفي: "والمراد لا تشد الرحال شدة عبادة واعتقاد أفضلية، وفيه رد على قُصَّاد الترب والمشاهد المشهورة"^(٢).

- مغفرتة:

بين الطوفي أنَّ الشرك لا يغفر لمن مات عليه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [سورة النساء ٤/٤٨]^(٣). وأما من كان حياً وأراد التوبة منه فهو يدخل في عموم قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [سورة الزمر ٣٩/٥٣]، فالشرك يغفر بالاستغفار منه وهو الإيمان، "والإيمان شرط في غفران الذنوب التي هي دون الشرك لأنَّ الإيمان أصل بينى عليه (فقبول)^(٤) الطاعات غفران المعاصي، أما مع الشرك فلا أصل بينى عليه ذلك، ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنْثُوراً﴾ [سورة الفرقان ٢٥/٢٣]"^(٥).

وقد دل على ما ذكره الطوفي حديث عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات يشرك بالله دخل النار»، وقلت أنا: «من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة»^(٦).

(١) أخرجه البخاري في كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ح (١١٨٩)، ومسلم في كتاب الحج، باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ح (١٣٩٧).

(٢) مختصر الترمذي (مخطوط) (٢/٣٠/أ).

(٣) انظر: الإشارات الإلهية (٢/٢٦).

(٤) في الأصل: «فبقول»، ولعل الصواب ما أثبتته.

(٥) التعيين في شرح الأربعين (٣٣٦).

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله ح (١٢٣٨)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ومن مات مشركاً دخل الجنة.

- بطلانه من خلال آياته القرآن الكريم:

أطال الطوفي رحمه الله في بيان دلالة آيات الكتاب على بطلان الشرك بأساليب متنوعة وطرق شتى ، ومن أهمها: -

ضرب الأمثال كما يلي:

١- قال تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَّكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَّا رَزَقَكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [سورة الروم ٢٨ / ٣٠]. بين الطوفي أن هذه الآية حجة على معتقدي الشريك لله تعالى "وتقدير الدليل من الآية، كما أنه ليس من عبيدكم شركاء وفي أموالكم وأملاككم كذلك يجب أن لا يكون لله سبحانه شركاء من خلقه، وكيف ترضون لله سبحانه وتعالى بما تأنفون منه لأنفسكم"^(١)، "وهو قياس جلي، وكذلك كما لا تخافون عبيدكم فالله عز وجل لا يخاف الآلهة المملوكة له، ولو كانت آلهة حقاً لكان يخافها.. فهذان برهانان في هذه الآية"^(٢).

وقريب من معنى هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادٍ رِّزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [سورة النحل ٧١ / ١٦]، ففي الآية "شاهد على التوحيد وتقريره: أن الله عز وجل فضل السادة على العبيد في الرزق، ثم إن السادة لا يردون من فضل رزقهم على عبيدهم بحيث يشاركونهم ويساؤونهم فيه، والأصنام وسائر الآلهة التي يدعونها مع الله عز وجل عبيد له ومملوكون فلا ينبغي لكم أن

النار ح (٩٤).

(١) شرح مختصر الروضة (٣ / ٢٥٢).

(٢) الإشارات الإلهية (٣ / ١١٨)، وانظر: شرح مختصر الروضة (٢ / ٦٨٢)، وعلم الجدل في علم الجدل (١٨٧).

تشركوهم في عبادته التي اختص بها كما لا تشركون عبيدكم في فضل رزقكم، وهذا دليل قياسي في التوحيد^(١).

ومنها قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنْ رِزْقٍ حَسَنًا فَهُوَ يَنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة النحل ١٦/٧٥]، "دليل آخر على التوحيد، وتقريره أن الله ﷻ غني له ملك السموات والأرض، وأهتكم عبيد فقراء، فلا يساوونه في رتبة الإلهية، ولا يستحقون معه صفة المعبودية، كما لا يستوي العبد الفقير منكم والموسر الذي ينفق من يساره سرًّا وجهراً"^(٢).

ومنها قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [سورة النحل ١٦/٧٦]، "فيه دليل آخر على التوحيد، وتقريره أن الله ﷻ غني قادر كافل لخلقه أمر ناه، فلا تساويه أصنامكم العادمة (لهذه)^(٣) الصفات، كما لا يستوي رجلان أحدهما جامع لهذه الصفات، وآخر عادمها"^(٤).

وكل الأمثال السابقة مضروبة لله وحده ولما يعبد من دونه، ومن الأمثال المضروبة لحال المشرك قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَكِّسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة الزمر ٣٩/٢٩]، فهو "من أدلة التوحيد؛ وبيانه أن التوحيد أصلح للموحد، كما أن المالك الواحد للعبد أصلح له من تعدد الملاك لأن

(١) الإشارات الإلهية (٢/٣٧٩).

(٢) المصدر السابق (٢/٣٨٠).

(٣) في الأصل: «لهذا»، ولعل الصواب ما أثبتته.

(٤) الإشارات الإلهية (٢/٣٨٠).

كثرة الأرباب والملاك تنازع، فيهلك، أو يشقى ويتعب، بخلاف الرب الواحد، والمالك الواحد، إذ لا تنازع مع الوحدة^(١).

ومن الأمثال المضروبة لحال آلهة المشركين قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاستَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئاً لَا يَسْتَفِيدُوا مِنْهُ ضَعْفَ الطَّالِبِ وَالْمَطْلُوبِ﴾ [سورة الحج ٢٢/٧٣] وهو مثل جادل الله به الكفار وأبطل عليهم القول بالشرك وتقريره بطريقتين هما:

١- طريق الاقتران: أي لا شيء مما تعبدون بقادر وكل معبود فهو قادر، فلا شيء مما تعبدون حق، وبيان الأولى أن عدم القدرة أو كمالها نقص وهو ينافي الإلهية، وبيان الثانية: أن ما تعبدون لا يقدر على خلق ذباب ولا على استنفاد ما سلَّبْتهموه، وهو من أضعف الدواب، وهذا أبلغ الضعف.

٢- طريق الملازمة: فيقال: لو كان ما تعبدون من دون الله إلهاً حقاً لكان قادراً، لكن اللازم باطل فالملزوم كذلك، وبيان الملازمة: أنه لو لم يكن قادراً لكان عاجزاً والعجز نقص ينافي الإلهية، وبيان انتفاء اللازم عدم قدرتهم على خلق الذباب مع أنه أضعف الدواب^(٢)، وغيرها كثير^(٣).

ثانياً - اعتقاد تأثير العدوى^(٤)

يُبين الطوفي أن قوله ﷺ: «لا عدوى ولا طيرة»^(١) "كلام متضح بيّن، إذ معناه: لا

(١) المصدر السابق (٣/١٨٩).

(٢) انظر: علم الجدل (١٦٥) والإشارات الإلهية (٣/٤٢).

(٣) انظر: علم سبيل المثال: الإشارات الإلهية (٢/٣٣١، ٣٧٦، ٣٧٩) (٣/٣٣، ٢٩، ٥٠، ٦٤، ١٢١، ٢٤٣، ٢٨٩) ومختصر الروضة (١/٢٥٣) (٢/٤٦٩، ٧٢٩) (٣/١٩٦)، وعلم الجدل (٩٤، ١١٤، ١١٦، ١١٧، ١٤٥، ١٦٣، ١٦٤)، والإكسير (٢٥٥).

(٤) عرفها الطوفي: بأنها "انتقال الداء من جسم إلى جسم" [انظر: مختصر الترمذي (مخطوط) (١/٧٨/أ)].

فاعل للنفع والضرر إلا الله" ^(٢). ويُشكلُ عليه قول النبي ﷺ: «لا يُورد ممرض على مُصح» ^(٣)، وقوله: «فر من المجذوم فرارك من الأسد» ^(٤) وما روى مسلم أنه كان في وفد ثقيف رجل مجذوم، فأرسل إليه النبي ﷺ: «إنا قد بايعناك فارجع» ^(٥)، وذلك أنَّ المتبادر من هذه النصوص إثبات العدوى وهو يعارض نفيها في الحديث الأول، وذكر الطوفي الجمع بينها من وجهين:

الأول: حمل الحديث الأول على ظاهره من نفي العدوى، وحمل باقي النصوص على الاحتياط للاعتقاد، خشية أن يحدث الله في الصحيح مرضاً فيعتقد أنه من العدوى، فيكون بذلك مشركاً مع الله فاعلاً غيره.

الثاني: - ونسبه الطوفي إلى بعضهم - إثبات العدوى وحمل الحديث الأول على معنى: لا عدوى بغير إرادة الله - كما هو قول أهل الجاهلية - وأما بإرادة الله فلا تُمنع، ولا نفى الحديث ذلك ^(٦).

ورجح الطوفي الوجه الأول ووصفه بأنه الوجه الصحيح ^(٧)، وهذا الوجه رجحه جمع من أهل العلم كالطبري والطحاوي وغيرهما ^(٨).

(١) أخرجه البخاري في كتاب الطب، باب الفأل ح (٥٧٥٦)، ومسلم في كتاب السلام، باب الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم ح (٢٢٢٤).

(٢) شرح مختصر الروضة (٢/٦٧٦).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الطب، باب لا هامة ح (٥٧٧١)، ومسلم في كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء ولا غول ولا يورد ممرض على مصح ح (٢٢٢١).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الطب باب الجذام ح (٥٧٠٧).

(٥) أخرجه مسلم في كتاب السلام باب اجتناب المجذوم ونحوه (٤/١٧٥٢) ح (٢٢٣١).

(٦) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/٦٧٦)، ومختصر الترمذي (١/٧٨/أ) و(٢/١٨٤/أ).

(٧) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/٦٧٧).

(٨) انظر: تهذيب الآثار (١/٣٠) للطبري - تحقيق: ناصر الرشيد وعبد القيوم عبدالرب النبي -

مطابع الصفا - مكة، وشرح معاني الآثار (٤/٣١٠) للطحاوي الطبعة الأولى - ١٣٩٩هـ

تحقيق محمد النجار - دار الكتب العلمية - لبنان، وفتح الباري (١٠/١٦١) وانظر للتوسع:

ثالثاً - الطيرة:

"وهي مشتقة من الطير، لأنَّ العرب كانت تزجره وتستقبل منه ما يكون من أمرها في المستقبل على ما عرف من حالهم في ذلك"^(١).

وبين الطوفي أنها من الشرك، لأنَّ العرب كانوا يعتقدون أنَّ الطير تعلم ذلك وتخبرهم به بالتنبيه، فصار شركاً، لأنَّ الغيب لا يعلمه إلا الله، ولا يخبره ﷺ بذلك بقوله: «الطيرة من الشرك»^(٢).

ثم بين الفرق بين الطيرة والفأل ذلك أنَّ الطيرة شرك، وأما الفأل فهو مؤكد لأنَّه حسن ظن من الإنسان بربه في قضاء حاجته، لقول النبي ﷺ: «لا عدوى ولا طيرة وأحب الفأل» قالوا: يارسول الله، وما الفأل؟ قال: «كلمة طيبة»، وقوله: «لا طيرة وخيرها الفأل»^(٣)، وذكر الطوفي أنَّ تفسير الكلمة الطيبة هو ما ورد عن أنس رضي الله عنه

أحاديث العقيدة التي ظاهرها التعارض في الصحيحين دراسة وترجيح (١/ ٨٨) لسليمان الديبكي - الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ - دار البيان الحديثة - الطائف.

(١) مختصر الترمذي (١/ ١٣٠/ أ).

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب السير باب ماجاء في الطيرة ح (١٦١٤) تحقيق أحمد شاكر - دار الكتب العلمية - بيروت، وأبو داود في كتاب الطب باب في الطيرة ح (٣٩١٠) - مؤسسة قرطبة - مصر، وابن ماجه في كتاب الطب باب ما كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة ح (٣٥٣٨)، وأحمد في المسند (١/ ٣٨٩)، والبخاري في الأدب المفرد (٣١٣) بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - الطبعة الثالثة - ١٤٠٩هـ - دار البشائر الإسلامية - لبنان، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وصححه الحاكم في المستدرک (١/ ٦٤) ح (٤٣)، وابن حبان في صحيحه (١٣/ ٤٩١) ح (٦١٢٢) بتحقيق: شعيب الأرناؤوط - الطبعة الثانية - ١٤١٤هـ - مؤسسة الرسالة - لبنان، والألباني في الصحيحة ح (٤٢٩) - ١٤١٥هـ - مكتبة المعارف - الرياض - وفي صحيح الأدب المفرد ح (٦٩٨) الطبعة الأولى - ١٤١٤هـ - دار الصديق - الجليل.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الطب، باب لا عدوى ح (٥٧٥٥) (٥٧٥٦)، ومسلم في كتاب السلام، باب الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم ح (٢٢٢٣).

قال: أن النبي ﷺ كان يعجبه إذا خرج لحاجة أن يسمع: يا راشد يا نجيح^(١). وأن مما يدخل في الفأل ما ورد من حديث جابر أن النبي ﷺ: «أراد أن ينهى عن أن يسمى بيلعى، وبركة، وبأفلح، وبيسار، وبنافع، وبنحو ذلك، ثم رأته سكت بعد عنها، فقال شيئاً، ثم قبض رسول الله ﷺ ولم ينه عن ذلك»^(٢).

وما ذهب إليه الطوفي هو الذي دلت النصوص الشرعية وقال به سلف الأمة.

رابعاً - السحر:

- التعريف اللغوي:

بين الطوفي أن السحر مشتق من السَّحَر، وهو الرئة، كأنه للطفه ينفذ تأثيره إلى السَّحَر، كما قالت عائشة رضي الله عنها: «مات رسول الله ﷺ بين سحري ونحري»^(٣).

أو من الأكل كما قال لبيد:

فإن تسألينا فيم نحن فإننا عصافير من هذا الأنام المُسَحَّر^(٤)

أي الأكل في سحرة.

وقال امرؤ القيس:

(١) أخرجه الترمذي في كتاب السير باب ماجاء في الطيرة ح (١٦١٦)، والضياء في المختارة (٤٨/٥) (٧١/٦) وصحح إسناده، والطبراني في الأوسط (٢٧٤/٤) ح (٤١٨١) بتحقيق: طارق عوض والحسيني - الطبعة الأولى - ١٤١٥هـ - دار الحرمين - مصر، وفي الصغير (٣٣١/١) ح (٥٤٩) بتحقيق: محمد شكور - الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ المكتب الإسلامي - لبنان، وقال عنه الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب، ورمز له السيوطي في الجامع الصغير بالحسن (٤٣٦) ح (٧٠٨٩) الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ دار الكتب العلمية - لبنان، وصححه الألباني في صحيح الجامع ح (٤٩٧٨).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الآداب، باب كراهة التسمية بالأسماء القبيحة وبنافع ونحوه ح (٢١٣٨).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب ماجاء في قبر النبي ﷺ ح (١٣٨٩)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عائشة رضي الله عنها ح (٢٤٤٣).

(٤) ديوان لبيد بن ربيعة (٧١) - دار صادر - بيروت.

أرانا موضعين لأمر غيب ونسحر بالطعام وبالشراب^(١)
وكما قال سبحانه: ﴿قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ﴾ [سورة الشعراء
١٥٣/٢٦]، قيل: من الآكلين ذوي السحر، لا فضل لك علينا^(٢).
وقد ذكر أئمة اللغة اشتقاقات أخرى كدلالته على الوقت واللون وغيرهما^(٣).

- التعريف الاصطلاحي:

وأما اصطلاحاً فقد ذكر الطوفي تعريفين للسحر:
الأول: أنه رقى وعزائم أجرى الله ﷻ بحكم العادة عندها أفعالاً غريبة خارقة.
والثاني: أنه مزج قوى سماوية فعالة بقوى أرضية منفعة يحصل عنده أمور
خارقة^(٤).

وعبارات العلماء اختلفت اختلافاً متبايناً في حد السحر، مما يصعب حده بحد
جامع مانع، وذلك لكثرة الأنواع المختلفة الداخلة فيه^(٥).
ولا بد من التنبيه على العبارتين في التعريفين هما (عندها) في التعريف الأول
(عنده) في التعريف الثاني، مما فيه تقرير لمذهب الأشاعرة بأن الأشياء تقع عند
الأسباب لا بها، وسيأتي مزيد بيان لهذا في أبواب القضاء والقدر^(٦).

(١) ديوان امرئ القيس (٩٧) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف - مصر.

(٢) انظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٥/أ).

(٣) انظر: العين (٣/٣٥) للخليل بن أحمد - بتحقيق مهدي الخزومي وإبراهيم السامرائي -
١٩٨٠م - دار الرشيد للنشر - العراق، ومعجم مقاييس اللغة (٣/١٣٨).

(٤) انظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٥/أ)، والإشارات الإلهية (١/٢٨٤).

(٥) انظر: أضواء البيان للشنقيطي (٤/٤٤٤).

(٦) وهذا لأن الطوفي - كما سيأتي - يقول بأنه لا تأثير لقدرة العبد في أفعاله، وعليه فهو ينكر تأثير
الأسباب في مسبباتها، والذي عليه السلف إثبات تأثير الأسباب في مسبباتها، مع القول بعدم
استقلالها بها، فإن اعتقاد تأثير الأسباب على الاستقلال دخول في الضلال، واعتقاد نفى أثرها
وإلغاؤه ركوب المحال، كما قال شيخ الإسلام [انظر: الفتاوى (٨/٤٣٠، ٤٦٧-٤٦٨، ٤٨٧)].

- حقيقة: -

رجَّح الطوفي أنَّ السحر له حقيقة؛ لأنَّه يقتل النفوس، ولذا أوجب جماعة من أهل العلم القصاص في القتل بالسحر، وصرح الله تعالى بشوته في الكتاب بقوله سبحانه: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمٌ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾ [سورة البقرة ١٠٢/٢]، فجعله متلواً ومعلماً ومنزلاً ومفرقاً بين المرء وزوجه ومكفراً بتعلمه، وذلك فيما لا حقيقة له محال^(١).

ولأنَّه ﷺ أمر بالتعوذ من شر النفاثات في العقد، وهن السواحر، ولولا أنَّ له حقيقةً وتأثيراً لما أمر بذلك^(٢)، فقال تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ [سورة الفلق ١١٣/٤].

وأما قول المعتزلة بأنَّه تمويه وتخيل^(٣)، لئلا يلتبس بالمعجزات فتبطل النبوات، فالجواب أنَّ حفظ النبوات لازم شرعاً، ولذا فإن الله تعالى يسلب القدرة على السحر، أو يقيض له المعارض^(٤)، وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿يُخِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُ تَسْعَى﴾ [سورة طه ٦٦/٢٠] "فهو مردود بقوله ﷺ: ﴿وَجَاءُوا بِسِحْرِ عَظِيمٍ﴾ [سورة الأعراف ١١٦/٧]، وما لا حقيقة له لا يوصف بالعظم، وبقوله تعالى: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ السَّحَرُ إِنَّ اللَّهَ سَبَّطُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ

(١) درء القول القبيح (مخطوط) (١٤/ب).

(٢) انظر: الإشارات الإلهية (٤٢٦/٣) و(٨/٣)، وحلال العقد (مخطوط) (١٥/ب).

(٣) انظر: متشابه القرآن (٢٩١/١٠١/١) للقاضي عبد الجبار الهمداني - تحقيق: عدنان زرزور - مكتبة دار التراث - القاهرة.

(٤) انظر: درء القول القبيح (مخطوط) (١٤/ب) وانظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٦/أ).

عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ ﴿[سورة يونس ١٠ / ٨١]، ولو لم تكن له حقيقة لكان ذلك أبطل الباطل، وهو تحصيل الحاصل، وهو محال" (١).

والقول بأنّ السحر حقيقة هو مذهب أهل السنة والجماعة، وقول جمهور العلماء (٢)، ودلت عليه النصوص من الكتاب والسنة الصحيحة، وسئل الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: "السحر حق؟ قال: بلى، أليس النبي ﷺ قد سُحِر؟" (٣)، وقال ابن القيم: "وقد أنكر ذلك طائفة من أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم، وقالوا: لا تأثير للسحر البتة لا في مرض ولا قتل ولا حل ولا عقد، قالوا: وإئماً ذلك تخيل لأعين الناظرين لا حقيقة له سوى ذلك، وهذا خلاف ما تواترت به الآثار عن الصحابة والسلف واتفق عليه الفقهاء وأهل التفسير والحديث وأرباب القلوب من أهل التصوف وما يعرفه عامة العقلاء" (٤).

وأما إجابة الطوفي عن حجة المعتزلة العقلية فهي مسلك بعض متكلمي أهل الإثبات، كالقاضيين: أبي بكر الباقلاني (٥)، وأبي يعلى (١) وقد انتقد شيخ الإسلام

(١) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٥/ب).

(٢) نقله المازري في المعلم بفوائد مسلم (٩٣/٣) بتحقيق/ محمد الشاذلي - الطبعة الثانية - ١٩٩٢م - دار الغرب الإسلامي - لبنان، بل حكى ابن هبيرة الإجماع عليه إلا عند الأحناف [انظر: الإفصاح (٢٢٦/٢)] وانظر أيضاً: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٢٠٩/٧)، وتفسير القرطبي (٤٦/٢)، والمبدع (١٨٨/٩)، وروضة الطالبين (٣٤٦/٩)، ومغني المحتاج (١٢٠/٤)، ونيل الأوطار (٣٦٤/٧)، وبدائع الفوائد (٤٥٢/٢)، وتفسير ابن كثير (١٤٨/١)، وتفسير البغوي (٩٩/١)، وروح المعاني (٣٣٩/١).

(٣) مسائل الإمام أحمد براوية إسحاق بن منصور المروزي (٤٨٦٧-٤٨٦٨) ووافقه إسحاق بن راهوية على هذا القول.

(٤) بدائع الفوائد (٤٥٢/٢).

(٥) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم البصري ثم البغدادي، أبو بكر الباقلاني، متكلم أشعري، ولد بالبصرة سنة (٣٣٨) هـ وسكن بغداد، وسمع بها الحديث وغيره، له كتاب (الإنصاف)، و(تمهيد الدلائل)، و(البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة

هذا المسلك؛ لأنه مبني على أنه لا فرق بين المعجزة والسحر، "إلا دعوى النبوة والاستدلال به، والتحدي بالمثل"^(٢) والسلامة من المعارضة بالمثل وهذا أمر معلوم الفساد بالاضطرار من دين الرسل، وهو من أعظم القدح في الأنبياء، لأنه حيثئذ تكون آياتهم من جنس سحر السحرة، وعلى هذا التقدير يمكن الساحر دعوى النبوة، وقولهم: إنّه عند ذلك يسلبه الله القدرة على السحر، أو يأتي بمن يعارضه "دعوى مجردة، فإن المنازع يقول: لا نسلم أنه إذا ادعى النبوة فلا بد أن يفعل الله ذلك، لا سيما على أصله؛ وهو: أن الله يجوز أن يفعل كل مقدور وهذا مقدور للرب فيجوز أن يفعله"^(٣)، ثم إن فيه تجويزاً لظهور المعجزات على يد الكذابين ممن ادعى النبوة؛ لعدم المعارضة^(٤)، وقضية التباس المعجزة بالسحر فرض عقلي ذكره من تكلم في المسألة، أما من حيث الوقوع فقد قال الطوفي: "لم يبلغنا أن سحراً ساوى معجزاً"^(٥).

والسحر والنانجات)، توفي سنة (٤٠٣) هـ [انظر: تاريخ بغداد (٣٧٩/٥)، وسير أعلام النبلاء (١٧/١٩٠)، ووفيات الأعيان (٤/٢٦٩) لابن خلكان تحقيق: إحسان عباس - ١٩٦٨ م - دار الثقافة - بيروت].

(١) هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد الفراء الحنبلي أبو يعلى، شيخ الحنابلة في عصره، ولد في بغداد سنة (٣٨٠) هـ، طلب العلم في صغره وبرز وفاق أقرانه، رحل إلى مكة ودمشق وحلب، كان زاهداً متعففاً عن الدنيا له (مسائل الإيمان) و(إبطال التأويلات) و(الأحكام السلطانية)، جعله شيخ الإسلام ممن سمع الأحاديث والآثار وعظم مذهب السلف لكنه شارك المتكلمين في بعض أصولهم، كتفويض معاني الصفات وقال تجري على ظاهرها، توفي سنة (٤٥٨) هـ [انظر: طبقات الحنابلة (٢/١٩٣) وسير أعلام النبلاء (١٨/٨٩) والعبر (٣/٢٤٥) ودرء التعارض (٧/٣٤)].

(٢) النبوات (٣٤) - ١٣٨٦ هـ - المطبعة السلفية - القاهرة.

(٣) المصدر السابق (٣٥).

(٤) انظر: المصدر السابق (٣٣-٣٦).

(٥) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٦/أ).

- تأثيره:

بين الطوفي أنَّ السحر له تأثير، واستدل بقوله تعالى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾ [سورة البقرة ١٠٢/٢]، "والتفريق تأثير عظيم" (١)، كما استدل بما ثبت عن عائشة رضي الله عنها: «أنَّ النبي ﷺ سحر»، فكان يرى أنَّه يفعل الشيء ولا يفعله (٢) "حتى نزل عليه ملكان، فقال أحدهما: إن الرجل مطبوب، أي مسحور، ثم دلوه على حل السحر ومكانه، والقصة مشهورة، وبعضهم يرد الحديث، ويقدح فيه بكونه آحاداً، ظناً منه أن ثبوته مما يقدح في النبوة، وليس كما زعم، إذا النبي ﷺ بشر، وهذا وأمثاله من لواحق البشر" (٣).

وما رجحه الطوفي هو مذهب أهل السنة والجماعة، والمتواتر عن السلف من الصحابة والتابعين، فقد دل حديث عائشة أنَّ للسحر تأثيراً (٤) خلافاً لمن ردَّ الحديث من المعتزلة ومن تبعهم؛ بناءً على إنكارهم لحقيقته، قال القاضي عياض (٥): "فاعلم - وفقنا الله وإياك - أنَّ هذا الحديث صحيح متفق عليه، وقد طعنت فيه الملحدة،

(١) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٥/ب).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الطب، باب السحر ح (٥٧٦٦)، ومسلم في كتاب السلام، باب ح (٢١٨٩).

(٣) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٥/ب) وانظر: الانتصارات الإسلامية (١/٤٠٢) (٢/٧٢٩).

(٤) انظر: بدائع الفوائد (٢/٤٥٢).

(٥) القاضي عياض بن موسى بن عمرو بن موسى بن عياض اليحصبي الأندلسي، أبو الفضل، ولد سنة (٤٧٦هـ)، العلامة الحافظ، عالم المغرب، له (الشفاء)، و(ترتيب المدارك)، و(شرح صحيح مسلم)، ولي القضاء بغرناطة، وتوفي بمراكش سنة (٥٤٤هـ) [انظر: أزهار الرياض في أخبار عياض - للمقري - بتحقيق: مصطفى السقا وآخران - ١٣٥٨هـ - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، والديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (١٦٨) لابن فرحون المالكي - دار الكتب العلمية - بيروت، وسير أعلام النبلاء (٢٠/٢١٢)، ووفيات الأعيان (٣/٤٨٣)].

وتدرعت به لسخف عقولها، وتلبسها على أمثالها إلى التشكيك في الشرع، وقد نزه الله الشرع والنبي عما يُدخل في أمره لبساً، وإنَّما السحر مرض من الأمراض، وعارض من العلل، يحوز عليه كأنواع الأمراض مما لا ينكر ولا يقدر في نبوته^(١). وقال ابن القيم: "قد أنكر هذا طائفة من الناس، وقالوا: لا يجوز هذا عليه، وظنوه نقصاً وعبثاً، وليس الأمر كما زعموا، بل هو من جنس ما كان يعتريه ﷺ من الأسقام والأوجاع، وهو مرض من الأمراض، وإصابته به كإصابته بالسم لا فرق بينهما"^(٢).

- حكم تعلم السحر:

يرجح الطوفي أنَّ تعلم السحر ليس مكفراً، وذلك بناءً على تعريفه للإيمان بآئه التصديق، وبيانه للكفر بآئه إنكار ما عُلم كونه من الدين بالضرورة^(٣)، بل بالغ الطوفي فقال: "والظاهر أنَّه إن تعلمه لينفع الناس به بأن يبطل عنهم سحر السحرة، أو ليميز بينه وبين غيره من العلوم المشتبه به كالسيميا والكيميا، فلا بأس به، وقد ذهب بعضهم إلى وجوب تعلمه، لأنَّه لما نُهي عنه وجب اجتناب استعماله، واجتناب ما لا يُعرف محال، فوجب تعلمه لذلك.. ولأنَّ المفتي قد يحتاج إلى أن يفتي في السحر والساحر، فإن لم يعرف حقيقته ربما غلط فضل وأضل، خصوصاً من يُكفر بالسحر، ويقتل به، فيكون غلظه في إراقة دم، أو حكم بكفر وهو شديد"^(٤).

وكلام الطوفي السابق تضمن القول بعدم الكفر بتعلم السحر، وهو قول مرجوح، مخالف لما عليه جمهور العلماء من القول بالكفر بمجرد التعلم، كما هو قول

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/٨٦٦) بتحقيق: علي البجاوي - مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة.

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد (٤/١٢٤) بتحقيق: شعيب وعبدالقادر الأرنبوط - الطبعة الخامسة والعشرون - ١٤١٢هـ مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٣) انظر: الإشارات الإلهية (١/٢٨٣ - ٢٨٥) وحلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٥/ب).

(٤) الإشارات الإلهية (١/٢٨٣) وانظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٥/ب).

الإمام أبي حنيفة ومالك وأحمد^(١) والبخاري^(٢)، ومما يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ ۖ وَمَا كَفَرَ سَلِيمٌ ۚ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ [سورة البقرة ١٠٢/٢]، قال ابن حجر: "فإن ظاهرها أنهم كفروا بذلك، ولا يكفر بتعليم الشيء إلا وذلك الشيء كفر"^(٣)، وأيضاً قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [سورة البقرة ١٠٢/٢] قال الشوكاني: "وفيه دليل على أن تعلم السحر كفر، وظاهره عدم الفرق بين المعتقد وغير المعتقد، وبين من تعلمه ليكون ساحراً ومن تعلمه ليقدر على دفعه"^(٤)، "فبين تعالى أنه بمجرد تعلمه يكفر سواء عمل به وعلمه أو لا"^(٥).

وأما ما نقله الطوفي عن بعض العلماء من القول بوجوب تعلمه فهو المشهور عن الرازي^(٦) حيث قال: "العلم بالسحر غير قبيح ولا محذور، اتفق المحققون على ذلك،

(١) انظر: الإفصاح (٢/٢٢٦) لابن هبيرة - المؤسسة السعيدية - الرياض، وشرح فتح القدير (٩٩/٦) للسيواسي، وحاشية ابن عابدين (٤/٢٤٠-٢٤٤)، والشرح الكبير (٤/٣٠٢) للدردير، والفواكه الدواني (٢/٢٠٠) للنفزاوي، والمغني (٩/٣٤)، والكافي (٤/١٦٥) كلاهما لابن قدامة.

(٢) انظر: فتح الباري (١٠/٢٢٥).

(٣) المصدر السابق.

(٤) فتح القدير (١/١٢٠).

(٥) معارج القبول (٢/٥٥٣) لحافظ حكيم تحقيق - عمر أبو عمر - الطبعة الأولى - ١٤١٠ هـ - دار ابن القيم - الدمام.

(٦) فخر الدين أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن التميمي البكري الطبرستاني الشافعي، ولد سنة (٥٤٤) هـ من الأذكياء، والحكماء، والمصنفين، له (التفسير الكبير)، و(المحصل)، و(اعتقادات فرق المسلمين والمشركين)، قال الذهبي: وقد بدت من تأليفه بلايا وعظائم وسحر وانحرافات عن السنة، والله يعفو عنه، فإنه توفي على طريقة حميدة والله يتولى السرائر، توفي سنة (٦٠٦) هـ [انظر: سير أعلام النبلاء (٢١/٥٠٠)، والوفاء بالوفيات

لأنَّ العلم لذاته شريف، وأيضاً لعموم قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة الزمر ٣٩/٩]، ولأنَّ السحر لو لم يكن يُعلم لما أمكن الفرق بينه وبين المعجز، والعلم بكون المعجز معجزاً واجب، وما يتوقف الواجب عليه فهو واجب، فهذا يقتضي أن يكون تحصيل العلم بالسحر واجباً وما يكون واجباً كيف يكون حراماً وقيحاً^(١)، قال الشنقيطي^(٢): "ولا يخفى سقوط هذا الكلام، وعدم صحته"^(٣)، وتولى الرد على هذا الكلام الإمام ابن كثير^(٤) في تفسيره من أربعة أوجه:

الأول: قوله: «غير قبيح» إن عني به ليس بقبيح عقلاً؛ فمخالفوه من المعتزلة يمنعون هذا، وإن عني أنَّه ليس بقبيح شرعاً؛ ففي هذه الآية الكريمة^(٥) تبشيع لتعلم السحر.

الثاني: قوله: «ولا محذور اتفق المحققون على ذلك» كيف لا يكون محظوراً مع ما ذكر من النصوص؟ وأما اتفاق المحققين فأين نصوصهم على ذلك؟.

(٤/٢٤٨)، والأعلام (٦/٣١٣).

(١) التفسير الكبير (٣/١٩٤).

(٢) محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، ولد سنة (١٣٢٥) هـ في شنقيط، حفظ القرآن صغيراً على خاله، واجتهد في طلب العلم، خرج إلى الحج سنة (١٣٦٧) هـ؛ فلما وصل طاب له المقام، فاستقر في المدينة النبوية، له (أضواء البيان)، و(آداب البحث والمناظرة) وغيرهما، توفي سنة (١٣٩٣) هـ بمكة [انظر: مقدمة أضواء البيان (١/١٨) بقلم تلميذه عطية محمد سالم].

(٣) أضواء البيان (٤/٤٦٣).

(٤) أبو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، المولود سنة (٧٠١) هـ، سمع وصنف، ودرس وحدث، الإمام المحدث المفسر المؤرخ، له (تفسير القرآن العظيم)، و(البداية والنهاية)، و(جامع المسانيد والسنن)، توفي سنة (٧٧٤) هـ [انظر: الدرر الكامنة (١/٣٧٣)، وشذرات الذهب (٦/٢٣١)، والأعلام (١/٣٢٠)].

(٥) يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾.

الثالث: أن إدخال السحر في عموم قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة الزمر ٣٩/٩] فيه نظر، لأنَّ المراد منها مدح العالمين بالعلم الشرعي.

الرابع: قوله: «بوجوب تعلمه لأنَّه لا يحصل العلم بالمعجز إلا به» ضعيف، بل فاسد، لأنَّ أعظم معجزات رسولنا ﷺ هي القرآن العظيم، ثم إن العلم بالمعجز لا يتوقف على علم السحر أصلاً، والصحابة والتابعون وأئمة المسلمين وعامتهم يعلمون بالمعجز ويفرقون بينه وبين غيره ولم يكونوا يعلمون السحر ولا تعلموه ولا علموه^(١).

وأما القول بوجوب تعلمه لأجل تمييزه عن غيره فليس مسوغاً، لأنَّ تمييزه أمر ممكن من غير تعلم "وذلك بمعرفة حد السحر وشروطه، مما يعطي تصوراً كافياً يبنى عليه حكمه، وهذا معلوم؛ فمن يعرف معنى الاجتهاد وشروطه مثلاً، لا يكون مجتهداً بمجرد تلك المعرفة، مع علمه بمن يمكن أن يكون مجتهداً، لصدق شروط الاجتهاد عليه"^(٢).

وأما إيجاب تعلمه لأجل تصور المفتي للسحر؛ وحتى لا يغلط فيضل، "فغير صحيح لأنَّ إفتاء المفتي بوجوب القود أو عدمه لا يستلزم معرفة علم السحر، لأنَّ صورة إفتائه - على ما ذكره العلامة ابن حجر - إن شهد عدلان عرفا السحر وتابا منه أنَّه يقتل غالباً، قتل الساحر وإلا فلا"^(٣)، وقال الشنقيطي: "ليس لأحد أن يبيع ما صرح الله بأنَّه يضر ولا ينفع، مع أنَّه تعلمه قد يكون ذريعة للعمل به، والذريعة

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم (١/١٤٥ - ١٤٦).

(٢) السحر بين الحقيقة والخيال (١٧٥) للدكتور/ أحمد بن ناصر الحمد - الطبعة الثانية - ١٤٢٠هـ - مطبوعات جائزة المدينة المنورة.

(٣) روح المعاني (١/٣٤٠).

إلى الحرام يجب سدها"^(١).

وأما تعلمه لنفع الناس فهي مسألة النشرة فسيأتي الحديث عنها.

- حكم النشرة:

النشرة لغة - بالضم - رقية يعالج بها المجنون والمريض، سميت بذلك لأنه يُنشر بها عنه ما خامره من الداء، أي يُكشف ويزال^(٢).

وعرفها ابن الجوزي^(٣) بأنها "إطلاق السحر عن المسحور، ولا يكاد يقدر على ذلك إلا من يعرف السحر"^(٤)، وقال ابن القيم: "والنشرة حلُّ السحر عن المسحور وهي نوعان: حلّ سحر بسحر مثله وهو الذي من عمل الشيطان، والثاني: النشرة بالرقية والتعوذات والدعوات والأدوية المباحة، فهذا جائز بل مستحب"^(٥).

وذهب الطوفي إلى جواز النشرة ولو كانت بسحر، فقال: "والظاهر أن تعلمه لينفع الناس به بأن يبطل عنهم سحر السحرة.... لا بأس به"^(٦)، وقال أيضاً: "من علم السحر فلا بأس أن يستعمله في نفع الناس، كحلّ مربوط، ومعارضة ساحر،

(١) أضواء البيان (٤/٤٦٤).

(٢) انظر: العين (٦/٢٥٢)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٥/٥٣) لابن الأثير - تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - المكتبة العلمية - بيروت، ولسان العرب (٥/٢٠٩) لابن منظور - الطبعة الأولى - دار صادر - بيروت -، والقاموس المحيط (٦٢١) للفيروز آبادي - المكتبة العلمية - بيروت.

(٣) أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي التيمي البكري البغدادي الحنبلي، ولد سنة (٥١٠هـ)، المحدث الحافظ المفسر الواعظ، له (زاد المسير)، و(العلل المتناهية)، و(تليس إبليس) وغيرها، توفي ببغداد سنة (٥٩٧هـ) [انظر: سير أعلام النبلاء (٢١/٣٦٥)، وتذكرة الحفاظ (٤/١٣٤٢)، وشذرات الذهب (٤/٣٢٩)].

(٤) غريب الحديث (٢/٤٠٨) تحقيق: عبدالمعطي قعلجي - الطبعة الأولى - ١٩٨٥م - دار الكتب العلمية - بيروت.

(٥) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٤/٣٩٦) تحقيق: طه سعد - ١٩٧٣م - دار الجيل - بيروت.

(٦) الإشارات الإلهية (١/٢٨٣).

وأذى كافر ونحوه" (١).

وما ذهب إليه رَحْمَتُهُ قول مرجوح إذ الراجح تحريمها، ومن أفتى بجوازها من السلف كسعيد بن المسيب (٢) والإمام أحمد (٣) وغيرهما يحمل قوله على النشرة الجائزة وهي التي تكون بالرقى والتعوذات والدعوات والأدوية المباحة، أو على نشرة لا يعلم حالها، قال ابن حجر: "ويوافق قول سعيد بن المسيب ما تقدم في باب الرقية في حديث جابر عند مسلم مرفوعاً: «من استطاع أن ينفع أخاه فليفعل»» (٤) (٥)، وقال

(١) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٦/ب).

(٢) سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمر القرشي المخزومي المدني، أبو محمد ولد سنة (١٥) هـ على الراجح، من كبار التابعين روى عن كبار الصحابة، قال عنه ابن عمر: سعيد أحد المفتين، وقال عنه أحمد بن حنبل: ومن كان مثل سعيد بن المسيب؟ ثقة من أهل الخير [انظر: الجرح والتعديل (٥/٩) لابن أبي حاتم - الطبعة الأولى - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند، وسير أعلام النبلاء (٢١٧/٤)، وشذرات الذهب (١٠٢/١)] والأثر رواه البخاري - تعليقاً (مع الفتحة) (٢٣٢/١٠)، "وقال قتادة: قلت لسعيد بن المسيب: رجل به طب أو يؤخذ عن امرأته أيحل عنه أو ينشر قال لا بأس به إنما يريدون به الإصلاح فأما ما ينفع الناس فلم ينه عنه"، ووصله ابن حجر في تغليق التعليق (٤٩/٥) وقال: إسناده صحيح، ورواه مسنداً ابن الجعد في مسنده (١٤٩) من طريق شعبه عن قتادة بلفظ: "سمعت سعيد بن المسيب يقول في النشرة: لا بأس بها، قال: قلت: أحدث به عنك؟ قال: نعم".

(٣) انظر: فتح الباري (٢٣٣/١٠)، والفروع (١٦٩/٦)، والإنصاف (٣٥٢/١٠)، والمعروف عن أحمد أنه سُئل عن رجل يزعم أنه يحل السحر يؤتى بالمسحور فيحل عنه، فقال: قد رخص فيه بعض الناس، وما أدري ما هذا، كما في التمهيد لابن عبد البر (٢٤٣/٦)، وفهم الأئمة من كلامه هذا التوقف في المسألة كما في الكافي (١٦٦/٤)، والمبدع (١٩٠/٩)، والمغني (٣٦/٩)، ويبعد أن يرى الإمام أحمد جواز النشرة بالسحر وهو يرى قتل الساحر، كما في أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل (٤٦٤-٤٦٨) للخلال، ومسائل إسحاق بن منصور المروزي (٣٤٧٦/٧).

(٤) أخرجه مسلم في كتاب السلام باب استحباب الرقية من العين والنملة والحمية ح (٢١٩٩).

(٥) فتح الباري (٢٣٣/١٠).

الشيخ سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب^(١): "هذا الثاني - يقصد النوع الثاني الذي ذكره ابن القيم - هو الذي يحمل عليه كلام ابن المسيب، أو على نوع لا يدرى هل هو من السحر أم لا؟ وكذلك ما روى الإمام أحمد من إجازة النشرة، فإنه محمول على ذلك، وغلط من ظن أنه أجاز النشرة السحرية، وليس في كلامه ما يدل على ذلك"^(٢).

ومما يدل على تحريم النشرة السحرية حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن النشرة فقال: «هي من عمل الشيطان»^(٣). قال الشيخ سليمان بن عبدالله: "الألف واللام في النشرة للعهد أي: النشرة المعهودة التي كان أهل الجاهلية يصنعونها، هي من عمل الشيطان، لا نشرة بالرقى والتعوذات الشرعية والأدوية المباحة، فإن ذلك جائزة كما قرره ابن القيم"^(٤).

ومن الأدلة أيضاً قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «ليس منا من تطير أو تطير له، أو تكهن أو

(١) سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب التيمي، ولد في الدرعية سنة (١٢٠٠) هـ، نشأ في أسرة علم، فجدّه الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب، ووالده من أهل العلم برز في التفسير والحديث والفقه والعقيدة، له (تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد)، و(أوثق عرى الإيمان)، و(الدلائل على حكم موالاة أهل الإشراف)، قُتل على يد حملات الدولة العثمانية بالدرعية عام (١٢٣٣) هـ - [انظر: الدرر السنية (١٦/ ٣٨٤) لابن قاسم - الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ، ومعجم المؤلفين (٤/ ٢٦٨) لكحالة - دار إحياء التراث العربي - بيروت].

(٢) تيسير العزيز الحميد (٣٦٧).

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الطب باب في النشرة ح (٣٨٦٨)، أحمد في المسند (٣/ ٢٩٤)، والبيهقي في السنن (٩/ ٣٥١) (١٩٣٩٧) تحقيق: محمد عطا - ١٤١٤ هـ - دار الباز - مكة المكرمة، وقال ابن مفلح في الآداب الشرعية (٣/ ٧٧): "إسناد جيد" دار أحد، وقال ابن حجر في الفتح (١٠/ ٢٣٣): "وصله أحمد وأبو داود بسند حسن"، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ح (٣٨٦٨).

(٤) تيسير العزيز الحميد (٣٦٥).

تكهن له، أو سحر أو سحر له»^(١)، و"لما فيه من معاونة للساحر، وإقرار له على عمله، وتقرب إلى الشيطان بأنواع القرب؛ ليبطل عمله عن المسحور"^(٢).

خامساً: الرقى

الرقية في اللغة هي: العوذة التي يُرقى بها صاحب الآفة^(٣).

وذكر الطوفي جواز الرقى والاسترقاء كما دلت عليه النصوص كقول النبي ﷺ: «اعرضوا عليّ رقاكم، لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك»^(٤). ولهذا فقد قيّد الطوفي هذا الجواز بقوله: "بما يعلم ألا كفر فيه، ولا إثم"^(٥).

ويُشكل على هذا الجواز بعض الأحاديث التي ظاهرها النهي عن الرقى كحديث المغيرة بن شعبه رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «من اكتوى أو استرقى فقد برئ من التوكل»^(٦)، وجمع الطوفي بين هذه الأحاديث من ثلاثة أوجه:

(١) أخرجه البزار في مسنده (٥٢/٩) بتحقيق: محفوظ الرحمن - الطبعة الأولى - ١٤٠٩ هـ مكتبة العلوم والحكم - المدينة النبوية، والطبراني في الكبير (١٦٢/١٨) بتحقيق: حمدي السلفي - الطبعة الثانية - ١٤٠٤ هـ - مكتبة العلوم والحكم - الموصل، وقال الهيثمي في المجمع (١١٧/٥): "رجاله رجال الصحيح خلا اسحاق بن الربيع وهو ثقة"، وقال ابن حجر في الفتح (٢١٣/١٠): "سنده جيد"، ورمز له السيوطي في الجامع الصغير بالحسن (٤٧٠)، وصححه الألباني في صحيح الجامع ح (٥٤٣٥).

(٢) معارج القبول (١/٥٣٠).

(٣) انظر: النهاية في غريب الحديث (٢/٢٥٤)، ولسان العرب (١٤/٣٣٢)، ومختار الصحاح (١٣١) والقاموس المحيط (١٦٦٤).

(٤) أخرجه مسلم في كتاب السلام، باب لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك ح (٢٢٠٠).

(٥) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٦/ب).

(٦) أخرجه الترمذي في كتاب الطب باب ما جاء في كراهية الرقية ح (٢٠٥٥)، وابن ماجه في كتاب الطب باب الكي ح (٣٤٨٩)، والإمام أحمد (٤/٢٤٩، ٢٥٣)، وابن أبي شيبة (٥/٥٤) بتحقيق: كمال الحوت - الطبعة الأولى - ١٤٠٩ هـ مكتبة الرشد - الرياض، وعبد بن حميد في المسند (١٥١) بتحقيق: صبحي السامرائي ومحمود الصعيدي - الطبعة الأولى - ١٤٠٨ هـ - مكتبة

الأول: أن تحمل أحاديث النهي على من فعل ذلك معتقداً أنَّ لها تأثيراً في النفع والضرر، وأحاديث الإذن تحمل على من اعتقدها أسباباً مجردة يجري الله تعالى أمره عليها وعندها.

الثاني: أن يقال: إن التوكل التام هو اعتقاد استبداد مشيئة الله وقدرته بالتأثير مع ترك الأسباب، وانتقد الطوفي هذا الوجه بأنه "يوجب القدح في توكل الصحابة إذ قد صح عنهم تعاطي الأسباب، وقدح أيضاً في أصل مشروعية الطب والعلاج"^(١).

الثالث: أن يحمل حديث المغيرة على أول الإسلام، عند قرب عهدهم بالجاهلية، فأراد أن يستأصل شافة ما كانوا يعتقدون بالكلية، ثم لما استقر الإسلام في قلوبهم أذن لهم في ذلك^(٢).

وما ذكره الطوفي من جواز الرقى هو مذهب أهل السنة والجماعة، بل قال ابن عبد البر: "لا أعلم خلافاً بين العلماء في جواز الرقية من العين والحمة - وهي لدغة العقرب - وما كان مثلها، إذا كانت الرقية بأسماء الله تعالى ومما يجوز الرقى به"^(٣).

وقال ابن حجر: "أجمع العلماء على جواز الرقى عند اجتماع ثلاثة شروط: أن يكون بكلام الله تعالى أو بأسمائه وصفاته، وباللسان العربي، أو بما يعرف معناه من غيره، وأن يعتقد أنَّ الرقية لا تؤثر بذاتها بل بذات الله تعالى"^(٤).

وقد تضافرت النصوص النبوية على جواز الرقى، فمنها قول عائشة رضي الله عنها:

السنة - القاهرة، وقال الترمذي: حسن صحيح، وذكره ابن حبان في صحيحه (٤٥٢/١٣)، ورمز له السيوطي في الجامع الصغير بالصحة (٥١٨) وصححه الألباني في صحيح الجامع ح (٦٠٨١).

(١) مختصر الترمذي (مخطوط) (٢/١٨٠/ب).

(٢) انظر: مختصر الترمذي (مخطوط) (٢/١٨٠/ب) - (٢/١٨١/أ).

(٣) الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار (١٨/٢٧) بتحقيق/ عبدالمعطي قلعجي - الطبعة الأولى - ١٤١٤هـ - دار الوعي ودار قتيبة - القاهرة.

(٤) فتح الباري (١٠/١٩٥).

«رخص النبي ﷺ في الرقية من كل ذي حمة»^(١)، وقوله ﷺ للنفر من أصحابه لما رقوا سيد حي من أحياء العرب بفاتحة الكتاب: «وما يدريك أنها رقية؟ ثم قال: قد أصبتم اقسموها واضربوا لي معكم سهماً»^(٢).

وأما أحاديث النهي فقد ذكر الطوفي الجمع بينها وبين أحاديث الإذن. ومن أحسن أوجه الجمع حمل أحاديث النهي على طلب الرقية كما في لفظ الحديث: «لا يسترقون»^(٣)، و(استرقى): أي طلب الرقية، قال شيخ الإسلام: "فمدحهم على ترك الاسترقاء... ومعلوم أن المسترقى يقول لغيره: ارقني، فيطلب من غيره الرقية"^(٤)، لأن هؤلاء دخلوا الجنة بغير حساب لكمال توحيدهم، ولهذا نفى عنهم الاسترقاء، وهو سؤال الناس أن يرقوهم، ولهذا قال: «وعلى ربهم يتوكلون»، فلكمال توكلهم على ربهم وسكونهم إليه وثقتهم به ورضاهم عنه وإنزال حوائجهم به لا يسألون الناس شيئاً لا رقية ولا غيرها»^(٥).

وهؤلاء حملوا أحاديث الإذن على أن يُرقى الإنسان بدون طلب للرقية، والنبي ﷺ قال: «من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل»^(٦)، "فالراقي محسن، والمسترقى

(١) أخرجه البخاري في كتاب الطب، باب رقية الحية والعقرب ح(٥٧٤١)، ومسلم في كتاب

السلام، باب استحباب الرقية من العين والنملة والحمة والنظرة ح(٢١٩٣).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الإجارة، باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب ح(٢٢٧٦).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الطب، باب من لم يرق ح(٥٧٥٢)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ح(٢١٨) (٢٢٧٦).

(٤) تلخيص كتاب الاستغاثة في الرد على البكري (١/٣٨٢)، وانظر: مجموع الفتاوى (١/١٨٢)، (٣٢٨) (٢٧/٦٨)، واقتضاء الصراط المستقيم في مخالفة أصحاب الجحيم (٤٤٨) بتحقيق: محمد حامد الفقي - الطبعة الثانية ١٣٦٩هـ مطبعة السنة المحمدية - القاهرة.

(٥) زاد المعاد (١/٤٩٥) نقلاً عن شيخه ابن تيمية.

(٦) أخرجه مسلم في كتاب السلام، باب استحباب الرقية من العين ح(٢١٩٩).

سائل راجٍ نفع الغير، والتوكل ينافي ذلك^(١).

وقد بين الطوفي أنَّ الرقى من قدر الله تعالى^(٢)، كما قال النبي ﷺ لما سُئِلَ فُقِيلَ له: أَرَأَيْتَ رَقِيَ نَسْتَرِقِيهَا وَدَوَاءً نَتَدَاوَى بِهِ وَتَقَاةً نَتَقِيهَا، هَلْ تَرُدُّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ شَيْئاً؟ فقال: «هي من قدر الله»^(٣)، وسيأتي الكلام على قول الطوفي في الوجه الأول من أوجه الجمع بين الأحاديث: "يجري الله تعالى أمره عليها وعندها"^(٤) مما فيه تقرير للقول بأنَّ الأشياء تقع عند الأسباب لا بها وهو قول الأشاعرة.

٤- الرد على المخالفين في توحيد الألوهية:

وهؤلاء المخالفون أصناف، ذكر الطوفي منهم:

أ- النصاري:

وذلك من خلال أمرين:

١- قولهم بألوهية المسيح:

(١) حادي الأرواح (٨٩) لابن القيم، وانظر: مفتاح دار السعادة (٢/ ٢٣٤)، وزاد المعاد (١/ ٤٩٦).

(٢) انظر: مختصر الترمذي (١/ ٧٨ ب).

(٣) أخرجه الترمذي في كتاب الطب باب ما جاء في الرقى والأدوية ح (٢٠٦٥)، وفي القدر، باب ما جاء لا ترد الرقى ولا الدواء من قدر الله شيئاً ح (٢١٤٨)، وابن ماجه في كتاب الطب، باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء ح (٣٤٣٧)، والإمام أحمد (٣/ ٤٢١)، والطبراني في الكبير (٦/ ٤٧)، والبيهقي (٩/ ٣٤٩) كلهم من حديث أبي خزيمة، وقد وقع فيه اختلاف، والصواب أنه من حديث الزهري عن أبي خزيمة عن أبيه كما نص عليه الإمام أحمد والترمذي، وقال الترمذي: حسن صحيح، وضعفه الألباني في ضعيف الترمذي ح (٢٠٦٥)، وضعيف ابن ماجه ح (٣٤٣٧)، وله شاهد أخرجه الطبراني في الكبير (٣/ ١٩٢)، والحاكم (١/ ٨٥، ٨٦) (٤/ ٤٤٦) من حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وله شاهد أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٣/ ٤٦٥) من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه.

(٤) مختصر الترمذي (مخطوط) (٢/ ١٨٠ ب).

فقد أخبر الله تعالى عن عقيدتهم بقوله سبحانه: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [سورة المائدة ١٧/٥].

وقرر النصارى هذه الدعوى من وجوه:-

أولاً: "قالوا: كلمة الله حلت في هيكل المسيح، وكلمة الله لا تنفك من ذات الله، فهيكल المسيح لا ينفك عن ذات الله بواسطة الكلمة الحالة، قالوا: ولا نعني بكون المسيح هو الله، والله هو المسيح إلا أن ذاته لا تنفك عن ذاته بطريق الحلول"^(١).

ورد الطوفي هذا الوجه مبيناً المعنى الصحيح لكون عيسى عليه السلام كلمة الله كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ [سورة النساء ١٧١/٤]، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُشْرِكُ بِكَلِمَتِهِ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [سورة آل عمران ٤٥/٣]، قال الطوفي: "معنى كونه كلمة الله ﷻ عند المسلمين أنه خلقه بكلمته وهي «كن» التي يخلق بها الأشياء، وخص عيسى بتسمية كلمة تشريفاً، نحو: ناقة الله، وبيت الله"^(٢)، وأما زعم النصارى فمحال لوجوه:

(١) الإشارات الإلهية (١٠٨/٢).

(٢) الإشارات الإلهية (١٠٨، ٧٤/٢)، وهذا المعنى الوارد عن السلف كالإمام أحمد كما في الرد على الجهمية والزنادقة (١٢٤)، بتحقيق: عبدالرحمن عميرة - الطبعة الثانية - ١٤٠٢هـ دار اللواء - الرياض، والطبري كما في التفسير (١٧٧/٣)، والنحاس في معاني القرآن (٣٩١/١)، بتحقيق: محمد الصابوني - الطبعة الأولى - ١٤٠٩هـ مطبوعات جامعة أم القرى - مكة المكرمة -، والبغوي في معالم التنزيل (٢٧٩/١، ٢٩٨، ٢٩٩)، وابن الجوزي في زاد المسير (٣٨٣/١) الطبعة الثالثة - ١٤٠٤هـ المكتب الإسلامي - بيروت، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٩٧/٢) (٧٦/٤)، وابن كثير في التفسير (٤٩١/١)، والشوكاني في فتح القدير (٣٣٧/١)، وانظر أيضاً: مجموع الفتاوى (٤١٨/٨) (٢٧٦/١٧) (٤٩٣/٢٠)، والجواب الصحيح (٢٠/٢)، (٣٢) (٣٠٢/٣) (٦٤/٤)، ودقائق التفسير (٣٢٩، ٣٢٥/١) (٣٢/٢) كلها لابن تيمية - تحقيق: محمد الجليند - الطبعة الثانية - ١٤٠٤هـ - مؤسسة علوم القرآن - دمشق.

أحدهما: انتقال الصفة مجردة عن محلها إلى غيره يوجب قيامها بنفسها، فيما بين المحلين المنتقل عنه وإليه.

الثاني: حلول الصفة القديمة في المحل الحادث، وهو مريم.

الثالث: استحالة القديم وتغيره.

الرابع: استحالة الصفة التي لا قيام لها بذاتها ذاتاً قائمة بنفسها - والكل محال^(١).

ويزيد الطوفي الأمر وضوحاً فيقول: "وأما استحالة حلول الإله في المسيح فلائنَّ المسيح قد وصف نفسه بأنه ابن الإنسان وابن البشر في عدة مواضع من الأناجيل، وابن البشر يكون بشراً وإنساناً... وإذا أنَّه إنسان وبشر فلو حل البارئ سبحانه فيه لكان إما مع بقاءه سبحانه على حقيقته وصفته قبل الحلول أو مع استحالته عن حقيقته قبل الحلول، والأول يوجب أنَّ البارئ أصغر في الحقيقة من جرم البشر وهو محال، أن يكون خالق السماوات والأرض كذلك والثاني يوجب تغير القديم واستحالته وهو أيضاً باطل^(٢)."

- **ثانياً:** ولما علم النصارى بقوة هذه البراهين وكونها مبطلّة لدعواهم فزعوا إلى شبهة سوّلها لهم الشيطان؛ فزعموا أنَّ المسيح جملة مركبة من ناسوت ظاهر، ولاهوت باطن^(٣)، وحلول البارئ فيه من جهة لاهوته. وبطلان هذا من وجوه:

الأول: "أنَّ جهته التي ليس هو منها بشراً عندكم هي حلول البارئ فيه أو كونه هو الله، فلو كان حلول الله فيه من هذه الحجة، لزم أن يقال أنَّ حلول الله فيه من جهة حلول الله فيه ومن جهة أنَّه الله، وهذا كلام لا حاصل له ولا يعقل.

الثاني: أنَّ ما ذكرتم يوجب أن يكون المسيح مركب من الإلهية والبشرية فيقال

(١) الإشارات الإلهية (٢/ ٧٥)، وانظر: الإشارات (١/ ٤١٢).

(٢) التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٦٣).

(٣) الإشارات الإلهية (٢/ ١٣٠)، وانظر: علم الجدل في علم الجدل (١١٣).

لكم: إما أن تعتمدوا في هذه الدعوى على الحس والمشاهدة والعادة المتعارفة في الوجود، أو على قدرة الله تعالى الأزلية التي لا يعجزها شيء، وأسراره التي لا تدركها العقول، فإن اعتمدتم على الأول لزم أن يكون الله - سبحانه وتعالى عما يقولون - قد وطئ مريم وأحبها كإحبال الآدميين للآدميات، حتى جاء عيسى مركباً من الإله والبشر، لأننا لا نرى في الموجودات المحسوسة مولوداً مركباً من جنسين أو نوعين إلا عن وطء أو إحبال، كما في البغل المتولد بين الحمار والفرس... وإن اعتمدتم على الثاني فقد أبعدتم الشقة وركبتم التعاسيف الشنيعة والمفاوز المهلكة، وما ندعوكم إليه أقرب فإننا قلنا: إنَّ المسيح مؤيد بقوة إلهية من الله سبحانه يفعل بها الخوارق كسائر النبيين من قبله"^(١).

الثالث: "أنَّ المعقول من الحلول إحاطة المحل بالحال كإحاطة الظرف بالمظروف، فلو حل اللاهوت هيكل المسيح لكان جسد المسيح أكبر مما حل فيه، فيكون الجسد البشري أعظم من الذات الإلهية"^(٢).

الرابع: "أنهم لو عورضوا بمثل دعواهم في جميع الأنبياء وأنهم ركبوا من ناسوت ولاهوت، وأنهم أكلوا الطعام بناسوتهم، وأظهروا المعجزات بلاهوتهم لم يجدوا من ذلك جواباً ولا أمكنهم الانفصال عنه بطائل"^(٣).

ثالثاً: زعم النصارى أنَّ المسيح روح من ذات الله ﷻ ولذا أصبح إلهاً "قالوا: لأنَّ «من» للتبعيض، وقد أخبر أنَّ المسيح روح منه وهو المسمى روح القدس، وهو صفة الله القديمة يعني حياته، وهي أحد الأقانيم القديمة الثلاثة"^(٤).

وقد رد الطوفي هذه الدعوى مبيناً المعنى الصحيح لكون عيسى روحاً منه، كما

(١) التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٦٣ - ٦٤).

(٢) الإشارات الإلهية (٢/ ١٣٠ - ١٣١).

(٣) الإشارات الإلهية (٢/ ١٣١).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٧٥).

ورد في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أُلْقِيَتْ إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ [سورة النساء ١٧١/٤]، وقوله سبحانه: ﴿وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا﴾ [سورة الأنبياء ٩١/٢١]، وقوله: ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَةَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا﴾ [سورة التحريم ١٢/٦٦]، فقال: "معناه عند المسلمين أنه روح مخلوق خاص، سلكه في المسيح له قوة إظهار الخوارق والتعدي إلى التغيير كتصيير الطين ضرباً من الطير... و«من» ههنا لا ابتداء الغاية لا للتبعض كقوله ﷻ: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ﴾ [سورة الجاثية ١٣/٤٥] أي ابتداء منه ومن فضله، وكذلك «وروح منه» أي الله ﷻ مبدأ هذا الروح خلقاً" (١).

ثم يبين الطوفي امتناع كون «من» للتبعض؛ لأنه إما أن يكون جميع روحه أو بعضه "فإن كان الأول لزم بقاءه بعد انتقال حياته إلى المسيح بلا حياة؛ فيكون قد مات الأب لحياة الابن، وأنه محال، وإن كان الثاني لزم تبعض حياة الله ﷻ، وهو محال لوجهين:

أحدهما: أنها صفة فلو تبعضت لكانت جسماً وذلك انقلاب الحقائق، إذا صارت الصفة ذاتاً.

والثاني: أن الحياة صفة بسيطة، فلو تبعضت لزم انقلاب البسيط مركباً، وأنه محال" (٢)، "وإضافة الروح إلى الله ﷻ إضافة تشريف" (٣).

(١) الإشارات الإلهية (٧٦/٢).

(٢) المصدر السابق (٧٦/٢).

(٣) المصدر السابق (٤٣٦/٢)، وانظر: تفسير الطبري (٣٥/٦)، ومعالم التنزيل (٥٠٢/١) للبغوي، وزاد المسير (٢٦١/٢) لابن الجوزي، ودقائق التفسير (٣٢٦-٣٢٩)، ودرء التعارض (٢٥٩/٧)، والجواب الصحيح (١٨/٢) (٦٩/٤)، ومجموع الفتاوى (٥١٩/١٢) (٢٨٢/١٧) - (٢٨٣) كلها لابن تيمية، وتفسير ابن كثير (١٢٤/١)، والجامع لأحكام القرآن

رابعاً: احتج النصارى على ألوهية المسيح بأن المسيح آية في نفسه، لوجوده على خلاف مطرد العادة من غير أب، وكل من كان كذلك فهو إله. وبين الطوفي أن قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة آل عمران ٥٩/٣] جواب عن شبهة النصارى، "وتقرير الجواب: لا نسلم المقدمة الثانية إذ هي باطلة بآدم، قيل له: «كن» فكان، لا من أب ولا أم، ثم ليس هو إلهاً، ولو كان ما زعمتم يقتضي الإلهية لكان آدم أحق بها، لأنه أغرب وأعجب وأقعد في خرق العادة، ثم إن بعض النصارى يفرق بين آدم وعيسى بأنه مولود خرج من الرحم بخلاف آدم، والجواب أن هذا الفرق لا أثر له، بل هو مقر لضعف دعواكم لأن كونه مولوداً يقرر له حكم البشرية والإنسانية، وذلك ينافي الإلهية"^(١).

خامساً: احتج النصارى بأن المسيح "أحيا العظام وهي رميم، وكل من أحيا العظام وهي رميم فهو الذي أنشأها أول مرة، أما الأولى: فلنصوص القرآن والإنجيل وإجماع الملتين على أن المسيح أحيا الموتى، وأما الثانية: فلهذه الآية^(٢) إذا اقتضت أن لا محيي للعظام إلا منشأها أول مرة؛ فثبت أن المسيح منشئ العظام أول مرة، ومنشئ العظام أول مرة هو الله فالمسيح هو الله"^(٣).

والإشارة في حجة النصارى السابقة إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة يس ٣٦/٧٩] قال الطوفي:

-
- للقرطبي (٢٢/٦) (٢٤/١٠)، وفتح القدير للشوكاني (٥٤١/١)، وروح المعاني (٢٥/٦).
- (١) الإشارات الإلهية (٤٠٤/١)، وانظر: دقائق التفسير (٣٢٠/١)، والجواب الصحيح (٥٥/٤)، وهداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى (١٤٨) لابن القيم - الجامعة الإسلامية - المدينة النبوية، وإعلام الموقعين (١٣٤/١).
- (٢) يعنى قوله تعالى: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾.
- (٣) الإشارات الإلهية (٣/١٥٧ - ١٥٨).

"وهذه شبهة روجوها هكذا والغلط فيها واضح، فإن قولهم: المسيح أحيى العظام وهي رميم، إن أرادوا أنه أحيها مستقلاً بإحيائها، فهو ممنوع، وإن أرادوا أنه أحيها بإذن الله كما صرح به القرآن^(١)، فإن أخذوا المقدمة الأخرى مقيدة بهذا القيد منعناها أيضاً، وإن أخذوها بدونها لم يتحد الأوسط في القياس، فلا تنتج... ثم ما ذكروه معارض بأن الله يحيي العظام مستقلاً بإحيائها والمسيح أحيها غير مستقل بإحيائها، فالله غير المسيح فالمسيح غير الله، أو نقول: المسيح أحيها بإذن الله، ولا أحد ممن أحيها بإذن الله بإله؛ فالمسيح ليس بإله، أما الأولى: فلنص كتابنا ونص الإنجيل أنه كان إذا أراد إحياء ميت صلى ودعا وبكى وخضع، وذلك دليل على عدم استقلاله بذلك بدون إذن الله، وأما الثانية؛ فلأن الحاجة إلى الإذن دليل على قصور في القدرة، ولا أحد ممن هو قاصر القدرة بإله فهذا هو البرهان والواضح لا ما روجوه وغالطوا فيه"^(٢).

سادساً: زعم النصارى أن المسيح أخبرهم بأنه الله، "وهذا وإن لم يكن مصرحاً به في الآية؛ فهو مأخوذ من فحوى الجواب فيها"^(٣).

وقد ردَّ الله سبحانه هذه الدعوى فقال ﷻ: ﴿وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَءِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [سورة المائدة ٥/٧٢]، وقال سبحانه في حكاية قول عيسى عليه السلام: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [سورة مريم ١٩/٣٦] و"هذا اعتراف منه بأنه عبد مربوب، وقد نطق الإنجيل الذي بأيدي النصارى بمثل هذا"^(٤)، "فلما اعترف بالعبودية والربوبية دل

(١) كما قال تعالى: ﴿وَأُحْيِ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾.

(٢) الإشارات الإلهية (٣/١٥٨ - ١٥٩).

(٣) علم الجدل في علم الجدل (١١٢).

(٤) الإشارات الإلهية (٢/١٢٨).

على أنه ليس هو الله" (١).

وقد تنوعت أساليب القرآن في رد دعوى النصارى في تأليه المسيح، ومنها ما يلي:

١- قوله تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَكْفِ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [سورة النساء ١٧٢/٤] قال الطوفي: "لما زعمت النصارى إلهية المسيح قيل لهم: إن المسيح نفسه لن يستكف، ولا يأنف من الإقرار بالعبودية فأنتم يا نصارى في تنزيهه عنها فضولية" (٢).

٢- قوله تعالى: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾ [سورة المائدة ٧٥/٥] قال الطوفي: "وذلك كناية عن احتياجهما إلى الطعام والمشرب وحاجة الإنسان، وتلك ملزومات للحدوث والعبودية، فلو كان إلهاً لما كان كذلك لأن الإله غني بذاته" (٣). ومعلوم أن الله سبحانه وصف نفسه بقوله سبحانه: ﴿فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُلْطَمُ﴾ [سورة الأنعام ١٤/٦].

٣- قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [سورة المائدة ٧٦/٥] قال الطوفي: "هذا دليل آخر على عدم إلهية المسيح، وتقريره أن الإله يملك لكم الضر والنفع والمسيح لا يملك الضر والنفع، فالإله ليس بالمسيح، وينعكس كنفسه المسيح ليس بإله، والمقدمة الأولى واضحة، وأما الثانية فلأن المسيح لم يملك لنفسه ضرراً ولا نفعاً؛ إذ عند النصارى أنه قُتل وصُلب وقُهر وظُلم، فلم يمتنع غير أن النصارى يتجاهلون ويزعمون أنه لم يعجز عن نفع نفسه ولكنه هو أسلمها لعدوه إقامة للحجة عليهم، في أمور آخر يُرغب عن ذكرها

(١) علم الجدل في علم الجدل (١١٢).

(٢) الإشارات الإلهية (٧٨/٢).

(٣) علم الجدل في علم الجدل (١١٣) وانظر: الإشارات الإلهية (١٣٠/٢).

لسخافتها وضعف عقل قائلها" (١).

٤ - قوله تعالى: ﴿قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾ [سورة المائدة ١٧/٥] "وتقريره لو كان المسيح هو الله لما قدر على إهلاكه، لكنه يقدر على إهلاكه وإهلاك غيره من الموجودات فلا يكون المسيح هو الله، بيان الملازمة: أن الله ﷻ لا يهلك نفسه وليس ذلك من الممكن حتى تؤثر القدرة فيه؛ بيان انتفاء اللازم أن الله على كل شيء ممكن قدير" (٢).

وبهذا أبطل الطوفي رحمه الله القول بألوهية المسيح حيث جمع الشبهات وفندها (٣).

٢ - طاعة الأحرار والرهبان:

قال تعالى: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾ [سورة التوبة ٣١/٩] قال الطوفي: "أما المسيح فاتخذوه رباً معبوداً بالحقيقة، وأما الأحرار لليهود والرهبان للنصارى؛ فإنما اتخذوهم أرباباً مجازاً، لأنهم أمروهم بتكذيب محمد ﷺ وإنكار رسالته، فأطاعوهم، وغير ذلك مما

(١) الإشارات الإلهية (١٣١/٢ - ١٣٢)، وانظر: علم الجدل في علم الجدل (١١٣)، ودائماً يركز الطوفي على إيراد دعواهم بصلب اليهود لعيسى عليه السلام؛ لإبطال دعواهم بألوهيته، كما في التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٥٨)، والانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٣٥١، ٤٠٣) (٢/٥٦٠).

(٢) علم الجدل في علم الجدل (١١١)، وانظر: الإشارات الإلهية (١٠٨/٢ - ١٠٩)، وقول الطوفي: «أن الله على كل شيء ممكن قدير» فيه تأكيد على ما سيأتي من مذهبه في مسألة التكليف بما لا يطاق، أو التكليف بالمحال فقد ذهب الطوفي أن المحال هو ما كان خلاف علم الله تعالى وهو غير مقدور له، وهذا لا شك في بطلانه، وسيأتي الكلام على المسألة في المبحث السابع من الفصل السادس.

(٣) ومن توسع في بحث المسألة الغزالي في كتاب (الرد الجميل لألوهية عيسى بصريح الأنجيل)، وعبدالله الترجمان في كتاب (تحفة الأريب في الرد على أهل الصليب) (١٨٥).

أطاعوهم فيه، فصاروا كالآرباب لهم بجامع الطاعة^(١).

والأصل في تفسير هذه الآية حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: أتيت النبي ﷺ وفي عنقي صليب من ذهب، فقال: «يا عدي اطرح عنك هذا الوثن»، وسمعتة يقرأ في سورة براءة ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَرَهُمْ وَرُهْبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ قال: «أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه، وإذا حرموا عليهم شيئاً حرموه»^(٢).

وهذا من باب شرك الطاعة^(٣) كما قال ﷺ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرِ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لِيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَدِّلُوَكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [سورة الأنعام ١٢١/٦] قال ابن كثير رحمته الله: "أي حيث عدلتم عن أمر الله لكم وشرعه إلى قول غيره فقد متم عليه غيره، فهذا هو الشرك كقوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَرَهُمْ وَرُهْبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة ٣١/٩] الآية"^(٤).

ب - عبدة الملائكة والجن:

(١) الإشارات الإلهية (٢/ ٢٧٤).

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب تفسير القرآن باب ومن سورة التوبة ح (٣٠٩٥)، وقال: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبدالسلام بن حرب، وغطيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث"، وأخرجه الطبري في التفسير (١٠/ ١١٤)، والطبراني في الكبير (١٧/ ٩٢)، والبخاري في التاريخ (٧/ ١٠٦)، والمزي في تهذيب الكمال (٢٣/ ١١٩) بتحقيق: بشار عواد معروف - الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ مؤسسة الرسالة - بيروت، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (٢١٠) بتحقيق: محمد الأعظمي - ١٤٠٤هـ - دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت، وحسنه شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (٧/ ٦٧)، والألباني في صحيح سنن الترمذي ح (٣٠٩٥)، وفي غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام ح (٦) الطبعة الثالثة - ١٤٠٥هـ - المكتب الإسلامي - بيروت.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٩٨) (٧/ ٧٠)، والفتاوى الكبرى (٢/ ٤١١).

(٤) تفسير القرآن العظيم (٢/ ١٧٢).

وذلك "أنَّ الكفار كانوا مختلفي الأهواء؛ فبعضهم عبد الأصنام، وبعضهم عبد النجوم والقمر والشعري، وبعضهم الملائكة، وبعضهم الجن، لأنهم كانوا يقولون: إن الله - عز وجل وتنزه عما يقولون - صاهر الجن فكانت الملائكة بناته منهم، كما ذكر في آخر الصفات، فإذا كان يوم القيامة عرّفهم خطأهم في عبادة غيره باعتراف الملائكة أنهم لم يرضوا بعبادة الكفار لهم وأنهم ليسوا أهلاً لذلك بقولهم: ﴿سُبْحَنَكَ أَنْتَ وَلِيْنَا مِنْ دُونِهِمْ﴾ [سورة سبأ ٣٤ / ٤١]، ثم يحيل الملائكة على الجن بقولهم: ﴿سُبْحَنَكَ أَنْتَ وَلِيْنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ﴾ [سورة سبأ ٣٤ / ٤١]... وظاهر القرآن يدل على أنَّ عبادتهم للجن هي العبادة التي يستحقها الله ﷻ" (١).

ج - عبدة الكواكب والنجوم:

الكواكب والنجوم من خلق الله تعالى، وخدمتها "والتقرب إليها كفر مسخط للرب سبحانه، وقد صنف فخر الدين الرازي كتاباً سماه (السر المكتوم في استخدام أرواح النجوم) في هذا المعنى، وفيه الكفر الصّراح والشرك البواح يعرف ذلك من نظر فيه، وحكى في أوله حكايات تتضمن مساعدة الروحانيات لخدام الكواكب على ما يريدون ترغيباً في ذلك، وهو إما كذب أو أنَّ ذلك في الحقيقة مضاف بالاستقلال إلى قدرة الله لا إلى الروحانيات لكنه وافق تلك الخدمه فظن أنه من تأثيرها لأجلها" (٢).

وما ذهب إليه ﷻ هو الحق، فيجب صرف العبادة لله وحده، وأما كتاب الرازي فقد ذكر شيخ الإسلام أنَّ الرازي صنّفه على طريقة دين المشركين (٣).

(١) علم الجدل في علم الجدل (١٨٩، ١٩٠).

(٢) التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٨١).

(٣) انظر: دقائق التفسير (١١٣ / ٢)، وبيان تلبيس الجهمية (١٢٢ / ١، ٥٢٨)، والصفدية (١ / ٦٦،

(٢٤١)، ومجموع الفتاوى (٢١٣ / ١٦)، ومنهاج السنة النبوية (١٩٤ / ٢).

المبحث الثالث

منهجه في توحيد الأسماء والصفات

المطلب الأول: منهجه العام في الأسماء والصفات

يُبين الطوفي "أنَّ الاسم في اصطلاح النحاة هو اللفظ الدال على معنى في نفسه غير دال على أحد الأزمنة الثلاثة، وهو قسيم الفعل والحرف، وفي اصطلاح اللغة هو اللفظ الدال على الذات، والصفة هي اللفظ الدال على المعنى القائم بالذات"^(١). وقد سار الطوفي على قواعد وأسس في أسماء الله تعالى وصفاته تمثل منهجه العام في الأسماء والصفات، وهي كما يلي:

الأولى: "أنَّ أسماء الله تعالى يتوقف فيها على السمع ولا تثبت بالقياس"^(٢).

فالأسماء والصفات "تُتلقى من جهة التوقيف، لا من جهة التصرف الاشتقاقي والقياسي، بخلاف غيره في ذلك"^(٣)، "حتى أنا لا نشق من كل صفاته اسماً: كخير

(١) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٤/أ)، والإشارات الإلهية (٢/٢٥٢)، وانظر: المغرب في ترتيب المغرب (٢/٤١٠) لابن المطر، تحقيق/ محمود فاخوري وعبد الحميد مختار - الطبعة الأولى - ١٩٨٩م - مكتبة أسامة بن زيد - حلب، والتعريفات (٤٠، ١٧٥) للجرجاني تحقيق/ إبراهيم الأبياري - الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ - دار الكتاب العربي - بيروت، والتوقيف على مهمات التعاريف (٤٥٨) للمناوي - تحقيق/ محمد رضوان الداية - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ - دار الفكر المعاصر - بيروت.

(٢) الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٣٣٨)، وانظر: شرح مختصر الروضة (٢/٢٩) والانتصارات الإسلامية (١/٤٦٠)، ودرء القول القبيح (مخطوط) (٣٧/أ).

(٣) شرح مختصر الروضة (٢/٣٠).

وشرير وبئاء وفرأش، لكونه خلق الخير والشر، على أصلنا، وبنى السماء وفرش الأرض، لعدم ورود السمع^(١).

وفي تطبيقات هذه القاعدة فقد انتقد الطوفي ما أحدثه الفلاسفة والمتكلمون من تسمية الله تعالى بـ(واجب الوجود)، فهي "لا تعرف في كلام الشارع ولا في كلام السلف فيما علمنا، لكن معناه ثابت في كلام الشارع، مجمع عليه فإن معنى (واجب الوجود) عند أهل هذه العبارة هو الموجود الذي لم يسبق وجوده عدم، ووجوده من ذاته لذاته، لا من سبب خارج، ولا لعل خارجة، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [سورة الحديد ٥٧/٣]، وقوله عليه السلام: «أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء»^(٢)^(٣).

وكذا انتقد تسمية الله تعالى بـ(الظالم) و(الشرير) لكونه تعالى خلقها، لأن ذلك لم ترد به الشرائع^(٤)، "إذ الإقدام على وصف البارئ جل جلاله بما لم يأذن فيه، ولا دليل قاطع عليه... بعيد عن العلم فضلاً عن الرسوخ فيه"^(٥).

وما ذهب إليه الطوفي هو قول أهل السنة والجماعة، كما قال سبحانه: ﴿وَلَا تَقَفْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [سورة الإسراء ١٧/٣٦]، وقال ﷻ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة الأعراف ٧/٣٣]، وقال الإمام أبو حنيفة: "لا ينبغي لأحد أن

(١) الصعقة الغضبية (٣٣٨)، في معرض نقده لتسمية الله تعالى بـ(الآلهة) لكون السمع لم يرد بها.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع ح (٢٧١٣).

(٣) شرح مختصر الروضة (١/٥٦).

(٤) انظر: الانتصارات الإسلامية (١/٤٥٩)، ودرء القول القبيح (مخطوط) (٣٧/أ).

(٥) شرح مختصر الروضة (٢/٥٨).

ينطق في ذات الله بشيء بل يصفه بما وصف به نفسه^(١)، وقال الإمام أحمد: "لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، لا يتجاوز القرآن والحديث"^(٢).

الثانية: "تنزيه الله تعالى عن مشابهة شيء مما سواه"^(٣).

فكما أن ذاته لا تشبه الذوات؛ فصفاته لا تشبه ولا تقاس بالصفات^(٤)، فيجب القطع بتنزيه الله تعالى عن مشابهة مخلوقاته أو بعضها اعتماداً على قوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى ٤٢ / ١١]^(٥)، "إذ الباري جل جلاله على خلاف الشاهد والمعقول في ذاته وصفاته"^(٦)، وقياس الغائب على الشاهد مطلقاً فاسد^(٧).

وهذه القاعدة تركز على قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى ٤٢ / ١١].

والملاحظ أن الطوفي نزه الله تعالى عن المشابهة، والأولى تنزيهه ﷻ عن المماثلة لأحد؛ كما ورد في الآية الكريمة، ولأن "مثل الشيء ما سواه من كل وجه في ذاته وصفاته، وشبه الشيء وشبيهه ما كان بينه وبينه قدر مشترك من الأوصاف"^(٨)، وما

(١) شرح الطحاوية (٣٥١)، وإيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (٢١) لابن جماعة - بتحقيق / وهي الألباني - الطبعة الأولى - ١٩٩٠ م - دار السلام.

(٢) مجموع الفتاوى (٥ / ٢٥، ٢٥٧)، وانظر: بدائع الفوائد (١ / ١٧٠)، وشفاء العليل (٢٧٠).

(٣) مختصر الترمذي (مخطوط) (١ / ٤٧ / أ).

(٤) انظر: درء القول القبيح (مخطوط) (٣٣ / أ)، والصفات تابعة للذات، انظر: تفسير الفاتحة (٣٥٦) والإشارات الإلهية (٢ / ٧٥).

(٥) انظر: الانتصارات الإسلامية (١ / ٤٤٨)، والإشارات الإلهية (٣ / ٨٨).

(٦) شرح مختصر الروضة (٢ / ١٦)، وانظر: درء القول القبيح (مخطوط) (٦٦ / ب).

(٧) انظر: درء القول القبيح (مخطوط) (٣٨ / أ).

(٨) شرح مختصر الروضة (٣ / ٤٢٤)، وانظر: الإكسير في علم التفسير (١٣٢).

من شيئين إلا وبينهما قدر من المشابهة "كما يطلق على البارئ - سبحانه - وما سواه موجود وموجود، حينئذ لا يلزم التماثل"^(١)، وإن كان الطوفي يرى أن إطلاق لفظ الشبيه على المثل والعكس من باب المجاز باعتبار ما بينهما من القدر المشترك من الأوصاف^(٢)، لكن الأولى الالتزام بالتعبير القرآني.

وفي بيان معنى آية الشورى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى ٤٢ / ١١] قال الطوفي: "هذه الآية أولها تنزيه وآخرها إثبات، فمن جمع بينهما بأن أثبت، ونزّهه عما لا يليق به من مشابهة المخلوقات وأثبت غير ممثل، ونزّه غير معطل؛ فقد أصاب ومن انحرف في التنزيه حتى عطل، أو في الإثبات حتى شبه ومثل، فقد أخطأ، وتوفيقه عنها أبطأ"^(٣).

ثم ذكر الطوفي مسألة الكاف في قوله سبحانه: ﴿كَمِثْلِهِ﴾ "فقليل: زائدة أي: ليس مثله، وقيل: على أصلها في التشبيه، ومثل بمعنى هو أي: ليس كهو أو كذاته شيء، أما أن الكاف ومثل على أصلهما فمحال؛ إذ يبقى تقديره: ليس مثل مثله أو ليس يشبه مثله شيء، وهو محال لوجهين: أحدهما: إثبات مثل له، والقديم لا مثل له.

الثاني: أن له مثلاً مع أن مثله لا مثل له، فيكون مثله أكمل منه، وإثمه محال. ويحتمل صحة ذلك على طريق الفرض والتقدير، أي: لو فرض له مثل لكان ذلك المثل لا مثل له، وإذا لم يكن لمثله الفرضي مثل؛ فهو أولى ألا يكون له مثل"^(٤). "وقيل: إن المثلية هنا راجعة إلى الصورة الذهنية؛ إذ لكل معلوم صورة وقع ومنزلة في الأذهان، فتقدير الكلام، ليس كصورة منزلة الله تعالى في النفوس

(١) الانتصارات الإسلامية (٢/ ٦٠٥).

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/ ٤٢٥)، والإكسير في علم التفسير (١٣٢).

(٣) الاشارات الإلهية (٣/ ٢٢٢).

(٤) المصدر السابق.

والأذهان شيء، ذكر هذا الوجه لنا شيخنا المزيّ وقال: هو تقرير صوفي^(١).
ورجّح الطوفي في موضع آخر القول بزيادة الكاف^(٢)، وهذا قول أكثر الأئمة^(٣)،
وأما القول بزيادة (مثل) فهو قول مرجوح لأنها اسم والأسماء لا تُزاد، بخلاف
الكاف فهي حرف يصلح للزيادة^(٤)، وقد ورد في كلام العرب ما يؤيده كقول
الشاعر:

ليس كمثل الفتى زهير خلق يوازيه في الفضائل^(٥)
وقول الآخر:

-
- (١) الإكسير في علم التفسير (١٢٤)، وانظر: علم الجدل في علم الجدل (١٥٤)، وشرح مختصر
الروضة (٥١٢/١)، وشرح التائية (٢٩/أ)، والإشارات الإلهية (٣٣٤/٢).
- (٢) انظر: علم الجدل في علم الجدل (١٥٤)، وشرح مختصر الروضة (٥١٢/١)، وشرح التائية
(٢٩/أ)، والإشارات الإلهية (٣٤/٢).
- (٣) اختاره ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن (٢٥٠) بتحقيق/ السيد صقر - الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ -
المكتبة العلمية، وأشار إليه ابن جرير في تفسيره (١٦٢/١٣) (١٦/٢٥)، وقال به النحاس في
إعراب القرآن (٥٢/٣) بتحقيق/ زهير زاهد - مطبوعات وزارة الأوقاف بالعراق، وكذا في
معاني القرآن (٢٩٧/٦)، وابن جني في اللمع (٧٥) بتحقيق/ فائز فارس ١٩٧٢م - دار الكتب
الثقافية - الكويت، وفي سر صناعة الإعراب (٣٠٢-٢٩١/١) بتحقيق/ حسن هنداي -
الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - دار القلم - دمشق، والأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف
(٢٩٩/١) دار الفكر - دمشق، وفي أسرار العربية (٢٣٩) بتحقيق: فخر قدارة - الطبعة الأولى
- ١٩٩٥م دار الجيل - بيروت.
- (٤) انظر: البحر المحيط (٥١٠/٧) لأبي حيان - الطبعة الثانية - ١٤٠٣هـ - دار الفكر - بيروت،
والدر المصون (٥٤٥/٩) للسمين الحلبي - بتحقيق: أحمد الخراط - الطبعة الأولى - ١٤١٤هـ -
دار القلم - بيروت.
- (٥) منسوب لأوس بن حجر ولم أجده في ديوانه وانظره في: البحر المحيط (٥١٠/٧)، وبيان تلبيس
الجهمية (٥٣٣/١)، وفتاوى شيخ الإسلام (١١٣/٦)، ودرء التعارض (١١٤/٧)، والصواعق
المرسلة (١٣٦٨/٤)، وفتح القدير (٣٤/٥).

سعد بن زيد إذا أبصرت فضلهم ما إن كمثلهم في الناس من أحد^(١)
وقول الآخر:

وقتلَى كمثل جذوع النخيل - ل تغشاهم مسبل منهم^(٢)
وغيرها من الشواهد وهو "وجه قوى حسن، تعرف العرب معناه في لغتها، ولا
يُخفى عليها إذا خوطبت به"^(٣).

الثالثة: "وصف الله بصفات الكمال ونعوت الجلال وتنزيهه عن حقوق كل نقص
وعن فوات كل كمال"^(٤).

فالله تعالى هو الكامل المُكَمَّل - بكسر الميم - "فإنَّه الكامل في ذاته لذاته لا
لِمُكَمَّلٍ غيره، وهو المكمل لمن سواه مطلقاً"^(٥).

وقد دل على وصفه تعالى بصفات الكمال قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ
بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوِّ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [سورة
النحل ١٦/٦٠]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ
عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾
[سورة الروم ٢٧/٣٠].

(١) لم أعثر على قائله، وانظره: تفسير الطبري (٣/١٦٢)(٢٥/١٣)، والبحر المحيط (٧/١٠٥)،
وشرح العقيدة الطحاوية (١٢٢)، وفتح القدير (٤/٥٢٨)، وروح المعاني (٢٥/١٨).
(٢) البيت لأوس بن حَجَر كما في ديوانه (٣٠)، وانظره: تفسير الطبري (٣/١٦٢)(٢٥/١٢)،
والبحر المحيط (٧/١٠٥)، وشرح العقيدة الطحاوية (١٢٢)، وفتح القدير (٤/٥٢٨)، وروح
المعاني (٢٥/١٨).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (١٢٢).

(٤) الإشارات الإلهية (١/٣١٠ - ٣١١).

(٥) شرح مختصر الروضة (١/٨٩).

قال الطبري: "وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى" معناه والله الصفة العليا^(١).

وقد نقل شيخ الإسلام "إجماع الأمة على أن صفات الله بأسرها صفات كمال"^(٢).

وأما التنزيه فبين الطوفي أن الله - جل وعلا - منزّه عن كل صفات النقص^(٣)، ومن تلك الصفات الناقصة التي ينزه البارئ عنها ما يلي:

١- لحقوق الضر والنفع لله تعالى:

قال الطوفي: "اعلم أن الإجماع والبرهان على أن الله تَعَالَى منزّه مقدس غني بذاته لا يلحقه ضر ولا نفع ولا يحتاج إلى ذلك... ولأن الحق - جل جلاله - غني مطلق، والعبد فقير مطلق، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [سورة فاطر ٣٥ / ١٥]، والفقير المطلق لا يملك ضرراً ولا نفعاً خصوصاً للغني المطلق"^(٤).

واستدل بالحديث القدسي: «يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني»^(٥)، وبين الطوفي: "أن ظاهر الحديث أن لضره ونفعه غاية لكن لا يبلغها العباد، وهذا الظاهر مؤول محمول على ما دل عليه الإجماع من غناه المطلق، أو يكون من باب:

..... ولا ترى الضب بها ينحجر^(١)

(١) تفسير الطبري (١٣ / ١٦٢).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٢ / ١٧٥)، وانظر: منهاج السنة النبوية (٢ / ٥٦٥).

(٣) انظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٧ / أ)، ومختصر الترمذي (مخطوط) (١ / ١٦١ / أ)، والإشارات الإلهية (١ / ٣١٠)، وعلم الجدل في علم الجدل (٤١)، واقتصرت في الأمثلة على ما وردت النصوص بنفيه عن الله تعالى، وأما عموم صفات النقص فهي ترجع للقاعدة العامة من كونه تعالى منزهاً عنها.

(٤) التعيين في شرح الأربعين (١٨٩ - ١٩٠)، وانظر: شرح مختصر الروضة (١ / ٣٩٣).

(٥) أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم ح (٢٥٧٧).

والمضار"(١).

٢- العبث:

فالله عز شأنه منزّه عن العبث، كما قال سبحانه: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [سورة المؤمنون ٢٣/١١٥]، "أنكر عليهم حسابانهم أنّه خلقهم عبثاً لا لحكمة ولا لفائدة، والعبث في اللغة: اللعب، بل إنّما خلقهم لحكمة، وهي الامتحان بالتكليف ثم الجزاء على ما يكون منهم في المعاد، ثم نزه نفسه عن ذلك بقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَتَعَلَى اللَّهِ الْمَلِكُ الْحَقُّ﴾ [سورة المؤمنون ٢٣/١١٦] أي: عما ظنتموه من العبث"(٢).

٣- العجز:

بيّن الطوفي أنّ الله سبحانه منزّه عن العجز^(٣)، لقوله سبحانه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَعْزِ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ بَلَىٰ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة الأحقاف ٤٦/٣٣]، وقوله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [سورة ق ٥٠/٣٨] "أي تعب... ولحوق التعب من أمارات العلاج والعجز، والله تعالى لا يفعل الأشياء على وجه يلحقه عجز ولا تعب، إنّما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له: «كن» فيكون... والبارئ يتعالى عن ذلك"(٤).

٤- الذنوب:

(١) الصارم المسلول على شاتم الرسول (٩٢٦/٣) لابن تيمية - بتحقيق/ محمد الحلواني ومحمد

شودري - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ دار ابن حزم - بيروت.

(٢) شرح مختصر الروضة (٣٩٢/١)، وانظر: شرح مختصر الروضة (١١٩/٢)، والإشارات الإلهية (٤٨/٣).

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة (١٧/٢).

(٤) التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٨٩) وانظر: (٧٠-٧١).

وذلك أنَّ الله سبحانه لا يقع منه النوم ولا يجوز عليه النوم^(١)، كما قال تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٥٥]، وكما قال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ يَخْفُضُ الْقَسْطَ وَيَرْفَعُهُ..» الحديث^(٢). "وقد كان نفي الجواز كافياً عن نفي الوقوع، لكن أحب التصريح به مطابقة لآئله أبلغ"^(٣).

ومن تطبيقات هذه القاعدة قرّر الطوفي نفي كل لفظ موهم بنقص في حق الله تعالى كالمعرفة، فلا يقال: عرف الله كذا، فهو عارف بل يقال: علم فهو عالم، وذلك أنَّ المعرفة تستدعي سابقة جهل، بخلاف العلم^(٤). وكذا التفكير بإطلاق "هذه العبارة على الله سبحانه - على ما في عرف الناس - لا يصح، لأنَّ التفكير هو حركة النفس لاستعلام مجهول، والله سبحانه لا يخفى عنه شيء"^(٥).

وما ذكره الطوفي هو الحق، إذ صفات الله سبحانه توقيفية، ثم إن هذه الألفاظ توهم النقص في حق الله سبحانه، ويبيّن ابن القيم الفرق بين إضافة العلم إليه تعالى وعدم إضافة المعرفة، وأنَّ ذلك يرجع "إلى نفس المعرفة ومعناها، فإنها في مجاري استعمالها إنّما تستعمل فيما سبق تصوره من نسيان أو ذهول أو عزوف عن القلب؛ فإذا تصور وحصل في الذهن قيل: عرفه"^(٦).

وانتقد ابن القيم المتكلمين الذين قالوا: إنّ سبب عدم إضافة المعرفة إلى الله تعالى هو أنَّ علمه تعالى متعلق بالأشياء كلها مركبها ومفردا تعلقاً واحداً لأنَّ هذا بناء

(١) انظر: علم الجدل في علم الجدل (١٥٨)، والإشارات الإلهية (١/٣٥٤).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب قوله عليه السلام أن الله لا ينام ح (١٧٩).

(٣) علم الجدل في علم الجدل (١٥٨).

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة (١/١٧٤).

(٥) التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٧٠).

(٦) بدائع الفوائد (٢/٢٩٦)، وانظر: التعريفات (٢٨٣)، والتوقيف على مهمات التعاريف

(٥١١)، والحدود الأنيفة (٦٦) لذكريا الأنصاري - تحقيق/ مازن المبارك - الطبعة الأولى -

١٤١١هـ - دار الفكر المعاصر - بيروت.

منهم "على أن الله تعالى يعلم المعلومات كلها بعلم واحد، وأن علمه بصدق رسول الله هو عين علمه بكذب مسيلمة الكذاب، والذي عليه محققو النظر خلاف هذا القول، وأن العلوم متكثرة متغيرة بتكثر المعلومات وتغيرها"^(١).

٥ - دعوى الولد لله تعالى وتقدس:

تكاثرت الأدلة على تقديس الله تعالى وتنزيهه عن الولد^(٢)، كما قال سبحانه: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قِنْتُونَ ۚ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة البقرة ١١٦/٢-١١٧]. "هذه حكاية دعوى المشركين الذين قالوا: الملائكة بنات الله وعزير والمسيح ابن الله ونحوهم، فأجاب الله ﷻ بمنع تلك الدعوى بقوله: ﴿سُبْحَنَهُ﴾ أي تنزيهاً له عن الولد ثم احتج على نفي الولد بحجج:

إحداهن: مستفادة من قوله: ﴿بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، وتقريرها: إن ما في السموات والأرض مملوك لله ﷻ وليس يخرج عن ذلك أحد حتى يكون ولده، أي استحيل أن يكون له ولد لأن من سواه مملوك له، والمملوكية تنافي الولدية.

الحجة الثانية: من قوله: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ أي من هو قادر على إيجاد السموات والأرض ابتداءً واختراعاً كيف يعجز عن اختراع غيرهما بما فيهما حتى تحتاجوا أيها الكفار إلى نسبة شيء من ذلك إليه بالولادة؟

(١) بدائع الفوائد (٢/٢٩٦).

(٢) ففي آيات الله تعالى آيات كثيرة تبطل هذه الدعوى - انظر مثلاً: سورة البقرة (١١٦)، والنساء (١٧١)، والأنعام (١٠١)، ويونس (٦٨)، والإسراء (١١١)، والكهف (٤)، ومريم (٣٥)(٨٨)(٩١)(٩٢)، والأنبياء (٢٦)، والمؤمنون (٩١)، والفرقان (٢)، والصفافات (١٥٢)، والزمر (٤)، والزخرف (٨١)، والجن (٣)، والإخلاص (٣).

الحجة الثالثة: من قوله: ﴿وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾، وتقريرها أنّ الولد إنّما يحتاج إليه للتكثير به من قلة أو للاستعانة به من عجز والله عَزَّ لا قليل فيكثر بالولد ولا عاجز فيستعين به، لأنّ سر قدرته بين الكاف والنون إذا أراد شيئاً قال له: «كن» فيكون، ونظير هذا قوله في سورة يونس: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة يونس ١٠/٦٨] ^(١)، وكذا قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَنَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة مريم ١٩/٣٥].

وقد استعظم الله سبحانه نسبة الولد له عَزَّ فقال سبحانه: ﴿وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ ٤ ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [سورة الكهف ١٨/٤-٥]، وقال سبحانه: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ ٨٨ ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا﴾ ٨٩ ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا﴾ ٩٠ ﴿أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾ ٩١ ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ ٩٢ ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [سورة مريم ١٩/٨٨-٩٣]. وهذا دليل "على استحالة الولد لله عَزَّ ومنافاة الولدية للملكية، واستعظام هذا القول جداً" ^(٢).

ومن الآيات المبطلّة لهذه الدعوى على طريقة الشرط الذي لا يلزم وقوعه ولا جوازه قوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَأَصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا

(١) علم الجدل في علم الجدل (١٠١-١٠٢)، وانظر: الإشارات الإلهية (١/٢٩٢) (٢/٢٩٩)،

٤١٧، (٤٣٧) (٣/١٨٧)، وعلم الجدل في علم الجدل (١٥٨).

(٢) الإشارات الإلهية (٢/٤٤٢).

يَشَاءُ سُبْحَنَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴿[سورة الزمر ٣٩ / ٤] أي "لو احتاج إلى ولد لاستغنى عنه بمن يختاره من مخلوقيه" ^(١)، و"اتخاذ الولد عليه محال" ^(٢) كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [سورة مريم ١٩ / ٩٢] أي "لا يجوز على الرحمن أن يتخذ ولدا" ^(٣)، ولذا قال في آخر آية الزمر ﴿سُبْحَنَهُ﴾ أي تنزهه عن اتخاذ الولد وقوعاً وجوازاً" ^(٤)، "وقد كان نفي الجواز كافياً عن نفي الوقوع لكن أحب التصريح به مطابقة لآئه أبلغ" ^(٥).

وكذا قوله سبحانه: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِ﴾ [سورة الزخرف ٤٣ / ٨١]، وفي الآية وجهان أصحهما أن المراد "أنا أول العابدين لله على تقدير ثبوت الولد؛ إذ مقصودي اتباع الحق وطاعة الله ﷻ على أي حال أو تقدير كان من التقادير الحققة" ^(٦)، وهذا الشرط لا يلزم منه الوقوع ولا الجواز ^(٧).

وأبرز من ادعى الولد لله تعالى النصراني، فقالوا كما حكى الله ﷻ عنهم: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَتَلْتَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [سورة التوبة ٩ / ٣٠] وتلخصت شبه النصراني فيما يلي:

أولاً: "الولد صفة كمال، فانتفاؤه في حق الله ﷻ نقص وامتناعه على الله ﷻ

(١) الإشارات الإلهية (٣/ ١٨٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) علم الجدل في علم الجدل (١٥٨).

(٤) الإشارات الإلهية (٣/ ١٨٧).

(٥) علم الجدل في علم الجدل (١٥٨).

(٦) الإشارات الإلهية (٣/ ٢٤١ - ٢٤٢).

(٧) انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ١٥٦) (٣/ ١٧٧) (٤/ ٤٦، ١٣٧).

عجز^(١).

والجواب عن هذه الشبهة أنَّ حكمة الولد التكثر به من القلة أو الاستعانة به عن غلبة وانقهار، والله سبحانه منزّه عنهما، فليس بقليل حتى يكثر بالولد، ولا عاجز فيستعين به، ولذا أعقب سبحانه آيات نسبة الولد إليه بالتنزيه، وإثبات الملك والغنى كما قال ﷻ: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَه قُنُوتٌ﴾ [سورة البقرة ١١٦/٢]، وقوله ﷻ: ﴿سُبْحَنَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ وَمَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ [سورة النساء ١٧١/٤]، وقوله سبحانه: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سورة يونس ٦٨/١٠]، وقوله ﷻ: ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَأَصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ سُبْحَنَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [سورة الزمر ٣٩/٤]، وقوله سبحانه: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِينَ﴾ ﷻ سُبْحَنَ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [سورة الزخرف ٤٣/٨١-٨٢].

ثانياً: أنَّ عيسى تكون من غير أب، فيتعين أنَّه ابن الله إذ هو ابن ولا ابن إلا له أب.

وهذا من باب قياس الغائب على الشاهد، والاستقراء غير التام، وهو فاسد^(٢)، "إذ تأثير الله سبحانه في إيجاد المسيح تأثير عليّة وقدرة أزلية، لا تأثير مباشرة وسببية كتأثير الآباء المشاهدين في إيجاد أبنائهم، ونبههم الله سبحانه على طريق الحق ولكن أنامهم الخذلان... فأوجد آدم إيجاداً صناعياً لا من أب ولا أم، وقد صرح القرآن

(١) الإشارات الإلهية (٣/ ١٨٥).

(٢) انظر: التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٥).

بقياس عيسى على آدم حيث قال سبحانه: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة آل عمران ٥٩/٣]^(١).

ولو كان ما زعموه يقتضي البنوة لكان آدم أولى بها، "لأنه أغرب وأعجب وأقعد في خرق العادة"^(٢)، ولئن جاز أن يُدعى في المسيح البنوة لوجوده من غير بشر ذكر، "جاز بطريق أولى أن يُدعى ذلك في آدم وحواء لأنهما أبوا المسيح من قبل أمه، وآدم خلقه الله بيده من غير ذكر ولا أنثى ونفخ فيه من روحه بقدرته من غير واسطة روح القدس ولا غيره"^(٣).

ثالثاً: ظهور المعجزات على يديه كإحياء الموتى، وإبراء المرضى ونحوها والتي لم تظهر مثلها على يد نبي^(٤).

وهذا منقوض بأن جميع الأنبياء قد ظهرت على أيديهم المعجزات ما لم يظهر على يد عيسى عليه السلام، كموسى عليه السلام فمعجزته "أعظم لأن إيجاد الحياة في جمادٍ لا أصل له في الحياة أعظم من إيجادها فيمن له أصل في الحياة، لأن الأول اختراع والثاني إعادة، وقد قال الله سبحانه: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [سورة الروم ٢٧/٣٠]^(٥)، وهذا النقض لا يجد النصارى عنه جواباً،

(١) المصدر السابق.

(٢) الإشارات الإلهية (١/٤٠٤).

(٣) التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٥)، وانظر ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية في الجواب الصحيح (٤/٥٤-٥٧).

(٤) انظر: المصدر السابق (٥-٦).

(٥) التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٦)، وانظر: الإشارات الإلهية (٢/١٣١) والجواب الصحيح (٤/٤٥٩).

ولا يمكنهم الانفصال عنه بطائل^(١).

رابعاً: ما ورد في أناجيلهم من النصوص التي سمّت عيسى عليه السلام بالابن، وحكت تسمية عيسى لله تعالى بالأب^(٢).

والجواب عن هذه الشبهة من وجهين:

الأول: القدح في صحة هذه النصوص، فالإنجيل الذي بأيديهم مُحرف، وهو "شيء دُلّس على النصارى"^(٣) بأيدي اليهود، وبهذا فلا حجة في هذه النصوص^(٤).

الثاني: على تقدير صحة تلك النصوص فمعنى "قولهم: الأب والابن بمعنى قولنا: الرب والعبد"^(٥) تجوزاً، ووجهه "أنّ بين الرب والأب قدراً مشتركاً وهو رحمة الرب عبده والأب ولده وبين الابن والعبد قدراً مشتركاً وهو إعظام العبد سيده والابن والده، خصوصاً والمسيح صلوات الله عليه لم يكن له أب من البشر فتولى الله من تربيته والقيام بأمره ما يتولى الأب من ولده فتأكد وجود العلاقة المجوزة، ومن حكم المجاز اقتران قرينة به تدل عليه وتمنع حمله على الحقيقة، قال بعض فضلائنا: وليس في الأناجيل ذكر الأبوة والبنوة بين الله سبحانه وعيسى إلا ومعه قرينة تدل على أنّ المراد المجاز"^(٦). وأفاض الطوفي في استقراء تلك النصوص، وبيان القرائن الدالة على التجوز^(٧).

وبين الطوفي أنّ هذه الشبهة منقوضة "بمعقوب عليه السلام إذ قيل له في التوراة:

(١) انظر: الإشارات الإلهية (٢/ ١٣١).

(٢) انظر: الإشارات الإلهية (٢/ ١٣١)، والتعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٦).

(٣) التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٦).

(٤) انظر: المصدر السابق (٦-٧)، والإشارات الإلهية (٢/ ١٣١).

(٥) التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٧).

(٦) التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٧-٨).

(٧) انظر: المصدر السابق (٧، ٨، ١٢، ١٣، ١٤، ١٧، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٦، ٤٠، ٤١، ٤٧، ٤٨،

٥٢، ٥٥، ٥٦، ٦١، ٦٩، ٧١، ٧٢، ٧٥، ٨١) وغيرها كثير.

أنت ابني بكري^(١)، ويقول المسيح للحواريين وغيرهم: إن أباكم السماوي يراكم، وقوله: أذهب إلى أبي وأبيكم، وإلهي وإلهكم^{(٢)»(٣)}، وهذا يدل على أن المراد به التجوز أو التشريف^(٤).

وبهذا فند الطوفي شبه النصارى، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ معلقاً على النصوص الواردة في كتبهم: "فإن كان هذا صحيحاً فالمراد بذلك أنه الرب المربي الرحيم، فإن الله أرحم بعباده من الوالدة بولدها، والابن هو المربي المرحوم فإن تربية الله لعبده أكمل من تربية الوالدة لولدها فيكون المراد بالأب الرب، والمراد بالابن عنده المسيح الذي رباه"^(٥).

٦ - نسبة البنات لله جل وعلا:

تكاثر الأدلة على تنزيه الله - جل وعلا - عن دعوى البنات، كما قال سبحانه: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [سورة النحل ١٦/٥٧]، وقال ﷻ: ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبُنُونَ﴾ [سورة الصافات ٣٧/١٤٩]، وقال سبحانه: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ [سورة الصافات ٣٧/١٥٣]، وقال عز شأنه: ﴿أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَكُمْ بِالْبَنِينَ﴾ [سورة الزخرف ٤٣/١٦]، وقال ﷻ: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبُنُونَ﴾ [سورة الطور ٥٢/٣٩]، وقال سبحانه: ﴿أَلَكُمْ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَى﴾ ﴿٢١﴾ تِلْكَ إِذَا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾ [سورة النجم ٥٣/٢٢-٢٣].

(١) انظر: سفر الخروج، الإصحاح الرابع (٢٢-٢٣)، بلفظ: «ابني البكر».

(٢) انظر: إنجيل يوحنا، الإصحاح العشرون (١٧ - ١٨)، بلفظ: «أصعد إلى أبي..».

(٣) الإشارات الإلهية (٢/١٣١).

(٤) انظر: الإشارات الإلهية (٢/١٣٣).

(٥) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٣/١٩٤)، وانظر: (٣/٢٣٩، ٤٥٥) (٤/١٣٦، ١٥٠)،

وانظر: ما كتبه الغزالي في الرد الجميل لأهلوية عيسى بصريح الإنجيل (١٤٤-١٤٧).

"وتقرير الدليل من هذه الآيات ونحوها: أنكم أيها الكفار تستحيون من حصول البنات لكم، حتى إن أحدكم إذا بُشِّرَ بالله قد ولد له بنت أربدَّ وجهه ونكَّس رأسه، وحزن، وخجل، وذهب فوأدها، أي دفنها حية لئلا يلحقه العار ببقائها، فكيف ترضون الله ﷻ ما تكرهونه لأنفسكم هذه الكراهة؟... وأيضاً فإن أحدكم يستقبح أن يخاصم عدوه بجلاب أكن عري عن البيان، فكيف ترضون إثبات من له هذه الصفات لله تعالى!! وإليه الإشارة بقوله ﷻ: ﴿أَوْ مَنْ يَنْشَأُ فِي الْحَلِيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [سورة الزخرف ٤٣/١٨] الآية، وأيضاً فإن اختياركم لأنفسكم ذكور الولد، والله سبحانه وتعالى إناثهم قسمة ضيزى، أي: جائرة، والقسمة الجائرة قبيحة عقلاً وشاهداً، فكيف ترضونها لأنفسكم!"^(١).

وحقيقة مذهب الكفار أنهم زعموا أن الملائكة بنات الله، وذلك بعد أن صاهر الجن - تعالى الله عما يقولون - كما نزه نفسه سبحانه بقوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ﴾، وقال سبحانه: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ ^(١٥٨) سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ [سورة الصافات ٣٧/١٥٨-١٥٩] ^(٢)، وروي أن اليهود هم الذين زعموا هذا ^(٣).

(١) شرح مختصر الروضة (٣/٢٥٢-٢٥٣).

(٢) انظر: علم الجدل في علم الجدل (١٩١)، وانظر: (١٥١، ١٥٢، ١٩٥، ٢٠٢)، والإشارات الإلهية (٢/٣٧٧ - ٣٧٨) (٣/١٧٣، ٢٨٨).

(٣) انظر: تفسير الطبري (١٦/١٦)، وشعب الإيمان (١/١٦٦) للبيهقي - تحقيق: محمد زغلول - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ - دار الكتب العلمية - بيروت، وتفسير القرطبي (١٥/١٣٤) مروي عن قتادة السدوسي، وأما نسبته إلى كفار قريش فهو المنقول عن مجاهد في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَسَبًا﴾ كما في شعب الإيمان (١/١٦٦)، وتفسير القرطبي (١٥/١٣٤).

الرابعة: "لا سبيل إلى الوقوف على كيفية صفات الله تعالى"^(١).

لأنَّ صفاته سبحانه كذاته، وذاته لا تدركها الأفهام ولا تتخيلها الأوهام فكذا صفاته، قال الطوفي: "قال القاضي أبو يعلى من أصحابنا: مذهبنا مذهب السلف: السكوت عن كيف في صفاته، وعن لِمَ في أفعاله"^(٢)، "فقد جمع في هاتين الكلمتين ما أطال فيه الناس"^(٣)، وهذه كلمة جامعة لأحكام العقائد ونحن إن شاء الله بعد كل تطويل نعتقدها ونتمسك بها، وإثماً نخوض مع الخائضين في مثل هذا رداً لشبهتهم وتزييفاً لأقوالهم"^(٤). وهذه الكلمة "من أصول أهل السنة الذين قام الدليل على أنهم الفرقة الناجية"^(٥)، وحُكي عن الصديق رضي الله عنه أنه قال: «العجز عن درك الإدراك إدراك»^(٦) وقال:

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/٥٨، ٢٠)، والانتصارات الإسلامية (٢/٧٠٣).

(٢) علم الجدل في علم الجدل (١٦٠)، وانظر: حلال العقد (مخطوط) (١٠/ب)، ودرء القول القبيح (مخطوط) (٤٤/أ)، وشرح التائية (مخطوط) (٢٦/ب) و(٧٧/ب)، والتعيين (٧٤)، وانظر: طبقات الحنابلة (٢/٢٢٦)، وهذا القول مشهور بين أهل السنة والجماعة، ويريدون به في باب الصفات عدم العلم بكيفية صفات الله تعالى، لا نفي الكيفية مطلقاً [انظر: الإبانة (كتاب القدر) (١/٢٤٨) لابن بطة، وبيان تلبيس الجهمية (١/١٩٧) والصفدية (١/٢٩٨)].

(٣) شرح التائية (مخطوط) (٢٦/ب).

(٤) المصدر السابق (٧٧/ب).

(٥) درء القول القبيح (مخطوط) (٤٤/أ).

(٦) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/٥٨)، وقد نسبته غير واحد إلى الصديق رضي الله عنه كالغزالي في المقصد الأسنى (٥٤)، والإسفرائيني في التبصير في الدين (١٦٠)، وتصدير الطوفي لهذا الكلام بقوله: «حُكي» يدل على التضعيف، قال شيخ الإسلام رحمته الله في الفتاوى (٢/٢١٦): "وهذا الكلام مشهور عندهم نسبته إلى أبي بكر الصديق... وإن كان هذا اللفظ لم يُحفظ عن أبي بكر، ولا هو مأثور عنه في شيء من النقول المعتمدة، وإثماً ذكر ابن أبي الدنيا في كتاب الشكر نحواً من ذلك عن بعض التابعين غير مسمى، وإثماً يُرسل عنه إرسالاً من جهة من يكثر الخطأ في مراسيلهم".

حقيقة المرء ليس المرء يدركها فكيف كيفية الجبار في القدم^(١)
وهذا هو مذهب سلف الأمة، كما قال الإمام مالك لما سُئِلَ عن كيفية استواء
الله على عرشه: "الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب،
والسؤال عنه بدعة"^(٢).

قال ابن عبد البر: "الذي عليه أهل السنة والجماعة وأئمة الفقه والأثر في هذه
المسألة وما أشبهها الإيمان بما جاء عن النبي ﷺ فيها والتصديق بذلك وترك التحديد
والكيفية في شيء منه"^(٣).

وعلى هذا دل كتاب الله تعالى، فقال سبحانه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾
[سورة طه ١١٠/٢٠]، وقال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ
وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولا﴾ [سورة الإسراء
٣٦/١٧]، "وقولهم: (الكيف غير معقول) لأنه لم يرد به توقيف ولا سبيل إلى معرفته
بغير توقيف"^(٤). "وجميع أئمة الدين كابن الماجشون والأوزاعي والليث بن سعد

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (٥٨/٢)، ولم أعر على هذا البيت إلا في شذرات الذهب
(٢٤٩/٢) في ترجمة ذي النون المصري أنه سُئِلَ مرة عن علم الصفات فقال:

كيفية المرء ليس المرء يدركها فكيف كيفية الجبار في القدم
هو الذي أحدث الأشياء مبتدعا فكيف يدركه مستحدث النسم

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣٩٨/١) بتحقيق: أحمد حمدان -
الطبعة الأولى - ١٤٠٢هـ دار طيبة - الرياض، وأبو نعيم في الأولياء (٣٢٦/٦) الطبعة الرابعة
- ١٤٠٥هـ دار الكتاب العربي - بيروت، والبيهقي في الاعتقاد (١١٦) بتحقيق/ أحمد الكاتب
- الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - دار الآفاق الجديدة - بيروت، وابن قدامة في إثبات صفة العلو
(١١٩) بتحقيق: بدر البدر - الطبعة الأولى - ١٤٠٦هـ - الدار السلفية - الكويت، والذهبي في
السير (١٠٠/٨)، وصححه الألباني في مختصر العلو (١٤١) - الطبعة الثانية - ١٤١٢هـ -
المكتب الإسلامي - بيروت.

(٣) التمهيد (١٤٨/٧).

(٤) ذم التأويل لابن قدامة المقدسي (٢٦) تحقيق/ بدر البدر - الطبعة الأولى - ١٤٠٦هـ - الدار

وحمد بن زيد والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم كلامهم يدل على ما دل عليه كلام مالك من أن العلم بكيفية الصفات ليس بجاصل لنا؛ لأن العلم بكيفية الصفة فرع على العلم بكيفية الموصوف، فإذا كان الموصوف لا تُعلم كيفيته؛ امتنع أن تُعلم كيفية الصفة^(١).

الخامسة: "أسماء الله تعالى وصفاته كثيرة غير منحصرة بعدد"^(٢)

واستدل الطوفي لذلك بقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [سورة الأعراف ١٨٠/٧]، وقول النبي ﷺ: «أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو علمته أحداً من خلقك، أو أنزلته في كتابك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك»^(٣).

وأما ورد من النصوص التي تدل على الحصر كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [سورة النساء ١٧١/٤] فهي محمولة على جهة الرد على النصارى المثلثة أو على منكري التوحيد، لأن صفات الله تعالى كثيرة وأسماءه كذلك؛ والتي منها

السلفية - الكويت.

(١) الفتاوى (٣٩٩/٦).

(٢) انظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٤/أ)، والتعيين في شرح الأربعين (٣٣)، وشرح مختصر الروضة (٧٤٨/٢) (٤٤٧/٣).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣٩١/١) (٤٥٢/١)، وابن أبي شيبة في المصنف (٤٠/٦) ح (٢٩٣١٨) باب ما قالوا في الرجل إذا أصابه هم أو حزن، وأبو يعلى في مسنده (١٩٩/٩)، وابن حبان في صحيحه (٢٥٣/٣) ح (٩٧٢) والطبراني في الكبير (١٠/١٦٩) ح (١٠٣٥٢)، والحاكم في المستدرک (١/٦٩٠) كتاب الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح والذكر ح (١٨٧٧)، وقال (هذا حديث صحيح على شرط مسلم إلا إن سلم من إرسال عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه فإنه مختلف في سماعه عن أبيه)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/١٣٦): "رجال أحمد رجال الصحيح غير أبي سلمة الجهني قد وثقه ابن حبان، وصححه ابن القيم في شفاء العليل (٢٧٤)، والألباني في الصحيحة ح (١٩٩).

التسعة التسعون المشهورة في الأسماء الحسنى^(١)، فمن «أحصاها دخل الجنة»^(٢) أي: من حفظها مستظهاً^(٣).

السادسة: "الأسماء الحسنى كلها أسماء بالاصطلاح النحوي، وليس فيها اسم إلا الله وباقيها صفات بالاصطلاح اللغوي"^(٤).

وبيان القاعدة أن الاسم بالاصطلاح النحوي هو اللفظ الدال على معنى في نفسه غير مقترن بزمان، ويقابله الفعل والحرف، وأما بالاصطلاح اللغوي فالاسم هو اللفظ الدال على الذات، ويقابله الصفة: وهي اللفظ الدال على معنى ينسب إلى الذات^(٥).

وما ذهب إليه الطوفي هو ما قرره السلف من أن أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف، فهي أعلام باعتبار دلالتها على الذات، وهي بهذا الاعتبار مترادفة لدلالتها على الله تعالى، وهي أوصاف باعتبار ما دلت عليه من المعاني، وهي بهذا الاعتبار متباينة لدلالة كل منها على معنى خاص، قال شيخ الإسلام: "الأسماء كلها اتفقت في دلالتها على ذات الله، مع تنوع معانيها، فهي متفقة متواطئة من حيث

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/٧٤٨)، والتعيين في شرح الأربعين (٣٣).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب إن لله مائة اسم إلا واحداً ح (٦٩٥٧)، ومسلم في كتاب العلم، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها ح (٢٦٧٧)، وقد صحح الطوفي حديث الترمذي في سرد الأسماء الحسنى كما في مختصر الترمذي (١/١٠٧ ب) معللاً ذلك بأنها زيادة ثقة فتقبل.

(٣) قال الطوفي في التعيين في شرح الأربعين (١٥): "وبهذا المعنى فسرهما الإمام البخاري"، والذي في البخاري قوله: «أحصيناه»: حفظناه ح (٦٩٥٧).

(٤) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٢٥٢، ٤١٦)، وحلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٤/أ).

(٥) انظر: المصدرين السابقين.

الذات، متباينة من جهة الصفات" (١).

السابعة: "صفات الله تعالى ضربان: ذاتية، وفعلية" (٢).

يبن الطوفي أنَّ الصفات تنقسم إلى قسمين:

ذاتية: وهي ما وجب وجوده مع الذات كالعلم والسمع ونحوهما، وفعلية: وهي الأفعال الصادرة عنه المفارقة له، كالخلق والرزق ونحوهما (٣)، وهذا التقسيم مشهور عند السلف الصالح (٤)، بل عزاه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ إلى جميع الطوائف (٥). وعبارة الطوفي في تعريف الصفة الفعلية بأنها (المفارقة له) عبارة مشعرة بنفي قيام الصفات الاختيارية بالله تعالى، قال شيخ الإسلام: "وقول القائل: الصفات تنقسم إلى صفة ذات وصفة فعل، ويفسر صفة الفعل بما هو بائن عن الرب كلام متناقض، كيف يكون صفة للرب وهو لا يقوم به بحال بل هو مخلوق بائن عنه" (٦)، ويبن شيخ الإسلام أنَّ الأشعرية قالت تبعاً للمعتزلة، وفيه جمع بين المتناقضين بل حقيقة قولهم أنَّ الرب لا يوصف بفعل (٧). والطوفي - وإن كان أثبت قيام بعض

(١) مجموع الفتاوى (٣/٥٩)، وانظر: (٧/١٨٥) (١٣/٣٨٣) (٢٠/٤٢٤)، والفتاوى الكبرى (٥/٢٥٢ - ٢٥٣).

(٢) حلال العقد (مخطوط) (٤/ب)، وشرح التائية (مخطوط) (٢٣/ب)، والتعيين (٧٣).

(٣) المصادر السابقة.

(٤) انظر: الفقه الأكبر المنسوب للإمام أبي حنيفة مع شرح القارئ (٣٣)، تحقيق/ علي دندل - الطبعة الأولى - ١٤١٦هـ - دار الكتب العلمية - لبنان، وكتاب التوحيد لابن خزيمة (١/٥٢، ١٣١) تحقيق: د/ عبد العزيز الشهوان - الطبعة الخامسة - ١٤١٤هـ - مكتبة الرشد - الرياض، والأسماء والصفات للبيهقي (٢/٤٥، ٢٣٢) تحقيق: عبد الله الحاشدي - الطبعة الأولى - ١٤١٣هـ - مكتبة السوادي - جدة، والاعتقاد للبيهقي (٧٠).

(٥) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٤/٨٩).

(٦) منهاج السنة (٢/٣٧٨)، وانظر: الأصفهانية (٩٠).

(٧) انظر: منهاج السنة النبوية (٢/٣٧٨).

الصفات الاختيارية بالله تعالى كما سيأتي - إلا أنه تابع غيره في بيان حد الصفة الفعلية مما أوقع اللبس في كلامه، والصواب أن تعرّف بأنها "الأمور التي يتصف بها الرب ﷻ فتقوم بذاته بمشيئته وقدرته" (١).

ومن جهة أخرى بين الطوفي أن ما يضاف إلى الله تعالى من الصفات نوعان: ثبوتي: وهو ما نسب إلى الذات بالإثبات، وسليبي: وهو ما نسب إليها بالنفي (٢)، وأما إضافة المخلوقات إلى الله تعالى فهو من باب التشريف كناية الله، وبيت الله، وكذا قوله تعالى: ﴿وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ [سورة النساء ١٧١/٤]، وقوله: ﴿رُوحَنَا﴾ [سورة مريم ١٧/١٩] (٣).

الثامنة "صفات الله تعالى الذاتية معان زائدة على مفهوم الذات" (٤).

وهذا مما ركّز عليه الطوفي، فبين مثلاً "أنّ الله عالم بعلم قادر بقدره مريد بإرادة زائدات على ذاته" قائمة بها، ويبيّن أنّ أهل السنة قالوا هذا خلافاً للنفاة الذين أنكروا هذا خوفاً من تعدد القدماء (٥).

الصواب في هذه المسألة التفصيل؛ "فإن أريد بالذات ما يقدر في النفس مجرداً عن الصفات فلا ريب أنّ الصفات زائدة على هذه الذات المقدرة في النفس، ومن قال من متكلمة أهل السنة أنّ الصفات زائدة على الذات فتحقيق قوله أنها زائدة على ما أثبتته المنازعون من الذات، فإنهم أثبتوا ذاتاً مجردة عن الصفات، ونحن نبث صفاتها زائدة على ما أثبتوه هم، لا أن نجعل في الخارج ذاتاً قائمة بنفسها ونجعل الصفات زائدة عليها، فإن الحي الذي يمتنع ألا يكون إلا حياً؛ كيف تكون له ذات مجردة عن

(١) مجموع الفتاوى (٢١٧/٦).

(٢) انظر: حلال العقد (مخطوط) (١٠/ب).

(٣) انظر: الإشارات الإلهية (٧٤/٢)، (٤٣٦).

(٤) شرح التائية (مخطوط) (٢٩/ب) (٧١/ب) (٧٢/أ)، والإشارات الإلهية (٧٢/٢) (١٤٣/٣).

(٥) انظر: المصدرين السابقين.

الحياة؟ وكذلك ما لا يكون إلا عليمًا قديرًا كيف تكون ذاته مجردة عن العلم والقدرة؟^(١).

هذه هي القواعد العامة التي قرّرها الطوفي في باب الأسماء والصفات وقد أوضح هذا مجملًا في بعض المواضع، فقال: "فالظواهر الواردة في الكتاب والسنة في صفات البارئ - جل جلاله - لنا أن نسكت عنها، ولنا أن نتكلم فيها، فإن سكتنا عنها قلنا: ثمر كما جاءت، كما نُقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه^(٢) وسائر أعيان أئمة السلف^(٣)، وإن تكلمنا فيها، قلنا: هي على ظواهرها من غير تحريف، ما لم يقيم دليل قاطع يترجح عليها بالتأويل، لكن الكلام في ظواهرها ما هي؟ فالجهمية^(٤) لقصور نظرهم ومعرفتهم بالأحكام الإلهية، لم يفهموا منها إلا الظاهر المشاهد من المخلوقين، من يد، وقدم، ووجه، وغير ذلك، فلذلك حرّفوها عن ظواهرها إلى مجازات بعيدة. ونحن نقول: المراد بظواهر النصوص معانٍ هي حقائق فيها، ثابتة لله سبحانه وتعالى،

(١) درء تعارض العقل والنقل (٣/٢١)، وانظر: (١٠/٧٢، ٢٣٣)، والصفدية (١/١٠٩)، والفتاوى (٥/٣٢٦) (٦/٩٧، ٢٠٦)، ومنهاج السنة النبوية (٢/١٢٤)، والجواب الصحيح (٥/١٦)، وشرح العقيدة الطحاوية (١٢٩).

(٢) انظر: طبقات الحنابلة (١/٥٦)، وذم التأويل (٢١-٢٢)، والسنة (١/٢٨٠-٢٨١) لعبدالله، والإبانة (٣/٥٨، ٣٢٧، ٣٣١) لابن بطة.

(٣) انظر: طبقات الحنابلة (٢/١٩٨، ٢٠٨)، والسنة (١/٢٥٩) للخلال، والإبانة (٣/٢٤٤) لابن بطة، وذم التأويل (١١، ١٣، ٢٧، ٤٠)، وسير أعلام النبلاء (١٧/٥٥٩) (١٨/٩٠، ٢٧٧)، والفتاوى (٤/٢) (٥/٣٩) (٦/٣٥٥، ٣٥٨).

(٤) أتباع الجهم بن صفوان، ومذهبهم في صفات الله تعالى إنكارها، فالله تعالى لا يوصف عندهم بصفة، وهم في أفعال العباد جبرية، يقولون: إن العبد مجبور على فعله، وهم في الإيمان مرجئة يقولون: إن الإيمان هو مجرد المعرفة، وإن الكفر هو مجرد الجهل، وقالوا بفناء الجنة والنار [انظر: مقالات الإسلاميين (١٣٢، ٢٧٩) للأشعري بتحقيق: هلموت ريتز - الطبعة الثالثة - دار إحياء التراث - بيروت - والفرق بين الفرق (١٩٩) والملل والنحل (١/٨٦) واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٦٨)].

مخالفة للمعاني المفهومة من المخلوقين، وذلك على جهة الاشتراك" (١).

ولمّا تعرّض الطوفي للخلاف بين الطوائف في باب الأسماء والصفات اختار المذهب الثالث، وهو "اعتقاد ما يليق بجلال الله سبحانه منها، مع القطع بتنزيه الله سبحانه عن مشابهة مخلوقاته أو بعضها، بوجه من الوجوه اعتماداً على قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى ٤٢ / ١١]، فأول الآيات تنزيهه، والثاني إثبات فهو أولى من الإثبات المفضي إلى التمثيل، والتنزيه المفضي إلى التعطيل وهذا هو الذي أقول به" (٢).

وبين أنّ مذهب جمهور أهل السنة هو "جعل الصفات ألفاظاً مشتركة بين صفات المخلوقين، وصفات الله ﷻ حقائق بالنسبة إلى ذاته المقدسة، كالعين المشترك بين عين الماء وعين الذهب، فتقول: لي يد حقيقية، والله ﷻ يد حقيقية، ولا اشتراك بين اليدين إلا في لفظ اليد، وأما مدلولها فيد الله حقيقة لا ثقة به ﷻ، كما أنّ لي ذاتاً، والله ﷻ ذاتاً، ولا اشتراك إلا في الاسم، هذا رأي الحنابلة، وجمهور أهل السنة، وهو مذهب جيد صحيح عند من فهمه لا غبار عليه" (٣).

وبهذا يتبين أنّ الطوفي يقول بقول السلف في الأسماء والصفات إجمالاً (٤).

* * *

وهناك مسائل أخرى تتعلق بمنهجه العام في الأسماء والصفات منها ما يلي:

- (١) شرح مختصر الروضة (١ / ٥٦٠ - ٥٦١).
- (٢) الانتصارات الإسلامية (١ / ٤٤٨).
- (٣) حلال العقد (مخطوط) (١١ / ب).
- (٤) انظر: الانتصارات الإسلامية (٢ / ٧٠١)، وشرح مختصر الروضة (٢ / ٤٦)، ودرء القول القبيح (٦١ / ب) وأقاويل الثقات (٢٠٠)، ومختصر الترمذي (مخطوط) (١١ / ب) (١ / ١٧٤ / ب)، والتعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٨٨).

أولاً: مسألة الاسم والمسمى:

ذكر الطوفي الخلاف في هذه المسألة ورجح أن الاسم غير المسمى، وبين أن "الاسم: هو اللفظ الموضوع للذات لتعريفها أو تخصيصها عن غيرها كلفظ زيد، والمسمى: هو الذات المقصود تمييزها بالاسم كشخص زيد" (١).

واستدل لهذا الترجيح بما يلي:

١ - حديث عمر بن الخطاب في قصة مجيء جبريل عليه السلام في صورة رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر، قال الطوفي: "فيه دليل على أن الاسم غير المسمى لأن جبريل قال: ما الإسلام؟ ما الإيمان؟ ما الإحسان؟ فأتى بأسمائها وأجابه النبي ﷺ بمعانيها، ولو كان الاسم هو المسمى لما احتاج إلى السؤال عنه لعلمه به، ولما أجابه النبي ﷺ بل كان يقول: إنك عالم بمسمى ما سألت عنه، لأنك عالم باسمه لتلفظك به" (٢).

٢ - قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [سورة المائدة ٤ / ٥] فيدل أن الاسم غير المسمى، "أما أولاً فلاضافة اسم الله، والإضافة تقتضي التغير، وأما ثانياً فلأن الذي يتحرك به لسان المسمى على الصيد، ليس هو الذات القديمة قطعاً، وإنما هو لفظ دال عليها، وذلك قاطع في التغير" (٣).

٣ - قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَاَلَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ ۙ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [سورة

(١) التعيين في شرح الأربعين (٥٢).

(٢) التعيين في شرح الأربعين (٥٠-٥١).

(٣) الإشارات الإلهية (٩٠ / ٢).

الأعراف ١٥٧/٧]، "ومعنى الآية يجدون ذكره أو اسمه أو وصفه مكتوباً عندهم، إذ لا يمكن أن تكون ذاته وعينه البشرية في الكتابين لما سبق من استحالة كون الاسم هو عين المسمى"^(١).

٤- قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [سورة الأعراف ١٨٠/٧]
 "يقتضي أن الاسم غير المسمى، وإلا لكان ما للشيء فهو نفسه"^(٢).
 ٥- قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [سورة الإسراء ١١٠/١٧] فهي تدل على أن الاسم غير المسمى"^(٣).

وقبل الدخول في المسألة يحسن الإشارة إلى أن السلف الصالح نهوا عن الخوض في هذه المسألة حيث روى الذهبي في السير عن إبراهيم الحربي، وقد سُئل عن الاسم والمسمى فقال: "لي مذ أجالس أهل العلم سبعون سنة، ما سمعت أحداً منهم يتكلم في الاسم والمسمى"^(٤)، وقال أيضاً لتلاميذه: "قد كنت وعدتكم أن أملّي عليكم في الاسم والمسمى، ثم نظرت فإذا لم يتقدمني في الكلام فيها إمام يقتدى به، فرأيت الكلام فيه بدعة"^(٥)، وقال ابن جرير الطبري: "وأما القول في الاسم أهو المسمى أو غير المسمى فإنه من الحماقات الحادثة التي لا أثر فيها فيتبع ولا قول من إمام فيستمع والخوض فيه شين والصمت عنه زين"^(٦).

واشتد إنكار السلف على من قال: (إن الاسم غير المسمى) قال الشافعي: "إذا

(١) المصدر السابق (٢/٢٣٩).

(٢) المصدر السابق (٢/٢٥٢).

(٣) الإشارات الإلهية (٢/٤١٦).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٣/٣٥٩).

(٥) المصدر السابق (١٣/٣٦١)، وانظر: تاريخ بغداد (٥/٢٠٩).

(٦) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/١٨٥-١٨٦)، وانظر: التبصير في معالم الدين (١٠٨) للطبري، بتحقيق: علي الشبل، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - دار العاصمة - الرياض.

سمعت الرجل يقول: (الاسم غير المسمى) فاشهد عليه بالزندقة" ^(١)، وفي رواية: "أنه من أهل الكلام ولا دين له" ^(٢).

وعن أبي بكر بن أبي داود السجستاني قال: "من زعم أن الاسم غير المسمى فقد زعم أن الله غير الله وأبطل في ذلك" ^(٣)، وذلك لأنه تُوسل به إلى قول باطل، وهو قول الجهمية "توسلوا بذلك إلى أن يقولوا: (أسماء الله غيره) ثم قالوا: ما كان غير الله فهو مخلوق بائن عنه فلا يكون الله تعالى سمي نفسه باسم ولا تكلم باسم من أسمائه... فهؤلاء لما علم السلف أن مقصودهم باطل أنكروا إطلاقهم بأن كلام الله غير الله وأن علم الله غير الله وأمثال ذلك" ^(٤).

والطوفي حينما ذكر أن الاسم غير المسمى، لم يكن ممن يقول بقول الجهمية أو يزعم أن صفات الله تعالى مخلوقة، بدليل تصريحه بأن صفات الله تعالى غير مخلوقة، وأن العقل يخص من عموم قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ ذاته سبحانه وصفاته لا متنازع ذلك في حقه ^(٥) واستحالته عليه ^(٥).

وبناءً على ما سبق فيحمل كلام الطوفي على أن الأسماء التي هي أقوال ليست نفسها هي المسميات مما لا يُنازع فيه أحد من العقلاء ^(٦)، "وطالما غلط كثير من

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/٣٠)، والاعتقاد (٧٢) للبيهقي.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٢/١٧٤)، وروي أيضاً عن الأصمعي ومعمرة بن المثنى كما في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/٢٠٧، ٢١٢).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/٢١٢)، كما أنكر هذا القول خلف بن هشام كما في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/٢١٣).

(٤) مجموع الفتاوى (١٢/١٧٠).

(٥) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/٥٤٠، ٥٥٥)، والانتصارات الإسلامية (١/٣٨٩)، والإشارات الإلهية (١/٢٢٩-٢٣٠)، ودرء القول القبيح في التحسين والتقييح (٦٩/أ).

(٦) انظر: مجموع الفتاوى (٦/٢٠٣)، وهو بحث رائع لشيخ الإسلام في (مسألة الاسم والمسمى) (٦/١٨٢-٢١٢).

الناس في ذلك وجهلوا الصواب فيه فالاسم يراد به المسمى تارة، ويراد به اللفظ الدال عليه أخرى، فإذا قلت: قال الله كذا أو سمع الله لمن حمده ونحو ذلك فهذا المراد به المسمى نفسه، وإذا قلت: الله اسم عربي، والرحمن اسم عربي، والرحيم من أسماء الله تعالى ونحو ذلك، فالاسم هاهنا هو المراد لا المسمى، ولا يقال غيره لما في لفظ الغير من الإجمال، فإن أريد بالمغايرة أن اللفظ غير المعنى فحق^(١)، وإن أريد أن الله سبحانه كان ولا اسم له حتى خلق لنفسه أسماء، أو حتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم فهذا من أعظم الضلال والإلحاد في أسماء الله^(٢).

وأما عموم المسألة وهل الاسم هو المسمى أو غيره؟ فالراجح - والله أعلم - استعمال ما أطلقه الله تعالى في كتابه حيث قال: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [سورة الأعراف ١٨٠ / ٧]، وقال: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [سورة الإسراء ١١٠ / ١٧]، فيقال: إن الاسم للمسمى^(٣).

ثانياً: مسألة المحكم والمتشابه :

بيّن الطوفي أن الناس اختلفوا في المراد بالمحكم والمتشابه على اثني عشر قولاً أجودها أن المحكم: هو المتضح المعنى، والمتشابه: هو ما أشكل معناه لاشتراك أو إجمال أو إيهام تشبيه ونحو ذلك^(٤).

(١) وهو ظاهر مراد الطوفي.

(٢) شرح الطحاوية (١٣١).

(٣) وهو ظاهر اختيار الطبري كما في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٨٦ / ١)، وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية: أنه اختيار أكثر المتسبين إلى السنة من أصحاب الإمام أحمد، كما في الفتاوى (١٨٧ / ٦، ٢٠٦) (١٦٩ / ١٢).

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة (٤٣ / ٢ - ٤٤)، والإكسير في علم التفسير، (٢ - ٣)، والإشارات الإلهية (١ / ٣٧٦).

ومثل الطوفي على قوله: (إيهام تشبيه) بآيات الصفات وأخبارها نحو قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [سورة الرحمن ٥٥/٢٧]، وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [سورة المائدة ٦٤/٥]، وقوله: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [سورة ص ٣٨/٧٥] "ونحو ذلك، مما هو كثير في الكتاب والسنة، لأن هذا اشتبه المراد منه على الناس، فلذلك قال قوم بظاهره فجسموا وشبهوا، وفرّ قوم من التشبيه، فأولوا وحرفوا، فعطلوا، وتوسط قوم فسلموا وأمروه كما جاء، مع اعتقاد التنزيه فسلموا، وهم أهل السنة"^(١)، "فيجب رد التشابهات في الذات والصفات إلى محكم: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى ٤٢/١١]"^(٢).

والصواب أن إطلاق القول بأن آيات الصفات من المتشابه لا يصح، قال الشنقيطي: "آيات الصفات لا يطلق عليها اسم المتشابه بهذا المعنى من غير تفصيل، لأن معناها معلوم في اللغة العربية، وليس متشابهاً ولكن كيفية اتصافه - جل وعلا - بها ليست معلومة للخلق، وإذا فسرنا المتشابه بأنه هو ما استأثر الله بعلمه دون خلقه كانت كيفية الاتصاف داخلية فيه، لا نفس الصفة"^(٣).

وقد اشتهر إنكار السلف الصالح على من جعل آيات الصفات من المتشابه في المعنى، قال ابن القيم: "وقد تنازع الناس في المحكم والمتشابه تنازعا كثيراً ولم يعرف عن أحد من الصحابة قط أن المتشابهات آيات الصفات، بل المنقول عنهم يدل على خلاف ذلك فكيف تكون آيات الصفات متشابهة عندهم وهم لا يتنازعون في شيء منها... وإنما هذا قول بعض المتأخرين"^(٤).

(١) شرح مختصر الروضة (٢/٤٤ - ٤٥).

(٢) الإشارات الإلهية (١/٣٨٦).

(٣) مذكرة الأصول (٦٥) للشنقيطي.

(٤) الصواعق المرسلة (١/٢١٣)، وانظر: مجموع الفتاوى (١٣/٢٩٤ - ٢٩٧، ٣٠٦ - ٣١٣).

وظاهر كلام الطوفي رحمه الله يدل على أنَّ المراد بالمتشابه في آيات الصفات عنده هو كيفيتها بدليل ذكره للمجسمة والمشبهة والمعطلة، ولقوله: "وهذا ظاهر في التسليم لمراد الله سبحانه وتعالى منه، وإن كان لا ينافي فهمهم المراد به"^(١)، وقوله: "المراد بظواهر النصوص معان هي حقائق فيها ثابتة لله سبحانه وتعالى، مخالفة للمعاني المفهومة من المخلوقين"^(٢)، وقال: "والمشهور عند أصحاب الإمام أحمد أنهم لا يتأولون الصفات التي من جنس الحركة... كما لا يتأولون غيرها متابعة للسلف، وكلام السلف في هذا الباب يدل على إثبات المعنى المتنازع فيه"^(٣).

والدليل على وجود التشابه في القرآن قول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّسَخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [سورة آل عمران ٣/٧]، وهذه الآية هي مأخذ الخلاف في المحكم والمتشابه^(٤)، وهي نفسها من المتشابه، حيث تردد الوقف فيها بين أن يكون على ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ وبين أن يكون على ﴿وَالرَّسَخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، وترددت الواو في ﴿وَالرَّسَخُونَ﴾ بين الاستئناف والعطف، والأشبه أنها للاستئناف، وأن الوقف على ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾، بل نسب الطوفي هذا القول إلى أهل السنة، واستدل على أنَّ الواو استئنافية بما يلي:

١ - أنه لو أراد العطف لقال: ويقولون آمنا به، عطفاً لـ ﴿يَقُولُونَ﴾ على

(١٧/٣٩٧، ٤٢٣ - ٤٢٥).

(١) شرح مختصر الروضة (٥٦/٢).

(٢) شرح مختصر الروضة (٥٦١/١).

(٣) أقاويل الثقات (٢٠٠).

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة (٤٥/٢).

(يعلمون) المضمّر، إذ التقدير: وما يعلم بتأويله إلا الله، والراسخون في العلم يعلمونه، ويقولون: آمنا به، أو يعلمه الراسخون ويقولون.

٢- ما روى عبد الرزاق في تفسير عن معمر عن ابن طاووس، عن أبيه قال: كان ابن عباس يقرأها: "وما يعلم تأويله إلا الله، ويقول الراسخون في العلم: آمنا به"^(١) فهذه القراءة بينت إجمال الواو في الآية، وأنها استثنائية لا عاطفة.

٣- أنه بتقدير ذلك تكون الجملة في ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا﴾ خبراً، وعلى القول بأنها عاطفة تكون حالاً، وإذا ترددت الجملة بين كونها حالاً فضلاً وخبراً عمدة، كان حملها على الأقوى أولى.

وبهذا رجح الطوفي كون المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله تعالى من خلال القول بأن الواو استثنائية - وأما عموم المسألة فقد اختار ذلك وقرره من خلال ما يلي:

١- أن «أما» في لغة العرب لتفصيل الجمل، ولا بد أن يُذكر في سياقها قسمان لفظاً أو تقديرًا، وفي هذه الآية قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهُ مِنْهُ أَبْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [سورة آل عمران ٧/٣] هذا تمام القسم الأول المذكور في سياق «أما» فاقترضى وضع اللغة وعرفها واستعمالها ذكر قسم آخر، فكان تقديره: وأما الراسخون في العلم، فيقولون: آمنا به، لكن دلت «أما» الأولى على الثانية، فحذفت لوجود ما يدل عليها.

٢- أن سياق الآية يدل على ذم مبتغي المتشابه، إذ وصفوا بزيغ القلوب، وابتغاء الفتنة، وقد صرحت السنة بدمهم، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: سئل رسول الله ﷺ عن هذه الآية ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ﴾

(١) أخرجه عبد الرزاق في التفسير (١١٦/١) بتحقيق: مصطفى مسلم - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ

- مكتبة الرشد - الرياض، وصحح إسناده ابن حجر في الفتح (٨/٢١٠)، والألوسي في روح

المعاني (٨٤/٣).

مُحَكِّمَتْ» [سورة آل عمران ٧/٣]، فقال: «إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه، فأولئك الذين سَمَّى الله، فاحذروهم»^(١)، فلو كان تأويل المتشابه معلوماً لأهل العلم، لم يكن متبعه مذموماً.

٣- أن قول الراسخين في العلم: آمنا به، يدل على تفويض منهم، وتسليم لما لم يقفوا على حقيقة المراد به، وهو من قبيل الإيمان بالغيب الذي مُدِّح عليه أهله. واستفرغ الطوفي جهده في عرض أدلة القول بأن الواو عاطفة، وبأن الوقف التام على قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ وضعف قولهم^(٢). واختيار الطوفي هو الذي اختاره جمهور سلف الأمة وخلفها، وهو "المأثور عن أبي بن كعب وابن مسعود وابن عباس وغيرهم"^(٣).

والتحقيق - والله أعلم - أن "كلا القولين مأثور عن طائفة من السلف... وكلا القولين حق باعتبار، فإن لفظ (التأويل) يراد به التفسير ومعرفة معانيه، والراسخون في العلم يعلمون تفسير القرآن... وقد يُعْنَى بالتأويل ما استأثر الله بعلمه من كيفية ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر والساعة ونزول عيسى ونحو لك فهذا

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب «مِنْهُ ءَايَتٌ مُّحَكَّمَتٌ» ح(٤٥٤٧)، ومسلم في كتاب العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن، والتحذير من متبعيه، والنهي عن الاختلاف في القرآن ح(٢٦٦٥).

(٢) انظر: كلام الطوفي الرائع عن المحكم والمتشابه في شرح مختصر الروضة (٤٣/٢ - ٥٩)، والإشارات الإلهية (٣٧٦/١ - ٣٧٧).

(٣) مجموع الفتاوى (٥٤/٣)، وهذا القول مروي أيضاً عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، وعائشة رضي الله عنها، وعروة بن الزبير، وعمر بن عبد العزيز، وأبي الشعثاء، وأبي نهيك، والإمام مالك كما في تفسير الطبري (١٨٢-١٨٤/٣)، والقرطبي (٢٦/٤)، والدر المنثور (١٥١/٢) للسيوطي، ورجحه الطبري في التفسير (١٨٤/٣)، وابن قدامة في ذم التأويل (٣٧)، والقرطبي في تفسيره (١٦/٤)، والكرمي في أقاويل الثقات (٥٢) وغيرهم.

التأويل لا يعلمه إلا الله" ^(١).

وأما اصطلاح المتأخرين بتفسيرهم التأويل بأنه صرف اللفظ عن ظاهره لدليل يقترب به، فهو اصطلاح حادث لم يكن السلف يريدون بلفظ التأويل هذا المعنى، وليس هو معنى التأويل في كتاب الله ^(٢).

(١) دقائق التفسير (٣٢٩/١)، والجواب الصحيح (٧٢/٤)، وانظر: مجموع الفتاوى (٣٥٩/١٧) -

(٤٠٠)، والرد على الإخنائي (١٥٧) بتحقيق: المعلمي كلها لابن تيمية، وانظر: تفسير ابن كثير

(٣٤٨/١)، وروح المعاني للألوسي (٨٤/٣).

(٢) انظر: دقائق التفسير (٣٣٠/١)، والجواب الصحيح (٧٣/٤).

المطلب الثاني: كلامه في أسماء الله وصفاته على وجه التفصيل

١- صفة العلم:

يَبِّن الطوفي أنَّ الله تعالى يوصف بكمال العلم، فالله سبحانه يعلم ما كان وما يكون وما هو كائن من كليات العلم وجزئياته، بل يعلم ما لا يكون على تقدير لو كان كيف يكون^(١)، كما قال سبحانه: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٩]. "وهذا عام لم يُخص بشيء أصلاً، لتعلق علمه ﷻ بالمواد الثلاث: مادة الواجب والممكن والممتنع"^(٢).

ولذا يُنزه الله تعالى عن كل ما يقدر في كمال علمه سبحانه كالبداء وهو: أن يبدو له ما كان خفي عنه، لأنَّه محال فهو "ينافي كمال العلم، لأنَّه يستلزم الجهل المحض، لأنَّه ظهور الشيء بعد أن كان خفياً"^(٣)، وكذا لا يستعمل لفظ المعرفة منسوبة إلى الله تعالى لأنَّ المعرفة تستدعي سابقة جهل بخلاف العلم، فلا يقال: عرف الله كذا فهو عارف، بخلاف عِلْم فهو عالم^(٤)، وعلم الله صفة ذاتية أزلية، وليست استدلالية لأنَّ علمه سبحانه "مخالف لعلومنا الضرورية والنظرية"^(٥) التي لا تحصل إلا بالاستدلال، وهو النظر في مقدمات الدليل.

ويَبِّن الطوفي المذهب الحق في صفة العلم، وهو "أنَّ علمه كامل، وهو صفة قديمة

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (١/٣١١) (٢/٢٦٤)، والإشارات الإلهية (١/٢٥٢)، (٢/١٥٣)،

(٣/٣٢٢)، وحلال العقد (مخطوط) (٥/ب).

(٢) الإشارات الإلهية (١/٢٥٢).

(٣) شرح مختصر الروضة (٢/٢٦٤).

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة (١/١٧٤).

(٥) شرح مختصر الروضة (١/١٤٨)، والإشارات الإلهية (٣/٣٢٢).

قائمة بذاته، عامة التعلق بالمعلومات الظاهرة والباطنة، الكلية والجزئية"^(١) خلافاً لمن ضل في ذلك، ومنهم:

١ - **المعتزلة**: الذين أنكروا قيام الصفات بالذات خوفاً من تعدد القدماء، وحتى لا تفتقر الذات إلى غيرها في كمالها، اختلفوا في معنى كون الله تعالى عالماً، فقال بعضهم: ليس بجاهل، وكذلك في سائر الصفات، ويسمون السلبية"^(٢)، وقال آخرون: هي معانٍ ليست موجودة ولا معدومة، وسموها أحوالاً كالعالمية وغيرها"^(٣). وأجاب الطوفي بأن الله تعالى قال: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [سورة النساء ١٦٦/٤] "والمعقول منه صفة ثبوتية زائدة، وأيضاً القرآن عربي؛ ولغة العرب أن العالم من قام به العلم، وهو وصف ثبوتي"^(٤).

وأما حجة الخصم "فالمحال إنما هو تعدد الذوات القديمة، لا الذات والصفات، وكذلك افتقار الذات إلى غيرها في وجودها هو المحال، لا في غيره، وافتقار خارج عنها، لا إلى غير قائم بها، لا ينفك عنها، مع أن الحال الذي ادعاه أصحاب الأحوال لا موجوداً ولا معدوماً غير معقول"^(٥).

كما ذكر الطوفي عن هشام بن عمرو الفوطي"^(٦) من المعتزلة القول بحدوث علم

(١) الإشارات الإلهية (٨٦/٣).

(٢) وينسب هذا إلى إبراهيم النظام المتوفى سنة (٢٣١) هـ، كما في مقالات الإسلاميين (١٦٦)، وانظر: نقض التأسيس (١/٤٧٠)، والفتاوى (٦/٤٦٩).

(٣) القول بالأحوال معروف عن أبي هاشم الجبائي من المعتزلة المتوفى سنة (٣٢١) هـ، والأحوال لا حقيقة لها، فهي من محالات الكلام، وكذلك الكسب عند الأشعري، وطفرة النظام [انظر: التبصير في الدين (٨٦)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٤٥)، ومنهاج السنة النبوية (١/٢٨٥)، والفتاوى (٥/٣٣٩)، وشفاء العليل (١٢٢)].

(٤) الإشارات الإلهية (٧٢-٧٣).

(٥) المصدر السابق.

(٦) هو الذي تنسب إليه الهشامية من فرق المعتزلة، منسوب إلى الفوط وهو نوع من الثياب، ومن

الله ﷻ^(١)، وأنه لا يعلم شيئاً حتى يكون مستدلاً بقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [سورة الأنفال ٨/٦٦] حيث جعل الواو في قوله: ﴿وَعَلِمَ﴾ عاطفة^(٢) على قوله: ﴿خَفَّفَ﴾ فعطف العلم على التخفيف حادث لتقييده بالآن، فكذا ما عطف عليه.

أقواله الشاذة تحريمه على الناس قول: حسبنا الله ونعم الوكيل، وقوله بأن الجنة والنار ليستا مخلوقتين، وهو أول من قال به من المعتزلة. توفي سنة (٢٢٦) هـ، [انظر: الفصل (٤/١٤٩)، والفرق بين الفرق (١٤٥)، والملل والنحل (١/٧٢)، والتبصير في الدين (٧٥)، والأنساب للسمعاني (٤/٤٠٨) (٥/٦٤٣)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركون (٧٢)، وسير أعلام النبلاء (١٠/٥٤٧)، والوافي بالوفيات (٢٧/٢١١)، ولسان الميزان (٦/١٩٥)، وطبقات المعتزلة للبلخي (٧٠)، وللقاضبي عبد الجبار (٢٧١)، والمنية والأمل (٣٥) للمرتضى].

(١) لم أجد من نسب هذا القول إلى الفوطي إلا ابن الراوندي كما في الانتصارات للخياط (١٠٨)، والمفيد في أوائل المقالات (٥٥) بتحقيق: إبراهيم الأنصاري - الطبعة الثانية - ١٤١٤ هـ - دار المفيد - لبنان، وقد انتقد الخياط في الانتصار (١٠٨) نسبة هذا القول للفوطي فقال: "والقول بذلك كفر عند هشام الفوطي"، وقال محقق أوائل المقالات "ومن راجع ترجمة هشام بن عمرو الفوطي المعتزلي وعقيدته في علم الله تعالى في طبقات المعتزلة للبلخي (٧١)، عرف أن منشأ الاشتباه أو الخيانة اشتراك هشام الشيعة - يعني هشام بن الحكم الرافضي - مع هشام المعتزلة، ويؤيد ما ذكرناه أيضاً أن الخلاف الذي ينسبه المصنف هنا إلى جهم بن صفوان وهشام بن عمرو الفوطي؛ نسبة الشهرستاني في نهاية الأقدام إلى جهم بن صفوان وهشام بن الحكم" [انظر: صفحة (٣٠٠) من كتاب أوائل المقالات، ونهاية الأقدام (٢١٥)]، وبمراجعة طبقات المعتزلة يتبين دقة كلام الطوفي رحمه الله فيها أن هشاماً "كان يمتنع أن يقول: إن الله لم يزل عالماً بالأشياء قبل كونها، ليس لأن علمه غيره، أو أن علمه محدث، أو لأنه كان غير عالم ثم علم؛ بل كان الله عنده لم يزل عالماً بأنه سيخلق الدنيا، وسيخلق الأشياء، فيقول: إن الأشياء قبل كونها معدومة، والمعدوم ليس بشيء، وما ليس بشيء فلن يجوز أن يُعلم عنده" وهذا مآله إنكار علم الله تعالى السابق والقول بحدوث علمه [انظر: طبقات المعتزلة (باب ذكر المعتزلة من مقالات الإسلاميين) للبلخي (٧١ - ٧٢)].

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/٦٥١)، والإشارات الإلهية (٢/٢٦٩).

وأجاب الطوفي عنه فقال: "إن المعطوف إنما يشارك المعطوف عليه وجوباً في الإعراب ونحوه، وأما في الأحكام العقلية فلا، وإثماً معنى الآية: الآن خفف الله عنكم وقد علم - أي في الأزل - أن فيكم الآن ضعفاً... وغاية ما يلزم منه استعمال الفعل الماضي في موضع الحال بدون قد، وهو مذهب الكوفيين، خلافاً للبصريين^(١) وشاهده ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [سورة النساء ٩٠ / ٤] مع شواهد أخر في كلام العرب"^(٢).

وقد يستنبط من كلام الطوفي في موضع آخر إجابةً على استدلال الفوطي حيث نقل عن ابن قتيبة^(٣) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ لَهُ عَلَيْهِمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يُؤْمِنُ بِالْآخِرَةِ مِمَّنْ هُوَ مِنْهَا فِي شَكٍّ وَرَبُّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ﴾ [سورة سبأ ٢١ / ٣٤] قوله: "علم الله تعالى نوعان: أحدهما: علم ما يكون من إيمان المؤمنين وكفر الكافرين وذنوب العاصين وطاعات الطائعين قبل أن تكون، وهذا علم لا تجب به حجة ولا تقع عليه مثوبة ولا عقوبة، والآخر: علم هذه الأمور ظاهرةً موجودة، فيحق القول ويقع بوقوعها الجزاء"^(٤).

ويفهم من كلام ابن قتيبة أن النوع الأول لا تأثير له في المعلوم، والثاني هو العلم

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٢٥٢ - ٢٥٨) للأنباري، واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٩٣).

(٢) الإشارات الإلهية (٢/ ٢٦٩ - ٢٧٠).

(٣) عبد الله بن مسلم الدينوري الكوفي، ولد سنة (٢١٣) هـ، منسوب إلى جده (قتيبة)، سمع الحديث ببغداد عن إسحاق بن راهوية وطبقته، وأخذ اللغة عن أبي حاتم السجستاني، له (المعارف)، و(أدب الكاتب)، و(تأويل مشكل القرآن)، و(تأويل مشكل الحديث)، توفي سنة (٢٧٦) هـ على خلاف في ذلك [انظر: تاريخ بغداد (١٠ / ١٧٠)، والمنظم (١٢ / ٢٧٦)، وسير أعلام النبلاء (١٣ / ٢٩٦)، والبداية والنهاية (١١ / ٤٨)].

(٤) تأويل مشكل القرآن (٣١١ - ٣١٢)، وانظر: الرد على المنطقيين (٤٦٦) لابن تيمية.

المتجدد المؤثر في المعلوم بترتيب الجزاء والثواب^(١)، وهذا ما عبر عنه الطوفي في تفسير قوله سبحانه: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ﴾ الآية، [سورة محمد ٤٧/ ٣١] "علم الله على ضربين: خاص به، وعام يشركه فيه خلقه، وهو الذي يقوم به الحجة عليهم، وهو المراد هاهنا، أي: حتى نعلم المجاهدين وغيرهم علماً مشتركاً تقوم به الحجة"^(٢).

وهذا يفهم منه أن الطوفي يرى تجدد علم الله تعالى مع إثبات علم الله تعالى الأزلي كما هو مذهب أهل السنة والجماعة خلافاً للأشاعرة^(٣). ودل عليه كتاب الله ﷻ كما قال سبحانه: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ [سورة البقرة ١٤٣/ ٢]، وقوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾ [سورة التوبة ٩/ ١٦]. قال شيخ الإسلام: "كيف والقرآن قد دلّ على أنه يعلم الشيء بعد كونه، مع علمه بأنه سيكون، في بضع عشرة آية"^(٤)، "فهذا العلم الذي يتعلق بالمعلوم بعد وجوده وهو العلم الذي يترتب عليه المدح والذم والثواب والعقاب، والأول هو العلم بأنه سيكون، ومجرد ذلك العلم لا يترتب عليه مدح ولا ذم ولا ثواب ولا عقاب، فإن هذا إنما يكون بعد وجود الأفعال... بل المتجدد علم

(١) انظر: المسائل المشتركة بين أصول الفقة وأصول الدين (٤٣) للعروسي - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ دار حافظ - جدة.

(٢) الإشارات الإلهية (٣/ ٢٥٦)، وانظر: (٣/ ١٤٦)، ودرء القول القبيح (مخطوط) (٥٩/ ب).

(٣) انظر: قواعد العقائد (١٨٧) للغزالي - تحقيق: موسى علي - الطبعة الثانية - ١٤٠٥هـ - عالم الكتب - لبنان، والغنية في أصول الدين (٩٨) للنيسابوري - تحقيق: عماد حيدر - الطبعة الأولى - ١٤٠٦هـ - مؤسسة الكتب - لبنان، وجامع الرسائل (١/ ١٧٧) (رسالة في مسألة تحقيق علم الله) بتحقيق: محمد رشاد سالم - الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ - دار العطاء - الرياض.

(٤) درء التعارض (١٠/ ١٨٧)، وانظر: (٩/ ٣٩٥ - ٣٩٧)، والرد على المنطقيين (٤٦٥).

يكون الشيء ووجوده، وهذا العلم غير العلم بأنه سيكون... وعامة السلف وأئمة السنة والحديث على أن المتجدد أمر ثبوتي^(١).

٢- **الفلاسفة:** الذين أنكروا علم الله تعالى بالجزئيات كالأعيان الشخصية واحتجوا عليه بأنه لو علم الجزئيات للزم وقوع التغير في ذاته، لأن الجزئيات تتغير وتتنقل أحوالها، وذاته سبحانه لا يلحقها التغير، بخلاف الكليات التي لا تتغير فلا يلزم من العلم بها التغير في ذاته وَعَلَيْكُمْ^(٢).

وأجاب الطوفي عن هذه الحجة بقوله: "هذا كله مبني على أن العلم حصول صورة المعلوم في ذات العالم وهو ممنوع عندنا، وإنما العلم إضافة نسبية تعليلية بين العالم والمعلوم... والإضافة أمر عديمي فالتغير الحاصل من العلم بالجزئيات واقع في تلك الإضافة العدمية لا في الذات الإلهية"^(٣)، و"بأن الجزئيات مخلوقة له وَعَلَيْكُمْ وكل مخلوق معلوم، أما الأولى فبالإجماع على أن لا خالق غير الله وَعَلَيْكُمْ، وأما الثانية فلما مر من أن العلم بالشيء من لوازم خلقه"^(٤)، كما قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [سورة الملك ١٤/٦٧]. كما استدل الطوفي بقوله سبحانه: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [سورة النمل ٢٧/٧٤]، وقوله: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٩]. وهذا المسلك للطوفي في جواب الفلاسفة هو أحد القولين المشهورين للنظار،

(١) مجموع الفتاوى (٨/٤٩٦).

(٢) انظر: الإشارات الإلهية (٣/٣٥٨ - ٣٥٩)، وانظر: رأي الفلاسفة في الإشارات والتنبيهات (٣/٣٠٩ - ٣١٥) مع شرح الطوسي لابن سينا - تحقيق: سليمان دنيا - الطبعة الثانية - ١٩٦٨م - دار المعارف - مصر، وفي الشفاء - قسم الإلهيات - (٤٣٧) تحقيق: محمد يوسف موسى وآخرون - ١٩٦٠م - مصر.

(٣) الإشارات الإلهية (٣/٣٥٩ - ٣٦٠).

(٤) مجموع الفتاوى (٨/٤٩٦).

فيقولون: "المتجدد هو نسبة وإضافة بين العلم والمعلوم فقط، وتلك نسبة عدمية"^(١)، وهو "جواب كثير من المعتزلة، والأشعري وأصحابه، وغيرهم ممن ينفي حلول الحوادث، فادعى هؤلاء أنَّ العلم بأنَّ الشيء سيكون هو عين العلم بأنَّه قد كان... والثاني جواب هشام، وابن كرام، وأبي الحسين البصري، وأبي عبد الله بن الخطيب، وطوائف غير هؤلاء، قالوا: لا محذور في هذا، وإنَّما المحذور في أن لا يعلم الشيء حتى يكون، فإن هذا يستلزم أنَّه لم يكن عالماً، وأنَّه أحدث بلا علم، وهذا قول باطل"^(٢).

وحكى شيخ الإسلام رحمه الله أنَّ عامة السلف وأئمة السنة والحديث يقولون: المتجدد علم بكون الشيء ووجوده وهو أمر ثبوتي وهو غير العلم بأنَّه سيكون، كما في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [سورة التوبة ٩/ ١٠٥] فقد أخبر بتجدد الرؤية^(٣)، "وهذا مما هجر أحمد بن حنبل الحارث المحاسبي على نفيه، فإنَّه كان يقول بقول ابن كلاب فر من تجدد أمر ثبوتي، وقال بلوازم ذلك، فخالف من نصوص الكتاب والسنة وآثار السلف ما أوجب ظهور بدعة اقتضت أن يهجره أحمد ويحذر منه، وقد قيل: إن الحارث رجع عن ذلك، والمتأخرون من أصحاب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وأبي حنيفة على قولين: منهم من سلك طريقة ابن كلاب وأتباعه، ومنهم من سلك طريقة أئمة السنة والحديث"^(٤).

وقد ذكر شيخ الإسلام أنَّ قول الفلاسفة من أخبث الأقوال وشرها، ولهذا لم

(١) انظر: الإشارات الإلهية (٣/ ٣٥٨ - ٣٥٩).

(٢) الرد على المنطقيين (٤٦٤).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٤٩٦).

(٤) المصدر السابق (٨/ ٤٩٧).

يقل به أحد من طوائف الملة، وهو شر من قول القدرية^(١)، وأنه إنما أتى هذا الغلط من قياسهم العلم القديم على العلم المحدث، وهو قياس فاسد^(٢)، وأن قولهم متناقض يستلزم أن الله تعالى لم يخلق شيئاً ولا يعلم شيئاً من الموجودات، وأن كل حجة يذكرونها أو غيرهم - على علمه بشيء من الأشياء تدل على علمه بالجزئيات^(٣).

وأما دعوى (التغير) فهو لفظ مجمل، والممتنع منه ما يكون فيه استحالة تتضمن نقصاً، وأما ما ذكروا من كون العلم يطابق المعلوم، فيتنوع بتنوع حاله فهو صفة كمال، وإلا كان العلم جهلاً^(٤).

وقد أصبح قول الفلاسفة سبباً لتكفير الغزالي لهم، فضلاً عن أئمة المسلمين كمالك والشافعي وأحمد، "فإنهم كفّروا غلاة القدرية الذين أنكروا علمه بالأفعال الجزئية قبل وجودها، فكيف من أنكر علمه بالجزئيات كلها قبل وجودها وبعد وجودها؟!"^(٥).

٣- **الاتحادية:** وهم الذين يرون أنه - سبحانه وتعالى عما يقولون - سار بذاته في الخلق، فلذلك يعلم ما تكنه الصدور، وتوسوس به النفوس، واستدلوا بنحو قوله

(١) انظر: درء التعارض (٩/٣٩٧).

(٢) انظر: درء التعارض (٩/٣٨٨).

(٣) انظر: المصدر السابق (١٠/١٧٧ - ١٧٨).

(٤) انظر: درء التعارض (١٠/١٨٥) و(٤/٧٢)، وانظر: بيان تلبيس الجهمية (١/٥٣٥، ٥٨٢)،

والفتاوى (٦/٢٤٩)، ولشيخ الإسلام مناقشة رائعة للفلاسفة في الدرء (١٠/٩٨ - ١٩٦).

(٥) درء التعارض (٩/٤٠٢)، وقد عبر النووي بعدم الشك في تكفير من أنكر علم الله تعالى

بالجزئيات كما في روضة الطالبين (٨/٢١٤)، بتحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض،

والمجموع (٤/٢٥٣)، وانظر: مغني المحتاج (٤/٤٣٦) للشربيني، وإعانة الطالبين (٢/١١)

للمدني، والبحر الرائق (١/٦١٣) لابن نجيم المصري، وحاشية رد المحتار (١/٥٦١) (٣/٤٦)

(٤/٢٦٣) لابن عابدين، والإقناع (٢/٢٦٩) للشربيني.

تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ﴾ [سورة الواقعة ٥٦ / ٨٥]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [سورة ق ٥٠ / ١٦].

وستأتي مناقشة هؤلاء في صفة المعية لله تعالى.

٢- صفة القدرة:

بين الطوفي أنَّ القدرة من صفات الله تعالى الذاتية التي أثبتتها سبحانه لنفسه بقوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [سورة الذاريات ٥١ / ٥٨]، وقوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾ [سورة الأحزاب ٣٣ / ٢٥]، وهذه الصفة قديمة قارن وجودها وجود الذات.

ومعنى القدرة عموماً: أمر يتحقق به قهر الأضداد، وفعل ما يُستصعب في عُرف المخلوقين^(١). "والله سبحانه وتعالى لا يغالبه عدو أو مضاد إلا قهره وقمعه، ولا يريد فعل شيء - وإن استصعبه المخلوقون - إلا هان عليه، وكيف لا يهون وهو إذا أراد شيئاً قال له: «كن» فيكون، غير أنَّ قوة الله سبحانه وتعالى وتأثيرها ليست كقوة المخلوقين وتأثيرها"^(٢).

وقد وافق الطوفي مذهب أهل السنة والجماعة في هذه الصفة، ثم بين الطوفي أنَّه لم يقع خلاف في إثبات القدرة إلا مع الفلاسفة القائلين بأنَّ الصانع مؤثر بالطبع والإيجاب لا بالقدرة والاختيار، وذلك أنَّ ثبوتها للصانع عندهم يستلزم محالاً^(٣)، وقد رد الله تعالى عليهم بقوله: ﴿يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفِضَ لُبُّهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ﴾ [سورة الرعد ١٣ / ٤]. "ووجهه أنَّ الشجر إذا سُقي بماء واحد فلو

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (١ / ٦١).

(٢) المصدر السابق، وانظر: حلال العقد (مخطوط) (٨ / ب).

(٣) انظر: الإكسير في علم التفسير (٢٠٨).

كان المؤثر فيه فاعلاً بالطبع لاتفق في الأكل؛ لأنّ الماء واحد وأثر الطبع يتحد؛ فيتعين الاتفاق في الأكل، فلما اختلف أكله مع اتحاد الماء دل على أنّ اختلافه من جهة اختيار الصانع، فإن قيل: لعل اختلاف الثمار في طعومها وألوانها من قبيل اختلاف طبائع الشجر، أو اختلاف القوابل... فالجواب... اختلاف الطبائع والقوابل بفعل الله ﷻ إذ هو خالق كل شيء، وذلك يدل على الفاعل المختار، وإلا لاتحدت الطبائع والقوابل أيضاً^(١)، كما يُردّ عليهم بقوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [سورة القصص ٢٨/٦٨]^(٢).

قال الطوفي: "ورد عليهم الأصوليون بأنّ الفاعل بالطبع لا يتمادى زمن فعله، ولا يتخصص بعد وجود فاعله ببعض الأزمنة والأمكنة دون بعض وأفعال الله تعالى تتمادى ويتأخر بعضها عن بعض ويختص ببعض ظروف الزمان والمكان دون بعض، وما ذاك إلا لصدوره عن قدرة واختيار لا عن طبع وإيجاب وإلى هذا أشار الشيخ^(٣) بقوله:

وفي الكون تخصيص كثير يدل من له نوع عقل أنّه بإرادة^(٤)
وبهذا رد الطوفي قول الفلاسفة، الذي بنوا عليه القول بقدم العالم كما بيّن الطوفي^(٥).

٣- صفتا السمع والبصر:

أثبت الطوفي لله تعالى صفتي السمع والبصر، وهما صفتان ذاتيتان^(٦)، كما قال

(١) الإشارات الإلهية (٢/٣٣٩-٣٤٠).

(٢) انظر: المصدر السابق (٣/١٠٥).

(٣) يقصد شيخ الإسلام ابن تيمية في المنظومة التائية.

(٤) شرح تائية شيخ الإسلام ابن تيمية (مخطوط) (٢٤/أ)-(٢٥/أ).

(٥) انظر: الإشارات الإلهية (١/٢٩٢).

(٦) انظر: حلال العقد (مخطوط) (٦/أ)، والإشارات الإلهية (٣/٢٢٣).

عَلَيْكَ: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى ٤٢ / ١١]، وكما قال سبحانه: ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا﴾ [سورة المجادلة ٥٨ / ١]، وكما قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَمْ تَعْبُدْ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ [سورة مريم ٤٢ / ١٩].

قال الطوفي: "يحتج به على إثبات السمع والبصر لله عَزَّ وَجَلَّ لأنه أنكر على أبيه عبادة ما لا يسمع ولا يبصر، وعرض له بعبادة من يسمع ويبصر وهو الله عَزَّ وَجَلَّ واعلم أنَّ المثبت لله عَزَّ وَجَلَّ صفتا السمع والبصر وأنه (سميع بصير) يسمع ويبصر لا إثبات الجارحة كالعين، بل هما محل لتلك القوة، فنظير تلك القوة في حق الله عَزَّ وَجَلَّ نسميها صفة له، وهي مجردة من غير جارحة" (١).

وفي التعليق على قوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى ٤٢ / ١١] قال: "ومحل السمع يسمى جارحة وأذنًا، والله منزّه عنها... والكلام في البصير على هذا التفصيل" (٢).

وقال الطوفي في تفسير قوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءَ لِمَنْ كَانَ كُفِرَ﴾ [سورة القمر ٥٤ / ١٤]: "وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [سورة الطور ٥٢ / ٤٨] أي نحن نراها ونراك، وقد تقرر أنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ سميع بصير، وربما تمسك بعض المشبهة بهذا على إثبات العين جارحة لله عَزَّ وَجَلَّ وهو باطل، أو صفة كاليد والوجه وفيه مافي نظائره من الكلام" (٣).

وقد وافق الطوفي أهل السنة في إثبات صفتي السمع والبصر، وأما إنكار صفة العين لله تعالى فهو باطل، فقد وقع الطوفي في تأويل هذه الصفة الثابتة في كتاب الله تعالى كما قال سبحانه: ﴿وَأَصْنَعَ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحَيْنَا﴾ [سورة هود ٣٧ / ١١] وكقوله: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [سورة طه

(١) الإشارات الإلهية (٢/ ٤٣٨).

(٢) الإشارات الإلهية (٣/ ٢٢٣).

(٣) الإشارات الإلهية (٣/ ٣٠٢).

٣٩/٢٠]، وكذا في سنة رسول الله ﷺ فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: ذكر الدجال عند النبي ﷺ، فقال: «إن الله لا يخفى عليكم إن الله ليس بأعور - وأشار بيده إلى عينه - وإن المسيح الدجال أعور العين اليمنى كأن عينه عنبة طافية»^(١).

ومذهب أهل السنة قاطبة إثبات هذه الصفة لله تعالى كما يليق بجلال الله تعالى، كما حكى ذلك الأشعري وغيره^(٢). وأما زعم الطوفي أنها جارحة فقد قال الدارمي: "أما ما ادعيت أن قوماً يزعمون أن الله عينا فإنا نقوله، لأن الله قاله ورسوله، وأما جارح كجارح العين من الإنسان على التركيب فهذا كذب ادعيته عمداً، لما أنك تعلم أن أحداً لا يقوله، لا تألو ما شئنا، ليكون أنجع لضلالتك في قلوب الجهال، والكذب لا يصلح من جد ولا هزل، فمن أي الناس سمعت أنه قال: جارح مركب؟ فأشر إليه، فإن قائله كافر، فكم تكرر قولك: جسم مركب، وأعضاء وجوارح، وأجزاء، كأنك تهول بهذا التشنيع علينا أن نكف عن وصف الله بما وصف نفسه في كتابه، وما وصفه به الرسول"^(٣).

ولفظ «الجوارح» مجمل لا يثبت ولا ينفي، وهذا الذي كان عليه الإمام أحمد وسائر أئمة السنة، وإن كانوا مع ذلك يثبتون ما جاءت به النصوص مما يسميه المنازعون تجسماً وتشبيهاً، بل يقولون: إثبات هذه المعاني أحق بمعنى التجسيم ممن

(١) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ ح (٧٤٠٧)، ومسلم في كتاب

الفتن وأشرط الساعة، باب ذكر الدجال وصفة مامعه ح (١٦٩) واللفظ للبخاري.

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين (٢١١، ٢١٨)، والإبانة (١٨، ٢٢، ١٢١) كلاهما للأشعري،

والتوحيد لابن خزيمة (١/٩٧، ١٤٤)، والاعتقاد للبيهقي (٨٩)، وشرح أصول اعتقاد أهل

السنة والجماعة (٣/٤١١، ٤١٣)، ونقض الدارمي على المريسي (١/٢٢٢، ٣٠٤) (٢/٨٢٧-

٨٣١)، وبيان تلبس الجهمية (١/٨٢)، والصواعق المرسلة (١/٢٤٣، ٢٥٤-٢٦٨)، وفتح

الباري (١٣/٣٩٠)، وأقاويل الثقات (١٤٨).

(٣) نقض الدارمي على المريسي (٢/٨٢٨).

يثبت لفظه دون معناه^(١).

٤- صفة العلو:

اضطرب كلام الطوفي رحمته في مسألة علو الله تعالى، علاوة على عدم الوضوح في كثير من المواضع؛ ذلك أنه يورد الدليل على هذه المسألة ويذكر أنه استدل به عليها، ثم يذكر إجابة ما يعبر عنه بـ (الخصم) ثم يترك المسألة من غير بيان. واضطراب الكلام يتضح فيما يلي: في شرح حديث أبي أمامة رضي قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم العبد الأبق حتى يرجع، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، وإمام قوم وهم له كارهون»^(٢)، قال الطوفي: "وهذا إن ثبت حجة قاطعة على أن الله تعالى مستعل على العالم استعلاء جهة، لأن الله تعالى يقول: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [سورة فاطر ٣٥/ ١٠]، فقوله: «تجاوز صلاتهم آذانهم» بيان لجهة من يصعد إليه الكلم الطيب والعمل الصالح حقيقة^(٣). وأما كلامه الآخر المعارض لهذا فهو تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [سورة الأنعام ١٨/ ٦] قال الطوفي: "احتج بها أصحاب الجهة حملاً له على الفوقية الحسية، وحمله الآخرون [وهم سائر أهل الحق] على الفوقية المعنوية، نحو قولهم: الملك فوق الوزير، أي في الرتبة"^(٤)، فتعبير الطوفي بأهل الحق يدل على إنكاره للصفة، والنقل الأول يدل على

(١) بيان تلبس الجهمية (٢/ ٩٢-٩٣)، وانظر: (١/ ٩، ١٠٠)، ومجموع الفتاوى (٥/ ٢٩٥، ٤٢٩)

(١٧/ ٣٠٠، ٣١٢، ٣١٣)، ومنهاج السنة النبوية (٢/ ٢٢٤).

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب الصلاة، باب ماجاء فيمن أم قوماً وهم له كارهون ح (٣٦٠)، وابن أبي شيبة في المصنف (٣/ ٥٥٨) ح (١٧١٣٨) باب ما حق الزوج على امرأته، والطبراني في الكبير (٨/ ٢٨٦) ح (٨٠٩٨)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وحسنه الألباني في صحيح الجامع ح (٣٠٥٧).

(٣) شرح مختصر الترمذي (مخطوط) (٢/ ٣٤/ أ).

(٤) الإشارات الإلهية (٢/ ١٤٩).

إثباته لها، لكن تبين لي عدم صحة نسبة لفظة [وهم سائر أهل الحق] إلى الطوفي من خلال ما يلي:

(١) أنها زيادة انفردت بها نسخة متأخرة من كتاب الطوفي (الإشارات الإلهية) كتبت عام (٨٧٥هـ)، كما بين محقق الكتاب، مقابل نسخة كتبت عام (٧٥٧هـ) اعتمد عليها محقق الكتاب^(١)، خاصة إذا علمنا أن الطوفي أملى كتابه إملاءً^(٢)، مما يؤيد وجود الخطأ من بعض النساخ أو الزيادة.

(٢) أن الطوفي رَوَّاهُ نسب القول بإثبات العلو في كتاب (حلال العقد) إلى أهل السنة والحديث^(٣)؛ وفي (الصعقة) إلى عامة السلف من الصحابة والتابعين^(٤)، وفي (الإشارات الإلهية) إلى أهل الحديث من الحنابلة^(٥)، علاوة على وصفه من قال بنفي الصفة بـ(الخصم)^(٦).

(٣) أن الطوفي رَوَّاهُ يثبت صفة النزول لله تعالى على ظاهرها - كما سيأتي - مما يدل على إثباته لهذه الصفة.

(٤) حمله لنصوص المعية على المعية بالعلم - كما سيأتي - مما يشير إلى إثباته لصفة العلو، والله أعلم.

(٥) إنكاره على الأشاعرة الذين أثبتوا الرؤية، وأنكروا صفة العلو - كما سيأتي

(١) انظر: الإشارات الإلهية (١/ ١٦٣ - ١٦٤) وهذه النسخة أيضاً زادت نفس هذه اللفظة في صفة الكلام كما في الإشارات (١/ ٣٥٢) مما يوحي بكون الطوفي يقول بالكلام النفسي مع إنكاره اللاذع لهذا القول في شرح مختصر الروضة (١/ ١٠ - ١٦) مما يبين وقوع التحريف في هذه النسخة.

(٢) انظر: المصدر السابق (١/ ٩٨).

(٣) انظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٦/ ب) (٢٨/ أ).

(٤) انظر: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٣٩٧).

(٥) انظر: الإشارات الإلهية (٣/ ٢٤٢)، والصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٣٩٧).

(٦) انظر: الإشارات الإلهية (٣/ ٢٩٢، ٣٦١).

- ووصفه لقولهم بأنه "شغب وعدول عن الحقيقة"^(١).

ومما يؤخذ على الطوفي رحمه الله تعبيره عنه هذه الصفة بلفظ «الجهة»، وهو لفظ مجمل مبتدع لم يتكلم به أحد من السلف والأئمة إثباتاً ولا نفياً، ولكن أثبتوا الصفات التي جاء بها الكتاب والسنة ونفوا مماثلة المخلوقات^(٢)، فإن أريد بهذا اللفظ المجمل "أمراً موجوداً يحيط بالخالق أو يفتقر إليه فكل موجود سوى الله فهو مخلوق، والله خالق كل شيء وكل ما سواه فهو فقير إليه وهو غني عما سواه وإن كان مراده أن الله سبحانه فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه فهذا صحيح سواء عبر عنه بلفظ الجهة أو بغير لفظ الجهة"^(٣).

وأما بقية كلام الطوفي رحمه الله في المسألة فلا يؤخذ منه إثبات ولا نفي، إذ لا يعدو أن يكون على سبيل المناظرة بين القولين ومن تلك المواضع - على سبيل المثال - تفسير قوله تعالى: ﴿أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [سورة الملك ١٦/٦٧]، قال الطوفي: "يحتج بهما من أثبت الجهة، لأنه إنما توعدهم بفعله، وقد أخبر أنه في السماء، وأجاب الخصم بأنه يلزم من توعدهم بفعله أن يكون في السماء لجواز أن يكون الفعل له بأمره والمباشر له ملائكة السماء، كما يقال في الشاهد لمن جنى جناية: أأمنت من في القلعة أن يعاقبك، وقد يكون الذي في القلعة نائب السلطان أو بعض جنده، والسلطان لعله حينئذ في البر أو البحر، أو لا يدري أين هو، واعلم أن ظاهر الآية مع مثبتتي الجهة، وإنما الخصم يعارضهم بالدليل القاطع عنده فيحتاج إلى تأويلها"^(٤).

(١) الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٤٩٦-٤٩٧).

(٢) انظر: نقض التأسيس (٩/١) والفتاوى (٢٩٦/٥).

(٣) الفتاوى (٦٦٣/٧ - ٦٦٤)، وانظر: معارج القبول (٢٠٢/١).

(٤) الإشارات الإلهية (٣/٣٦١)، وانظر: (٢٢/٣، ١٤٩، ٢٤٢، ٢٩٢، ٣٦٩).

٥- صفة النزول:

يُثبت الطوفي صفة النزول لله تعالى كما يثبتها سائل أهل السنة والجماعة؛ فقد ذكر حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال: «ينزل ربنا إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول من يدعوني فأستجيب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له»^(١) فقال: "يجب الإيمان به مع نفي التشبيه"^(٢).

بل إن الطوفي أنكر تأويل هذه الصفة فقال: "ولا يجوز تأويله على أنه ينزل ملك، لأنَّ الراوية بفتح الياء ولا على نزول علم أو قدرة أو رحمة لأنها صفات ذاتية [لاتقبل]^(٣) الانفصال، ولا على أنه يخلق فعلاً يسمى نزولاً لأنه في غاية البعد من ظاهر الحديث، وإثما هو تمحل تمحله بعض الناس فطرده في جميع آيات الصفات وأخبارها"^(٤).

وقال الطوفي: "والمشهور عند أصحاب الإمام أحمد أنهم لا يتأولون الصفات التي من جنس الحركة: كالجيء والإتيان والنزول والهبوط والدنو والتدلي، كما لا يتأولون غيرها متابعة للسلف الصالح... قال الأوزاعي لما سئل عن حديث النزول: «يفعل الله ما يشاء»". ثم أفاض الطوفي في النقل عن أئمة السلف الصالح في إثبات صفة النزول وعدم تأويلها^(٥).

وقد ذكر الطوفي أن نزول الله تعالى "ليس بنزول انتقال كما قال ابن حامد"^(٦).

(١) أخرجه البخاري في كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل ح (١١٤٥)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه ح (٧٥٨).

(٢) مختصر الترمذي (مخطوط) (١/٨٥/أ).

(٣) غير واضحة في الأصل ولعل السياق يدل على ما أثبتته.

(٤) مختصر الترمذي (مخطوط) (١/٨٥/أ).

(٥) انظر: أقاويل الثقات (٢٠٠-٢٠٢)، وانظر: لوامع الأنوار (١/٢٤٣).

(٦) مختصر الترمذي (مخطوط) (١/٨٥/أ).

ومسألة أن النزول يكون بانتقال أو بدونه اختلف فيها؛ "فابن حامد وطائفة يقولون: ينزل بحركة وانتقال، وآخرون من أهل السنة كالتميمي من أصحاب أحمد، أنكروا هذا وقالوا: بل نزول بلا حركة ولا انتقال، وطائفة ثالثة كابن بطة وغيره يقفون في هذا... والأحسن في هذا الباب مراعاة ألفاظ النصوص، فثبت ما أثبتته الله ورسوله باللفظ الذي أثبتته، ويُنفى ما نفاه الله ورسوله كما نفاه، وهو أن يُثبت النزول، والإتيان، والمجيء، ويُنفى المثل والسمي والكفو والند.. وهو منزّه أن يكون نزوله كنزول المخلوقين، وحركتهم، وانتقالهم، وزوالهم مطلقاً لا نزول الآدميين ولا غيرهم" (١).

وقال ابن القيم: "وأما الذين أمسكوا عن الأمرين وقالوا: لا نقول يتحرك وينتقل، ولا ننفي ذلك عنه، فهم أسعد بالصواب والاتباع، فإنهم نطقوا بما نطق به النص، وسكتوا عما سكت عنه، وتظهر صحة هذه الطريقة ظهوراً تاماً فيما إذا كانت الألفاظ التي سكت النص عنها جملة محتملة لمعنيين: صحيح وفاسد، كلفظ الحركة والانتقال والجسم والحيز والجهة والأعراض والحوادث والعلة والتغير والتركيب، ونحو ذلك من الألفاظ التي تحتها حق وباطل، فهذه لا تقبل مطلقاً ولا ترد مطلقاً... فإن الانتقال يراد به انتقال الجسم والعرض من مكان هو محتاج إليها إلى مكان آخر يحتاج إليه، وهو يمتنع إثباته للرب تعالى... ويراد انتقاله من كونه غير فاعل إلى كونه فاعلاً، فهذا المعنى حق في نفسه لا يعقل كون الفاعل إلا به، فنفيه عن الفاعل نفي لحقيقة الفعل وتعطيل له، وقد يراد بالحركة والانتقال ما هو أعم من ذلك، وهو فعل يقوم بذات الفاعل يتعلق بالمكان الذي قصد له، وأراد إيقاع الفعل بنفسه فيه... وهذه أفعال يفعلها بنفسه في هذه الأمكنة، فلا يجوز نفيها عنه بنفي الحركة والنقلة المختصة بالمخلوقين، فإنها ليست من لوازم أفعاله المختصة به، فما

(١) مجموع الفتاوى (١٦/٤٢٣ - ٤٢٤)، وانظر: بيان تلبيس الجهمية (١/٦٢٢ - ٦٢٣).

كان من لوازم أفعاله لم يجز نفيه عنه، وما كان من خصائص الخلق لم يجز إثباته له^(١).

٦ - صفة المعية:

يُثبت الطوفي صفة المعية لله تعالى كما وردت في النصوص الشرعية، قال سبحانه: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [سورة الحديد ٥٧/٤]، وقال ﷺ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [سورة المجادلة ٥٨/٧]، وقوله: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ﴾ [سورة النساء ٤/١٠٨].

قال الطوفي: "هذه المعية عند الجمهور بالعلم، وعند بعض الفرق من المتكلمين والصوفية بالذات كالهواء مع الناس بذاته ولا يرونه، والأول قول الأئمة... ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا﴾ [سورة النساء ٤/١٠٨] عام مطرد، أي بالعلم، وهو يدل على قول الأئمة في أن المعية بالعلم أيضاً^(٢).

فبيّن الطوفي أن المراد بالمعية هي معية العلم، بدليل سياق جميع الآيات وذكر العلم بعد ذكر المعية أو قبلها، كما في قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [سورة المجادلة: ٥٨/٧] قال الطوفي: "معناه بعلمه ﴿هُوَ مَعَهُمْ﴾ لاكتناف ذكر العلم ما قبل ذلك وبعده"^(٣). وكما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ [سورة يونس ١٠/٦١]

(١) مختصر الصواعق المرسلة (٤٥٠-٤٥١) بتحقيق: سيد إبراهيم - الطبعة الأولى - ١٤١٢هـ -

دار الحديث - القاهرة.

(٢) الإشارات الإلهية (٤٦/٢).

(٣) المصدر السابق (٣/٣٢٦).

قال الطوفي: "وسياق الآية يقتضي أنه شاهد بعلمه وهو ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [سورة يونس ٦١/١٠]"^(١).

بل حكى الطوفي الإجماع على تفسير المعية في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [سورة الحديد: ٤/٥٧] وقوله: ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [سورة المجادلة: ٧/٥٨] "على أنه كذلك بعلمه [لا بذاته]"^(٢)، والإجماع على هذا التأويل مستند إلى العقل القاطع باستحالة التجزئة، والتبعض والحلول عليه تعالى"^(٣).

وقد ذكر الطوفي نوعاً آخر من أنواع المعية وهي معية الله تعالى الخاصة لعبادة المؤمنين كما في قوله سبحانه: ﴿وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ﴾ [سورة المائدة ١٢/٥] "أي بالنصرة والإعانة"^(٤)، وقال سبحانه: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [سورة التوبة ٤٠/٩] قال الطوفي: "فلله در العرب ما كان أصفى آذانهم وأكمل عقولهم انظر إلى أبي بكر الصديق لما قال له رسول الله ﷺ: «لا تحزن إن الله معنا» كيف حملها على مجازها مبادراً، وعلم أن المراد كونه سبحانه له معيناً وناصرًا"^(٥).

وما ذكره الطوفي ﷺ هو مذهب سلف الأمة - رحمهم الله - في هذه الصفة، قال ابن عبد البر - في معرض بيانه لمعنى قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [سورة المجادلة: ٧/٥٨]: "علماء الصحابة والتابعين الذين حملت عنهم التأويل في القرآن، قالوا في تأويل هذه الآية: هو على العرش وعلمه في

(١) الإشارات الإلهية (٢/٢٩٨).

(٢) في الأصل: (لا بد - أنه)، وهو خطأ واضح يأباه السياق، والصواب ما أثبتته.

(٣) الإكسير في علم التفسير (١٢)، وانظر: التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٢٣)، والتعيين في شرح الأربعين (٦٧).

(٤) الإشارات الإلهية (٢/١٠٦).

(٥) التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (١٠)، وانظر: الإشارات الإلهية (٣/٧٣).

كل مكان، وما خالفهم في ذلك أحد يحتج بقوله^(١).

وأما الاتحادية الذين احتجوا بظواهر نصوص المعية والقرب على إثبات أن الله - تعالى عما يقولون - مع العالم بذاته، فقال الطوفي في الرد عليهم: "والجواب أن البرهان قد قام على استحالة الاتحاد مطلقاً، وعلى استحالة الحلول على الرب - جل جلاله - وما ذكرتموه من الاستدلال... ظواهر لا تعارض البرهان القاطع، وقد أجمع علماء الكتاب والسنة على تأويلها على خلاف ما ذكرتم فبطل ما ادعيتم والحمد لله رب العالمين... ولا يلزم من صحة النقل صحة الاستدلال به"^(٢).

٧- صفة القرب:

أول الطوفي هذه الصفة لله تعالى بالعلم والقدرة، قال سبحانه: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [سورة ق ١٦/٥٠] قال الطوفي: "هذا القرب عند المفسرين بالعلم"^(٣)، وقال: "قربه منه بالعلم والقدرة، وعلمه بوسوسة النفس لتعلق علمه بجميع المعلومات مع مباينة ذاته لسائر الذوات"^(٤). وفي قوله سبحانه: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ﴾ [سورة الواقعة ٨٥/٥٦] قال: "نحن أقرب إليه منكم بقدرتنا ورسنا وعلمنا ونحو ذلك"^(٥). وقوله تعالى في الحديث القدسي: «من تقرب إليّ ذراعاً تقربت إليه باعاً ومن أتاني يمشي أتيته هرولة»^(٦) قال الطوفي:

(١) التمهيد (٧/١٣٩).

(٢) التعيين في شرح الأربعين (٦٧ - ٦٨)، والطوفي رَحِمَهُ اللهُ استقصى أدلتهم، ورد عليهم رداً مجملًا، وأحال الرد التفصيلي على كتابه المفقود (الباهر في أحكام الباطن والظاهر)، كما في الإشارات الإلهية (٢/١٨٧-١٩٠).

(٣) تفسير سورة ق (٣٩).

(٤) الإشارات الإلهية (٣/٢٧٨).

(٥) الإشارات الإلهية (٣/٣١٦).

(٦) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب ذكر النبي ﷺ وروايته عن ربه ح (٧٥٣٦)، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب الحث على ذكر الله تعالى ح (٢٦٧٥)، وفي باب

"الحديث مؤول عندنا على التقرب بالرحمة واللفظ والإكرام، كما يقال: فلان قريب من السلطان، والأمير قريب من فلان يعني تقارب القلوب والمنزلة، وأنا وإن كنت أثرياً في آيات الصفات وأخبارها إلا أنّ المجاز عندي في هذا الحديث ظاهر غالب"^(١). وما ذهب إليه الطوفي خلاف قول السلف الصالح الذين أثبتوا هذه الصفة لله تعالى على حقيقتها، كما يليق بجلال الله تعالى وعظمته وقربه سبحانه لا يُنافي علوه، فالله سبحانه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، ثم إن استدلال الطوفي بالآيتين على إثبات صفة القرب فيه نظر، فإن المراد بالقرب في الآية الأولى قرب الملكين المتلقيين^(٢)، وفي الآية الثانية قرب الملائكة من العبد حال الاحتضار^(٣)، قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: "وهذا هو المعروف عن المفسرين المتقدمين من السلف، قالوا: ملك الموت أدنى إليه من أهله، ولكن لا تبصرون الملائكة، وقد قال طائفة: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾ بالعلم، وقال بعضهم: بالعلم والقدرة، ولفظ بعضهم بالقدرة والرؤية، وهذه الأقوال ضعيفة، فإنّه ليس في الكتاب والسنة وصفه بقرب عام من كل موجود حتى يحتاجوا أن يقولوا بالعلم والقدرة والرؤية؛ ولكن بعض الناس لما ظنوا أنّه يوصف بالقرب من كل شيء، تأولوا ذلك بأنّه عالم بكل شيء قادر على كل شيء، وكأنهم ظنوا أنّ لفظ (القرب) مثل لفظ (المعية)"^(٤).

فأما النصوص الدالة على هذه الصفة فقد وردت بإثبات قرب خاص من عباده

فضل مجالس الذكر ح (٢٦٨٧).

(١) الانتصارات الإسلامية (٢/ ٧٠١-٧٠٢)، وانظر: الانتصارات (٢/ ٧٠٤)، ومختصر الترمذي (مخطوط) (٢/ ٤٩/ أ).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٢٢٤)، والفتاوى (٤/ ٢٥٣، ١٢٨/ ٥، ٢٣٥، ٤٩٤، ٥١٣) (١٩/ ٦).

(٣) انظر: تفسير الطبري (٢٧/ ٢٠٩)، وتفسير ابن كثير (٤/ ٢٢٤ - ٣٠١).

(٤) مجموع الفتاوى (٥/ ٤٩٤).

في بعض الأحوال^(١)، ومنها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [سورة البقرة ١٨٦/٢]، وقوله سبحانه: ﴿فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ [سورة هود ١١/٦١]. وهذا إنما جاء في الدعاء، ولم يذكر أنه قريب من العباد في كل حال^(٢)، وكذا قوله ﷺ: «والذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته»^(٣).

وأما الحديث الذي أوله الطوفي وهو قوله تعالى في الحديث القدسي: «من تقرب إليّ ذراعاً تقربت إليه باعاً» فهو قرب خاص أيضاً بمن عبد الله تعالى وتقرب إليه^(٤)، وأهل السنة في هذا كله يعتقدون حقيقته وأن الله تعالى مستو على عرشه، بائن من خلقه، وأنه قريب قرباً خاصاً حقيقياً من عباده، وهذا التقرب لا يُنافي علوه وفوقيته فهو سبحانه عليّ في دنوه، قريب في علوه^(٥).

٨ - صفة الكلام:

أثبت الطوفي صفة الكلام لله تعالى، وعدّها من صفاته الذاتية التي لا تنفك عنه، فقال: "كلام الله وهو صفة له ذاتية"^(٦). ولما ذكر انقسام صفات الله تعالى إلى قسمين: ذاتية وفعلية مثل بصفة الكلام على الصفات الذاتية^(٧)، وهذا التقرير فيه نظر، إذ مذهب أهل السنة والجماعة أن الكلام صفة ذات وفعل معاً^(٨)، "فهو باعتبار أصله

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٣٦/٥).

(٢) انظر: المصدر السابق (١٢٩/٥).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب استحباب خفض الصوت بالذكر (٢٧٠٤).

(٤) انظر: الفتاوى (١٣٠/٥).

(٥) انظر: الفتاوى (٤٦٦/٥ - ٥١٠) (١٤٣/٣).

(٦) درء القول القبيح (مخطوط) (٣٥/ب)، وانظر: التعليق على الأنجيل الأربعة (مخطوط) (٥٥).

(٧) شرح التائية (مخطوط) (٢٣/ب).

(٨) انظر: مجموع الفتاوى (٢١٩/٦) (١٣٣/١٢) (١٦٩/١٣) (٣٨٩/١٦)، والصفدية (٨٨/٢).

صفة ذاتية لأن الله تعالى لم يزل ولا يزال متكلماً، وباعتبار آحاد الكلام صفة فعلية لأن الكلام يتعلق بمشيئته يتكلم متى شاء بما شاء كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة يس ٣٦ / ٨٢]^(١)، ولما كان كلام الطوفي في هذه الصفة واسعاً فسأين منهجه من خلال ما يلي:

أولاً: كلام الله تعالى صفة من صفاته غير مخلوق

وعبر الطوفي عن كون كلام الله تعالى غير مخلوق بقوله: «قديم»، وقرر هذا الأمر من خلال ما يلي:

(١) إجماع السلف على أنه قديم، فلم يُنقل عن أحد من السلف القول بخلق القرآن، والأمة لا تُجمع في عصر من الأعصار على الباطل، والسلف ما زالوا شديدين على من قال بخلق القرآن، تكفيراً وتبديعاً^(٢).

(٢) ما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يُعوذُ الحسن والحسين يقول: «أعيزكما بكلمات الله التامة من كان شيطان وهامة»، ويقول: «هكذا كان إبراهيم يُعوذُ إسحاق وإسماعيل عليهم السلام»^(٣)، والاحتجاج به من وجهين:

أحدهما: أنه وصف الكلمات التامة، فيقتضي غاية التمام، وليس ذلك إلا للقديم، إذ المخلوق ناقص.

الثاني: أنه عوذ بهما المخلوق، والمخلوق لا يُعوذُ بمخلوق، وإلا لم يكن أحدهما أولى بالتعويد من الآخر، ومن المعلوم أنه إنما كان يعوذهما بالوحي المنزل، فدل على أنه ليس بمخلوق، فيكون قديماً^(٤).

(٣) واستدل أيضاً بما اشتهر عن علي رضي الله عنه أنه لما أنكر عليه تحكيم الرجال في دين

(١) القواعد المثلى (٣٤) للشيخ محمد العثيمين.

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (١٧/٢).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء، باب قصة إسحاق بن إبراهيم عليهما السلام ح (٣٣٧١).

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة (١٨/٢)، ومختصر الترمذي (مخطوط) (٢/١٨٠/أ).

الله قال: "ما حكمت مخلوقاً وإئماً حكمت القرآن"^(١).

(٤) "أنه لو لم يكن متكلماً لكان ساكتاً، لكن السكوت عليه محال لأنه نقص، فيجب أن يُنفى عنه، وإئماً قلت: إنه لو لم يكن متكلماً لكان ساكتاً؛ لأنه لا واسطة بين السكوت والكلام المتنازع فيه، وإئماً قلنا: إن السكوت نقص في حقه سبحانه وتعالى، لأن السكوت في الشاهد لا يكون إلا عن عجز أو صمت، والعجز عليه سبحانه وتعالى محال، والصمت إنَّما يحسن عن الكلام القبيح، والله سبحانه لا يقبح منه قول ولا فعل، بل نزل أحسن الحديث"^(٢).

واستعمال الطوفي للفظ «القديم» فيه نظر، لأنه وإن أراد به أنه غير مخلوق، وكان المعنى صحيحاً في نفسه، إلا أن هذا لفظ مجمل لم يقله أحداً من السلف^(٣)، ثم إن "الذين نازعوا هل هو قديم أو ليس بقديم؟ لم يعنوا هذا المعنى، فمن قال لهم: إنه قديم وأراد هذا المعنى قد أراد معنى صحيحاً لكنه جاهل بمقاصد الناس مُضلٌّ لمن خاطبه بهذا الكلام، مُبتدع في الشرع واللغة"^(٤).

وأما الحجة الأخيرة التي ذكرها الطوفي فهي وإن كان تقريرها صحيحاً "لأنَّ الرب تعالى إذا كان قابلاً للاتصاف بشيء لم يخل منه أو من ضده"^(٥)، لكنها تضمنت

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (١٧/٢)، والأثر عن علي رضي الله عنه في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢٢٧/٢ - ٢٢٩)، وشعب الإيمان (١٨٩/١)، والاعتقاد (١٠٥)، وتبليس إبليس (١٠٩)، وعزاه شيخ الإسلام في المنهاج (٢٥٢/٢) إلى ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية، وذكر في الفتاوى الكبرى أنه محفوظ عن علي رضي الله عنه وهو مروي من ثلاثة طرق، وانظر: فتح الباري (١٣/٤٥٤).

(٢) شرح مختصر الروضة (١٦/٢ - ١٧).

(٣) انظر: منهاج السنة النبوية (٤٢١/٥، ٤١٦)، ومجموع الفتاوى (٢٤١/١٢، ٣٠١)، والفتاوى الكبرى (١٤٤/٥).

(٤) الفتاوى (٣٢١/١٢)، وانظر: (٣٧١/١٢).

(٥) الفتاوى (٢٩٣/٦).

كون السكوت نقصاً وهذا باطل، لأنه ثبت في السنة وصف الله تعالى بالسكوت فعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أحل الله في كتابه فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عافية فاقبلوا من الله العافية...» الحديث^(١)، وغيره من الأحاديث.

قال شيخ الإسلام: "ثبت بالسنة والإجماع أن الله يوصف بالسكوت، لكن السكوت يكون تارة عن التكلم، وتارة عن إظهار الكلام وإعلامه، كما في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه: يا رسول الله، أرأيتك سكوتك بين التكبير والقراءة ماذا تقول؟ قال: «أقول: اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب...» إلى آخر الحديث فقد أخبره أنه ساكت، وسأله ماذا تقول؟ فأخبره أنه يقول في حال سكوته، أي سكوته عن الجهر والإعلان، لكن هذان المعنيان المعروفان في السكوت لا تصح على قول من يقول: إنه متكلم كما أنه عالم، لا يتكلم عند خطاب عباده بشيء، وإنما يخلق لهم إدراكاً لسمعوا كلامه القديم سواء قيل هو معنى مجرد أو معنى وحروف، كما هو قول ابن كلاب والأشعري ومن قال بذلك من الفقهاء وأهل الحديث والصوفية من الحنبلية وغيرهم.

فهؤلاء إما أن يمتنعوا السكوت وهو المشهور من قولهم أو يطلقوا لفظه ويفسروه بعدم خلق إدراك للخلق يسمعون به الكلام القديم، والنصوص تبهرهم..."^(٢).

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک کتاب التفسیر باب تفسیر سورة مريم (٢/٤٠٦) ح (٣٤١٩)، وقال: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، والدارقطني في السنن، كتاب الزكاة، باب الحث على إخراج الصدقة (٢/١٣٧) ح (١٢)، والبيهقي في السنن، باب ما لم يذكر تحريمه (١٠/١٢) ح (١٩٥٠٨)، والطبراني في مسند الشاميين (٣/٢٠٩) ح (٢١٠٢)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/١٧١): "رواه البزار والطبراني في الكبير وإسناده حسن ورجاله موثقون"، وقال البزار: إسناده صالح كما في كشف الأستار (١/٧٨)، وحسنه الألباني في غاية المرام ح (٢)، وانظر: السلسلة الصحيحة ح (٢٢٥٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/١٧٩-١٨٠)، وانظر: أيضاً (٦/٢٩٧)، وشرح الأصفهانية (٥٧)، ودرء

ثانياً: حقيقة الكلام

ذكر الطوفي اختلاف الناس في حقيقة الكلام، وأن فيه ثلاثة أقوال كلها مروية عن أبي الحسن الأشعري، "فقل: حقيقة في اللفظ، وقيل في المعنى القائم بالنفس، وقيل: فيهما بالاشتراك... والمشهور عنه: أن كلام الله ﷻ معنى نفساني لا لفظي"^(١).

وبين الطوفي معتقده فقال: "عندنا ليس الكلام مشتركاً بين العبارة ومدلولها، بل الكلام الأول، أي: الحروف المسموعة، فهو حقيقة فيها، مجاز في مدلولها لوجهين: أحدهما: أن المتبادر إلى فهم أهل اللغة من إطلاق لفظ الكلام إنما هو العبارات، والمبادرة دليل الحقيقة.

الثاني: أن الكلام مشتق من الكلم، لتأثيره في نفس السامع كما سبق، والمؤثر في نفس السامع إنما هو العبارات لا المعاني النفسية بالفعل، نعم هي مؤثرة للفائدة بالقوة، والعبارة مؤثرة بالفعل، فكانت أولى بأن تكون حقيقة وما يؤثر بالقوة مجازاً"^(٢).

ومما استدل الطوفي به كون لفظ الكلام أكثر ما استعمل في العبارات، وكثرة الاستعمال تدل على الحقيقة^(٣)، ومن ذلك الاستعمال قوله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ

التعارض (٢/٨٩).

(١) حلال العقد (مخطوط) (١٧/أ)، وانظر: الإشارات الإلهية (١/٢٧٧)، وشرح مختصر الروضة (٢/١٢).

(٢) شرح مختصر الروضة (٢/١٤٠)، وانظر: مسائل خلافية في النحو (٣٩-٤٢) للعسكري بتحقيق: محمد خير الحلواني - الطبعة الأولى - ١٤١٢هـ - دار الشرق العربي - بيروت، واللباب (١/٤١) للعسكري، وجمع الهوامع (١/٥١) بتحقيق: عبد الحميد هنداي - المكتبة التوقيفية - مصر.

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/١٤).

مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿[سورة البقرة ٢ / ٧٥]، وقوله: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة ٩ / ٦] ويقال: سمعت كلام فلان وفصاحته، يعني ألفاظه الفصيحة^(١)، "وأجاب الأشعرية بأن المراد يسمعون دليل كلام الله لأن كلام الله ﷻ عندهم معنى قائم بذاته لا يفارقها كالعلم، وهذه العبارات المسموعة مخلوقة دليل عليه كالعالم حادث، وهو دليل على الصانع القديم، واحتجوا هم والمعتزلة على خلق المسموع بأنه مسموع وكل مسموع مخلوق عملاً بالاستقراء في المسموعات، لكنه استقراء غير تام فلا يفيد اليقين"^(٢).

ونسب الطوفي القول بأن الكلام حقيقة في العبارات المسموعة إلى أهل الحديث^(٣)، وهو الذي قال به الطوفي كما سبق.

وقد ذكر الطوفي أدلة الأشعرية الذين قالوا بالمعنى النفسي فمنها ما يلي^(٤):
قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ يَصَلَوْنَهَا فَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [سورة المجادلة ٥٨ / ٨]، وقوله تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ﴾ [سورة الملك ٦٧ / ١٣]، ومما استدلوا به قول الشاعر:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً^(٥)

(١) انظر: المصدر السابق (٢ / ١١).

(٢) الإشارات الإلهية (١ / ٢٧٧)، وانظر: شرح مختصر الروضة (٢ / ٣٥٤) (٢ / ٤٢٠) (١ / ٢٥٩).

(٣) انظر: حلال العقد (مخطوط) (١٧ / أ).

(٤) انظر: أدلتهم في شرح مختصر الروضة (٢ / ١١).

(٥) البيت منسوب للأخطل كما في شرح شذور الذهب (٣٥) لابن هشام - بتحقيق: عبد الغني الدقر ١٤٠٤ هـ - الشركة المتحدة - سوريا، ولم أجده في ديوانه، وقال الإمام أبو البيان الشافعي ت (٥٥١) هـ "ومن زعم أن هذا الشعر للأخطل التغلبي فقد أخطأ، وفيه البيت الذي استشهد به الأشعرية على حقيقة الكلام على ما أنشده وهو:

إن البيان من الفؤاد وإنما جعل اللسان لما يقول رسولا

وأجاب الطوفي عن هذا الاستدلال بما يلي:

(١) "فأما قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [سورة المجادلة ٥٨/٨] فهو مجاز لأنه إنَّما دلَّ على المعنى النفسي بالقرينة، ولو أطلق لما فُهِمَ منه إلا العبارة، وكل ما جاء من هذا الباب إنَّما يفيد مع القرينة، ومنه قول عمر: "زورت في نفسي كلاماً" إنَّما أفاد ذلك بقرينة قوله: في نفسي، وسياق القصة.

(٢) وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ﴾ [سورة الملك ١٣/٦٧] فلا حجة فيها، لأنَّ الإسرار نقيض الجهر، وكلاهما عبارة؛ أحدهما رفع أرفع صوتاً من الأخرى.

(٣) وأما الشعر فهو للأخطل^(١)، ويقال: إن المشهور فيه: "إن البيان لفي الفؤاد"، وبتقدير أن يكون كما ذكرتم، فهو مجاز عن مادة الكلام، وهي التصورات المصححة، إذ من لا يتصور معنى ما يقول، لا يوجد منه كلام، ثم هو مبالغة من هذا الشاعر في ترجيح الفؤاد على اللسان، إشارة إلى نحو قول القائل:

ورواه الأشعرية:

إن الكلام من الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

قال: والصحيح ما قدمناه، لأن الآيات عندنا جميعها باسم قائلها وشاعرها محدث، قال: وليس هذا موضع الكلام على المسألة ونحن على المنهاج الأفضل وإجماع السلف الأول، انظر: ذيل مرآة الزمان لليونيني (٣/١٨٩) الطبعة الأولى - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بالهند، وقد أشار الإمام أن البيت بروايته الصحيحة التي ذكرها - لا كما ذكر الأشعرية - هو لابن صمصام الرقاش، ونقل ابن بدران في (منادمة الأطلال) (٢٥٠) عن أبي محمد ابن الحشاش قوله "فتشت دواوين الأخطل فوجدت البيت: إن البيان من الفؤاد فحرفوه وقالوا: إن الكلام" وانظر: العلو الذهبي (٢٦٦).

(١) هو غياث بن غوث بن الصلت بن طارق بن عمرو التغلبي أبو مالك، اشتهر في عهد بني أمية في الشام، نشأ في أطراف الحيرة ولذا فهو نصراني، وهو أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشهر أهل عصرهم: جرير والفرزدق والأخطل توفي سنة (٩٠) هـ [انظر: تاريخ مدينة دمشق (٤٨/١٠٤)، وسير أعلام النبلاء (٤/٥٨٩)، وطبقات فحول الشعراء (٢/٤٦٢) للجمحي].

لسان الفتى نصف ونصف فؤاده فما المرء إلا صورة اللحم والدم^(١)
 وإلى قوله عليه السلام: «ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب»^{(٢)»(٣)}.
 وما استدلل به من يرى الكلام النفسي قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ كَذِبُونَ﴾ [سورة المنافقون ١/٦٣] ذلك "لأن تكذيبهم راجع إلى أمر قام بنفوسهم، لا إلى ما ظهر على ألسنتهم، والتكذيب من لواحق الخبر الكلامي، فدل على أن ما قام بنفوسهم كلام، ويجب أن لا نسلم أن التكذيب راجع إلى معنى قام بنفوسهم، بل إلى دعواهم ظاهراً اعتقاد الرسالة باطناً، فما رجع التكذيب إلا إلى خبر لساني لا نفساني"^(٤).

وقد نقل الطوفي كلام بعض الأشعرية حول صفة الكلام وعلق عليه بجواب ملزم لهم فقال: "قلت: كل هذا تكلف وخروج عن الظاهر، بل القاطع، من غير ضرورة إلا خيالات لاغية، وأوهام متلاشية، وما ذكروه معارض بأن المعاني لا تقوم شاهداً إلا بالأجسام، فإن أجازوا معنى قام بالذات القديمة وليست جسماً، فليجيزوا خروج صوت من الذات القديمة وليست جسماً، إذ كلا الأمرين خلاف الشاهد، ومن أحال كلاماً لفظياً من غير جسم، فليحل ذاتاً مرئية غير جسم، ولا فرق"^(٥).

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى كما في ديوانه (٨٩)، وكما في جمهرة أشعار العرب (١/٣٠٠)، والإمتاع والموانسة (٢/١٤٤)، ونُسب أيضاً للهيثم بن الأسود كما في فصل المقال في شرح كتاب الأمثال (١/٥٢)، ونُسب لزياد الأعجم كما في فوات الوفيات (١/٤١٧)، والوفيات بالوفيات (١٤/١٦٥)، ونُسب للأعور الشني كما في البيان والتبيين (١/١٠٢).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه ح (٥٢)، ومسلم في كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات (٣/١٢١٩) ح (١٥٩٩).

(٣) شرح مختصر الروضة (٢/١٥).

(٤) الإشارات الإلهية (١/٣٤٥).

(٥) شرح مختصر الروضة (٢/١٣).

وبعد هذا تبين أنَّ الطوفي يرى أنَّ كلام الله تعالى حقيقة في العبارات المسموعة، ويُنكر القول بالكلام النفسي موافقاً لمذهب أهل السنة والجماعة^(١)، ولهذا ذهب إلى تفاضل كلام الله تعالى^(٢)، وأنَّ بعضه أفضل من بعض خلافاً للأشعرية المنكرين للتفاضل؛ لقولهم بالكلام النفسي؛ لأنَّه عندهم واحد بالعين يمتنع فيه التفاضل^(٣). وقد بنى الطوفي على هذا اختيارات وافقت الحق في مسائل متعلقة بأصول الفقه وهي ما يلي:

أولاً/ ذهب الطوفي إلى أنَّ تعريف الحكم الشرعي هو "مقتضى خطاب الشرع"^(٤)، خلافاً لكثير من الأصوليين الذين قالوا في تعريفه: "هو خطاب الشرع"^(٥)، فتسلط عليهم المعتزلة "من جهة خلافاً لهم في كلام النفس"^(٦)، وألزمهم بالقول بحدوث كلام الله تعالى، وعليه القول بخلق القرآن، وأما عبارة الطوفي فلا ترد عليها إلزامات المعتزلة، التي أجاب عنها الأشاعرة بنوع تكلف واضح "ولعلمهم إذا حُوققوا عليه ربما تعذر عليهم تمشيته"^(٧).

واختيار الطوفي لا يصح إلا على رأي من يقول: إنَّ كلام الله تعالى هو العبارات المسموعة لا المعنى النفسي^(٨)، قال الطوفي: "وليس لله عندنا كلام وراء ما نزل به جبريل على الأنبياء عليهم السلام"^(٩)، "قلت: فإذا قلنا: الحكم مقتضي خطاب

(١) انظر: التسعينية (٢/ ٦٩٠) لابن تيمية، ومجموع الفتاوى (١٢/ ١٧٣، ٢٤٣، ٢٤٤).

(٢) انظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٧/ أ-ب).

(٣) انظر: درء التعارض (٧/ ٢٧١)، والفتاوى (١٧/ ١١، ٣٩، ٦٩-٧٠، ١٨٢).

(٤) شرح مختصر الروضة (١/ ٢٥٠، ٢٥٧، ٢٦٠).

(٥) انظر: المحصول (٥/ ١٨٣) للرازي، والمستصفي (٨) للغزالي، والإبهاج (١/ ٤٣) للسبكي.

(٦) شرح مختصر الروضة (١/ ٢٥٩).

(٧) المصدر السابق (١/ ٢٥٧).

(٨) انظر: المصدر السابق (١/ ٢٥٨).

(٩) المصدر السابق (١/ ٢٥٩).

الشرع لم ترد علينا هذه الأسئلة^(١).

ثانياً/ ذهب الطوفي إلى جواز تعلق الأمر بالمعدوم كرأي سائر الأشعرية^(٢)، خلافاً للمعتزلة وبعض الحنفية، ولكن قال الطوفي مبيناً الفرق بين اختياره واختيار الأشعرية: "قلت: والأشعرية يفرعون هذا على تحقيق كلام النفس، بمعنى أن طلب إيقاع الفعل من المعدوم... قام بذات الله وَعَلَّكَ أَزْلاً، قلت: وقد أبطلنا كلام النفس فيما سبق"^(٣).

ويتخرج هذا على رأي أهل السنة بأن يجعل الأمر متوجهاً "إلى المعدوم بتقدير وجوده"^(٤)، وهذا من باب تقدم الخطاب على وجود المخاطب - إذا كان مشروطاً بوجود المخاطب - وهو أمر صحيح جائز، كما قال تعالى في حق نبيه محمد وَعَلَّكَ ﴿لَا نَذِرُكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [سورة الأنعام ١٩/٦] معناه: أنا نذيركم بالقرآن ومن بلغه القرآن، فمن حدث فيما بعد فأنا نذيره، وبهذا ثبت صحة قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ [سورة سبأ ٢٨/٣٤]^(٥)، وهو خطاب لحاضر في العلم وإن كان مفقوداً في العين^(٦).

ثالثاً/ اختار الطوفي أن الأمر بالشيء مستلزم للنهي عن ضده، خلافاً لكثير من المتكلمين الذين صرحوا بأن الأمر بالشيء هو عين النهي عن ضده^(٧)، قال الطوفي "معنى قولنا: الأمر بالشيء نهى عن أضداده من حيث المعنى لا الصيغة، أي: أن

(١) المصدر السابق (١/٢٥٧).

(٢) انظر: البرهان (١/١٩٢) للجويني، والمحصول (٢/٤٢٩)، والمنحول (١٢٤) كلاهما للغزالي.

(٣) شرح مختصر الروضة (٢/٤٢٠).

(٤) درء القول القبيح (مخطوط) (١٨/أ).

(٥) انظر: المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين (١٥٣) للعروسي.

(٦) انظر: منهج السنة النبوية (٣/٣٦٧)، ومجموع الفتاوى (٢٠/٥٣٦)، ودقائق التفسير (٢/٣٤٦).

(٧) انظر: المعتمد (١/٥٩) للبصري، والورقات (١٤) للجويني، والمحصول (٢/٣٣٤) للرازي.

ترك أضداده ليس منهياً عنه بمقتضى لفظ الأمر، بل لضرورة توقف امتثال أمره عليه، واستحالة فعل الشيء بدون ترك أضداده^(١).

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: "والذي يظهر والله أعلم أنَّ قول المتكلمين ومن وافقهم من الأصوليين أنَّ الأمر بالشيء هو عين النهي عن ضده، مبني على زعمهم الفاسد أنَّ الأمر قسمان: نفسي ولفظي، وأنَّ الأمر النفسي هو: المعنى القائم بالذات المجرد عن الصيغة وبقطعهم النظر عن الصيغة، واعتبارهم الكلام النفسي، زعموا أنَّ الأمر هو عين النهي عن الضد، مع أنَّ متعلق الأمر طلب، ومتعلق النهي ترك، والطلب استدعاء أمر موجود، والنهي استدعاء ترك، فليس استدعاء شيء موجود، وبهذا يظهر أنَّ الأمر ليس عين النهي عن الضد وأنه لا يمكن القول بذلك إلا على زعم أنَّ الأمر هو الخطاب النفسي القائم بالذات المجرد عن الصيغة، ويوضح ذلك اشتراطهم في كون الأمر نهياً عن الضد أن يكون الأمر نفسياً يعنون الخطاب النفسي المجرد عن الصيغة"^(٢).

وقال شيخ الإسلام: "والتحقيق أنَّه منهي عنه بطريق اللازم، وقد يقصده الأمر وقد لا يقصده"^(٣).

رابعاً/ اختار الطوفي أنَّ الأمر والنهي ونحوهما لها صيغ تدل عليها، فمن أنكر أنَّ لها صيغاً تدل عليها "بنى ذلك على إثبات كلام النفس، فإنه معنى لا صيغة له، وقد سبق منعه أي الكلام النفسي عند ذكر اللغات... قلت: قول الأشعري: ليس للأمر النفسي صيغة تدل عليه، مع قوله: إن القرآن صيغ وعبارات مخلوقة؛ تدل على كلام الله ﷻ القائم بنفسه تناقض"^(٤). فلا يُعرف إنكار صيغ الأمر والنهي ونحوهما إلا

(١) شرح مختصر الروضة (٣٨٣/٢)، وانظر: (٣٨١/٢).

(٢) مذكرة أصول الفقه (٢٧).

(٣) مجموع الفتاوى (١١٨/٢٠)، وانظر: (١٥٩/٢٠)، ودرء التعارض (٢١١/١).

(٤) شرح مختصر الروضة (٣٥٤/٢).

عن الأشاعرة القائلين بإثبات الكلام النفسي^(١).

ثالثاً: كلام الله تعالى بحرف وصوت

قال الطوفي: "واعلم أنَّ إضافة الصوت في الكلام إلى الله تعالى منقول عن الإمام أحمد وغيره من أئمة السلف، ولفظ الصوت ثابت في البخاري وغيره^(٢)... وأيضاً: فإن القرآن مملوء منه، قال الله تعالى: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة ٦/٩]، ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰ﴾ [سورة الشعراء ١٠/٢٦]، ﴿وَنَذَيْنَهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ﴾ [سورة مريم ١٩/٥٢]، وهو كثير جداً، ومن المستبعد جداً أن يكون هذا الخطاب كله مجازاً لا حقيقة فيه، ولو موضع واحد، وبموضع واحد منه يحصل المطلوب"^(٣).

وقال: "فلا جَرَمَ أن نقول إن الله متكلم بحرف وصوت كما تقول بعض أهل السنة"^(٤)، وما ذهب إليه الطوفي هو مذهب أهل السنة والجماعة^(٥)، بل إجماع العقلاء على كون الكلام حرفاً وصوتاً^(٦).

(١) انظر: البرهان (١٥٦/١) للجويني، والمنخول (١٠٦/١) للغزالي، والإبهاج (٥/٢) للسبكي، ودرء التعارض (١٠٦/٢)، والفتاوى (٥٨٠/١٢)، والفتاوى الكبرى (٢٨٣/٥ - ٢٨٦).

(٢) الحديث رواه البخاري في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «يقول الله عز وجل يوم القيامة: يا آدم، يقول: لبيك ربنا وسعديك، فينادي بصوت: إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثاً إلى النار...» الحديث كتاب تفسير القرآن، باب ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ﴾ ح (٤٧٤١)، وفي كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ﴾ ح (٧٤٨٣)، وروى البخاري تعليقاً عن عبد الله ابن أنيس قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب: أنا الملك أنا الديان» في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ﴾.

(٣) شرح مختصر الروضة (١٨/٢ - ١٩).

(٤) درء القول القبيح (مخطوط) (١٣/ب).

(٥) انظر: التسعينية (٤٣١/٢)، والفتاوى (٣٠٥/١٢)، (٥٨٢).

(٦) انظر: رسالة السجزي إلى أهل زييد (٨١) بتحقيق: محمد باكريم باعبد الله - الطبعة الأولى -

وقد أنكر الطوفي القول بأنَّ الله تعالى يتكلم بلا حرف ولا صوت، فقال: "ثم العجب من هؤلاء القوم، مع أنهم عقلاء فضلاء، يميزون أنَّ الله سبحانه وتعالى يخلق لمن يشاء من عباده علماً ضرورياً وسمعاً لكلامه النفسي، من غير توسط صوت ولا حرف، وإن ذلك من خاصية موسى عليه السلام، مع أنَّ ذلك قلب حقيقة السمع في الشاهد، إذ حقيقة السمع في الشاهد اتصال الأصوات بحاسته، ثم ينكرون علينا القول بأنَّ الله سبحانه وتعالى يتكلم بصوت وحرف من فوق السماوات، لكون ذلك مخالفاً للشاهد، فإن جاز قلب حقيقة السمع شاهداً بالنسبة إلى كلامه، فلم لا يجوز خلاف الشاهد بالنسبة إلى استوائه وكلامه على ما قلناه؟" ^(١).

وقد ذكر الطوفي شبهة الأشعرية التي احتجوا بها على إنكار الحرف والصوت وهي أنه يستحيل وجود حرف وصوت إلا من جسم ^(٢)، وأجاب عن هذه الشبهة من وجهين:

الأول: أنهم إن أرادوا أنَّ الاستحالة بالإضافة إلى الشاهد فسماع كلام بدون توسط صوت وحرف كذلك مستحيلة، وإن أرادوا الاستحالة المطلقة فلا تُسلم، إذ الباري - جل جلاله - على خلاف الشاهد والمعقول في ذاته وصفاته، وقد وردت النصوص بما قلناه فوجب القول بأنَّ الله تعالى يتكلم بحرف وصوت ^(٣).

الثاني: أنَّ الكلام النفسي الذي أثبتته الأشعرية لا يخرج في الحقيقة عن أن يكون علماً أو تصوراً، "فإن كان علماً، فقد رجعت معتزلة، ونفيتم الكلام بالكُلِّيَّة، وموهتم على الناس بتسميتكم العلم كلاماً، وإن كان تصوراً، فالتصور في الشاهد: حصول صورة الشيء في العقل، وإثما يعقل في الأجسام، وإن عنيتم تصوراً مخالفاً للتصور في

١٤١٤هـ - دار الراية - الرياض.

(١) شرح مختصر الروضة (٢/١٥ - ١٦).

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/١٦ - ٢٠).

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/١٦).

الشاهد، لائقاً بجلال الله سبحانه وتعالى، فأثبتوا كلاماً، هو عبارة على خلاف الشاهد لائقة بجلال الله سبحانه وتعالى"^(١).

٩- صفة المكر:

وهي من الصفات التي أطلقها الله سبحانه وتعالى على نفسه في مقابلة مكر آخر، فإنه "لا يصح ذلك في حق الله تعالى إلا في مقابلة لمكر المخلوق نحو ﴿وَمَكْرُؤًا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينِ﴾ [سورة آل عمران ٥٤ / ٣]، ﴿وَمَكْرُؤًا مَكْرًا وَمَكْرَنَا مَكْرًا﴾ [سورة النمل ٥٠ / ٢٧]. فلذلك توقف استعماله على مقابل، لأنَّ العرب استجازوا مع المقابلة ما لم يستجيزوه بدونها"^(٢).

وقد انتقد الطوفي التمثيل بالمكر في الصفات التي تطلق من باب المقابلة فقال: "وأما التمثيل بالمكر فينتقض بقوله سبحانه وتعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [سورة الأعراف ٩٩ / ٧]، فأسند الله سبحانه وتعالى المكر إلى نفسه بدون مقابل، وإنَّما زعم أنَّ المكر لا يُنسب إلى الله تعالى بدون المقابلة من يعتقد أنَّ المكر هو: التوصل إلى الغرض خفية للعجز عن مجاهرة، وليس كذلك، بل هو التوصل إلى المراد خفية، سواء كان مع العجز عن المجاهرة كما في المخلوق، أو مع القدرة على المجاهرة، كما في حق الله سبحانه وتعالى، كقوله سبحانه: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة الأعراف ١٨٢ / ٧]، وهذا هو حقيقة المكر بهم، مع قدرته سبحانه على إضرارهم إلى ما يريده منهم جهراً، بالنار المحرقة أو الملائكة المستحثة، وما كان ذلك قادحاً في عدله سبحانه

(١) شرح مختصر الروضة (٢٠ / ٢)، وبعد كل هذا التقرير كيف يحل أن يُرمى الطوفي بأنَّه أشعري، أو أنَّه تابع الأشاعرة في صفة الكلام؟! كما قال ذلك الشيخ خالد فوزي في مقدمة الإشارات الإلهية (٥٢ / ١) للطوفي، وفي (٣٥٢ / ١) بناء على زيادة من النسخة (ل) لكتاب الإشارات الإلهية وسبق بيان عدم صحتها في صفة العلو.

(٢) شرح مختصر الروضة (٥١٩ / ١).

وتعالى" (١).

ثم ذكر الطوفي أن "الأجود هنا التمثيل بالنسيان، فإنه يُطلق على المخلوق بدون مقابل نحو قوله سبحانه: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً﴾ [سورة طه ١١٥/٢٠]، وفي حق فتى موسى: ﴿وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾ [سورة الكهف ١٨/٦٣]، ولا يطلق على الله سبحانه وتعالى إلا مع المقابل، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [سورة التوبة ٩/٦٧]، ﴿وَقِيلَ الْيَوْمَ نَنسَاكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ [سورة الجاثية ٤٥/٣٤]، وفي الحديث: «فاليوم أنساك كما نسيتني» (٢) يقوله سبحانه وتعالى للكافر يوم القيامة... ومن الأمثلة الصحيحة أن الجزء لا يُطلق على لفظ السيئة إلا مع المقابلة نحو: ﴿وَجَزَوْا سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِّثْلَهَا﴾ [سورة الشورى ٤٢/٤٠] (٣).

وما ذهب إليه الطوفي رحمه الله هو مذهب أهل السنة والجماعة (٤)، فهذه الصفات لا تطلق على الله تعالى إلا على جهة الجزء، وليست من النوع الذي يُمدح به فاعله باطلاق؛ لأنها في مقابلة من يعامل الفاعل بمثل فعله، وهي "تدل على أن فاعلها قادر على مقابلة عدوه بمثل فعله أو أشد" (٥).

وينبغي التنبيه إلى أن معنى النسيان في حق الله تعالى هو الترك، كما صرح بذلك

(١) شرح مختصر الروضة (١/٥١٩-٥٢٠)، وانظر: الإكسير في علم التفسير (٦٥)، والإشارات الإلهية (٢/٢٩٢) (٣/٨٤).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الزهد والرقائق ح (٢٩٦٨)، بلفظ: «فإني أنساك كما نسيتني».

(٣) شرح مختصر الروضة (١/٥١٩-٥٢٠).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٣/١٤) (٧/١١١)، والفتاوى الكبرى (٣/٢١٤)، والفوائد (١٦٣)،

وإغاثة اللهفان (١/٣٨٨)، وإعلام الموقعين (٣/٢١٨، ٢٤٢، ٣٦٨)، ومختصر الصواعق (٢٨٩)

- (٢٩٢).

(٥) القواعد المثلى (٢٩).

جمع من المفسرين^(١)، لأنَّ الله تعالى منزّه عن النسيان الذي بمعنى عدم ذكر الشيء كما قال سبحانه: ﴿وَمَا كَانَتْ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [سورة مريم ١٩ / ٦٤]، وقال: ﴿قَالَ عَلَّمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى﴾ [سورة طه ٢٠ / ٥٢].

(١) انظر: تفسير الطبري (٤٧٨ / ١) (١٧٥ / ١٠) (٢٢٩ / ١٥، ٢٨٥)، ومعاني القرآن (٣٣٢ / ١) للنحاس، وتفسير البغوي (٢٧٤ / ١)، وأحكام القرآن (٢٧٨ / ٢) للجصاص، وفتح القدير (٣٧٩ / ٢)، والفتاوى (٣٥٢ / ١٦) لابن تيمية، و(١٨٧ / ١٧)، وروح المعاني (١٣٣ / ١٠)، وانظر أيضاً: الرد على الزنادقة والجهمية (١٠٠) للإمام أحمد وغيرها، وهذا المعنى من معاني النسيان في لغة العرب كما في معجم مقاييس اللغة (٤٢١ / ٥) لابن فارس، ولسان العرب (٣٢٢ / ١٥)، ومختار الصحاح (٢٧٤)، وغريب الحديث (١٤٩ / ٣) لأبي عبيد، وغريب الحديث (٢٨٨ / ١) لابن قتيبة، والفائق (٦٨ / ١) للزمخشري، والنهاية في غريب الحديث (٤٩ / ٥) لابن الأثير.

الفصل الثاني

منهجه في الإيمان بالملائكة والجن

وفيه مبحثان:-

المبحث الأول: الملائكة: تعريفهم وأعمالهم وخصائصهم.

المبحث الثاني: الجن: تعريفهم وخصائصهم.

المبحث الأول

الملائكة: تعريفهم وأعمالهم وخصائصهم

أولاً/ تعريفهم:

- التعريف اللغوي:

عرّف الطوفي الملائكة في اللغة فقال: "الملائكة، واحدهم مَلَكٌ، وأصله ملاكٌ، قال: فلست لإنس ولكن لملاك، ويحتمل أن هذا ضرورة شعرية، وأن الأصل ملك، كما هو المعروف، كما في قوله **لَكَ: ﴿قُلْ يَتَوَفَّكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ﴾** [سورة السجدة ١١/٣٢]، غير أن الأول يرجحه اشتقاقه من المألُكة والملائكة، وهي الرسالة؛ لأنّ الملائكة رسل الله، وحاملوا رسالته، ويكون الهمز في الملك أصلاً مرفوضاً"^(١).

وهذا يعني أنّ الطوفي يرجح كون أصل الكلمة مهموزاً، وهذا قول أكثر أهل اللغة^(٢)، "اجتمع أكثرهم على ترك الهمز في ملك، وأصله الهمز قال الشاعر:

فلست لإنسي ولكن لملاكٍ تنزل من جو السماء يصبوب^(٣)

(١) حلال العقد (مخطوط) (١١/ب).

(٢) انظر: لسان العرب (١٠/٣٩٤، ٤٨٢، ٤٩٦)، والخصائص (٢/٧٩) (٣/٢٧٤) لابن جني، والصحاح (٤/١٦١١) للجوهري، وتاج العروس (٧/١٠٣، ١٨٢) للزبيدي، وشرح شافية ابن الحاجب (٤/٢٨٨)، والتبيان في إعراب القرآن (١/٤٦)، واللباب (٢/٢٥٨) كلاهما للعكبري، والمصباح المنير (١/١٩)، وإصلاح المنطق (٧١) لابن السكيت، والإشتقاق (٢٦) لابن دريد، والخلل في شرح أبيات الجمل (٥٥) للبطلوسي.

(٣) اختلف في نسبة هذا البيت؛ فقيل هو لعلقمة بن عبدة بن قيس التميمي يمدح الحارث بن جبلة الغساني والشاعر معروف بـ(علقمة الفحل) والبيت في ديوانه (١٦) بتحقيق وشرح: السيد أحمد صقر، وقيل: لرجل جاهلي من عبد القيس: ولعله هو علقمة الأنف الذكر كما هو واضح في

وقالوا: مألكة وملائكة وإنما يريد الرسالة^(١).

وعبارة الطوفي: "ويكون الهمز في الملك أصلاً مرفوضاً" معناها: أن أصل الكلمة بالهمز، ولكن هذا الأصل أصبح متروكاً، قال الطبري: "وقد تفعل العرب نحو ذلك كثيراً في كلامها فترك الهمز في الكلمة التي هي مهموزة، فيجرب كلامهم بترك همزها في حال، وبهمزها في أخرى، كقولهم: رأيت فلاناً فجرب كلامهم بهمز «رأيت»، ثم قالوا: نرى وترى ويرى فجرب كلامهم في «يفعل» ونظائرها بترك الهمز حتى صار الهمز معها شاذاً مع كون الهمز فيها أصلاً فكذلك في «ملك» و«ملائكة» جرى كلامهم بترك الهمز من واحد، وبالهمز في جميعهم^(٢). ومعنى الكلمة الرسالة كما بين الطوفي.

- التعريف الاصطلاحي:

قال الطوفي: "الملائكة جواهر روحانية لطيفة، لهم قوة التشكل في الأشكال المختلفة، والنفوذ في الأجرام المكثفة بإقدار الله ﷻ لهم على ذلك، كما تشكل ملك الموت لموسى بشكل بشر، وجبريل لمحمد عليه السلام في صورة دحية وغيره، ولمريم بشراً سوياً^(٣). قال ابن حجر: "وزعم بعض الفلاسفة أنها جواهر روحانية"^(٤). وهناك من استنكر وصفهم بالروحانية^(٥)، لكن قال شيخ الإسلام: "إذا كان الكثيف

نسبه، انظر: شرح ديوان المتنبي (٣٧٤/٢)، وقيل: هو لأبي وجزة السعدي يمدح عبد الله بن الزبير رضي الله عنه كما في شرح ديوان المتنبي (٣٧٤/٢) ولسان العرب (٤٩٦/١٠)، وقيل: لمتهم بن نويره كما في أشعار الهذليين (٢٢٢/١).

(١) الكتاب (٤٨٠/٤) لسيبويه.

(٢) تفسير الطبري (١٩٧-١٩٨)، وانظر: الأصول في النحو (٣٣٩/٣) لابن السراج.

(٣) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٢/أ)، وانظر: الإشارات الإلهية (٣١١/١) (٢٢٠/٣)، والتعيين (٧٤).

(٤) فتح الباري (٢١/١).

(٥) انظر: معتقد فرق المسلمين واليهود والنصارى والفلاسفة والوثنيين في الملائكة المقربين (٥٦-

هو الجسم، واللطيف جوهر ليس بجسم، لم يمتنع على مثل هذا أن يكون له ما يناسبه من الصفات، كالملائكة فإن الملائكة لا يمتنع وصفها بذلك، وإن لم تكن أجساماً على هذا الاصطلاح، بل هي جواهر روحانية، وكذلك روح الإنسان التي تخرج منه، لا يمتنع وصفها بما يناسبها من ذلك، وإن كانت ليست بجسم على هذا التقدير^(١). وقال ابن رجب: "وأما الروح فهي لطيفة وهي روحانية من جنس الملائكة"^(٢).

وبناءً عليه فلا مجال لنقد هذا التعريف لأنَّ معناه صحيح.

- ما يتضمنه الإيمان بالملائكة:

وأما عن ما يتضمنه الإيمان بالملائكة فهو "التصديق بوجودهم، وأنهم من حيث المادة نورانيون، ومن حيث المرتبة عباد مكرمون، ومن حيث الوظيفة يسبحون الليل والنهار لا يفترون، ومن حيث الطاعة والعصمة لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون"^(٣).

ثانياً/ أعمالهم

(١) التسبيح والاستغفار:

قال الطوفي: "واعلم أنَّ الملائكة يستغفرون لبني آدم كما ورد في التنزيل ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْماً فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾

(٥٧).

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٤/ ٤٣٧-٤٣٨).

(٢) شرح حديث «ليكن اللهم ليكن» (٥٩) لابن رجب.

(٣) الإشارات الإلهية (١/ ٣١١).

[سورة غافر ٤٠/٧]، ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي الْأَرْضِ﴾ [سورة الشورى ٤٢/٥] ^(١).

(٢) إحصاء الأعمال:

قال الطوفي: "يجب الإيمان بالحفظة، وهم ملائكة يتعاقبون على ابن آدم ليلاً ونهاراً، يحصون عليه ما يعمل لقوله تعالى: ﴿وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾ [سورة الأنعام ٦/٦١]، ﴿إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَاتِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ ^(٢) مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ [سورة ق ٥٠/١٧-١٨]، ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ﴾ ^(٣) كَرَامًا كَتَبِينَ ^(٤) يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [سورة الانفطار ٨٢/١٠-١٣] ^(٥).

وذكر من الأدلة على الحفظة قوله تعالى: ﴿إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾ [سورة يونس ١٠/٢١]، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِ شَاءَ أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَتَكْتُبُ شَهَدَتَهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ [سورة الزخرف ٤٣/١٩] "والإجماع على ذلك أن الحفظة يكتبون ما (يصدر) ^(٦) عن الإنسان شيئاً فشيئاً" ^(٧)، وكما في حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه ﷻ أنه قال: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي...» الحديث ^(٨)، وجاء فيه: «يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم».

(١) التعيين في شرح الأربعين (١٥٠)، وانظر: حلال العقد (مخطوط) (١٢/ب).

(٢) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٤/أ-ب)، وانظر: الإشارات الإلهية (٣/٢٣٦، ٢٨٧، ٤٠٣، ٤٠٥).

(٣) في المطبوع: «يصور»، والصواب ما أثبتته من نسخة عارف حكمت (١٦٣/ب) ونسخة الجامعة الإسلامية (١٨٢/ب) من كتاب الإشارات الإلهية.

(٤) الإشارات الإلهية (٣/٢٣٦)، وانظر: (٢/٢٩٢).

(٥) أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم ح (٢٥٧٧).

قال الطوفي: "تضبطها الحفظة، فإن قيل: ما الحاجة إلى الحفظة مع علمه؟ قيل: ليكونوا شهوداً بين الخالق وخلقه، ولهذا يقال لبعض الناس يوم القيامة: «كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً، وبالكرام الكاتبين شهوداً»^(١)، وقيل فيه غير ذلك"^(٢).

وذكر الطوفي مذهب بعض الزنادقة الذين يُنكرون الحفظة لأنهم لا يرونهم، فقال: "وكونهم لا يُرون، ولا يحس بهم، لا يقدر في وجودهم، بدليل الجن والريح، فإنه موجود لا يُحس ولا يُرى، وقد قال الله ﷻ: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ﴾ [سورة الحاقة ٦٩/٣٨-٣٩] فدل على أن من الموجودات مرئياً وغير مرئي"^(٣). والمُنكر "يلزمه أن يُنكر الهواء المالى للفضاء لأنه لا يراه، وأن ينكر عقله ونفسه وروحه، لأنه لا يرى شيئاً من ذلك"^(٤).

٣) قبض الأرواح:

قال الطوفي: "يجب الإيمان بأن الملائكة تتولى قبض الأرواح لما مر؛ ولقوله ﷻ: ﴿تَوَفَّاهُ رُسُلُنَا﴾ [سورة الأنعام ٦/٦١]، وقوله ﷻ: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ﴾^(٨٣) وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ^(٨٤) وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ [سورة الواقعة ٥٦/٨٣-٨٥]، يعنى رسلنا أقرب إليه منكم، لأنكم حوله وهم يباشرون قبض روحه وعلاجها"^(٥).

ومن الأدلة التي ذكرها أيضاً على هذا العمل قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾ [سورة

(١) أخرجه مسلم من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه في كتاب الزهد والرقائق ح (٢٩٦٩).

(٢) التعيين في شرح الأربعين (١٩١-١٩٢).

(٣) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٤/أ-ب).

(٤) الإشارات الإلهية (٢/٢٦٩).

(٥) حلال العقد (مخطوط) (٢٣/أ).

ثالثاً / خصائصهم:

(١) خلقهم من نور:

أشار الطوفي أنّ الملائكة خُلِقُوا من نور، وأنّه يجب الإيمان بذلك^(٢)، ولم يذكر دليلاً على ذلك، والدليل حديث عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ «خلقت الملائكة من نور، وخلق الجان من مارج من نار، وخلق آدم مما وصف لكم»^(٣).

(٢) كونهم عباداً مكرمين:

ودل على هذا قوله سبحانه: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [سورة الأنبياء ٢١ / ٢٦]. قال الطوفي: "يعنى قولهم الملائكة بنات سبحانه (بل عباد) أي: هم عباد مكرمون، فعباد ردُّ على من تألههم، ومكرمون: ردُّ على من تنقصهم، كاليهود حين استعدوا جبريل^(٤)".

وسبق في الفصل الأول بيان أنّ هناك من الكفار من عبد الملائكة من دون الله تعالى مع أنهم عباد مثلهم، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾^(٥) قَالُوا سُبْحَنكَ أَنْتَ وَلِيْنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ﴾ [سورة سبأ ٤٠ - ٤١ / ٣٤]. وأخبر الله تعالى عن الملائكة أنهم قالوا: ﴿سُبْحَنكَ لَا عِلْمَ لَنَا

(١) المصدر السابق (٢٢/ب).

(٢) انظر: التعيين في شرح الأربعين (٧٤)، وشرح مختصر الروضة (١٧٢/١).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الزهد والرقائق، باب في أحاديث متفرقة ح (٢٩٩٦).

(٤) الإشارات الإلهية (٢٦/٣) وانظر: التعيين في شرح الأربعين (٧٤)، وحلال العقد (مخطوط)

(١٢/أ).

(٥) انظر: علم الجدل في علم الجدل (١٨٩-١٩٠).

إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَّا ﴿[سورة البقرة ٢/٣٢]، "وفيه رد على من تأله الملائكة، إذ لو كانوا آلهة لكان علمهم كاملاً عام التعلق بالأشياء" (١).

(٣) عصمتهم:

ذكر الطوفي أن جمهور أهل السنة على القول بعصمة الملائكة، "وقدح بعض المبتدعة في عصمتهم" (٢)، وفي موضع آخر نسبته إلى المعتزلة (٣)، ومما استدل به الطوفي على العصمة ما يلي:

- قوله تعالى: ﴿يَخْفَوْنَ رَبَّهُمْ مِّنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [سورة النحل ١٦/٥٠] "يحتج به على عصمتهم، إذ لا معنى للمعصوم إلا المحفوظ من المعاصي، وهؤلاء إذا فعلوا ما يؤمرون لزم أنهم لا يعصون، لأن الأمر إما بفعل أو كف عن فعل فيدخل في فعلهم ما يؤمرون فعل المأمورات وترك المحظورات، ولا شيء من المعصية يُنسب إلى من كان كذلك" (٤).

- قوله تعالى: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ [سورة الأنبياء ٢١/٢٧] قال الطوفي: "رد على من قدح في عصمتهم بمخالفة ونحوها" (٥).

- قوله تعالى: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ﴾ [سورة التحريم ٦٦/٦] فهي تدل على عصمتهم (٦).

أن المنافي للعصمة هي المعاصي، وإنما تصدر عن الشهوة والغضب، والملائكة

(١) الإشارات الإلهية (٢/٢٦٣).

(٢) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٢/أ).

(٣) انظر: الإشارات الإلهية (١/٢٦٠، ٢٦٢)، ولعل في هذه النسبة نظراً، فقد أثبت الزنجشيري عصمتهم كما في الكشف (٢/٦٧٩)، ثم إن مذهبهم تفضيل الملائكة على الأنبياء فيبعد أنهم يقدحون في عصمتهم [انظر: الكشف (٢/٨٧، ٥١١)].

(٤) الإشارات الإلهية (٢/٣٧٦).

(٥) المصدر السابق (٣/٢٧).

(٦) انظر: المصدر السابق (١/٢٦٢) (٣/٣٥٤).

مجردون عنهما، فكانوا معصومين عنها^(١).

وذكر الطوفي أن الجمهور استدلوا على عصمتهم بقوله تعالى: ﴿جَاعِلُ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا﴾ [سورة فاطر ٣٥ / ١]، ورسَل الله معصومون لقوله ﴿وَلَهُ﴾: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [سورة الأنعام ٦ / ١٢٤]^(٢). وعلق الطوفي على ذلك فقال: "والحق أنهما إنما تدل على صلاح الرسل، وأما العصمة فدليلها غير هذا"^(٣).

وما ذهب إليه الطوفي هو مذهب أهل السنة والجماعة، قال القاضي عياض: "أجمع المسلمون على أن الملائكة مؤمنون فضلاء، واتفق أئمة المسلمين أن المرسلين منهم حكم النبيين سواء في العصمة مما ذكرنا عصمتهم منه، واختلفوا في غير المرسلين منهم؛ فذهبت طائفة إلى عصمة جميعهم من المعاصي... وذهبت طائفة إلى أن هذا خصوص للمرسلين منهم والمقربين... والصواب عصمة جميعهم، وتنزيه نصابهم الرفيع عن جميع ما يحيط رتبته ومنزلتهم عن جليل مقدارهم"^(٤).

وقال الطوفي: "وهذه الوجوه قواطع في عصمتهم، وما ذكره المعتزلة في نفيها ما بين ممنوع أو ظاهر لا يعارض القاطع"^(٥). وقد أفاض كثير من أهل العلم في مناقشة من قدح في عصمة الملائكة بأدلة لا تقوم بها حجة، وبينوا الجواب عنها وهذا ليس موضع التفصيل فيه^(٦).

(١) انظر: الإشارات الإلهية (١ / ٢٦٢).

(٢) انظر: المصدر السابق (١ / ٢٦١)، وحلال العقد (مخطوط) (١٢ / أ).

(٣) الإشارات الإلهية (٢ / ١٩٤).

(٤) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢ / ٨٨١-٨٥٣).

(٥) الإشارات الإلهية (١ / ٢٦٢).

(٦) انظر: عصمة الأنبياء (١٥) للرازي، والفصل (٣ / ١٣٧) لابن حزم، وطريق المهجرتين (٤٢٧)، وسبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد (١١ / ٤٩٢-٤٩٩) للصالح الشامي، والشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢ / ٨٥٩-٨٥١)، والحبائك في أخبار الملائك للسيوطي (٢٥٢)، وأصول الدين (١٥٧) للغزنوي، والفرق بين الفرق (٣٤٤)، والمواقف (٣ / ٣٦٩، ٤٥٠-٤٥٢)

٤) كونهم لا يحاسبون:

قال الطوفي: "الملائكة لا يحاسبون، لأنهم لا معصية لهم يعاقبون عليها، وثواب طاعتهم يصلهم شيئاً فشيئاً"^(١)، وهذا هو الحق فالمعصوم لا معصية له حتى يحاسب.

٥) تكليفهم:

قال الطوفي: "الملائكة مكلفون، لأنهم عباد عقلاء، وكل عبد عاقل مكلف، وقد قال الله ﷻ: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [سورة التحريم ٦/٦٦]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [سورة النحل ١٦/٥٠]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾ [سورة الأعراف ٧/٢٠٦] ومن لوازم ذلك كله التكليف"^(٢).

وهذه المسألة مختلف فيها، فمن العلماء من قال بعدم تكليف الملائكة وإخراجهم من الوعد والوعيد^(٣)، وجمهور العلماء على القول بتكليفهم^(٤).

قال السفاريني: "الكتاب والسنة ظاهرهما تكليف الملائكة، إذ فيه ﴿لَا يَعْصُونَ

للإيجي، وشرحها (٢٣٨، ٢٨١) للجرجاني، وتفسير ابن كثير (١٣٨/١)، وروح المعاني (١/٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٦) (٢٩٣/١٥) للألوسي، والجواهر الحسان (١/٤٤، ٤٦) للثعالبي، وزاد المسير (٥/١٥٣) وغيرها.

(١) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٢/أ-ب).

(٢) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٢/أ).

(٣) انظر: الفروع (١/٥٣٦، ٥٤١) لابن مفلح، وشرح منتهى الإرادات (١/٢٦٨) للبهوتي، وحواشي الشرواني (٢/٤٣٢)، وشرح الزرقاني (١/٢٢).

(٤) انظر: الفصل (٣/١٤٤) لابن حزم، وشعب الإيمان (١/١٦٣) للبيهقي، وفيض القدير (٥/٥٢٠) للمناوي، وحاشية الدسوقي (١/١٦)، والإبهاج (١/٤٤) للسبكي، وتفسير النسفي (٢/٢٥٨)، وتفسير البيضاوي (٣/٤٠٣)، وإرشاد العقل السليم (٥/١١٩) لأبي السعود، وروح المعاني (١٤/١٥٨) (٢٢/٩٦)، ولوامع الأنوار (٣/٤٠٩)، وعالم الملائكة الأبرار (٢٩) للأشقر.

اللَّهُ مَا أَمَرُهُمْ ﴿سورة التحريم ٦/٦٦﴾، ﴿وَمَنْ يَنْزِعْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نَذِقْهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ [سورة سبأ ١٢/٣٤]، ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [سورة الأنبياء ٢١/٢٠]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [سورة النحل ١٦/٥٠]، وقال: ﴿وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾ [سورة الأنبياء ٢١/٢٨]، ﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبَّتُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [سورة الأنفال ٨/١٢]، وهذا كله تكليف وناشئ عن التكليف، والأحاديث طافحة بمعنى ذلك، والله أعلم^(١).

وخرج السفاريني قول من ذهب إلى عدم تكليفهم فقال: "ولعل مراده إخراجهم عن التكليف بما كلفنا"^(٢)، لا مطلقاً وإلا فهم مكلفون قطعاً"^(٣).

٦ نوصيهم:

قال الطوفي معلقاً على قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [سورة الأنبياء ٢١/٢٠] "يقتضي أنهم لا ينامون لاستغراق التسبيح زمانهم ويقتضي أنهم زمانيون أي: يعمهم حقيقة الزمان، إذ جعل الليل والنهار ظرفاً لتسبيحهم، وأنهم معصومون إذ من لا يفتري عن الطاعة متى يتفرغ للمعصية"^(٤).

٧ مواتهم:

قال الطوفي: "الملائكة يموتون؛ لقوله ﷻ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [سورة

(١) لوامع الأنوار (٢/٤١٠).

(٢) انظر: فتح الباري (٢/٤)، وتحفة الأحوذى (٨/٤١٩).

(٣) لوامع الأنوار (٢/٤١٠).

(٤) الإشارات الإلهية (٣/٢٢)، وانظر: العظمة (٣/١٠٥٧) لأبي الشيخ الأصبهاني، والجبائك (٢٦٤).

آل عمران ٣/ ١٨٥]، وكل شيء فان، وهم نفوس وأشياء^(١). وهذا مذهب أكثر الناس، فقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية: "هل جميع الخلق حتى الملائكة يموتون؟ فأجاب: الذي عليه أكثر الناس أن جميع الخلق يموتون حتى الملائكة وحتى عزرائيل ملك الموت، وروي في ذلك حديث مرفوع إلى النبي ﷺ، والمسلمون واليهود والنصارى متفقون على إمكان ذلك وقدره الله عليه؛ وإنما يخالف في ذلك طوائف من المتفلسفة، أتباع (أرسطو) وأمثالهم ومن دخل معهم من المنتسبين إلى الإسلام، أو اليهود، والنصارى: كأصحاب (رسائل إخوان الصفا) وأمثالهم، ممن زعم أن الملائكة هي العقول والنفوس، وأنه لا يمكن موتها بحال، بل هي عندهم آلهة وأرباب لهذا العالم، والقرآن وسائر الكتب: تنطق بأن الملائكة عبيد مدبرون... والله قادر على أن يميتهم ثم يحييهم، كما هو قادر على إماتة البشر والجن ثم إحيائهم، وقد قال سبحانه: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [سورة الروم ٣٠/ ٢٧]^(٢).

وقال ابن كثير: "يخبر تعالى إخباراً عاماً يعم جميع الخليقة بأن كل نفس ذائقة الموت كقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ" [سورة الرحمن ٥٥/ ٢٦-٢٧]، فهو تعالى وحده هو الحي الذي لا يموت والجن والإنس يموتون، وكذلك الملائكة وحمة العرش، وينفرد الواحد الأحد القهار بالديمومة والبقاء^(٣).

(١) حلال العقد (مخطوط) (١٢/ أ).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٥٩-٢٦١) و(١٦/ ٣٤).

(٣) تفسير ابن كثير (١/ ٤٣٥)، وانظر: فتح الباري (١٣/ ٣٧٠)، وعمدة القاري (٢٥/ ٩٠)، وفيض القدير (٢/ ١٣١) (٣/ ٤٢٣).

(٨) كثرتهم:

قال الطوفي عن الملائكة إنهم "كثيرون بحيث لا يعلم جنود ربك إلا هو"^(١). وهذا ما دل عليه كتاب الله تعالى قال سبحانه: ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الآية وفي آخرها ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [سورة المدثر ٧٤ / ٣١] وجاء في حديث مالك بن صعصعة رضي الله عنه في قصة الإسراء والمعراج قوله ﷺ: «فرع لي البيت المعمور، فسألت جبريل، فقال: هذا البيت المعمور يصلي فيه كل يوم سبعون ألف ملك إذا خرجوا لم يعودوا إليه آخر ما عليهم»^(٢) مما يدل على كثرة أعدادهم.

(١) التعيين في شرح الأربعين (٧٤).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة ح (٣٢٠٧)، ومسلم في كتاب الإيمان،

باب الإسراء برسول الله ﷺ ح (١٦٤).

المبحث الثاني

الجن: تعريفهم وخصائصهم

أولاً/ تعريفهم:

- التعريف اللغوي:

يُبين الطوفي أنَّ لفظ الجن وما تصرف من مادة (ج ن ن) يدل على معنى الاستتار، فمنه الجن لاستتارهم عن الناس، والجنة لاستتار أرضها بالشجر، والجنين لاستتاره في البطن، والجنة والمجن لاستتار حاملها عن السلاح^(١). وما ذكره الطوفي هو قول سائر أهل اللغة^(٢).

- التعريف الاصطلاحي:

قال الطوفي: "الجن جواهر نارية لطيفة، لهم قدرة على التصرف والنفوذ، نحو من الملائكة؛ بإقدار الله ﷻ لهم على ذلك، وللطافتهم كانوا يرون بني آدم ولا يراهم بنو آدم، ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [سورة الأعراف ٢٧/٧]"^(٣). و"هذا من جملة المحنة، وعظيم الفتنة، إذ لو رآهم بنو آدم لاحترزوا منهم كما يحترز بعضهم من بعض... والسبب في أنهم يروننا ولا نراهم أنَّ مادتهم نارية لطيفة، ومادتنا طينية كثيفة، والكثيف لا يرى اللطيف، فإن قيل: فنحن نرى النار التي هي مادتهم فما بالنا لا نراهم؟! قلنا: التخليق يلطف المادة، ألا ترى أنَّ البشر أَلطف

(١) انظر: حلال العقد (مخطوط) (١٣/أ)، وانظر: شرح صحيح مسلم (٢٩/٥).

(٢) انظر: التعيين (٢٠/٦)، ومعجم مقاييس اللغة (٤٢١/١)، ولسان العرب (٩٢/١٣).

(٣) حلال العقد (مخطوط) (١٣/أ).

من الطين الذي هو مادته، وكذلك كل فرع هو أطف من أصله كالزيت من الزيتون، والعصير من العنب، والدبس من الرطب، ونحو ذلك^(١).

وكلام الطوفي في عدم رؤية الجن إذا كانوا على صورتهم الأصلية التي خلقهم الله تعالى عليها، وأما في حال تشكيلهم فجمهور العلماء على إمكان رؤيتهم^(٢)، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَلَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْ فَلَمَّا تَرَأَتِ الْفِئَتَانِ نَكَصَ عَلَى عَقَبَيْهِ﴾ [سورة الأنفال ٨/٤٨] في قصة مجيء الشيطان لكفار قريش في صورة سراقه بن مالك بن جعشم^(٣)، وكما في قصة أبي هريرة رضي الله عنه مع الشيطان الذي كان يحشو من طعام زكاة رمضان^(٤)، وغيرها من الأدلة.

- ما يتضمنه الإيمان بالجن:

مما يتضمنه الإيمان بالجن؛ الإيمان بوجودهم الذي ثبت بالنصوص القاطعة من الكتاب والسنة وإجماع الأمة^(٥)، "وقد أحسن النبي ﷺ إليهم ليلة وفدوا عليه فعلمهم، وقراهم بأن جعل لهم كل عظم طعاماً لهم، وكل روثة وبعرة علفاً لدوابهم"^(٦).

(١) الإشارات الإلهية (٢/ ٢١٠-٢١١).

(٢) انظر: شرح النووي (٢٩/٥) على صحيح مسلم، وفتح الباري (٦/ ٣٤٤، ٤٥٩)، والرد على المنطقيين (٤٧٠)، وعمدة القاري (٤/ ٢٣٤)، وروح المعاني (٨/ ١٠٥)، وفيض القدير (٢/ ٣٥٥).

(٣) انظر: تفسير عبدالرزاق (٢/ ٢٦٠)، وابن أبي حاتم (٥/ ١٧١٥)، والطبري (١٠/ ١٨)، ودلائل النبوة للبيهقي (٣/ ٧٩)، والدر المنثور (٤/ ٢٧).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الوكالة، باب إذا وكل رجلاً فترك الوكيل شيئاً فأجاره ح (٢٣١١).

(٥) حلال العقد (مخطوط) (١٣/ أ).

(٦) التعيين في شرح الأربعين (١٥٢)، وانظر: حلال العقد (مخطوط) (١٣/ أ)، والحديث أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن ح (٤٥٠).

ومع ورود النصوص القاطعة في وجود الجن إلا أن أكثر الفلاسفة والأطباء وبعض المعتزلة أنكروا وجودهم^(١) بناءً على أصليين:

"أحدهما فلسفي وهو: أن عنصر النار وحده لا يمكن أن يوجد منه جسم، لأنه بسيط فلا يوجد منه بمفرده مركب"^(٢)... الثاني: أن عندهم مع صحة الحاسة ومقابلة المرئي وارتفاع الحجب والموانع وحصول الشرائط تستحيل تخلف الرؤية، فلو كان للجن أو الشيطان حقيقة لكان إذا حضر عندنا رأيناه، وبهذا احتجوا على عدم جواز رؤية الله سبحانه، وإلا لرأيناه الآن إذ هو سبحانه لا يحجبه شيء وبالغوا في التشنيع حتى قالوا: لو جاز الرؤية مع ما ذكرنا لجاز أن يكون بحضرتنا فيلة وجواميس بل جبال ونحن لا نراها، والعقل يأبى ذلك وقبح دعواه"^(٣).

وأجاب الطوفي عن الأصل الأول بما يلي:

الجواب بالتسليم بأن يقال بجواز أن يخلق الله الحياة والإدراك في البسائط فلا ضرورة إلى التركيب.

وبالمنع: يقال ما الذي أرادوا بالبسيط؟، فإن أرادوا به ما استوت أجزاءه في الحد والحقيقة، فالفلك عندهم بسيط بهذا التفسير وهي حي ناطق عندهم.

وإن أرادوا به خلاف المركب فيمنع هذا في الجن؛ إذ هم مركبون من النار وعناصر أخرى يعلمها الله، لكن لغلبة النارية عليه قيل: خلق من نار، وبيانه: أنهم خلقوا من مارج من نار، والمارج هو: النار المختلطة بالدخان، وليست ناراً صرفة بل

(١) انظر: الفصل (٩/٥)، والرد على المنطقيين (٤٦٩-٤٧١)، وآكام الجآن (١٧-٢٢)، وبدائع الفوائد (٤٧١/٢)، وأحكام القرآن (١٤١/٣) لابن العربي، وتفسير القرطبي (١٤٢/١٠)، وفتح الباري (٣٤٣/٦).

(٢) انظر: آكام الجآن (١٠٥-١٠٦).

(٣) درء القول القبيح (مخطوط) (١٤/ب)، (١٥/أ)، وانظر: الإشارات الإلهية (٣٠٦-٣٠٧) وحلال العقد (١٣/أ).

خالطها لطيف العناصر الأربعة^(١).

وأما الأصل الثاني فهو فاسد لوجوه:

"أما أولاً: فلقوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ﴾ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ﴾ [سورة الحاقة ٦٩/٣٨-٣٩]، فأثبت أن في الموجودات ما لا يرى كالهواء فجاز أن الشيطان مثله... وإن وصلنا معهم إلى هذا ناظرناهم في إثبات النبوة بل في أصل التوحيد؛ لأن ما ذكره قاذح فيهما، فإن الأمة أجمعت رواية وقبولاً على أنه عليه السلام أخبر أن شيطاناً تقلب عليه ليقطع صلاته وأنه لولا دعوة سليمان ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي﴾ [سورة ص ٣٨/٣٥] لربطته إلى بعض سواري المسجد يصبح ولدان المدينة يلعبون به^(٢)، وأنه عليه السلام اجتمع بجن نصيين وآمنوا به، وقرأ عليهم القرآن ثم ولّوا إلى قومهم منذرين^(٣)، ولهم سورة مستقلة في القرآن، فإذن الأمر دائر بين صدق الرسول أو صدق المعتزلة فيكون الرسول قد وضع القرآن، وأخبر بما لا كان وذلك عين الزندقة...

وأما الثانية: فلأنهم إنما أحالوا تخلف الرؤية عن حصول شرائطها وارتفاع موانعها، فمن أين لهم ذلك في رؤية الشيطان؟ فلعله تخلف شرط أو وجد مانع ككونه في غاية اللطافة أو غير حامل للعرض أو غير ذلك^(٤). وإثبات وجود الجن أمر تواترت به أخبار الأنبياء تواتراً معلوماً بالاضطرار، ولذا "لم يخالف أحد من

(١) انظر: الإشارات الإلهية (٣/٣٠٦)، ودرء القول القبيح (مخطوط) (١٤/ب) (١٥/أ).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب الأيسر والغريم يربط في المسجد ح (٤٦١) ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جواز لعن الشيطان أثناء الصلاة والتعوذ ح (٥٤١) ولفظهما: «تفلت» وليس «تقلب» كما ذكر الطوفي.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب المناقب باب ذكر الجن ح (٣٨٦٠).

(٤) درء القول القبيح (مخطوط) (١٥/أ)، وانظر: الإشارات الإلهية (٣/٢٥٠) (١/٤٢٥).

طوائف المسلمين في وجود الجن، ولا في أنَّ الله أرسل محمداً إليهم وجمهور طوائف الكفار على إثبات الجن، أما أهل الكتاب من اليهود والنصارى فهم مقرُّون بهم كإقرار المسلمين، وإن وجد فيهم من يُنكر ذلك كما يوجد في المسلمين من يُنكر ذلك كما يوجد في طوائف المسلمين كالجهمية والمعتزلة من ينكر ذلك، وإن كان جمهور الطائفة وأئمتها مقرين بذلك^(١).

وهذا الكلام لابن تيمية يدل على أنَّ المنكرين للجن بعض المعتزلة لا كلهم^(٢)، بل إن جمهورهم وأئمتهم مقرون بذلك كالقاضي عبد الجبار^(٣) الذي قال عنه الطوفي: "هذا المشهور عن المعتزلة في كتب الأصوليين الناقلين عنهم أما القاضي عبد الجبار في طبقات المعتزلة^(٤) فإنه أثبت الشيطان ووسوسته ووجهها بأنَّه للطافته ولطف بنيته يتمكن مما لا يتمكن منه بعضنا من بعض، وفرق بين شياطين الإنس والجن، بأنَّ شياطين الجن لا يمكنهم الدعاء إلى المعصية جهراً بل خفية بالوسوسة، بخلاف الآخرين فلعل النافي للشياطين بعض المعتزلة فيصح النقلان"^(٥). وهذا من إنصاف الطوفي للخصوم.

وكذا قال الطوفي: "والشيخ علاء الدين بن النفيس^(٦) من متأخري الفلاسفة رد

(١) مجموع الفتاوى (١٩/١٠)، وانظر: (٣٣٦/١٧) (٣٧٦/٢٤)، والصفدية (١/١٦٨، ١٨٠، ١٨٧، ١٩٢).

(٢) ومن نسبه إلى المعتزلة مطلقاً: القرطبي في تفسيره (٢/٥٠)، والعيني في عمدة القاري (٦/٣٨)، والكتاني في نظم المتناثر (٢٢١)، والشبلي في آكام الجآن (١٩).

(٣) القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني أبو الحسن المعتزلي، له (شرح الأصول الخمسة)، و(متشابه القرآن)، و(المغني)، ولد سنة (٣٥٩هـ)، من كبار فقهاء الشافعية مات سنة (٤١٥هـ) [انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/٢٤٤)، وطبقات الشافعية الكبرى (٥/٩٧)، وشذرات الذهب (٣/٢٠٣)].

(٤) انظر: طبقات المعتزلة (١٧٧-١٧٨) للقاضي عبد الجبار.

(٥) درء القول القبيح (مخطوط) (١٥/أ).

(٦) علاء الدين علي بن أبي حزم القرشي الشافعي الطيب المشهور، أول من وصف الدورة

في كتاب (الشامل)^(١) على من أنكر وجود الجن^(٢). فهذا بيان أن بعض الفلاسفة لا ينكر وجودهم.

ثانياً / خصائصهم:

(١) خلقهم:

قال الطوفي: "الجن مخلوق من نار، لقوله ﷻ: ﴿وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَّارِجٍ مِنْ نَارٍ﴾ [سورة الرحمن ١٥/٥٥]، ﴿وَالْجَانَّ خَلَقَهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ نَارِ السَّمُومِ﴾ [سورة الحجر ١٥/٢٧]، والعوالم المشهورة ثلاثة: الملائكة من نور، والجان من نار، والإنس من طين"^(٣).

(٢) أنَّ فيهم المؤمن والكافر:

استدل الطوفي بقوله سبحانه: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ فِي النَّارِ﴾ [سورة الأعراف ٣٨/٧]، ﴿يَمَعَشَرِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي﴾ [سورة الأنعام ١٣٠/٦] على أن فيهم الكفار، وبقوله تعالى: ﴿يَقَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَءَامِنُوا بِهِ﴾ [سورة الأحقاف ٣١/٤٦]، وقوله: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۖ يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾ [سورة الجن ١/٧٢-٢] على إيمان بعضهم، فالكفار منهم يعاقبون، والمؤمنون يثابون بالجنة على القول الراجح، الذي هو موجب العدل، كما قال سبحانه: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ

الدموية، له (الشامل في الطب) و(شرح التنبيه) في الفقه توفي عام (٦٨٧) هـ بمصر [انظر:

طبقات الشافعية الكبرى (٣٠٥/٨)، والوافي (١٨٢/٢٠)، والشذرات (٤٠١/٥)].

(١) في المطبوع: «الشاهل»، والصواب ما أثبتته من المخطوط.

(٢) الإشارات الإلهية (٣٠٧/٣).

(٣) حلال العقد (مخطوط) (١٣/أ).

تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴿[سورة التوبة ٧٢ / ٩] ونحوه من العمومات^(١).

وما ذهب إليه الطوفي هو الحق، قال ابن كثير: "والحق أنَّ مؤمنهم كمؤمني الإنس يدخلون الجنة كما هو مذهب جماعة من السلف، وقد استدل بعضهم بقوله **وَعَلَىٰ**: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ [سورة الرحمن ٥٥ / ٥٦]، وفي هذا الاستدلال نظر، وأحسن منه قوله جل وعلا: ﴿وَلِمَن خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ ۖ فِيهَا نِجَالٌ ؕ أَلْوَىٰ رِبِّكُمْ تُكْذِبَانِ﴾ [سورة الرحمن ٥٥ / ٤٦-٤٧]، فقد امتن تعالى على الثقلين بأن جعل جزاء محسنهم الجنة، وقد قابلت الجن هذه الآية بالشكر القولي أبلغ من الإنس فقالوا: «ولا بشيء من آلائك ربنا نكذب فلك الحمد»^(٢)، فلم يكن تعالى ليمن عليهم بجزاء لا يحصل لهم، وأيضاً فإنه إذا كان

(١) انظر: حلال العقد (مخطوط) (١٣/أ-ب)، والإشارات الإلهية (٣/٢٥٠، ٣٧١).

(٢) أخرجه الترمذي من حديث جابر رضي الله عنه في كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب ومن سورة الرحمن ح (٣٢٩١)، والحاكم في المستدرک (٢/٥١٥) ح (٣٧٦٦)، والبيهقي في الشعب (٢/٤٨٩) ح (٢٤٩٣)، وابن عساکر في تاریخ دمشق (٥/٣٨٠)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٧/٦٩٠) إلى الترمذي، وابن المنذر، وأبو الشيخ في العظمة، والحاكم وصححه، وابن مردويه، والبيهقي في الدلائل، وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد، قال بن حنبل كأن زهير بن محمد الذي وقع بالشام؛ ليس هو الذي يروي عنه بالعراق، كأنه رجل آخر قلبوا اسمه يعني لما يروون عنه من المناكير، وسمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: أهل الشام يروون عن زهير بن محمد مناكير، وأهل العراق يروون عنه أحاديث مقاربة، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقال ابن عدي في الكامل (٣/٢١٩): "وهذا لا يعرف إلا بهشام بن عمار، ويقال: إن يحيى بن معين كتبه عن هشام بن عمار، وقد سرقه جماعة من الضعفاء ذكرتهم في كتابي هذا، فحدثوا به عن الوليد، منهم سليمان بن أحمد الواسطي، وعلي بن جميل الرقي، وعمر بن مالك البكري البصري، وبركة بن محمد الحلبي، والحديث لهشام قد رواه الترمذي"، وحسنه الألباني في صحيح سنن الترمذي ح (٣٢٩١) بمجموع طرقه، وفي الصحيحة برقم (٢١٥٠)، وله شاهد من حديث نافع عن ابن عمر أخرجه الطبري في تفسيره (٢٧/١٢٤)، والخطيب في تاريخ بغداد (٤/٣٠١)،

يجازي كافرهم بالنار وهو مقام عدل؛ فلأن يجازي مؤمنهم بالجنة وهو مقام فضل بطريق الأولى والأخرى، ومما يدل أيضاً على ذلك عموم قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾ [سورة الكهف ١٨/ ١٠٧] وما أشبه ذلك من الآيات^(١). وهذا القول اختاره أكثر أهل العلم^(٢).

(٣) تكليفهم:

قال الطوفي: "الجن مكلفون بدليل إرسال الرسل إليهم، وذم الكافر منهم والذم على المعصية من آثار التكليف، ثم الجميع مكلفون بأصول الإيمان، والمؤمنون منهم مكلفون بفروعه قولاً واحداً، وفي كفارهم القولان في كفار الإنس، لأن القرآن توجه إلى الجن والإنس، لعموم دعوة محمد ﷺ، فما ثبت في كفار الإنس من وفاق وخلاف ثبت مثله في كفار الجن"^(٣).

وذكر الطوفي تاريخ وقوع النزاع بين الفقهاء في مسألة تكليفهم بفروع الدين فقال: "وقع النزاع في سنتنا هذه - وهي سنة ثمان وسبع مائة للهجرة المحمدية صلوات الله على منسئها - في أن الجن مكلفون بفروع الدين أم لا؟ واستفتي فيها شيخنا أبو العباس أحمد بن تيمية بالقاهرة - أيده الله تعالى - فأجاب فيها بما ملخصه

وعزاه السيوطي في الدر الثور (٦٩٠ / ٧) إلى البزار، وابن جرير، وابن المنذر والدارقطني في الأفراد، وابن مردويه، والخطيب في تاريخه بسند صحيح، وقال الهيثمي في المجمع (١١٧ / ٧): "رواه البزار عن شيخه عمرو بن مالك الراسبي، وثقه ابن حبان، وضعفه غيره وبقيته رجاله رجال الصحيح"، وقال العقيلي في الضعفاء (٣٣٥ / ٢): "فيه نظر".

(١) تفسير ابن كثير (١٧٢ / ٤).

(٢) قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في دقائق التفسير (١٣٨ / ٢)، والنبوات (٢٧٧)، والفتاوى

(١٣ / ٨٦) (٣٨ / ١٩) ورجحه، كما رجحه النووي في شرح صحيح مسلم (٤ / ١٦٩)،

والقرطبي (٨٧ / ٧) في تفسيره، والشوكاني في فتح القدير (٣٠٣ / ٥) وغيرهم.

(٣) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٣ / ب).

أنهم مكلفون بها بالجملة، لكن لا على حد تكليف الإنس بها، لأنهم مخالفون للإنس بالحد والحقيقة، فبالضرورة يخالفونهم في بعض التكاليف^(١).

وعليه فلا خلاف في تكليف الجن بأصول الإيمان فهم مشاركون للإنس في جنس التكليف بالأمر والنهي والتحليل والتحريم^(٢) بل نُقل الإجماع عليه^(٣)، وأما الفروع فالراجح القول بتكليفهم كما أفتى به شيخ الإسلام^(٤)، قال الطوفي: "والدليل على تكليف الجن بالفروع، الإجماع على أن النبي ﷺ أرسل بالقرآن الكريم إلى الجن والإنس^(٥)، فجميع أوامره ونواهيه متوجهة إلى الجنسين، وهي مشتملة على الأصول والفروع نحو: ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ﴾ [سورة الحديد: ٥٧/٧]، و﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [سورة البقرة: ٤٣/٢]، وقد تضمن هذا الدليل على أن كفار الإنس مخاطبون بها، وكذلك كفار الجن لتوجيه القرآن بجميع ما فيه إلى مؤمني الجنسين وكفارهم^(٦).

١) أُنْ مِنْهُمْ الْقَرِينُ:

قال الطوفي: "يجب الإيمان بأن مع كل إنسان شيطاناً يوسوس له، لقوله تعالى: ﴿قَالَ قَرِينُهُ رَبَّنَا مَا أَطْغَيْتُهُ﴾ [سورة ق: ٢٧/٥٠]، ﴿مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ﴾ الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾ [سورة الناس ١١٤/٤-٦]، وقوله عليه السلام: «إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم»، قالوا: وأنت يارسول الله؟ قال: «نعم، ولكن أعاني الله عليه

(١) شرح مختصر الروضة (٢١٨/١)، وانظره في: الفتاوى (٢٣٣/٤)، والفتاوى الكبرى (٤٣١/٤).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢٣٣/٤).

(٣) انظر: التمهيد لابن عبد البر (١١٧/١١)، والتفسير الكبير (٢٧/٢٨) للرازي، ولوامع الأنوار (٢٢٣/٢).

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة (٢١٨/١)، والفتاوى (٢٣٣/٤)، والفتاوى الكبرى (٤٣١/٤).

(٥) انظر: الإشارات الإلهية (٤١٢/٢).

(٦) شرح مختصر الروضة (٢١٨-٢١٩/١).

فأسلم»^(١).

وهذا هو الذي دلت عليه النصوص من كتاب الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ، كما في حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحد إلا وقد وكل به قرينه من الجن»، قالوا: وإياك يا رسول الله؟ قال: «وإياي إلا أن الله أعاني عليه فأسلم فلا يأمرني إلا بخير»^(٢).

-
- (١) حلال العقد (مخطوط) (١٤/ب)، والحديث أخرجه الترمذي في كتاب الرضاع، باب ما جاء في كراهية الدخول على المغيبات ح (١١٧٢)، والدرامي في السنن كتاب الرقاق باب الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم ح (٢٧٨٢)، وأحمد في المسند (٣/٣٠٩) ح (١٤٣٦٤)، والطبراني في الأوسط (١٤/٩) ح (٨٩٤٨)، وقال عنه الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه، وقد تكلم بعضهم في مجالد بن سعيد من قبل حفظه، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع ح (٦٢٧٢)، وقال محققو مسند الإمام أحمد (٢٢/٢٢٧): "إسناده ضعيف لضعف مجالد بن سعيد، وقد جمع مجالد في هذا المتن ثلاثة أحاديث وهي صحيحة".
- (٢) أخرجه مسلم في كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب تحريش الشيطان وبعثه سراياه لفتنة الناس ح (٢٨١٤).

الفصل الثالث

منهجه في الإيمان بالكتب المنزلّة

وفيه ثلاثة مباحث:-

المبحث الأول: وجوب الإيمان بجميع الكتب المنزلّة.

المبحث الثاني: تفاضل الكتب المنزلّة.

المبحث الثالث: إعجاز القرآن الكريم والرد على المخالفين.

المبحث الأول

وجوب الإيمان بجميع الكتب المنزلة

بيّن الطوفي أنّ "الكتب جمع كتاب، وهو مشتق من الكتّب، وهو الجمع"^(١)، فالكتاب هو: الجامع للأسطر، والكلم، والأحكام، ونحوها والمراد بالكتب هنا: الوحي الإلهي النازل على قلوب الأنبياء"^(٢).

وأنّ الإيمان بالقرآن "يستلزم الإيمان بجميع كتب الله ﷻ، لأنّه موافق مصدّق لها، أمر بالإيمان بها"^(٣)، وأنّه يجب الإيمان بكل كتاب منزل غير مبدل"^(٤)، كما قال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [سورة البقرة ٢/٤].

فهذه الآية "تقتضي صحة الكتب المنزلة على الأنبياء لا الكتب المحرفة المبدّلة؛ كالتوراة التي بأيدي اليهود، والإنجيل الذي بأيدي النصارى؛ إذ الإيمان بما ليس بصحيح لا يمدح أهله، ولم يرد الأمر قط إلا بالمنزل؛ لأنّه سالم عن التحريف"^(٥)، كما قال الله ﷻ: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة (٥/١٥٨)، واللسان (١/٧٠١).

(٢) حلال العقد في أحكام المعتقد (١٦/ب).

(٣) إيضاح البيان عن معنى أم القرآن (١٧).

(٤) انظر: حلال العقد (مخطوط) (١٦/ب)، والإشارات الإلهية (٢/١١٣-١٤٤) و(٣/٢٢٥).

(٥) الإشارات الإلهية (١/٢٤٣).

مُسْلِمُونَ ﴿سورة البقرة ٢/١٣٦﴾، ومثلها كثير^(١).

فيجب الإيمان بإنزالها، وبما تضمنته من حكم وخبر، والعمل بما فيها ما لم يثبت نسخه^(٢). وكذا التصديق بأنها حق من حق، موافق بعضها لبعض، لا تناقض فيها ولا اختلاف، وأنَّ التكليف بها حق والعمل بها صواب^(٣).

وأما الكتب المحرفة فذكر الطوفي أنَّ الموقف منها ما بينه ﷺ فقال: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ الآية»^(٤). وذلك لاحتمال أنَّ ما حدثوا به مما بدّل فلا يصدقون فيه، ولاحتمال أن يكون مما لم يُبدل فلا يكذبون فيه، ومن المحال أن تكون التوراة حرفت كلها حرفاً حرفاً، وإنما المبدل منها ما يلحق فيه التهمة، مثل كتمان أمر نبينا ﷺ ونحوه.

فأما قوله سبحانه: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [سورة النساء ٤/٤٦] فهو "عام أريد به الخاص؛ لأنهم لم يحرفوا جميع كلم التوراة، ولا جميع ما سمعوه من كلام الله ﷻ على الطور، وإنما حرفوا بعضه، وهو ما لهم في تحريفه مصلحة كتخفيف التكليف الثقيل، وتغيير صفات النبي ﷺ، وهل تحريفهم لذلك تحريف تبديل أو تحريف تأويل؟ فيه قولان، والأشبه أنهم جمعوا بينهما، فبدلوا بعضاً، وتأولوا على غير وجهه بعضاً"^(٥).

وذكر الطوفي أنَّ المشهور من الكتب المنزلة هي: التوراة والإنجيل والزبور والفرقان^(٦)، وهي متساوية في الإيمان بها، وإن تفاوتت في الأحكام والشرائع^(٧).

(١) انظر: حلال العقد (مخطوط) (١٦/ب).

(٢) التعيين في شرح الأربعين (٧٤).

(٣) انظر: الإشارات الإلهية (١/٣١١).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ ح (٤٤٨٥).

(٥) الإشارات الإلهية (١/٢٧٨)، وانظر: (١٠٧/٢-١٠٨)، وحلال العقد (مخطوط) (١٧/أ).

(٦) انظر: بيان ما وقع في القرآن من الأعداد (مخطوط) (٤/أ)، وحلال العقد (مخطوط) (١٦/ب).

(٧) الإشارات الإلهية (١/٢٤٣).

وما ذهب إليه الطوفي هو الذي دلت النصوص من الكتاب والسنة وهو مذهب سلف الأمة.

قال ابن أبي العز الحنفي: "فعلينا الإيمان بأن الكتب المنزلة على رسل الله أتتهم من عند الله، وأنها حق وهدى، ونور وبيان وشفاء"^(١).

(١) شرح الطحاوية (٣٥٠)، وانظر: الجواب الصحيح (١٣٠/٣)، والفتاوى (١٥٠/٢٧)،
والفتاوى الكبرى (٣٨١/٤).

المبحث الثاني

تفاضل الكتب المنزلة

ذهب الطوفي إلى أن الكتب المنزلة "متفاوتة في الفضيلة، وأفضلها القرآن؛ لأنه أشرف ما به نطق، كما أن الرسول خير مخلوق، ثم القرآن أفضل سورة الفاتحة، وأفضل آية الكرسي... لنص السنة على ذلك"^(١).

وتفضيل القرآن الكريم على سائر الكتب المنزلة دل عليه قوله سبحانه: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [سورة يوسف ١٢/٣]، وقوله ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَبِهًا مَثَانِي﴾ الآية [سورة الزمر ٢٣/٣٩].

قال شيخ الإسلام رحمه الله: "ومن هذا الباب ما في الكتاب والسنة من تفضيل القرآن على غيره من كلام الله التوراة والإنجيل وسائر الكتب، وأن السلف كلهم كانوا مقرين بذلك ليس فيهم من يقول: الجميع كلام الله، فلا يفضل القرآن على غيره"^(٢).

وأما تفاضل سور القرآن الكريم فالإخلاص قال عنها رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده إنها لتعدل ثلث القرآن»^(٣)، وآية الكرسي جاء في فضلها قول رسول الله

(١) حلال العقد (مخطوط) (١٧/أ-ب).

(٢) الفتاوى (١٧/١٨)، وانظر: (١١/١٧، ٣٩، ١٨٢-١٨٣).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب فضل قل هو الله أحد ح (٥٠١٤) من حديث

ﷺ: «يا أبا المنذر أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟» قال: قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «يا أبا المنذر أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟» قال: قلت: (الله لا إله إلا هو الحي القيوم)، قال: فضرب في صدري وقال: «والله ليهنك العلم أبا المنذر»^(١) وغيرها كثير.

و"مثل هذا هو من العلم المستقر في نفوس الأمة السابقين والتابعين، ولم يعرف قط أحد من السلف رد مثل هذا، ولا قال: لا يكون كلام الله بعضه أشرف من بعض فإنه كله من صفات الله، ونحو ذلك، إنما حدث هذا الإنكار لما ظهرت بدع الجهمية الذين اختلفوا في الكتاب وجعلوه عضين"^(٢).

فيكون قول الطوفي "بتفضيل بعض كلام الله على بعض موافقاً لما دل عليه الكتاب والسنة وكلام السلف والأئمة"^(٣).

أبي سعيد الخدري رحمه الله.

(١) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي ح (٨١٠).

(٢) الفتاوى (٤٦/١٧).

(٣) الفتاوى (٦٩/١٧).

المبحث الثالث

إعجاز القرآن الكريم والرد على المخالفين

عرّف الطوفي كتاب الله تعالى بأنّه: كلام الله ﷻ المنزل على محمد ﷺ للإعجاز بسورة منه^(١)، فالقرآن الكريم نزل معجزاً بخلاف باقي الكتب التي نزلت لبيان الأحكام فحسب^(٢).

- أدلته:

دل على إعجاز القرآن الأدلة الكثيرة من الكتاب والإجماع والحس:
فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ۚ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [سورة البقرة ٢٣-٢٤]، فقلوه: ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ يدل على إعجازه لأنه إخبار عن غيب، بأنهم لا يعارضون القرآن، فلو قدروا على المعارضة لفعلوها، فدل على العجز والإعجاز^(٣).

ومنها قوله سبحانه: ﴿قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذِهِ الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (٨/٢)، والإشارات الإلهية (٢١٠/١)، وإيضاح البيان عن معنى أم القرآن (١٣).

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (١/٤٧٠)، (٩/٢).

(٣) انظر: الإشارات الإلهية (١/٢٤٨) (٢/٢٩٦).

[سورة الإسراء ١٧/٨٨]، وهذه "من أعظم آيات التحدي بالقرآن، لأنّ بعض هذا مما يوفر دواعي الخصوم على طلب الإتيان بمثله، فلو كان ذلك في وسعهم لفعلوه بالضرورة عادة، لكنهم لم يفعلوا، ولم يأتوا بمثله، ولا بعشر سور مثله، ولا بسورة مثله، فدل على عجزهم عن معارضته مع كثرتهم وتمكنهم في الفصاحة والبيان، وذلك يقتضي كونه معجزاً"^(١).

ومنها قوله ﷺ: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾ [سورة الطور ٥٢/٣٤] "فهذه من آيات التحدي بالقرآن المصحح لكونه معجزاً، فلما لم يأتوا بمثله مع هذا التحدي دلّ على عجزهم وأنه معجز"^(٢)، وغيرها كثير^(٣).
وأما الإجماع فإن "كل آية منه معجز لا نعلم في ذلك خلافاً بين المسلمين"^(٤)، كما نقل الإجماع على إعجازه بعض أهل العلم^(٥).

وأما الحس "فإن كل من سمعه يحس من نفسه إدراك أنه ليس بكلام آدمي"^(٦). قال الطوفي: "وعرفت ذلك بأنني كنت ابن ثلاث سنين، وأنا أسمع أبي يقرأ القرآن، فأدرك الفرق بينه وبين كلام البشر"^(٧).

بل حتى من الكفار أنفسهم فقد اعترفوا بفصاحته، ولهذا قالوا: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ أَفْتَرَاهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ ءَاخِرُونَ فَقَدْ جَاءُوا ظُلْمًا وَزُورًا﴾ [سورة الفرقان ٢٥/٤] "فيه اعتراف منهم بإعجاز القرآن، لأنهم يعترفون بأن النبي ﷺ

(١) الإشارات الإلهية (٢/٤١١).

(٢) الإشارات الإلهية (٣/٢٨٧)، وانظر: علم الجدل في علم الجدل (٢٠١).

(٣) انظر: الإشارات الإلهية (٢/٨٢، ٣١٢)، (٣/٦٤، ٣٤٣).

(٤) علم الجدل في علم الجدل (١٦٠).

(٥) انظر: حكاية المناظرة في القرآن (٣٢) لابن قدامة المقدسي، وإعجاز القرآن (٢٩٤) للباقلاني، والمواقف (٣/١٣٨، ٣٨١) للإيجي، والبرهان في علوم القرآن (٢/٩٤).

(٦) الانتصارات الإسلامية (٢/٦٠٤).

(٧) حلال العقد (مخطوط) (١٨/أ).

أفصحهم أو من أفصحهم، ثم مع ذلك اعتقدوا أنه لم يستقل بالقرآن حتى أعانه عليه قوم آخرون، فافتضى أنهم كانوا يرونه معجزاً للفصح الواحد^(١). ولهذا تحداهم الله ﷻ أن يأتوا بمثله، ثم خفف عنهم فتحداهم بعشر سور مثله، ثم خفف عنهم فتحداهم بالإتيان بسورة من مثله، فعجزوا عن ذلك كله^(٢). "وهذا يقتضي كونه معجزاً، إذ لا معنى للمعجز إلا أمر ممكن خارق للعادة مقرون بالتحدي خال عن المعارض، وهذه الصفات موجودة في القرآن"^(٣).

- وجوه إعجاز القرآن:

١- "كونه في أعلى رتب البيان، ولهذا أعجز أهل اللسان، ولا فضل له على كلامهم إلا من حيث التأليف؛ لأن مفرداته متداولة بينهم جميعاً قبل نزوله، وإلا لم يكن عربياً"^(٤)، علاوة على ظهوره من رجل أمي، لم يتل من كتاب، ولا خطه يمينه^(٥).

٢- "اشتماله على الإخبار بالغيوب"^(٦).

هذا ما مثل به الطوفي على وجوه الإعجاز. والحقيقة أن الإعجاز يشمل أكثر من ذلك، قال شيخ الإسلام رحمه الله: "وكون القرآن معجزة ليس هو من جهة فصاحته وبلاغته فقط، أو نظمه وأسلوبه فقط، ولا من جهة إخباره بالغيب فقط، ولا من

(١) الإشارات الإلهية (٣/٦٤)، وانظر: الانتصارات الإسلامية (٢/٦٠١) في قصة اعتراف الوليد بن المغيرة بأنه ليس بقول بشر.

(٢) انظر: حلال العقد (مخطوط) (١٧/ب)، والانتصارات الإسلامية (٢/٥٩٩)، والإشارات الإلهية (٢/٤١١)، والتعليق على الأنجيل الأربعة (٣٢).

(٣) الإشارات الإلهية (٢/٤١١).

(٤) الإكسير في علم التفسير (٩٤)، وانظر: التعليق على الأنجيل الأربعة (٣٢)، والانتصارات الإسلامية (٢/٥٨٧)، وحلال العقد (مخطوط) (١٨/أ).

(٥) انظر: حلال العقد (مخطوط) (١٧/ب).

(٦) الانتصارات الإسلامية (٢/٥٨٧).

جهة صرف الدواعي عن معارضته فقط، ولا من جهة سلب قدرتهم على معارضته فقط، بل هو آية بينة معجزة من وجوه متعددة؛ من جهة اللفظ، ومن جهة النظم، ومن جهة البلاغة في دلالة اللفظ على المعنى، ومن جهة معانيه التي أخبر بها عن الله تعالى وأسمائه وصفاته وملائكته وغير ذلك، ومن جهة معانيه التي أخبر بها عن الغيب الماضي وعن الغيب المستقبل، ومن جهة ما أخبر به عن المعاد، ومن جهة ما بين فيه من الدلائل اليقينية والأقيسة العقلية التي هي الأمثال المضروبة، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [سورة الإسراء ١٧/٨٩]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرُ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [سورة الكهف ١٨/٥٤]، وقال: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ ﴿٧٧﴾ قرءانا عربياً غير ذى عوجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [سورة الزمر ٣٩/٢٧-٢٨]. وكل ما ذكره الناس من الوجوه في إعجاز القرآن هو حجة على إعجازه، ولا تناقض في ذلك، بل كل قوم تنبهوا لما تنبهوا له^(١).

وقد ذكر من أنواع الإعجاز: الإعجاز العلمي^(٢).

وذكر الطوفي أن القرآن الكريم جمع بين الإعجاز في اللفظ والمعنى، وذلك لا يقدر عليه إلا الله ﷻ^(٣)، قال شيخ الإسلام رحمه الله: "فالإعجاز في معناه أعظم وأكثر من الإعجاز في لفظه، وجميع عقلاء الأمم عاجزون عن الإتيان بمثل معانيه أعظم من عجز العرب عن الإتيان بمثل لفظه"^(٤).

وبين الطوفي تميز القرآن عن باقي المعجزات بأمرين:

(١) الجواب الصحيح (٥/٤٢٨-٤٢٩).

(٢) انظر: مناهل العرفان (١/١٩) للزرقاني والقرآن وإعجازه العلمي لمحمد إسماعيل إبراهيم.

(٣) انظر: الإشارات الإلهية (٢/٢٩٦).

(٤) الجواب الصحيح (٥/٤٣٤).

- ١ - استمراره على تعاقب السنين، وعدم انقطاع الإعجاز به كباقي المعجزات.
- ٢ - أنه صفة من صفات الله تعالى فليس بمخلوق، ومعجزات الأنبياء عليهم السلام كلها مخلوقة كالعصى، واليد البيضاء، والناقة وغيرها. ولهذا روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «ما من الأنبياء نبي إلا أعطي ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إليّ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعا يوم القيامة»^(١).
 "إنما أشار بذلك إلى الفرق بين مُعْجِزِهِ ومُعْجِزٍ غيره بالقدم والحدوث، ولأنَّ القرآن معجز باقٍ وغيره من المعجزات فان لم يبق إلا ذكره"^(٢). قال ابن كثير: "معناه أنَّ معجزة كل نبي انقرضت بموته، وهذا القرآن حجة باقية على الآباد، لا تنقضي عجائبه، ولا يخلق عن كثرة الرد، ولا يشبع منه العلماء، هو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى من غيره أضله الله"^(٣).
- ومن صور إعجاز القرآن الكريم القصة، وإعادة القصة الطويلة في مواضع مع اتحاد معناها، واختلاف لفظها طولاً وقصراً، أدل على الإعجاز وقدرة المتكلم على الكلام^(٤).

المخالفون في إعجاز القرآن:

خالف في إعجاز القرآن الكريم طوائف هي:

- (١) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب كيف نزول الوحي وأول ما نزل ح (٤٩٨١)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ ح (١٥٢).
- (٢) الإشارات الإلهية (٤١٣/٢)، وانظر: الانتصارات الإسلامية (٥٩٩/٢، ٦٠١، ٦٠٤)، والتعيين في شرح الأربعين (١١).
- (٣) تفسير ابن كثير (٥١٦/٢).
- (٤) انظر: الانتصارات الإسلامية (٥٩٣/٢) وعلم الجدل في علم الجدل (١٨٤-١٨٥)، والإكسير في علم التفسير (٣٨).

- أولاً: اليهود والنصارى

وقد أنكروا إعجاز القرآن، بل وألفوا شكوكاً على إعجاز القرآن^(١)، ونقل الطوفي رحمته الله عن النصراني - الذي رد عليه في كتاب الانتصارات - قوله عن القرآن: "إذ هو كلام لا يفضل جميع الكلام"، و"أن من شرط المعجز أن يكون من غير جنس الأفعال المعتادة"^(٢)، وأنه عورض وضرب مثلاً بمعارضة المعري^(٣)، والأسود العنسي^(٤) للقرآن العظيم.

ورد الطوفي على هذه الدعوى بأنّ الحس والاستدلال يدلان على إعجازه، فكل من سمعه يدرك أنّه ليس من كلام البشر، ولقد عجز العرب عن معارضته، "وأما معارضة المعري وأضرابه من الزنادقة، فهي ركيكة تشبه لحاهم، ولو كانت مساوية للقرآن في صفاته لظهر لها عصابة من المسلمين ينصرونها ثم اختلفت كلمة الإسلام... وأيضاً فإن كل من عارض القرآن إنما سرق بعض ألفاظه، وتابع أسلوبه فلم يلحق به لأنّه مادته... ولقد عدم أهله من يضحك عليهم، فضحكوا على أنفسهم... وشعر الشعراء المجيدين كجبرير والفرزدق... خير من هذه المعارضات بما

(١) انظر: الإشارات الإلهية (٢/ ٤١٢).

(٢) الانتصارات الإسلامية (٢/ ٦٠٢).

(٣) أحمد بن عبدالله بن سليمان أبو العلاء المعري التنوخي، الشاعر المشهور بالزندقة، اللغوي، ولد سنة (٣٦٣) هـ، أصابه جدري فذهب بصره، ومكث المعري خمساً وأربعين سنة من عمره لا يأكل اللحم، ولا اللبن، ولا البيض، ولا شيئاً من حيوان على طريقة البراهمة الفلاسفة، وكتابه الذي عارض به القرآن هو (الفصول والغايات في معارضة السور والايات على حروف المعجم)، وله (لزوم ما لا يلزم) توفي سنة (٤٤٩) هـ [انظر: البداية والنهاية (١٢/ ٧٢)، والسير (١٨/ ٢٣)، وشذرات الذهب (٣/ ٢٨٠)].

(٤) عيهلة بن كعب بن عوف العنسي، من أهل اليمن، ادعى النبوة، وكان أول خروجه بعد حجة رسول الله ﷺ، فكان أول من ارتد عن الإسلام، أمر النبي ﷺ بقتله فقتله فيروز، وكتبوا إلى رسول الله بالخبر، وكان قد أتى خبر الواقعة من السماء سنة (١١) هـ [انظر: البداية والنهاية (٦/ ٣٠٨)، والكامل في التاريخ (٢/ ٢٠١)، والوافي بالوفيات (٢٤/ ٧٢)].

لا يتناهى، وهي دون القرآن بما لا يتناهى^(١).

ولهذا لما سأل الصديق وفد بني حنيفة أن يقرأوا عليه شيئاً من قرآن مسيلم الكذاب، فسألوه أن يعفيهم من ذلك، فأبى عليهم إلا أن يقرأوا شيئاً منه ليسمعه من لم يسمعه من الناس فيعرفوا فضل ما هم عليه من الهدى والعلم، فقرأوا عليه فلما فرغوا قال لهم الصديق رضي الله عنه: «ويحكم أين كان يذهب بعقولكم؟! والله إن هذا لم يخرج من إل» أي من إله^(٢)، قال شيخ الإسلام رحمته الله: «فاستفهم استفهام المنكر عليهم لفرط التباين وعدم الالتباس وظهور الافتراء على هذا الكلام، وإن الله سبحانه وتعالى لا يتكلم بمثل هذا الهذيان»^(٣).

وأما اشتراط أن يكون المعجز من غير جنس الأفعال المعتادة، فمن شرط هذا الشرط؟ ومن سلم به؟ بل الذي اتفق عليه المحققون في المعجز: أنه الأمر الممكن، الخارق للعادة، المقرون بالتحدي، الخالي عن المعارض^(٤)، وهو متحقق في القرآن

(١) الانتصارات الإسلامية (٢/ ٦٠٤-٦١٨).

(٢) انظر: تفسير الطبري (١/ ٤٣٨)، وإعجاز القرآن (٢٨١) للباقلاني، وتفسير ابن كثير (٢/ ٣٨).

(٣) شرح الأصفهانية (٢١٠).

(٤) انظر: الإشارات الإلهية (١/ ٤٠٢)، (٢/ ٤١١)، والانتصارات الإسلامية (١/ ٢٨٦) (٢/ ٥٩٨، ٦٠٣، ٧٤٥)، وحلال العقد (مخطوط) (١٧/ ب)، والتعليق على الأنجيل الأربعة (مخطوط) (٣٢)، وقد انتقد شيخ الاسلام اشتراط التحدي على الاتيان بالمثل فقال: "آيات الأنبياء ليس من شرطها استدلال النبي بها، ولا تحديه بالإتيان بمثلها، بل هي دليل على نبوته وإن خلت عن هذين القيدتين، وهذا كإخبار من تقدم بنبوته محمد فإنه دليل على صدقه، وإن كان هو لم يعلم بما أخبروا به ولا يستدل به، وأيضا فما كان يظهره الله على يديه من الآيات مثل تكثير الطعام والشراب مرات، كنبع الماء من بين أصابعه غير مرة، وتكثير الطعام القليل حتى كفى أضعاف من كان محتاجاً إليه، وغير ذلك كله من دلائل النبوة، ولم يكن يظهرها للاستدلال بها، ولا يتحدى بمثلها؛ بل لحاجة المسلمين إليها، وكذلك إلقاء الخليل في النار إنما كان بعد نبوته ودعائه لهم إلى التوحيد" [انظر: النبوات (١١٤) (١٣٠)]، كما انتقد اشتراط عدم المعارضة، وقال: "إنه شرط باطل، لأن عدم المعارضة لا يُعلم، ثم إن مسيلم والعنسي لم يكن عندهما من يعارضهما"

الكريم^(١). "ثم إن الإعجاز بالمعتاد أبلغ من الإعجاز بغير المعتاد بالضرورة لأنه إذا عجز عما هو من عادته وهو متدرب فيه عارف بأصوله وقواعده، فهو عما لا أنسة له به أعجز، وذلك كما إذا قيل للنجار: اعمل مثل هذا الباب فلم يقدر، فإننا نعلم بالضرورة أنه عن صناعة الزركش، وخياطة الثياب الرفيعة، ونسخ المحرر، إذا لم يكن ذلك من صناعته أعجز، وأعجز، ولهذا تحداهم بسورة منه فعجزوا، دلّ على أنهم عن معارضة سورتين فأكثر أعجز"^(٢).

وتسمية آيات الأنبياء عليهم السلام معجزات ذكرها كثير من النظار، وتسمى دلائل النبوة وأعلام النبوة، وهذه الألفاظ إذا سميت بها آيات الأنبياء كانت أدل على المقصود من لفظ المعجزات، ولهذا لم يكن لفظ المعجزات موجوداً في الكتاب والسنة^(٣)، وإنما فيه لفظ الآية والبينة والبرهان، كما قال تعالى في قصة موسى عليه السلام: ﴿فَذَنْكَ بَرْهَنَاتٍ مِنْ رَبِّكَ﴾ [سورة القصص ٢٨/٣٢] في العصا واليد، وقال الله تعالى في حق محمد ﷺ: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بَرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُوراً مُبِيناً﴾ [سورة النساء ٤/١٧٤]... وأما لفظ الآيات فكثير في القرآن كقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنْفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ ١٣٣ وإذا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [سورة الأنعام ٦/١٢٣-١٢٤]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ

[انظر: النبوات (٢٠٩)] وعرف آيات الأنبياء بأنها: علامات وبراهين من الله، تتضمن إعلام الله لعباده وإخباره لهم أن هؤلاء رسله، ولا بد أن تكون مختصة بهم، مستلزمة لصدقهم، وليست وحدها دليل صدقهم، وألا يكون لها نظير لغير الأنبياء [النبوات (٢٠٤) (٢٢٠)].

(١) انظر: الإشارات الإلهية (٢/٤١١)، وحلال العقد (مخطوط) (١٧/ب).

(٢) الانتصارات الإسلامية (٢/٦٠٣-٦٠٤).

(٣) انظر: النبوات (٣١).

«آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ» [سورة الإسراء ١٧ / ١٠١]... وهذا اللفظ^(١) لا يدل على كون ذلك آية ودليلاً إلا إذا فسر المراد به وذكر شرائطه، ولهذا كان كثير من أهل الكلام لا يُسمي معجزاً إلا ما كان للأنبياء فقط، وما كان للأولياء إن أثبت لهم خرق عادة سماها كرامة، والسلف كأحمد وغيره كانوا يسمون هذا وهذا معجزاً، ويقولون لخوارق الأولياء: إنها معجزات إذا لم يكن في اللفظ ما يقتضي اختصاص الأنبياء بذلك بخلاف ما كان آية وبرهاناً على نبوة النبي، فإن هذا يجب اختصاصه^(٢).

وأما القيد الذي ذكره النصراني بأن الإعجاز لا بد أن يكون بغير المعتاد فهو قيد ضعيف ينازع فيه أكثر العقلاء، وقد انتقده شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ^(٣). وقال الباقلاني: "ولعمري إن ذلك لو كان كذلك لكان آية عظيمة وخرقاً للعادة، كما أن نبياً لو تحدى قومه بتحريك أيديهم والخروج عن أماكنهم إلى أقرب المواضع إليها فمنعوا القدرة على ذلك وقد اعتادوا الاقتدار عليه ثم أقدروا عليه ثانية بعد تقضي تحديه؛ لكان خرق العادة بإيجاد القدرة على ذلك وإعدامها على خلاف المتعالم المؤلف آية عظيمة وحجة بينة، فإذا كان ذلك كذلك سقط ما سألوا عنه"^(٤).

- ثانياً: المعتزلة:

الذين قالوا بأن القرآن الكريم معجز، لأن الله تعالى صرف القلوب عن معارضته مع قيام الداعي إليها وقدرتهم على معارضته، أول من قال به إبراهيم النظم^(٥) من المعتزلة، وتابعه عليه بعض المعتزلة^(١)، وقال به بعض الأشاعرة^(٢).

(١) يريد لفظ المعجز.

(٢) الجواب الصحيح (٥/ ٤١٢-٤١٩).

(٣) انظر: النبوات (٣٢، ١١٥-١٦٦).

(٤) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (١/ ١٨٤)، وانظر: نهاية الأقدام (٤٥١-٤٦٠) للشهرستاني.

(٥) أبو إسحاق إبراهيم بن سيار مولى آل الحارث بن عباد الضبيعي البصري المتكلم، شيخ الجاحظ،

وذكر الطوفي الخلاف في المسألة، وأشار إلى أنَّ قوله تعالى: ﴿قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُوا بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [سورة الإسراء ١٧/٨٨] يحتمل القولين، "لأنَّ ذلك يحتمل أن يكون لكونه لا يمكن الإتيان بمثله، ويحتمل أن يكون لصرف القلوب عن الإتيان بمثله"^(٣).

وقول الطوفي باحتمال الآية للمعنيين غير ظاهر، لدلالة الآية على العجز لا الصرف، لذكر الاجتماع فيها، وهذا يدل على وجود الداعي للمعارضة مع العجز عنها.

قالت المعتزلة: إنما لقب بذلك لحسن كلامه نظماً ونثراً، وقال غيرهم: إنما سمي بذلك لأنه كان ينظم الخرز بسوق البصرة ويبيعها، وكان ابن أخت أبي الهذيل العلاف شيخ المعتزلة، وكان شديد الذكاء، وإليه تنسب الطائفة النظامية، وافق المعتزلة في مسائلهم، وانفرد عنهم بمسائل أخرى، منها: أن الله تعالى لا يوصف بالقدرة على الشر والمعاصي، ومنها: أنه نفى إرادة الله تعالى حقيقة، ومنها: أنه وافق الفلاسفة في نفى الجزء الذي لا يتجزأ، ومنها: قوله بالطفرة التي لا حقيقة لها عند التدقيق، ومنها: أنه قال الإجماع ليس بحجة في الشرع، وكذلك القياس، ومنها ميله إلى الرفض ووقوعه في أكابر الصحابة رضي الله عنهم، له (كتاب الطفرة) (وكتاب الجواهر والأعراض) (وكتاب حركات أهل الجنة) توفي سنة (٢٣٠هـ) [انظر: تاريخ بغداد (٦/٩٧)، والسير (١٠/٥٤١)، والوافي بالوفيات (٦/١٢)].

(١) انظر: مقالات الإسلاميين (٧٠) للبلخي ضمن كتاب فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ومقالات الإسلاميين (٢٢٥) للأشعري، والفرق بين الفرق (٢١٨)، وأصول الدين (١٨٤) للبغدادي، والملل والنحل (١/٥٧)، وإعجاز القرآن (٦٥)، وتفسير ابن كثير (١/٦٢)، وتفسير القرطبي (١/٧٥)، ومن المعتزلة من نقض القول بالصرفة كالقاضي عبد الجبار في المغني (١٦/٣٢٣).

(٢) انظر: الملل والنحل (١/١٠٣)، ومن قال به المرتضى من الشيعة كما في رسائله (١/٣٤٩)، (٢/٣٢٤-٣٢٦) بل ألف كتاباً في تقرير هذه المسألة هو (الموضح في جهة إعجاز القرآن)، وقال به الإمام ابن حزم الظاهري كما في الفصل (٣/١١).

(٣) حلال العقد (مخطوط) (١٨/أ)، وانظر: علم الجدل في علم الجدل (١٦٠).

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: "وأما من زعم من المتكلمين أنَّ الإعجاز إنما هو من صرف دواعي الكفرة عن معارضته مع إنكار ذلك أو هو سلب قدرتهم على ذلك فقول باطل، وهو مفرع على اعتقادهم أنَّ القرآن مخلوق خلقه الله في بعض الأجرام ولا فرق عندهم بين مخلوق ومخلوق، وقولهم هذا كفر وباطل"^(١).

والآية تدل على عجز الجن والإنس على الإتيان بمثله؛ مع بقاء قدرتهم، ولو سلبوا القدرة لم يبق فائدة لاجتماعهم، فمنزلته منزلة اجتماع الموتى، وليس عجز الموتى بكبير يحتفل بذكره. ويلزم عليه أنَّ القرآن ليس بمعجز؛ بل المعجز هو الله تعالى حيث سلبهم قدرتهم عن الإتيان بمثله.

وأيضا يلزم من القول بالصرف فساد آخر، وهو زوال الإعجاز بزوال زمان التحدي، وفي ذلك خرق لإجماع الأمة، فإنهم أجمعوا على بقاء معجزة الرسول العظمى، ولا معجزة له باقية سوى القرآن، وخلوه من الإعجاز يبطل كونه معجزة^(٢).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: "ومن أضعف الأقوال قول من يقول من أهل الكلام: إنَّه معجز بصرف الدواعي مع تمام الموجب لها، أو بسلب القدرة التامة، أو بسلبهم القدرة المعتادة في مثله سلباً عاماً، مثل قوله تعالى لذكرياً: ﴿قَالَ ءَايَتِكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [سورة مريم ١٩ / ١٠]، وهو أنَّ الله صرف قلوب الأمم عن معارضته مع قيام المقتضي التام، فإن هذا يقال على سبيل التقدير والتنزيل، وهو أنَّه إذا قدر أنَّ هذا الكلام يقدر الناس على الإتيان بمثله فامتناعهم جميعهم عن هذه المعارضة مع قيام الدواعي العظيمة إلى المعارضة من أبلغ الآيات الخارقة للعادات... وإلا فالصواب المقطوع به أنَّ الخلق كلهم عاجزون عن معارضته، لا يقدرُونَ على

(١) البداية والنهاية (٦ / ٦٩).

(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن (٢ / ٩٤)، وإعجاز القرآن (٣٠) للباقلاني، والإتقان في علوم القرآن (٢ / ٣١٤).

ذلك ولا يقدر محمد ﷺ نفسه من تلقاء نفسه على أن يبدل سورة من القرآن، بل يظهر الفرق بين القرآن وبين سائر كلامه لكل من له أدنى تدبر، كما قد أخبر الله به في قوله: ﴿قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُوا بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [سورة الإسراء ٨٨/١٧]، وأيضا فالناس يجدون دواعيهم إلى المعارضة حاصلة، لكنهم يحسون من أنفسهم العجز عن المعارضة، ولو كانوا قادرين لعارضوه، وقد انتدب غير واحد لمعارضته لكن جاء بكلام فضح به نفسه وظهر به تحقيق ما أخبر به القرآن من عجز الخلق عن الإتيان بمثله مثل قرآن مسيلمة الكذاب... وكذلك أيضا يعرفون أنه لم يختلف حال قدرتهم قبل سماعه وبعد سماعه، فلا يجدون أنفسهم عاجزين عما كانوا قادرين عليه كما وجد زكريا عجزه عن الكلام بعد قدرته عليه^(١).

وقال ابن كثير رحمه الله: "وقد قرر بعض المتكلمين الإعجاز بطريق يشمل قول أهل السنة وقول المعتزلة في الصرفة، فقال: إن كان هذا القرآن معجزاً في نفسه لا يستطيع البشر الإتيان بمثله ولا في قواهم معارضته فقد حصل المدعى وهو المطلوب، وإن كان في إمكانهم معارضته بمثله ولم يفعلوا ذلك مع شدة عداوتهم له كان ذلك دليلاً على أنه من عند الله لصرفه إياهم عن معارضته مع قدرتهم على ذلك، وهذه الطريقة وإن لم تكن مرضية لأن القرآن في نفسه معجز لا يستطيع البشر معارضته كما قررنا، إلا أنها تصلح على سبيل التنزل والمجادلة والمنافحة عن الحق، وبهذه الطريقة أجاب الرازي في تفسيره^(٢) عن سؤاله في السور القصار كالعصر وإنا أعطيناك الكوثر"^(٣).

فتبين أن الآية لا تحتل القولين كما ذكر الطوفي رحمه الله.

(١) الجواب الصحيح (٥/٤٢٩-٤٣٢).

(٢) انظر: التفسير الكبير (٢/١٠٧).

(٣) تفسير ابن كثير (١/٦٢).

الفصل الرابع

منهجه في الإيمان بالرسول

وفيه خمسة مباحث:-

المبحث الأول: تعريف النبي والرسول والفرق بينهما وعدد الرسل.

المبحث الثاني: ضرورة إرسال الرسل.

المبحث الثالث: أوصاف الأنبياء وخصائصهم.

المبحث الرابع: حقيقة النبوة والرد على المخالفين فيها.

المبحث الخامس: دلائل نبوة محمد ﷺ.

المبحث الأول: تعريف النبي والرسول

والفرق بينهما وعدد الرسل

أولاً: تعريف النبي في اللغة:

ذكر الطوفي رَحِمَهُ اللهُ أَنْ في اشتقاق النبي ثلاثة أقوال، هي ^(١):

- ١ - أنه مشتق من النبأ، وهو الخبر لأنه يأتي بالخبر عن الله سبحانه وتعالى، فيكون أصله مهموز (نبيء) على وزن فاعيل نحو (مليء) و(بريء)، وقرئ في السبعة ^(٢)، وقياس النسبة إليه (نبائي) ^(٣).
- ٢ - أنه استعير له اسم النبي، وهو الطريق، لأن النبي ﷺ يهدي الناس إلى الحق كما تهديهم الطريق إلى مقاصدهم ^(٤).
- ٣ - أنه مشتق من نبا - بالتخفيف - إذا ارتفع مكانه، ومنه النبوة وهي المكان

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (١/ ٧٥-٧٦)، وشرح تائيه شيخ الإسلام (٣٠/ أ-ب).

(٢) وهي قراءة نافع، قال ابن زنجلة: "قرأ نافع ويقتلون النبيين بالهمز، من أنبا أي أخبر عن الله، كما قال جل وعز: ﴿مَنْ أَنْبَاكَ هَذَا﴾ فالنبي ﷺ ينبي أي يخبر عن الله وهو فاعيل من أنبا... وقرأ الباكون النبيين بغير همز، من نبا نوب إذا ارتفع، فيكون فاعلاً من الرفعة، والنبوة الارتفاع، وإنما قيل للنبي نبي لارتفاع منزلته وشرفه، تشبيهاً له بالمكان المرتفع على ما حوله" [حجة القراءات (٩٨-٩٩) لابن زنجلة، وانظر: الحجة في القراءات السبع (٨٠) لابن خالويه، وحرز الأمان (٦٩) للشاطبي].

(٣) لكن ذكر سيويه أن النطق بالهمز في كلمة (نبي) قليل رديء، فقال: "قالوا: نبي وبرية، فألزمها أهل التحقيق البدل، وليس كل شيء نحوهما يفعل به ذا، إنما يؤخذ بالسمع، وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء وبرية وذلك قليل رديء" [الكتاب (٣/ ٥٥٥)].

(٤) يعني بالتخفيف كما في تفسير الطبري (١/ ٣١٧).

المرتفع، لأن النبي ﷺ رفيع المنزلة عند الله سبحانه وتعالى، فيكون مخفف من المهموز (نبي) على وزن فعيل نحو (علي) و(عدي) كما خففت العرب الذرية والبرية وأصلهما مهموز، فيكون أصله (نبو) فعمل فيه القلب والإدغام، والنسبة إليه (نبويّ) نحو (علويّ) و(عدويّ).

وهذا قول سائر أئمة اللغة والمفسرين في اشتقاق كلمة النبي^(١)، لكن قال شيخ الإسلام: "لكن الهمزة أشرف فإنها أقوى، قال سيويه: هي نبوة من الخلق تشبه التهوع فالمعنى الذي يدل عليه ويمكن أن تلين فتصير حرفاً معتلاً فيعبر عنه باللفظين بخلاف المعتل فإنه لا يجعل همزة فلو كان أصله نبي مثل علي ووصي وولي لم يجوز أن يقال بالهمز كما لا يقال عليّ ووصيّ ووليّ بالهمز، وإذا كان أصله الهمز جاز تلين الهمزة وإن لم يكثر استعماله كما في لفظ خيء وخبيثة، وأيضاً فإن تصريفه أنبأ ونبأ وينبئ بالهمزة ولم يستعمل فيه نبا ينبو وإنما يقال: هذا ينبو عنه والماء ينبو عن القدم إذا كان يحفو عنها، ويقال النبوة وفي فلان نبوة عنا أي مجانبة فيجب القطع بأن النبي مأخوذ من الإنباء لا من النبوة"^(٢).

وذكر شيخ الإسلام أن "قراءة الهمز قاطعة بأنه مهموز"^(٣)، وأن "لفظ العلو والرفعة لا يدل على خصوص النبوة إذ كان هذا يوصف به من ليس بنبي بل يوصف بأنه الأعلى كما قال: ﴿وَلَا تَهْنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ﴾ [سورة آل عمران ١٣٩/٣]"^(٤). وهذا المعنى "داخل في الأول فمن أنبأه الله وجعله منبأً عنه

(١) انظر: تفسير الطبري (٣١٧/١)، والكتاب (٤٦٠/٣)، ولسان العرب (١٦٢/١)، والقاموس المحيط (٦٧)، وتاج العروس (١٢١/١)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣٥/٣)، ومفردات غريب القرآن (٤٨٢)، والنهاية في غريب الحديث (٣-٢/٥)، ومعجم البلدان (٢٥٩/٥).

(٢) النبوات (٢٣٧).

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

فلا يكون إلا رفيع القدر علياً^(١).

ثانياً: تعريف الرسول في اللغة

ذكر الطوفي وجهين في اشتقاق الرسول^(٢):

- ١- أنه فعول من الإرسال ضد الإمساك، قال تعالى: ﴿أَنْتَ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [سورة الشعراء ١٧/٢٦]، وقال سبحانه: ﴿فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾ [سورة الشعراء ٥٣/٢٦]. وهو مأخوذ من: أرسلت الشيء من يدي، إذا أطلقته، كأن المرسل يُطلق الرسول من يده، أو كأن الرسول قبل إرساله ممسك عن التصرف في البلاغ الإلهي، فيُرسل أي يطلق في ذلك ويُؤذن له.
 - ٢- أن يكون مشتقاً من قولهم: جاء القوم أرسالاً، إذا جاء بعضهم يتلو بعضاً، وهذا المعنى ظاهر في جميع الرسل لإتيان بعضهم بعد بعض، أما في الرسول الواحد فباعتبار تعدد رسالاته لأنه يأتي ببعضها إثر بعض فهو بكل رسالة رسول، فهو رسول واحد في الحقيقة رسل جماعة في المعنى.
- وما ذكر الطوفي هو الذي نص عليه أهل اللغة وقرروه^(٣).

ثالثاً: الفرق بين النبي والرسول

بين الطوفي أنه وقع خلاف في الفرق بين النبي والرسول؟، ف قيل: إنهما واحد^(٤)، وانتقده الطوفي فقال: "والصحيح الفرق بينهما لقوله ﷺ: ﴿وَمَا

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٨/أ)، وشرح تائيه شيخ الإسلام (٤٦/أ).

(٣) انظر: العين (٢٤٠/٧)، ومعجم مقاييس اللغة (٣٩٢/٢)، ولسان العرب (٢٨١/١١)، والقاموس المحيط (١٣٠٠)، والمغرب (٣٢٩/١)، وتاج العروس (٣٤٣/٧)، والمصباح المنير (٢٢٦).

(٤) ذهب إليه القاضي عبد الجبار من المعتزلة كما في شرح الأصول الخمسة (٥٦٧).

أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ ﴿سورة الحج ٢٢ / ٥٢﴾، وقوله عليه السلام للبراء - حين لقنه الدعاء - : «قل آمنت بكتابك الذي أنزلت، ونيك الذي أرسلت»^(١)، ولأن الأصل في اختلاف الأسماء اختلاف المسميات^(٢).

وما ذهب إليه من التفريق بينهما "هو الصحيح الذي عليه الجماء الغفير"^(٣)، من أن كل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً.

ثم ذكر الطوفي ثلاثة أقوال في الفرق بينهما^(٤):

١ - أن النبي يوحى إليه مناماً، والرسول على لسان الملك يقظة، ووصف الطوفي هذا القول بأنه "ضعيف، لأن نبينا ﷺ أُوحي إليه ستة أشهر مناماً في أول مرة، ولم يقل أحد: إنه لم يكن حينئذ رسولاً"^(٥).

٢ - أن الرسول لا بد أن يدعو إلى الله سبحانه وتعالى، والنبي لا يلزم فيه ذلك، فالرسالة معنى متعدد، والنبوة تكون لازمة ومتعدية.

٣ - أن النبي من أتاه الوحي من الله تعالى، والرسول من أتى بشرع ابتداءً وينسخ بعض أحكام شريعة من قبله^(٦)، قال الطوفي: "وهذا نحو الذي قبله"^(١)، ولم يرجح

(١) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب فضل من بات على الوضوء ح (٢٤٧)، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب ما يقوله عند النوم وأخذ المضجع ح (٢٧١٠)، ومن استدل به على التفريق: القرطبي في تفسيره (٢٩٨ / ٧)، وابن حجر في الفتح (١١٢ / ١١)، وانظر: المنهل الروي (١٠٤) لابن جماعة.

(٢) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٨ / أ)، وانظر: الإشارات الإلهية (٤١ / ٣).

(٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٣٤٧ / ١).

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة (٨٨ / ١)، وحلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٨ / أ-ب)، والإشارات الإلهية (٤١ / ٣).

(٥) شرح مختصر الروضة (٨٨ / ١).

(٦) انتقد شيخ الإسلام هذا التفريق فقال: "وليس من شرط الرسول أن يأتي بشريعة جديدة؛ فإن يوسف كان رسولاً وكان على ملة إبراهيم، وداود وسليمان كانا رسولين وكانا على شريعة التوراة، قال تعالى عن مؤمن آل فرعون: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ

الطوفي أحد الأقوال.

ومن الأقوال أيضاً في التفريق بينهما: أنَّ الرسول من أرسل لقوم مخالفين والنبي من أرسل لقوم موافقين^(٢).

ومن أدق من فرّق بينهما شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ فالنبي عنده هو الذي ينبأ من الله تعالى فينبئ الناس به، فإن أرسل إلى كفار ليدعوهم إلى التوحيد فهو رسول فإن الرسل ترسل إلى المخالفين فيكذبهم بعضهم، والنبي من يعمل بشريعة من قبله ولم يرسل مبلغاً لرسالة الله تعالى^(٣)، وهذا هو القول الراجح فهو يتوافق مع قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [سورة الحج ٥٢/٢٢] فذكر إرسالاً يعم النوعين، وقد خص أحدهما بأنه رسول، فإن هذا هو الرسول المطلق الذي أمره بتبليغ رسالته إلى من خالف الله كنوح^(٤)، ونص عليه بعض السلف^(٥). ولا يرد عليه أنَّ الإرسال يقتضي من النبي البلاغ، وأن تركه كتمان لوحي الله

فِي شَكٍّ مِّمَّا جَاءَكُمْ بِهِ حَتَّى إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ رَسُولًا، وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ [النبوات ١٨٥-١٨٦].

(١) شرح مختصر الروضة (١/ ٨٩).

(٢) انظر: النبوات (١٨٤).

(٣) انظر: النبوات (١٨٤-١٨٥).

(٤) النبوات (١٨٤).

(٥) هذا الذي يفهم من كلام مجاهد رَحِمَهُ اللهُ قال: «النبي وحده يُكلم، وينزل عليه الوحي، ولا يرسل» [تفسير الطبري (١٦/ ٨٠)، والدر المنثور (٦/ ٦٥)] وقال السيوطي: ولفظ ابن أبي حاتم: «الأنبياء الذين ليسوا برسل يوحى إلى أحدهم ولا يرسل إلى (أحد)، والرسل الأنبياء الذين يوحى إليهم ويرسلون» [الدر المنثور (٥/ ٥١٤-٥١٥)]. ولفظه: «أحدهم»، والتصويب من النسخة المحققة من الدر المنثور (١٠/ ٧٨) بتحقيق الدكتور: عبدالله التركي - الطبعة الأولى - ١٤٢٤هـ - دار هجر - القاهرة.

تعالى، فقد سئل الشيخ محمد العثيمين رحمته الله: كيف لا يؤمر النبي بتبليغ الشرع وقد أوحى إليه؟ فأجاب عنه فقال: "أوحى الله إلى النبي بالشرع من أجل إحياء الشرع بمعنى أن من رآه واقتدى به واتبعه دون أن يلزم بإبلاغه، ومن ذلك ما حصل لآدم عليه الصلاة والسلام، فإن آدم كان نبياً مكلفاً كما جاء ذلك عن رسول الله ﷺ ومع هذا فليس من الرسل لأنه قد دلت السنة؛ بل دل القرآن، والسنة، وإجماع الأمة على أن أول رسول أرسله الله هو نوح عليه السلام، وآدم لا بد أن يكون متعبداً لله بوحى من الله فيكون قد أوحى إليه ولم يؤمر بالتبليغ، ولهذا لا يُعد من الرسل" ^(١).
فهناك فرق بين البلاغ والدعوة، فالرسول مبلغ، والنبي داعية.

رابعاً: عدد الرسل

ذكر الطوفي أنه "ورد في الأثر أن عدد الأنبياء والرسل مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً، منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر مرسلًا، وهو في حديث أبي ذر؛ وليس في القوة بذاك" ^(٢).

(١) مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (١/٣١٤) وللتوسع في المسألة انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (١/٣٤٧)، وشعب الإيمان (١/١٥٠)، وأعلام النبوة (٧٠) للماوردي، والأحكام (٧/٩٩١) لابن حزم، والفرق بين الفرق (٢٣٢) وتفسير ابن كثير (٤/٥٠١)، وشرح المقاصد في علم الكلام (٢/١٧٣) للتفتازاني، وشرح العقيدة الطحاوية (١٦٧)، والبرهان في علوم القرآن (٢/٤٣٠)، وإعانة الطالبين (١/٢٠)، وتفسير القرطبي (٧/٢٩٨)، وفتح الباري (١١/١١٢)، ونيل الأوطار (١/٢٦٩)، ولوامع الأنوار (١/٤٩)، ومعارج القبول (٢/٦٧٥)، واضواء البيان (٥/٧٣٥).

(٢) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٩/ب)، وحديث أبي ذر الطويل أخرجه أحمد في المسند (٥/١٧٨) ح (٢١٥٨٦)، و(٥/٢٦٥) ح (٢٢٣٤١)، والبزار في المسند (٩/٤٢٦) (٤٠٣٤)، والطيالسي في المسند (١/٦٥) ح (٤٧٨)، والطبراني في الكبير (٨/٢١٧)، وابو نعيم في الحلية (١/١٦٦)، وابن حبان في صحيحه (٢/٧٦) ح (٣٦١)، والحاكم في المستدرک (٢/٦٥٢) ح (٤١٦٦)، والبيهقي في السنن (٩/٤) ح (١٧٤٨٩)، وفي الشعب (١/١٤٩)، وابن

ورجح الطوفي أنَّ عددهم لا يعلمه إلا الله تعالى مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُمْ مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَّن لَّمْ

عساكر في تاريخ دمشق (٢٣/٢٧٤)، وقال ابن عدي في الكامل (٧/٢٤٤): "يحيى بن سعيد هو الصواب، وهذا حديث منكر من هذا الطريق عن ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير عن أبي ذر، وهذا الحديث ليس له من الطرق إلا من رواية أبي إدريس الخولاني والقاسم بن محمد عن أبي ذر، والثالث حديث ابن جريج، وهذا أنكر الروايات، ويحيى بن سعيد هذا يعرف بهذا الحديث". قال البيهقي في السنن (٩/٤): "تفرد به يحيى بن سعيد"، وفي الشعب (١/١٤٩): "يحيى بن سعيد البصري وهو ضعيف"، وقال الزيلعي: "وقد خالف ابن حبان في هذا الحديث أبو الفرج بن الجوزي؛ فأورده في كتابه الموضوعات، واتهم به إبراهيم بن هشام، ولا شك أنه تكلم فيه أئمة الجرح والتعديل من أجل هذا الحديث"، وقال: "وله طريق آخر رواه أحمد وإسحاق بن راهويه في مسنديهما من حديث معان بن رفاعة السلامي عن علي بن يزيد الدمشقي عن القاسم بن عبد الرحمن وهو مولى يزيد بن معاوية السامي عن أبي أمامة أن أبا ذر سأل رسول الله ﷺ... ومعان وعلي بن يزيد والقاسم ثلاثتهم ضعفاء" [تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري (٢/٣٩٠-٣٩١)، وانظر: البداية والنهاية (٢/١٥١-١٥٢)] وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/١٦٠): "رواه أحمد والبخاري والطبراني في الأوسط بنحوه، وعند النسائي طرف منه، وفيه المسعودي وهو ثقة ولكنه اختلط"، وفي موارد الظمان (١/٥٤) عن إسناد ابن حبان قال: "فيه إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني قال أبو حاتم وغيره: كذاب"، وقال ابن حجر في تلخيص الحبير (٢/٢١): "وأعله ابن حبان في الضعفاء بيحيى بن سعيد، وخالف الحاكم فأخرجه في المستدرک من حديثه، وله شاهد من حديث أبي أمامة، رواه أحمد بسند ضعيف". وضعفه شعيب الأرنؤوط في تحقيق مسند أحمد (٣٥/٤٣٢)، (٤٣٨/٣٦) (٦١٩)، ولذا قال عنه الطوفي في حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٩/ب): "وليس في القوة بذاك"، وأما ذكر ابن الجوزي له في الموضوعات فقد بحث عنه في الكتاب فلم أجده، وقد انتقد ذكره في الموضوعات ابن حجر في تخريج الكشاف (٤/١٤٤)، والألوسي في روح المعاني (١٧/١٧٢)، وتابعهما الألباني في السلسلة الصحيحة (٦-القسم الأول/٣٦٣)، وقال: عدد الرسل المذكورين في حديث الترجمة - يعني حديث أبي أمامة - صحيح لذاته، وأن عدد الأنبياء المذكورين في أحد طرقه وفي حديث أبي ذر من ثلاثة طرق، فهو صحيح لغيره.

نَقْصُصٌ عَلَيْكَ ﴿[سورة غافر ٤٠ / ٧٨]، فقال: "لما كان سنة (ثمان)^(١) وسبعمائة، رأيت المسيح عيسى بن مريم في النوم، رجلاً أشقر إلى الحمرة، ما هو رشيق القامة، (عليه ثوب قطن غليظ دسم)^(٢)، وهو مفرق الثنايا، في يده عصى لطيفة كالقضيب، أشبه الناس به الحسين بن عُلا^(٣) رجل من أهل العلت^(٤) من الصالحين، ورأيت صلي ركعتين إلى قبلة المسلمين؛ فلما فرغ، وكان مني على خطوات يسيرة؛ فجاء حتى وقف عليّ، وقال لي: كم أرسل الله رسولاً؟، ففكرت في أمري، وقلت: هذا رسول الله، وهو عالم، فإن أجبت به غير علم لم تكن مصلحة، فتلوت عليه هذه الآية، وقلت لم يذكر عددهم ولكن قال: ﴿مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾، فرأيت ضحك^(٥) حتى رأيت أسنانه، فترددت في النوم في ضحكه: هل هو استقصار لعلمي، أو لأنني تحريت الصدق^(٦)، ولم أعد الحق، وهذا أظهر الاحتمالين"^(٧).

وما ذهب إليه الطوفي هو الراجح، قال ابن أبي العز: "وأما الأنبياء والمرسلون فعلينا الإيمان بمن سمى الله تعالى في كتابه من رسله، والإيمان بأن الله تعالى أرسل

(١) في حلال العقد في أحكام المعتقد قال: "ثمان أو تسع" (مخطوط) (١٩/ب).

(٢) في حلال العقد في أحكام المعتقد قال: "على هيئة الزهاد، على غاية البذاذة" (مخطوط) (١٩/ب).

(٣) لم أجد له ترجمة.

(٤) "العلث بفتح أوله وسكون ثانيه وآخره ثاء مثلثة، إن كان عربياً فهو من العلت وهو خلط البر بالشعير، يقال: علت الطعام يعلته علثاً، وهي قرية على دجلة بين عكبرا وسامراء، ذكر الماوردي في الأحكام السلطانية: أن العلت قرية موقوفة على العلويين وهي في أول العراق في شرقي دجلة" [معجم البلدان (٤/١٤٥)].

(٥) في حلال العقد في أحكام المعتقد: "بعد أن كان يبكي في صلاته" (مخطوط) (١٩/ب).

(٦) في حلال العقد في أحكام المعتقد: "أو تعجب من تشيبي في الجواب" (مخطوط) (١٩/ب).

(٧) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/٢٠٨).

رسلاً سواهم، وأنبياء لا يعلم أسمائهم وعددهم إلا الله تعالى الذي أرسلهم، فعلينا الإيمان بهم جملة لأنه لم يأت في عددهم نص، وقد قال تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [سورة النساء ١٦٤ / ٤]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [سورة غافر ٤٠ / ٧٨] ^(١).

ومعنى الإيمان بالنبين "هو التصديق بأنهم صادقون فيما بلغوا من الرسالات، مؤيدون من الله ﷻ بالحجج والبينات، سفراء بين الله ﷻ وخلقه، قائمون في خدمته بواجب حقه، معصومون فيما بلغوه من الكذب، منزهون عن إتيان الفواحش والريب" ^(٢).

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٣٤٩)، وانظر: المحرر الوجيز (٣١١ / ٤) لابن عطية الأندلسي،

والمقاصد في علم الكلام (١٩٨ / ٢)، وحاشية ابن عابدين (٥٢٧ / ١).

(٢) الإشارات الإلهية (٣١١-٣١٢).

المبحث الثاني

ضرورة إرسال الرسل

خلق الله تعالى الخلق لعبادته، وأرسل إليهم من يعرفهم بهذه العبادة "فمصالح الخلق لا تنتظم بدون إرسالهم"^(١). ففي النبوة حفظ حقوق الناس من دم ومال وعرض، ورفع المظالم بينهم وإلا لهلك العالم واختل^(٢)، "وأكبر مقاصد الرسالة اجتماع كلمة المكلفين، إقامة العدل بينهم"^(٣)، "وذلك أن فائدة إيجاد الخلق وإرسال الرسل تعريف الله نفسه لخلقه، ودعائهم إلى عبادته وتوحيده"^(٤)، ويبني عليه "نجاة النفس من الهلكة في الدار الآخرة"^(٥)، ففي إرسال الرسل إقامة للحجة على الناس^(٦).

"أما فوائد البعثة فكثيرة نشير إلى نبذة منها، فنقول:

أولاً: اعلم أن شخص الإنسان كما لا بد له من رئيس، فكذا نوعه، وهو إما حاكم على الظاهر، وهو السلطان، أو على الباطن، وهو العالم؛ أو عليهما وهو النبي، ثم النبي مبعوث بما يدركه العقل، وبما يقصر عنه^(٧).

(١) حلال العقد (مخطوط) (١٨/ب).

(٢) انظر: الانتصارات الإسلامية (١/٢٦٢).

(٣) المصدر السابق.

(٤) التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٧٧).

(٥) الانتصارات الإسلامية (١/٢٦٢).

(٦) انظر: حلال العقد (مخطوط) (١٨/ب).

(٧) انظر: الانتصارات الإسلامية (١/٤٨٧)، وحلال العقد (مخطوط) (١٨/ب).

فمما يدركه العقل: تأكيد الأحكام العقلية بالأدلة النقلية قطعاً لعذر المكلفين من كل الوجوه.

ومما يقصر عنه ما لا يدركه العقل من صفات الخالق، وتعريف كيفيات ما تعبد به، وكميته، وصفته، إذ معرفة مجرد وجوب أصل العبادة لا يكفي في صحة الإتيان بها، ولأنَّ العبادة لو فوضت إلى رأي الخلق لأتى كل قوم بما يوافق أهوائهم، وللزم الاختلاف والفساد، وهذا مأمون مع التوقيف^(١).

ومعرفة درجات الفلك وحركاته التي يُستدل بها في ظلمات البر والبحر، وعلى معرفة بعض الأحكام الشرعية^(٢)، والتعريف بالنبات من حيث الداء والدواء، فالأعمار لا تفي بمعرفتها بالتجريب، مع أنَّ في التجربة خطراً عظيماً^(٣)، ومعرفة الصناعات النافعة: كصناعة الدروع والفلك، ومعرفة علمي الأخلاق والسياسة^(٤). كما أنَّ في النبوة إصلاحاً للأخلاق النفسية كالعدل والعفة والصدق والنجدة والحلم والصبر والرحمة ليلتزم الناس أحسنها ويجتنبون سيئها^(٥).

ومن فوائدها "ما أجرى الله سبحانه على أيديهم من البركات من جلب المصالح، ودرء المفاسد، والدعاء لهم، كإبراء المرضى"^(٦).

وبالجملة فالناس في أمس الحاجة إلى إرسال الرسل لتحقيق تلك المصالح العظيمة، قال ابن القيم: "حاجة الناس إلى الشريعة ضرورية فوق حاجتهم إلى كل شيء... لأنَّ غاية ما يُقدَّر في عدم التنفس والطعام والشراب موت البدن وتعطل الروح عنه، وأما ما يقدر عند عدم الشريعة ففساد الروح والقلب جملة وهلاك

(١) انظر: الانتصارات الإسلامية (١/٢٥٩)، وحلال العقد (مخطوط) (١٨/ب).

(٢) انظر: الانتصارات الإسلامية (١/٢٥٩-٢٦٠)، وحلال العقد (مخطوط) (١٨/ب).

(٣) انظر: الانتصارات الإسلامية (١/٢٦٠-٢٦١)، وحلال العقد (مخطوط) (١٨/ب).

(٤) شرح تائية شيخ الإسلام بتصرف يسير (٥٥/أ-ب).

(٥) انظر: الانتصارات الإسلامية (١/٢٦٢).

(٦) الانتصارات الإسلامية (١/٢٦١).

الأبدان، وشتان بين هذا وهلاك البدن بالموت فليس الناس قط إلى شيء أحوج منهم إلى معرفة ما جاء به الرسول، والقيام به، والدعوة إليه، والصبر عليه، وجهاد من خرج عنه، حتى يرجع إليه، وليس للعالم صلاح بدون ذلك البتة"^(١).

المخالفون في ضرورة النبوة:

١- البراهمة^(٢):

وهم الذين قدحوا في هذه الضرورة وقالوا: "لا حاجة إلى الرسل، لأنَّ العقل كافٍ لنا في التأديب ومعرفة الأحكام، إذ ما حسنه العقل أتينا، وما قبحه اجتنبناه، وما لم يقض فيه بحسن ولا قبح، فعلنا منه الضروري، وتركنا الباقي احتياطاً"^(٣)، "فالأنبياء إما أن يأتوا على وفق العقل، فلا حاجة معه إليهم، أو على خلاف العقل،

(١) مفتاح دار السعادة (٢/٢)، وانظر: (١١٧/٢)، (١٢٤).

(٢) وهم قبيلة بالهند فيهم أشراف أهل الهند، ويقولون: إنهم من ولد برهمي، أو براهم، وهو ملك من ملوكهم قديم، ولهم علامة ينفردون بها، وهي خيوط ملونة بجمرة وصفرة، يتقلدون بها تقلد السيوف، تفرقوا أصنافاً فمنهم أصحاب البددة، ومنهم أصحاب الفكرة، ومنهم أصحاب التناسخ، ومنهم من قال بنبوة آدم فقط، ومنهم من قال بنبوة إبراهيم فقط، يرمون الذبح وأكل اللحم، وزعموا أن رسولهم ملك أتاهم في صورة البشر من غير كتاب، له أربعة أيد، وأثنى عشر رأساً، من ذلك رأس إنسان، ورأس أسد، ورأس فرس ورأس فيل، ورأس خنزير، وغير ذلك من رؤوس الحيوانات، وأنه أمرهم بتعظيم النار، ونهاهم عن القتل والذباح إلا ما كان للنار، ونهاهم عن الكذب وشرب الخمر، وأباح لهم الزنا، وأمرهم أن يعبدوا البقر، ومن ارتد منهم ثم رجع حلقوا رأسه ولحيته وحاجبيه وأشفار عينيه، ثم يذهب فيسجد للبقر، وهم يقولون بإثبات الصانع، وينفون جميع صفاته [انظر: الفصل (١/١٦٣)، والملل والنحل (٢/٢٥١)، والمواقف (٣/٣٥٣) وتبليس إبليس (٨٢، ٢٦٢، ٣٥٠) وغاية المرام (٣١٨)، والفتاوى (١٠/٦٧، ٥١٠) وبيان تبليس الجهمية (١/١٣٩-١٤٠)].

(٣) شرح مختصر الروضة (٣/٢٠٨)، وانظر: شرح التائية (مخطوط) (٥٠/أ-ب)، ودرء القول القبيح (مخطوط) (٨/ب).

فلا التفات إليهم"^(١).

وأجاب الطوفي عن هذه الشبهة: بأنّ هذا مبني على التحسين والتقيح العقلي، فلا يُسلم أنّ العقل مستقل بجميع ما ينبغي خصوصاً في حقوق الله تعالى، فلا بد من معين على معرفتها وهذا لا يتحقق إلا في النبوة، ثم مخالفة الشرع للعقل فرض محال لإجماع الناس على أنّ الشرع لا يأتي بخلاف العقل في نفس الأمر، وإنما يأتي بما يقصر عن إدراكه العقل كتفضيل بعض الأمكنة والأزمنة على بعض لأسرار خفيت عنه^(٢).

ثم إن "استقباح البراهمة ونحوهم لبعض الأفعال قبل الشرع معارض بما كانت العرب في الجاهلية - على كثرتهم وكمال عقولهم وحكمتهم على ما دلّ عليه سيرهم ومحاوراتهم نظماً ونشراً - تستحسنه وتفتخر به من إراقة الدماء ونهب

(١) الإشارات الإلهية (٢/ ٣٦١)، وانظر: الملل والنحل (٢/ ٢٥١) وتليس إبليس (٨٤) وذكر ابن الجوزي لهم حجج أخرى، وكذا الفصل (١/ ١٦٣)، ولع الأدلة (١٢٣) للجويني، والتمهيد (١٢٦) للباقلاني، والمواقف (٣/ ٣٥٣)، ومفتاح دار السعادة (٢/ ٥٧، ١١٥)، وأعلام النبوة (٤٢).

(٢) انظر: الإشارات الإلهية (٢/ ٣٦١)، وقال الإيجي في المواقف (٣/ ٣٥٤): "والجواب - بعد تسليم حكم العقل - أن الشرع فائدته تفصيل ما أعطاه العقل إجمالاً، وبيان ما يقصر عنه العقل، فإن القائلين بحكم العقل لا ينكرون أن من الأفعال ما لا يحكم فيه، كوظائف العبادات، وتعيين الحدود، وتعليم ما ينفع، وما يضر من الأفعال، وذلك كالطبيب يعرف الأدوية وطبائعها وخواصها؛ مما لو أمكن معرفتها للعامة بالتجربة ففي دهر طويل؛ يُحرمون فيه من فوائدها؛ ويقعون في المهالك قبل استكمالها، مع أن اشتغالهم بذلك يوجب إتعاب النفس، وتعطل الصناعات، والشغل عن مصالح المعاش، فإذا تسلموه من الطبيب خفت المؤنة، وانتفعوا به، وسلموا من تلك المضار، ولا يقال في إمكان معرفته غنى عن الطبيب، كيف والنبي لا يعلم ما يعلم إلا من جهة الله"، وقال ابن الجوزي في تليس إبليس (٨٤): "قد ثبت أن كثيراً من الناس يعجزون عن سياسات الدنيا، حتى يحتاجون إلى متمم كالحكماء والسلطين فكيف بأمور الإلهية والأخروية".

الأموال وسبي العيال وقهر الخصوم وغير ذلك، فإن قلتم ذلك حسن يلزم التناقض، وإن قلتم قبيح فكيف يتفق على حسنه الجم الغفير من العقلاء، فإن قيل ذلك قبيح وإنما استحسنوه لجهلهم ولذلك سموا جاهلية، قلنا ليس كذلك وإنما سموا جاهلية لجهلهم بالشرائع^(١).

٢- بعض المتصوفة:

ومن قدح أيضاً في هذه الضرورة بعض المتصوفة فزعموا "أنَّ الرسل سوى الله، وكل ما سوى الله حجاب عن الله فالرسل حجاب عن الله فلا حاجة بالخلق إليهم"^(٢).

"وهم يدعون الخلق إلى الطاعات والتكاليف، فيشغلونهم عن الله بغيره، والله تعالى لا يحب الاشتغال بغيره"^(٣).

وأجاب الطوفي بأنَّ "هذا إما جهل منهم ظاهر، وفساد عقل أصابهم من غلبة الرياضة عليهم، أو زندقة خفية وإلحاد غلب عليهم من نظر فاسد، وأيسر ما يجابون به أنَّ كبرى قياسهم ممنوعة الكلية، وهو كافٍ في فساد قياسهم، فإن الرسل وسيلة إلى معرفة الله ﷻ والوصول وإليه، لا حجاب عنه، وهل يقبل ذو عقل أن يقال: نائب السلطان في بلاده حجاب عنه، فلا حاجة إليه؟ إذ الأنبياء يسوسون العباد في أمر

(١) درء القول القبيح (٩/أ)، وقال شيخ الإسلام في درء التعارض (٨/٥١٣): "وإذا كان الله معروفاً من طريق التوحيد بالعقل، فما بال قريش مع كونها ذوي عقول يقول يقول الله عنهم إخباراً: ﴿أَجْعَلِ الْأَلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾، فإن كان لا عقل لها فلا حجة عليها، وإن كانت ذوي عقول فما أغنت عنهم عقولهم، وقال سبحانه: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَآفَئِدَةً فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ﴾ وأخبر عنهم أنهم يقولون في النار: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾، لا خلاف أنهم كانوا ذوي أسماع لا يسمعون بها، وكذلك عقول لا تغني عنهم ولا يستعملونها، فلم تكن مغنية لهم مع تكذيبهم الرسل".

(٢) الإشارات الإلهية (٢/٣٦٢).

(٣) شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٥٠/ب).

المعاش والمعاد كنواب الملك في بلاده، وهب أن هذا المتصوف وشرذمة قليلة من أصحابه أمكنهم الوصول إلى الله ﷻ بلا واسطة لقوة رياضتهم واستعدادهم وقابليتهم، فالسواد الأعظم الذين لا يمكنهم ما أمكن هؤلاء يُتركون على انقطاعهم وجهلهم من غير موصل ومعرف؟! هذا جهل عظيم من هؤلاء، وإنما هذا كمن له عبيد كثيرون سائرون في سفر عرض لهم بحر وفيهم نفر يسير عوامون، والباقون لا يعرفون العوم، فإن مكثوا انقطعوا وإن خاضوا غرقوا، فهل يُنكر العقل أن يمدوا بعوامين أو ملاحين يقطعون بهم تلك اللجة"^(١).

وهذا عند الصوفية هو الفناء عن شهود ما سوى الله تعالى، قال شيخ الإسلام رحمه الله: "وهذا الذي يسميه كثير من الصوفية حال الاصطلام والفناء والجمع ونحو ذلك"^(٢). وهو أن يفنى بمعبوده عن عبادته وبمذكوره عن ذكره، ويُنشئ شيخ الإسلام نقده لهذا الحال من جهتين هما:

أولاً: أنه حال ناقص قد يعرض لبعض السالكين وليس هو من لوازم طريق الله، ونقصه من جهة عدم شهوده للأمر على ما هو عليه، فإنه إذا شهد أن الله رب كل شيء ومليكه وخالقه، وأنه المعبود لا إله إلا هو الذي أرسل الرسل وأنزل الكتب، وأمر بطاعته وطاعة رسله ونهى عن معصيته ومعصية رسله، فشهد حقائق أسمائه وصفاته وأحكامه خلقاً وأمرأ، كان أتم معرفة وشهوداً وإيماناً وتحقيقاً من أن يفنى بشهود معنى عن شهود معنى آخر.

ثانياً: أنه لم يعرف مثل هذا للنبي وللسابقين الأولين، ومن جعله نهاية السالكين فهو ضال وكذلك من جعله من لوازم طريق الله فهو مخطيء، بل هو من عوارض طريق الله التي تعرض لبعض الناس دون بعض"^(٣).

(١) الإشارات الإلهية (٢/ ٣٦٢-٣٦٣).

(٢) الفتاوى (٢/ ٣٧٠).

(٣) انظر: المصدر السابق و(٣/ ١١٨-١١٩) من نفس المصدر.

المبحث الأول

أوصاف الأنبياء وخصائصهم

أولاً: أوصافهم

١- كونهم بشراً:

ذكر الطوفي أن "الأنبياء بشر، تجوز عليهم الآفات والموت وأسبابه"^(١). ولهذا فهم عبيد الله، ولا يعلمون من الغيب إلا ما علمهم الله تعالى^(٢)، ولما طلب المشركون من نبينا ﷺ آيات فقالوا: ﴿وَقَالُوا لَنْ تُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا^{٩٠} أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّنْ نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجَّرَ الْأَنْهَارُ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا^{٩١} أَوْ تُسْقَطَ السَّمَاءُ كَمَا زَعَمَتْ عَلَيْنَا كَسَفًا أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا^{٩٢} أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّنْ زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَىٰ فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزَّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرؤه^{٩٣}﴾ أخبرهم الله تعالى عن حال نبينا محمد ﷺ فقال سبحانه: ﴿قُلْ سُبْحَنَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾ [سورة الإسراء ٩٠-٩٤]، وقال سبحانه: ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُ فِي الْأَرْضِ مَلَكًا يَمْشُو مَطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا﴾ [سورة الإسراء ٩٥ / ١٧] "أي لِمَ تستغربون أن يبعث الله إليكم بشراً رسولاً، فإن الحكمة لا تقتضي إلا ذلك، أن يرسل البشر إلى مثله، أما إرسال الملك

(١) الانتصارات الإسلامية (٢/ ٧٣٢).

(٢) انظر: الانتصارات الإسلامية (٢/ ٥٥٣، ٥٦٠، ٧١٩).

إلى البشر، فيبطل حكمة الإرسال^(١).

وهذا الأمر هو الذي دلّ عليه القرآن الكريم قال تعالى: ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [سورة إبراهيم ١٤ / ١١]، وقال سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [سورة الكهف ١٨ / ١١٠].

٢- علوم منزلتهم:

"فضيلة الأنبياء على غيرهم معلومة بالاضطرار، وذلك مناسب لتخصيصهم بما شاء الله ﷻ أن يكرمهم به"^(٢).

وذكر الطوفي أنّه يعتقد شرف الأنبياء وصدقهم، وطهارة نفوسهم لأنهم أمناء الله على خلقه ووحيه، ولذا أنكر على اليهود والنصارى ما نسبوه للأنبياء مما لا يليق بمقامهم، كشرب الخمر والزنا كما هو مصرّح به في كتبهم المحرفة، وهي "حكايات يتنزه سوقة الناس ورعاعهم وأراذلهم عنها؛ بل عما دونها، وأنتم تنسبون ذلك إلى الأنبياء فلعن الله من قال ذلك، ومن يصدقه... فعليكم جميعاً من الله ما تستحقونه... حيث تنسبون الأنبياء المعصومين المعظمين إلى المكر والخداع والزنا بالأجانب وبالبنات وسراري الآباء"^(٣).

٣- إتيانهم بالمعجزات:

عرّف الطوفي المعجزة بأنها: الأمر الممكن، الخارق للعادة، المقرون بالتحدي،

(١) الإشارات الإلهية (٢/ ٤١٣).

(٢) شرح مختصر الروضة (٣/ ٢٧٩).

(٣) الانتصارات الإسلامية (١/ ٤٠٥-٤٠٦)، وانظر: الانتصارات الإسلامية (١/ ٢٦٥، ٢٨٠،

٤٨٦) (٢/ ٥٣١-٥٣٣)، والتعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٩٥-٩٦) (١٠١)،

والإشارات الإلهية (٣/ ١٨٠-١٨١).

الخالى عن المعارض^(١).

وبين هذا التعريف؛ فقوله: (الممكن) فصل له عن الممتنع، إذ الممتنع لا يوجد.
وقوله: (الخارق للعادة) يفصله عن الأمور العادية التي يطرد وقوعها^(٢)، كطلوع الشمس، ووقوع المطر، وركوب الفرس ونحوها، فإن المستند في دعوى النبوة إليها لا يثبت له شيء.

وقوله: (المقرون بالتحدي) احتراز ممن يدعي أن معجز من قبله دليل على صدقه هو، فإن ذلك لا ينفعه، لأن معجزه ليس مقارناً لتحديه، بل "لو أن شخصاً أتى بما يعجز عنه الجن والإنس وسائر العالم ولم يتحداهم به لم يسم ذلك معجزاً شرعياً ولا الآتي به نبياً"^(٣).

وقوله: (الخالى عن المعارض)^(٤) احتراز مما يعارض بمثله كالسحر^(٥).

(١) انظر: الإشارات الإلهية (١/٤٠٢)، (٢/٤١١)، والانتصارات الإسلامية (١/٢٨٦)، (٢/٥٩٨، ٦٠٣، ٧٤٥) وحلال العقد (مخطوط) (١٧/ب)، والتعليق على الأنجيل الأربعة (مخطوط) (٣٢).

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/١٥٠-١٥١).

(٣) الإشارات الإلهية (٣/٢٨٧) وقد انتقد شيخ الإسلام هذا الشرط فقال: "آيات الأنبياء ليس من شرطها استدلال النبي بها ولا تحديه بالإتيان بمثلها، بل هي دليل على نبوته وإن خلت عن هذين القيدتين، وهذا كإخبار من تقدم بنبوة محمد، فإنه دليل على صدقه، وإن كان هو لم يعلم بما أخبروا به ولا يستدل به، وأيضا فما كان يظهره الله على يديه من الآيات مثل تكثير الطعام والشراب مرات كنبع الماء من بين أصابعه غير مرة وتكثير الطعام القليل حتى كفى أضعاف من كان محتاجا إليه وغير ذلك، كله من دلائل النبوة ولم يكن يظهرها للاستدلال بها ولا يتحدى بمثلها؛ بل لحاجة المسلمين إليها، وكذلك إلقاء الخليل في النار إنما كان بعد نبوته ودعائه لهم إلى التوحيد" [النبوات (١١٤) (١٣٠)].

(٤) انتقد شيخ الإسلام رحمه الله هذا الشرط ووصفه بأنه شرط باطل، لأن عدم المعارضة لا يُعلم، ثم إن مسيلمة والعنسي لم يكن عندهما من يعارضهما [النبوات (٢٠٩)].

(٥) الانتصارات الإسلامية (١/٢٨٦)، وسبق بيان التعريف الدقيق لآيات الأنبياء.

وسبق بيان أنَّ الأولى تسميتها آيات الأنبياء، أو دلائل النبوة، أو أعلام النبوة، أو بينات الأنبياء، قال الطوفي: "عُرف القرآن في بينات الرسل أنها المعجزات القاطعة للحجة المثبتة للنبوة"^(١)، كما قال تعالى: ﴿تِلْكَ الْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِهَا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [سورة الأعراف ١٠١/٧]، لأنَّ هذه الألفاظ أدل على المقصود بها، وهي مختصة بالأنبياء لا يشاركهم فيها غيرهم، ولأنَّ لفظ المعجزات لم يرد في الكتاب والسنة^(٢).

وكانت آياتهم عليهم السلام تأتي بما كان غالباً على أقوامهم، فموسى عليه السلام بُعث إلى قوم فيهم السحر فأعجزهم بالعصا ونحوها، وعيسى عليه السلام بُعث إلى قوم أهل طب فأعجزهم بإبراء المرضى وإحياء الموتى ونحوها بإذن الله، وصالح عليه السلام بُعث إلى قوم أهل إبل فأعجزهم بناقة خرجت من جبل، ومحمد ﷺ بُعث إلى قوم أهل فصاحة فأعجزهم بالقرآن العظيم^(٣).

وبين الطوفي أنَّ المعجزات من الأدلة على ثبوت النبوة^(٤)، وعلى صدق من جاء بها^(٥)، لا لذات المعجزات، بل هي بمنزلة قول الله تعالى صدق عبدي في دعوى الرسالة^(٦)، لأنَّ "خوارق العادات لا يقدر عليها إلا رب السماوات، فإذا اقترنت

(١) الإشارات الإلهية (٢/٣٤٨).

(٢) انظر: الجواب الصحيح (٥/٤١٢-٤١٩).

(٣) انظر: الانتصارات الإسلامية (٢/٦٠١).

(٤) انظر: الانتصارات الإسلامية (٢/٧٤٧)، والتعيين في شرح الأربعين (٧٤)، وشرح مختصر الروضة (٣/١٥٠)، وشرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٢٠/أ)، والإشارات الإلهية (١/٢٤٨) (٢/١٣٢) (٣/١١٢).

(٥) انظر: الانتصارات الإسلامية (١/٢٣٤)، والتعيين في شرح الأربعين (٨)، وشرح مختصر الروضة (١/١٥١)، وشرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٥٥/أ)، والإشارات الإلهية (٢/٣٣)، وحلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٨/ب).

(٦) انظر: درء القول القبيح (مخطوط) (٣٦/ب)، وحلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط)

بدعوى مدعي الرسالة، دلت على صدقه، إذ يمتنع في الحكمة تأييد الكاذب^(١).
 ودليل النبوة عند الطوفي لا ينحصر في المعجزة، "وذلك لأنَّ الرسول مؤيد بالمعجز الجاذب للقلوب إليه، وبالزهد في الدنيا، والطهارة عن قاذوراتها، فلا يتهم فيما يقول، ولا ما يفعل، بخلاف غيره ممن يتهم"^(٢)، وقال: "وبلغنا بالتواتر أقواماً ظهرت طهارتهم، وعرف صدقهم وزهدهم، وكملت أدواتهم، أخبروا بأنهم رسل الله ﷺ، وظهرت على أيديهم خوارق للعادات، وهي المعجزات مصدقة لدعواهم، وذلك يوجب العلم بصدقهم في دعوى الرسالة"^(٣).

ولهذا أقر الطوفي بالشروط التي ذكرها النصراني - الذي رد عليه الطوفي بكتاب الانتصارات الإسلامية - للنبي وهي: الصدق، وطهارة النفس ونزاهتها وتركيتها، وظهور المعجز، وموافقة ما يأتي به للفطرة، واستدل الطوفي على نبوة نبينا ﷺ بالبخارة الواردة في الكتب السابقة، وبغيرها من الدلائل كما سيأتي.

٤- مهمتهم:

مهمة الأنبياء هي تبليغ الرسالة إلى الناس لا إلزامهم بها، وهذا الأمر دلَّ عليه القرآن الكريم، كما قال ﷺ: ﴿مَّا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَغُ ۖ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ﴾ [سورة المائدة ٥/٩٩].

وكذا إنذار الناس قال تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ۚ فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [سورة الأنعام ٦/٤٨]، وقال: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ ۚ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [سورة الرعد ١٣/٧] "أي أنت

(١٨/ب)، والإشارات الإلهية (٢/٣٣، ١٣٢).

(١) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٨/ب).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

مبلغ وليس لك الاستقلال بإنزال الآيات" (١). وقال سبحانه: ﴿وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيفٍ﴾ [سورة هود ٨٦/١١] "أي أنا مبلغ لا ملزم بل الله يتولى مكافأتكم على ما تعملون من خير أو شر، وذلك شأن الرسول" (٢).

ثانياً: خصائصهم

١- دينهم واحد:

بعث الله تعالى الأنبياء بالدعوة إلى توحيد الله والإيمان به، وهو أمر مجمع عليه بين الرسل (٣)، فدعواهم واحدة، ولذا أصبح تكذيب أحدهم تكذيب لهم جميعاً، والأدلة على ذلك كثيرة، منها:

قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [سورة الأنبياء ٢١/٢٥]، وقال ﷺ: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [سورة الأنبياء ٢١/٢٤]، وقال تعالى: ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [سورة الزخرف ٤٣/٤٥]، وعلى أمور التوحيد يحمل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [سورة النحل ١٦/١٢٣]، وقوله سبحانه: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى

(١) علم الجدل في علم الجدل (١٤٦).

(٢) المصدر السابق (١٤٢).

(٣) الإشارات الإلهية (٢٦/٣).

الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ﴿سورة الشورى ٤٢/١٣﴾ "وإنما كبر على المشركين التوحيد، ونحوه من الأصول لا من الفروع"^(١).

وعلى أصول العقيدة يُحمل قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُوا بِبَايَاتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْا رُسُلَهُ وَاتَّبَعُوا أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [سورة هود ٥٩/١١] قال الطوفي: "لما كان دين الأنبياء واحداً في التوحيد وكلمتهم واحدة، كان عصيان الواحد منهم كعصيان جميعهم، وإلا فعاد ما عصوا بالحقيقة إلا من أرسل إليهم، وهو هود وحده"^(٢).

وكذا قوله سبحانه: ﴿وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ وَقَوْمُ تُبَّعٍ كُلٌّ كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ﴾ [سورة ق ٥٠/١٤] "وهذا هو الجواب عن كل موضع أُضيف فيه تكذيب الرسل إلى طائفة واحدة ذات رسول واحد"^(٣). وهذا هو الذي بينه النبي ﷺ بقوله: «الأنبياء إخوة لعلات أمهاتهم شتى ودينهم واحد»^(٤).

٢- عصمتهم:

عرّف الطوفي العصمة بأنها "منع العبد بالتأييد الإلهي من مقارفة المعصية... مع صحة صدورها عنه، لكمال مراقبته، وخصوصيته معرفته بالله ﷻ"^(٥)، "وليست العصمة امتناع وقوع المعصية عقلاً، وإلا لما ظهرت فضيلة التقوى أبداً"^(٦).

(١) الإشارات الإلهية (٣/٢٢٤)، وانظر: الانتصارات الإسلامية (١/٤٨٦)، وشرح مختصر الروضة (٣/١٧٢).

(٢) الإشارات الإلهية (٢/٣٢٠)، وانظر: شرح تائيه شيخ الإسلام (مخطوط) (٤٦/أ).

(٣) تفسير سورة ق (٣٧) للطوفي.

(٤) أخرجه البخاري كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت ح (٣٤٤٣)، ومسلم في كتاب الفضائل، باب فضائل عيسى عليه السلام ح (٢٣٦٥).

(٥) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٢/أ)، وانظر: الإشارات الإلهية (٢/٤٠٩).

(٦) الإشارات الإلهية (٢/٤٠٩).

وفصل الطوفي^(١) في مسألة عصمة الأنبياء عليهم السلام فذكر أنهم قبل النبوة يجوز عليهم كل ما يجوز على سائر البشر^(٢).
وأما بعد النبوة فهم معصومون من وقوع الكفر إجماعاً^(٣)، إلا عند (الفضلية)^(٤) من الخوارج^(٥)، وقولهم باطل.

- (١) انظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢١/ب) - (٢٢/أ).
(٢) وعلى هذا حمل الطوفي قوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ لأنه عليه السلام لم يكن حيثئذ نبياً، وكذا قوله سبحانه: ﴿قَالَ فَعَلْتُهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ لأن هذا أيضاً قبل النبوة [انظر: الإشارات الإلهية (٣/١٨، ٧٢)].
(٣) أما جوازه عقلاً فيجوز عليهم، انظر: الإشارات الإلهية (٢/٣٠٥، ٣٠٨، ٣٥١، ٣٩٧، ٤٠٩) (٣/٧٧، ١٨٢، ١٩٥)، وشرح مختصر الروضة (٢/١٠٠). ومن نقل الإجماع ابن العربي في أحكام القرآن (٣/٣٠٤).
(٤) في الأصل: «الفضيلية» والصواب ما أثبتته، وهم فرقة من الصفيرية، أصحاب فضل الرقاشي، حكى الأشعري أنهم قالوا: إن أفعال العباد لا يقال: إن الله سبحانه أرادها إذا لم تكن، ولا يقال: لم يردها، فإن كانت جاز القول بأنه أرادها، فما كان من فعلهم طاعة قيل: أراد الله سبحانه في وقته، وإن كان معصية قيل: لم يرده، وأجاز الرقاشي القول بأن الله يريد أمراً فلا يكون، وجوز أن يكون ما لا يريد، وأنكر أن يكون الله سبحانه يريد أن يطيعه الخلق قبل أن يطيعوه، أو يريد أن لا يعصوه قبل أن يعصوه، وكل ما كان من فعل الله فإنه قد يكون إذا أراد، وإن لم يرده لم يكن، وجوز أن يفعل الله الأمور وإن لم يردها، وقال شيخ الإسلام رحمه الله: وما يحكى عنهم أنهم قالوا بجواز الكفر على الأنبياء إنما هي بطريق اللازم لهم لأن كل معصية عندهم كفر وقد جوزوا المعاصي على النبي وهذا يقتضي فساد قولهم بأن كل معصية كفر فلم يلتزموا أن يكون النبي كافراً ولازم المذهب لا يجب أن يكون مذهباً، وحكى الملطبي عنهم أنهم يكفرون من خالفهم، وحكى ابن حزم أنهم يقولون: من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله بلسانه ولم يعتقد ذلك بقلبه بل اعتقد الكفر أو الدهرية أو اليهودية أو النصرانية فهو مسلم عند الله مؤمن، ولا يضره إذا قال الحق بلسانه ما اعتقد بقلبه [انظر: مقالات الإسلاميين (٥١٣)، ومنهاج السنة (٢/٤١٨)، ودقائق التفسير (٢/١١٧)، والتنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (١٧٩)، والفصل (٤/١٤٥)].
(٥) هم الذين خرجوا على أئمة المسلمين، وأوائلهم هم الذين خرجوا على علي بن أبي طالب عليه السلام.

وأيضاً هم معصومون فيما يتعلق بتبليغ الرسالة بالاتفاق^(١)، ومما يسقط المروءة عادة.

وأما الكبائر فقد اختلف في وقوعها منهم، ورجح الطوفي عصمتهم منها عمداً وسهواً.

وأما الصغائر فهم معصومون منها عمداً، ويجوز وقوعها منهم سهواً، لكن لا بد من تنبيههم عليها، ليتداركوها ويستغفروا منها^(٢). ولهذا قال تعالى مخاطباً نبيه محمداً ﷺ: ﴿لِيَعْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [سورة الفتح ٤٨/٢]، وقال سبحانه: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [سورة النصر

فأرسل إليهم ابن عباس؛ فناظرهم فرجع منهم جماعة، وقتلهم علي رضي الله عنه، ويطلق عليهم الشراة، والمحكمة، والنواصب، والحرورية، وغيرها، وقالوا بكفر مرتكب الكبيرة في الدنيا، وتخليده بالنار في الآخرة، وهم فرق، منها: الأزارقة، والنجادات، والصفرية، والعجاردة وغيرها [انظر: الملل والنحل (١/١١٤)، ومقالات الإسلاميين (٨٦)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٤٦)، والتبصير في الدين (٤٥)، والمواقف (٣/٦٩٢)].

(١) انظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢١/ب)، والانتصارات الإسلامية (١/٣٩٨) ودرء القول القبيح (مخطوط) (١٤/ب)، وقد نقل الاتفاق عليه القاضي عياض في الشفا (٢/٧٨٤)، والرازي في عصمة الأنبياء (٧)، وشيخ الإسلام رحمه الله في جامع المسائل (٣/٤٠) بتحقيق محمد عزيز شمس - الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ - دار عالم الفوائد - مكة، وفي الفتاوى (١٥/١٤٨)، ودرء التعارض (٥/٢٨٥)، ومنهاج السنة (٢/٣٩٦)، والذهبي في المنتقى من منهاج الاعتدال (١٥٥)، والآمدي في الأحكام (١/٢٢٤)، والشاطبي في الموافقات (٣/٢٦٥)، والألوسي في روح المعاني (١٦/٢٧٤).

(٢) انظر: الإشارات الإلهية (٣/٢٥٧، ٤٢٥)، ونقل شيخ الإسلام الاتفاق على أنهم لا يقرون على الخطأ والذنوب في جامع المسائل (٣/٤٠)، ويبين أن مذهب السلف وجمهور أهل الفقه والحديث والتفسير وجمهور متكلمي أهل الحديث من أصحاب الأشعري وغيرهم لم ينعوا وقوع الذنوب إذا كان مع التوبة كما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، وأما القول بعصمتهم مطلقاً فقال به أهل البدع والكلام والشيعة وكثير من المعتزلة وبعض الأشعرية [انظر: جامع المسائل (٣/٤٠)، والفتاوى (٤/٣١٩) (٢٠/٨٨)].

[١١٠/٣]، وروى المغيرة رضي الله عنه قال: قام النبي ﷺ حتى تورمت قدماه، فقبل له: غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ قال: «أفلا أكون عبداً شكوراً»^(١).

ومع هذا الترجيح لعصمة الأنبياء؛ فقد صحح الطوفي قصة الغرائق فقال: "استفاض نقلها بين الأمة، ورواها الثقات، ويدل على صحتها ما رواه البخاري والترمذي وصححه عن عكرمة عن ابن عباس قال: سجد رسول الله ﷺ في سورة النجم فسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس"^(٢).

وقصة الغرائق هي أن النبي ﷺ قرأ بمكة سورة النجم فلما بلغ هذا الموضع ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَ وَالْعُزَّىٰ ۖ وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةِ الْآخَرَىٰ﴾ [سورة النجم ١٩/٥٣ - ٢٠] ألقى الشيطان على لسانه: (تلك الغرائق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى)، فقال المشركون: ما ذكر آلهتنا بخير قبل اليوم فسجد وسجدوا، فأنزل الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَتَهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة الحج ٢٢/٥٢]^(٣).

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة، باب قيام النبي ﷺ الليل ح (١١٣٠)، ومسلم في كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب إكثار الأعمال والاجتهاد في العبادة ح (٢٨١٩).

(٢) الانتصارات الإسلامية (١/٣٩٦-٣٩٧)، وانظر: الإكسير في علم التفسير (١٨٠)، وشرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (١٣/أ)، والحديث في البخاري كتاب الجمعة، باب سجدة النجم ح (١٠٧٠)، والترمذي في كتاب الجمعة باب ما جاء في السجدة في سورة النجم ح (٥٢٤)، وصححها ابن حجر في الفتح (٨/٤٤٠).

(٣) أخرجهها عبدالرزاق في التفسير (٣/٤٠)، والطبري (١٧/١٨٧-١٨٩)، والسيوطي في الدر المنثور (٥/٣١٩) (٦/٦٥-٦٩)، والمقدسي في الأحاديث المختارة (١٠/٨٩)، (٢٣٤-٢٣٥)، والطبراني في الكبير (١٢/٥٣) وقال الألوسي في روح المعاني (١٧/١٧٧): "وقد أنكر كثير من المحققين هذه القصة" ومنهم: النحاس في الناسخ والمنسوخ (١/٥٧٢)، والقاضي عياض في الشفا (٢/٧٥٠)، وابن الجوزي في زاد المسير (٥/٤٤١)، والرازي في تفسيره (٣٢/٤٤-٤٧)،

وحمل الطوفي هذه القصة على أنَّ الشيطان هو الذي تكلم بتلك الكلمات، والنبى ﷺ كان يتلو فاشتبه على المشركين صوت الشيطان بصوت النبى ﷺ، فظنوا أنَّ المتكلم هو النبى ﷺ^(١)، أو على أنَّ هذا مما لحق النبى ﷺ ولم يُقر عليه، بل بُه بما

وابن كثير في التفسير (٢٣٠ / ٣)، والعيني في عمدة القاري (١٠٠ / ٧)، قال القاضي عياض: "لم يخرج أحد من أهل الصحة ولا رواه ثقة بسند سليم متصل... وأكثر الطرق فيها ضعيفة واهية"، وقال ابن كثير: "ولكنها من طرق كلها مرسلات ولم أرها مسندة من وجه صحيح"، وقال العيني: "وهذا الحديث الذي ذكر فيه ذكر ذلك أكثر طرقه منقطعة معلولة ولم يوجد لها إسناد صحيح ولا متصل إلا من ثلاثة طرق... وجميع هذه المسانيد الثلاثة لا يحتج بشيء منها". وقال الهيثمي في المجمع (١١٥ / ٧): "رواه البزار والطبراني... ورجاهما رجال الصحيح إلا أن الطبراني قال: لا أعلمه إلا عن ابن عباس عن النبى ﷺ، وقد تقدم حديث مرسل في سورة الحج أطول من هذا ولكنه ضعيف الإسناد"، ومن صحيحها ابن حجر في الفتح (٤٣٩ / ٨) فقال: "وكلها سوى طريق سعيد بن جبير إما ضعيف وإلا منقطع لكن كثرة الطرق تدل على أن للقصة أصلاً، مع أن لها طريقين آخرين مرسلين رجاهما على شرط الصحيحين... وجميع ذلك لا يتمشى على القواعد، فإن الطرق إذا كثرت وتباينت مخارجها دل ذلك على أن لها أصلاً، وقد ذكرت أن ثلاثة أسانيد منها على شرط الصحيح، وهي مراسيل يحتج بمثلها من يحتج بالمرسل، وكذا من لا يحتج به لاعتضاد بعضها ببعض"، وكذا سليمان بن عبد الله في تيسير العزيز الحميد (٢٤٤) "وهي قصة مشهورة صحيحة، رويت عن ابن عباس من طرق بعضها صحيح، ورويت عن جماعة من التابعين بأسانيد صحيحة، منهم عروة، وسعيد بن جبير، وأبو العالية، وأبو بكر بن عبد الرحمن، وعكرمة، والضحاك، وقتادة، ومحمد بن كعب القرظي، ومحمد بن قيس، والسدي وغيرهم، وذكرها أيضاً أهل السير وغيرهم وأصلها في الصحيحين"، وتعقب الألباني ابن حجر فصنف كتاب (نصب المنجنيق لنسف قصة الغرائيق)، فأبطلها سنداً ومتناً، ومما ألف في المسألة (دلائل التحقيق لإبطال قصة الغرائيق) لعلي حسن عبد الحميد، وبحث محمد الصادق عرجون في كتاب محمد رسول الله (٣٠ / ٢) هذه القصة، وأبطلها، والصواب بطلان القصة، وعدم صلاحية أسانيدها للاحتجاج.

(١) انظر: الإشارات الإلهية (٢٩٤ / ٣)، ودرء القول القبيح (مخطوط) (٧١ / أ)، قال ابن حجر في الفتح (٤٤٠ - ٤٤١): "وقيل كان النبى ﷺ يرتل القرآن فارتصده الشيطان في سكتة من السكتات، ونطق بتلك الكلمات، محاكياً نغمته، بحيث سمعه من دنا إليه؛ فظنها من قوله،

أنزل عليه من آية سورة الحج^(١).

٣- رؤياهم وحي من الله تعالى:

ذكر الطوفي أن رؤيا الأنبياء وحي من الله تعالى، وذلك لعدة أوجه^(٢):
 أولاً: ما سبق في الفرق بين النبي والرسول، على ما قيل: إن النبي يوحى إليه مناماً، والرسول على لسان الملك يقظة، وإن كان ضعفه الطوفي^(٣).
 ثانياً: أن رؤيا آحاد الأمم جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة، على ما شهدت به السنن الصحيحة^(٤)، فرؤيا الأنبياء أولى أن تكون نبوة.

وأشاعها، قال: وهذا أحسن الوجوه، ويؤيده ما تقدم في صدر الكلام عن بن عباس من تفسير تمنى بتلا، وكذا استحسن بن العربي هذا التأويل وقال قبله: إن هذه الآية نص في مذهبنا في براءة النبي ﷺ مما نسب إليه، قال: ومعنى قوله: ﴿فِي أَمْنِيَّتِهِ﴾ أي في تلاوته، فأخبر تعالى في هذه الآية أن سنته في رسله إذا قالوا قولاً زاد الشيطان فيه من قبل نفسه، فهذا نص في أن الشيطان زاده في قول النبي ﷺ، لا أن النبي ﷺ قاله، قال: وقد سبق إلى ذلك الطبري لجلالة قدره، وسعة علمه، وشدة ساعده في النظر، فصوب على هذا المعنى وحوم عليه، وانظر: أحكام القرآن لابن العربي (٣/٣٠٧)، وعصمة الأنبياء (٩٨) للرازي، والفرق بين الفرق (٢١٠) ورجحه القاضي عياض في الشفا (٢/٧٥٩)، وانتقد هذا التخريج العيني في عمدة القاري فقال: "إذا كان لا يستطيع أن يتشبه به في النوم، كما أخبر النبي ﷺ بذلك في الحديث الصحيح وهو قوله: «من رآني في المنام فقد رآني، فإن الشيطان لا يتشبه بي ولا يتمثل بي» فإذا كان لا يقدر على التشبه به في المنام من الرائي له - والنائم ليس في محل التكليف والضبط - فكيف يتشبه به في حالة استيقاظ من يسمع قراءته، هذا من المحال الذي لا يقبله قلب مؤمن" [عمدة القاري (٧/١٠٠)].

- (١) انظر: الانتصارات الإسلامية (١/٣٩٩).
- (٢) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/٢٨٥-٢٨٦).
- (٣) انظر: شرح مختصر الروضة (١/٨٨).
- (٤) كقول رسول الله ﷺ: «رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة» أخرجه البخاري في كتاب التعبير، باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً ح (٦٩٨٧)، ومسلم في كتاب التعبير الرؤيا ح (٢٢٦٤).

ثالثاً: ما ثبت في البخاري وغيره، من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «كان أول ما بدئ به رسول الله ﷺ الرؤيا الصادقة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح»^(١).

٤- أنهم لا يورثون ما تركوه صدقة:

ودلّ على ذلك قول النبي ﷺ: «لا نورث ما تركنا فهو صدقة»^(٢)، "والسر في أنّ الأنبياء لا يورثون هو التنبيه على أنهم إنما بعثوا لتبليغ الرسالة وإقامة الشرائع لا لجمع الدنيا، فهم بمثابة الضيوف في الدنيا، إنما لهم ما يقيم أبدانهم، وقد أورد على هذا قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ﴾ [سورة النمل ١٦/٢٧]، وقول زكريا: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ [سورة مريم ١٩/٦]، وأجيب بأنّ الإرث ها هنا للنبوّة، ونفي الإرث في الحديث إنما هو من الدنيا والمال فلا تعارض"^(٣).

٥- أنهم لا يفضل بعضهم على بعض:

ومن الخصائص التي أشار إليها الطوفي: التفضيل بين الأنبياء عليهم السلام، فيبين أنّ الرسل مراتب ودرجات عند الله تعالى، وأنّ بعضهم أفضل من بعض كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ﴾ [سورة الإسراء ١٧/٥٥]^(٤)، وأما نحن فقد نهينا عن التفضيل بينهم لئلا يوهم ذلك الغرض من المفضول منهم

(١) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب بدء الوحي ح(٤)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ح(١٦٠).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب مناقب قرابة رسول الله ﷺ ح(٣٧١٢)، ومسلم في كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي ﷺ لا نورث ح(١٧٥٨).

(٣) مختصر الترمذي (مخطوط) (٢/١٣٩/ب-١٤٠/أ)، وانظر: الصعقة الغضبية (٣٦١، ٣٦٩).

(٤) الإشارات الإلهية (٢/٤٠٢).

وتنقصه، وجانبهم مصون عن مثل ذلك^(١)، وقد قال ﷺ: «لا تفضلوا بين أنبياء الله»^(٢).

وبين أن أفضلهم نبينا محمد ﷺ بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَكِ الْذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [سورة الأنعام ٩٠/٦] "لأنه أمر بالاعتداء بجمعهم، والاعتداء بهم فعل مثل ما فعلوا، ولا بد أنه امتثل هذا الأمر لانعقاد الإجماع على عصمة الأنبياء... حينئذ قد فعل وحده من الطاعة مثل ما فعل هؤلاء جميعاً، والواحد إذا فعل مثل ما فعل الجماعة كان أفضل منهم"^(٣)، وكما قال ﷺ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة وأول من ينشق عنه القبر وأول شافع وأول مشفع»^(٤).

وأما قوله ﷺ: «من قال: أنا خير من يونس بن متى فقد كذب»^(٥)، فقليل: إنه على جهة التواضع^(٦)، وقيل: حفظاً لمنصب الأنبياء عمن يتنقصهم بواسطة تفضيله عليهم^(٧) كما قال ﷺ: «ما ينبغي لعبد أن يقول: أنا خير من يونس بن متى»^(٨).

(١) الإشارات الإلهية (١/٣٥١) (٢/٤٠٢).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ ح (٣٤١٥)، ومسلم في كتاب الفضائل، باب من فضائل يونس بن متى ح (٢٣٧٣).

(٣) الإشارات الإلهية (٢/١٨٢) و (٢/٢٣٦).

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الفضائل باب تفضيل نبينا ﷺ ح (٢٢٧٨).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن باب ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ ح (٤٨٠٥).

(٦) ذكر هذا الجمع ابن كثير في تفسيره (١/٣٠٥)، وقال القاضي عياض في الشفا (١/٣٠٧): وهذا لا يسلم من الاعتراض.

(٧) وانظر: شرح العقيدة الطحاوية (١٦٩-١٧٤).

(٨) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ ح (٣٤١٣)، ومسلم في كتاب الفضائل، باب في ذكر يونس عليه السلام ح (٢٣٧٧).

وقيل: قال ذلك قبل أن يوحى إليه أنه أفضل البشر^(١).

وذكر الطحاوي أن النهي يحمل على تفضيل أحدهم بعينه على آخر منهم، وهو التفضيل الخاص بين الأنبياء، كأن يفضل بعض الرسل على بعض بعينه، وأما التفضيل العام فلا يُمنع منه^(٢).

ورجح ابن أبي العز أن النهي عنه هو ما كان على وجه الحمية والعصبية وهوى النفس^(٣). ومما يُجمع به ما ذكره ابن كثير وهو أن مقام التفضيل ليس إلينا وإنما هو إلى الله ﷻ وعلينا الانقياد والتسليم له والإيمان به^(٤).

(١) التعيين في شرح الأربعين (١١)، وانظر: مختصر الترمذي (مخطوط) (٤٧/١-٤٨) وذكر هذا الجمع ابن كثير في تفسيره (٣٠٥/١)، وقال: إن فيه نظرا، وقال في البداية والنهاية (١/٢٨٤-٢٨٥): "ومن قال: إن هذا قاله قبل أن يعلم أنه أفضل، ثم نسخ باطلاعه على أفضليته عليهم كلهم، ففي قوله نظر لأن هذا من رواية أبي سعيد، وأبي هريرة، وما هاجر أبو هريرة إلا عام حنين متأخراً، فيبعد أنه لم يعلم بهذا إلا بعد هذا".

(٢) انظر: شرح معاني الآثار (٣١٦/٤)، وشرح العقيدة الطحاوية (١٧٢).

(٣) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (١٦٩-١٧٤).

(٤) انظر: تفسير ابن كثير (٣٠٥/١)، والبداية والنهاية (١/٢٨٤-٢٨٥)، وشرح معاني الآثار (٣١٦-٣١٥/٤)، وفتح الباري (٤٤٦/٦) وعمدة القاري (٢٥٠/١٢)، وللتوسع في المسألة انظر: مباحث المفاضلة في العقيدة (١٥٨-١٦٦)، وأحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض (٥٦٢/٢-٥٧٣).

المبحث الرابع

حقيقة النبوة والرد على المخالفين فيها

ذكر الطوفي أنَّ النبوة: "وحي إلهي، يخص الله ﷻ به بعض خلقه... واختصاصها ببعض البشر مجرد تفضل من الله ﷻ"^(١).

المطلب الأول: المخالفون من أهل الإسلام

بين الطوفي أنَّ مذهب جمهور أهل السنة الذي يقول به أنَّ النبوة موهبة من فضل الله تعالى ومنتته، "مرتبة على طاعة الله وتركها اقتضاها التوفيق، وإلا لجاز أن ينالها الشيطان"^(٢)، وليست النبوة مكتسبة كما زعم المعتزلة^(٣)، واستدل الطوفي لمذهب

(١) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢١/أ).

(٢) الإشارات الإلهية (٣/٣٢).

(٣) هذه المسألة ليست محل إجماع عند المعتزلة قال الأشعري في المقالات (٢٧٧): "واختلفت المعتزلة هل النبوة جزاء أم لا؟ فقال قائلون: هي ثواب وجزاء، وقال قائلون: ليست بجزاء ولا ثواب"، ونسب الشهرستاني في الملل والنحل (٧٣/١) القول بأن النبوة جزاء على عمل، وأنها باقية ما بقيت الدنيا إلى هشام بن عمرو الفوطي، الذي تنسب إليه فرقة الهشامية من فرق المعتزلة، ونسبه شيخ الإسلام رحمه الله في المنهاج (٤١٥/٢) إلى كثير من القدرية المعتزلة والشيعة [وانظر: شرح الأصفهانية (١٦٣)، وتنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء (١٤٠) لابن حمير]، وذكر شيخ الإسلام أنه قال بهذا القول بعض الفلاسفة كابن سينا، الذي زعم أن النبوة فيض فاض عليه من النفس الفلكية، أو العقل الفعال، ويقول: إن النفس أو العقل هو اللوح المحفوظ، وأن من اتصلت نفسه به علم ما علمته الأنبياء، وكذا السهووردي المقتول الذي طلب أن يكون نبياً، وابن سبعين الذي قال: لقد زدت في حديث لا نبي بعد نبي عربي، حيث قالوا أن من اتصف

الجمهور بقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ وَاجْتَبَيْنَاهُمْ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(١٧) ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴿[سورة الأنعام ٨٧/٦-٨٨]، فعمل اجتباؤهم بمشيئة الله تعالى، وبقوله سبحانه: ﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذِكْرِي بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾^(١٨) أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ الْعَزِيزِ الْوَهَّابِ ﴿[سورة ص ٣٨/٨-٩] فجعل النبوة من خزائن رحمته، ولم يذكر غير ذلك، فدل على استقلاله بالحكم^(١).

فالنبوة موهبة من الله تعالى مرتبة على زكاء النفس وصلاح العمل، كما قال سبحانه: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [سورة السجدة ٣٢/٢٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَشِيعِينَ﴾ [سورة الأنبياء ٩٠/٢١] حيث علل ما من به عليهم بمسارعتهم في الخيرات^(٢)، "وذلك أن الله تعالى إنما وهب النبوة لأهلها لما اختصوا به على باقي العالم من زيادة الخير والصلاح والطاعة والعبادة وتزكية النفوس واكتساب الفضائل واجتناب الرذائل، وإن كان ذلك بتوفيق الله ﷻ بدليل قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [سورة

بصفات ثلاث أصبح نبياً هي: القوة القدسية العلمية، والتأثير في الهولي، وما يتخلله في نفسه من أصوات هي كلام الله، ومن صور هي عندهم ملائكة الله، وهؤلاء الفلاسفة وحيهم من الشياطين، فهم من جنس المتنبيين الكذابين كمسيلمة الكذاب وأمثاله؛ بل أولئك أحذق منهم فإنهم كانت تأتيهم أرواح، فتكلمهم وتخبرهم بأمور غائبة، وهي موجودة في الخارج لا في أنفسهم، وهؤلاء لا يعرفون مثل هذا [انظر: الجواب الصحيح (٣٤٤/٥)، ومنهاج السنة النبوية (٤١٥/٢) (٥٢٠/٤) (٤٣٤/٥)، والنبوات (١٨١)، وشرح الأصفهانية (١٤١)].

(١) انظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢١/أ).

(٢) انظر: التعيين في شرح الأربعين (١٥٥).

الأنعام ١٢٤/٦] وسائر ما مدح به الأنبياء عليه السلام في القرآن الكريم^(١). وما ذهب إليه الطوفي هو "الذي عليه جمهور سلف الأمة وأئمتها وكثير من النظار أن الله يصطفى من الملائكة رسلاً ومن الناس والله أعلم حيث يجعل رسالاته، فالنبي يختص بصفات ميزه الله بها على غيره، وفي عقله ودينه، واستعد بها لأن يخصه الله بفضله ورحمته، كما قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾^(٢) أَهْمُ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ [سورة الزخرف ٤٣/٣١-٣٢]، وقال تعالى: ﴿مَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [سورة البقرة ١٠٥/٢]، وقال تعالى لما ذكر الأنبياء ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾^(٣) وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ^(٤) وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ^(٥) وَمِن آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ وَاجْتَبَيْنَاهُمْ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [سورة الأنعام ٨٤-٨٧] فأخبر أنه اجتباهم وهداهم^(٦).

قال شيخ الإسلام رحمه الله: "والنبوة الحق هي إنباء الله لعبده، ونبي الله من كان الله هو الذي ينبئه ووحيه من الله"^(٧)، "فإن النبوة غير مكتسبة ولا مجتلبة بالأسباب وإنما

(١) شرح مختصر الروضة (٣/ ٢٨٠)، وانظر: الإشارات الإلهية (٢/ ١٩٤).

(٢) منهاج السنة النبوية (٢/ ٤١٦-٤١٧).

(٣) النبوات (١٨١).

هي كرامة من الله تعالى^(١)، وأجمع العلماء على كفر من قال بأن النبوة مكتسبة^(٢).

المطلب الثاني: المخالفون من أهل الكتاب

لم يذكر الطوفي رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ عن أهل الكتاب مخالفة في حقيقة النبوة بل حكى عن النصراني - الذي رد عليه الطوفي في كتاب الانتصارات الإسلامية - قوله: "أما حقيقة النبوة: فإنها وحي صادق نافع للناس إلهي، يكشف عن الغيب الذي لا يمكن انكشافه بحسب مجرى الطبيعة"، فعلق عليه قائلاً: "قلت: وهذا تعريف صحيح لا مطعن عليه"^(٣).

(١) الآداب الشرعية (٤١٨/١)، وانظر: النهاية في غريب الحديث (٢٦٥/١)، (٢٥٢/٥)، وفيض القدير (٣٤١/٢).

(٢) روضة الطالبين (٢٨٩/٧) للنووي، ومغني المحتاج (١٣٥/٤) للشربيني، وسير أعلام النبلاء (٩٦-٩٧)، ونُسب ابن حبان البستي رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ صاحب الصحيح إلى القول بأن النبوة مكتسبة، حيث حكوا عنه قوله: "النبوة العلم والعمل" فحكموا عليه بالزندقة، قال ابن كثير في البداية والنهاية (٢٥٩/١١): "وهي نزعة فلسفية، والله أعلم بصحة عزوها إليه"، وقال الذهبي في السير (٩٦/١٦): "هذه حكاية غريبة، وابن حبان فمن كبار الأئمة، ولسنا ندعي فيه العصمة من الخطأ، لكن هذه الكلمة التي أطلقها قد يطلقها المسلم، ويطلقها الزنديق الفيلسوف، وإطلاق المسلم لها لا ينبغي، لكن يعتذر عنه فنقول لم يرد حصر المبتدأ في الخبر، ونظير ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «الحج عرفة»، ومعلوم أن الحاج لا يصير بمجرد الوقوف بعرفة حاجاً، بل بقي عليه فروض وواجبات، وإنما ذكر مهم الحج، وكذا هذا ذكر مهم النبوة، إذ من أكمل صفات النبي كمال العلم والعمل فلا يكون أحد نبياً إلا بوجودهما، وليس كل من برز فيهما نبياً، لأن النبوة موهبة من الحق تعالى، لا حيلة للعبد في اكتسابها... وأما الفيلسوف فيقول النبوة مكتسبة، ينتجها العلم والعمل فهذا كفر ولا يريد أبو حاتم أصلاً وحاشاه".

(٣) الانتصارات الإسلامية (٢٥٢/١)، قال ابن حزم في الفصل (٨٢/١): "إن أهل هذه الملة - يعني اليهود-، وأهل هذه النحلة - يعني من أنكر التثليث من النصارى - موافقون لنا في الإقرار بالتوحيد، ثم بالنبوة، وبآيات الأنبياء عليهم السلام، وبنزول الكتب من عند الله ﷻ، إلا أنهم

ولكن بين الطوفي أنَّ أهل الكتاب قدحوا في صدق نبوة بعض الأنبياء، فاليهود أنكروا نبوة محمد ﷺ وعيسى عليه السلام، ومستندهم في ذلك إنكار النسخ^(١)، وإن سلّموا به فإنما يسلمونه في غير النص المؤبد، أما المؤبد فيمنعون النسخ فيه، قالوا: والنص على شريعة موسى عليه السلام مؤبد، وهو قوله: "تمسكوا بالسبت أبد الدهر"^(٢)، قالوا: فلو نسخ مثل هذا لزم تكاذب النصوص المعصومة وتناقضها، أو البداء^(٣).

فارقونا في بعض الأنبياء عليهم السلام دون بعض."

(١) النسخ في اللغة: الرفع والإزالة، ويراد به النقل، وشرعاً: رفع الحكم الثابت بطريق شرعي بمثله مترسخ عنه، كما بينه الطوفي في شرح التائية (مخطوط) (٥٣/أ)، وشرح مختصر الروضة (٢/٢٥١)، وذكر أيضاً في (٢/٢٦٦) أن المنكرين للنسخ من اليهود هم الشمعونية، وقد أنكروا جوازه عقلاً، ووقوعه سمعاً، وأما العناية من اليهود، وأبو مسلم الأصفهاني من المسلمين، فأنكروا جوازه شرعاً لا عقلاً، مع أن الرازي حكى في اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٨٢) أن جميع اليهود ينكرون النسخ، وقال الشوكاني في إرشاد الثقات (٢٥) "وما روي في بعض كتب أصول الفقه من أن اليهود ينكرون النسخ؛ فتلك رواية غير صحيحة، وقد نسبها من نسبها إلى طائفة قليلة منهم، وما أظنه يصح عنهم ذلك، فإن التوراة مصرحة بنسخ كثير من الأحكام التي تعبدهم الله بها، تارة تخفيفاً، وتارة تغليظاً، وتارة إيجاباً، وتارة تحريماً" [وانظر: إرشاد الفحول (٣١٣) للشوكاني].

(٢) لم أجد هذا القول في العهد القديم، وبين الطوفي في شرح التائية (مخطوط) (٥٤/ب) أنه من موضوعات ابن الراوندي، وقال شيخ الإسلام رحمه الله في الفتاوى (٤/١١٢): "أن هذا ليس في كتبهم وإنما هو مفترى مكذوب"، قال ابن الوزير في إيثار الحق على الخلق (٧٢): "فلو كان حقاً لذكروه للنبي ﷺ ولم يؤمن منهم أحد، لكنه موضوع في زمن الراوندي، ذكره صاحب التقويم في أصول الفقه، ولا حجة فيه لو صح؛ لأن المراد بذلك قد يكون مدة طويلة، وإلى غاية، كقوله تعالى: ﴿وَبَدَأَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ أَبَداً حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾ [سورة الممتحنة ٤/٦٠]" [وانظر للتوسع: شرح المقاصد (٢/١٩١) وعمدة القاري (١/٢٤٧)، والإحكام (٣/١٣٦) للآمدي، ومراة الجنان (٢/١٤٤) لليافعي].

(٣) انظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٠/أ)، والبداء هو: "أنه يريد الشيء ثم يبدو له

والجواب:

(١) أن النسخ قام دليله عقلاً^(١)، ووقوعه شرعاً مقررٌ في كتب الأصول^(٢)، لا

فيريده خلافه، وذلك أنه يتحرك حركة لخلق شيء ثم يتحرك خلاف تلك الحركة، فيكون ضد ذلك الشيء ولا يكون الذي أراده قبل"، وأشهر من وصف الله به - تعالى الله عن قولهم - الرافضة [انظر: مقالات الإسلاميين (٤٩١، ٥١٥)، والفصل (١/١٢٦)، والملل والنحل (١/١٤٨-١٤٩)، وشرح مختصر الروضة (٢/٢٦٤)].

(١) ذكر الطوفي في شرح مختصر الروضة (٢/٢٦٧) أن الدليل العقلي على النسخ من وجهين:

١ - دوران الحكم مع المصالح وجوداً وعدماً، كغذاء المريض الذي يختلف في كميته، وكميته، وزمانه، باختلاف المصالح فقد ينهاه عما يأمره به غداً، فكذا الحكم الشرعي يجوز أن يكون فيه مصلحة فيؤمر به في وقت تحصيلاً للمصلحة، وينهى عنه في وقت لأن فيه مفسده.

٢ - أن الوقوع مستلزم للجواز، فوقع النسخ يدل على جوازه، كتحریم نكاح الأخوات في شريعة موسى عليه السلام بعد جوازه في وقت آدم عليه السلام، وتحریم الجمع بين الأختين بعد أن كان جائزاً في شريعة يعقوب عليه السلام، وكقوله تعالى: ﴿فَبَطَلْهُمْ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِيتٌ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [سورة النساء ٤/١٦٠]، وفي شرح التائية (٥٣/ب) زاد وجهاً ثالثاً: فذكر أنه ممكن لذاته ببديهة العقل، وانظر: التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٩٤).

(٢) ذكر الطوفي في شرح مختصر الروضة (٢/٢٦٨) أنه يدل عليه وجوه: الأول/ قوله سبحانه: ﴿مَا تَنَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [سورة البقرة ٢/١٠٦] فهو نص في وقوع النسخ، الثاني/ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَّكَاتٍ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنْزِلُ﴾ [سورة النحل ١٦/١٠١] والتبديل هو النسخ، الثالث/ نسخ الاعتداد بالحوال الوارد في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفَوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَّتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٤٠] بالاعتداد بأربعة أشهر وعشرا الوارد في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفَوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [سورة البقرة ٢/٢٣٤] وهو ناسخ مؤخر في التنزيل مقدم في التلاوة، الرابع/ نسخ الوصية للوالدين الواردة في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [سورة البقرة ٢/١٨٠] بآية الميراث وهو قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [سورة النساء

فرق بين النص المؤبد وغيره.

(٢) لئن سلمنا الفرق بين النص المؤبد وغيره، فلا نسلم صحة نصوصهم المؤبدة، وسلامتها من التحريف والدخل والدسائس^(١).

(٣) لئن سلمنا صحة نصوصهم فقد ورد في التوراة نصوص بلفظ التأييد، ثم انقطع حكمها، ومن ذلك أن الله سبحانه وعد بني إسرائيل بأرض الشام تكون لهم أبد الدهر^(٢)، ثم إنها خرجت من أيديهم، على ما هو مشاهد، ومن ذلك أن الله ﷻ

[١١/٤] ففصل في حكم الميراث، ونسخ وجوب الوصية للأقارب [وانظر: تفسير ابن كثير (١/١٥٢، ٣٨٣)، والإحكام (٣/١٢٠-١٣٧) للآمدي، والإحكام (٤/٤٧٠-٤٧٣) لابن حزم، والغنية في أصول الدين (١٥٥-١٥٨) للنيسابوري، وشرح المقاصد في علم الكلام (٢/١٩٠) للتفتازاني، والتمهيد (٢٠٤-٢١٩) للباقلاني، والمواقف (٣/٣٨٨) للإيجي].

(١) دل القرآن الكريم على تحريفهم لكتبهم كما قال تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة ٢/٧٥]، وقال ﷻ: ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [سورة النساء ٤/٤٦]، وقال سبحانه: ﴿فِيمَا نَقُصُّهُمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [سورة المائدة ٥/١٣]، وسبق بيان كذب الكلام الذي نسبوه إلى موسى عليه السلام في تأييد رسالته، وقد بين الطوفي أن كتبهم محرفة متناقضة لا تصلح للاستدلال، ولا تقوم بها حجة، فقال في شرح مختصر الروضة (٢/٨٨): "وبمثل هذا وقع الطعن في توراة اليهود... وما نقلوه عن أسلافهم، وذلك لأنهم قلوا - بقتل مختصر لأكثرهم - عن عدد التواتر، فلم يفد ما نقلوه العلم" [وانظر أيضاً: الانتصارات الإسلامية (١/٢٣٠، ٣٤٠-٣٤٢، ٣٨٣، ٤٠٥)، والتعليق على الأنجيل الأربعة (مخطوط) (٢-٣)، (٦)، (٤٠)- (٤١)، (٧٢)، (١٠٣)، (١١٩)، والإشارات الإلهية (٢/٦٦-٦٨)، وشرح مختصر الروضة (٢/٨٨) وعلم الجدل في علم الجدل (١٨٣-١٨٤) كلها للطوفي، وانظر: الفصل (١/٩٣-١٦٦)، وشفاء الغليل في بيان ما وقع في التوراة والإنجيل من التبديل (٣٦-٤٣) للجويني، وافحام اليهود (١٣٥-١٤٥) للسموئل المغربي، والبحث الصريح في أيما هو الدين الصحيح (٢٣٩-٣٠٩) للراسي، واطهار الحق (١/١٢٢-١٢٨) للهندي].

(٢) ونصه في سفر التكوين، الإصحاح (١٥)، الفقرة: ١٨-١٩، ص (٢٣): "في ذلك اليوم قطع الرب

أمر موسى أن يجعل سياسة الهيكل في هارون وبنيه أبد الدهر^(١)، ثم انقطع ذلك، فجاز أن يكون النص المؤبد على شريعتهم منقطعاً كهذه النصوص.

وهذا الجواب ألزمهم به الطوفي، وهو كثير جداً في كتبهم، ولذا ذكر العلماء أمثلة أخرى لنصوص انقطع حكمها، قال الرازي: "لكن لفظ التأيد في التوراة قد جاء للمبالغة دون الدوام في صور، إحداها: قوله في العبد: إنه يستخدم ست سنين ثم يعتق في السابعة فإن أبى العتق فلتتقب أذنه ويستخدم أبداً، وثانيها: قيل في البقرة التي أمروا بذبحها يكون ذلك سنة أبداً ثم انقطع التعبد بذلك عندهم، وثالثها: أمروا في قصة دم الفصح بأن يذبحوا الجمل ويأكلوا لحمه ملهوجاً ولا يكسروا منه عظماً ويكون لهم هذا سنة أبداً، ثم زال التعبد بذلك، ورابعها: قال في السفر الثاني: (قربوا إلي كل يوم خروفين خروفا غدوة وخروفا عشية قربانا دائماً لاحقاً بكم) ففي هذه الصور وجدت ألفاظ التأيد ولم تدل على الدوام"^(٢).

ومن العلماء من سلك في الإلزام طريقاً آخر حيث أثبت وقوع النسخ من خلال نصوص التوراة، ومن ذلك فداء ولد إبراهيم عليه السلام بعد أمره بذبحه^(٣) وهو أشد أنواع النسخ لأنه قبل الفعل، وغيرها من الأمثلة^(٤).

مع إبرام ميثاقاً قائلاً: لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات"، وفي سفر الخروج الإصحاح (٣٣)، الفقرة: ١-٢، ص (١٤٢) قال: "وقال الرب لموسى: اذهب اصعد من هنا أنت والشعب الذي أصعدته من أرض مصر إلى الأرض التي حلفت لإبراهيم وإسحق ويعقوب قائلاً لنسلك أعطيها".

(١) ونصه في سفر العدد الإصحاح (١٨)، الفقرة من (٨-٩) ص (٢٤٢): "وقال الرب لهارون: وهأنذا قد أعطيتك حراسة رفائعي مع جميع أقداس بني إسرائيل لك أعطيتها حق المسحة ولبنيك فريضة دهرية".

(٢) المحصول (٣/٤٥٧-٤٦٠)، وانظر: الإحكام (٣/١٧٣) للآمدي.

(٣) انظر: سفر التكوين، الفقرة (١-١٤) ص (٣٢-٣٣).

(٤) انظر: نفائس الأصول (٦/٢٤٣٠) للقرافي، وشرح تنقيح الفصول (٣٠٥) للقرافي أيضاً.

وقد تعجب ابن حزم^(١) من هؤلاء اليهود فقال: "وفي توراتهم البداء الذي هو أشد من النسخ وذلك أن فيها أن الله تعالى قال لموسى عليه السلام: سأهلك هذه الأمة وأقدمك على أمة أخرى عظيمة فلم يزل موسى يرغب إلى الله تعالى في أن لا يفعل ذلك حتى أجابه أمسك عنهم^(٢)، وهذا هو البداء بعينه والكذب المنفيان عن الله تعالى لأنه ذكر أن الله تعالى أخبر أنه سيهلكهم ويقدمه على غيره ثم لم يفعل فهذا هو الكذب بعينه تعالى الله عنه"^(٣).

وقال ابن القيم: "ومن العجائب حجرهم على الله أن ينسخ ما شرعه لئلا يلزم البداء ثم يقولون: إنه ندم وبكى على الطوفان وعاد في رأيه وندم على خلق الإنسان"^(٤).

قال النحاس مبيناً: "الفرق بين النسخ والبداء، أن النسخ: تحويل العباد من شيء

(١) هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، ولد بقرطبة (٣٨٤هـ، له (المحلى) و(الفصل) و(الدرة) توفي سنة (٤٥٦هـ، وذكر شيخ الإسلام في الدرء (٣٣-٣٤) أنه ممن يسلك في العقلية مسلك الاجتهاد ويغلط فيها كما غلط غيره، فيشارك الجهمية في بعض أصولهم الفاسدة، مع أنه لا يكون له من الخبرة بكلام السلف والأئمة في هذا الباب ما كان لأئمة السنة، وإن كان يعرف متون الصحيحين وغيرهما [انظر: السير (١٨/١٨٤)، ووفيات الأعيان (٣/٣٢٥)، والوافي بالوفيات (٩٣/٢٠)].

(٢) النص في سفر الخروج، الإصحاح (٣٢) الفقرة (٩-١٥) ص(١٤٠): "وقال الرب لموسى: رأيت هذا الشعب، وإذا هو شعب صلب الرقبة، فالآن اتركني ليحمي غضبي عليهم وأفنيهم، فأصيرك شعباً عظيماً فتضرع موسى أمام الرب إلهه، وقال: لماذا يا رب يحمي غضبك على شعبك، الذي أخرجته من أرض مصر بقوة عظيمة، ويد شديدة، لماذا يتكلم المصريون قائلين: أخرجتهم بخبث ليقتلهم في الجبال، ويفنيهم عن وجه الأرض، ارجع عن حمو غضبك، واندم على الشر بشعبك، اذكر إبراهيم، وإسحق، وإسرائيل، عبيدك الذين حلفت لهم بنفسك، وقلت لهم أكثر نسلكم كنجوم السماء، وأعطي نسلكم كل هذه الأرض التي تكلمت عنها، فيملكونها إلى الأبد، فندم الرب على الشر الذي قال إنه يفعله بشعبه".

(٣) الفصل (١/٨٤).

(٤) هداية الحيارى (١١٥).

قد كان حلالاً فيحرم أو كان حراماً فيحلل... إرادة الصلاح للعباد وقد علم الله ﷻ العاقبة في ذلك، وعلم وقت الأمر به أنه سينسخه إلى ذلك الوقت... وأما البداء فهو ترك ما عزم عليه، كقولك: (امض إلى فلان اليوم) ثم تقول: (لا تمض إليه) فيبدو لك عن القول الأول وهذا يلحق البشر لنقصانهم^(١).

ولمنكري النسخ أدلة عقلية ذكرها العلماء، وأجابوا عنها ليس هذا مجال بسطها والكلام فيها معروف في كتب علم أصول الفقه^(٢).

وقد اتفق اليهود والنصارى على منع نبوة محمد ﷺ، فزعم بعضهم أنه لم يأت بمعجز^(٣)، وأنه لم يكن صاحب آية وإنما كان صاحب سيف^(٤)، وأجاب الطوفي عن دعواهم من عدة أوجه:

أولاً: أن نبينا محمد ﷺ مُصَرَّحُ بنبوته في كتبهم المقدسة، كنبوة أشعيا في عدة مواضع، ومشار إليه في باقي كتبهم إشارات ظاهرة، فكتبهم حجة عليهم، وذكر الطوفي مواضع كثيرة، فمما جاء في التوراة: قول الله سبحانه لإبراهيم: "إن زوجتك سارة تلد غلاماً ويدعى اسمه إسحق وأقيم معه ميثاقاً إلى الأبد ويخلفه من بعده، وعلى إسماعيل فقد سمعتك وباركت عليه وكثرته كثيراً جداً ويولد له اثنا عشر

(١) الناسخ والمنسوخ (٦٢).

(٢) انظر: شرح التائية (مخطوط) (٥٤/أ)، والإحكام (٤/٤٧٠-٤٧٣) لابن حزم، والإحكام (٣/١٣٠-١٣٢) للآمدي، والمعتمد (١/٣٧١) لأبي الحسين البصري، والبرهان في أصول الفقه (٢/٨٤٧-٨٤٩) للجويني، والتبصرة (٢٥٢-٢٥٤) للشيرازي، والفصول في الأصول (٢/٢١٨-٢١٦) للجصاص، والمحصل (٣/٤٤٦) للرازي، والمحصل (١٤٤) لابن العربي، والمنحول (٢٨٨) للغزالي، وقواطع الأدلة (١/٤١٩-٤٢٢) للسمعاني، وشرح مختصر الروضة (٢/٢٦١-٢٦٥).

(٣) انظر: الانتصارات الإسلامية (٢/٥٣٧) ورد الطوفي هذه الدعوى.

(٤) انظر: التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٣٢) ورد الطوفي هذه الدعوى.

شريفاً، وأجعله لشعب عظيم"^(١). قال الطوفي: "فهذا الشعب العظيم هم العرب، فوجب أن يكون فيهم رسول كسائر الشعوب لما سبق من أن عناية الله بخلقه تقتضي ذلك، وبالجمله: الأمارات الظاهرة في التوراة وغيرها من كتب الأوائل على نبوته كثيرة، ذكر الماوردي وغيره منها جملة في دلائل النبوة"^(٢)، والذي ذكرته أنا نقلته من نفس التوراة"^(٣).

ومما في الإنجيل: "والفارقليط"^(٤) روح القدس الذي يرسله أبي باسمي هو

(١) النص في سفر التكوين الإصحاح (١٧) الفقرة (١٩-٢١) ص (٢٥)، وانظر: الإصحاح (٢١) من نفس السفر الفقرة (١٧-١٩) ص (٣١) وجاء فيه: "ونادى ملاك الله هاجر من السماء، وقال لها: مالك يا هاجر لا تخافي، لأن الله قد سمع لصوت الغلام حيث هو، قومي احملني الغلام، وشدي يدك به لأنني سأجعله أمة عظيمة".

(٢) مطبوع باسم أعلام النبوة (١٩٧-٢١٦)، وانظر: دلائل النبوة (١٠٠) لابن الفضل التيمي الأصبهاني.

(٣) الانتصارات الإسلامية (١/ ٣٧٩-٣٨٠)، وقد ذكر الطوفي مواضع أخرى في الانتصارات (١/ ٣٧٨-٣٨٠)، وانظر: دلائل النبوة (١/ ٣٧٣-٣٨٤) للبيهقي، وافحام اليهود (١١١-١٢٠)، وإرشاد الثقات (٢٧).

(٤) قال ابن القيم: "وقد اختلف في الفارقليط في لغتهم فذكروا فيه أقوالاً ترجع إلى ثلاث: أحدها: أنه الحامد والحمد أو الحمد كما تقدم، ورجحت طائفة هذا القول، وقال: الذي يقوم عليه البرهان في لغتهم أنه الحمد، والدليل عليه قول يوشع: (من عمل حسنة يكون له فارقليط جيد) أي حمد جيد، والقول الثاني: وعليه أكثر النصارى أنه المخلص، والمسيح نفسه يسمونه المخلص، قالوا: وهذه كلمة سريانية، ومعناها المخلص، قالوا وهو بالسريانية: فاروق، فجعل فاروق، قالوا: وليط كلمة تزداد، ومعناها كمعنى قول العرب: رجل هو، وحجر هو، وفرس هو، قالوا: فكذلك معنى ليط في السريانية، وقالت طائفة أخرى من النصارى: معناه بالسريانية: المعزي، قالوا: وكذلك هو في اللسان اليوناني، ويعترض على هذين القولين بأن المسيح لم يكن لغته سريانية، ولا يونانية، بل عبرانية، وأجيب عن هذا بأنه يتكلم بالعبرانية، والإنجيل إنما نزل باللغة العبرانية، وترجم عنه بلغة السريانية، والرومية، واليونانية، وغيرها، وأكثر النصارى على أنه المخلص" [هداية الحيارى (٥٦) وانظر: الجواب الصحيح (٥/ ٢٨٧)].

يعلمكم كل شيء، وهو يذكركم كل ما قلت لكم"، وحيث يقول: "إنه خير لكم أني انطلق لأنني إن لم أذهب لم يأتكم البرقليط، فإذا انطلقت أرسلته إليكم، وإذا جاء ذلك فهو يوبخ العالم على الخطيئة وعلى الحكم، أما على الخطيئة فلأنهم لم يؤمنوا بي... وأما على الحكم فلأن أركون هذا العالم يدان"، ثم قال: "إذا جاء روح الحق ذاك فهو يرشدكم إلى جميع الحق لأنه ليس ينطق من عنده بل يتكلم بكل ما يسمع ويخبركم بما يأتي وهو يمجدني لأنه يأخذ مما هو في ويخبركم"^(١)، قال الطوفي: "فقد حصص الحق بهذا الكلام، وإن هذا بشارة من المسيح بمحمد عليه أفضل الصلاة والسلام لأنه لم يأت بعد المسيح من ادعى النبوة ومجد عيسى وبالغ في تمجيده وصدقه في نبوته ووبخ العالم على خطيئة الكفر وقتل اليهود وغيرهم على تكذيب عيسى، وقبح عبادة الأوثان وأخبر بأن الناس يدانون يوم القيامة ويحاسبون وعلم الناس حسن الآداب ومكارم الأخلاق وظهر ناموسه واشتهر في البدو الحضر كظهور نوااميس الأنبياء قبله إلا محمد ﷺ، وإن لم يكن هو لزم القدح في صدق وعده لأنه من المحال عادة أن عاد أحد يظهر بما ظهر به محمد ويتم له ذلك لكونه أخبر أنه خاتم النبيين ولا نبي بعده، إلا مدّع كاذب... وقد شهد له بأنه روح الحق وأنه يرشدكم إلى جميع الحق، وأن ما يخبر به هو من عند الله لا من عنده، وأنه مجده ولهذا كان محمد عليه السلام أشد الناس تمجيذاً للمسيح وقال: «أنا أولى الناس بعيسى، الأنبياء أبناء علات، وليس بيني وبين عيسى نبي»^(٢) في أحاديث غير ذلك كثيرة"^(٣).

(١) النص بمعناه لاختلاف الترجمة في إنجيل يوحنا الإصحاح (١٦) الفقرة (٧-١٥) ص (١٧٨)، وجاء

بدل «الفارقليط»: «المُعزي» وهو من معاني هذه الكلمة عندهم، وانظر: إرشاد الثقات (٣٢).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّخَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ ح (٣٤٤٣)، ومسلم في كتاب الفضائل، باب فضائل عيسى عليه السلام ح (٢٣٦٥) واللفظ له، والطوفي ذكر الحديث بمعناه.

(٣) التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٦٦) والانتصارات الإسلامية (١/ ٣٨٠-٣٨٢) وللتوسع انظر: التعليق على الأناجيل الأربعة (٦٩، ٧٢، ٧٣، ٧٧-٨٠، ٨٦، ٨٧، ٩٨، ٩٩-٩٩).

وذكرُ النبي ﷺ في كتبهم دلّ عليه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَاَلَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ ۙ وَلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [سورة الأعراف ١٥٧/٧].

قال الطوفي: "أما التوراة فالنبي ﷺ مذكور فيها باسمه وصفته في عدة مواضع على ما استخرجه العلماء في دلائل النبوة، ورأينا بعضه فيها من ذلك قوله: واستعلن الله من جبال فاران^(١)، أي ظهر دينه من هناك، والمراد جبال مكة، وأما الإنجيل فصفا النبي ﷺ في فصل البارقليط من إنجيل يوحنا... هذا مع ما لحق الكتابين من التحريف والتبديل، لكن بقاء ما ذكرنا من ذكر النبي ﷺ فيهما من قبيل المعجز؛ لأنَّ اجتهاد أمتين عظيمتين على إزالة ذكره من كتابين لطيفي الحجم، ثم لا يستطيعون ذلك معجز لاشك فيه، وتعجز إلهي لا ريب فيه"^(٢).

وكذلك قوله سبحانه: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا يَأْتِينَا بِآيَةٍ مِّن رَّبِّهِ أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةٌ مَّا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ [سورة طه ١٣٣/٢٠] "يعني أن ذكر محمد ﷺ في الكتب القديمة: أنه نبي آية واضحة على نبوته كافية يعلمها أهل الكتاب، فيلزمهم بها الحجة... لكن أهل الكتاب عاندوا وكتموا"^(٣).

(١٠٠) والإشارات الإلهية (٢/٢٣٩).

(١) النص في سفر حقوق الإصحاح (٣) الفقرة (٣-٤) ص (١٣٣١) بمعناه لاختلاف الترجمة، وانظر كلام الطوفي عن هذا النص في التعليق على الأنجيل الأربعة (مخطوط) (٧٨)، وانظر: إرشاد الثقات (٢٧).

(٢) الإشارات الإلهية (٢/٢٣٩)، وانظر: الانتصارات الإسلامية (١/٣٨٣-٣٨٤).

(٣) الإشارات الإلهية (٣/٢٠).

ومنها قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَبْنِي إِسْرَءِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنَ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾ [سورة الصف ٦١/٦] ^(١).

ثانياً: ظهور معجزاته ﷺ التي لا ينكرها إلا جاهل أو معاند، وسيأتي التفصيل فيها في المبحث التالي، ومنها القرآن وسبق الكلام عن إعجازه ^(٢).

ثالثاً: أنه لا يخلو أن يكون نبي صادق، أو ملك ماحق، والثاني باطل بأن الملوك تتغير دولهم بانقراضهم، ومحمد ﷺ دولته باقية، وهي في زيادة وقوة، فتعين أنه رسول صادق ^(٣)، وهذا الحصر لأنه لا قائل بثالث، فالمسلمون يقولون بأنه نبي صادق، والخصم ممن يُنكر نبوته يقول: هو ملك ماحق ^(٤)، ويقال للخصم: لو كان ملكاً لأخلى الأرض من اليهود والنصارى، جزاء تكذيبهم له، وعدم طاعتهم له، ولم يرض منهم بالجزية، لأن هذا شأن الملوك، ولكن النبي ﷺ أخذ منهم الجزية مع علمه

(١) انظر: الإشارات الإلهية (٣/٣٤٢)، وللتوسع في موضوع البشارات بنينا محمد ﷺ في الكتب السابقة انظر: أعلام النبوة (١٩٧-٢١٦) للماوردي، وتحجيل من حرف التوراة والإنجيل (٢/٦٥١-٧٢٢) للهاشمي، والجواب الصحيح (٥/١٦٠-٣١٨)، وهداية الحيارى لابن القيم، وإظهار الحق (٤/١١١٦-١٢١٣) لرحمت الله الهندي، ومحمد في الكتاب المقدس لعبد الأحد داود، ومحمد في التوراة والإنجيل والقرآن لإبراهيم خليل أحمد، ومسلمو أهل الكتاب وأثرهم في الدفاع عن القضايا القرآنية (٢/٥١١-٦٥٤) لمحمد السحيم، وماذا تقول التوراة والإنجيل عن محمد ﷺ؟ لأحمد ديدات، والأدلة على صدق النبوة المحمدية (١٩-١١٦) لهدى مرعي.

(٢) انظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٠/ب-٢١/أ)، وسيأتي الكلام عليها في دلائل نبوته ﷺ.

(٣) انظر: المصدر السابق، وانظر: الانتصارات الإسلامية (٢/٧٤٦)، والتعليق على الأنجيل الأربعة (مخطوط) (٦٩)، والإشارات الإلهية (٣/٢٦٢).

(٤) الانتصارات الإسلامية (٢/٧٤٦)، والتعليق على الأنجيل الأربعة (مخطوط) (٦٩)، والإشارات الإلهية (٣/٢٦٢).

بأنهم يكذبونه ويقدحون في صدقه، وما كان ذلك إلا مراعاة لحرمة كتبهم وأنبيائهم، لأنه علم أنهم وإن كانوا حرّفوا في كتبهم فلم يحرفوا جميعها، بل حرّفوا ما كان تحريفه مهماً عندهم^(١)، ولهذا روى أبو هريرة رضي الله عنه قال: كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام فقال رسول الله ﷺ: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا... الآية»^(٢)، وإنما قال ذلك: لأنه علم أنهم حرّفوا بعض كتبهم لا كلها، فمنع من تصديقهم خشية أن يكون ما قالوه مما حرّفوه، ومن تكذيبهم خشية أن يكون مما لم يحرفوه، فالأول في غاية الحزم، والثاني في غاية العدل، ولو لم يكن نبياً مأموراً فيهم بذلك - كما في القرآن الكريم ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [سورة النجم ٥٣/٣-٤] - لأغرى الناس بتكذيب كل ما عندهم، وكان ذلك أتم لنا موسه، وأغض من رؤوس أعدائه، لأننا علمنا بالاستقراء من ملوك الدنيا أجمعين أن أحداً منهم لم يترك من آثار من قبله من الملوك ولا الأنبياء ما يحذر منه على ملكه إلا عجزاً^(٣).

رابعاً: أن نبوته لازمة لنبوة الأنبياء من قبله من الأنبياء جميعهم، ثم قد وجد الملزوم الذي هو نبوة الأنبياء قبله، فيجب أن يوجد اللازم وهو نبوته. وبيان التلازم: أن مقتضى نبوة الأنبياء قبله هو إرادة الله تعالى، والدليل عليها هو ظهور المعجز، وإرادة الله تعالى تخفى عن البشر لا سبيل إلى معرفتها، فبقي الدليل على ثبوتها وهو ظهور المعجز وهو مشترك بينه وبينهم^(٤)، ثم إنه ﷺ أتى بمثل أتى

(١) انظر: الانتصارات الإسلامية (٢/٧٤٨-٧٥٠).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن باب: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ ح (٤٤٨٥).

(٣) الانتصارات الإسلامية (٢/٧٥١).

(٤) انظر: الانتصارات الإسلامية (٢/٧٤٧).

به الأنبياء قبله^(١).

(١) انظر: التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (١١٢).

المبحث الخامس

دلائل نبوة محمد ﷺ

يَبِّن الطوفي أَنَّ معجزاته ﷺ بلغت حد التواتر، فالقرآن العظيم تواتره لفظي، وباقيها تواترها معنوي^(١).

ذكر الطوفي أَنَّ دلائل نبوته ﷺ "قسمان:

حسي: وهو ثلاثة أنواع:

الأول: خارج عن ذاته^(٢)، ومثّل عليه بأعظمها وهو القرآن الكريم الذي أخرج الألسنة الفصاح بعد التحدي به، وسبق الكلام عن إعجازه. ومنها: انشقاق القمر، الذي دلّ عليه قوله تعالى: ﴿أَقْرَبَتْ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ﴾ [سورة القمر ١/٥٤]، ودلّ عليه حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «انشق القمر على عهد رسول الله ﷺ شقتين فقال النبي ﷺ: اشهدوا»^(٣). ومنها: تسليم الحجر الذي دلّ عليه حديث جابر بن سمرة قال: قال رسول الله

(١) انظر: الانتصارات الإسلامية (٢/ ٥٧٠)، والتعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٣٣)، ومن حكى هذا أيضاً: عبدالقاهر البغدادي في الفرق بين الفرق (١٩٤)، والقرطبي في الإعلام بما في دين النصارى من الأوهام (٣٨٠).

(٢) شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٥٦/ أ)، وذكر مثل هذا التقسيم ابن الوزير في إشار الحق على الخلق (٧٨-٧٩).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب سؤال المشركين أن يريهم ﷺ آية فأراهم انشقاق القمر ح (٣٦٣٦)، ومسلم في كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب انشقاق القمر ح (٢٨٠٠).

ﷺ: «إني لأعرف حجراً بمكة كان يسلم علي قبل أن أبعث إني لأعرفه الآن»^(١).

ومنها: اجتذاب الشجر الذي ورد في حديث جابر الطويل، وفيه: «فذهب رسول الله ﷺ يقضي حاجته فاتبعته بإداوة من ماء، فنظر رسول الله ﷺ فلم ير شيئاً يستتر به فإذا شجرتان بشاطئ الوادي فانطلق رسول الله ﷺ إلى إحدهما فأخذ بغصن من أغصانها فقال: انقادي علي بإذن الله، فانقادت معه كالبعير المخشوش الذي يصانع قائده حتى أتى الشجرة الأخرى فأخذ بغصن من أغصانها فقال: انقادي علي بإذن الله فانقادت معه كذلك حتى إذا كان بالمنصف مما بينهما لأم بينهما يعني جمعهما فقال: التئما علي بإذن الله فالتأمتا، قال جابر: فخرجت أحضر مخافة أن يحس رسول الله ﷺ بقربي فيبتعد، وقال محمد بن عباد: فيتبعد فجلست أحدث نفسي فحانت مني لفظة فإذا أنا برسول الله ﷺ مقبلاً وإذا الشجرتان قد افترقتا فقامت كل واحدة منهما على ساق، فرأيت رسول الله ﷺ وقف وقفة فقال برأسه هكذا وأشار أبو إسماعيل برأسه يمينا وشمالاً»^(٢).

ومنها: نبوغ الماء بين أصابعه الذي دلّ عليه عدة أحاديث، منها حديث أنس «أنّ النبي ﷺ دعا بإناء من ماء فأتي بقدر رراح فيه شيء من ماء فوضع أصابعه فيه، قال أنس: فجعلت أنظر إلى الماء ينبع من بين أصابعه، قال أنس: فحزرت من توضأ ما بين السبعين إلى الثمانين»^(٣)، وحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: «عطش الناس يوم الحديبية والنبي ﷺ بين يديه ركوة فتوضأ فجهش الناس نحوه فقال: ما لكم؟ قالوا: ليس عندنا ماء نتوضأ ولا نشرب إلا ما بين يديك، فوضع يده في الركوة فجعل الماء يثور بين أصابعه كأمثال العيون فشربنا وتوضأنا، قلت: كم

(١) أخرجه مسلم في كتاب الفضائل، باب فضل نسب النبي ﷺ وتسليم الحجر عليه قبل النبوة ح(٢٢٧٧).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الزهد والرقائق، باب حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر ح(٣٠١٤).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب الوضوء من التور ح(٢٠٠)، ومسلم في كتاب الفضائل، باب في معجزات النبي ﷺ ح(٢٢٧٩).

كتتم؟ قال: لو كنا مائة ألف لكفانا، كنا خمس عشرة مائة»^(١).

ومنها: حنين الجذع الذي دلَّ عليه حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: «كان المسجد مسقوفاً على جذوع من نخل، فكان النبي ﷺ إذا خطب يقوم إلى جذع منها، فلما صنع له المنبر وكان عليه فسمعنا لذلك الجذع صوتاً كصوت العشار حتى جاء النبي ﷺ فوضع يده عليها فسكنت»^(٢).

ومنها: أنه ﷺ نزل عن البغلة يوم حنين ثم قبض قبضة من تراب من الأرض، ثم استقبل به وجوههم فقال: «شاهت الوجوه»، فما خلق الله منهم إنساناً إلا ملأ عينه تراباً بتلك القبضة، فولَّوا مدبرين فهزمهم الله ﷻ، وقسم رسول الله ﷺ غنائمهم بين المسلمين^(٣).

ومنها: حصول البركة في الطعام بعد دعائه ﷺ كما في حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: خَفَّتْ أزواد الناس وأملقوا فأتوا النبي ﷺ في نحر إبلهم فأذن لهم، فلقبهم عمر فأخبروه فقال: ما بقاؤكم بعد إبلكم؟ فدخل عمر على النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ما بقاؤهم بعد إبلهم؟ قال رسول الله ﷺ: «نادِ في الناس يأتون بفضل أزوادهم»، فدعا وبرك عليه، ثم دعاهم بأوعيتهم فاحتشى الناس حتى فرغوا، ثم قال رسول الله ﷺ: «أشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله»^(٤).

ومنها: ولادة النبي ﷺ عام الفيل. فقد بين الطوفي رحمه الله أن هذا من معجزاته ﷺ، لما في هذه القصة من حماية الله تعالى لبيته، وتصرفه بالطير بالتسخير لقتل أعدائه

(١) أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب علامات النبوة ح(٣٥٧٦)، ومسلم في كتاب الزهد والرقائق، باب حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر ح(٣٠١٤).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب المناقب باب علامات النبوة في الإسلام ح(٣٥٨٥).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الجهاد والسير باب في غزوة حنين (١٧٧٧).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب حمل الزاد في الغزو ح(٢٩٨٢)، ومسلم في كتاب اللقطة، باب استحباب خلط الأزواد إذا قُلَّتْ والمواساة فيها ح(١٧٢٩).

وهلاكهم^(١)، قال شيخ الإسلام رحمه الله: "ومن آيات محمد ﷺ ودلائل نبوته التي في القرآن قصة الفيل، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ۚ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ۚ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ۖ تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ ۚ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ [سورة الفيل ١/١٠٥ - ٥]. وقد تواترت قصة أصحاب الفيل، وأن أهل الحبشة النصارى ساروا بجيش عظيم معهم فيل ليهدموا الكعبة؛ لما أهان بعض العرب كنيستهم التي باليمن، فقصدوا إهانة الكعبة وتعظيم كنايسهم، فأرسل الله عليهم طيراً أهلكهم، وكان ذلك عام مولد النبي ﷺ، وكان جيران البيت مشركين يعبدون الأوثان، ودين النصارى خير من دينهم، فعلم بذلك أن هذه الآية لم تكن لأجل جيران البيت حينئذ؛ بل كانت لأجل البيت، أو لأجل النبي ﷺ الذي ولد به في ذلك العام عند البيت، أو لمجموعهما، وأي ذلك كان فهو من دلائل نبوته، فإنه إذا قيل: إنما كانت آية للبيت، وحفظاً له، وذباً عنه، لأنه بيت الله الذي بناه إبراهيم الخليل، فقد علم أنه ليس من أهل الملل من يحج إلى هذا البيت ويصلي إليه إلا أمة محمد ﷺ، ومحمد هو الذي فرض حجه والصلاة إليه، فإذا كان هذا البيت عند أهل الكنائس - لما أرادوا تعظيم الكنائس وإهانة البيت - علم أن دين أهل هذا البيت خير من دين النصارى، والمشركون ليسوا خيراً من النصارى، فتعين أن أمة محمد ﷺ خير من النصارى، وذلك يستلزم أن نبيهم صادق"^(٢)، وغير ذلك من المعجزات الكثيرة.

والاستدلال بالمعجزات وحدها على صدق الرسول ﷺ "هي الطريقة التي يعتمد عليها غالب المتكلمين في كتبهم"^(٣)، وهي: أن محمداً ادعى النبوة وظهر المعجز

(١) الإشارات الإلهية (٣/٤٢٢).

(٢) الجواب الصحيح (٦/٥٥-٥٦) و(١/٣١٨، ٤٠٠).

(٣) انظر: المواقف (٣/١٢٨)، وغاية المرام (٣٣٣)، وشرح المقاصد في علم الكلام (٢/١٧٧)، والمحصل (٤/٣٩٦-٣٩٨)، والإحكام (٤/٢٢٣) للآمدي.

على يده وكل من كان كذلك فهو رسول الله حقاً^(١).

والطوفي رحمه الله لم يقتصر على هذا الدليل لإثبات النبوة كما سيأتي، وطريقة المتكلمين في الاستدلال بالمعجز على صدق الرسول طريقة صحيحة في نفسها، لكن ليس هو الطريق الوحيد كما زعمه المتكلمون، قال شيخ الإسلام رحمه الله: "لا نسلم أن تصديق الرسول لا يمكن إلا بطريق الاستدلال بالمعجزات، بل الطرق الدالة على صدقه طرق متعددة غير طريق المعجزات كما قد بسط في غير هذا الموضع، ومن قال: إنه لا طريق إلا ذلك كان عليه الدليل، فإن النافي عليه الدليل كما على المثبت الدليل"^(٢).

بل إن المتكلمين حكوا الإجماع على أن المعجزات هي الدليل الوحيد على صدق الرسل، وهذا الإجماع "لا يصح الاستدلال به لوجهين: أحدهما: أنه لا إجماع في ذلك، بل كثير من الطوائف يقولون: إن صدقهم بغير المعجزات.

الثاني: أنه لا يصح الاحتجاج بالإجماع في ذلك، فإن الإجماع إنما يثبت بعد ثبوت النبوة، والمقدمات التي تعلم بها النبوة لا يحتج عليها بالإجماع"^(٣). قال ابن القيم رحمه الله: "فمن أقر بأنه رب العالمين أقر بأن القرآن تنزله على رسوله، واستدل بكونه رب العالمين على ثبوت رسالة رسوله وصحة ما جاء به، وهذا الاستدلال أقوى وأشرف من الاستدلال بالمعجزات والخوارق، وإن كانت دالاتها أقرب إلى أذهان عموم الناس، وتلك إنما تكون لخواص العقلاء، وقد أشار سبحانه إلى الطريقتين في غير موضع من كتابه، كقوله: ﴿سُنِّرِيهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [سورة فصلت ٥٣/٤١]، فهذا

(١) الانتصارات الإسلامية (٢/٧٤٦).

(٢) منهاج السنة النبوية (٣/٩٣ - ٩٤) وانظر: الأصفهانية (٢٠٨).

(٣) النبوات (٣٨) لابن تيمية.

استدلال بالآيات المعينة المخلوقة، ثم قال: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾، فهذا استدلال بكمال ربوبيته وكمال أوصافه على صدق رسوله فيما جاء به، وهذه الطريق أخص وأقوى وأكمل وأعلى، والأول أعم وأشمل، وقد تقدم بيانها عند قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾ [سورة الحاقة ٤٤/٦٩]، وأين الاستدلال بأوصاف الرب تعالى وكمال المقدس على ثبوت النبي وبعثه من الاستدلال عليه ببعض مخلوقاته، وتأمل فرق ما بين استدلال سيدة نساء العالمين خديجة رضي الله عنها بصفات الرب تعالى وصفات محمد ﷺ واستنتاجها من بين هذين الأمرين صحة نبوته، وأنه رسول الله حقاً وأن من كانت هذه صفات ربه وخالقه تأبى أن يخزيه، وأنه يؤيده ويعليه، ويتم نعمته عليه، وأنت إذا تأملت هذه الطريقة وهذا الاستدلال وجدت بينها وبين طريقة المتكلمين من الفرق مالا يخفى^(١).

الثاني: عائِد إلى ذاته، "كالخاتم الذي كان بين كتفيه"^(٢).

والطوفي يقصد الخاتم الذي دلَّ عليه حديث السائب بن يزيد قال: «ذهبت بي خالتي إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إن ابن أخي وجع فمسح رأسي ودعا لي بالبركة ثم توضعاً فشربت من وضوئه ثم قمت خلف ظهره فنظرت إلى خاتم النبوة بين كتفيه مثل زر الحجلة»^(٣).

وكذا حديث عبد الله بن سرجس قال: «رأيت النبي ﷺ وأكلت معه خبزاً ولحماً - أو قال: ثريداً - قال: فقلت له: أستغفر لك النبي ﷺ؟ قال: نعم ولك، ثم تلا هذه الآية: ﴿وَأَسْتَغْفِرُ لَذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾، قال: ثم درت خلفه

(١) التبيان في أقسام القرآن (١٤٥-١٤٦).

(٢) شرح تائيه شيخ الإسلام (مخطوط) (٥٦/أ-ب).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب استعمال فضل وضوء الناس ح (١٩٠)، ومسلم في كتاب الفضائل، باب إثبات خاتم النبوة وصفته ومحلّه من جسده ح (٢٣٤٥).

فنظرت إلى خاتم النبوة بين كتفيه عند ناغض كتفه اليسرى جمعاً عليه خيلان كأمثال الثآليل»^(١).

وقد كان أهل الكتاب يعرفون النبي ﷺ بهذا الخاتم فعن أبي موسى رضي الله عنه قال: «خرج أبو طالب إلى الشام وخرج معه النبي ﷺ في أشياخ من قريش، فلما أشرفوا على الراهب هبطوا فحلوا رحالهم، فخرج إليهم الراهب، وكانوا قبل ذلك يرون به فلا يخرج إليهم ولا يلتفت، قال: فهم يحلون رحالهم فجعل يتخللهم الراهب حتى جاء فأخذ بيد رسول الله ﷺ قال: هذا سيد العالمين، هذا رسول رب العالمين يبعثه الله رحمة للعالمين، فقال له أشياخ من قريش: ما علمك؟ فقال: إنكم حين أشرفتم من العقبة لم يبق شجر ولا حجر إلا خر ساجداً ولا يسجدان إلا لني، وإني أعرفه بخاتم النبوة أسفل من غضروف كتفه مثل التفاحة، ثم رجع فصنع لهم طعاماً، فلما أتاهم به وكان هو في رعية الإبل قال: أرسلوا إليه، فأقبل وعليه غمامة تظله، فلما دنا من القوم وجدهم قد سبقوه إلى فيء الشجرة، فلما جلس مال فيء الشجرة عليه، فقال: انظروا إلى فيء الشجرة مال عليه، قال: فبينما هو قائم عليهم وهو يناشدهم أن لا يذهبوا به إلى الروم، فإن الروم إذا رأوه عرفوه بالصفة فيقتلونه، فالتفت فإذا بسبعة قد أقبلوا من الروم، فاستقبلهم فقال: ما جاء بكم؟ قالوا: جئنا أن هذا النبي خارج في هذا الشهر، فلم يبق طريق إلا بعث إليه بأناس، وإنا قد أخبرنا خبره بعثنا إلى طريقك هذا، فقال: هل خلفكم أحد هو خير منكم؟ قالوا: إنما أخبرنا خبره بطريقك هذا، قال: أفرأيتم أمراً أراد الله أن يقضيه هل يستطيع أحد من الناس رده؟ قالوا: لا. قال: فبايعوه وأقاموا معه، قال: أنشدكم بالله أيكم وليه؟ قالوا: أبو طالب، فلم يزل يناشده حتى رده أبو طالب وبعث معه أبو بكر بلالاً، وزوده الراهب من الكعك والزيت»^(٢).

(١) أخرجه مسلم في كتاب الفضائل، باب إثبات خاتم النبوة وصفته ومحلّه من جسده ح (٢٣٤٦).

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب المناقب، باب ما جاء في بدء النبوة النبي ﷺ ح (٣٥٥٣)، والبخاري في

ومثل الطوفي أيضاً بما "شوه من خلقته، وصورته، وأدواته، التي جزم علماء الفراسة أن من اجتمعت فيه كان نبياً" (١).

ومما دلّ عليه قول عبد الله بن سلام رضي الله عنه: «لما قدم النبي ﷺ المدينة انجفل الناس قبله، وقيل: قد قدم رسول الله ﷺ، قد قدم رسول الله، قد قدم رسول الله ثلاثاً، فجئت في الناس لأنظر، فلما تبينت وجهه عرفت أن وجهه ليس بوجه كذاب، فكان أول شيء سمعته تكلم به... الحديث» (٢).

المسند (٩٧/٨) ح (٣٠٩٦)، والحاكم في المستدرک في کتاب تواریخ المتقدمین من الأنبياء والمرسلین، باب ذکر أخبار سید المرسلین ح (٤٢٢٩) (٦٧٢/٢)، وابن أبي شیبة في المصنف (٣٢٧/٧) ح (٣٦٥٤١)، والخطیب البغدادی في تاریخ بغداد (٢٥٢/١٠)، وابن عساکر في تاریخ دمشق (٨-٤/٣)، والبيهقي في الدلائل (٤٥/١) ح (١٩)، وابن حبان في الثقات (٤٢/١)، وقال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه"، وصححه الحاكم وتعقبه الذهبي فقال: "أظنه موضوع فبعضه باطل"، وقال ابن حجر في الإصابة (٣٥٣/١): "وردت هذه القصة بإسناد رجاله ثقات، من حديث أبي موسى الأشعري، أخرجها الترمذي وغيره، ولم يسم فيها الراهب، وزاد فيها لفظة منكورة وهي قوله: «وأتبعه أبو بكر بلالاً»، وسبب نكارتها أن أبا بكر حينئذ لم يكن متأهلاً، ولا اشتري يومئذ بلالاً، إلا أن يحمل على أن هذه الجملة الأخيرة مقتطعة من حديث آخر، أدرجت في هذا الحديث، وفي الجملة هي وهم من أحد رواته"، وقال في فتح الباري (٧١٦/٨): "وهو عند الترمذي بإسناد قوي عن أبي موسى"، وقال الألباني في صحيح الترمذي ح (٣٦٢٠): "صحيح لكن ذكر بلال فيه منكر كما قيل".

(١) شرح تائيه شيخ الإسلام (مخطوط) (٥٦/ب)، وانظر: إيثار الحق (٧٩) لابن الوزير، والفراسة قال ابن القيم إنها: نور يقذفه الله في القلب، فيخطر له الشيء فيكون كما خطر له، وينفذ إلى العين فيرى ما لا يراه غيرها [الروح (٢٤٠)].

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب صفة القيامة والرقائق والورع ح (٢٤٨٥)، وابن ماجه في كتاب الأطعمة، باب إطعام الطعام ح (٣٢٥١)، والدارمي في كتاب الصلاة، باب فضل صلاة الليل ح (١٤٦٠)، وابن أبي شيبه في المصنف (٢١٧/٥) ح (٢٥٣٨٩)، وأحمد في المسند (٤٥١/٥) ح (٢٣٨٣٥)، والحاكم في المستدرک (١٤/٣) ح (٤٢٨٣)، والبيهقي في السنن جماع أبواب

قال ابن القيم: "وأهل الفراسة يعرفون صدق الصادق من ثبات قلبه وقت الإخبار وشجاعته ومهابته، ويعرفون كذب الكاذب بضد ذلك، ولا يخفى ذلك إلا على ضعيف البصيرة"^(١).

وقال السفاريني رحمه الله: "إن نفس صورة النبي ﷺ الشريفة الباهرة وهيئته الظاهرة وسمته ودلّه يدل العقلاء على صدقه"^(٢). قال شيخ الإسلام رحمه الله: "قال نفطويه"^(٣) في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [سورة النور ٢٤/٣٥] هو مثل ضربه الله لنبيه، يقول: يكاد منظره يدل على نبوته وإن لم يتل قرآنًا"^(٤) كما

التطوع وقيام شهر رمضان، باب الترغيب في قيام الليل (٢/٥٠٢) ح (٤٤٢٢)، والطبراني في الأوسط (٥/٣١٣) ح (٤٥١٠)، والشهاب في المسند (١/٤١٨) ح (٧١٩)، وقال الترمذي: "هذا حديث صحيح"، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، وصححه الألباني كما في صحيح سنن الترمذي ح (٢٤٨٥)، وصحيح سنن ابن ماجه (١٣٣٤).

(١) إعلام الموقعين (١/١٧٧).

(٢) لوامع الأنوار (٢/٢٩٤).

(٣) إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان بن المغيرة بن حبيب بن المهلب بن صفرة الأزدي، أبو عبد الله العتكي، المعروف بنفطويه النحوي، ولد سنة (٢٤٤) هـ، وقيل (٢٥٠) هـ بواسط، له مصنفات، وقد سمع الحديث، وروى عن المشايخ، وحدث عنه الثقات، وكان صدوقاً، وله أشعار حسنة، سكن بغداد، وتوفي بها سنة (٣٢٣) هـ وله (٨٠) سنة، وكان كثير العلم، واسع الرواية، صاحب فنون، قال ابن خالويه: ليس في العلماء من اسمه إبراهيم وكنيته أبو عبد الله سوى نفطويه [انظر: البداية والنهاية (١١/١٨٣)، والعبر (٢/٢٠٤)، والشذرات (٢/٢٩٨)].

(٤) روي نحوه عن كعب الأحبار كما في تفسير الطبري (١٨/١٣٧)، والبغوي (٣/٣٤٦)، وابن كثير (٣/٢٩٢)، وروح المعاني (١٨/١٧٠)، وانتقد هذا التفسير الشوكاني في فتح القدير (٤/٣٧)، فقال: "ليس على ما تقتضيه لغة العرب، ولا ثبت عن رسول الله ﷺ ما يجوز العدول عن المعنى العربي إلى هذه المعاني التي هي شبيهة بالألغاز والتعمية"، وقال ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (١٢): "وقد اختلف في مفسر الضمير في نوره فقيل: هو النبي، أي مثل نور محمد، وقيل: مفسره المؤمن، أي مثل نور المؤمن، والصحيح أنه يعود على الله سبحانه وتعالى، والمعنى مثل نور الله سبحانه وتعالى في قلب عبده، وأعظم عباده نصيباً من هذا النور رسوله".

قال ابن رواحة:

لو لم يكن فيه آيات مينة كانت بديهته تنبيك بالخبر^(١)

قلت: وإيمان خديجة وأبي بكر وغيرهما من السابقين الأولين كان قبل انشقاق القمر، وقبل إخباره بالغيوب، وقبل تحديه بالقرآن، لكن كان بعد سماعهم القرآن الذي هو نفسه آية مستلزمة لصدقه، ونفس كلامه وإخباره بأنني رسول الله مع ما يعرف من أحواله مستلزم لصدقه إلى غير ذلك من آيات الصدق وبراهينه.

بل خديجة رضي الله عنها قالت له: «كلا والله لا يخزيك الله أبداً، إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل الكل، وتقري الضيف، وتكسب المعدوم، وتعين على نوائب الحق»^(٢). فكانت عارفة بأحواله التي تستلزم نفي كذبه وفجوره وتلاعب الشيطان به.

وأبو بكر كان من أعقل الناس وأخيرهم، وكان معظماً في قريش لعلمه وإحسانه وعقله، فلما تبين له حاله علم علماً ضرورياً أنه نبي صادق، وكان أكمل أهل الأرض يقيناً: علماً وحالاً^(٣).

الثالث: ما يتعلق بصفاته "وهي كثيرة: كصدقه، وأمانته، وشجاعته، وجوده، وزهده، وورعه، وتواضعه، وشفقته على المؤمنين، وغلظته على الكافرين، وأنه لم يأت قبيحاً قط قبل النبوة، ولا بعدها، إلى غير ذلك"^(٤).

وما ذكر الطوفي رحمه الله من صدقه ﷺ وأمانته وزهده وتواضعه وورعه هي دلائل

(١) البيت لعبدالله بن رواحة رضي الله عنه كما في الإصابة (٤/ ٨٥)، والمستطرف (١/ ٤٩١).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب بدء الوحي ح (٤)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ح (١٦٠).

(٣) الجواب الصحيح (٦/ ٥١٠-٥١٢).

(٤) شرح تائية شيخ الإسلام ابن تيمية (مخطوط) (٥٦/ ب)، وانظر: الانتصارات الإسلامية (٢/ ٧٢٧).

استدل بها هرقل على نبوته ﷺ في قصته المشهورة مع أبي سفيان بن حرب، «حينما أرسل إليه في ركب من قريش وكانوا تجاراً بالشام في المدة التي كان ﷺ مآء فيها أبا سفيان وكفار قريش فأتوه وهم بإيلياء، فدعاهم في مجلسه وحوله عظماء الروم، ثم دعاهم ودعا بترجمانه، فقال: أيكم أقرب نسباً بهذا الرجل الذي يزعم أنه نبي؟ فقال أبو سفيان: فقلت: أنا أقربهم نسباً، فقال: أدنوه مني وقربوا أصحابه فاجعلوهم عند ظهره، ثم قال لترجمانه: قل لهم: إني سائل هذا عن هذا الرجل فإن كذبتني فكذبوه. فوالله لولا الحياء من أن يأتروا علي كذباً لكذبت عنه، ثم كان أول ما سألني عنه أن قال: كيف نسبه فيكم؟ قلت: هو فينا ذو نسب، قال: فهل قال هذا القول منكم أحد قط قبله؟ قلت: لا. قال: فهل كان من آبائه من ملك؟ قلت: لا. قال: فأشراف الناس يتبعونه أم ضعفاؤهم؟ فقلت: بل ضعفاؤهم. قال: أيزيدون أم ينقصون؟ قلت: بل يزدون. قال: فهل يردد أحد منهم سخطة لدينه بعد أن يدخل فيه؟ قلت: لا. قال: فهل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ قلت: لا، قال: فهل يغدر؟ قلت: لا ونحن منه في مدة لا ندري ما هو فاعل فيها، قال: ولم تمكني كلمة أدخل فيها شيئاً غير هذه الكلمة، قال: فهل قاتلتموه؟ قلت: نعم. قال: فكيف كان قتالكم إياه؟ قلت: الحرب بيننا وبينه سجال ينال منا وننال منه، قال: ماذا يأمركم؟ قلت: يقول: اعبدوا الله وحده ولا تشركوا به شيئاً، واتركوا ما يقول آبائكم، ويأمرنا بالصلاة والزكاة والصدق والعفاف والصلة، فقال للترجمان قل له: سألتك عن نسبه فذكرت أنه فيكم ذو نسب، فكذلك الرسل تبعث في نسب قومها، وسألتك هل قال أحد منكم هذا القول؟ فذكرت: أن لا، فقلت: لو كان أحد قال هذا القول قبله لقلت: رجل يأتسي بقول قيل قبله، وسألتك: هل كان من آبائه من ملك؟ فذكرت: أن لا، قلت: فلو كان من آبائه من ملك قلت رجل يطلب ملك أبيه، وسألتك: هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ فذكرت: أن لا فقد أعرف أنه لم يكن ليدر الكذب على الناس ويكذب على الله، وسألتك: أشراف الناس اتبعوه أم ضعفاؤهم؟ فذكرت: أن ضعفاءهم اتبعوه، وهم أتباع الرسل، وسألتك: أيزيدون أم

ينقصون؟ فذكرت: أنهم يزيدون، وكذلك أمر الإيمان حتى يتم، وسألتك: أيرتد أحد سخطه لدينه بعد أن يدخل فيه؟ فذكرت: أن لا، وكذلك الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب، وسألتك: هل يغدر؟ فذكرت: أن لا، وكذلك الرسل لا تغدر، وسألتك: بما يأمركم؟ فذكرت: أنه يأمركم أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً، وينهاكم عن عبادة الأوثان، ويأمركم بالصلاة والصدق والعفاف، فإن كان ما تقول حقاً فسيملك موضع قدمي هاتين، وقد كنت أعلم أنه خارج لم أكن أظن أنه منكم، فلو أني أعلم أني أخلص إليه لتجشمت لقاءه، ولو كنت عنده لغسلت عن قدمه، ثم دعا بكتاب رسول الله ﷺ الذي بعث به دحية إلى عظيم بصرى، فدفعه إلى هرقل فقرأه فإذا فيه: «بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم، سلام على من اتبع الهدى، أما بعد: فإني أدعوك بدعاية الإسلام، أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين، فإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [سورة آل عمران ٣/ ٦٤]»، قال أبو سفيان: فلما قال ما قال وفرغ من قراءة الكتاب، كثر عنده الصخب وارتفعت الأصوات وأخرجنا، فقلت لأصحابي حين أخرجنا: لقد أمر أمر ابن أبي كبشة إنه يخافه ملك بني الأصفر، فما زلت موقناً أنه سيظهر حتى أدخل الله علي الإسلام»^(١).

وبين الطوفي أن من أدلة صدقه ﷺ "أن علماء العرب وعقلاءهم كانوا يصدقونه في دعواه كورقة بن نوفل وأبي طالب... وكزيد بن عمرو بن نفيل"^(٢).

* * *

(١) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب بدء الوحي ح(٧)، ومسلم في كتاب الجهاد والسير،

باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل ح(١٧٧٣).

(٢) الانتصارات الإسلامية (٢/ ٥٤٦-٥٤٨) و(٢/ ٧٥٥-٧٥٦).

القسم الثاني من دلائل نبوته: **عقلي**، وهو أنواع:

الأول: "ظهوره بالأمر المعجز الخارق أمياً من قوم أميين، من غير مدارس، ولا تعلّم من أحد، إذ لو كان شيء من ذلك لتوفرت الدواعي على نقله، لتوفر الأعداء، وكل عاقل يجزم بأنّ مثل ذلك لا يكون إلا بتعليم إلهي، وتأييد ربّاني"^(١).
والدليل على أميته قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذَا لَأَرْتَبَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [سورة العنكبوت ٢٩/٤٨]، ففي الآية "احتجاج على صدقه ﷺ، أي أنك جئت بكتاب خارق للعادة عظيم الوقع، مع أنك لم تكن قبل قارئاً ولا كاتباً، وكل من أتى بكتاب على هذا الوجه فهو نبي آت بمعجز"^(٢)، فصدور مثل هذا الكلام المعجز للخلق عن أمي لا يقرأ ولا يكتب يدل على صدقه قطعاً^(٣).

الثاني: زهده في الدنيا، "ورفضه لها، كان في انتهاء عمره كابتدائه؛ بل أشد، ومثل هذا لا يكون من ممخرق"^(٤) طالب للدنيا"^(٥).

وما ذكر الطوفي رحمه الله هو ما دلّت عليه سيرته ﷺ من زهد في الدنيا، وقد عرض عليه كفار قريش المال والملك في بداية الدعوة ليصرفوه ﷺ عن دعوته فأبى ذلك.

الثالث: أنّه كان مجاب الدعوة "ودعواته المستجابة كثيرة"^(٦). ومثّل الطوفي على الدعوات المستجابة للرسول ﷺ بأمثلة.

فمنها: استجابة دعوته بإنزال الغيث ثم إمساكه، وهو ما رواه أنس بن مالك: أنّ

(١) شرح تائية شيخ الإسلام ابن تيمية (مخطوط) (٥٦/ب).

(٢) الإشارات الإلهية (١١١/٣).

(٣) انظر: الإشارات الإلهية (١/٢٤٨)، والإكسير في علم التفسير (١٤٢).

(٤) الممخرق هو: المموه [انظر: اللسان (١٠/٣٣٩)].

(٥) شرح تائية شيخ الإسلام ابن تيمية (مخطوط) (٥٦/ب).

(٦) شرح تائية شيخ الإسلام ابن تيمية (مخطوط) (٥٦/ب) - (٥٧/أ).

رجلاً دخل يوم الجمعة من باب كان وجاه المنبر ورسول الله ﷺ قائم يخطب، فاستقبل رسول الله ﷺ قائماً فقال: يا رسول الله هلكت المواشي، وانقطعت السبل، فادع الله يغثنا، قال: فرفع ﷺ يديه فقال: «اللهم اسقنا اللهم اسقنا اللهم اسقنا» قال أنس: ولا والله ما نرى في السماء من سحاب ولا قزعة ولا شيئاً وما بيننا وبين سلع من بيت ولا دار، قال: فطلعت من ورائه سحابة مثل الترس، فلما توسطت السماء انتشرت ثم أمطرت، قال: والله ما رأينا الشمس ستاً، ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله ﷺ قائم يخطب، فاستقبله قائماً فقال: يا رسول الله هلكت الأموال، وانقطعت السبل، فادع الله يمسخها، قال: فرفع رسول الله ﷺ يديه ثم قال: «اللهم حوالينا ولا علينا، اللهم على الآكام والجال والأكام والظراب والأودية ومنابت الشجر». قال: فانقطعت وخرجنا نمشي في الشمس^(١).

ومنها: دعاء النبي ﷺ على كسرى بتمزيق ملكه فمزق، وهو ما دلّ عليه حديث ابن عباس «أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه إلى كسرى مع عبد الله بن حذافة السهمي فأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين، فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى، فلما قرأه مزقه -فحسبت أن ابن المسيب قال:- فدعا عليهم رسول الله ﷺ أن يمزقوا كل ممزق»^(٢). وغيرها من الأمثلة كثير.

الرابع: ورود التوراة والإنجيل بالبشارة به، "والإخبار بنبوته"^(٣)، وسبق بيان هذا مفصلاً في المبحث السابق.

الخامس: إخباره عن الخيوب، "وهو ضربان: إخبار عن الماضي، وعن المستقبل،

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة، باب الاستسقاء في المسجد الجامع (١٠١٣)، ومسلم في كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء ح (٨٩٧).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقيصر ح (٤٤٢٤).

(٣) شرح تائية شيخ الإسلام ابن تيمية (مخطوط) (٥٧/أ)، وانظر: الإشارات الإلهية (٣/٢٦١).

وكل منهما في القرآن والسنة" (١).

وقد دلّ على إخباره بالغيب قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [سورة آل عمران ٣/٤٤]، ففي الآية "احتجاج على صحة نبوة النبي ﷺ، وتقريرها: أنّ محمداً ﷺ قد أخبر بغيب لم يحضره، ولم يخبره به خبر سوى الله ﷻ، وكل من أخبر بغيب كذلك فهو نبي صادق؛ فمحمّد ﷺ نبي صادق. أما الأولى: فلائّه أخبرهم بما كان من أمر زكريا عليه السلام ومريم، ولم يحضره قطعاً، ولم يخبره به سوى الله ﷻ؛ إذ لم يكن كاتباً، ولا مؤرخاً، ولا خالط أحداً ممن هو كذلك حتى يخبره. وأما الثانية: فلائّن من كان كذلك يُعلم قطعاً أنّه علم ذلك الغيب بوحي، وكل من أوحى إليه الوحي الحقيقي فهو نبي" (٢).

ومن إخباره ﷺ بالغيب الماضي إخباره عن الأمم الماضية، وكقصة زكريا عليه السلام ومريم الأنفة الذكر، وكقول جابر رضي الله عنه: قال النبي ﷺ حين مات النجاشي: «مات اليوم رجل صالح فقوموا فصلوا على أخيكم أصحمة» (٣).

وأما إخباره بالمستقبل فكقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [سورة الأنفال ٨/٧]، وكقوله ﷺ: «ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار» (٤)، وغيرها كثير (٥).

(١) المصدر السابق.

(٢) الإشارات الإلهية (١/٣٩٨).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب موت النجاشي ح (٣٨٧٧)، ومسلم في كتاب الجنائز، باب في التكبير على الجنائز ح (٩٥٢) واللفظ للبخاري.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب التعاون في بناء المسجد ح (٤٤٧)، ومسلم في كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء واللفظ للبخاري.

(٥) انظر: شرح تائيه شيخ الإسلام ابن تيمية (مخطوط) (٥٧/أ-ب).

السادس: أنه بحث على حين فترة من الرسل طويلاً، وقد جرت عادة الله تعالى أن يتدارك خلقه كل فترة برسول يرشدهم إلى الهدى ويصدهم عن الردى، وخصوصاً العرب في جاهليتها الذي انتشر بينهم الظلم، والبغي، والغارات، والقتل بغير حق، وسبي الحريم وظلم الغريم، وعبادة للأوثان، كما كان النصارى يعبدون الصلبان، والفرس النيران، فعناية الله تعالى يستحيل أن تتركهم من غير معلم يرشدهم ويسددهم، والذي حصل ببعثته قمع الجاهلية وما كانت عليه من المنكرات هو نبينا محمد ﷺ فدل على أنه النبي المبعوث من الله تعالى^(١)، كما قال سبحانه: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ أَن تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة المائدة ١٩/٥].

السابع: أنه لم يدع النبوة إلا بعد حين، كما قال سبحانه: ﴿قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [سورة يونس ١٦/١٠]، "هذا من أدلة النبوة، وتقريره: إني عشت فيكم عمراً قبل دعواي النبوة، فلو كنت مدعياً متقولاً للقرآن من عندي مختلفاً له لفعلت ذلك من أول وقت، واللازم باطل، فالملزوم كذلك، وذلك يدل على أنني إنما أتبع ما يوحى إلي في زمن خاص بتخصيص الله ﷻ^(٢)".

(١) انظر: الانتصارات الإسلامية (١/٢٥٥)، (٢/٧٥٢-٧٥٣).

(٢) الإشارات الإلهية (٢/٢٩١)، وغير ذلك من الحجج العقلية التي ذكرت في المبحث السابق في الرد على المخالفين في نبوة محمد ﷺ من اليهود والنصارى، وكذا ما ختم به الطوفي رحمه الله كتابه الانتصارات الإسلامية (٢/٧٤٥-٧٥٩) من عشر حجج لإثبات نبوته ﷺ، والرد على من خالف فيها.

الفصل الخامس

منهجه في الإيمان باليوم الآخر

وفيه سبعة مباحث:-

المبحث الأول: الموت وأحوال البرزخ.

المبحث الثاني: الساعة وأشراتها.

المبحث الثالث: البعث والرد على المنكرين.

المبحث الرابع: أحوال يوم القيامة.

المبحث الخامس: الشفاعة.

المبحث السادس: الجنة والنار.

المبحث السابع: الرؤية.

المبحث الأول: الموت وأحوال البرزخ

بَيِّن الطُوفِي رَحَلَهُ أَنَّهُ "يَجِبُ الْإِيمَانُ بِمَا بَيْنَ الْمَوْتِ إِلَى دُخُولِ إِحْدَى الدَّارَيْنِ فَمَا بَعْدَ ذَلِكَ مِمَّا صَحَّتْ بِهِ نصوصُ الشَّرْعِ، إِذْ لَا طَرِيقَ إِلَى مَعْرِفَةِ ذَلِكَ إِلَّا خَبَرُ الشَّرْعِ الْمَعْصُومِ"^(١)، وَمَنْ أَنْكَرَهُ فَهُوَ ضَالٌّ كَافِرٌ بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّهُ مِنْ أَرْكَانِ الْإِيمَانِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا لِلَّذِينَ يُمَارُونَ فِي السَّاعَةِ لِفِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ﴾ [سورة الشورى ١٨/٤٢]^(٢).

وَسَمِيَ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ: لِأَنَّهُ مُتَأَخِّرٌ عَنْ هَذِهِ الْحَيَاةِ وَمَتَعَقِبٌ لَهَا، إِذْ لَيْسَ بَعْدَهُ غَيْرُهُ^(٣)، وَيُسَمَّى يَوْمَ الدِّينِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [سورة الفاتحة ١/٤] "يَعْنِي يَوْمَ الْحِسَابِ وَالْجَزَاءِ وَحِينَ يَدَانِ النَّاسِ بِأَعْمَالِهِمْ أَيْ يَجْزُونَ"^(٤).
وَأَوَّلُ الْيَوْمِ الْآخِرِ حِينَ قِيَامِ النَّاسِ مِنْ قُبُورِهِمْ، وَآخِرُهُ إِمَّا نَعِيمٌ مُخْلَدٌ أَوْ عَذَابٌ شَدِيدٌ، وَأَمَّا مَا بَيْنَ ذَلِكَ فَهُوَ الْبَرْزَخُ بَيْنَ الدَّارَيْنِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، لَكِنْ حُكْمُهُ حُكْمُ الْيَوْمِ الْآخِرِ^(٥).

وَأَشَارَ الطُوفِي رَحَلَهُ أَنَّ "الْإِيمَانَ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ هُوَ التَّصَدِيقُ بِوُقُوعِهِ، وَبِمَا سَيَقَعُ فِيهِ مِنَ الْأُمُورِ الْوَارِدَةِ فِي السَّمْعِ، كَالْجَنَّةِ، وَالنَّارِ، وَالصِّرَاطِ، وَالْمِيزَانِ، وَوُزْنِ الْأَعْمَالِ، وَأَخَذِ الصِّحْفِ بِالْيَمِينِ وَالشِّمَالِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرَ فِي دَوَاوِينِ السَّنَةِ"^(٦).

(١) التَّعْيِينَ فِي شَرْحِ الْأَرْبَعِينَ (٧٥).

(٢) انْظُرْ: الْإِشَارَاتُ الْإِلَهِيَّةُ (٣/٢٢٥).

(٣) انْظُرْ: حَلَالُ الْعَقْدِ فِي أَحْكَامِ الْمُعْتَقَدِ (مَخْطُوط) (٢٢/أ).

(٤) تَفْسِيرُ سُورَةِ الْفَاتِحَةِ (٣٥٠).

(٥) انْظُرْ: حَلَالُ الْعَقْدِ فِي أَحْكَامِ الْمُعْتَقَدِ (مَخْطُوط) (٢٢/ب)، وَالتَّعْيِينَ فِي شَرْحِ الْأَرْبَعِينَ (٧٥).

(٦) الْإِشَارَاتُ الْإِلَهِيَّةُ (١/٣١٢).

- الإيمان بالموت:

بين الطوفي رحمه الله أن الموت هو أول منازل القيامة واليوم الآخر^(١)، وأنه "يجب الإيمان بالموت لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ [سورة المؤمنون ١٥/٢٣]، ﴿قُلْ إِنْ أَلَمْتُ أَلَدَى تَفَرُّوتَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ﴾ [سورة الجمعة ٨/٦٢]، ﴿قُلْ يَتَوَفَّكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ أَلَدَى وَكُلِّ بِكُمْ﴾ [سورة السجدة ١١/٣٢] الآيات، ودل على ذلك الاستقراء والحكمة: فإن الأجسام الطبيعية تتناهي قواها، وعند ذلك تتلاشى"^(٢)، وأنه "يجب الإيمان بأن الملائكة تتولى قبض الأرواح - لما مر - ولقوله ﷻ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [سورة الأنعام ٦١/٦]، وقوله ﷻ: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ ﴿٨٢﴾ وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ [سورة الواقعة ٨٥-٨٣/٥٦] يعني رسلنا أقرب إليه منكم، لأنكم حوله، وهم يباشرون قبض روحه وعلاجها"^(٣).

فأما الجمع بين قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [سورة الزمر ٤٢/٣٩] وقوله: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ وقوله: ﴿قُلْ يَتَوَفَّكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ﴾ فهو "أنه ﷻ يتوفى الأنفس بقدرته بواسطة الملائكة، وملك الموت بحق التقدم على ملائكة القبض، والملائكة الأعوان بالمباشرة، لأنهم يعالجون الروح حتى تبلغ الفم، فيقبضه ملك الموت بيده، وهذا كما يقال: قتل السلطان فلاناً، ويكون ذلك بواسطة الوالي والنائب إمرة، ثم بمباشرة الجند"^(٤).

وأشار الطوفي أنه "يجب الإيمان بأن روح الكافر تلف في مسوح من نار، ثم

(١) انظر: الانتصارات الإسلامية (١/٤٩٩)، (٢/٥١٧)، والإشارات الإلهية (١/٣٠٠).

(٢) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٢/ب).

(٣) المصدر السابق (٢٣/أ).

(٤) الإشارات الإلهية (٣/١٢٣-١٢٤).

يصعد بها السماء فلا يفتح لها، والمؤمن بخلاف ذلك، على ما تضمنه حديث البراء بن عازب^(١).

- سؤال الملكين وعذاب القبر ونعيمه :

قال الطوفي رحمه الله: "ويجب الإيمان بأنَّ روح الميت تعاد إليه، ويسأل في قبره عن الإيمان بالله ﷻ ورسوله ﷺ ونحو ذلك، لصحة السنة به ونصوصيتها فيه"^(٢). ومن أدلة السنة التي دلت على سؤال الملكين حديث البراء بن عازب رضي الله عنه الذكر، وفيه: «قال: فتعاد روحه في جسده، فيأتيه ملكان فيجلسانه، فيقولان له: من ربك؟ فيقول: ربي الله، فيقولان له: ما دينك؟ فيقول: ديني الإسلام، فيقولان له: ما هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول: هو رسول الله ﷺ، فيقولان له: وما علمك؟ فيقول: قرأت كتاب الله فأمنت به وصدقت، فينادي مناد في السماء أن صدق عبدي، فافرشوه من الجنة، وألبسوه من الجنة، وافتحوا له باباً إلى الجنة، قال: فيأتيه من روحها وطيبها، ويفسح له في قبره مد بصره»، هذا شأن المؤمن، وأما الكافر «فتعاد

(١) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٣/أ)، وحديث البراء الطويل أخرجه أحمد في المسند (٢٨٧/٤) ح (١٨٥٥٧)، وأبو داود في السنن في كتاب السنة، باب في المسألة في القبر وعذاب القبر ح (٤٧٥٣)، والحاكم في المستدرک کتاب الإيمان (٩٧/١) ح (١١٣)، والبيهقي في الشعب (٣٥٦/١)، وصححه الحاكم وقال: «على شرط الشيخين»، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٥٠/٣): «هو في الصحيح وغيره باختصار، رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح»، وقال شيخ الإسلام في الفتاوى (٢٩٠/٤): «حديث حسن ثابت»، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ح (٤٧٥٣)، وفي مشكاة المصابيح (١٦٣٠)، وفي أحكام الجنائز ص (٦٥).

(٢) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٣/أ)، بل دل على سؤال الملكين قوله تعالى: ﴿يُثَبَّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ فقد روى البخاري ح (١٣٦٩)، ومسلم ح (٢٨٧١) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «إذا أقعد المؤمن في قبره أتى ثم شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فذلك قوله: ﴿يُثَبَّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾».

روحه في جسده، ويأتيه ملكان فيجلسانه، فيقولان له: من ربك؟ فيقول: هاه هاه لا أدري، فيقولان له: ما دينك؟ فيقول: هاه هاه لا أدري، فيقولان له: ما هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول: هاه هاه لا أدري، فينادي منادٍ من السماء أن كذب، فافرشوا له من النار، وافتحوا له باباً إلى النار، فيأتيه من حرها وسمومها، ويضيق عليه قبره حتى تختلف فيه أضلاعه».

وقد دلّ هذا الحديث على عذاب القبر وأنه حق، وهذا مما فصلّ فيه الطوفي فأشار إلى أن الأمة أجمعت على إثباته^(١)، وذكر أنه دلّ على إثباته^(٢) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى﴾ [سورة طه ١٢٤/٢٠]^(٣)، "يحتج بها على عذاب القبر وتقريره أن للإنسان

(١) الانتصارات الإسلامية (١/٤٧٨)، وممن حكى الإجماع الأشعري في رسالة إلى أهل الثغر (٢٧٩)، والتفتازاني في شرح المقاصد في علم الكلام (٢/٢٢٠).

(٢) انظر: الانتصارات الإسلامية (١/٤٨٠).

(٣) وتفسير هذه الآية بعذاب القبر رُوي مرفوعاً من حديث أبي سعيد الخدري عند الحاكم (٢/٤١٣) ح (٣٤٣٩)، وقال: «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، والبيهقي في إثبات عذاب القبر (٥٩) ح (٥٩) و(٦٠) ح (٦٠)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٥/٦٠٧) إلى عبد الرزاق، وسعيد بن منصور، ومسدد في مسنده، وعبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، وقال ابن كثير في التفسير (٣/١٧٠): «والموقوف أصح»، ومرفوعاً أيضاً من حديث أبي هريرة بالفاظ متعددة عند ابن أبي شيبة (٣/٥٦) ح (١٢٠٦٢)، والطبراني في الأوسط (٣/١٠٦) ح (٢٦٣٠)، وأبي يعلى (١١/٥٢١) ح (٦٦٤٤)، وقال الهيثمي (٣/٥٥): «وفيه دراج، وحديثه حسن»، والحاكم في المستدرک (١/٥٣٥) ح (١٤٠٣)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، وابن حبان (٧/٣٨٠) ح (٣١١٣) و(٧/٣٨٩) ح (٣١١٩) و(٧/٣٩٢) ح (٣١٢٢)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٥/٦٠٨) إلى ابن أبي شيبة، والبزار، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، وقال الهيثمي في المجمع (٣/٥١): «رواه أحمد، وروى الطبراني منه طرفاً في الكبير، ورجال أحمد رجال الصحيح»، وقال ابن كثير في التفسير (٣/١٧٠): «إسناد جيد»، وحسنه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب ح (٣٥٥٢)، ورُوي عن أبي سعيد موقوفاً في مصنف عبد الرزاق (٣/٥٨٤) ح (٦٧٤١)، وفي

ثلاثة أحوال: معاشه في الدنيا، ومعاده يوم المحشر، وما بينهما، وهو البرزخ في القبر، وليس المراد بالمعيشة الضنك المعاش في الدنيا؛ لئلا يخالف الخبر المخبر؛ إذ أكثر المعرضين عن الإيمان والذكر أوسع معيشة، ولا معاده يوم المحشر؛ لتعقيب المعيشة الضنك به، وهو دليل على التغاير، فتعين أن المراد ما بينهما، وهو في حاله في القبر^(١). وقوله سبحانه: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنْفِقُونَ

تفسيره (٢١/٣)، وفي مصنف ابن أبي شيبة (١٤٤/٧) ح (٣٤٨٣٧)، وتفسير الطبري (٢٢٧/١٦) ورؤي عن أبي هريرة موقوفاً عند الحاكم في المستدرک (٥٣٧/١) ح (١٤٠٥)، وهناد في الزهد (٢١٤/١)، والطبري في تفسيره (٢٢٨/١٦)، والبيهقي في إثبات عذاب القبر (٦٢) ح (٦٧، ٦٨)، وحسنه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب ح (٣٥٦١)، ورؤي عن ابن مسعود موقوفاً عند عبدالله بن أحمد في السنة (٢/٦٠٠، ٦١٦)، وقال: «في إسناده عبد الله بن المخارق»، والطبري في تفسيره (٢٢٨/١٦)، والطبراني في الكبير (٩/٢٣٣) ح (٩١٤٣)، وهناد في الزهد (٢١٤/١)، والبيهقي في إثبات عذاب القبر (٦٠) ح (٦٢)، وقال الهيثمي في المجمع (٦٧/٧): «رواه الطبراني وفيه المسعودي، وقد اختلط، وبقي رجاله ثقات»، وحسنه إسناده السيوطي في شرح الصدور (١٢٨)، وعزاه في الدر المنثور (٣٠/٥) إلى ابن جرير، والطبراني، والبيهقي في عذاب القبر، ورؤي عن السدي عند الطبري في تفسيره (٢٢٨/١٦)، والبيهقي في إثبات عذاب القبر (٦٠) ح (٦٤)، ورؤي عن مجاهد عند البيهقي في إثبات عذاب القبر (٦٠) ح (٦٦)، ورؤي عن أبي صالح عند عبدالله بن أحمد في السنة (٢/٦١٢، ٦١٣)، وقال: «إسناده صحيح»، وهناد في الزهد (٢١٤/١)، والطبري في تفسيره (٢٢٨/١٦)، والبيهقي في إثبات عذاب القبر (٦٠) ح (٦٣)، ورؤي عن الحسن البصري عند البيهقي في إثبات عذاب القبر (٦٠) ح (٦٥)، وقال ابن القيم في الفوائد (١٦٨): «فأكثر ما جاء في التفسير أنها عذاب القبر، قاله ابن مسعود، وأبو هريرة، وأبو سعيد الخدري، وابن عباس، وفيه حديث مرفوع»، ورجح هذا التفسير إمام المفسرين الطبري في تفسيره فقال: «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال: هو عذاب القبر»، وكذا رجحه القرطبي في تفسيره (١١/٢٥٩)، والشوكاني في فتح القدير (٣/٣٩٢).

(١) الإشارات الإلهية (١٩/٣)، وانظر: الانتصارات الإسلامية (١/٤٨٠)، وذهب الإمام ابن القيم إلى أن الصحيح أنها تتناول معيشتة في الدنيا، وحاله في البرزخ، فإنه يكون في ضنك في

وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُّوا عَلَى النَّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ
 سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴿سورة التوبة ٩ / ١٠١﴾^(١)،
 وقوله تعالى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ
 أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [سورة غافر ٤٠ / ٤٦]^(٢) "يستدل به على

الدارين، فقال في الجواب الكافي (٨٣): «وفسرت المعيشة الضنك بعذاب القبر، ولا ريب أنه من المعيشة الضنك، والآية تتناول ما هو أعم منه - وإن كانت نكرة فى سياق الإثبات - فإن عمومها من حيث المعنى، فإنه سبحانه رتب المعيشة الضنك على الإعراض عن ذكره؛ فالمعرض عنه له من ضنك المعيشة بحسب إعراضه» [وانظر: الوابل الصيب (٦٨) وممدارج السالكين (١ / ٤٢٢)]، وذهب إلى ذلك الشنقيطي في أضواء البيان (٤ / ٥٩٥، ٥٩٧) وغيرهم.

(١) قال الطبري (١٢ / ١١): «في قوله جل ثناؤه: ﴿ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ دلالة على أن العذاب في المرتين كليهما قبل دخولهم النار، والأغلب من إحدى المرتين أنها في القبر»، وهذه الآية استدلت بها البخاري على عذاب القبر كما في الصحيح (٣ / ٢٣١)، وكذا استدلت بها أبو حنيفة في الفقه الأيسر (١٣٧)، وروي هذا عن ابن عباس رضي الله عنه، كما عند الطبراني في الأوسط (١ / ٢٤٢) وقال: «لم يرو هذا الحديث عن السدي إلا أسباط بن نصر»، وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٦ / ١٨٧٠)، والطبري في تفسيره (١١ / ١٠)، وروي عن الحسن البصري كما في تفسير عبدالرزاق (٢ / ٢٨٦)، وتفسير الطبري (١١ / ١١)، وعن قتادة ابن أبي حاتم (٦ / ١٨٧٠)، وتفسير الطبري (١١ / ١١)، وإثبات عذاب القبر (٥٦) ح (٥٢)، وعن أبي مالك كما في تفسير ابن أبي حاتم (٦ / ١٨٧١)، والطبري في تفسيره (١١ / ١٠)، وعن الربيع كما في الدر المنثور (٤ / ٢٧٤)، وعن مجاهد كما في تفسير الطبري (١١ / ١٠)، وعن ابن جريج كما في تفسير الطبري (١١ / ١١)، وعن ابن إسحاق كما في تفسير الطبري (١١ / ١١).

(٢) هذه الآية استدلت بها البخاري على عذاب القبر كما في الصحيح (٣ / ٢٣١)، قال القرطبي في تفسيره (١٥ / ٣١٨): «والجمهور على أن هذا العرض في البرزخ، واحتج بعض أهل العلم في تثبيت عذاب القبر بقوله: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾، ما دامت الدنيا كذلك، قال مجاهد، وعكرمة، ومقاتل، ومحمد بن كعب، كلهم قال: هذه الآية تدل على عذاب القبر في الدنيا»، [وانظر: الفصل (٤ / ٥٦)، والإبانة (٢٤٨) للأشعري، واعتقاد أئمة الحديث (٦٩) للإسماعيلي، والاعتقاد (٢٢٠) للبيهقي، ومعاني القرآن (٦ / ٢٣٠) للنحاس، وشرح المقاصد

عذاب القبر... فإنه يقتضي أنَّ عرضهم على النار غدواً وعشياً قبل يوم القيامة، وليس ذلك في الدنيا فتعين أنَّه في البرزخ، وهو ما بينهما^(١)، وكذا قوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَاراً﴾ [سورة نوح ٧١ / ٢٥] "يحتج به على ما مر من عرضهم على النار غدواً وعشياً، وعذاب البرزخ؛ لتعقيب إغراقهم بإدخالهم النار فهم الآن فيها، وهو لا في الدنيا ولا في الآخرة بعد القيامة، فهم في الوسطة بينهما وهي البرزخ"^(٢).

وأما الأدلة من السنة فذكر منها الطوفي رحمه الله حديث عائشة رضي الله عنها «أنَّ يهودية دخلت عليها فذكرت عذاب القبر فقالت لها: أعاذك الله من عذاب القبر، فسألت عائشة رسول الله ﷺ عن عذاب القبر، فقال: نعم عذاب القبر، قالت عائشة رضي الله عنها: فما رأيت رسول الله ﷺ بعدُ صلى صلاة إلا تعوذ من عذاب القبر»^(٣)، وحديث عبد الله بن عمر أنَّ حفصة بكت على عمر فقال: مهلاً يا بنية ألم تعلمي أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه»^(٤)، ولم يذكر الطوفي رحمه الله

في علم الكلام (٢/ ٢٢٠) للتفتازاني، والمواقف (٣/ ٥١٧)، وأصول الدين (٢١٥) للبغدادی.

(١) الإشارات الإلهية (٣/ ٢٠٤)، وانظر: الانتصارات الإسلامية (١/ ٤٨٠).

(٢) الإشارات الإلهية (٣/ ٣٧٠)، وانظر: شرح المقاصد في علم الكلام (٢/ ٢٢٠)، ومعالم في أصول الدين (١٢٧)، وتفسير القرطبي (١٨/ ٣١١).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز باب ما جاء في عذاب القبر ح (١٣٧٢)، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب التعوذ من شر الفتن وغيرها ح (٥٨٩) واللفظ للبخاري.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: «يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه» ح (١٢٨٨)، ومسلم في كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ح (٩٢٧)، واللفظ لمسلم، وهذا الحديث بين الطوفي أنه لا يناقض قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾، لأنه محمول على من أوصى أهله بذلك، كما كان يفعله أهل الجاهلية، أو علم به فلم يمهله عنه، ويقويه ما وقع في رواية البخاري: «ببعض بكاء أهله عليه»، فهذا البعض هو الذي أوصى به، أو علمه من عاداتهم فلم يمهله عنه [انظر: الانتصارات الإسلامية (١/ ٤٧٧)] ومختصر الترمذي

غيرهما^(١).

ومع كثرة الأدلة المقررة لعذاب القبر؛ إلا أن بعض أهل البدع أنكر عذاب القبر وسؤال الملكين، وكثير من العلماء ينسب هذا القول إلى المعتزلة والخوارج^(٢)، وقد انتقد الطوفي رحمه الله نسبته إلى المعتزلة، ونقل عن القاضي عبد الجبار في طبقات المعتزلة إنكار هذا النقل عنهم، وأنه قال: "إنما أنكره ضرار بن عمرو"^(٣)، وكان من أصحاب

(مخطوط) (١/١٣٠/ب)، (٢/٥٩/أ).

(١) أحاديث إثبات عذاب القبر كثيرة جداً، بل قال شيخ الإسلام رحمه الله في الفتاوى (٤/٢٨٥): «فأما أحاديث عذاب القبر، ومساءلة منكر ونكير، فكثيرة متواترة عن النبي ﷺ» [وانظر: عمدة القاري (٨/١٤٦)، ونظم المتناثر (٢٠، ١٢٤، ١٢٦)، ونيل الأوطار (٢/٣٣٠)، والمواقف (٣/٥٢٠)، والتبصير في الدين (٦٧)].

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين (٤٣٠)، والإبانة (٢٤٧) كلاهما للأشعري، وقواعد العقائد (١٣٧) للغزالي، والغنية في أصول الدين (١٦٣)، وشرح مذاهب أهل السنة (٣٥) لابن شاهين، والتبصير في الدين (٦٧) وتفسير القرطبي (٧/١٤١).

(٣) ضرار بن عمرو المعتزلي، إليه تنسب الضرارية من فرق المعتزلة، كان يقول يمكن أن يكون جميع من في الأرض ممن يظهر الإسلام كافراً، أنكر حرف ابن مسعود، وحرف أبي بن كعب، وشهد بأن الله تعالى لم ينزلهما، ويقول الأجسام إنما هي أعراض مجتمعة، وإن النار لا حر فيها، ولا في الثلج برد، ولا في العسل حلاوة، وإنما يخلق ذلك عند الذوق واللمس، وقال المروذي: قال أحمد بن حنبل: شهدت على ضرار بن عمرو عند سعيد بن عبد الرحمن فأمر بضرب عنقه فهرب، وقال حنبل: دخلت على ضرار ببغداد وكان مشوهاً وبه فالج، وكان معتزلياً فأنكر الجنة والنار، وقال: اختلف فيهما هل خلقتا بعد أم لا؟ فوثب عليه أصحاب الحديث وضربوه، وقال أحمد بن حنبل: إنكار وجودهما كفر قال تعالى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾، قال أحمد: فهرب قالوا: أخفاه يحيى بن خالد، حتى مات في حدود الثلاثين ومائتين [انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/٥٤٤) والوافي بالوفيات (١٦/٢١٠) والفرق بين الفرق (١/٢٠١)، ومقالات الإسلاميين (٢٨١)، والفصل في الملل (٤/٥٥)، والملل والنحل (١/٩٠)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركون (٦٩)، والتبصير في الدين (١٠٥)].

واصل^(١)، فظن الناس أنَّ المعتزلة أنكروه، وإنما المعتزلة رجلا: أحدهما: يجوز ذلك كما وردت به الأخبار، والثاني: وهم أكثر شيوخنا يقطعون بذلك لظهور الأخبار، وإنما ينكرون قول طائفة من الجهلة أنهم يعذبون وهم موتى لا حياة فيهم لأنَّ دليل العقل يأبى ذلك^(٢). وهذا من إنصاف الطوفي رحمه الله للخصوم.

ويشهد لما نقله الطوفي ما صرح به القاضي عبد الجبار فقال: "فصل في عذاب القبر، وجملة ذلك أنَّه لا خلاف فيه بين الأمة، إلا شيء يحكى عن ضرار بن عمرو، وكان من أصحاب المعتزلة ثم التحق بالمجبرة، ولهذا ترى ابن الراوندي^(٣) يشنع علينا،

(١) واصل بن عطاء أبو حذيفة الغزالي، مولى بني ضبة، وقيل: مولى بني مخزوم، وقيل: مولى بني هاشم، تنسب له الواصلية من فرق المعتزلة، ولد سنة (٨٠هـ) بالمدينة، وكان يجالس الغزالين ليتصدق على النسوة الفقيرات، فقليل له: الغزالي، كان رأس المعتزلة، وكان لا يقيم الرأى وكان يجتنبها في كلامه، جالس الحسن البصري فلما ظهر الاختلاف، وقالت الخوارج بتكفير مرتكب الكبائر، وقالت الجماعة بأنهم مؤمنون، وإن فسقوا بالكبائر، خرج واصل بن عطاء من الفريقين وقال: إنَّ الفاسق من هذه الأمة لا مؤمن ولا كافر، منزلة بين منزلتين، فطرده الحسن عن مجلسه، واعتزل عنه، وجلس إليه عمرو بن عبيد، فقليل لهم: المعتزلة، واعتزلهم يدور على أربعة أشياء وهي: القول بالقدر، ونفي الصفات، والقول بالمنزلة بين المنزلتين في أصحاب الكبائر، والقول في الفريقين من أصحاب الجمل وأصحاب صفين، أنَّ أحدهما مخطيء لا بعينه مات سنة (١٣١هـ) [انظر: مرآة الجنان (١/٢٧٤)، والأنساب (٥/٥٦٤)، وسير أعلام النبلاء (٥/٤٦٤)، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٦/٧)، والملل والنحل (١/٤٦)، والمواقف (٣/٦٥٩)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٤٠)، والتبصير في الدين (٦٧)].

(٢) انظر: درء القول القبيح (مخطوط) (١٥/ب)، وحلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٣/أ).

(٣) أحمد بن يحيى بن إسحاق ابن الراوندي أبو الحسين، من أهل مرو الروذ، سكن بغداد، وكان من متكلمي المعتزلة، ثم فارقههم وصار ملحداً زنديقاً، وكان يلزم الرافضة والملاحدة؛ فإذا عوتب قال: إنما أريد أن أعرف أقوالهم، كان لا يستقر على مذهب، ولا يثبت على انتحال، حتى ينتقل حالاً بعد حال، كان أبوه يهودياً فأظهر الإسلام، ويقال: إنه حرف التوراة، كما عادى ابنه القرآن بالقرآن وألحد فيه، وصنف كتاباً في الرد على القرآن سماه الدامغ، حتى صنف لليهود

ويقول: إنَّ المعتزلة ينكرون عذاب القبر ولا يقرون به^(١)، ثم استرسل في ذكر أدلة عذاب القبر.

وقد سُئل الشَّحَّام^(٢) من المعتزلة عن عذاب القبر فقال: "ما منا أحد ينكره، وإنما يحكى ذلك عن ضرار"^(٣)، ولهذا قال ابن حزم: "ذهب ضرار بن عمرو الغطفاني أحد شيوخ المعتزلة إلى إنكار عذاب القبر، وهو قول من لقينا من الخوارج، وذهب أهل السنة... وسائر المعتزلة إلى القول به"^(٤)، وقال التفتازاني: "وإنما تُسبب إلى المعتزلة وهم برآء منه لمخالطة ضرار إياهم"^(٥).

وقد ذكر الطوفي رَحْمَتُهُ شبهة من أنكر عذاب القبر، وأنَّ مستندهم في ذلك قصور العقل عن إدراكه، أو خروجه عن المعتاد، وبين الطوفي رَحْمَتُهُ أنَّ هذا "معتمد

كتاب البصيرة، رداً على الإسلام لأربعمائة درهم أخذها من يهود سامراء، فلما قبض المال رام نقضها، حتى أعطوه مائتي درهم، فأمسك عن النقض، وقد وضع كتاباً في قدم العالم، ونفي الصانع، وتصحيح مذهب الدهرية، والرد على أهل التوحيد، ووضع كتاباً في الرد على محمد رسول الله ﷺ في سبعة عشر موضعاً، ونسبه إلى الكذب يعنى النبی ﷺ، إلى غير ذلك من الكتب التي تبين خروجه عن الإسلام، هلك في سنة (٢٩٨) هـ [انظر: البداية والنهاية (١١٢/١١)، والوافي بالوفيات (١٥١/٨)، وسير أعلام النبلاء (٥٩/١٤)].

(١) شرح الأصول الخمسة (٧٣٠)، وانظر: الكشف (٦٣٩/٢) (٩٥/٣) (١٧٥/٤).

(٢) أبو يعقوب يوسف بن عبد الله بن إسحاق الشَّحَّام البصري، تنسب له الشَّحَّامية من فرق المعتزلة، صاحب أبي الهذيل العلاف، إليه انتهت رئاسة المعتزلة في البصرة، وهو أول من ابتدع مقالة أن المعدوم شيء ثابت في العدم، ألف كتاب الاستطاعة على المجبرة، وكتاب الإرادة، وكتاب كان ويكون، وكتاب دلالة الأعراض وغير ذلك، وعنه أخذ أبو علي الجبائي، وكان مشرف ديوان الخراج في دولة الواثق [انظر: سير أعلام النبلاء (٥٥٢/١٠)، والوافي بالوفيات (٢٧/٢٤٦)، والتبصير في الدين (٨٠)، ومجموع الفتاوى (١٤٣/٢)، والمنية والأمل (٤٠) للمرتضى].

(٣) المنية والأمل (٤٠) للمرتضى.

(٤) الفصل (٥٦-٥٥/٤).

(٥) شرح المقاصد في علم الكلام (٢٢٠/٢)، وانظر: المواقف (٥١٦/٣).

الأغمار، ويلزم على ذلك إنكار كثير مما قام برهانه، مما يخرج عن المعتاد^(١)، وعذاب القبر مما يقصر العقل البشري عن إدراكه كالقدر وصفات الله تعالى^(٢).

وبين الطوفي أن عذاب القبر لا يختص بالمدفون بل لو كان الميت في رأس جذع أو في بطن سبع، إذ العذاب على الروح مع الجسد أو بدونه^(٣).

* * *

ومن المسائل التي تعرض لها الطوفي رَحْمَةُ اللَّهِ مسألة إهداء ثواب القرب للموتى هل يصلهم أم لا؟ ورجح الطوفي أنه يصل إليهم وينفعهم، حتى الذكر والاستغفار، بل ذهب الطوفي إلى أن ذلك ينفع حتى الحي^(٤).

وما ذهب إليه رَحْمَةُ اللَّهِ من وصول ثواب القرب البدنية للموتى هو مذهب جمهور السلف الصالح^(٥)، فأما العبادات المالية فوصول ثوابها محل إجماع بين أهل السنة من الفقهاء وأهل الحديث والتفسير، ولم يُنكر وصول ثوابها إلا أهل البدع.

قال شيخ الإسلام رَحْمَةُ اللَّهِ: "بل أئمة الإسلام متفقون على انتفاع الميت بذلك، وهذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام، وقد دل عليه الكتاب والسنة والإجماع، فمن خالف ذلك كان من أهل البدع"^(٦). وقال ابن أبي العز الحنفي: "اتفق أهل السنة أن الأموات ينتفعون من سعي الأحياء بأمرين: أحدهما: ما تسبب إليه الميت في حياته، والثاني: دعاء المسلمين واستغفارهم له والصدقة والحج... واختلف في

(١) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٣/أ).

(٢) انظر: الانتصارات الإسلامية (١/٤٧٠-٤٧١).

(٣) مختصر الترمذي (مخطوط) (٢/٥٩/ب).

(٤) انظر: التعيين في شرح الأربعين (١٥٠-١٥٢)، والإشارات الإلهية (٣/٢٩٧-٢٩٩)، وشرح مختصر الروضة (١/١٠٩).

(٥) انظر: الروح (١١٧)، وشرح الطحاوية (٥١١)، وتحفة الأحوذى (٣/٢٧٤)، وإعانة الطالبين (٣/٢٢٠).

(٦) الفتاوى (٣٠٦/٢٤)، وانظر: الروح (١١٧)، وشرح الطحاوية (٥١١).

العبادات البدنية كالصوم والصلاة وقراءة القرآن والذكر، فذهب أبو حنيفة وأحمد وجهور السلف إلى وصولها، والمشهور من مذهب الشافعي ومالك عدم وصولها، وذهب بعض أهل البدع من أهل الكلام إلى عدم وصول شيء البتة لا الدعاء ولا غيره وقولهم مردود بالكتاب والسنة^(١).

فمنها قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَغْفِرْ لِدُنْيِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [سورة محمد ٤٧/١٩]، وقوله سبحانه: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [سورة نوح ٧١/٢٨]، "ومن السنن المتواترة التي من جحدها كفر صلاة المسلمين على الميت ودعاؤهم له في الصلاة، وكذلك شفاعة النبي يوم القيامة فإن السنن فيها متواترة... والأحاديث الصحيحة في هذا الباب كثيرة"^(٢). ومنها حديث عائشة رضي الله عنها أن رجلاً قال للنبي ﷺ: «إن أمتي افتلست نفسها وأظنها لو تكلمت تصدقت فهل لها أجر إن تصدقت عنها؟ قال: نعم»^(٣).
وأما كونه ينفع حتى الحي فقال ابن مفلح: "والمذهب أن الحي كالميت في ذلك، قال القاضي^(٤): لا يعرف رواية بالفرق بل ظاهر الرواية يعم لأن المعنى فيهما واحد"^(٥).

- حقيقة الروح:

بين الطوفي رحمته الله أن الروح جسم لطيف، ولذلك يتحرك لها الصدر عند الخروج،

(١) شرح الطحاوية (٥١١)، ومن أجود من فصل وناقش في المسألة ابن القيم رحمته الله في الروح

(١١٧-١٤٣)، وانظر: المحلى (٧/٢-٨)، والمغني (٢/٢٢٥) لابن قدامة.

(٢) الفتاوى (٢٤/٣٠٧).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب موت الفجأة البغثة ح (١٣٨٨)، ومسلم في كتاب الزكاة،

باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه ح (١٠٠٤).

(٤) يعني أبا يعلى الحنبلي.

(٥) المبدع (٢/٢٨٢) وانظر: الفروع (٢/٢٤٣)، والإنصاف (٢/٥٦٠)، حاشية ابن عابدين

(٢/٢٤٣)، وإعانة الطالبين (٣/٢٢٠).

وهي مخلوقة لله تعالى، وليست قديمة كما زعم أهل جيلان^(١) وغيرهم^(٢)، واستدلوا على قدمها بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ [سورة الحجر ٢٩/١٥] حيث أضاف الروح إليه تعالى، فدل على أنها روح ذاته، ولم يؤمر الملائكة بالسجود لآدم إلا بعد نفخ الروح فيه، والسجود إنما يكون للقديم، فدل على قدم الروح، كما استدلوا بقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [سورة الإسراء ٨٥/١٧] فالروح من أمر الله، وأمر الله قديم، فالروح قديمة، ولأن حقيقتها غير معلومة^(٣).

وأجاب الطوفي رحمه الله عن هذه الشبهة، فبين أن إضافة الروح إليه سبحانه من باب إضافة التشريف، كبيت الله، وناقية الله، وإلا للزم ما قالته النصارى في المسيح عليه السلام للنص على أنه كلمة الله وروح منه، وللإجماع على أنه روح الله^(٤).

(١) جيلان بالكسر اسم لبلاد كثيرة من وراء بلاد طبرستان، قال أبو المنذر هشام بن محمد: جيلان وموقان ابن كاشج ابنا يافث بن نوح عليه السلام، وليس في جيلان مدينة كبيرة، إنما هي قرى في مروج بين جبال، ينسب إليها جيلاني وجيلي، والعجم يقولون كيلان، وقد فرق قوم فقيل: إذا نُسب إلى البلاد قيل: جيلاني، وإذا نُسب إلى رجل منهم قيل: جيلي، وقد نسب إليها من لا يحصى من أهل العلم في كل فن [انظر: معجم البلدان (٢/٢٠١)، والمصباح المنير (١/١١٦)]، وقد نسب هذا القول إليهم شيخ الإسلام رحمه الله في الفتاوى (١٧/١٥٠).

(٢) انظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٤/ب)، والإشارات الإلهية (٣/٣٥٥، ٤٠٩-٤١١)، ومختصر الترمذي (مخطوط) (١/٥/ب)، (١/٢٨/ب-٢٩/أ)، وعلم الجدل في علم الجدل (١٥٣)، ومن قال بقدمها الفلاسفة، والصابئة، والزنادقة، والنصارى في عيسى بن مريم [انظر: الفتاوى (٤/٢٢١-٢٢٢)، ومختصر الفتاوى المصرية (٢١٢)].

(٣) انظر: المصادر السابقة.

(٤) انظر: الإشارات الإلهية (٢/٧٤، ٣٥٥، ٤٣٦)، قال شيخ الإسلام رحمه الله في الجواب الصحيح (٤/٤١٦): «بل قد يضاف إليه من الأعيان المخلوقة؛ وصفاتها القائمة بها ما ليس بصفة له باتفاق الخلق، كقوله تعالى بيت الله، وناقية الله، وعباد الله، بل وكذلك روح الله عند سلف المسلمين وأئمتهم وجمهورهم»، وانظر: بيان تلبيس الجهمية (١/٤٤)، والجواب الصحيح

وأما السجود فهو سجود تحية لا عبادة كسجود أبوي يوسف وإخوته له، وقيل: كان السجود لله تعالى وآدم قبله له^(١).

وأما الآية فالمراد بقوله تعالى: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ "أي من خلقه بدليل قوله ﷺ: «خلق الله الأرواح قبل الأجساد بألفي عام، وكانت روح عيسى في تلك الأرواح»^(٢)، وقوله ﷺ: «الأرواح جنود مجندة فما تعارف منها ائتلف وما تناكر

(٢/١٥٩)، (٣/٢٤٩)، وفتح الباري (١٣/٤٤٤)، وقد سبق مناقشة النصارى في مبحث الألوهية.

(١) انظر: الإشارات الإلهية (٢/٣٥٦)، وحلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٥/أ)، والقول الأول هو الراجح؛ لأنه لا مزية لآدم حينئذ حتى يحسده عليها إبليس، ثم إنه قال لآدم، ولم يقل إلى آدم، وكل حرف له معنى، ومن التمييز في اللسان أن يقال: سجدت له، وسجدت إليه، ونسب شيخ الإسلام القول الثاني إلى بعض الأغبياء [انظر: الفتاوى (٤/٣٥٨)، وتفسير البغوي (١/٦٢)، وتفسير ابن كثير (١/٧٨)].

(٢) الحديث لا يصح، قال ابن القيم في كتاب الروح (١٧٢): «وأما حديث خلق الأرواح قبل الأجساد بألفي عام؛ فلا يصح إسناده، ففيه عتبه بن السكن، قال الدارقطني: متروك، وأرطاة بن المنذر، قال ابن عدي: بعض أحاديثه غلط»، وجاء في لسان الميزان (٣/٢٦١) في ترجمة عبد الله بن أيوب بن أبي علاج الموصلي، نقلاً عن الأزدي، أنه قال: أيوب كذاب، وابنه أكذب منه وأجراً على الله، لا تحل الرواية عنه، روى عن الباقر عن أبيه عن جده رفعه إن الله خلق الأرواح قبل الأجساد بألفي عام، وجعلها تحت العرش، ثم أمرها بالطاعة لي، فأول روح سلمت علي روح علي، وفي كشف الحفاء (١/١٢٣): «وقال ابن حجر المكي في فتاواه الحديثية: ما روي عن ابن عباس أن الله خلق الأرواح قبل الأجساد بأربعة آلاف سنة، لا أصل له، وأيضا خبر خلق الله الأرواح قبل الأجساد بألفي عام ضعيف جداً فلا يعول عليه»، وأما الشاهد الذي يريده الطوفي من الحديث، فروى ابن أبي شيبة في المصنف (٧/٢٦٥) ح (٣٥٩٢٨) عن محمد بن كعب قال: خلق الله الأرواح قبل أن يخلق الأجساد فأخذ ميثاقهم، ونسب البغوي في تفسيره (١/٢٨٦) إلى ابن عباس رضي الله عنهما قوله: خلق الله الأرواح قبل الأجساد بأربعة آلاف سنة، وخلق الأزواج قبل الأرواح بأربعة آلاف سنة، فشهد بنفسه قبل أني خلق الخلق حين كان ولم تكن سماء ولا أرض ولا بر ولا بحر، ومسألة خلق تقدم خلق الأرواح على الأجساد، أو تأخرها

منها اختلف»^(١)، والجنود المجندة ليست قديمة^(٢)، ولأنه سبق الدليل على جسمية الروح ولا شيء من الجسم بقديم؛ ولأنها لو كانت قديمة لزم القول بالحللول أو الاتحاد وتعدد القدماء، وكل ذلك محال، وإنما قيل: الروح من أمر ربي هكذا مجملًا؛ لأن اليهود سألوا النبي ﷺ عن الروح سؤال تعجيز وتغليظ؛ إذ كان الروح يقال بالاشتراك على روح الإنسان وجبريل وملاك آخر يقال له: الروح، وصنف من الملائكة، والقرآن، وعيسى بن مريم كل واحد من هذه الستة يسمى روحاً، فقصد اليهود أن يسألوه فبأي مسمى أجابهم، قالوا: ليس هو الذي قلت: فجاءهم الجواب مجملًا كما سألوا مجملًا ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ وأمر ربي يصدق عليه كل واحد من مسميات الروح، فكان هذا الإجمال كيداً قوبل به كيدهم^(٣)، "وحكى عن بعض أهل العلم أنه قال: كان عندهم في التوراة من صفته عليه السلام أنه لا يجب

عنها فصل فيها ابن القيم في الروح (١٥٦-١٧٥)، وفي أحكام أهل الذمة (١٠٥٧/٢-١٠٦٠)، وبين أن الجمهور على القول بأن الأرواح خلقت بعد الأجساد، وأصحاب القول الآخر ليس معهم نص من كتاب، ولا سنة، ولا إجماع؛ إلا ما فهموه من نصوص لا تدل على ذلك، أو أحاديث لا تصح، وأن الذي دل عليه القرآن والسنة والاعتبار أن الأرواح إنما خلقت مع الأجساد أو بعدها [وانظر: شفاء العليل (٢٩٣-٢٩٤)].

- (١) أخرجه البخاري تعليقاً في كتاب أحاديث الأنبياء، باب الأرواح جنود مجندة عن عائشة رضي الله عنها، ومسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في كتاب البر والصلة، باب الأرواح جنود مجندة ح (٢٦٣٨).
- (٢) قال ابن حجر في الفتح (١٣/٤٤٤): «والجنود المجندة لا تكون إلا مخلوقة».
- (٣) الإشارات الإلهية (٢/٤١٠-٤١١)، وانظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٤/ب-١٥/أ) وعلم الجدل في علم الجدل (١٥٣)، وشرح مختصر الروضة (٣/٤٦٠-٤٦١) ونسبه إلى صاحب كتاب (الإفصاح في خلق الإنسان)، ولعل الكتاب لأبي القاسم السعدي ت (٥٠٩هـ)، حيث نقل الكرمي من كتاب (الإفصاح) بعض الكلام عن الروح ونسبه للسعدي [انظر: أقاويل الثقات (١٩١)]، ومن ذكر هذا عن اليهود الرملي في غاية البيان في شرح زيد ابن رسلان (١٨).

عن هذا السؤال جواباً خاصاً معيناً فكان ذلك من جملة مقررات نبوته عندهم^(١). وما قرره الطوفي من جسمية الروح؛ هو الذي دلّ عليه الكتاب والسنة وإجماع الصحابة وأدلة العقل، فالروح جسم نوراني علوي خفيف حي متحرك، ينفذ في جوهر الأعضاء، ويسري فيها سريان الماء في الورد، وسريان الدهن في الزيتون، والنار في الفحم^(٢)، قال شيخ الإسلام رحمه الله: "لكن غلاة المتفلسفة قد يزعمون أنّ القلب والروح ليس جسماً، وأنّه لا داخل البدن ولا خارجه، وهذا معلوم فساد به بالحس والعقل والسمع كما قد بيناه في غير هذا الموضع، وغلاة المتكلمين يزعمون أنّ الروح إنما هو عرض من أعراض البدن، ليست شيئاً يفارق البدن ويقوم بنفسه، وهذا أيضاً فاسد في الشرع والعقل كما بيناه في غير هذا الموضع، وإذا عُرف فساد القولين علم أنّ الروح التي فينا جسم يتحرك"^(٣).

ومن الأدلة على ذلك قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فِيمِمْسِكَ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [سورة الزمر ٣٩/٤٢] ففي الآية ثلاثة أدلة: الإخبار بتوفيها وإمساكها وإرسالها.

ومن السنة حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: دخل رسول الله ﷺ على أبي سلمة وقد شق بصره فأغمضه ثم قال: «إنّ الروح إذا قبض تبعه البصر»^(٤)، ففيه وصف الروح

(١) مختصر الترمذي (مخطوط) (١/٢٩/أ)، وقد ذكر ابن الجوزي في زاد المسير (٥/٨١) أن سبب نزول قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ أن اليهود قالت لقريش: سلوا محمداً عن ثلاث؛ فإن أخبركم عن اثنتين وأمسك عن الثالثة فهو نبي، سلوه عن فتية فُقدوا، وسلوه عن ذي القرنين، وسلوه عن الروح، فسألوه عنها ففسر لهم أمر الفتية في الكهف، وفسر لهم قصة ذي القرنين، وأمسك عن قصة الروح، فنزلت هذه الآية رواه عطاء عن ابن عباس.

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (٤٤٣).

(٣) بيان تلييس الجهمية (٢/٤٦٨).

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب في إغماض الميت والدعاء له إذا حضر ح (٩٢٠).

بالقبض، وأنَّ البصر يراها، وهذه صفات الأجسام، وغيرها من الأدلة الكثيرة^(١). وما ذكر الطوفي من كون الروح مخلوقة، هو ما اتفق عليه "سلف الأمة وأئمتها، وسائر أهل السنة، وقد حكى إجماع العلماء على أنها مخلوقة غير واحد من أئمة المسلمين، مثل محمد بن نصر المروزي^(٢) الإمام المشهور الذي هو أعلم أهل زمانه بالإجماع والاختلاف أو من أعلمهم"^(٣)، ونقل ابن القيم عن الحافظ ابن مندة^(٤) رَحِمَهُ اللهُ قوله: "إنَّ الناس اختلفوا في معرفة الأرواح ومحلها من النفس، فقال بعضهم الأرواح كلها مخلوقة، وهذا مذهب أهل الجماعة والأثر، واحتجوا بقول النبي: «الأرواح جنود مجندة فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف»^(٥) والجنود المجندة لا تكون إلا مخلوقة"^(٦).

(١) انظر: الفتاوى (٣/٣٢-٣٣) (٩/٣٠١-٣٠٢) (١٢/٣١٧) (١٧/٣٤١-٣٤٢)، ودرء التعارض (١٠/٢٩٢)، والفصل (٥/٤٧)، وشرح المقاصد في علم الكلام (٢/٢١١)، وفصل ابن القيم فيها في كتاب (الروح)، من خلال مائة وستة عشر وجهاً (١٧٥-١٩٦)، وأجاب عن شبه المخالفين (١٩٧-٢١٧).

(٢) محمد بن نصر المروزي، الإمام أبو عبد الله، أحد الأعلام، ولد ببغداد سنة (٢٠٢)هـ، كان رأساً في الفقه، رأساً في الحديث، رأساً في العبادة، توفي سنة (٢٧٤)هـ، وقيل (٢٩٤)هـ، في الحرم بسمرقند، وقال أبو إسحاق الشيرازي: كان من أعلم الناس بالاختلاف، وصنف كتباً، له (تعظيم قدر الصلاة)، و(اختلاف العلماء) [انظر: تاريخ مدينة دمشق (٥٦/١٠٧)، والعبر في خبر من غير (٢/١٠٥)، وشذرات الذهب (٢/٢١٦)].

(٣) الفتاوى (٤/٢١٦).

(٤) محمد بن المحدث أبي يعقوب إسحاق بن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يحيى بن مندة العبدي الأصبهاني، الإمام الحافظ الجوال، محدث الإسلام، أبو عبد الله، ولد سنة (٣١٠)هـ، صاحب التصانيف، له (الإيمان)، و(التوحيد)، وتوفي سنة (٣٩٥)هـ [انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/٢٨)، والمقصد الأرشد (٢/٣٧٤)، والوافي بالوفيات (٥/١٢٥)].

(٥) سبق تحريجه.

(٦) الروح (١٤٤).

ومن الأدلة عموم قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [سورة الأنعام ٦/١٠٢]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [سورة الأعراف ٧/١١] فهو يتناول الأرواح والأجساد معاً كما ذهب إليه الجمهور^(١)، وغير ذلك من الأدلة^(٢).

-
- (١) انظر: الروح (١٤٧)، وتفسير القرطبي (١٦٩/٧)، وزاد المسير (١٧٣/٣) وعزاه للقاضي أبي يعلى في المعتمد، والفصل (٥٨/٤)، وفتح الباري (٤٤٤/١٣).
- (٢) للتوسع في المسألة انظر: الفتاوى (٢١٦/٤)، ومختصر الفتاوى المصرية (٢١٢)، والفتاوى الكبرى (٤٤٩/٤)، والفصل (١٣٠/٢)، والروح (١٤٤-١٥٦)، وفتح الباري (٤٤٤/١٣)، وشرح العقيدة الطحاوية (٤٤١)، وأقاويل الثقات (١٩١).

المبحث الثاني: الساعة وأشراتها

ذكر الطوفي رَحِمَهُ اللهُ أَنْ السَّاعَةَ هِيَ الْقِيَامَةُ، وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تَقُومُ بَغْتَةً فِي سَاعَةٍ^(١)، فَلَا بَدَّ مِنْ قِيَامِهَا كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ السَّاعَةَ لَآتِيَةٌ فَاصْصَفْ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ﴾ [سورة الحجر ١٥ / ٨٥]^(٢).

وَبَيَّنَ رَحِمَهُ اللهُ أَنْ عِلْمَ وَقْتِ قِيَامِ السَّاعَةِ مِنْ كُنُوزِ الْغَيْبِ الَّتِي لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى^(٣)، كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [سورة لقمان ٣١ / ٣٤]، وَقَالَ ﷺ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّاتٍ مُرْسَلًا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمُ إِلَّا بَغْتَةً يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة الأعراف ٧ / ١٨٧]، وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مِفَاتِحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ»^(٤).

وَذَكَرَ أَنَّهُ لَا شَكَّ فِي قُرْبِ قِيَامِهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ

(١) انظر: التعيين في شرح الأربعين (٦٤).

(٢) الإشارات الإلهية (٣٦٠ / ٢).

(٣) الانتصارات الإسلامية (٥٢٠ / ١)، والتعيين في شرح الأربعين (٦٤)، وشرح مختصر الروضة (٥٧ / ٢).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب ﴿وَعِنْدَهُ مِفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ ح (٤٦٢٧).

وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ﴿[سورة الأنبياء ٢١ / ١]. وقال ﷺ: «بعثت أنا والساعة كهذه من هذه أو كهاتين» وقرن بين السبابة والوسطى^(١). و"البعد والقرب إضافيان، فقد يكون الشيء قريباً بالنسبة إلى أبعد منه، بعيداً بالنسبة إلى أقرب منه"^(٢)، فليس فيه تحديد ولا تقدير للساعة^(٣).

وذكر الطوفي أنَّ الساعة لها أشرار وأمارات تدل على قربها "كطلوع الشمس من مغربها، وخروج الدابة، والدجال، ويأجوج ومأجوج، وكثرة الهرج، وفيض المال حتى لا يقبله أحد، وأن يحسر الفرات عن جبل من ذهب، ونحو ذلك كثير"^(٤)، وذكر أيضاً نزول عيسى عليه السلام^(٥)، وكون الأرض يوم القيامة كخبرة^(٦).

وقد دلت النصوص على ما ذكر الطوفي ﷺ من أشرار الساعة؛ فأما طلوع الشمس من مغربها فدل عليه قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامِنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ [سورة الأنعام ٦ / ١٥٨]، والمراد بقوله سبحانه: ﴿بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ طلوع الشمس من مغربها في قول أكثر المفسرين^(٧)، لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال

(١) أخرجه البخاري في كتاب الطلاق، باب اللعان ح (٥٣٠١)، ومسلم في كتاب الفتن وأشرار الساعة، باب قرب الساعة ح (٢٩٥٠) واللفظ للبخاري.

(٢) الانتصارات الإسلامية (٢ / ٥١٦).

(٣) انظر: الإشارات الإلهية (٣ / ٢١).

(٤) التعيين في شرح الأربعين (٦٥)، وانظر: الانتصارات الإسلامية (٢ / ٥١٥).

(٥) التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٥٣، ١٠٨).

(٦) درء القول القبيح (مخطوط) (١٨ / أ).

(٧) انظر: تفسير الطبري (٨ / ٩٦-١٠٣)، وقال: «وأولى الأقوال بالصواب في ذلك ما تظاهرت به الأخبار عن رسول الله أنه قال ذلك حين تطلع الشمس من مغربها»، وابن أبي حاتم (٥ / ١٤٢٧-١٤٢٨)، ومعاني القرآن (٢ / ٥٢٢) للنحاس، وتفسير البغوي (٢ / ١٤٤) وعزاه

رسول الله ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها، فإذا رآها الناس آمن من عليها، فذاك حين ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ﴾»^(١)، وحديث أبي ذر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال يوماً: «أتدرون أين تذهب هذه الشمس؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: إن هذه تجري حتى تنتهي إلى مستقرها تحت العرش، فتخر ساجدة فلا تزال كذلك حتى يقال لها: ارتفعي ارجعي من حيث جئت، فترجع فتصبح طالعة من مطلعها، ثم تجري حتى تنتهي إلى مستقرها تحت العرش فتخر ساجدة، ولا تزال كذلك حتى يقال لها: ارتفعي ارجعي من حيث جئت، فترجع فتصبح طالعة من مطلعها، ثم تجري لا يستنكر الناس منها شيئاً، حتى تنتهي إلى مستقرها ذاك تحت العرش، فيقال لها: ارتفعي أصبحي طالعة من مغربك، فتصبح طالعة من مغربها، فقال رسول الله ﷺ: أتدرون متى ذاكم؟ ذاك حين ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا﴾»^(٢).

وأما بقية الأشراف فقد وردت في حديث حذيفة بن أسيد الغفاري رضي الله عنه قال: اطلع النبي ﷺ علينا ونحن نتذاكر، فقال: «ما تذاكرون؟» قالوا: نذكر الساعة، قال: «إنها لن تقوم حتى ترون قبلها عشر آيات فذكر الدخان والدجال والدابة وطلوع الشمس من مغربها ونزول عيسى ابن مريم صلى الله عليه وسلم ويأجوج ومأجوج

لأكثر المفسرين، وتفسير ابن كثير (٢/ ١٩٤-١٩٦)، وزاد المسير (٣/ ١٥٧) ورجّحه، وفتح القدير (٢/ ١٨٢)، والإيمان لابن مندة (٢/ ٩٢٤)، ونقض الدارمي على المريسي (١/ ٣٦٢)، وذكر ابن حجر أنه قول الجمهور (١١/ ٣٥٣).

(١) أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب لا ينفع نفساً إيمانها ح (٤٦٣٥)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب بيان الزمن الذي لا يُقبل فيه الإيمان ح (١٥٧) واللفظ للبخاري.
(٢) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق، باب صفة الشمس والقمر ح (٣١٩٩)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان ح (١٥٩) واللفظ لمسلم.

وثلاثة خسوف خسف بالشرق وخسف بالمغرب وخسف بجزيرة العرب وآخر ذلك نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلى محشرهم»^(١)، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى يقبض العلم وتكثر الزلازل ويتقارب الزمان وتظهر الفتن ويكثر الهرج وهو القتل القتل حتى يكثر فيكم المال فيفيض»^(٢)، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يوشك الفرات أن يحسر عن كنز من ذهب، فمن حضره فلا يأخذ منه شيئاً» قال عقبه: وحدثنا عبيد الله حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله إلا أنه قال: «يحسر عن جبل من ذهب»^(٣)، وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة، يكفؤها الجبار بيده كما يكفأ أحدكم خبزته في السفر نزلاً لأهل الجنة»، قال: فأتى رجل من اليهود فقال: بارك الرحمن عليك أبا القاسم ألا أخبرك بنزل أهل الجنة يوم القيامة؟ قال: بلى، قال: تكون الأرض خبزة واحدة كما قال رسول الله ﷺ، قال: فنظر إلينا رسول الله ﷺ ثم ضحك حتى بدت نواجذه، قال: ألا أخبرك بإدامهم، قال: بلى، قال: إدامهم بالام ونون، قالوا: وما هذا؟ قال: ثور ونون يأكل من زائدة كبدهما سبعون ألفاً^(٤).

(١) أخرجه مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب في الآيات التي تكون قبل الساعة ح (٢٩٠١).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة، باب ما قيل في الزلازل والآيات ح (١٠٣٦).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الفتن، باب خروج النار ح (٧١١٩)، ومسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب لا تقوم الساعة حتى يحسر الفرات عن جبل من ذهب ح (٢٨٩٤) واللفظ للبخاري.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب يقبض الله الأرض يوم القيامة ح (٦٥٢٠)، ومسلم في كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب نزل أهل الجنة ح (٢٧٩٢).

المبحث الثالث

البعث والرد على المنكرين

بَيْنَ الطُوفِي رَحْمَتُهُ أَنْ اللَّهَ تَعَالَى يَبْعَثُ الْمَوْتَى مِنْ قُبُورِهِمْ بَعْدَ النَّفْخِ فِي الصُّورِ، وَأَنَّ أَهْلَ الْإِسْلَامِ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْبَعْثَ حَقٌّ، وَأَنَّهُ لِلْجَسَمِ وَالرُّوحِ مَعًا^(١)، فَيَجِبُ الْإِيمَانُ بِالْبَعْثِ^(٢)، "ولما كان المعاد من الأمور الصعبة اشتدت عناية القرآن به إخباراً واستدلالاً"^(٣)، ومراد الطوفي رَحْمَتُهُ أَنَّهُ مِنْ الْأُمُورِ الَّتِي لَا يَدْرِكُهَا الْعَقْلُ، فَلَوْلَا أَنَّ الشَّرَائِعَ فَتَحَتْ بَابَ جَوَازِهِ لَمَا أَقْدَمَ عَاقِلٌ عَلَى تَجْوِيزِهِ، وَلَمَا اجْتَرَأَ الْعُلَمَاءُ أَنْ يَسْتَدْلُوا عَلَيْهِ، وَيَتَكَلَّمُوا مَعَ الْفَلَاسِفَةِ الْمُنْكَرِينَ لَهُ فِي إِثْبَاتِهِ^(٤).

وَمِنْ إِبْخَارِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [سورة التغابن ٦٤/٧]، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة النحل ١٦/٣٨] وَغَيْرَهَا كَثِيرٌ.

وَأَمَّا الْاسْتِدْلَالُ عَلَى الْبَعْثِ فَقَدْ بَيَّنَّ الطُوفِي رَحْمَتُهُ أَنَّهُ وَرَدَ بَعْدَ طَرَقٍ مِنْ

(١) انظر: الانتصارات الإسلامية (١/٥٠٢)، والإشارات الإلهية (١/٢٥٠، ٣٤٤)، (٢/١٥٤)،

وعلم الجدل في علم الجدل (١٥٩)، وحلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٣/ب).

(٢) الإشارات الإلهية (٢/٣٤٠)، وحلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٣/ب).

(٣) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٤/أ-ب).

(٤) انظر: تفسير سورة ق (٢٨)، وشرح مختصر الروضة (٢/٦٨١-٦٨٢).

الاستدلال العقلي كما يلي:

أولاً: تنزيه الله تعالى عن العيب وخلق الناس سدى من غير حساب، كما قال تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [سورة المؤمنون ٢٣/١١٥]، وكما قال سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِينَ﴾ [سورة الأنبياء ٢١/١٦] "أي: لو لم يكن للناس معاد لكان خلق السموات والأرض عبثاً ولعباً"^(١)، وقوله ﷻ: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [سورة القيامة ٧٥/٣٦] فيبين الطوفي أنَّ في هذا دليلاً على البعث "وتقريره أنَّ الإنسان مبدؤه ومعاشه في غاية الحكمة والإتقان، ومن المحال عادةً أن ما هذه حاله يترك سدى لا يجازى على ظلم، ولا يؤخذ له ومنه بحق، لأنَّ هذا الإهمال ينافي الحكمة التي دلَّ عليها مبدأ الخلقة، وإلى هذا أشار ابن عباس حين رأى أنَّ ظالماً شديد الظلم مات ولم يُصب من أهل ولا مال ولا غير ذلك، ولا أخذ منه بحق فقال: «أشهد أنَّ للناس معاداً، يؤخذ منه للمظلوم من الظالم»^(٢) ملاحظة هذا الدليل"^(٣).

ثانياً: الاستدلال على البحث بتمام علم الله تعالى وقدرته تعالى على كل شيء، كما قال تعالى: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ ۖ قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيزٌ﴾ [سورة ق ٥٠/٣-٤]، فالكافرون "لما أحالوا البعث أشار الله إلى جوازه بالدليل، وتقريره من الآية وما بعدها: أنَّ المصحح للبعث هو العلم التام والقدرة التامة، والله تام العلم والقدرة، فبتمام علمه يعلم ما تنقص الأرض منهم من لحم ودم وعظم... والله ﷻ قادر على تأليف تلك الأجزاء وإعادة ما نقص منها بقدرته التامة"^(٤)، وكما قال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ

(١) علم الجدل في علم الجدل (١٩٧).

(٢) لم أجد هذا الأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) تفسير سورة القيامة (٧٣)، وانظر: الإشارات الإلهية (٣/٤٩-٥٠).

(٤) تفسير سورة ق (٢٨-٢٩)، وانظر: الإشارات الإلهية (٣/٢٧٣-٢٧٤).

الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴿٢٤﴾ بَلَىٰ قَدَرِينَا عَلَىٰ أَنْ تُسَوَّىٰ بَنَانُهُ ﴿٢٥﴾ [سورة القيامة ٣/٧٥-٤] حيث أحال الله تعالى على مجرد القدرة^(١)، وكما قال سبحانه: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة النحل ١٦/٤٠] فهذا "بيان لوقوع البعث ومستند صحته، وهو صلاحية القدرة الأزلية لفعل كل ممكن"^(٢).

ثالثاً: قياس الإعادة على الابتداء بل هي أولى، "لأنَّ الإعادة تكون بعد وجود خارجي محقق، والابتداء إنما كان بعد عدم أصلي ليس بوجود محقق"^(٣)، وهو نوعان:

١- إجمالي: كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [سورة الروم ٣٠/٢٧] "وكونها أهون ضروري إذ إعادة الجدار المستهدم بالآته أهون على بانيه من ابتدائه أول مرة قطعاً"^(٤). وهذا بالنسبة إلى قدرات البشر، فأما الله تعالى فلا يعجزه شيء سبحانه إذا قضى أمراً فإنما يقول له: (كن) فيكون^(٥)،

(١) الإشارات الإلهية (٣/٣٨٢).

(٢) الإشارات الإلهية (٢/٣٧٠)، وانظر: (٢/٣٧٠-٣٧٢، ١٤٤)، وحلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٤/أ).

(٣) الإشارات الإلهية (١/٢٥١)، وانظر: شرح مختصر الروضة (٣/٢٥٣-٢٥٤).

(٤) الإشارات الإلهية (٣/١١٧-١١٨).

(٥) انظر: علم الجدل في علم الجدل (١٨٧)، والإشارات الإلهية (٣/١١٧) وذكر أن قوله: ﴿أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ يحتمل أن يكون بمعنى: هين، وهو ما رجّحه بعض المفسرين كالنحاس في معاني القرآن (٤/٢٢٧)، (٥/٢٥٦)، والقرطبي (٥/٢٤٢) (١٤/٢١)، وذهب إلى القول بأنه إلى ما يعتقد البشر، الشافعي في أحكام القرآن (١/٤١)، والألوسي في روح المعاني (٢١/٣٦)، وابن الجوزي في زاد المسير (١/٤٢)، وقال الشوكاني في فتح القدير (٤/٢٢١): «أي هين عليه لا يستصعبه، أو أهون عليه بالنسبة إلى قدرتك، وعلى ما يقوله له بعضكم لبعض، وإلا فلا شيء في قدرته بعضه أهون من بعض؛ بل كل الأشياء مستوية بوجودها بقوله كن فتكون، قال أبو عبيد: من جعل أهون عبارة عن تفضيل شيء على شيء؛ فقوله مردود بقوله: ﴿وَكُنْ فَكَانَ ذَلِكَ﴾

وكذا قوله تعالى: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة يس ٣٦ / ٧٩]، وكذا قوله: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [سورة الأعراف ٢٩ / ٧] أي كما ابتداء خلقكم بعد العدم الأصلي، كذلك يعيدكم بعد العدم الطارئ على وجودكم، وهو أيسر لأنه لا يحتاج إلى التدرج في أطوار الخلق^(١)، وكذا قوله: ﴿أَفَعَيْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سورة ق ٥٠ / ١٥] وهذا استفهام إنكار عليهم، أي: أعجزنا عن خلقكم أول مرة حتى نعجز عن إعادتكم؟ لأن الإعادة أهون من الابتداء، فلو عجز عنها تعالى لكان عن الابتداء أعجز، فإذا عُرف أنَّ الخلق الأول قد أوجده الله تعالى بدون عجز، عُلم أنه على الإعادة أقدر لأنها أهون^(٢)، وكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ هُوَ يُبْدِيهِ وَيُعِيدُهُ﴾ [سورة البروج ٨٥ / ١٣]، وكذا قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَنُ أَإِذَا مَاتَ لَسَوْفَ أَخْرَجَ حَيًّا﴾ ٦٦ ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَنُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾ [سورة مريم ١٩ / ٦٦-٦٧] "أي كما ابتدأناه عن عدم نوجده، ولو عن عدم"^(٣).

وكذا قوله سبحانه: ﴿وَقَالُوا أَإِذَا كُنَّا عِظْمًا وَرَفْتًا أَءَنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ ٤٩ ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ ٥٠ ﴿أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [سورة الإسراء ١٧ / ٤٩-٥١] "أي أنتم تحيلون الإعادة بناء على عجزكم وضعفكم والله عَزَّ وَجَلَّ قادر على ذلك كما قدر على إنشائكم في ابتداء الوجود"^(٤)، وغيرها كثير^(١).

عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا، وبقوله: ﴿وَلَا يُوَدُّهُ حِفْظُهُمَا﴾، والعرب تحمل أفعل على فاعل كثيراً.

(١) انظر: الإشارات الإلهية (٢ / ٢١٢).

(٢) انظر: تفسير سورة ق (٣٨)، والإشارات الإلهية (٣ / ٢٧٦-٢٧٧)، وعلم الجدل في علم الجدل (٢٠١).

(٣) الإشارات الإلهية (٢ / ٤٤٢)، وانظر: علم الجدل في علم الجدل (١٥٧-١٥٨).

(٤) علم الجدل في علم الجدل (١٥٢)، وانظر: الإشارات الإلهية (٢ / ٤٠٠).

٢- **تفصيلي:** وذلك بذكر تفاصيل الخلق، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن تَرَابٍ ثُمَّ مِّن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِّن عِلْقَةٍ ثُمَّ مِّن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِمَّن بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ [سورة الحج ٢٢ / ٥] فهذا قياس "على ابتداء الخلقة من نطفة ثم من مضغة ثم من علقة، والجامع بينهما الإمكان والمقدورية" (٢).

وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ ۖ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ۚ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا ۖ آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ۚ ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ ۚ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [سورة المؤمنون ٢٣ / ١٢-١٦] "فهذا استدلال على الإعادة بالقياس على الإنشاء وهو في الإخبار بتنقل الإنسان في الأطوار كالتي في أول الحج" (٣).

وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۖ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۚ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة يس ٧٨]

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/ ٢٥٣-٢٥٤)، وحلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٤/ ب).

(٢) الإشارات الإلهية (٣/ ٣٣)، وانظر: علم الجدل في علم الجدل (١٦٥).

(٣) علم الجدل في علم الجدل (١٦٦)، وانظر: الإشارات الإلهية (٣/ ٤٥).

٣٦/ ٧٧-٧٩] وهذا أيضاً قياس الإعادة على الإنشاء^(١).

وكقوله تعالى في جواب الذين قالوا: ﴿أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أَأَنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [سورة الواقعة ٥٦/ ٤٧] فقال سبحانه: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ﴾ ٥٨ ﴿أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾ ٥٩ ﴿نَحْنُ قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ﴾ ٦٠ ﴿عَلَىٰ أَنْ تُبَدَّلَ أَمْثَلُكُمْ وَتُتَشَكَّم فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ٦١ ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة الواقعة ٥٦/ ٦٢-٥٨] "أي كما طوركم نطفاً ثم ما بعدها من الأطوار حتى سواكم بشراً كذلك يعيدكم ثانياً"^(٢).

وقال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ ٣٦ ﴿أَلَمْ يَكُنْ نُطْفَةً مِّنْ مَّنًى يُمْنَىٰ﴾ ٣٧ ﴿ثُمَّ كَانَتْ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ ٣٨ ﴿فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾ ٣٩ ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾ [سورة القيامة ٣٦/ ٧٥-٤٠] حيث برهن على البعث بالقياس على النشأة^(٣).

وكقوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ ٥ ﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ ٦ ﴿يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾ ٧ ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾ [سورة الطارق ٨٦/ ٥-٨] فهذا "استدلال" على الإعادة بالإنشاء بدليل قوله: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾^(٤).

رابعاً: قياس إحياء الموتى على خلق السماوات والأرض، "بجامع عظمة الفعلين

(١) انظر: علم الجدل في علم الجدل (١٩٠)، والإشارات الإلهية (٣/ ١٥٧)، وشرح مختصر الروضة (٣/ ٢٥٣).

(٢) الإشارات الإلهية (٣/ ٣١٤)، وانظر: علم الجدل في علم الجدل (٢٠٣-٢٠٤).

(٣) انظر: علم الجدل في علم الجدل (٢٠٧)، والإشارات الإلهية (٣/ ٣٨٩)، وتفسير سورة القيامة (٧٤)، وشرح مختصر الروضة (٣/ ٢٥٤).

(٤) علم الجدل في علم الجدل (٢٠٧-٢٠٨)، وانظر: الإشارات الإلهية (٣/ ٤٠٥).

في العقول، وإمكانهما في المعقول، وهذا الطريق والذي قبله من باب قياس التنبيه، وهو أن يكون الحكم في الفرع أجلى وأظهر منه في الأصل... فكذلك الإعادة أيسر من الإبداء، وإحياء الموتى أيسر من خلق السموات والأرض بدليل قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾ [سورة غافر ٥٧/٤٠] ابتداءً كان على خلقهم إعادة أقدر، فانظر إلى هذا التقدير ما أبينه وأظهره^(١)، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَغَيِّ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ بَلَىٰ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة الأحقاف ٤٦/٣٣]، وقوله سبحانه: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [سورة يس ٣٦/٨١] "يعني مثل الكفار، أي: يعيدهم إلى مثل حالهم الأولى في الابتداء"^(٢).

وكذا قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ [سورة الإسراء ١٧/٩٩] "دليل على جواز البعث، وتقريره: أن خلق السماوات والأرض أعظم من إعادتكم وبعثكم، فالقادر على ذلك؛ قادر على بعثكم بطريق الأولى، وإنما قلنا ذلك لأن خلق السماوات والأرض أعظم من ابتداء خلقكم، وابتداء خلقكم أعظم من إعادتكم، ينتج خلق السماوات والأرض أعظم من إعادتكم... فالقادر على الأعظم الأصعب يكون على الأيسر الأهون أقدر بالضرورة"^(٣).

(١) شرح مختصر الروضة (٣/٢٥٤-٢٥٥)، وانظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط)

(٢٤/ب)، والإشارات الإلهية (٣/٢٠٥)، وعلم الجدل في علم الجدل (١٨٦).

(٢) شرح مختصر الروضة (٣/٢٥٤)، وانظر: الإشارات الإلهية (٣/١٦٣)، وعلم الجدل في علم الجدل (١٩٠).

(٣) الإشارات الإلهية (٢/٤١٥)، وانظر: علم الجدل في علم الجدل (١٥٤).

وكذا قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْ نَّبَاتٍ شَتَّىٰ ۖ كُلُّوا وَارْعَوْا أَنْعَمَكُمُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ۚ﴾ [سورة طه ٥٣-٥٥] وهو مما "استدل الله ﷻ به على الكفار وهو خلق السماوات والأرض وإحيائها بالنبات" (١).

وكذا قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ ۚ وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ۚ﴾ [سورة ق ٥٠-٥١] "استفهام إنكار، وفيه معنى التبليد، أي هؤلاء بلداء حيث لم ينظروا في خلق السماء فيستدلوا به على ما أنكروه من البعث، وطريق ذلك ما مر من أن خلق السماوات والأرض أكبر من إعادتهم، فالقادر على الأكبر بمرتين كيف يعجز عن الفعل الأصغر" (٢).

وكذا قوله سبحانه: ﴿إِنَّكُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾ [سورة النازعات ٢٧/٧٩] "قياس الإعادة على خلق السماوات والأرض، وهي أولى؛ لأن خلق السماوات والأرض أعظم" (٣).

خامساً: قياس إخراج الموتى وإحيائهم على إحياء الأرض بعد موتها
 وإخراج الحب الميت من الأرض حياً، أو نقول: قياس إعادة الموتى بعد تلاشيهم واستهلاكهم على إعادة الحب بعد تلاشيهِ واستهلاكه (٤)، وهو غالب المواضع (٥)، وهذا الطريق يتضمن أنواعاً من القياس هي:

- (١) علم الجدل في علم الجدل (١٥٩).
- (٢) تفسير سورة ق (٣٠)، وانظر: علم الجدل في علم الجدل (٢٠٠-٢٠١).
- (٣) الإشارات الإلهية (٤٠٠/٣)، وانظر: علم الجدل في علم الجدل (٢٠٧).
- (٤) انظر: شرح مختصر الروضة (٢٥٥/٣).
- (٥) انظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٤/ب)، وشرح مختصر الروضة (٢٥٥/٣).

١- "قياس شبهي"^(١): وهو قياس إحياء الأبدان بالأرواح على إحياء الأرض بخضرتها وزهرتها بعد يبسها ومحوها، والجامع بينهما أنَّ الخضرة والنضارة للأرض تشبه الروح للجسد، وهذا جامع شبهي لا شك فيه، ومجازي أيضاً، لأنَّ الموت حقيقة في الأجسام الحيوانية أو في الذوات الحية، واستعماله في الأرض والبلد نحو قولنا: أرض مَيِّتة وبلد مَيِّت، مجاز لما ذكرنا"^(٢). ويمكن أن يقال باختصار: إحياء الموتى كإحياء الأرض، وإحياء الأرض ممكن مقدور، فإحياء الموتى ممكن مقدور"^(٣).

٢- "القياس في معنى الأصل"، وهو قياس جمع الأجسام بعد استهلاكها في الأرض، وإحيائها بإعادة الأرواح فيها على جمع أجزاء الحب بعد استهلاكه في الأرض، وإحيائه بإعادة النبات فيه"^(٤).

٣- "القياس الاستثنائي"^(٥)، أن يقال: إن كان إحياء الأرض بعد موتها ممكناً، فإحياء الموتى ممكن، والمقدم حق؛ فالتالي مثله، والتقرير ما سبق أنَّه على كل شيء تقدير، إشارة إلى الجامع في القياس، وهو المقدورية وتام القدرة، أي: أنَّ المصحح لإحياء الأرض المقدورية والإمكان، وهو إحياء الموتى في ذلك بيان"^(٦).

والأدلة على هذا الطريق كثيرة جداً منها: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّىٰ إِذَا أَقْلَتِ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ

(١) ويسمى القياس الاقتراضي، أو قياس الشمول، أو القياس الحملّي، وسبق التعريف به في المبحث الأول من الفصل الأول.

(٢) شرح مختصر الروضة (٣/٢٥٦).

(٣) انظر: الإشارات الإلهية (٣/٢١٦)، وانظر: (٣/٢٧٦).

(٤) المصدر السابق، وانظر: الإشارات الإلهية (٣/٣٦).

(٥) ويسمى القياس الشرطي، وسبق التعريف به في المبحث الأول من الفصل الأول.

(٦) الإشارات الإلهية (٣/٢١٦-٢١٧).

لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٥٧﴾ [سورة الأعراف ٥٧ / ٧] "فهذا من أدلة المعاد، قياساً على إحياء الأرض بالمطر والنبات" (١).

وقوله تعالى عن محاجة فرعون وموسى: ﴿قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَىٰ﴾ (٥١) قَالَ عَلَّمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَىٰ ﴿٥٢﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ ﴿٥٣﴾ كُلُوا وَارْزُقُوا أَنْعَمَكُمُ إِن فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْأُولَىٰ أَلْتَهَىٰ ﴿٥٤﴾ مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ ﴿٥٥﴾ [سورة طه ٥١-٥٥] فلما أنكر فرعون المعاد؛ استدل عليه موسى بإحياء الأرض بالنبات (٢).

وكذا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن تَرَابٍ ثُمَّ مِّن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِّنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِّنْ مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لَتَبَلِّغُوهُنَّ أَشَدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَّن يَتُوفَّىٰ وَمِنْكُمْ مَّن يَرْدُ إِلَىٰ أَرْذَلِ الْعُمُرِ لَكَيْلَا يَعْلَمَ مِن بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴿٥٦﴾ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾

[سورة الحج ٢٢ / ٥-٦] ففي الآية "قياس إخراج الموتى أحياء من الأرض على إخراج الزرع من الأرض، والجامع الإمكان والمقدورية، ووجه الشبه أن أجزاء الموتى تتفرق في الأرض كالحب فيها ثم تُجمع الأجزاء، وتُخرج بشراً كما ينبت الحب

(١) الإشارات الإلهية (٢/ ٢٢٩).

(٢) انظر: علم الجدل في علم الجدل (١٥٨-١٥٩)، والإشارات الإلهية (٣/ ٨).

ويخرج زرعاً" (١).

وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ ﴿٧﴾ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ [سورة الشعراء ٢٦/٧-٩] أي علامة ودليلاً لهم على البعث وقدرة الرب عليه (٢).

وقوله سبحانه: ﴿وَيُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [سورة الروم ٣٠/١٩] ففي الآية "قياس البعث على إحياء الأرض بالمطر بعد موتها" (٣).
وقوله تعالى: ﴿فَأَنْظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ ذَلِكَ لَمُحْيٍ الْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة الروم ٣٠/٥٠] [سورة الروم ٣٠/٥٠] الآية تضمنت الدليل المشهور على الإعادة بقياسها على إحياء الأرض بالمطر، ونبه على الجامع وهو الإمكان والقدرة... والإمكان من لوازم المقدورية" (٤).

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ﴾ [سورة فاطر ٣٥/٩] "إثبات للبعث والمعاد بالقياس على إحياء الأرض بالمطر والنبات" (٥).
وقوله سبحانه: ﴿وَأَيُّ لَّهُمُ الْأَرْضُ الْمَيِّتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ﴾ [سورة يس ٣٦/٣٣] إشارة إلى دليل البعث المذكور فيها، وهو

(١) الإشارات الإلهية (٣/٣٦)، وانظر: علم الجدل في علم الجدل (١٦٥).

(٢) انظر: علم الجدل في علم الجدل (١٧٣).

(٣) الإشارات الإلهية (٣/١١٧)، وانظر: علم الجدل في علم الجدل (١٨٦).

(٤) الإشارات الإلهية (٣/١١٩-١٢٠).

(٥) الإشارات الإلهية (٣/١٤٨).

الدليل المشهور في قياس البعث على إحياء الأرض^(١).

وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ خُشْعَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِ الْمَوْتِ إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة فصلت ٣٩/٤١] استدلال على البعث بإحياء الأرض^(٢).

وقوله تعالى: ﴿أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾ قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ ﴿٤﴾ بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَرِيجٍ ﴿٥﴾ أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ ﴿٦﴾ وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴿٧﴾ تَبْصِرَةٌ وَذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ ﴿٨﴾ وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبْرَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴿٩﴾ وَالنَّخْلَ بَسَقَتِ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ ﴿١٠﴾ رِزْقًا لِلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ﴾ [سورة ق ٥٠/٣-١١] "أي كما أخرجنا من الأرض ما ذكرنا من الجنات والحب نخرج الموتى عند البعث"^(٣).

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا﴾ نُخْرِجُ بِهِ حَبًّا وَنَبَاتًا ﴿١٥﴾ وَجَنَّاتٍ أَلْفَافًا ﴿١٦﴾ إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ كَانَ مِيقَتًا﴾ [سورة النبأ ٧٨/١٤-١٧] فهذا تنبيه على الاستدلال على بإخراج النبات من الأرض على البعث، لذكره في سياقه^(٤).

(١) الإشارات الإلهية (٣/١٥٢)، وانظر: علم الجدل في علم الجدل (١٩٠).

(٢) الإشارات الإلهية (٣/٢١٦)، وانظر: علم الجدل في علم الجدل (١٩٥).

(٣) تفسير سورة ق (٣٦)، وانظر: الإشارات الإلهية (٣/٢٧٦)، وعلم الجدل في علم الجدل (٢٠٠-٢٠١).

(٤) تفسير سورة النبأ (٨٣)، وانظر: الإشارات الإلهية (٣/٣٩٨).

وقوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾ ٢٧ ﴿رَفَعَ سَمَكَهَا فَسَوَّاهَا﴾ ٢٨ ﴿وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا﴾ ٢٩ ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ ٣٠ ﴿أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا﴾ [سورة النازعات ٧٩/ ٢٧-٣١] في جواب من قالوا: ﴿أَءَنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ﴾ ١٠ ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظْمًا تَّخِرَةً﴾ ١١ ﴿قَالُوا تِلْكَ إِذًا كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾ [سورة النازعات ٧٩/ ١٠-١٢] ففي الآية قياس البعث على إحياء الأرض^(١).

سادساً: قياس الإعاجة على إخراج النار من الشجر الأخضر، إذ البعث هو إخراج الجسم الحي المشتمل على الحرارة والرطوبة من عظم نخر، قد استولت عليه طبيعة التراب الباردة اليابسة، وذلك من إخراج ضد من ضد وإيجاد طبع الحياة من طبع الموت... فهذا الشجر الأخضر الرطب قد أخرجنا لكم منه ناراً في غاية اليبوسة... وهو إخراج يابس من رطب وضد من ضد، فإذا جاز إخراج يابس النار من رطب الشجر، فلم لا يجوز إخراج رطب الحي من يابس العظم النخر؟^(٢)

وهذا الدليل مذكور في قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ ٧٨ ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ ٧٩ ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَاراً فَإِذَا أَنْتُمْ مِّنْهُ تُوقَدُونَ﴾ [سورة يس ٣٦/ ٧٨-٨٠].

سابعاً: قياس الإعاجة على إخراج الحي من الميت وإخراج الميت من الحي، إذ البعث إخراج حي من ميت، فهو "استخراج مزاج معتدل من مزاج بارد يابس وهو التراب فهو كاستخراج الحي من الميت"^(٣) إذ "الأرض والرمم موات يخرج منها

(١) الإشارات الإلهية (٣/ ٤٠٠).

(٢) الإشارات الإلهية (٣/ ١٥٩-١٦٣)، وقد أطل الطوفي رَحِمَهُ اللهُ فِي عَرْضِ الشَّيْءِ الَّتِي قَدْ تَرَدُّ عَلَى

هذا الدليل، وأجاب عنها، وانظر: علم الجدل في علم الجدل (١٩٠).

(٣) علم الجدل في علم الجدل (١٨٦).

الناس أحياء" (١).

وهذا الدليل مذكور في قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [سورة الروم ١٩/٣٠].

ثامناً: **أنَّه سبحانه خلق للناس من أنفسهم أزواجاً**، "ولعله إشارة إلى اشتقاق حواء من آدم من غير ولادة ولا نسل وهو معجز عندكم لا تقدرون عليه فكذلك إحياء الموتى" (٢).

وهذا الدليل مذكور في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [سورة الروم ٢١/٣٠] بعد قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَلِقَاءِ الْآخِرَةِ فَأُولَئِكَ فِي الْعَذَابِ مُحْضَرُونَ﴾ [سورة الروم ١٦/٣٠].

تاسعاً: منام الناس بالليل والنهار، "وإن كان الأصل في النوم الليل وفي المعاش النهار، وفي ذلك امتنان عليهم بالنعمة، وإقامة للحجة على البعث، وذلك لأنَّ النوم أخو الموت، ولهذا كان أهل الجنة لا ينامون، والموت نوم طويل، والنوم موت قصير، واليقظة من كل منهما بحسبه... وبالجملية بين النوم والموت قدر مشترك وهو التفات النفس إلى عالمها، لكن التفاتها في النوم مع تعلقها بالجسد، وفي الموت مع انقطاع تعلقها عنه وتخلصها منه بالكلية... ولذلك استعير للقبر اسم المرقد والمضطجع في قوله ﷻ: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مِرْقَدَتِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ [سورة يس ٥٢/٣٦] وفي قولهم: مهَّدَ لنفسك قبل

(١) الإشارات الإلهية (١٦٦/٣).

(٢) علم الجدل في علم الجدل (١٨٦).

المضطجع، أي: تزود قبل الموت^(١)، والجامع بين النوم والموت تعطل الحواس، "غير أنَّ الموت نوم ثقيل، والنوم موت خفيف... وفي الأثر: «عجبت لمن ينكر البعث، وهو كل يوم يموت ثم يبعث»^(٢).

وهذا الدليل مذكور في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ [سورة الروم ٣٠/٢٣]^(٣)، وأيضاً يدل عليه حديث حذيفة رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ إذا أراد أن ينام قال: «باسمك اللهم أموت وأحيا»، وإذا استيقظ من منامه قال: «الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا وإليه النشور»^(٤).

عاشراً: أنَّ الليل يسلم منه النهار، "لأنَّ الليل مظلم كثيف كالعظام البالية مظلمة، لعدم الحياة كثيفة لتمحض طبيعة الأرض فيها، ثم إنَّ النهار مشرق لطيف، كالجسم الحي مشرق بنور الحياة... ثم لما كان سلخ النهار من الليل ممكناً، فكذلك إخراج الأجساد الحيَّة من العظام البالية"^(٥).

(١) علم الجدل في علم الجدل (١٨٦-١٨٧).

(٢) الإشارات الإلهية (٢/٤٢٠-٤٢٢).

(٣) قال الشوكاني في فتح القدير (٤/٢٢٠): «ووجه ذكر النوم والابتغاء هاهنا وجعلهما من جملة الأدلة على البعث؛ أن النوم شبيه بالموت، والتصرف في الحاجات والسعي في المكاسب شبيه بالحياة بعد الموت».

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الدعوات، باب ما يقول إذا أصبح ح (٦٣٢٤)، ومسلم من حديث البراء رضي الله عنه في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع ح (٢٧١١)، قال النووي في شرح صحيح مسلم (١٧/٣٥): «المراد بأماتنا النوم، وأما النشور الإحياء للبعث يوم القيامة، فنبه ﷺ بإعادة اليقظة بعد النوم الذي هو كالموت، على إثبات البعث بعد الموت»، وقال المناوي في فيض القدير (٥/٩١): «وفيه إشارة بإعادة اليقظة بعد النوم إلى البعث بعد الموت».

(٥) الإشارات الإلهية (٣/١٥٢-١٥٣).

وهذا الدليل مذكور في قوله تعالى: ﴿وَأَيُّ لَّهُمْ أَلِيلٌ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾ [سورة يس ٣٦ / ٣٧].

ومع كل هذه الأدلة الدامغة التي جاء بها القرآن الكريم؛ إلا أنّ هناك من أنكر البعث، كالملاحدة الذين زعموا "أن لا حقيقة للبعث، وإنما هو لتخويف للناس لئلا يئسوا من المعاد فيفجروا ويتظالموا فيفسد النظام، والجواب أنّ ما ذكروه لا ينفي وقوع البعث، وقد دلت قواطع السمع والعقل، والتخويف بالشيء لا يمنع وقوعه" (١).

وهناك من أنكر المعاد الجسماني، وأثبت المعاد الروحاني، وهم الفلاسفة (٢) والنصارى (٣)، وذلك لأنهم يقولون باستحالة إعادة الأجسام، والذي بيّن الطوفي

(١) الإشارات الإلهية (٣ / ٣٨٢-٣٨٣).

(٢) انظر: الإشارات (٤ / ١٩٨)، والنجاة (١٥١-١٦٠) كلاهما لابن سينا.

(٣) نظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١ / ٤٩٧-٥٠٣)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١ / ٢٥٠)، واستدل الطوفي عليهم بقول الله تعالى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رُزِقُوا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأَتُوا بِهِ مُتَشَبِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ [سورة البقرة ٢ / ٢٥] ففيها أن المعاد جسماني فيه أكل ونكاح أزواج، وغيرها من الأدلة، وقد حمل الفلاسفة والنصارى الثواب والعقاب على القرب من الله تعالى والبعد منه، أو بالتذاذ النفس بالعقائد الحقّة وتجردها عن الهيئات الطبيعية الرذلة وتألّفها بخلاف ذلك، انظر: الإشارات (١ / ٣٤٤) (٢ / ١٥٤، ٤٣٣) وحلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٣ / ب) - (٢٤ / أ) وعلم الجدل في علم الجدل (٢٠٠).

كما استدل على النصارى بنصوص من كتبهم تدل على إثبات المعاد الجسماني، ويبيّن أن القول بالمعاد الجسماني فقط لا يعلم قائل به لاستحالته، ولعل المنكر للمعاد الجسماني بعض النصارى، وإلا فالمشهور عنهم إقرارهم به، قال الشوكاني في إرشاد الثقات (١٩): «وإن أردت علماء الملة النصرانية فهم متفقون بأسرهم على إثبات المعاد الجسماني وإثبات الذات الجسمانية والنفسانية فيه، وكيف يخالف منهم مخالف في ذلك، والانجيل مصرح بهذا الإثبات تصریحاً لا يبقى عنده ريب لمرتاب».

كَتَلَهُ أَنْ "نكتة الخلاف في إعادة الأجساد مبنية على مسألة الجوهر الفرد، وتركيب الأجسام منه، وانحلالها إليه، فمن أنكره نفى المعاد، لأنَّ الأجسام عنده تتلاشى بالكلية، فتبقى عدماً يستحيل إعادتها، ومن أثبتته قال: الأجسام تنحل إليه، ثم الله عَزَّ وَجَلَّ إذا أراد إعادتها فهو يعلم محالها بعلمه العام، وبقدرته على تأليف بعضها إلى بعض؛ بقدرته العامة فيعيدها"^(١)، ورجَّح الطوفي كَتَلَهُ أَنَّهَا تَتَفَرَّقُ وَلَا تَتَلَاشَى، وعزاه للأكثرين^(٢)، وقال: "هو الصحيح المختار، حتى سمعت بعض مشايخنا يحكي عن بعض مشايخه أنَّه كان يقول: إن ثبت القول بالجوهر الفرد، أمكن القول بالمعاد وبعث الأجساد، وإلا فلا"^(٣)، واستدل الطوفي لإثبات الجوهر الفرد بقوله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ﴾ [سورة ق ٥٠/٤] ففي الآية "إشارة إلى إثبات الجوهر الفرد، وانحلال الأجسام إليه، وأَنَّهُ سبحانه عالم بأعيان تلك الأجزاء، وأماكنها من الأرض، ومحالها من الجسد الذي انحلت إليه وحينئذ يمكن جمعها وإعادتها إلى محالها كما كانت، ولا يعني بإعادة الأجسام إلا هذا، ومثاله تقريباً"^(٤) من انخرط من يده عقد فتبدد خزره، وهو يعرف تفاصيل تلك الخرز وأماكنها من سلكها، فالتقطها فأعادها كما كانت، فالعقد الآن هو هو قبل انخراطه لا فرق بينهما إلا باختلاف الزمان"^(٥)، وبقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ تَجْمَعَ عِظَامُهُ﴾ [سورة القيامة ٧٥/٣] ففيها "تنبيه على إثبات الجوهر الفرد،

(١) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٤/أ).

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٢٥٧)، ومختصر الترمذي (مخطوط) (٢/١٣٣/ب)، والإشارات الإلهية (٢/٤٤٠-٤٤١).

(٣) شرح مختصر الروضة (٣/٢٥٧).

(٤) أكثر الطوفي من ذكر الأمثلة لتقريب البعث للأذهان فذكر في الإشارات الإلهية (٣/٢٧٤-٢٧٥) سبعة أمثلة، وانظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٤٠١).

(٥) علم الجدل في علم الجدل (١٩٩-٢٠٠)، وانظر: تفسير سورة ق (٢٨-٢٩)، والإشارات الإلهية (٣/٢٧٣-٢٧٤).

وانحلال الأجسام إليه، ولولا ذلك لقل: أن لن نعيد، أو نخلق عظامه" ^(١)، ومن السنة حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما بين النفختين أربعون»، قال: أربعون يوماً؟ قال: أبيت، قال: أربعون شهراً؟ قال: أبيت، قال: أربعون سنة؟ قال: أبيت، قال: «ثم ينزل الله من السماء ماء فينبتون كما ينبت البقل ليس من الإنسان شيء إلا يبلو إلا عظماً واحداً وهو عجب الذنب ومنه يركب الخلق يوم القيامة» ^(٢)، كما أن الحب لا يتلاشى لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكَمُ اللَّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾ [سورة الأنعام ٦ / ٩٥] "أي شاقهما عن الزرع والشجر ولو تلاشيا لما صح ذلك" ^(٣).

وقد أجاد الطوفي رحمته الله في تفصيل أدلة القرآن الكريم على تقرير البعث، وأما مسألة الجوهر الفرد وإثباتها فهي مسألة وقع فيها الخلاف، وهي نفسها مسألة الجزء الذي لا يتجزأ، وجمهور المتكلمين على إثباته، قال ابن القيم رحمته الله: "وأما اليوم الآخر فإن جمهورهم بنوه على إثبات الجوهر الفرد، وقالوا: لا يتأتى التصديق بالمعاد إلا بإثباته، وهو في الحقيقة باطل لا أصل له، والمثبتون له يعترفون بأن القول به في غاية الإشكال وأدلتة متعارضة، وكثير منهم له قولان في إثباته ونفيه، وسلكوا في تقرير المعاد ما خالفوا فيه جمهور العقلاء، ولم يوافقوا ما جاءت به الأنبياء فقالوا: إن الله سبحانه يعدم أجزاء العالم كلها حتى تصير عدماً محضاً، ثم يعيد المعدوم ويقلبه وجوداً حتى يعيد زمنه بعينه وينشئوه لا من مادة كما قالوا في المبدأ، فجنوا على

(١) تفسير سورة القيامة (٦٣)، وانظر: مختصر الترمذي (مخطوط) (٢/١٣٣/ب).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا﴾

ح (٤٩٣٥)، ومسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ما بين النفختين ح (٢٩٥٥).

(٣) مختصر الترمذي (مخطوط) (٢/١٣٣/ب).

العقل والشرع وأغروا أعداء الشرع به وحالوا بينهم وبين تصديق الرسل^(١).
 وبَيَّن شيخ الإسلام رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ بطلان الجوهر الفرد^(٢) وأنَّ الذين قالوا به اضطربوا في المعاد، وأنَّه يورد عليهم "الإنسان الذي يأكله حيوان، وذلك الحيوان أكله إنسان آخر، فإن أعيدت تلك الأجزاء من هذا لم تعد من هذا، وأورد عليهم أنَّ الإنسان يتحلل دائماً، فما الذي يعاد أهو الذي كان وقت الموت؟ فإن قيل بذلك لزم أن يعاد على صورة ضعيفة، وهو خلاف ما جاءت به النصوص وإن كان غير ذلك فليس بعض الأبدان بأولى من بعض، فادعى بعضهم أنَّ في الإنسان أجزاء أصلية لا تتحلل ولا يكون فيها شيء من ذلك الحيوان الذي أكله الثاني، والعقلاء يعلمون أنَّ بدن الإنسان نفسه كله يتحلل ليس فيه شيء باق، فصار ما ذكره في المعاد مما قوى شبهة المتفلسفة في إنكار معاد الأبدان، وأوجب أن صار طائفة من النظار إلى أنَّ الله يخلق بدنًا آخر تعود الروح إليه"^(٣)، وبَيَّن شيخ الإسلام رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ بطلانه من وجهين:

أحدهما: أنا نعلم بالاضطرار من دين الإسلام أنَّ الرسول والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين لم يبنوا شيئاً من أمر الدين على ثبوت الجوهر الفرد ولا انتفائه، وليس المراد بذلك أنهم لم ينطقوا بهذا اللفظ، فإنَّه قد تجدد بعدهم ألفاظ اصطلاحية يعبر بها عما دل عليه كلامهم في الجملة؛ وذلك بمنزلة تنوع اللغات؛ وتركيب الألفاظ المفردات، وإنما المقصود أنَّ المعنى الذي يقصده المثبتة والنفاة بلفظ الجوهر الفرد لم يبن عليها أحد من سلف الأمة وأئمتها مسألة واحدة من مسائل الدين، ولا ربطوا بذلك حكماً علمياً ولا عملياً، وأيضا فإنَّه أطبق أئمة الإسلام على ذم من بنى دينه على الكلام في الجواهر والأعراض، ثم هؤلاء الذين ادعوا توقف الإيمان بالله تعالى

(١) الصواعق المرسلة (٣/ ٩٨٧-٩٨٨).

(٢) قال شيخ الإسلام رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ في منهاج السنة (١/ ٢١٢): «ونقول إثبات الجوهر الفرد باطل، والأجسام ليست مركبة من الجواهر الفردة، ولا من الهولي والصورة، بل الجسم واحد في نفسه» وانظر: المنهاج (٢/ ٥٧٥).

(٣) مجموع الفتاوى (١٧/ ٢٤٦-٢٤٧)، وانظر: النبوات (٦٠).

واليوم الآخر على ثبوته قد شكوا فيه وقد نفوه في آخر عمرهم، وصرّح بعضهم أنها من محارات العقول.

الوجه الثاني: الدعوى بأنّ هذا قول المسلمين، أو قول جمهور متكلمي المسلمين لا يوافق عليه؛ إذ نفى الجوهر الفرد من أئمة المتكلمين من ليسوا دون من أثبتته؛ بل الأئمة فيهم أكثر من الأئمة في أولئك، والصواب ما قاله من قاله من الطائفة الثالثة المخالفة للطائفتين أنّ الأجسام إذا تصغرت أجزاؤها فإنها تستحيل كما هو موجود في أجزاء الماء إذا تصغر فإثّه يستحيل هواء أو تراباً فلا يبقى موجود ممتنع عن القسمة، ولا يكون قابلاً للقسمة إلى غير نهاية، فكلاهما باطل، إذ هو في المقدرات الذهنية، فأما وجود ما لا يتناهى بين حدين متناهيين فمكابرة^(١).

قال ابن أبي العز: "والقول الذي عليه السلف وجمهور العقلاء؛ أنّ الأجسام تنقلب من حال إلى حال فتستحيل تراباً، ثم ينشئها الله نشأة أخرى كما استحال في النشأة الأولى، فإثّه كان نطفة، ثم صار علقة، ثم صار مضغة، ثم صار عظاماً ولحمًا، ثم أنشأ خلقاً سوياً، كذلك الإعادة يعيده الله بعد أن يبلى كله إلا عجب الذنب كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ"^(٢).

(١) انظر: بيان تلبس الجهمية (١/ ٢٨٠-٢٨٦)، ومنهاج السنة النبوية (٢/ ١٣٨-١٤١، ٢١٠،

٢٥٩)، ودرء التعارض (٣/ ٣٥٥، ٤٤٣-٤٤٤) (٤/ ١٣٥-١٣٦) (٩/ ٧٦-٧٩)، والصفدية

(١/ ١١٨-١١٩)، ومفتاح دار السعادة (٢/ ١٩٩-٢٠٠).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (٤٦٣).

المبحث الرابع: أحوال يوم القيامة

بَيِّن الطوفي رَحْمَتُهُ أَنَّهُ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِمَا يَجْرِي بَعْدَ الْبَعْثِ مِنْ "وِزْنِ الْأَعْمَالِ، وَتَطَايُرِ الصُّحُفِ، وَالصُّرَاطِ، وَالْمِيزَانِ، وَالْحِسَابِ، وَالْقَصَاصِ، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ مِمَّا فَصَّلَتْهُ السَّنَةُ، وَهُوَ كَثِيرٌ... وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ حَقٌّ"^(١)، "يَجِبُ تَسْلِيمُهَا وَالْإِيمَانُ بِهَا؛ لِأَنَّهَا مُمْكِنٌ أَخْبَرَ بِهِ الصَّادِقُ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ وَاجِبُ الْوُقُوعِ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ"^(٢)، وَكَذَلِكَ مَا يَكُونُ مِنْ تَسْيِيرِ الْجِبَالِ، وَوَضْعِ الْكِتَابِ، وَالْحَشْرِ^(٣)، وَسُمِّيَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ بِذَلِكَ لِأَنَّ النَّاسَ يَقُومُونَ فِيهِ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ قَوْمَةً وَاحِدَةً حَتَّى يَنْفَصَلَ أَمْرُهُمْ^(٤).
وَقَدْ فَصَّلَ الطوفي رَحْمَتُهُ فِي بَعْضِ مَا يَجْرِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا يَلِي:

أولاً: النفخ في الصور:

أَثَبَ الطوفي رَحْمَتُهُ ثَلَاثَ نَفَخَاتٍ، الْأُولَى هِيَ نَفْخَةُ الْفَرْعِ الَّتِي فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلُّ أَتَوٍّ ذَخِيرِينَ﴾ [سورة النمل ٢٧ / ٨٧]، وَالثَّانِيَةُ هِيَ نَفْخَةُ الصَّعَقِ، وَالثَّلَاثَةُ هِيَ نَفْخَةُ الْبَعْثِ كَمَا قَالَ رَحْمَتُهُ: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾ [سورة الزمر ٣٩ / ٦٨]، وَقَالَ فِي نَفْخَةِ الْبَعْثِ أَيْضًا: ﴿فَإِذَا

(١) حَلَالُ الْعَقْدِ فِي أَحْكَامِ الْمُعْتَقَدِ (مَخْطُوط) (٢٥/أ).

(٢) الْإِشَارَاتُ الْإِلَهِيَّةُ (٢/٤٢٦)، وَانْظُرْ: حَلَالُ الْعَقْدِ فِي أَحْكَامِ الْمُعْتَقَدِ (مَخْطُوط) (٢٥/أ).

(٣) انْظُرْ: الْإِشَارَاتُ الْإِلَهِيَّةُ (٢/٤٢٥)، (٣/١٦، ٤٠٤، ٤١٩).

(٤) تَفْسِيرُ سُورَةِ الْقِيَامَةِ (٦٢).

نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً ﴿١﴾ [سورة الحاقة ٦٩/١٣].

والإيمان بالنفخ في الصور حق، وهو مذهب أهل السنة، قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: "والصور حق ينفخ فيه إسرافيل فيموت الخلق ثم ينفخ فيه الأخرى فيقومون لرب العالمين" (٢).

وأما عدد النفخات فقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: "والقرآن قد أخبر بثلاث نفخات، نفخة الفزع، ذكرها في سورة النمل في قوله: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾، ونفخة الصعق والقيام ذكرهما في قوله: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾" (٣).

ثانياً: الميزان:

استدل الطوفي رَحِمَهُ اللهُ بحديث أبي مالك الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «الطهور شطر الإيمان والحمد لله تملأ الميزان وسبحان الله والحمد لله تملأ أو تملأ ما بين السماوات والأرض والصلاة نور والصدقة برهان والصبر ضياء والقرآن حجة لك أو عليك كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها» (٤) على "ثبوت الميزان حقيقة خلافاً للمعتزلة أو بعضهم إذ قالوا: إنَّ الميزان الوارد ذكره في الكتاب والسنة كناية عن إقامة العدل في الحساب" (٥)، لا أنَّه ميزان حقيقة ذو كفتين ولسان...

(١) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/١٩٨، ٣٦٦).

(٢) طبقات الحنابلة (١/٢٧) من رواية الاضطخري عن الإمام أحمد.

(٣) مجموع الفتاوى (١٦/٣٥-٣٦).

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة باب فضل الوضوء ح (٢٢٣).

(٥) ومن فصل في ذكر مذهب المنكرين ورد عليهم الإمام الطبري في تفسيره (٨/١٢٣-١٢٤)،

وشيوخ الإسلام في الفتاوى (٤/٣٠٢).

والظواهر في إثبات كونه حقيقة مع أهل السنة^(١).

كما استدل بقوله سبحانه: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [سورة الأنبياء ٤٧/٢١] على إثباته، وبقوله تعالى: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ﴾ [سورة الأعراف ٨/٧]، ويبيّن الطوفي أنّ الجمهور على أنّه ميزان حقيقي له كفتان ولسان، وأنّ الموزون صحائف الأعمال^(٢).

وما ذكر الطوفي رَحِمَهُ اللهُ هو مذهب أهل السنة والجماعة، وهو ما دل عليه الكتاب والسنة، كما ذكر بعضها الطوفي رَحِمَهُ اللهُ، فمن السنة أيضاً حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن سبحان الله العظيم سبحان الله وبحمده»^(٣)، وكذلك حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يقول: قال النبي ﷺ: «من احتبس فرساً في سبيل الله إيماناً بالله وتصديقاً بوعده فإنّ شبعه

(١) التعيين في شرح الأربعين (١٧٥).

(٢) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٢٠٥-٢٠٦)، (٣/٢٨-٢٩)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقيح (مخطوط) (٧/ب)، وقد روى اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٦/١١٧٣) أنه ذكر الميزان عند الحسن البصري رَحِمَهُ اللهُ فقال: له لسان وكفتان، وروي نحوه عن ابن عباس كما في الشعب (١/٢٦٣)، وزاد المسير (٣/١٧١)، وتفسير القرطبي (٧/١٦٦)، وانظر: مقالات الاسلاميين (٤٧٢)، وفتح الباري (١٣/٥٣٨-٥٣٩)، ولوامع الأنوار (٢/١٨٥)، وشرح قصيدة ابن القيم (٢/٥٩٣)، ومن العلماء من ذكر أنه لم يصح عن رسول الله ﷺ شيء في صفة الميزان، فلذا نؤمن به مطلقاً كابن حزم في الفصل (٤/٥٤)، والمحلى (١/١٥)، وهو ظاهر كلام شيخ الإسلام في الفتاوى (٤/٣٠٢)، ولا شك أنّ الحديث الصحيح أثبت كفتي الميزان كما سيأتي، قال ابن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوية (٤٧٢): «والذي دلت عليه السنة أن ميزان الأعمال له كفتان حسيتان مشاهدتان»، أما بقية تفاصيله فلم تأت بها النصوص.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الدعوات، باب فضل التسبيح (٦٤٠٦)، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء (٢٦٩٤).

وربه وروثه وبوله في ميزانه يوم القيامة»^(١)، وغيرها من الأحاديث والآثار الدالة عليه مما هو مذكور في دواوين السنة^(٢).

بل إنها بلغت حد التواتر المعنوي^(٣)، قال ابن حجر^(٤) رَحِمَهُ اللهُ: "قال أبو إسحاق الزجاج^(٥): أجمع أهل السنة على الإيمان بالميزان، وأن أعمال العباد توزن يوم القيامة، وأن الميزان له لسان وكفتان ويميل بالأعمال، وأنكرت المعتزلة الميزان؛ وقالوا: هو عبارة عن العدل؛ فخالفوا الكتاب والسنة لأن الله أخبر أنه يضع الموازين لوزن الأعمال ليرى العباد أعمالهم ممثلة ليكونوا على أنفسهم شاهدين"^(٦).

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب من احتبس فرساً في سبيل الله ح(٢٨٥٣).
(٢) انظر: الشريعة (١٣٢٨/٣-١٣٤٢) للأجري، والسنة (٣٦١-٣٦٣) لابن أبي عاصم، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة (١١٧٠/٦-١١٧٣)، وشعب الإيمان (٢٥٧/١-٢٦٤) للبيهقي، والدر المنثور (٤١٧/٣-٤٢٤)، بل أفردت مؤلفات في هذا الموضوع كمنهاج السلامة في ميزان القيامة لابن ناصر الدين، وتحقيق البرهان في إثبات حقيقة الميزان لمرعي الكرمي، وتحرير المقال والبيان في الكلام على الميزان للسخاوي.

(٣) انظر: فتاوى شيخ الإسلام (١٨/٦٩)، ونظم المثنائ (٢٣١).

(٤) أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، ابن حجر من أئمة العلم والتاريخ، أصله من عسقلان بفلسطين، ومولده سنة (٧٧٣) هـ، ووفاته بالقاهرة سنة (٨٥٢) هـ، ولع بالأدب والشعر ثم أقبل على الحديث، ورحل إلى اليمن والحجاز وغيرهما لسماع الشيوخ، وعلت له شهرة فقصده الناس للأخذ عنه وأصبح حافظ الإسلام في عصره له (فتح الباري) و(الدرر الكامنة) و(تغليق التعليق) وغيرها [انظر: شذرات الذهب (٧/٢٧٠)، والضوء اللامع (٢/٣٦)، وطبقات المفسرين (٣٢٩) للأدنه وي].

(٥) إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج، نحوي العراق، كان فاضلاً ديناً حسن الاعتقاد، صاحب التصانيف الكثيرة منها (كتاب معاني القرآن)، وقد كان أول أمره يخرط الزجاج، فأحب علم النحو فذهب إلى المبرد وكان يعطي المبرد كل يوم درهماً، ثم استغنى الزجاج وكثر ماله ولم يقطع عن المبرد ذلك الدرهم حتى مات سنة (٣١١) هـ [انظر: وفيات الأعيان (١/٤٩)، والبداية والنهاية (١١/١٤٨)، والعبر (٢/١٥٤)].

(٦) فتح الباري (١٣/٥٣٨)، وقد بحثت عن هذا النص في معاني القرآن فلم أجده، وانظر: الفقه

وأما إنكار المعتزلة فنسبة الطوفي إنكاره لبعضهم نسبة دقيقة إذ أثبتته القاضي عبد الجبار فقال: "ولم يرد الله تعالى بالميزان إلا المعقول المتعارف فيما بيننا دون العدل وغيره على ما يقوله بعض الناس"^(١)، فلعل المنكر له بعض المعتزلة^(٢)، قال ابن جرير الطبري رحمه الله: "والصواب من القول في ذلك عندي القول الذي ذكرناه عن عمرو بن دينار، من أن ذلك هو الميزان المعروف الذي يوزن به، وأن الله جل ثناؤه يزن أعمال خلقه الحسنات منها والسيئات، كما قال جل ثناؤه: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾ موازين عمله الصالح؛ ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ يقول: فأولئك هم الذين ظفروا بالنجاح وأدركوا الفوز بالطلبات، والخلود والبقاء في الجنات، لتظاهر الأخبار عن رسول الله ﷺ بقوله: «ما وضع في الميزان شيء أثقل من حسن الخلق»^(٣)، ونحو

الأكبر (٣٠، ١٦٠)، وطبقات الحنابلة (٢٧/١) من رواية الاصطخري عن الإمام أحمد، و(١/٣٤٤) من رواية مسدد بن مسرهد، وشرح السنة (٢٥) للبريهاري، وشرح مذاهب أهل السنة (٣٢٠)، والإبانة الصغرى (٢٠٢) لابن بطة، ومقالات الإسلاميين (٤٧٢)، والإبانة (٢٧) كلاهما للأشعري، والتنبيه والرد (٩٨) للملطي، والفصل (٥٤/٤)، والفرق بين الفرق (٣١٤)، والاعتقاد (٢١٠-٢١١) للبيهقي، ولمعة الاعتقاد (٢٦)، والمواقف (٥٢٤/٣)، وشرح الطحاوية (٤٧٤-٤٧٥)، ولوامع الأنوار (١٨٤-١٨٩)، ومعارج القبول (٨٤٤-٨٤٩) وغيرها كثير.

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة (٧٣٥-٧٣٦).

(٢) ممن نسب القول مطلقاً إلى المعتزلة الأشعري في مقالات الإسلاميين (٤٧٣)، وأبو إسحاق الزجاج كما في فتح الباري (٥٣٨/١٣)، وابن الجوزي في زاد المسير (١٧٠/٣)، والتفتازاني في شرح المقاصد في علم الكلام (٢٢٣/٢)، وذكر الإيجي في المواقف أنه أنكره المعتزلة عن آخرهم (٥٢٤/٣)، وقال شيخ الإسلام رحمه الله في درء التعارض (٣٤٨/٥): «قلت: تأويل الميزان والصراط وعذاب القبر والسمع والبصر إنما هو قول البغداديين من المعتزلة دون البصرية» وانظر: الأصفهانية (٨٦) وبهذا يتبين الأمر، وقال ابن ناصر الدين في منهاج السلامة (١٢٧): «وقوم من قدماء المعتزلة يقال لهم: (الوزنية) أنكروا الميزان وقالوا: إنما هو العدل، وهو اختيار الجهمية».

(٣) أخرجه أبو داود من حديث أبي الدرداء في كتاب الأدب، باب في حسن الخلق ح (٤٧٩٩)،

ذلك من الأخبار التي تحقق أنَّ ذلك ميزان يوزن به الأعمال على ما وصفت، فإن أنكر ذلك جاهل بتوجيه معنى خبر الله عن الميزان وخبر رسوله ﷺ عن وجهته؛ وقال: وكيف توزن الأعمال، والأعمال ليست بأجسام توصف بالثقل والخفة؟! وإنما توزن الأشياء ليعرف ثقلها من خفتها وكثرتها من قلتها، وذلك لا يجوز إلا على الأشياء التي توصف بالثقل والخفة والكثرة والقلّة؛ قيل له: - في قوله وما وجه وزن الله الأعمال وهو العالم بمقاديرها قبل كونها وزن- ذلك نظير إثباته إياه في أم الكتاب واستنساخه ذلك في الكتاب من غير حاجة به إليه، ومن غير خوف من نسيانه، وهو العالم بكل ذلك في كل حال ووقت قبل كونه وبعد وجوده، بل ليكون ذلك حجة على خلقه، كما قال جل ثناؤه في تنزيله ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ﴿٢٨﴾ هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾ الآية [سورة الجاثية ٤٥ / ٢٨-٢٩]، فكذا وزنه تعالى أعمال خلقه بالميزان حجة عليهم ولهم إما بالتقصير في طاعته والتضييع وإما بالتكميل والتتميم... فكذا وزن الله أعمال خلقه بأن يوضع العبد وكتب حسناته في كفة من كفتي الميزان، وكتب سيئاته في الكفة الأخرى، ويحدث الله تبارك وتعالى ثقلاً وخفة في الكفة التي الموزون بها، أولى احتجاجاً من الله بذلك على خلقه، كفعله بكثير منهم من استنطاق أيديهم وأرجلهم استشهاداً بذلك عليهم، وما أشبه ذلك من حججه،

والترمذي في كتاب البر والصلة، باب ما جاء في حسن الخلق ح (٢٠٠٢) و (٢٠٠٣)، وأحمد في المسند (٤٥١ / ٦) ح (٢٧٥٩٣) و (٢٧٥٩٥)، وابن أبي عاصم في السنة (٣٦٣ / ٢)، والبخاري في الأدب المفرد (١٠٣) باب حسن الخلق، وهناد في الزهد (٥٩٤ / ٢)، والخطيب في تاريخ بغداد (٤٧٦ / ٥)، والبيهقي في الشعب (٢٣٨-٢٣٩)، قال الترمذي: وهذا حديث حسن صحيح، وقال الهيثمي في المجمع (٢٢ / ٨): «ورجاله ثقات»، وقال العجلوني في كشف الخفاء (٤٧ / ١): «وبهذه الطرق يتبين أنه حسن أو صحيح»، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي ح (٢٠٠٣)، وفي صحيح الأدب المفرد ح (٢٠٤، ٢٧٠)، وصحيح الجامع ح (٥٧٢١)، وقال حمدي السلفي في تخريج مسند الشاميين (٢٤٥ / ٣): «وهو حديث صحيح».

ويُسأل من أنكر ذلك فيقال له: إنَّ الله أخبرنا تعالى ذكره أنَّه يثقل موازين قوم في القيامة، ويخفف موازين آخرين، وتظاهرت الأخبار عن رسول الله ﷺ بتحقيق ذلك، فما الذي أوجب لك إنكار الميزان؟ أن يكون هو الميزان الذي وصفنا صفته الذي يتعارفه الناس، أحجة عقل فقد يقال وجه صحته من جهة العقل وليس في وزن الله جل ثناؤه خلقه، وكتب أعمالهم لتعريفهم أثقل القسمين منها بالميزان خروج من حكمة، ولا دخول في جور في قضية، فما الذي أحال ذلك عندك من حجة أو عقل أو خبر؟ إذ كان لا سبيل إلى حقيقة القول بإفساد ما لا يدفعه العقل إلا من أحد الوجهين اللذين ذكرت ولا سبيل إلى ذلك، وفي عدم البرهان على صحة دعواه من هذين الوجهين وضوح فساد قوله وصحة ما قاله أهل الحق في ذلك" (١).

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله عن "الميزان، هل هو عبارة عن العدل؟ أم له كفتان؟ فأجاب: الميزان هو ما يوزن به الأعمال، وهو غير العدل كما دل على ذلك الكتاب والسنة... مما يبين أنَّ الأعمال توزن بموازين، تبين بها رجحان الحسنات على السيئات وبالعكس، فهو ما به تبين العدل، والمقصود بالوزن العدل كموازين الدنيا، وأما كيفية تلك الموازين فهو بمنزلة كيفية سائر ما أخبرنا به من الغيب" (٢).

وأما ما ذهب إليه الطوفي رحمه الله من أنَّ الموزون هي صحائف الأعمال فهو أحد الأقوال في المسألة وصححه بعض أهل العلم (٣)، ولعل حجتهم هي حديث البطاقة المشهور، وهو حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

(١) تفسير الطبري (٨/١٢٣-١٢٤).

(٢) فتاوى شيخ الإسلام (٤/٣٠٢).

(٣) كالإسفرائيني في التبصير في الدين (١٧٥)، والقرطبي في تفسيره (٧/١٦٥)، والإيجي في المواقف (٣/٥٢٤)، وابن ناصر الدين في منهاج السلامة (١٢٤)، والشوكاني في فتح القدير (٢/١٩٠)، والكرمي في تحقيق البرهان (٦٠)، والسفاريني في اللوامع (٢/١٨٧) ونسباه إلى ابن عبد البر وإلى جمهور المفسرين.

«إِنَّ اللَّهَ سَيَخْلُصُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُنْشَرُ عَلَيْهِ تِسْعَةٌ وَتَسْعِينَ سَجَلًا كُلُّ سَجَلٍ مِثْلُ مَدِّ الْبَصَرِ ثُمَّ يَقُولُ: أَتَنْكُرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا؟ أَظْلَمَكَ كَتَبْتِي الْحَافِظُونَ؟ فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: أَفْلَكَ عَذْرُ؟ فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: بَلَى، إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَةً، فَإِنَّهُ لَا ظُلْمَ عَلَيْكَ الْيَوْمَ؟ فَتُخْرَجُ بَطَاقَةٌ فِيهَا: (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ) فَيَقُولُ: احْضُرْ وَزَنِّكَ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ مَا هَذِهِ الْبَطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السَّجَلَاتِ؟ فَقَالَ: إِنَّكَ لَا تَظْلَمُ، قَالَ: فَتُوضَعُ السَّجَلَاتُ فِي كِفَّةٍ وَالْبَطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ فَطَاشَتْ السَّجَلَاتُ وَثَقُلَتِ الْبَطَاقَةُ، فَلَا يَثْقُلُ مَعَ اسْمِ اللَّهِ شَيْءٌ»^(١). واحتجوا بقول ابن عمر رضي الله عنهما: «توزن صحائف الأعمال»^(٢)، وغيرها من الأدلة.

والقول الثاني: أنَّ الذي يوزن هي الأعمال نفسها^(٣)، واستدلوا بقوله تعالى:

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الإيمان باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد ألا إله إلا الله ح (٢٦٣٩)، وابن ماجه في كتاب الزهد، باب ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة ح (٤٣٠٠)، وأحمد في المسند (٢١٣/٢) ح (٦٩٩٤)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١١٧١/٦) ح (٢٢٠٤)، وابن المبارك في مسنده (٦٠-٦١) ح (١٠٠)، والحاكم في المستدرک في كتاب الإيمان (٤٦/١) ح (٩)، وفي كتاب الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح والذكر (٧١٠/١) ح (١٩٣٧)، وابن حبان في صحيحة (٤٦١/١) ح (٢٢٥)، والطبراني في الأوسط (٧٩/٥) ح (٤٧٢٥)، وفي الدعاء (٤٣٦) ح (١٤٨٢)، والبيهقي في الشعب (٢٦٤/١) وغيرهم كثير، وللحافظ الكنعاني جزء البطاقة جمع فيه قال عن هذا الحديث: «وهو من أحسن الحديث»، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح لم يخرج في الصحيحين، وهو صحيح على شرط مسلم»، وقال في موضع آخر من المستدرک (٧١٠/١): «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وقال السيوطي في تدريب الراوي (٤٠٩/٢): «هذا حديث صحيح»، وصححه مرعي الكرمي في تحقيق البرهان (٦٠)، والألباني في الصحيحة (١٣٥).

(٢) لم أجده مسنداً وإنما ذكره ابن ناصر الدين في منهج السلامة (١٢٤)، والقرطبي في تفسيره (١٥٦/٧) ونقله عنه ابن حجر في الفتح (٥٣٩/١٣).

(٣) ورجحه ابن حجر في الفتح (٥٣٩/١٣)، والسخاوي في تحرير المقال والبيان في الكلام على

﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ﴾^(١) فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [سورة الزلزلة ٩٩/٦-٨]، وبقوله ﷺ: «كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن سبحان الله العظيم سبحان الله وبحمده»^(٢)، وبقوله ﷺ: «ما وضع في الميزان شيء أثقل من حسن الخلق»^(٣)، وغيرها من الأدلة.

والقول الثالث: أن الموزون هو صاحب العمل، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنًا﴾ [سورة الكهف ١٨/١٠٥] ويفسر الآية حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة وقال: اقرؤوا: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنًا﴾»^(٣)، وحينما ضحك بعض الصحابة من دقة ساقى ابن مسعود قال ﷺ: «والذي نفسي بيده لهما أثقل في الميزان من أحد»^(٤).

الميزان (٢٧)، وشيخنا العلامة محمد العثيمين رحمه الله في شرح الواسطية (١٤٣/٢) وقال: «إن أكثر النصوص تدل على أن الذي يوزن هو العمل، ويخص بعض الناس، فتوزن صحائف أعماله، أو يوزن هو نفسه»، وهو ظاهر كلام شيخ الإسلام في الفتاوى (٣٠٢/٤)، وفي العقيدة الواسطية ضمن الفتاوى (١٤٥/٣)، وظاهر كلام ابن حزم في الفصل (٥٤/٤)، والمحلى (١٥/١)، وكلام ابن قدامة في اللمعة (٢٦)، وعزاه الصنعاني في سبل السلام (٢٢٥/٤) إلى المحققين وأهل الحديث.

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ الآية ح (٤٧٢٩)، ومسلم في كتاب صفة القيامة والجنة والنار ح (٢٧٨٥).

(٤) روي الحديث عن جمع من الصحابة منهم: قرة بن إياس الأغر المزني رضي الله عنه وهو عند البزار في المسند (٢٤٥/٨) ح (٣٣٠٥)، وعند الحاكم في المستدرک، في كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر

والقول الرابع في المسألة: هو الجمع بين هذه الأقوال كلها^(١).

مناقب عبدالله بن مسعود رضي الله عنه (٣/٣٥٨) ح (٥٣٨٥)، وعند الطبري في تهذيب الآثار (٣/١٦٣) ح (٢٦٢)، وعند الطبراني في الكبير (١٩/٢٨) ح (٥٩)، وعند ابن الجعد في مسنده (١٦٨)، وعن علي رضي الله عنه عند الإمام أحمد في المسند (١/١١٤) ح (٩٢٠)، وعند الطبري في تهذيب الآثار (٣/١٦٢) (مسند علي بن أبي طالب)، وعند ابن أبي شيبة في المصنف (٦/٣٨٤) ح (٣٢٢٣٢)، وعند البخاري في الأدب المفرد (٩٢) ح (٢٣٧)، وعند الطبراني في الكبير (٩/٩٥) ح (٨٥١٦) و (٨٥١٧)، وعند أبي يعلى في المسند (١/٤٤٦) ح (٥٩٥)، وعن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه عند الإمام أحمد في المسند (١/٤٢٠) ح (٣٩٩١)، وفي فضائل الصحابة (٢/٨٤٣) ح (١٥٥٢)، وعند البزار في المسند (٥/٢٢٢) ح (١٨٢٧)، وعند ابن حبان في صحيحه (١٥/٥٤٦) ح (٧٠٦٩)، وعند ابن أبي شيبة في المصنف (٦/٣٨٤) ح (٣٢٢٢٩)، وعند الطبراني في الكبير (٩/٧٨) ح (٨٤٥٢) و (٨٤٥٣) و (٨٤٥٤)، وعند أبي يعلى في المسند (٩/٢٠٩) ح (٥٣١٠) و (٩/٢٤٧) ح (٥٣٦٥)، وقد جمع طرق هذا الحديث الحافظ ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٣٣/١٠٨-١١٣)، وقال الطبري في تهذيب الآثار (٣/١٦٣): «وهذا خبر عندنا صحيح سنده»، وقال الهيثمي في الجمع (٩/٢٨٩): «ورجاله رجال الصحيح»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وقال ابن حجر في الإصابة (٤/٢٣٥): «أخرجه أحمد بسند حسن»، وصححه الألباني في الصحيحة ح (٢٧٥٠)، وحسنه في تخريج الطحاوية (٤٧٣).

(١) قال ابن كثير في تفسيره (٢/٢٠٣): «وقد يمكن الجمع بين هذه الآثار، بأن يكون ذلك كله صحيحاً، فتارة توزن الأعمال، وتارة توزن محالها، وتارة يوزن فاعلها، والله أعلم»، وهو ظاهر كلام الطبري حيث قال في تفسيره (٨/١٢٤): «فكذلك وزن الله أعمال خلقه بأن يوضع العبد وكتب حسناته في كفة من كفتي الميزان، وكتب سيئاته في الكفة الأخرى»، وكذلك ذهب الإمام الكرجي في نكت القرآن (٢/٣٦٨) أن الوزن للأجساد والأعمال معاً، وقال به الشيخ حافظ حكيمي في معارج القبول (٢/٨٤٩)، وذكره السخاوي احتمالاً في تحرير المقال (٢٩)، والشيخ العلامة عبدالعزيز بن باز رحمته الله في تعليقاته على شرح الشيخ السعدي رحمته الله على الواسطية (التنبيهات اللطيفة على ما احتوت عليه العقيدة الواسطية من المباحث المنيفة) (٧١).

ثالثاً: الحساب:

وأما الحساب فقد بين الطوفي أنه لا خلاف أن المؤمنين يحاسبون، وأما الكفار فبين الطوفي أنه وقع الخلاف في حسابهم قال: "فزعم أصحابنا أنهم لا يحاسبون، والصحيح خلافه، حجتهم من وجوه:

أحدها: قوله ﷺ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ۖ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۖ وَيَنْقَلِبُ إِلَىٰ أَهْلِهِ مَسْرُورًا ۖ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ ۖ فَسَوْفَ يَدْعُوا ثُبُورًا﴾ [سورة الانشقاق ٨٤/٧-١١] قالوا: ولم يذكر له حساباً، كما ذكر لمن قبله.

الثاني: ما ورد في السنة من حديث ابن عمر رضيت: «أن الله ﷻ يلقي على المؤمن كنفه ثم يذكره ذنوبه، فيقول: سترتها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم، وأما الكافر فيقول الأشهاد: ﴿هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾»^(١)، ولم يذكر لهم حساباً.

الثالث: أن الحساب إنما يفيد فيمن له وعليه، والكافر ليس له شيء إذ لا عمل مع الكفر، لقوله ﷻ: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنْثُورًا﴾ [سورة الفرقان ٢٥/٢٣]^(٢)، "ففائدة الحساب المقاصة، بحيث أن من فضل له أثيب، ومن فضل عليه عوقب، وهذا منتفٍ في حق الكافر؛ إذ مع الكفر لا شيء يفضل فالنار متعينة له بغير حساب"^(٣).

(١) أخرجه البخاري في كتاب المظالم والغصب، باب قول الله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ ح (٢٤٤١)، ومسلم في كتاب التوبة باب توبة القاتل وإن كثر قتله ح (٢٧٦٨)، واللفظ للبخاري.

(٢) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٦/ب) - (٢٧/أ).

(٣) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/٣٦٧).

الرابع: حديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «عرضت علي الأمم فرأيت النبي ومعه الرهيط، والنبي ومعه الرجل والرجلان، والنبي ليس معه أحد، إذ رفع لي سواد عظيم فظننت أنهم أمتي فقيل لي: هذا موسى ﷺ وقومه ولكن انظر إلى الأفق، فنظرت فإذا سواد عظيم، فقيل لي: انظر إلى الأفق الآخر، فإذا سواد عظيم، فقيل لي: هذه أمتك، ومعهم سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب»^(١)، فقله: «بغير حساب ولا عذاب» يدل على أن كل واحد من العذاب والحساب يوجد بدون الآخر، فيحاسب الإنسان ولا يعذب بأن يعفى عنه ويعذب ولا يحاسب كالكفار»^(٢).

قال الطوفي: "وهذا حجة أصحابنا على أن الكفار لا يحاسبون ونصوص الكتاب على خلافهم"^(٣).

(١) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب ح(٦٥٤١)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة ح(٢٢٠)، واللفظ لمسلم.

(٢) مختصر الترمذي (مخطوط) (١/١٧٤/ب).

(٣) المصدر السابق، ومما استدل به أصحاب هذا القول أثر عائشة رضي الله عنها قالت: «لا يحاسب رجل يوم القيامة إلا دخل الجنة، الله يقول: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿يَقْرَأُ عَلَيْهِ عَمَلُهُ﴾، فإذا عرفه غفر له ذلك، لأن الله يقول: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ ويلقى الكفار فيقال: ﴿يُعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَاصِي وَالْأَقْدَامِ﴾، وهو عند اللالكائي (١١٧٦/٦)، وابن أبي شيبة (١٣١/٧)، وظاهره يعارض ما رواه البخاري ح(٦٥٣٦)، ومسلم ح(٢٨٧٦) عنها رضي الله عن النبي ﷺ قال: «من نوقش الحساب عذب»، قلت: أليس يقول الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ قال: «ذلك العرض»، قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٤٠٣/١١): «وطريق الجمع بينهما أن الحديثين معاً في حق المؤمن، ولا منافاة بين التعذيب ودخول الجنة، لأنَّ الموحد وإن قُضِيَ عليه بالتعذيب فإنَّه لا بد أن يخرج من النار بالشفاعة أو بعموم الرحمة»، وقال العيني في عمدة القاري (٢٨٥/١٩) عن أثر عائشة: «قلت: أجيب عن ذلك بأن هذا وإن كان إسناداً صحيحاً، فلا

ثم بين الطوفي أدلة ما يراه راجحاً في أن الكفار يحاسبون فقال: "حجتنا صحيح النقل، وصريح العقل، أما الأول: فقوله ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَلَيْتَنِي لَمْ أُوتِ كِتَابِيَةَ﴾ ٢٥ ﴿وَلَمْ أَذِرْ مَا حِسَابِيَةَ﴾ إلى قوله ﴿إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ﴾ [سورة الحاقة ٦٩ / ٢٥-٣٣]، وذلك قاطع في أن الكافر يحاسب، ويدري ما حسابه.

وقوله ﴿إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ﴾ ٣٣ ﴿فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾ ٣٤ ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ ٣٥ ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ [سورة الغاشية ٨٨ / ٢٣-٢٦]، وهو صريح في حسابهم.

وقوله ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يُوَيْلَتَنَا مَا لِهَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [سورة الكهف ١٨ / ٤٩]، وهو ظاهر في حسابهم^(١).

يقاوم ما في صحيح البخاري، ومن شرط المعارضة التساوي في الصحة، ولئن سلمنا ذلك فإن عائشة قد خالفها غيرها في ذلك للآيات والأحاديث الواردة في ذلك».

(١) قال الإمام الكرجي الشهير بالقصاب في نكت القرآن (١ / ٦٣٠): «قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾ ١٧ ﴿لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ الْحُسْنَى وَالَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُ لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ أُولَئِكَ لَهُمْ سُوءُ الْحِسَابِ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾ حجة في أن الكفار يحاسبون، ومثله قوله في سورة النور: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْثَانُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾»، وانظر: (٤ / ٣٩٦)، كما استدلل بحقه في (٤ / ٣٤٨) بقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ فَحَاسَبْنَاهَا حِسَابًا شَدِيدًا﴾ إلى قوله: ﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ على أن الكافر يحاسب، وقال ابن حجر رحمه الله في الفتح (١٣ / ٥٣٨): «ويدل على محاسبة الكفار ووزن أعمالهم قوله تعالى في سورة المؤمنين: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ١٠٠ وَمَنْ

وأما الثاني: فلأنَّ حكمة الحساب المبالغة في العدل، ودفع تهمة الخصم عن الحق؛ لئلا يقول: إنَّ لي عملاً، فلو حاسبني لفزت كما فاز غيري، ولو جاز أن يدخلهم النار بغير حساب، لجاز أن يدخلهموها بغير تكليف؛ لأنَّه ﷻ علم قبل خلقهم ما يكون، وإنما كانت حكمة التكليف دفع التهمة، وإزالة العلة، وإثبات الحجة، وهذا بعينه موجود في حسابهم، فوجب القول به^(١).

وأجاب الطوفي عن أدلتهم فقال: "وأما دليلهم، فهو سكوت محض، وأعلى أحواله أن يكون دليل خطاب، وما ذكرناه أقوى منه"^(٢). وأما قولهم: إنَّ فائدة الحساب المقاصة، فالجواب: "لا نسلم أنَّ فائدة الحساب ما ذكرتم، بل تحقيق العدل كما قلناه، وهو يقتضي حسابه، وأما حديث ابن عمر فلو كان نصاً فيما ادعوه لما عارض ما ذكرناه من الدليل، فكيف وليس بنص"^(٣).

هكذا عرض الطوفي الخلاف في هذه المسألة الذي وقع بين أهل السنة في حساب الكفار، وشدّد في المسألة بعضهم فقال: "من زعم أنَّ الكفار يحاسبون ما يستحي من الله، ثم قال: من صلى خلف من يقول هذه المقالة يعيد"^(٤).

خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ﴿١﴾ إلى قوله: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَتَيْتِ تُثَلِّىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾، وقال القرطبي في تفسيره (١٦٤/٧): «قوله تعالى: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ﴾ دليل على أنَّ الكفار يحاسبون، وفي التنزيل: ﴿ثُمَّ إِنَّا عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾، وفي سورة القصص: ﴿وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ﴾ يعني إذا استقروا في العذاب، والآخرة مواطن، موطن يسألون فيه للحساب، وموطن لا يسألون فيه، وسؤالهم سؤال تقرير وتوبيخ وإفصاح، وسؤال الرسل سؤال استشهاد بهم وإفصاح، أي عن جواب القوم لهم وهو معنى قوله: ﴿لَيْسَ لَاصِدِّقِينَ عَنْ صِدْقِهِمْ﴾، وفي موضع آخر من تفسيره (٧٤/١٥) استدل بقوله تعالى: ﴿وَقِفُوهُمْ- إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾ على حساب الكافر.

(١) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٧/أ-ب).

(٢) المصدر السابق (٢٧/ب).

(٣) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/٣٦٨).

(٤) هذا القول مروي عن ابن بشار كما في طبقات الحنابلة (٢/٥٩، ١٢٧)، وشذرات الذهب

والراجح - والله أعلم - أنه عند التحقيق يرتفع الخلاف، قال شيخ الإسلام رحمه الله: "مسألة محاسبة الكفار هل يحاسبون أم لا؟ هي مسألة لا يكفر فيها بالاتفاق، والصحيح أيضاً أن لا يضيق فيها، ولا يهجر، وقد حكى عن أبي الحسن بن بشار أنه قال: لا يصلى خلف من يقول: إنهم يحاسبون، والصواب الذي عليه الجمهور أنه يصلى خلف الفريقين، بل يكاد الخلاف بينهم يرتفع عند التحقيق مع أنه قد اختلف فيها أصحاب الإمام أحمد، وإن كان أكثرهم يقولون: لا يحاسبون، واختلف فيها غيرهم من أهل العلم وأهل الكلام، وذلك أن الحساب قد يراد به الإحاطة بالأعمال، وكتابتها في الصحف، وعرضها على الكفار، وتوبيخهم على ما عملوه، وزيادة العذاب ونقصه بزيادة الكفر ونقصه، فهذا الضرب من الحساب ثابت بالاتفاق، وقد يراد بالحساب وزن الحسنات بالسيئات ليتبين أيهما أرجح، فالكافر لا حسنات له توزن بسيئاته؛ إذ أعماله كلها حابطة، وإنما توزن لتظهر خفة موازينه، لا ليتبين رجحان حسنات له، وقد يراد بالحساب أن الله هل هو الذي يكلمهم أم لا؟ فالقرآن والحديث يدلان على أن الله يكلمهم تكليم توبيخ وتقريع وتبكيث، لا تكليم تقريب وتكريم ورحمة، وإن كان من العلماء من أنكر تكليمهم جملة" (١).

وقال أيضاً رحمه الله: "ولهذا لما تنازع أهل السنة في الكفار هل يحاسبون أم لا؟ كان فصل الخطاب إثبات الحساب بمعنى عد الأعمال وإحصائها وعرضها عليهم، لا بمعنى إثبات حسنات نافعة لهم في ثواب يوم القيامة تقابل سيئاتهم" (٢).

رابعاً: الصراط:

أما الصراط وهو كالجسر مقنطر على نار جهنم؛ فينجو المتقي، ويهوي فيها

(٢/٢٦٧).

(١) مجموع الفتاوى (٦/٤٨٦-٤٨٧).

(٢) درء التعارض (٥/٢٢٩)، وانظر: مجموع الفتاوى (٣/١٤٦) و(٤/٣٠٥-٣٠٦).

العاصي^(١).

ولم يذكر الطوفي دليلاً على ثبوته، ومن الأدلة على ثبوته قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [سورة مريم ١٩ / ٧١]، قال ابن جرير الطبري: "وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال: يَرِدُهَا الجميع؛ ثم يصدر عنها المؤمنون، فينجيهم الله، ويهوي فيها الكفار، وورودهموها هو ما تظاهرت به الأخبار عن رسول الله، من مرورهم على الصراط المنصوب على متن جهنم، فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ ومكَّدس فيها"^(٢).

ويوضح هذه الآية حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد فيلج النار إلا تحلة القسم»، قال أبو عبد الله البخاري: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾^(٣)، وكذا حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه يقول: أخبرني أم مبشر أنها سمعت النبي ﷺ يقول عند حفصة: «لا يدخل النار إن شاء الله من أصحاب الشجرة أحد الذين بايعوا تحتها»، قالت: بلى يا رسول الله فانتهرها، فقالت حفصة: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾، فقال النبي ﷺ: «قد قال الله ﻋَﻠَﻴْكَ» ثم تَجَسَّى الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا^(٤). قال شيخ الإسلام: "وأما

(١) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/ ٤٤٢)، (٣/ ٤٢٠).

(٢) تفسير الطبري (١٦/ ١١٢)، وتفسير الورود بالمرور على الصراط قال ابن رجب في التخويف من النار (١٧٨) أنه «قول ابن مسعود وجابر والحسن وقتادة وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم والكلبي وغيرهم»، وقد رواه مسند عن ابن مسعود رضي الله عنه الطبري في تفسيره (١٦/ ١١٠)، والحاكم في المستدرک (٢/ ٤٠٧) ح (٣٤٢٣)، والطبراني في الكبير (٩/ ٢٢٣) ح (٩٠٨٤)، وأبو يعلى في المسند (٩/ ٢١) ح (٥٠٨٩)، وعن قتادة الطبري في تفسيره (١٦/ ١١٠)، وعن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم الطبري في تفسيره (١٦/ ١١١).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب فضل من مات له ولد فاحتسب ح (١٢١٥)، ومسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل من يموت له ولد فيحتسبه ح (٢٦٣٢).

(٤) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أصحاب الشجرة أهل بيعة الرضوان

الورود المذكور في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لِرَجُلٍ إِلاَّ وَارِدُهَا﴾؛ فقد فسره النبي في الحديث الصحيح رواه مسلم في صحيحه عن جابر بأنه المرور على صراط، والصراط هو الجسر، فلا بد من المرور عليه لكل من يدخل الجنة^(١).

كما دلّ على ثبوت الصراط حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه: «ويضرب الصراط بين ظهري جهنم، فأكون أنا وأمتي أول من يجيزها، ولا يتكلم يومئذ إلا الرسل، ودعوى الرسل يومئذ: اللهم سلّم سلم، وفي جهنم كالليب مثل شوك السعدان، هل رأيتم السعدان؟» قالوا: نعم يا رسول الله، قال: «فإنها مثل شوك السعدان غير أنه لا يعلم ما قدر عظمها إلا الله تخطف الناس بأعمالهم فمنهم الموبق بقي بعمله أو الموثق بعمله ومنهم المخردل أو المجازي أو نحوه»^(٢).

وكذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه وحذيفة رضي الله عنه قالوا: قال رسول الله ﷺ: «يجمع الله تبارك وتعالى الناس فيقوم المؤمنون...»، وجاء فيه: «فيأتون محمداً ﷺ فيقوم فيؤذن له وترسل الأمانة والرحم فتقومان جنبي الصراط يميناً وشمالاً، فيمر أولكم كالبرق، قال: قلت: بأبي أنت وأمي أي شيء كمرّ البرق؟ قال: ألم تروا إلى البرق كيف يمر ويرجع في طرفة عين، ثم كمرّ الريح، ثم كمرّ الطير، وشدّ الرجال، تجري بهم أعمالهم، ونبيلكم قائم على الصراط يقول: ربّ سلّم سلّم حتى تعجز أعمال العباد، حتى يجيء الرجل فلا يستطيع السير إلا زحفاً، قال: وفي حافتي الصراط كالليب معلقة مأمورة بأخذ من أمرت به، فمخدوش ناج، ومكدوس في النار، والذي نفس أبي هريرة بيده إن قعر جهنم لسبعون خريفاً»^(٣)، وغيرها من النصوص

ح(٢٤٩٦).

- (١) مجموع الفتاوى (٢٧٩/٤)، وانظر: درء التعارض (٤٩/٧)، والصواعق المرسلة (١٠٥٤/٣).
- (٢) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ ح(٧٤٣٨)، ومسلم في كتاب الإيمان باب معرفة طريق الرؤية ح(١٨٢).
- (٣) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها ح(١٩٥).

التي بلغت حد التواتر المعنوي^(١)، مما جعل أهل السنة يجمعون على كونه حقاً يجب الإيمان به^(٢).

(١) انظر: نظم المتناثر (٢٣١).

(٢) انظر: طبقات الحنابلة (٢٧/١) من رواية الاصطخري عن الإمام أحمد، والإبانة (٢٧) للأشعري، والفصل (٥٤/٤)، والمحلى (١٥/١)، ولمعة الاعتقاد (٢٧)، وإثبات صفة العلو (١٢٢)، وشرح الطحاوية (٤٦٩)، وشرح مذاهب أهل السنة (٣٢٠)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١١٧٧-١١٧٩)، والتخويف من النار (١٦٦) لابن رجب الحنبلي، والإبانة الصغرى (٢٠١-٢٠٢) لابن بطة، ومعارج القبول (٨٥٠-٨٥٦)، وإثبات صفة العلو (١٢٢)، وشرح السنة (٢٦) للبرهاري، والفتاوى (١٤٦/٣)، وغيرها كثير.

المبحث الخامس: الشفاعة

الشفاعة في اللغة مأخوذة من الشفع، وهو الزوج ضد الوتر، والشفاعة كلام الشفيع لمن يملك الأمر في حاجة يسألها لغيره^(١)، وقال الطبري رَحِمَهُ اللهُ: "والشفاعة مصدر من قول الرجل: شفع لي فلان إلى فلان شفاعة، وهو طلبه إليه في قضاء حاجته، وإنما قيل للشفيع شفيع وشافع لأنَّه ثنى المستشفع به فصار له شفعا، فكان ذو الحاجة قبل استشفاعه به في حاجته فرداً، فصار صاحبه له فيها شافعاً وطلبه فيه وفي حاجته شفاعة"^(٢).

وفي الاصطلاح هي: "السؤال في التجاوز عن الذنوب والجرائم"^(٣)، أو "هي التوسط للغير بجلب منفعة أو دفع مضرة"^(٤).

وقد بيّن الطوفي رَحِمَهُ اللهُ أنَّ النصوص الشرعية دلت على ثبوتها، وبيّن أنَّ أحاديثها متواترة، تلقته الأمة بالقبول^(٥)، وأنَّ "حديث الشفاعة أصل من أصول الدين، رواه

(١) انظر: العين (١/٢٦٠-٢٦١)، ومعجم مقاييس اللغة (٣/٢٠١)، ولسان العرب (٨/١٨٣-١٨٤)، والقاموس المحيط (١/٩٤٨-٩٤٩) وغيرها.

(٢) تفسير الطبري (١/٢٦٧)، وانظر: تفسير القرطبي (١/٣٧٨).

(٣) النهاية في غريب الحديث (٢/٤٨٥)، وانظر: التعريفات (١٦٨).

(٤) شرح العقيدة السفارينية (٤٩٢) للعلامة ابن عثيمين.

(٥) انظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٦/أ)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتبحيح

(مخطوط) (١٢/ب)، والانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (٢/٧١٣)، ومن أشار

إلى تواتر أحاديثها ابن عبد البر في الاستذكار (٢/٥٢٠)، وشيخ الإسلام في الفتاوى (١/٣١٤)

(٤/٣٠٩)، والباقلاني في التمهيد (٤١٨)، وابن أبي العز في شرح الطحاوية (٢٧٥)، بل قال

ابن الوزير رَحِمَهُ اللهُ في إيثار الحق (٣٥٩): «وأحاديث الشفاعة المصرحة بخروج الموحدين من النار

قاطعة في معناها بالإجماع، وهي قاطعة في ألفاظها كما أوضحناه فيما تقدم، لورودها عن

من الصحابة جماعة" (١).

وذكر من أدلتها قوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾ [سورة الأنبياء ٢١/٢٨] إذ في الآية "إثبات الشفاعة لبعض الناس، وأن الملائكة تشفع لهم بإذن الله ﷻ" (٢).

وكذا قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِّنْ مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئاً إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ﴾ [سورة النجم ٥٣/٢٦] "تقتضي أن للملائكة شفاعة بإذن الله ﷻ، وإنها لا تغني شيئاً، ولا تنفع إلا بإذنه ﷻ وإرادته ورضاه، وله نظائر نحو: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سورة سبأ ٣٤/٢٣]، ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٥٥] وأشباه ذلك" (٣).

وكذا "قوله ﷻ في حق الكفار: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [سورة المدثر ٧٤/٤٨] دليل خطابه أن غير الكفار تنفعهم شفاعة الشافعين، وصرائح السنة دلت على أن العصاة يخرجون من النار بالشفاعة، وهي مستفيضة صحيحة؛ إن لم تكن متواترة، وتلقي الأمة لها بالقبول يوجب العمل بها" (٤)، و"حصول الشفاعة

عشرين صحابياً أو تزيد في الصحاح والسنن والمسانيد، وأما شواهدا بغير لفظها فقاربت خمسمائة حديث» وانظر: عمدة القاري (٢٣/١٢٣)، وفتح الباري (١١/٤٢٦)، ونظم المتناثر (١٩، ٢٠، ٤٨، ٢٣٤-٢٣٥)، ومعارج القبول (٢/٩٠٦).

(١) مختصر الترمذي (مخطوط) (١/٢٨/أ)، ومن جمع تلك الأحاديث الذهبي في جزء إثبات الشفاعة.

(٢) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/٢٧).

(٣) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/٢٩٥-٢٩٦).

(٤) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٦/أ)، وانظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/٣٨١)، وانظر: إثبات الشفاعة (٢٠) للذهبي.

ودخول الجنة لا ينفي دخول النار بالمعاصي كما صحت به الأحاديث^(١).

ومع هذا الوضوح لنصوصها، والتواتر لأحاديثها؛ إلا أنَّ هناك من أنكرها، وهم المعتزلة^(٢)، والذين "تمسكوا من الكتاب بعمومات ضعيفة نحو: ﴿وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَعَةٌ﴾ [سورة البقرة ١٢٣/٢]، ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَفِيعِينَ﴾ [سورة الشعراء ١٠٠/٢٦]، ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [سورة غافر ١٨/٤٠] ونحوها مما لو وفى بالدلالة لكان معارضاً بأقوى منه نحو: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى﴾ [سورة الأنبياء ٢٨/٢١]، ﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَنْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ [سورة مريم ٨٧/١٩] قيل بالتوحيد، ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سورة سبأ ٢٣/٣٤] ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [سورة البقرة ٢٥٥/٢] ونحو ذلك، فضلاً عن نصوص السنة المتواترة

(١) مختصر الترمذي (مخطوط) (١/٧٤/ب)، وانظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٥/ب).

(٢) ذكر القاضي عبد الجبار في شرح الأصول الخمسة (٦٨٧-٦٩٣) أن أنهم - كمعتزلة - يثبتون شفاعة النبي ﷺ للأمة، وأنكر شفاعته ﷺ لأصحاب الكبائر في الخروج من النار، ولهذا قال ابن أبي العز في شرح الطحاوية (٢٥٨) عن هذا النوع من الشفاعة: «وقد خفي علم ذلك على الخوارج والمعتزلة فخالفوا في ذلك جهلاً منهم بصحة الأحاديث، وعناداً ممن علم ذلك واستمر على بدعته، وهذه الشفاعة تشاركه فيها الملائكة والنبيون والمؤمنون أيضاً، وهذه الشفاعة تتكرر منه ﷺ أربع مرات»، وقال ابن القيم عن المعتزلة في طريق المهجرتين (٥٦٩-٥٧٠): «ولما بهرتهم نصوص الشفاعة، وصاح بهم أهل السنة وأئمة الإسلام من كل قطر وجانب، ورموهم بسهام الرد عليهم؛ أحالوا بالشفاعة على زيادة الثواب فقط؛ لا على الخروج من النار، فردوا السنة المتواترة قطعاً، وصاروا مضغة في أفواه الأمة وعاراً في فرقها، فإن أمر الشفاعة أظهر عند الأمة من أن يقبل شكاً أو نزاعاً، وهو عندهم مثل الصراط والحساب» [وانظر: الفصل (٥٤/٤) وفتح الباري (١٣/٤٥٩) ومعارج القبول (٢/٨٩٦)].

المفصلة، المجمع على ثبوتها وصحتها^(١).

وبين الطوفي أن الآيات التي استدلت بها المعتزلة تحمل على الكفار فلا شفاعة تقبل منهم ولا فيهم، بخلاف المؤمنين فإنهم يشفعون، ويشفع فيهم^(٢)، ثم إن احتجاج المعتزلة لا يعدو أن يكون "بعام مخصوص، أو أريد به الخصوص، وهو غالب ما يعتمدون عليه في هذه المسألة، ونحوها من السمعيات"^(٣)، وذلك لأن المعتزلة يقولون: من دخل النار لم يخرج منها؛ لقوله ﷺ: ﴿إِنَّكَ مَنْ تَدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَرٍ﴾ [سورة آل عمران ١٩٢/٣]، وهذا خلاف ما عليه أهل السنة من أن المؤمن العاصي إن شاء الله عفا عنه، وإن شاء أدخله النار ثم ماله إلى الجنة - بعد عذابه - برحمة الله له، أو بالشفاعة فيه^(٤).

ورد الطوفي على زعم المعتزلة بأن الله ﷻ قال: ﴿مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [سورة الزلزلة ٩٩/٧-٨]، ومن يعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ [سورة الزلزلة ٩٩/٧-٨] فإذا فرض أن شخصاً عمل خيراً وشرّاً، فمقتضى الآية أن يجازى عليهما، فلا يخلو

(١) درء القول القبيح بالتحسين والتقيح (مخطوط) (١٢/ب).

(٢) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٢٦٩، ٣٥٤) (٣/٧٦)، ومن أشار إلى أنها محمولة على الكفار ابن حجر في الفتح (١١/٤٢٦)، والعيني في عمدة القاري (٢٣/١٢٣)، لكن ذكر العلماء أن يخص من هذا أبو طالب فقد روى البخاري ح (٣٨٨٥)، ومسلم ح (٢١٠) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه سمع النبي ﷺ وذكر عنده عمه فقال: «لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة فيجعل في ضحضاح من النار يبلغ كعبيه يغلي منه دماغه»، وأجاب عنه بعض أهل العلم باختلاف معنى المنفعة بين الآية والحديث، والمراد بها في الآية الإخراج من النار، وفي الحديث المنفعة بالتخفيف، وقال بعضهم: إن جزاء الكافر من العذاب يقع على كفره وعلى معاصيه، فيجوز أن الله يضع عن بعض الكفار بعض جزاء معاصيه؛ تطيباً لقلب الشافع لا ثواباً للكافر لأن حسناته صارت بموته على الكفر هباء [انظر: فتح الباري (١١/٤٣١)].

(٣) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/٢٠٣).

(٤) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٥/ب).

إما أن يكون ذلك بدخول الجنة بالخير، ثم دخول النار بالشر، أو بالعكس، والأول خلاف الإجماع لقوله تعالى في حق أهل الجنة: ﴿لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [سورة الحجر ١٥ / ٤٨]، فتعين الثاني، وهو المطلوب، وأيضاً كما لا يخرج من النار كافر، كذلك لا يخلد فيها مؤمن^(١).

وما ذهب إليه الطوفي رحمه الله هو ما أجمع عليه أهل السنة والجماعة، من كون الشفاعة بجميع أنواعها -التي دلت عليها النصوص- حق، يجب الإيمان بها^(٢)، وقول المعتزلة ردّ عليه الطوفي ويبيّن أنّه مبني على حكمهم في مرتكب الكبيرة مما سيأتي له مزيد بيان.

(١) انظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٦/أ).

(٢) انظر: طبقات الحنابلة (١/٢٧) من رواية الاضطخري عن الإمام أحمد، و(١/٣٣٠) من رواية محمد بن يونس السرخسي، و(١/٣٤٤) من رواية مسدد بن مسرهد، وتفسير الطبري (٤/٢١١)، واعتقاد أئمة الحديث (٦٨) للإسماعيلي، وشرح مذاهب أهل السنة (٣٢٠)، وشعار أصحاب الحديث (٣٢) للحاكم، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/١٧٧)، ومجموع الفتاوى (١/١٤٨)، واجتماع الجيوش الإسلامية (٨٥)، وشرح الطحاوية (٢٥٢)، وغيرها كثير، وللمزيد في موضوع الشفاعة انظر: الشفاعة عند أهل السنة والرد على المخالفين فيها للدكتور: ناصر الجديع، والشفاعة للشيخ مقبل الوادعي وغيرها.

المبحث السادس: الجنة والنار

بين الطوفي أنه يجب الإيمان أن الجنة والنار معدتان مخلوقتان موجودتان الآن، لقوله ﷺ: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة آل عمران ١٣٣/٣]، ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٤]، وهو يقتضي وجودهما إذ المعدوم لا يقال له: "أعد" فهو مُعد^(١)، ولأن آدم عليه السلام دخل الجنة ثم أخرج منها^(٢)، ولأن النبي ﷺ رآهما^(٣)، ودخل الجنة ليلة المعراج^(٤)، ولأن أرواح الشهداء في حواصل طير في الجنة^(٥)، ولقوله ﷺ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۖ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ ۖ﴾

- (١) انظر: تفسير ابن كثير (١/٦٣)، والقرطبي (١/٢٣٦)، وشعب الإيمان (١/٣٦٤).
- (٢) بنص القرآن الكريم قال ﷺ: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ ۖ فَازْلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ. وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ. وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَعٌ إِلَىٰ حِينٍ ۖ فَتَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ. إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ۖ قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا. فِيمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنْهُ هُدًى فَمَنْ تَبَعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [سورة البقرة ٢/٣٥-٣٨].
- (٣) أخرج حديث رؤيته ﷺ للجنة والنار؛ البخاري في كتاب الجمعة، باب صلاة الكسوف جماعة ح (١٠٥٢)، ومسلم في كتاب الكسوف، باب ما عُرض على النبي ﷺ ح (٩٠٧).
- (٤) الحديث رواه البخاري في كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء ح (٣٤٩)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ ح (١٦٣).
- (٥) أخرجه مسلم بلفظ: «أرواحهم في جوف طير خضر لها قناديل معلقة بالعرش تسرح من الجنة حيث شاءت ثم تأوي إلى تلك القناديل» في كتاب الإمارة، باب بيان أن أرواح الشهداء في الجنة وأنهم أحياء عند ربهم يرزقون ح (١٨٨٧).

عندها جنة المأوى ﴿[سورة النجم ٥٣/١٣-١٥]﴾^(١).

وذكر الطوفي أنَّ المعتزلة أنكروا خلقهما الآن^(٢)، وقالوا: بل ستخلقان لأنَّ خلقهما قبل الحاجة إليهما عبث، وهو قبيح، وأجاب الطوفي عن شبهة المعتزلة بالمنع والتسليم، فأما المنع فيقال بأنَّ هناك حاجة إليهما، إذ في الناس من يعجل به إليهما، كالشهداء إلى الجنة، وآل فرعون إلى النار ﴿يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [سورة غافر ٤٠/٤٦]، وأما التسليم، فيقال: سلمنا بأنَّه لا حاجة إليها، لكن لا نسلم أنَّ ذلك عبث، بل فيه حكمة الترغيب والترهيب، وهي بالموجود أبلغ منها بالمعدوم، "كآلات العقوبة؛

(١) انظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٥/ب)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقيح (مخطوط) (١٥/ب)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢٤٨-٢٤٩).

(٢) بحث عن هذا القول في كتب المعتزلة كالمغني، وشرح الأصول الخمسة، ورسائل العدل والتوحيد، ومتشابه القرآن، والكشاف فلم أظفر بشيء، ومن نسبه إليهم ابن حزم في الفصل (٤/٦٨)، وابن القيم في حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح (١١)، وابن أبي العز في شرح الطحاوية (٤٧٦)، وابن حجر في الفتح (٣/٣٥) (٦/٣٢٠)، والعيني في عمدة القاري (١٥/١٦٠)، وحافظ حكيم في المعارج (٢/٨٦٨)، ونسبه الإيجي في المواقف (٣/٤٨٧) إلى أكثرهم ومثّل بعباد الضيمري وضرار ابن عمرو وأبي هاشم وعبد الجبار، ونسبه التفتازاني في شرح المقاصد في علم الكلام (٢/٢١٨) إلى أبي هاشم والقاضي عبد الجبار، بل ذكر البغدادي في الفرق بين الفرق (١٥٠)، والإسفرائيني في التبصير في الدين (٧٦) أن الفوطي من المعتزلة كفر من قال بوجودهما الآن، وسائر المعتزلة لا يكفرون بهذا القول، وإن كانوا ينكرون في وجودهما الآن، وذكر الصفدي في الوافي بالوفيات (٢٧/٢١١) أن الفوطي هو أصل قول المعتزلة في الجنة والنار، ونسبه ابن كثير (١/٦٣)، والقرطبي (١/٢٣٦) في تفسيرهما، والكتاني في نظم المتناثر (٢٣٢) إلى المعتزلة، وإلى قاضي الأندلس المنذر بن سعيد البلوطي، والذي ذكر ابن حزم في الفصل (٤/٦٨) وابن القيم حادي الأرواح (١٩) أن المنذر قال: إن الجنة التي دخلها آدم عليه السلام ليست جنة الآخرة، ورد عليه ابن حزم، وناقش هذا القول ابن القيم في الحادي (١٩-٣٤).

كالصلابة ونحوها، يعدها السلطان ترهيباً للأشرار، والآت الثواب والإنعام ترغيباً للأخيار^(١).

وما ذكر الطوفي من وجود الجنة والنار هو الذي اتفق عليه أهل السنة والجماعة^(٢)، بل تُسب هذا القول إلى جمهور المسلمين^(٣)، وهو الذي دلّت عليه نصوص الكتاب والسنة كما سبق، قال إمام أهل السنة والجماعة؛ الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله: "والجنة والنار مخلوقتان قد خلقتا كما جاء عن رسول الله ﷺ: «دخلت الجنة فرأيت قصرًا ورأيت الكوثر، واطلعت في النار فرأيت أكثر أهلها النساء واطلعت في النار فرأيت كذا وكذا»^(٤) فمن زعم أنهما لم تخلقا فهو مكذب بالقرآن وأحاديث رسول الله ﷺ ولا أحسبه يؤمن بالجنة والنار"^(٥).

(١) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢٤٩) وانظر: (٣/٢٩٢، ٣٢١) وحلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٥/ب).

(٢) انظر: التمهيد (٥/١٠) (١٤/١٠٥-١٠٦) (١٩/١٢٢-١٢٣)، والاستذكار (١/١٠٣) (٣/٨٦-٨٨) كلاهما لابن عبد البر، وشرح النووي على صحيح مسلم (٢/٢٢٣) (٦/٢٠٧) (١٤/١٩٨)، وشرح الطحاوية (٤٧٦)، ومقالات الإسلاميين (٤٧٥)، بل قال ابن القيم في حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح (١١): «لم يزل أصحاب رسول الله، والتابعون وتابعوهم، وأهل السنة والحديث قاطبة، وفقهاء الإسلام، وأهل التصوف والزهد، على اعتقاد ذلك، وإثباته مستنديين في ذلك إلى نصوص الكتاب والسنة، وما علم بالضرورة من أخبار الرسل كلهم من أولهم إلى آخرهم، فإنهم دعوا الأمم إليها وأخبروا بها».

(٣) نسبه إليهم ابن حزم في الفصل (٤/٦٨)، وابن طاهر في البدء والتاريخ (١/١٨٨)، والتفتازاني في شرح المقاصد في علم الكلام (٢/٢١٨)، وابن حجر في الفتح (٦/٣٣٣)، وانظر: المواقف (٣/٤٨٥، ٤٨٧).

(٤) سبق تخريجه في أول المبحث.

(٥) طبقات الحنابلة (١/٢٤٥) من رواية عبدوس عن الإمام أحمد، وانظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/١٦٤) وروى مثله عن علي بن المديني كما في: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/١٧٠).

والذي جعل المعتزلة يقولون بهذا القول ما بينه ابن القيم فقال: "وحملهم على ذلك أصلهم الفاسد؛ الذي وضعوا به شريعة فيما يفعله الله، وأنه ينبغي له أن يفعل كذا، ولا ينبغي له أن يفعل كذا، وقاسوه على خلقه في أفعالهم، فهم مشبهة في الأفعال، ودخل التجهم فيهم فصاروا مع ذلك معطلة في الصفات، وقالوا: خلق الجنة قبل الجزاء عبث؛ فإنها تصير معطلة مدداً متطاوله ليس فيها سكانها، قالوا: ومن المعلوم أن ملكاً لو أخذ داراً، وأعد فيها ألوان الأطعمة والآلات والمصالح وعطّلها من الناس، ولم يمكنهم من دخولها قروناً متطاوله، لم يكن ما فعله واقعاً على وجه الحكمة، ووجد العقلاء سبيلاً إلى الاعتراض عليه، فحجروا على الرب تعالى بعقولهم الفاسدة وآرائهم الباطلة، وشبهوا أفعاله بأفعالهم، وردوا من النصوص ما خالف هذه الشريعة الباطلة التي وضعوها للرب، أو حرفوها عن مواضعها، وضللوا وبدّعوا من خالفهم فيها، والتزموا فيها لوازم أضحكوا عليهم فيها العقلاء، ولهذا يذكر السلف في عقائدهم أن الجنة والنار مخلوقتان ويذكر من صنف في المقالات أن هذه مقالة أهل السنة والحديث قاطبة لا يختلفون فيها"^(١).

* * *

ومن المسائل المتعلقة بالجنة والنار؛ مسألة العمل هل هو أمانة على الشقاوة والسعادة؟، وهي ما يُعبر عنه بعض العلماء بمسألة القطع لأحد بالجنة أو النار، فذكر الطوفي الخلاف في المسألة، وأن من العلماء من قال: إن العمل -سواء كان صالحاً أو فاسداً- أمانة على الشقاوة والسعادة، واستدلوا بقول الله ﷻ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۖ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۖ فَسَنِيَّ لَهُ لِلْإِسْرَىٰ ۖ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۖ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۖ فَسَنِيَّ لَهُ لِلْغُرَىٰ ۖ﴾ [سورة الليل ٩٢/٥-١٠]، ويفسرها حديث علي رضي الله عنه قال: كنا جلوساً عند النبي ﷺ فقال: «ما منكم من

(١) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح (١١)، وذكر ابن القيم شبههم وفندها (٣٤-٣٧)، وانظر:

شرح الطحاوية (٤٧٦)، ومعارج القبول (٨٦٨/٢).

أحد إلا وقد كتب مقعده من الجنة ومقعده من النار، فقلنا: يا رسول الله أفلا نتكل؟ قال: لا اعملوا فكل ميسر، ثم قرأ ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾ ﴿١﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٢﴾ فَسَنِيَرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٣﴾ إِلَىٰ قَوْلِهِ: ﴿فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ ﴿٤﴾ (١)، ففي الآية وعد من الله ﷻ أنه ييسر كلاً لمناسب عمله، ووعد الله ﷻ واقع لا محالة.

ومن العلماء من قال: الأمانة قد تتخلف، والوعد قد تعلق بالمشيئة في نفس الأمر فلا يلزم وقوعه، واستدلوا بحديث سهل بن سعد رضيه في قصة الرجل الذي أبلى في غزوة غزاها مع النبي ﷺ، فلما جرح استعجل الموت فقتل نفسه، فقال النبي ﷺ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ وَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ» (٢)، وبحديث ابن مسعود رضيه قال: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق قال: «إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يَكُونُ عُلُقَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يَكُونُ مَضْغَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يَبْعَثُ إِلَيْهِ الْمَلِكُ فَيُؤْذَنُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيَكْتُبُ رِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَعَمَلَهُ وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يَنْفَخُ فِيهِ الرُّوحَ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى لَا يَكُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا» (٣)، "ومع ستر العاقبة، وخفاء الخاتمة، فلا وثوق بهذه الأعمال

(١) أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى﴾ ح (٤٩٤٧)، ومسلم في كتاب القدر، باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه وكتابه ح (٢٦٤٧)، واللفظ للبخاري.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب القدر، باب العمل بالخواتيم ح (٦٦٠٧).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ﴾ ح (٧٤٥٤)، ومسلم في كتاب القدر، باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه وكتابه ح (٢٦٤٣).

الظاهرة لتوقع الانتقال عنها"^(١).

ورجح الطوفي رَحِمَهُ اللهُ أَنْ ذَلِكَ "يدرك ظناً لا علماً جزماً، ما دام الإنسان في دار التكليف، فأما بعد الموت وتحقق الخاتمة، فيتعين أحد الدليلين، وسمعت شيخنا أبا العباس أيده الله^(٢) يقول: من اشتهر له لسان صدق في الناس من صالحى الأمة هل يقطع له بالجنة، فيه قولان للعلماء"^(٣)، قال: "ولهذا قال أهل السنة: نرجو للمحسن، ونخاف على المسيء"^(٤).

وما ذكر الطوفي هو مذهب أهل السنة والجماعة، فالشخص المعين لا يشهد له بالجنة أو النار، إلا من شهد له النص، ومن عداه فيرجى للمحسن منهم، ونخاف على المسيء"^(٥).

(١) شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٦٦/أ-ب)، وانظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٤١٠/٣).

(٢) يعني شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ، ونص كلامه في دقائق التفسير (٢/٢٢١)، والفتاوى (١١/٦٥) قال: «فمن ثبتت ولايته بالنص، وأنه من أهل الجنة كالعشرة وغيرهم، فعامة أهل السنة يشهدون له بما شهد له به النص، وأما من شاع له لسان صدق في الأمة، بحيث اتفقت الأمة على الثناء عليه، فهل يشهد له بذلك؟ هذا فيه نزاع بين أهل السنة، والأشبه أن يشهد له بذلك، هذا في الأمر العام».

(٣) مختصر الترمذي (مخطوط) (١/٦٤/أ)، وانظر: (٢/٥٨/ب) من نفس المصدر، وذكر شيخ الإسلام في عموم المسألة ثلاثة أقوال انظر: منهاج السنة (٥/٢٩٥)، والنبوات (١٠)، وانظر: شرح الطحاوية (٤٢٦).

(٤) شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٦٦/ب).

(٥) انظر: طبقات الحنابلة (١/٢٤٥) من رواية عبدوس عن الإمام أحمد بن حنبل، وهو أيضاً في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/١٦٢)، وروي مثله عن علي بن المديني كما شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/١٦٩)، واعتقاد أئمة الحديث (٦٨) للإسماعيلي، والسنة (٢/٣٥٥-٣٦٩) للخلال، والفصل (٤/٥٢) (٤/١١٧)، ولمعة الاعتقاد (٣٢)، ومنهاج السنة (٥/٢٩٥)، والفتاوى (٤/٣٠٣) (٢٤/٣٧٢)، ومختصر الفتاوى المصرية (٢٥٧)، وبدائع الفوائد (٢/٦٧٨)، وطريق الهجرتين (٥٨٧)، وشرح الطحاوية (٤٢٦)، وتفسير القرطبي

أما الكلام عن الجنة وحدها، فبين الطوفي رحمه الله أن دخول الجنة يكون بفضل من الله تعالى^(١)، كما قال تعالى عن قول أهل الجنة بعد دخولها: ﴿الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمَقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [سورة فاطر ٣٥/٣٥]، وكما قال ﷺ: ﴿سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [سورة الحديد ٥٧/٢١].

وأما اقتسام الدرجات في الجنة فيكون على الأعمال كما قال ﷺ: ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَتٌ مِمَّا عَمِلُوا﴾ [سورة الأنعام ٦/١٣٢] "يحتج بهذه الآية على أن للإعمال أثراً في تفاوت الدرجات؛ فيقال: إنه يقال لأهل الجنة: ادخلوها برحمة الله، واقتسموها بأعمالكم"^(٢)، وهذه الدرجات ليست مما يتأذى منه المفضول كما هو حال الدنيا، بل كل يرضى بما حصل له^(٣).

وذكر الطوفي عن الفلاسفة^(٤) والنصارى^(١) أنهم ينكرون النعيم الحسي، بناءً

(٨/٢٤١)، وغيرها كثير.

(١) انظر: (٣/١٥٠، ٣٢١).

(٢) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/٢٥٠)، وانظر: (٢/١٩٦).

(٣) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٣٩٢).

(٤) انظر: النجاة (١٥١-١٦٠) لابن سينا، وذكر الشوكاني في إرشاد الثقات (١٤) أنه لم يحصل خلاف في هذا بين أهل الملل حتى «ظهر رجل من اليهود زنديق يقال له: موسى بن ميمون اليهودي الأندلسي، فوقع منه كلام في إنكار المعاد، واختلف كلامه في ذلك فتارة يثبته وتارة ينفيه، ثم هذا الزنديق لم ينكر مطلق المعاد؛ إنما أنكر بعد تسليمه للمعاد أن يكون فيه لذات حسية جسمانية بل لذات عقلية روحانية، ثم تلقى ذلك عنه من هو شبيه به من أهل الإسلام كابن سينا، فقلده ونقل عنه ما يفيد أنه لم يأت في الشرائع السابقة على الشريعة المحمدية إثبات المعاد وتقليداً لذلك اليهودي الملعون الزنديق، مع أن اليهود قد أنكروا عليه هذه المقالة، ولعنوه وسموه كافراً، قال في تاريخ النصراني في ترجمة موسى بن ميمون المذكور، أنه صنف رسالة في

على إنكارهم للمعاد الجسماني^(٢)، الذي سبق بيانه^(٣) قال الطوفي: "فإذا ثبت المعاد الجسماني؛ جاز وجود الأكل وغيره من لواحق الطبيعة، وقد أخبر به الشرع، فكان واجب الوقوع سمعاً"^(٤).

ومن النصوص التي تثبت النعيم الحسي قوله ﷻ: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رَزَقُوا هَذَا الَّذِي رَزَقُوا مِنْ قَبْلُ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَبِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٥]، ففي الآية "أكل ثمار ونكاح أزواج"^(٥)، وكقوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾ [سورة الكهف ١٨/١٠٧]^(٦)، وكقوله تعالى عن أهل الجنة: ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ رِزْقٌ مَعْلُومٌ

إبطال المعاد الجسماني، وأنكر عليه مقدمو اليهود فأخفاها إلا عمن يرى رأيه، قال: ورأيت جماعة من يهود بلاد الإفرنج بأنطاكية وطرابلس يلعنونه ويسمونهم كافراً".

(١) هذا ما صرح به النصراني الذي ردّ عليه الطوفي كما في الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٤٩٦)، وانظر: بين الإسلام والمسيحية (١٠٥-١٠٦) في رسالة القس إلى أبي عبيدة الخزرجي، حيث ذكر إنكاره للأكل والشرب والنكاح في الجنة، وكذا كلام النصراني الذي ردّ عليه القرطبي في كتاب الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام (٤٣٢)، وانظر: الأجوبة الفاخرة (٧٢-٧٨) للقرافي.

(٢) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢٥٠) (٢/١٢٨-١٢٩، ٤٣٣) (٣/١٦٦، ١٨٣، ٢٥٤، ٢٨٦، ٣٩١، ٤٠٦)، والانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٤٩٧-٤٩٩) (٢/٥٨٥)، والتعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٢٦-٢٨)، (٤١)، (٥٣)، (٧٥).

(٣) في المبحث الثالث من هذا الفصل.

(٤) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢٥٠).

(٥) المصدر السابق.

(٦) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٤٣٣).

﴿٤١﴾ فَوَكَهَهُمْ مِّمَّنْ مَّا أَلْهَاهُمْ فِي جَنَّاتٍ آتَاكَمْ مِنْهَا مِنْ قَبْلُ كَذَلِكَ يَبْطِئُ عَنْ حِفْظِكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَحَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴿٤٢﴾ فِي جَنَّاتٍ آتَاكَمْ مِنْهَا مِنْ قَبْلُ كَذَلِكَ يَبْطِئُ عَنْ حِفْظِكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَحَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴿٤٣﴾ عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ ﴿٤٤﴾ يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَّعِينٍ ﴿٤٥﴾ بَيْضَاءَ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ ﴿٤٦﴾ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴿٤٧﴾ وَعِنْدَهُمْ قَصِيرَاتُ الْطَّرْفِ عَيْنٌ ﴿٤٨﴾ كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَكْنُونٌ ﴿٤٩﴾ [سورة الصافات ٣٧/٤١-٤٩]، فهي صريحة في إثبات النعيم الحسي، وقوله سبحانه: ﴿هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مِثَابٍ ﴿٤٩﴾ جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُمْتَحِنَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴿٥٠﴾ مُتَكِنِينَ فِيهَا يُدْعَوْنَ فِيهَا بِفَكَهَةٍ كَثِيرَةٍ وَشَرَابٍ ﴿٥١﴾ وَعِنْدَهُمْ قَصِيرَاتُ الْطَّرْفِ أَثَرَابٌ ﴿٥٢﴾ هَذَا مَا تُوْعَدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ ﴿٥٣﴾ إِنَّ هَذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ ﴿٥٤﴾ [سورة ص ٣٨/٤٩-٥٤]، وقوله تعالى: ﴿مِثْلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِنْ لَبَنٍ لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِنْ خَمْرٍ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى وَلَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَمَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ كَمَنْ هُوَ خَلِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءُهُمْ ﴿١٥﴾ [سورة محمد ٤٧/١٥]، وقوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ ﴿٨﴾ لِسَعْيِهَا رَاضِيَةٌ ﴿٩﴾ فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ ﴿١٠﴾ لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَغِيَةً ﴿١١﴾ فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ ﴿١٢﴾ فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ ﴿١٣﴾ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ ﴿١٤﴾ وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ﴿١٥﴾ وَزَوَاجٌ مُبْتَوِّثَةٌ ﴿١٦﴾ [سورة الغاشية ٨/١٦-٨٨] وغيرها من الآيات وهي كثيرة^(١).

وكان للطوفي مع النصارى شأن آخر، من خلال ما يلي:

- ١- نصوص من كتبهم المقدسة تدل على إثبات النعيم الحسي، وهو ما في إنجيل مرقس^(٢): "أَنَّ الْمَسِيحَ قَالَ لِرَجُلٍ: بَعْ كُلَّمَا لَكَ وَأَعْطِهِ لِلْمَسَاكِينِ وَاكْنِزْهُ فِي السَّمَاءِ،

(١) ذكر هذه الاستدلالات كلها الطوفي في الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/١٦٦، ١٨٣، ٢٥٤، ٢٨٦، ٣٩١، ٤٠٦).

(٢) هذا النص مع اختلاف يسير في إنجيل مرقس الإصحاح العاشر فقرة (٢١-٣٢) ص (٧٤-٧٥).

فصعب على الرجل، فقال له بطرس: ها نحن قد تركنا كل شيء وتبعناك، فقال يسوع: الحق أقول لكم ليس أحد ترك بيوتاً أو إخوة أو أخوات أو أباً أو أمّاً أو امرأة أو بنين أو حقلاً لأجلي ولأجل بشارتي، إلا وهو يأخذ مائة ضعف الآن في هذا الزمان: منازل وإخوة وأخوات وأب وأم وبنين في الشدائد وفي الدهر الآتي الحياة المؤبدة، أولون كثيرون يكونون آخرين، وآخرون أولين". قال الطوفي: "قلت: فهذا نص^(١) في أن الناس في نعيمهم في الآخرة، كهم في الدنيا، وصرح بذكر المرأة وفائدتها: النكاح، وبالحقل وفائدته الأكل، وكذا قال في آخر الفصل التاسع والعشرين من إنجيل مرقس: "من ترك شيئاً لي أخذ أضعافه في الحياة الدائمة"، وهو عام في كل ما ترك من الدنيا، فيتناول المطعم والمشرب والمنكح"^(٢).

ومن النصوص ما جاء في إنجيل لوقا قول "واحد من المتكئين قال له: طوبى لمن يأكل خبزاً في ملكوت الله"^(٣)، قال الطوفي: "قلت: فقد أقره المسيح على هذا ولم ينكره، فدل على أن الناس يأكلون في الآخرة"^(٤).

٢- أن ما استدلووا به على إنكار النعيم الحسي وهو أن الزنادقة المنكرين للقيامة سألوا المسيح عليه السلام عن سبعة إخوة تزوجوا امرأة واحداً بعد واحد، ويموتون عنها فلمن تكون في الآخرة؟ فأجابهم بأن الناس في الآخرة كالملائكة لا يأكلون ولا

(١) في الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/ ١٢٨) قال: «وهو قاطع في إثبات النعيم الحسي».

(٢) الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/ ٤٩٨-٤٩٩)، وانظر: مناقشة الخزرجي لهم في كتاب بين الإسلام والمسيحية (٢٧٩-٢٨٤)، في رده على رسالة القس، وقد استدلل على إثباته بنصوص من كتبهم، وكلام القرطبي في الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام (٤٣٥)، والأجوبة الفاخرة (٧٢-٧٨) للقرافي، وكتاب اليوم الآخر بين اليهودية والمسيحية والإسلام (٣٧٦-٣٨٩).

(٣) النص في إنجيل لوقا الإصحاح الرابع عشر الفقرة (١٥-١٦) ص (١٢٢).

(٤) التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٥٣).

يتزوجون^(١)، فيجاب عليه أولاً بالتسليم بصحته عن المسيح عليه السلام فيحمل على قيامة الموت، لا قيامة البعث بعد الموت، لأنَّ قيامة كل إنسان بموته، لأنَّه يتبين له بموته ما له في قيامة البعث من خير وشر، ولهذا ذكر المسيح بعد هذا قيامة الأموات وقال: "أفما قرأتم ما قيل لكم من الله إذ قال أنا هو إله إبراهيم وإله إسحق وإله يعقوب والله ليس الله إله أموات لكن أحياء"^(٢)، ومعنى هذا الكلام أنَّ المؤمن إذا مات كانت نفسه حية، ولا يرى ثوابها من أكل وشرب ونكاح وتلذذ نفساني وجسماني إلا يوم القيامة عند بعث الأجساد^(٣)، هذا إن صح هذا الكلام عن المسيح عليه السلام، ويجاب عنه ثانياً بالمنع فيقال: هو مختلق موضوع عليه^(٤)، والدليل على بطلانه وجوه:

الأول: أنَّ المسيح عليه السلام قد صرَّح في الإنجيل بذكر جهنم في عدة مواضع^(٥)، وكنى عنها بالظلمة وصرير الأسنان في

(١) القصة في إنجيل متى الإصحاح الثاني والعشرون الفقرة (٢٣-٣١) ص (٤١)، ونص قول عيسى عليه السلام في الترجمة المعاصرة: «لأنهم في القيامة لا يزوجون ولا يتزوجون بل يكونون كملائكة الله في السماء».

(٢) النص في إنجيل متى الإصحاح الثاني والعشرون الفقرة (٣١-٣٣) ص (٤١)، ونصه في الترجمة المعاصرة: «وأما من جهة قيامة الأموات أفما قرأتم ما قيل لكم من قبل الله القائل. أنا إله إبراهيم وإله إسحق وإله يعقوب. ليس الله إله أموات بل إله أحياء».

(٣) انظر: التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٢٦)، والانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٤٩٩).

(٤) ولعل الطوفي يميل إلى أنه موضوع، لقوله في التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٤١): «وأيما ما كان فإنه يسقط الوثوق بهذه الأناجيل لوقوع الكذب عليه فيها».

(٥) على سبيل المثال في إنجيل متى انظر: الإصحاح الخامس الفقرة (٢٢-٢٣) ص (٨)، والفقرة (٢٩-٣١) ص (٩)، والإصحاح العاشر الفقرة (٢٨-٢٩) ص (١٨)، والإصحاح الثامن عشر الفقرة (٩-١٠) ص (٣٣)، والإصحاح الثالث والعشرون الفقرة (٣٣-٣٤) ص (٤٣)، وانظر: التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٧٥).

مواضع^(١)، وعذاب جهنم عذاب حسي، فينبغي أن يقابله للمطيع نعيم حسي، لأنَّ النعيم الوعدي لا بد أن يكون من جنس العذاب الوعدي، لأنَّ الرسل إنما رغبوا الأمم وأرهبواهم بما يعقلون ويحذرون، ليكون أدعى إلى الإجابة، وعليه فالكلام مختلف موضوع عليه لأنَّ المسيح أثبت العذاب الحسي ولا بد أن يقابله النعيم الحسي، إذ من أنكر النعيم الحسي لزمه إنكار العذاب الحسي^(٢).

الثاني: أنَّ الله تعالى عدل حكيم، وهاتان الصفتان تقتضيان أنَّ من ترك في دار التكليف شيئاً بموجب التكليف وتقوى الإله سبحانه؛ أن يعرض بمثله من جنسه في دار الجزاء فمن ترك الزنا واللواط والمآكل والملابس المحرمة في الدنيا يعرض بجنسها في الآخرة، مجازاة له على تقواه^(٣).

الثالث: أنَّ سؤال الزنادقة للمسيح عن المرأة لمن تكون يوم القيامة يدل على أنهم علموا أنَّ الزوج في القيامة من شريعة موسى عليه السلام أو المسيح عليه السلام أو هما، ثم إن ما حكيتهم من جواب المسيح لهم باطل؛ إذ فيه أنَّه وافقهم على زندقته، وبلغهم غرضهم، وساعدهم عليه، إذ سألهم جاء على وجه الإيراد على دينه والإلزام له، على ما أشار إليه سياق الإنجيل^(٤).

(١) مثل ما جاء في إنجيل متى الإصحاح الثامن الفقرة (١٢-١٣) ص (١٤) وفيه: «وأما بنو الملكوت فيطرحون إلى الظلمة الخارجية. هناك يكون البكاء وصرير الأسنان»، وانظر: الإصحاح الثالث عشر من نفس الإنجيل الفقرة (٤٢-٤٣) ص (٢٥)، والفقرة (٥٠-٥١)، والإصحاح الثاني والعشرون الفقرة (١٣-١٤) ص (٤٠)، والإصحاح الرابع والعشرون الفقرة (٥١-٥٢)، والإصحاح الخامس والعشرون الفقرة (٣٠-٣١)، وغيرها.

(٢) انظر: التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٢٦-٢٧)، والانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (٢/ ٥٨٥).

(٣) انظر: التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٢٧-٢٨)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/ ٢٥٠).

(٤) انظر: التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٢٨)، والانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/ ٤٩٩)، ثم إنَّ سياق الإنجيل الذي أشار إليه الطوفي يدل على أنَّ الفريسيين أرادوا

ثم بين الطوفي الجواب عما أورده الزنادقة، وهو ما بينه النبي ﷺ فقال: «أما امرأة توفي عنها زوجها فتزوجت بعده فهي لآخر أزواجها»^(١)، "وهو مقتضى الفقه والحكمة لأن الأول تنقطع علاقته عنها بنكاح الثاني لها، وهلم جرا إلى آخر الأزواج الذي تموت عنه"^(٢).

وقد نسب الطوفي للنصارى^(٣) والفلاسفة^(٤) أيضاً إنكار العذاب الحسي^(٥)، وردّ عليهم بالنصوص التي دلت على إثبات العذاب الحسي، كقوله ﷺ حاكياً قول عيسى عليه السلام: ﴿وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَءِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ

أن يصطادوا المسيح بكلمة، وجاء في نفس القصة في الإصحاح الثاني والعشرون من إنجيل متى الفقرة (١٨-١٩) ما نصه: «فعلم يسوع خبثهم»، فهذا يدل أن المسألة كانت للتعجيز والكيد هذا على فرض صحة القصة.

(١) أخرجه من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه الطبراني في الأوسط (٢٧٥/٣) ح (٣١٣٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٥٣/٧٠-١٥٥) من عدة طرق، ومن حديث عائشة رضي الله عنها الخطيب في تاريخ بغداد (٢٢٨/٩) ح (٤٨٠٣) بلفظ: «المرأة لآخر أزواجها»، وجاء الحديث في الدر المنثور (٦/٦٤٤)، وفي السير (٢/٢٠٨) عن حذيفة رضي الله عنه أنه قال لامرأته: إن شرك أن تكوني زوجتي في الجنة فلا تتزوجي بعدي، فإن المرأة في الجنة لآخر أزواجها في الدنيا، وقال الهيثمي في المجمع (٤/٢٧٠): «رواه الطبراني في الكبير، والأوسط، وفيه أبو بكر بن أبي مريم، وقد اختلط»، ورمز له السيوطي في الجامع الصغير (١٧٦) بالصحة، وصححه الألباني في الصحيحة ح (١٢٨١)، وفي صحيح الجامع ح (٢٧٠٤)، وصححه أيضاً عن عائشة رضي الله عنها في صحيح الجامع ح (٦٦٩١).

(٢) التعليق على الأناجيل الأربعة (مخطوط) (٢٨).

(٣) ذكر فرج الله عبدالباري في كتاب اليوم الآخر بين اليهودية والمسيحية والإسلام أن هذا اعتقاد كثير من النصارى لا كلهم (٢٨٢)، (٣٨٧-٣٨٩).

(٤) انظر: النجاة (١٥١-١٦٠) لابن سينا.

(٥) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١٢٨/٢)، (١٦٦/٣)، (١٨٣، ٢٥٤).

مِنْ أَنْصَارٍ ﴿سورة المائدة ٥ / ٧٢﴾ فيه إثبات العذاب الحسي في المعاد خلافاً للنصارى والفلاسفة؛ إذ قالوا: لا عذاب إلا العقلي، وهو البعد عن الله ﷻ ونحوه مما سبق^(١)، وهذا نص من المسيح على خلاف ذلك، وقد وافق عليه الإنجيل^(٢)، وكذا قوله ﷻ: ﴿أَذَلِكَ خَيْرٌ تُزَلُّ أَمْ شَجَرَةُ الزُّقُومِ ﴿١٦﴾ إِنَّا جَعَلْنَاهَا فِتْنَةً لِلظَّالِمِينَ ﴿١٧﴾ إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ ﴿١٨﴾ طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رِئُوسُ الشَّيْطَانِ ﴿١٩﴾ فَإِنَّهُمْ لَا يَكُلُونَ مِنْهَا فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ إِنَّ لَهُمْ عَلَيْهَا لَشَوْبًا مِّنْ حَمِيمٍ ﴿٢١﴾ ثُمَّ إِنَّ مَرْجِعَهُمْ لَإِلَى الْجَحِيمِ ﴿٢٢﴾﴾ [سورة الصافات ٣٧ / ٦٢-٦٨]، وقوله ﷻ: ﴿هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَثَابٍ ﴿٥٥﴾ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ الْمِهَادُ ﴿٥٦﴾ هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴿٥٧﴾ وَآخِرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ ﴿٥٨﴾﴾ [سورة ص ٣٨ / ٥٥-٥٨]، وكذا قوله سبحانه: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِّنْ مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِّنْ لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِّنْ عَسَلٍ مُصَفًّى وَلَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ كَمَنْ هُوَ خَلَدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءُهُمْ ﴿١٥٥﴾﴾ [سورة محمد ٤٧ / ١٥٥]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ﴿١٠٠﴾﴾ [سورة الإنسان ٧٦ / ٤]، وقوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خُشَعَةٌ ﴿٢٠٠﴾ غَامِلَةٌ تَأْسِبَةٌ ﴿٢٠١﴾﴾

(١) يعني ما ذكره في الإشارات الإلهية (١ / ٢٥٠) من أنهم قالوا: إن المراد بالشواب والعقاب القرب والبعد من الله ﷻ، أو معناه تلذذ النفس بالعقائد الحقّة وتجردها عن الهيئات الطبيعية الرذلة، وتألّفها بخلاف ذلك.

(٢) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢ / ١٢٨) وموافقة الإنجيل بأمرين، أولاً بذكر جهنم تصريحاً، أو كناية كما سبق بيانه بعض المواضع من إنجيل متى، وثانياً: بإثبات النعيم الحسي الذي يستلزم إثبات العذاب الحسي كما سبق.

تُصَلَّى نَارًا حَامِيَةً ۖ تُسْقَى مِنْ عَيْنٍ عَائِنَةٍ ۖ لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ ۖ لَا يُسَمِّنُ وَلَا يُغْنِي مِنْ جُوعٍ ﴿سورة الغاشية ٨٨ / ٢-٧﴾^(١)، وغيرها من الآيات وهي كثيرة. وأما النصوص من الإنجيل بذكر العذاب وجهنم فهي كثيرة، وقد أشرت إلى بعضها فيما سبق.

ومما يتعلق بوصف الجنة ما ذكر الطوفي رَحِمَهُ اللهُ أَنْ من أنهارها نهر الكوثر الذي خُص به النبي ﷺ، واشتقاقه من الكثرة، لكثرة خيره^(٢)، وقد دلّ على ما ذكر الطوفي رَحِمَهُ اللهُ حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «بينما أنا أسير في الجنة إذا أنا بنهر حافته قباب الدر المجوف، قلت: ما هذا يا جبريل؟ قال: هذا الكوثر الذي أعطاك ربك، فإذا طينه أو طيبه مسك أذفر»^(٣)، وحديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: بينا رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا إذ أغفى إغفاءة، ثم رفع رأسه متبسماً، فقلنا: ما أضحكك يا رسول الله؟ قال: «أنزلت علي آناً سورة»، فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَكَ الْكَوْثَرَ ۖ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ۖ﴾^(٤) إِنَّ شَانِكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ثم قال: «أتدرون ما الكوثر؟» فقلنا: الله ورسوله أعلم، قال: «فإنه نهر وعدنيه ربي ﷻ عليه خير كثير هو حوض ترد عليه أمتي يوم القيامة آنيته عدد النجوم فيختلج العبد منهم، فأقول: رب إنّه من أمتي، فيقول: ما تدري ما أحدثت بعدك»، وفي رواية: «نهر وعدنيه ربي ﷻ في الجنة عليه حوض»^(٥)، قال ابن عباس رضي الله عنهما في الكوثر: «هو الخير الذي أعطاه الله إياه»^(٥).

(١) ذكر هذه الاستدلالات كلها الطوفي في الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/ ١٦٦، ١٨٣، ٢٥٤، ٢٨٦، ٣٩١، ٤٠٦).

(٢) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/ ٤٢٣).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب في الحوض ح (٦٥٨١).

(٤) أخرجه مسلم كتاب الصلاة، باب حجة من قال البسملة آية من أول كل سورة ح (٤٠٠).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن برقم (٤٩٦٦).

أما النار - أعادنا الله تعالى منها - فقد بين الطوفي رحمه الله عدم انقطاع عذاب أهلها^(١)، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ﴾ [سورة آل عمران ١٠/٣]، وقوله تعالى عن الكفار: ﴿حَصْبُ جَهَنَّمَ﴾ [سورة الأنبياء ٩٨/٢١]، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [سورة النساء ٥٦/٤]، فقوله: ﴿وَقُودُ النَّارِ﴾ "مشعر بل يُفيد دوام إيقادها لهم، لأنه من قوة قوله^(٢) ﴿حَصْبُ جَهَنَّمَ﴾ أي أولئك الحطب الذي توقد به النار، وهو يفيد العموم والدوام"^(٣).

وردّ على من استدل بقوله تعالى: ﴿لَبِثَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾ [سورة النبأ ٢٣/٧٨] مقررًا انقطاع عذابهم لأنّ الحقب ثمانون سنة^(٤)، والجمع هنا جمع قلة وأكثره عشرة، فمجموعها ثمان مائة سنة، فهي منتهية على كل حال، وأجاب الطوفي عن هذا من وجهين:

الأول: أنّه ليس المراد حصر لبثهم في أحقاب، بل يلبثون أحقاباً طعامهم الحميم والغساق لا برد ولا شراب، ثم ينتقلون إلى حالة أخرى من العذاب كذلك أبداً.

الثاني: أنّ الأحقاب بمعنى الحقب جمع كثرة، ولكنه وضع جمع القلة موضع الكثرة؛ تنبيهاً على أنّ القليل المنقطع من عذاب النار جدير بأن يكون سبباً للإيمان والازدجار^(٥).

(١) انظر: قاعدة جلية في الأصول (مخطوط) (١٥).

(٢) في المخطوط قاعدة جلية في الأصول (١٥): أولئك حصب جهنم، وهو خطأ واضح في الآية.

(٣) قاعدة جلية في الأصول (مخطوط) (١٥).

(٤) وقيل: مدته ثلاثمائة سنة، وقيل: مدته سبعون ألف سنة، كما في تفسير الطبري (١١/٣٠)،

والدر المنثور (٨/٣٩٤، ٣٩٥)، ولا يصح في تفسيره حديث مرفوع.

(٥) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/٣٩٨-٣٩٩).

ومن هذا يفهم أنَّ الطوفي يرى أبدية النار وأنها لا تفتنى، وهي من المسائل التي وقع فيها خلاف كبير بين العلماء، حتى صنفت مصنفات مستقلة في هذه المسألة^(١).

فأما القول بفناء الجنة والنار فلم يقله إلا الجهم وغيره من أهل البدع، ولم يعرف عن أحد من السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولهذا قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: "وقد خلقت الجنة وما فيها والنار وما فيها خلقهما الله وَعَلَيْكُمْ، وخلق الخلق لهما، لا يفنيان، ولا يفنى ما فيهما أبداً، فإن احتج مبتدع أو زنديق بقول الله وَعَلَيْكُمْ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [سورة القصص ٢٨/٨٨] وبنحو هذا من متشابه القرآن، قيل له: كل شيء مما كتب الله عليه الفناء والهلاك هالك، والجنة والنار خلقتا للبقاء، لا للفناء ولا للهلاك، وهما من الآخرة لا من الدنيا"^(٢)، وحينما يذكر السلف اعتقادهم يؤكدون على القول ببقاء الجنة والنار وعدم فنائهما^(٣)، بل ويكفرون من قال بالفناء لتكذيبه للقرآن الكريم الذي أخبرهم بالخلود فيها، قال الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ اللهُ: "ومن قال إنهما تفنيان بعد دخول أهلها فيهما فقد كفر بالله تعالى؛ لأنه أنكر الخلود فيهما"^(٤).

(١) كرفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار للصنعاني، والرد على من قال بفناء الجنة والنار لابن تيمية، وكشف الأستار لإبطال ادعاء فناء النار المنسوب لابن تيمية وابن القيم للدكتور علي الحربي، والإنكار على من لم يعتقد خلود وتأبيد الكفار في النار لعبد الكريم الحميد، والاستنفار لمحق القول بفناء النار لسليمان البهيجي، وغيرها، ومن أسهب في المسألة ابن القيم في حادي الأرواح (٢٤٤-٢٧٤)، وشارح الطحاوية (٤٨٠-٤٨٦) وغيرهم.

(٢) طبقات الحنابلة (١/٢٨) من رواية الاصطخري عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ.

(٣) انظر: اعتقاد أبي حاتم الرازي عند اللالكائي (١/١٧٧)، وفي اجتماع الجيوش الإسلامية (١٤٥)، واعتقاد ابن الحداد الشافعي في اجتماع الجيوش الإسلامية (١٠٣)، وشرح السنة (٢٧) للربهاري، والفقهاء الأكبر (١٨٦)، والفقهاء الأبسط (١٧٥)، والفصل (٤/٦٩) وحكى فيه اتفاق فرق الأمة على ذلك، ولمعة الاعتقاد (٢٧)، وشعار أصحاب الحديث (٣٤)، وشرح الطحاوية (٤٨٠)، ومعارج القبول (٢/٨٦٣).

(٤) الفقهاء الأبسط (١٧٥).

وأما القول ببقاء الجنة وبفناء النار؛ "فقد قاله جماعة من السلف والخلف"^(١)، والحق - والله أعلم - أن النار كالجنة لا تفنى لوضوح الأدلة في أبدية العذاب على الكفار في النار، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ [سورة النساء ١٦٨/٤-١٦٩]، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا﴾ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [سورة الأحزاب ٦٤/٣٣-٦٥]، وقوله ﷻ: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا﴾ [سورة الجن ٧٢/٢٣]، وكقوله تعالى عن الكفار ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَتَّبَعُوا لَوْ أَنَّا كَرِهْنَا فَنَتَّبِعَهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسْرَتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [سورة البقرة ١٦٧/٢]، وقوله ﷻ: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُخَرِّجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [سورة المائدة ٣٧/٥]، وقوله سبحانه: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعْنَهُمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [سورة التوبة ٦٨/٩]، قال ابن حجر رحمه الله: "فمن زعم أنهم يخرجون منها وأنها تبقى خالية أو أنها تفنى وتزول فهو خارج عن مقتضى ما جاء به الرسول وأجمع عليه أهل السنة"^(٢).

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٤٨٠)، وهذا القول اختلف الباحثون في نسبته لشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، والراجح أنهما فيها على قول الجمهور من القول ببقاء الجنة والنار، ولمعرفة المزيد راجع ما سبق ذكره من المؤلفات التي كتبت في هذا الموضوع، وانظر كلام د/ عبدالله الدميحي في حاشية كتاب الشريعة للأجري (٣/١٣٧٢-١٣٧٥).

(٢) فتح الباري (١١/٤٢٢)، ومن نقل الإجماع ابن حزم في الفصل (٤/٦٩)، والبغدادى في الفرق بين الفرق (٣٣٩)، والأشعري في المقالات (١٤٩، ١٦٤، ٤٧٤)، والسفاريني في اللوامع

وبسط الخلاف في هذه المسألة يطول؛ لكن الذي يهمنا هو الكلام عن الآية التي ذكرها الطوفي وهي قوله تعالى: ﴿لَبِثْنَا فِيهَا أَحْقَابًا﴾ [سورة النبا ٧٨ / ٢٣]، قال ابن جرير رحمته الله في ترجيحه لمعنى الآية: "وقد يحتمل أن يكون معنى ذلك لاثنين فيها أحقاباً في هذا النوع من العذاب، هو أنهم لا يذوقون فيها برداً ولا شراباً إلا حميماً وغساقاً، فإذا انقضت تلك الأحقاب صار لهم من العذاب أنواع غير ذلك، كما قال جل ثناؤه في كتابه ﴿هَذَا وَإِنَّ لِلطَّغْيَنَ لَشَرَّ مَثَابٍ ۝ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ الْمِهَادُ ۝ هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ۝ وَأَخْرُجُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ﴾ [سورة ص ٣٨ / ٥٥-٥٨] وهذا القول عندي أشبه بمعنى الآية" ^(١).

وذكر الطوفي رحمته الله وجوب الإيمان بما ورد من احتجاج الجنة والنار ^(٢)، وأنه احتجاج حقيقي، وليس بمستغرب فالله على كل شيء قدير، كما أنطق عز وجل

(٢/ ٢٣٤) وغيرهم.

(١) تفسير الطبري (١٢/ ٣٠)، وهذا هو الوجه الأول في الآية الذي ذكره الطوفي رحمته الله وهو قول الزجاج، ورجحه القرطبي (١٩/ ١٧٧)، والشوكاني (٥/ ٣٦٦)، والألوسي في روح المعاني (٣٠/ ١٤) وهناك اتفاق من المفسرين أن الآية لا تدل على انقطاع العذاب لوضوح أدلة التأييد، ولأن الحقب لا يكاد يستعمل إلا حيث يراد به تتابع الأزمنة وتواليها، انظر: تفسير البيضاوي (٥/ ٤٤١)، وتفسير القرطبي (١٩/ ١٧٧)، وتفسير أبي السعود (٩/ ٩١)، وتفسير البغوي (٤/ ٤٣٨)، وتفسير النسفي (٤/ ٣١١)، وقد روي عن الحسن البصري أنه قال: ليس لها أجل كلما مضى حقب دخلنا في الأخرى كما في الدر المنثور (٨/ ٣٩٤)، وروى الطبري (٣٠/ ١١) عن قتادة قال: وهو ما لا انقطاع له كلما مضى حقب جاء حقب بعده، ومن المفسرين من قال إن الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿فَذُوقُوا فَلَنْ نَزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾، انظر: تفسير البغوي (٤/ ٤٣٨).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب قوله وتقول: ﴿هَلْ مِنْ مَّزِيدٍ﴾ ح (٤٨٥٠)، ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء ح (٢٨٤٦).

السموات والأرض ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [سورة فصلت ٤١ / ١١]^(١)، وكذا ما ورد من ذبح الموت على هيئة كبش أملح^(٢)، فالحديث على حقائقه المفهومة منه حساً، وليس بمستغرب، كانقلاب أبي إبراهيم عليه السلام ذيحاً^(٣)، وهو ذكر الضبع^(٤).

وما قاله الطوفي رحمه الله هو الحق فتحمل كله هذه الأحاديث على حقيقتها، قال ابن القيم رحمه الله: "وهذا الكبش والإضجاع والذبح ومعينة الفريقين ذلك حقيقة، لا خيال ولا تمثيل كما أخطأ فيه بعض الناس خطأ قبيحاً، وقال: الموت عرض والعرض لا يتجسم فضلاً عن أن يذبح، وهذا لا يصح فإن الله سبحانه ينشئ من الموت صورة كبش يذبح، كما ينشئ من الأعمال صوراً معينة يثاب بها ويعاقب، والله تعالى ينشئ من الأعراض أجساماً تكون الأعراض مادة لها، وينشئ من الأجسام أعراضاً، كما ينشئ سبحانه وتعالى من الأعراض أعراضاً، ومن الأجسام أجساماً، فالأقسام الأربعة ممكنة مقدورة للرب تعالى، ولا يستلزم جمعاً بين النقيضين، ولا شيئاً من المحال، ولا حاجة إلى تكلف من قال: إنَّ الذبح لملك الموت، فهذا كله من الاستدراك الفاسد على الله ورسوله، والتأويل الباطل الذي لا يوجهه عقل ولا نقل، وسببه قلة الفهم لمراد الرسول من كلامه، فظن هذا القائل أنَّ لفظ الحديث يدل على أنَّ نفس العرض يذبح، وظن غلط آخر أنَّ العرض يعدم ويزول ويصير مكانه جسم يذبح، ولم يهتد الفريقان إلى هذا القول الذي ذكرناه وأنَّ الله سبحانه ينشئ من

(١) انظر: مختصر الترمذي (مخطوط) (١/١٧٨/ب).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب قوله وأنذرهم يوم الحسرة ح(٤٧٣٠)، ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء ح(٢٨٤٩).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَأَتَّخِذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾ ح(٣٣٥٠).

(٤) انظر: مختصر الترمذي (مخطوط) (١/١٨٠/أ).

الأعراض أجسام ويجعلها مادة لها"^(١).

(١) حادي الأرواح (٢٨٣).

المبحث السابع: الرؤية

مسألة الرؤية من المسائل التي أسهب الطوفي رحمه الله في الكلام عليها، فبين مواطن الاتفاق، ومواطن الخلاف، والأقوال في المسألة^(١)، والأدلة. ويمكن تلخيص كلامه رحمه الله بما يلي:

أولاً: مسألة رؤية الله تعالى في الدنيا

نقل الطوفي رحمه الله إجماع الناس على أن الله تعالى لا يُرى في الدنيا^(٢)، إلا ما يحكى عن بعض المتصوفة أنهم يرونه رحمه الله في الدنيا^(٣). واستدل الطوفي لهذا الإجماع بقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [سورة

(١) انظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٧/ب) - (٢٨/أ).

(٢) ممن نقل الإجماع الدارمي رحمه الله في نقضه على المريسي (٧٣٨/٢)، وفي الرد على الجهمية (١٠٥)، وابن جماعة في إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (١٥٨)، وابن تيمية رحمه الله فقال في منهاج السنة النبوية (٦١٣/٢): «أهل السنة متفقون على أن الله لا يُرى في الدنيا»، وقال في الجواب الصحيح (٣٢١/٣) أن رؤية الله تعالى في الدنيا «لم تقع لأحد باتفاق علماء المسلمين» [وانظر: منهاج السنة النبوية (٣٤٩/٣)، وبيان تلبيس الجهمية (١٧/١)، والفتاوى (٢/٢٣٠، ٣٣٦) (٥/٤٩٠) (٦/٥١٢) وشرح الطحاوية (٢١٣)].

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين (٢١٣-٢١٤، ٤٣٩، ٦٢٤)، وبيان تلبيس الجهمية (١٧/١) ونسبه إلى جهال المتصوفة، والفتاوى (١٧٢-١٧٣) و(٢/٢٣٠) ونسبه إلى بعض متصوفة الجهمية كالإتحادية، وتلبيس إبليس (٢١٥) وقال شيخ الإسلام في الفتاوى (٥١٢/٦): «ومن قال من الناس إن الأولياء أو غيرهم يرى الله بعينه في الدنيا فهو مبتدع ضال مخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة».

الأنعام ١٠٣/٦^(١)، ويقول النبي ﷺ: «لن يرى أحد منكم ربه ﷻ حتى يموت»^(٢)، مع قول الطوفي بجواز رؤيته تعالى عقلاً في الدنيا لا بوقوعها^(٣)، وقد استدل الطوفي

(١) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١٨٦/٢)، وهذا أحد أقوال السلف في تفسير الآية، وقد ورد في أثر مسروق عند البخاري (٤٨٥٥)، ومسلم (١٧٧) قال: قلت لعائشة رضي الله عنها: يا أمتاه هل رأى محمد ﷺ ربه؟ فقالت: لقد قف شعري مما قلت، أين أنت من ثلاث من حدثكهن فقد كذب، من حدثك أن محمداً ﷺ رأى ربه فقد كذب، ثم قرأت: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾، وروي عن أبي العالية كما في اللالكائي (٥٢١/٣)، وعزاه ابن الجوزي في زاد المسير (٩٨/٣) إلى ابن عباس، والحسن، ومقاتل، ومن حمل الآية على الدنيا الإمام أحمد في الرد على الزنادقة والجهمية (٩٥)، والأشعري في الإبانة (٥٨)، واسحاق بن راهويه في مسنده (٦٧٣/٣)، والدارمي في النقص على المريسي (٣٦٥-٣٦٧/١) (٧٣٨/٢)، وابن قتيبة في تأويل مشكل الحديث (٢١٥)، والبخاري في خلق أفعال العباد (١١٥)، وشيخه نعيم بن حماد كما في اللالكائي (٥٠٨/٣)، (٥٢٢)، والبيهقي في الاعتقاد (١٢٢)، والملطبي في التنبيه والرد (٦٠)، وابن حجر في فتح الباري (٤٢٦/١٣) وغيرهم، وضعف ابن تيمية هذا الوجه من التفسير في الفتاوى (١١١/١٧).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة باب ذكر ابن صياد ح (٢٩٣١).

(٣) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٧/ب)، وهذا كما قال شيخ الإسلام رحمه الله في بيان تلبس الجهمية (٣٥٢/٢): «وهذا أمر مستقر في فطر المؤمنين لا يشكون في أن الله تعالى قادر على أن يريهم نفسه، وإنما يشكون هل يكون ذلك أو لا يكون؟، كما سأل المؤمنون النبي ﷺ: هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال: نعم هل تضارون في رؤية الشمس، وهذا ثابت في الأحاديث الصحيحة المستفيضة المتواترة، وإنما كانوا شاكين هل يرون ربهم؟ لم يكونوا شاكين هل يقدر على أن يريهم نفسه.... ولهذا لا يوجد أن أحداً من الأمم السليمة الفطرة قال: إن رؤية الله ممنوعة عليه، يعني أنه لا يجوز أن يكون مرئياً بحال، وليس في مقدوره أن يري أحداً نفسه»، وليس في العقل ما يحيل ذلك [انظر: منهاج السنة (٣/٣٤٩)، والأصفهانية (٨٥)، والفتاوى (٢٨/٥)] وأدلة الجواز كثيرة، قال الدارمي في الرد على الجهمية (١٠٦): «ألا ترى أنه يقول: ﴿فَإِنْ اسْتَفَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي﴾ ولو قد شاء لاستقر الجبل ورآه موسى، ولكن سبقت منه الكلمة أن لا يراه أحد في الدنيا، فلذلك قال: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾»، وانظر: رؤية الله تعالى وتحقيق الكلام فيها للدكتور أحمد آل حمد (٧٣-١٢٥).

على هذا بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [سورة الأعراف ١٤٣/٧] فهذه الآية "يحتج بها الجمهور على جواز رؤية الله ﷻ، وإلا لكان موسى غير عارف بما يجوز على الله ﷻ وما لا يجوز، أو مجترأ عليه بسؤال ما لا يجوز عليه، وكلاهما باطل^(١)، واعترض المعتزلة بأن قالوا: لم يكن سؤال موسى الرؤية لنفسه، وإنما كان لقومه حين قالوا: أرنا الله جهرة، وقد قوبلوا عليه بالصعق والموت، ولم يلزم من ذلك جهل ولا جرأة من موسى؛ إذ كان مبلغاً عن غيره، ومبلغ الكفر ليس بكافر ولا عاص، والجواب: أن هذا جهل بمراتب أي الكتاب ووقائعه، أو تجاهل بذلك، وذلك أن موسى عليه السلام كان له مع الله ﷻ في هذا المقام مiquatān: أحدهما هذا وكان فيه وحده، وسأل الرؤية فيه لنفسه، والثاني بعد هذا، وهو مذكور بعد على ترتيب الواقع عند قوله ﷻ: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا﴾ [سورة الأعراف ١٥٥/٧]، وهناك سأل قومه الرؤية، فأخذتهم الصاعقة، فهذا الاعتراض فاسد، إما عن غلط أو مغالطة^(٢).

ثانياً: المذهب في مسألة رؤية الله تعالى في الآخرة

قال الطوفي رحمه الله: "ذهب أصحابنا، والأشاعرة، والكرامية^(٣)، والمجسمة إلى أن

(١) قال الطوفي في درء القول القبيح بالتحسين والتقييح (مخطوط) (٤٥/ب): «خفي على موسى أن رؤية الله لا تجوز حتى سألها، وظهر ذلك لهم، فهم أعلم بذات الله وصفاته وأفعاله من موسى ومحمد، وكفى بذلك عليهم معرفة».

(٢) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٢٣٤-٢٣٥)، وانظر: (١/٢٧١) (٢/٦٢).

(٣) فرقة تنسب إلى أبي عبد الله محمد بن كرام، وكان من زهاد سجستان، اغتر جماعة بزهد ثم أخرج هو وأصحابه من سجستان، فساروا حتى انتهوا إلى غرجة، فدعوا أهلها إلى اعتقادهم فقبلوا قولهم، وبقي ذلك المذهب في تلك الناحية، وهم فرق العابدية، والتونية، والزرينية، والإسحاقية، والواحدية، والهيصمية، كلهم يعتقدون أن الله تعالى جسم وجوهر ومحل للحوادث، وقالوا: إن الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب، وأنكروا أن يكون معرفة القلب، أو شيء

رؤية الله تعالى في الآخرة جائزة، ومنع ذلك الفلاسفة والمعتزلة^{(١)»(٢)}.

ثم يبين الطوفي الفرق بين إثبات أهل السنة وغيرهم للرؤية، فالسلف يعتقدون جواز الرؤية مع اعتقادهم أن الله تعالى في السماء على العرش، وأما الأشاعرة فيعتقدون جوازها مع إنكارهم أن الله في جهة أصلاً^(٣)، ولهذا احتاجوا أن يفسروا المراد بالرؤية بأن توجد حالة نسبتها في الانكشاف والظهور إلى ذات الله تعالى كنسبة الحالة المسماة بالإبصار والرؤية إلى المرئيات المشاهدة^(٤)، وهو شغب وعدول عن الحقيقة^(٥).

غير التصديق باللسان إيماناً، وزعموا أن المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله ﷺ كانوا مؤمنين على الحقيقة، وزعموا أن الكفر بالله هو الجحود والإنكار له باللسان، ثم إن ابن كرام أبدع في الفقه حماقات لم يسبق إليها، منها قوله في صلاة المسافر أنه يكفيه تكبيرتان، من غير ركوع، ولا سجود، ولا قيام، ولا قعود، ولا تشهد، ولا سلام، ومنها قوله بصحة الصلاة في ثوب كله نجس، وعلى أرض نجسة، ومع نجاسة ظاهر البدن، وإنما أوجب الطهارة عن الأحداث دون الأنجاس [انظر: الفرق بين الفرق (٢٠٢-٢١٤)، ومقالات الإسلاميين (١٤١)، والممل والنحل (١٠٨/١-١١٣)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٦٧)، والتبصير في الدين (١١١-١١٧)].

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة (٢٣٢)، والمغني في أبواب التوحيد والعدل (٤/١٤٤)، وأما الفلاسفة فانظر: بيان تلبس الجهمية (١/٣٤٩).

(٢) الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٣٩٦).

(٣) انظر: الإنصاف (١٨١) للباقلاني، والشامل (٣٠٠) للجويني، ومعالم في أصول الدين (٧٥) للرازي، والمواقف (٣/١٧٤-١٧٥، ٢٠٣-٢٠٤) للإيجي، والغنية في أصول الدين (١٤٢) للنيسابوري، وشرح المقاصد (٢/١١١) وغيرها.

(٤) انظر: معارج القدس (١٥٧-١٥٩)، والاقتصاد في الاعتقاد (٤٣-٤٦)، كلاهما للغزالي، وانظر: الفتاوى (٨٥/١٦) (٣٢/٦)، ونقض التأسيس (٢/٣٩٦) وغيرها.

(٥) وذلك لأن كون الرؤية مستلزمة لأن يكون الله بجهة من الرائي أمر ثبت بالنصوص المتواترة، وثبت بإجماع السلف الصالح كما بينه شيخ الإسلام ﷺ في نقض التأسيس (٢/٤٠٩-٤٣١)، والفتاوى (٨٩-٨٢/١٦) ومنهاج السنة (٢/٣٢٥-٣٤١) ومآل قولهم هو موافقة المعتزلة،

وأما الكرامية والمجسمة فإنما يجوزون الرؤية لاعتقادهم أنه جسم متحيز في مكان^(١)، ولولا ذلك لامتنع وجوده عندهم، وهو كفر محض^(٢).

ثالثاً: أدلة من قال بجواز الرؤية:

١ - قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [سورة القيامة ٧٥/٢٢-٢٣]، "وجه التمسك بالآية: أن لفظ النظر المقرون بحرف (إلى) يفيد الرؤية بالوضع، وقد أضاف الله تعالى النظر إليه في هذه الآية، وقرنه بـ(إلى) يفيد رؤيته، وهو المطلوب"^(٣)، وقد دلت أدلة كثيرة على أن النظر المقرون بـ(إلى) يفيد الرؤية، فمنها قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [سورة الأعراف ٧/١٤٣]، فرتب النظر على الإراءة، والمرتب على الإراءة هو الرؤية، وكذا قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَىٰ الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [سورة الغاشية ٨٨/١٧]، والذي يفيد معرفة كيفية الخلقة هو الرؤية^(٤)، ومنها حديث جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما

وإنكار الرؤية، فقد بين شيخ الإسلام أن الخلاف بينهم لفظي أو قريب من اللفظي.

(١) انظر: الفصل (٢/٣)، والفتاوى (٥/٢٨٢، ٤٢٨، ٤٣٥)، وبيان تلبس الجهمية (١/١٠٨)، (٢/٣٤٠، ٤٩٤).

(٢) الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٣٩٧)، ومن ذكر بأن هذا القول كفر ابن حزم في الفصل (٢/٩٢)، (٣/١٣٩)، وانظر: الفتاوى (٥/٣٠٤) لبيان رأي الكرامية في إطلاق لفظ التحيز والجسمية.

(٣) الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٣٩٧)، وانظر: تفسير سورة ق (٣٠)، والقيامة (٦٩)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/٣٨٤).

(٤) وقد أفاض الطوفي رحمه الله في بيان الأدلة على أن النظر المقرون بـ(إلى) يدل على الرؤية، فذكر أدلة هذا من الكتاب والسنة وأشعار العرب، كما في الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٤٠٤-٤٠٦).

يدعوه إلى نكاحها فليفع^(١)، ولا فائدة من الحديث عند التأمل إلا على تقدير أنَّ النظر فيه هو الرؤية، وكذا من أشعار العرب قول الشاعر:

نظرت إلى من حسن الله وجهه فيا نظرة كادت على وامق تقضي^(٢)

والقاضي على الوامق إنما هي رؤية المعشوق، وقال الآخر:

ظللت كأني من وراء زجاجة إلى الدر من فرط الصبابة أنظر^(٣)

وقول الآخر:

نظروا إليك بأعين محمرة نظر التيوس إلى شفار الجازر^(٤)

وقول الآخر:

وما رأيتك إلا نظرة عرضت ^(٥)

(١) أخرجه أبو داود في كتاب النكاح، باب في الرجل ينظر إلى المرأة وهو يريد تزويجها (٢/٢٢٨) ح (٢٠٨٢)، وأحمد في المسند (٣/٣٣٤) ح (١٤٦٢٦)، والحاكم في المستدرک (٢/١٧٩) ح (٢٦٩٦)، وابن أبي شيبة في المصنف (٤/٢١) ح (١٧٣٨٩)، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وإنما أخرج مسلم في هذا الباب حديث يزيد بن كيسان عن أبي حازم مختصراً، وقال ابن حجر في الفتح (٩/١٨١): سنده حسن وكذا في الدراية في تخريج أحاديث الهداية (٢/٢٢٦)، وحسنه الألباني في الإرواء ح (١٧٩١) وفي الصحيحة ح (٩٩).

(٢) البيت لابن المعتز العبدى كما في ديوانه (١١٤) [نقلاً عن محقق الصعقة الغضبية (٤٠٥)] ولكن فيه: «زَيْنَ الله» بدل «حَسَنَ الله»، و«عاشق» بدل «وامق»، وانظر: المواقف (٣/١٩١).

(٣) البيت لأبي حية النميري كما في سمط اللألي في شرح أمالي القالي (١/٢٦٥)، وانظر: الأغاني (٢٠/٣٠٥).

(٤) لم أهتم إلى قائله، وهو بيت مشهور، وعجزه يضرب مثلاً لمن قُهر وهو ينظر إلى عدوه [انظر: مجمع الأمثال (٢/٣٣٩)، والمستقصى في أمثال العرب (٢/٣٦٨)]، وذكر نحوه القاضي عبد الجبار في شرح الأصول الخمسة (٢٤٣).

(٥) البيت للناطقة الذبياني وعجزه: يوم النمارة والمأمور مأمور [انظر: ديوانه (١٥٧)]، ومعجم البلدان (٥/٣٠٤)، ومعجم ما استعجم (٤/١٣٣٤).

وهي كثيرة فغلبة استعمالها في النظر هو الأصل والحقيقة^(١).

٢- قوله تعالى في حق الكفار: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [سورة المطففين ٨٣/ ١٥] "دلّ على أنّ المؤمنين لا يحجبون عنه، فهم يرونه"^(٢)، وهذه دلالة مفهوم، فحينما يعاقب الكافر بالحجاب، يثاب المؤمن برفع الحجاب^(٣).

٣- قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [سورة يونس ٢٦/ ١٠]، "وردت السنة بأنّ الزيادة الرؤية"^(٤)، بل "وأجمع المفسرون على أنّ المراد

(١) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/ ٣٨٥-٣٨٦)، والصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٤٠٤-٤٠٦).

(٢) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٧/ ب).

(٣) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/ ٤٠٤)، وانظر: كتاب التصديق بالنظر للآجري (ضمن الشريعة) (٢/ ٩٨٠)، ونقل ابن كثير في تفسيره (٤/ ٤٥١) عن الشافعي رحمه الله قوله: «ما حجب الفجار إلا وقد علم أن الأبرار يرونه سبحانه».

(٤) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٧/ ب)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/ ٢٩٣)، وورد هذا التفسير مرفوعاً في حديث صهيب رضي الله عنه عند مسلم (١٨١) عن النبي صلى الله عليه وآله قال «إذا دخل أهل الجنة الجنة قال: يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئاً أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا، ألم تدخلنا الجنة، وتنجنا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب، فما أعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إلى ربهم سبحانه، ثم تلا هذه الآية: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾» وانظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/ ٢٩٣)، وكتاب التصديق بالنظر للآجري (ضمن الشريعة) (٢/ ٩٨١)، ولم يستدل الطوفي بقوله تعالى: ﴿لَّهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ لأنه رجّح أن المراد بالمزيد هو المشار إليه بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ وعلل الطوفي هذا الاختيار بأن الرؤية مما يشاؤون [انظر: تفسير سورة ق (٤٩)].

بالزيادة النظر إلى وجه الله سبحانه^(١).

٤- قوله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ﴾ [سورة الأنعام ٣١ / ٦] يحتج به على الرؤية، لأنّ اللقاء يقتضي الرؤية، وتقريره "أنّ الله ﷻ ذمّ من كذب بقاءه، وحكم بخسرانه، ثم ينتظم الدليل هكذا: إن كان لقاء الله ﷻ واقعاً فرؤيته واقعة، لكن المقدم حق فالتالي مثله، بيان الملازمة ما تقدم من أنّ اللقاء لغة يقتضي الرؤية، فلقاء الله ﷻ يقتضي رؤيته، وأما حقية المقدم؛ فهذه الآية وغيرها من نصوص القرآن على أنّ لقاء الله حق واقع لا محالة، وأما حقية التالي؛ فلأنّ الرؤية قد ثبت أنها من لوازم اللقاء، وقد ثبت الملزوم فوجب ثبوت اللازم بالضرورة"^(٢).

٥- أحاديث الرؤية صحيحة صريحة؛ كما قال جرير بن عبد الله رضي الله عنه: كنا جلوساً عند النبي ﷺ إذ نظر إلى القمر ليلة البدر قال: «إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروب الشمس فافعلوا»^(٣)، وهذا المعنى للحديث النبوي في إثبات الرؤية؛ ذكر العلماء أنّه يكاد يكون متواتراً^(٤).

(١) الانتصارات الإسلامية (١/ ٥٠٠).

(٢) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/ ١٥٥-١٥٦)، وانظر: كتاب التصديق بالنظر للأجري (ضمن الشريعة) (٢/ ٩٨١) فقد استدل بقوله تعالى: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ على الرؤية.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ إلى ربّها نَاطِرَةٌ ح (٧٤٣٤) ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما ح (٦٣٣).

(٤) انظر: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٣٩٧)، وحلال العقد (مخطوط) (٢٨/ أ)، ومن صرّح بتواتر أحاديثها ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (١/ ٣٤٨)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٠/ ٤٥٥) (١١/ ٥٤)، والكتاني في نظم المتناثر (١٩، ٤٨، ٢٣٩).

رابعاً: أدلة المعتزلة في نفْيهم لرؤية الله تعالى:

١- قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [سورة الأنعام ١٠٣/٦]، فهذا عندهم يقتضي نفْي الرؤية على الإطلاق، لأنَّه تعالى مدح نفسه بذلك، ولو جازت رؤيته لانتفى المدح، وأجاب الطوفي عن هذا الاستدلال بعدة أوجه^(١):

الأول: أنَّ المراد بالآية نفْي رؤيته في الدنيا لا في الآخرة، والنزاع في الرؤية في الآخرة^(٢).

الثاني: أنَّ الإدراك المنفي في الآية هو الإحاطة لا الرؤية، وهناك فرق بينهما^(٣).

(١) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١٨٦/٢)، وانظر: شرح الأصول الخمسة (٢٣٣-٢٤١).

(٢) سبق بيان أن هذا أحد قولي السلف الصالح في بيان معنى الآية.

(٣) وهذا القول مروى عن ابن عباس رضي الله عنه، وقتادة، وعطية العوفي، كما عند الطبري (٢٩٩/٧-٣٠٠) وكذا عكرمة عند ابن أبي عاصم في السنة (١٩٨/١)، وقال ابن حزم في الفصل (٢/٣): «لا حجة لهم فيه لأن الله تعالى إنما نفى الإدراك، والإدراك عندنا في اللغة معنى زائد على النظر والرؤية، وهو معنى الإحاطة، وليس هذا المعنى في النظر والرؤية، فالإدراك منفي عن الله تعالى على كل حال في الدنيا والآخرة»، وانظر: كتاب التصديق بالنظر للأجري (ضمن الشريعة) (١٠٤٨/٢)، وصحيح ابن حبان (٢٥٩/١)، وتفسير البغوي (١٢٠/٢)، ومنهاج السنة النبوية (٣١٧-٣٢١/٢)، وبيان تلبيس الجهمية (٥٥٣-٥٥٥)، وأيد شيخ الإسلام رحمته الله هذا القول، وهو القول الثاني للسلف في معنى الآية، وأما قول المعتزلة: إن الله تعالى مدح نفسه بذلك فقال شيخ الإسلام في بيان تلبيس الجهمية (٥٥٤/١): «ومما يبين ذلك أن الله تعالى ذكر هذه الآية يمدح بها نفسه سبحانه وتعالى، ومعلوم أن كون الشيء لا يرى ليس صفة مدح، لأن النفي المحض لا يكون مدحاً إن لم يتضمن أمراً ثبوتياً، لأنَّ المعدوم أيضاً لا يرى، والمعدوم لا يمدح، فعلم أن مجرد نفْي الرؤية لا مدح فيه، وإن كان المنفي هو الإدراك فهو سبحانه لا يحاط به رؤية، كما لا يحاط به علماً، ولا يلزم من نفْي إحاطة العلم والرؤية نفْي الرؤية، بل يكون ذلك دليلاً على أنه يُرى ولا يُحاط به، فإن تخصيص الإحاطة يقتضي أن مطلق الرؤية ليس بمنفي، وهذا

الثالث: أنه إنما يمدح سبحانه بأن الأبصار لا تدركه، لا بأنها لا يجوز أن تدركه.
 الرابع: أن الآية عام خص بقوله ﷻ: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [سورة القيامة ٧٥/٢٢-٢٣] ^(١).

الخامس: أن الإبصار عام أريد به الخاص، وهو إبصار الكفار في الآخرة، بدليل
 ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [سورة المطففين ٨٣/١٥] وهو
 ضعيف ^(٢).

٢- قوله تعالى: ﴿قَالَ لَنْ تَرَاني﴾ [سورة الأعراف ٧/١٤٣]، وذلك لأنه
 نفى رؤية موسى له بـ(لن) المقتضية لتأييد النفي، وذلك يقتضي انتفاء رؤيته إياه في
 الدنيا والآخرة، وإذا لم يره موسى الكليم القريب، فغيره ممن هو دونه بطريق أولى
 وغيره ممن هو مثله كذلك ^(٣).

وأجاب الطوفي عن هذا بأنا لا نسلم أن (لن) تقتضي التأييد بدليل قوله تعالى:
 ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [سورة
 البقرة ٢/٩٥]، فإنه نفى تمني الموت بـ(لن) ولم يقتض التأييد لأنهم في النار سيتمنون
 الموت، قال تعالى: ﴿وَنَادَوْا يَمَلِكُ لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [سورة الزخرف
 ٤٣/٧٧] ^(٤)، على أنا لا نسلم أنه نفى جواز الرؤية بل وقوعها في الدنيا

الجواب قول أكثر العلماء من السلف وغيرهم، وانظر: الفتاوى (١٧/١١١)، والاعتقاد
 (١٢٢) للبيهقي.

(١) انظر: هذا القول في تفسير الطبري (٧/٣٠٢).

(٢) انظر: هذا القول في تفسير الطبري (٧/٣٠٢)، وفتح القدير (٢/١٤٨).

(٣) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٢٣٥)، وانظر: شرح الأصول الخمسة
 (٢٦٢-٢٦٥).

(٤) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢٨٢)، وانظر: في نفي تأييد (لن) مغني
 اللبيب (١/٣٧٤)، وأوضح المسالك (٤/١٤٨) كلاهما لابن هشام، وجمع الهوامع (٢/٣٦٥-
 ٣٦٦) للسيوطي.

لا غير^(١)، ثم إنَّ محمد ﷺ أفضل من موسى عليه السلام بالإجماع؛ فلا يلزم من انتفاؤها في حقه انتفاؤها في حق محمد ﷺ، وإذا جازت حصل المقصود، فالنزاع في جوازها^(٢).

٣- ذكر الطوفي أنهم قالوا: لو رُوي لكان مقابلاً في جهة^(٣).

وأجاب الطوفي رحمه الله عن هذه الشبهة بأنَّ المقابلة لا تلزم، لأنَّه يرى خلقه، ولا مقابلة عندهم، فجاز أن يراه خلقه ولا يقابلهم، وأما الجهة فأهل السنة يلتزمون بها أو بعضهم^(٤).

(١) وهذا ما نص عليه الإمام مالك رحمه الله كما في سير أعلام النبلاء (٨/ ١٠٢).

(٢) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/ ٢٣٦).

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة (٢٤٨-٢٥٣).

(٤) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٨/ أ)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/ ٣٨٧) وإن كان مراد الطوفي رحمه الله بالتزام الجهة في مسألة الرؤية هو القول بعلو الله تعالى فهذا حق، قال شيخ الإسلام رحمه الله في بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٤٠٦-٤٠٧): «فقد أخبر أن العرب ما كانوا يتصورون إلا رؤية الشيء المحدود، وأن رؤية ما ليس في الجهة لم يكن معلوماً لهم، ولا متصوراً لهم، وإذا كان كذلك وقد ثبت في النصوص المتواترة عن النبي ﷺ أنه قال: «إنكم سترون ربكم كما ترون القمر لا تضامون في رؤيته»، وقال أيضاً: «إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس صحواً ليس دونهما سحاب وكما ترون القمر صحواً ليس دونه سحاب»، وثبت اتفاق سلف الأمة على أن المؤمنين يرون الله يوم القيامة، وقد أخبر أن العرب المخاطبين بهذا الكلام لم يكونوا يتصورون من ذلك إلا رؤية ما كان في الجهة، وأن ما سوى ذلك لم يكن معلوماً ولا متصوراً لهم من لفظ الرؤية، ومع هذا فالنبي ﷺ وأهل الإجماع من الصحابة والتابعين أخبروا الخلق بأنهم يرون ربهم ولم يقولوا برؤية في غير جهة، ولا ما يؤدي هذا المعنى، بل قال: كما ترون الشمس والقمر، فمثل رؤيته بالرؤية لما هو في جهة، علم بالاضطرار أن الرؤية التي دل عليها نصوص الرسول وإجماع السابقين هي الرؤية التي كان الناس يعرفونها، وهي لما يكون في الجهة، وهذا بيّن»، وانظر: نقض التأسيس (٢/ ٤٠٩-٤٣١)، والفتاوى (١٦/ ٨٢-٨٩)، ومنهاج السنة (٢/ ٣٢٥-٣٤١)، وشرح الطحاوية (٢١١) فكون الرؤية مستلزماً لأن يكون الله بجهة من الرائي أمر ثبت بالنصوص المتواترة، وثبت بإجماع السلف

٤- قولهم: أنَّ انبعاث الأشعة من الحدق واتصالها بالمرئي شرط في الرؤية، ويستحيل على الله تعالى اتصال الأشعة به^(١).

وأجاب الطوفي عن هذه الشبهة بأنَّ هذا قياس للغائب على الشاهد، وقد ذكر الطوفي بطلان هذا القياس^(٢)، وقد سبق في توحيد الأسماء والصفات، أو أنَّه مبني على التحسين والتقيح العقليين وسيأتي، ثم إنَّه قد ثبت رؤية من غير اتصال شعاع، كما دلَّ عليه حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: أقيمت الصلاة فأقبل علينا رسول الله ﷺ بوجهه فقال: «أقيموا صفوفكم وتراصوا، فإني أراكم من وراء ظهري»^(٣)، وما ذاك إلا لخارق إلهي ومعجز نبوي، فيجوز في الآخرة أن تخرق العادة؛ فيرون ربهم من غير انطباع ولا اتصال شعاع^(٤).

الصالح، وأما لفظ (الجهة) عموماً فلا بد من الاستفصال عنه؛ لأنَّه لفظ مجمل قال شيخ الإسلام رحمته الله في المنهاج (٢/٥٥٨-٥٥٩): «فإذا قال نافي الرؤية: لو رُئي لكان في جهة، وهذا ممتنع فالرؤية ممتنعة، قيل له: إن أردت بالجهة أمراً وجودياً فالمقدمة الأولى ممنوعة، وإن أردت بها أمراً عدمياً فالثانية ممنوعة، فيلزم بطلان إحدى المقدمتين على كل تقدير فتكون الحجة باطلة، وذلك أنه إن أراد بالجهة أمراً وجودياً لم يلزم أن يكون كل مرئي في جهة وجودية؛ فإن سطح العالم الذي هو أعلاه ليس في جهة وجودية، ومع هذا تجوز رؤيته فإنَّه جسم من الأجسام فبطل قولهم: كل مرئي لا بد أن يكون في جهة وجودية إن أراد بالجهة أمراً وجودياً، وإن أراد بالجهة أمراً عدمياً منع المقدمة الثانية فإنَّه إذا قال: الباري ليس في جهة عدمية وقد علم أن عدم ليس بشيء، كان حقيقة قوله إن الباري لا يكون موجوداً قائماً بنفسه حيث لا موجوداً إلا هو وهذا باطل» [وانظر: المنهاج (٢/٣٤٨)].

- (١) انظر: غاية المرام (١٦٨) للآمدي، وفتح الباري (١٣/٤٢٦).
- (٢) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقيح (مخطوط) (١٤/أ)، ويعني الطوفي أن رؤية الله الخالق ليست كرؤية المخلوق، وانظر: رؤية الله تعالى وتحقيق الكلام فيها (٧١-٧٢).
- (٣) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب إقبال الإمام على الناس عند تسوية الصفوف ح (٧١٩)، ومسلم في كتاب الصلاة، باب الأمر بتحسين الصلاة وإتمامها والخشوع فيها ح (٤٢٥).
- (٤) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/٣٨٧-٣٨٨).

٥- قولهم: أنه مع صحة الحاسة ومقابلة المرئي وارتفاع الحجب والموانع يستحيل تخلف الرؤية، فلو جازت الرؤية لرأيناه الآن، إذ هو لا يحجبه شيء^(١).

خامساً: اعتراضات المعتزلة على بعض أدلة أهل السنة في إثبات الرؤية:

اعترض المعتزلة على قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ تَأْخُذُ بِرَبِّهَا نَاطِرَةً﴾ [سورة القيامة ٧٥/٢٢-٢٣] فقالوا: إنَّ النظر إذا عُدي بـ(إلى) لا يقتضي

(١) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (١٥/أ)، وقد ذكر الطوفي رحمه الله هذه الشبهة عرضاً في مسألة إنكار بعض المعتزلة لوجود الجن كما سبق، ولهذا لم يرد عليهم فيها، وانظر: شرح الأصول الخمسة (٢٥٣-٢٦١)، وقد بين شيخ الإسلام رحمه الله بطلان هذه الشبهة في بيان تلبس الجهمية (٢/٤٢٥-٤٢٦) فقال: «ما ذكره المعتزلة في شروط الرؤية وموانعها بعضه حق وبعضه باطل، وهؤلاء الذين وافقوهم على نفي العلو وإثبات الرؤية يكابرونهم في الحق، كما يدفعون باطلهم، ولهذا كان كلا الطائفتين تقول الحق والباطل، وإذا كان مثبتة الرؤية مع نفي العلو أقرب إلى الحق من نفاة الرؤية ونفاة العلو، وذلك أن كونهم لم يشترطوا في الحاسة إلا مجرد سلامتها ليس بسديد، فإن الحواس تختلف بالقوة والضعف، فقد يكون بصرٌ أحدٌ من بصر، وسمعٌ أقوى من سمع، وشمٌ أقوى من شم، وذوقٌ أقوى من ذوق، وهذا موجود في البهائم وفي آدميين، ولهذا يرى أحدهم من الأشياء الدقيقة اللطيفة ما لا يراه الآخر، ويرى من الأمور البعيدة ما لا يراه الآخر، ويرى من النور والشعاع والبياض ما لا يراه الآخر، وكذلك قد يسمع الأصوات البعيدة والأصوات القريبة ما لا يمكن الآخر أن يسمعه، وإذا كان الأمر كذلك ففوق إدراك العباد وحركاتهم في الآخرة يجعلها الله أعظم من قوى إدراكهم وحركاتهم في الدنيا، وهذا ظاهر بين، وقولهم: لا يكون على القرب القريب ولا على البعد البعيد، ولا يكون صغيراً لطيفاً، هذا إنما اشترط لعجز البصر عن إدراك ما يكون كذلك، لا لأن ذلك ممتنع في نفسه، وإلا فيمكن أن يقوى بصر العبد حتى يرى القريب والبعد واللطيف، وليس هذا ممتنعاً في ذاته، يبين ذلك أن القرب والبعد والصغر والكبر من الأمور الإضافية، قد يكون صغيراً بالنسبة إلى بصر هذا الرائي ما ليس بصغير بالنسبة إلى بصر غيره، وكذلك في القرب والبعد. وكذلك قولهم: أن لا يكون بين الرائي والمرئي حجب كثيفة، فإن رؤية ما وراء الحجاب ليس بممتنع في نفسه، بل لعجز البصر عنه فإن الله يرى كل شيء، ولا تحجبه السماوات والأرض وسائر الحجب».

الرؤية؛ بل يقتضي قلب آلة الرؤية نحو المرئي، ولا يلزم من ذلك الرؤية، لأن النظر مغاير للرؤية لعدة أدلة:

الأول: قوله تعالى: ﴿وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [سورة الأعراف ١٩٨/٧] ودلالته عندهم من وجهين:

- أنه نفى الإبصار وأثبت النظر، فدل على تباينهما، وإلا لكان الشيء الواحد مثبتاً منفيّاً، وهو محال^(١).

- أنه أوقع الرؤية على النظر في قوله: ﴿وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ﴾ فحكم بأنه يرى نظرهم إليه، والرؤية لا تُرى، والمرئي مغاير لما ليس بمرئي^(٢).

وأجاب الطوفي رحمه الله عن الوجه الأول بأنه نفى الإبصار مع إثبات النظر؛ لأن الناظرين في الآية المراد بهم الأصنام، والرؤية لا تتأتى منهم؛ لكونهم جمادات، وكذلك النظر، وأثبتته تعالى لها لأن الكفار صوّروها على صفة الإنسان، وجعلوا في أوجههم شقوقاً على هيئة الأعين تقابل بها المرئيات وهي لا تبصر، وقيل: المراد بالناظرين الكفار، فيكون الإبصار المنفي إبصار القلوب والبصائر^(٣).

وأما الوجه الثاني وهو قولهم: (أوقع الرؤية على النظر) فهذا غفلة أو مغالطة؛ لأن النظر: إما المقابلة، أو التقلب، وعلى التقديرين هو عرض كالرؤية لا يُرى، وإنما أوقع رؤية النبي ﷺ على الناظرين^(٤)، أو المعنى تراهم حال كونهم ناظرين،

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة (٢٤٤).

(٢) انظر: الأربعين في أصول الدين (١/٢٨٤).

(٣) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٢٥٨)، والصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٤٠٠-٤٠١) وقد رجح القول الأول ابن جرير الطبري، وابن كثير وغيرهما، وانظر القولين في تفسير الطبري (٩/١٥٢-١٥٣) (١٥/٢٩٠)، ومعاني القرآن (٣/١١٨) للنحاس، وزاد المسير (٣/٣٠٧)، وتفسير البغوي (٢/٢٢٣)، وتفسير ابن كثير (٢/٢٧٨)، وتفسير القرطبي (٧/٣٤٤)، وفتح القدير (٢/٢٧٨)، وروح المعاني (٩/١٤٦، ١٥٦).

(٤) قال الطبري (٩/١٥٣): «فإن قال قائل فما معنى قوله: ﴿وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا

فـ(ينظرون) في محل نصب حال^(١).

الثاني: قالوا: ومما يدل على تغاير الرؤية والنظر قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ [سورة آل عمران ٧٧/٣]، ولا شك أنه مع ذلك يراهم فدل على التغاير^(٢).

وأجاب الطوفي رحمه الله عن هذا الدليل فبيّن أن المراد لا ينظر إليهم نظر رحمة ورأفة، كما قال في نفس الآية: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمْ﴾، والنص مصرّح بأنه سيكلّمهم فيقول: ﴿ذُوقُوا﴾ [سورة آل عمران ١٨١/٣]، ﴿الْيَوْمَ نَسَاكُمْ﴾ [سورة الجاثية ٣٤/٤٥]، ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ [سورة الشعراء ٩٢/٢٦]، وإنما المراد لا يكلمهم كلاماً يسرهم، فحذف صفة الكلام والرؤية لدلالة الحال عليها^(٣).

يُصْرُونَ؟ وهل يجوز أن يكون شيء ينظر إلى شيء ولا يراه؟ قيل: إن العرب تقول للشيء إذا قابل شيئاً أو حاذاه: هو ينظر إلى كذا، ويقال: منزل فلان ينظر إلى منزلي إذا قابله، وحكي عنها إذا أتيت موضع كذا وكذا فنظر إليك الجبل فخذ يميناً أو شمالاً، وحدثت عن أبي عبيد قال: قال الكسائي: الحائط ينظر إليك إذا كان قريباً منك حيث تراه، ومنه قول الشاعر:

إذا نظرت بلاد بني تميم بعين أو بلاد بني صباح

يريد تقابل نبتها وعشبتها وتحاذي، فمعنى الكلام وترى يا محمد آله هؤلاء المشركين من عبدة الأوثان يقابلونك ويحاذونك، وهم لا يبصرونك؛ لأنه لا أبصار لهم، وقال البغوي في تفسيره (٢/٢٢٣): «وليس المراد من النظر حقيقة النظر، إنما المراد منه المقابلة تقول العرب: داري تنظر إلى دارك أي تقابلها»، وانظر: معاني القرآن (٣/١١٨) للنحاس.

(١) انظر: فتح القدير (٢/٢٧٨)، وروح المعاني (٩/١٤٦).

(٢) انظر: الأربعين في أصول الدين (١/٢٨٤-٢٨٥).

(٣) وهذا ما ذكره الطبري (٣/٣٢٠) في معنى الآية فقال: «وأما قوله: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ﴾ فإنه يعني ولا يكلمهم الله بما يسرهم، ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ يقول: ولا يعطف عليهم بخير مقتاً من الله لهم، كقول القائل لآخر: انظر إليّ نظر الله إليك؛ بمعنى تعطف عليّ تعطف الله عليك بخير ورحمة، وكما يقال للرجل: لا سمع الله لك دعاءك، يراد لا استجاب الله لك، والله لا يخفى عليه خافية»، وانظر: تفسير البغوي (١/٣١٩) تفسير ابن كثير (١/٣٧٦) وزاد المسير

الثالث: قالوا: إنه يقال: نظرت إلى الهلال فلم أراه، ولو كان النظر والرؤية سواء ذلك تناقضاً^(١).

وأجاب الطوفي بأن المراد نظرت إلى جهة الهلال فلم أراه، لأنّ الهلال لا يكون خفياً، فأول ما يرى الناظر جهته فيطوف عليه فيها حتى يصادف شعاع عينه فيراه، فلا تناقض^(٢).

الرابع: قالوا: لو كان النظر هو الرؤية لجاز أن يقال: رأيت إليه، كما يقال: نظرت إليه، لكنه لا يجوز فدل على التغير.

وأجاب الطوفي بأنّ هذا الزعم فاسد لأنّ الأفعال اللفظية قد تستوي في معانيها وتتفاوت في طباعها وجواهرها، فيحتاج بعضها إلى ما يعدّيه لضعفه، ويستغني الآخر عن ذلك لقوته، كقولنا: سرت حتى انتهيت إلى البصرة، وحتى وصلت أو بلغت البصرة، فلا بد من تعدية (انتهيت) إلى، و(وصلت) و(بلغت) مستغنيان عنها، وفي الأفعال ما يجوز فيه الأمران فيتعدى بنفسه وبغيره، نحو: شكرت زيدا وشكرت له، ونصحته ونصحت له.

الخامس: قالوا: قول الشاعر:

نظرت إليها من وراء خصاص فأبصرت وجهاً داعياً لمعاصي^(٣)

رتب الإبصار على النظر، والمرتب غير المرتب عليه.

وأجاب الطوفي رحمه الله عن هذا الزعم من وجهين:

أحدهما: أنّ المعنى نظرت إلى جهتها وهي وراء الخصاص، فأبصرت ووجهها، فيكون قد رتب رؤيته الخاصة لوجهها على رؤيته لجهتها، نحواً مما قلنا في رؤية

(١/ ٤١١) وفتح القدير (١/ ٣٥٤) وروح المعاني (٣/ ٢٠٤).

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة (٢٤٢)، والمواقف (٣/ ١٦٦، ١٩٣).

(٢) وانظر: المواقف (٣/ ١٩٤).

(٣) لم أجد قائل البيت، وقد ذكره الرازي في الأربعين في أصول الدين (١/ ٢٨٦) ولم يذكر من قاله.

الهلل، وحينئذ لا إشكال.

والثاني: أن يكون المعنى: نظرت إليها بكتليهما ثم أبصرت وجهها، فيكون قد رتب رؤيته الخاصة لوجهها على رؤيته العامة، وهي رؤيته لجميعها، والعام مغاير للخاص، وحينئذ لا إشكال أيضاً.

قالت المعتزلة: وعلى تقدير أن تُسلم أن النظر المقرون بـ(إلى) يفيد الرؤية، فلا نسلم أن (إلى) في الآية حرف جر، بل هي اسم، وفيها وجهان:
الأول: أنهما واحد (الآلاء) وهي النعم^(١)، كما قال الشاعر:
أبيض لا يهرب الهزال ولا يقطع رحماً ولا يخون إلا^(٢)

والتقدير: وجوه يومئذ ناضرة لنعمة ربها ناضرة، إما على الحقيقة، بمعنى أنها تنظر إلى نعمة ربها، أي تقلب أحداقها إليها^(٣)، أو بمعنى أنها تنتظر نعمة ربها^(٤)، جعلاً للنظر بمعنى الانتظار، كقوله تعالى: ﴿فَاطِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [سورة النمل ٢٧/ ٣٥] أي منتظرة.

الثاني: أن (إلى) جاءت بمعنى (عند)؛ قال الشاعر:
فهل لكم فيما إليّ فإني طيب بما أعيان الطاسي حذياً^(٥)

أي: هل لكم فيما عندي؟

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة (٢٤٦)، والمواقف (١٦٦/٣).

(٢) البيت للأعشى كما في ديوانه (٢٣٥)، وسمط اللالي (١٧٣/١)، وانظر: المواقف (١٩١/٣).

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة (٢٤٧).

(٤) انظر: شرح الأصول الخمسة (٢٤٥).

(٥) البيت لأوس بن حجر كما في ديوانه (١١١)، وانظر: المستقصى في أمثال العرب (٢٢٠/١)، ولسان العرب (٢٣٢/٦)، ومجمع الأمثال (٤٤١/١)، والمواقف (١٩١/٣).

وحينئذ: لم لا يجوز أن يكون التقدير: وجوه يومئذ ناضرة عند ربها ناظرة، إما نعمة ربها، أو عذاب غيرها، أو منتظرة ثواب ربها.

قالوا: وإذا ثبت أنَّ (إلى) واردة بهذه المعاني، صارت الآية مجملة، فيكون دليل العقل وصريحه بياناً لها، دالاً على نفي جواز الرؤية، ثم إنَّ النظر في الآية أضيف إلى الوجوه وليست محل الرؤية^(١).

وأجاب الطوفي رحمه الله عن هذا الزعم للمعتزلة بأنه ضعيف لوجوه:

أولاً: أنَّ (إلى) إنما وردت في غالب مواردنا في اللغة حرفاً، وحملها على غالب أحوالها أولى.

ثانياً: أنَّ أهل اللغة قالوا: (الآلاء) - وهي النعم - لا واحد لها من لفظها، كالخيل والنعم، وهي الإبل والبقر والشاء، فلا يقال: خيلة، ولا نعمة، ولا مستمسك لهم في البيت، لأنهم يقولون معناه: ولا يخون نعمة، ولم يأت في اللغة: خان النعمة، ولكن يقال: كفر النعمة وغبطها، وكذا يقال: خان العهد والميثاق، والذي يظهر في معنى قوله: (ولا يخون إلی) بتشديد اللام، والإل: العهد، قال تعالى: ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً﴾ [سورة التوبة ٩/ ١٠]، ولكنه خفف لضرورة الشعر^(٢)، وهذا أنسب، لأنه عطفه على قطيعة الرحم، وقطيعتها أقرب إلى خيانة العهد منها إلى كفر النعمة، على ما يدرك بمبادرة الذهن.

ثالثاً: أنه على قولكم يكون (إلى) اسماً منصوباً على أنه مفعول مقدم على ناصبه وهو (ناظرة) لأنه اسم فاعل يعمل عمل فعله، كقولنا: زيد عبده ضاربه، أي: ضارب عبده، وذلك تقديم للمعمول على عامله، وهو خلاف الأصل، إذ الأصل تأخير، ولا يقال: إنَّ تقديم المعمول ههنا يُفيدُ الحصر، أي حصر نظرهم في نعمة

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة (٢٤٤-٢٤٥).

(٢) وهو ما نص عليه البكري في سمط اللآلي في شرح الأمالي (١٧٣/ ١) فقال: «وقد خففت العرب الإل»، ثم استشهد عليه بقول الأعشى، وانظر: لسان العرب (٢٦/ ١١).

ربهم؛ لأنّ هذا يحتاج إلى دليل، فقد ينظرون إلى غير النعمة كالملائكة، أما حمل الآية على الانتظار فهو عدول عن ظاهر اللفظ والحقيقة.

رابعاً: أنّ هذه الآية وصف لحال المؤمنين في الجنة، والنظر إلى النعيم فيها لا يُعدّ نعمة، وإنما ذلك الموضع محل تناول النعم والالتذاذ بها، لا محل النظر إليها فحسب، كما أنّ الانتظار غير مناسب لحال أهل الجنة، لأنّه - كما قيل - يورث الصغار، ثم إنّ النعم في الجنة حاصلة، فانتظارها هناك مناف لحصولها، أو تحصيل حاصل^(١).

خامساً: قولكم: (إنّ الرؤية تقلب الحدقة إلى جهة المرئي) مختل، ووجهه أنّ الرؤية ليست نفس تقلب الحدقة، بل هي نوع إدراك يلزمه تقلب الحدقة، فتقلب الحدقة من لوازم الرؤية لا أنّه نفسها.

(١) وانظر: الرد على الجهمية والزنادقة (١٢٧)، ومسند إسحاق بن راهوية (٣/٦٧٣)، والرد على الجهمية (١٠٨-١٠٩) للدارمي، والرد على الجهمية (١٠٢) لابن مندة، والفصل (٣/٣)، والمواقف (٣/١٩٢-١٩٣)، وغاية المرام (١٧٥)، قال الذهبي في السير (٨/١٠٢) في ترجمة الإمام مالك رحمته الله: «قال ابن نافع وأشهب وأحدهما يزيد على الآخر، قلت: يا أبا عبد الله رحمته الله ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ ينظرون إلى الله؟ قال: نعم بأعينهم هاتين، قلت: فإن قوماً يقولون: ناظرة بمعنى منتظرة إلى الثواب، قال: بل تنظر إلى الله، أما سمعت قول موسى: ﴿رَبِّ ارْنِيْ أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ أراه سأل محالاً، قال الله: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ في الدنيا؛ لأنها دار فناء، فإذا صاروا إلى دار البقاء نظروا بما يبقى إلى ما يبقى، قال تعالى: ﴿كَلاَّ إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾، وقال ابن بطّة العكبري في الإبانة (الرد على الجهمية) (٣/٧٤): «سمعت أبا بكر ابن الأنباري النحوي يقول في قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ إلى ربّها ناظرة: ولو كان بمعنى منتظرة ما جاز أن تكون ناضرة؛ لأن المنتظر على وجهه الحزن، لأنّه متوقع شيئاً لم يحصل له، والناظرة مسفرة مشرقة ضاحكة مستبشرة، ووجه آخر أنه لو أراد بالناظرة منتظرة كان يقول: لربها ناظرة، ولم يقل: إلى ربها ناظرة»، وقال ابن القيم في الصواعق المرسلة (١/١٩٤): «يستحيل فيها تأويل النظر بانتظار الثواب، فإنّه أضاف النظر إلى الوجوه التي هي محله، وعداه بحرف إلى التي إذا اتصل بها فعل النظر كان من نظر العين ليس إلا، ووصف الوجوه بالنضرة التي لا تحصل إلا مع حضور ما يتنعم به لا مع التغيص بانتظاره، ويستحيل مع هذا التركيب تأويل النظر بغير الرؤية».

سادساً: الزعم بأنَّ (إلى) ترد بمعنى (عند) إن سُلِّم فيقال: إنَّ الغالب ورودها على خلاف هذا المعنى، وكيف يناط الحكم بالنادر، وأما ما في البيت من قوله: (فهل لكم فيما إليّ) فمعناه: فيما انتهى إليّ من العلاج والطب فإنني ماهر في ذلك، وبهذا يستقيم المعنى وينتظم اللفظ.

سابعاً: قولكم: (إنَّ الآية مجملة واردة بمعاني)، فنحن قد منعنا تلك المعاني بالأدلة، وإن سلمنا لكم الإجمال فنرجع إلى المبين، فالسنة الصحيحة المستفيضة أولى ببيان القرآن من العقل، لأنها معصومة من الخطأ لعصمة قائلها، بخلاف العقل، ولا يقال: إنها آحاد لأنها قويت باستفاضتها، وتلقي الأمة لها بالقبول.

ثامناً: أما قولكم: (إنَّ النظر في الآية أضيف إلى الوجوه وليست محل الرؤية) فجوابه أنَّ الوجوه محل آلة الإبصار، والإبصار محل الرؤية وآلة لها، فالوجوه محل للرؤية وآلة لها، فلذلك أضيف النظر إليها^(١)، وقد ورد في استعمال العرب كقول الشاعر:

وجوه ناظرات يوم بدر إلى الرحمن تنتظر الفلاحا^(٢)

وقول الآخر:

وفي يوم بدر قد رأيت وجوههم إلى الموت من وقع السيوف نواظرا^(٣)
وبهذا رد الطوفي على شبهات المعتزلة^(٤).

(١) تفسير سورة القيامة (٦٩-٧٠).

(٢) نسبه الباقلاني في التمهيد (٣١٢) إلى حسان بن ثابت رضي الله عنه، وذكر نحوه القاضي عبد الجبار في شرح الأصول الخمسة (٢٤٥) ولم ينسبه إلى أحد، والتفتازاني في شرح المقاصد (١١٦/٢).

(٣) لم أهتم إلى قائل هذا البيت وذكر قريباً منه في غاية المرام (١٧٥) وفيه: «يوم بذي قار رأيت».

(٤) توسع الطوفي رحمته الله في بيان مسألة الرؤية، وعرض الخلاف فيها، وانظر كلامه في: الصعقة

الغضبية في الرد على منكري العربية (٣٩٦-٤٠٧)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية

(١/٢٧١، ٢٨٢) (٢/٦٢، ١٥٥-١٥٦، ١٨٦، ٢٣٤-٢٣٧، ٢٥٨، ٢٩٣) (٣/٨٣، ١٤١،

٣٨٤-٣٨٨، ٤٠٤) ودرء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (١٤/أ) (١٥/أ)

سادساً: التنعم بالنظر إلى الله تعالى:

ومن المسائل التي عرض لها الطوفي رحمه الله مسألة التنعم بالنظر إلى الله تعالى، والتي أثبتها، واستدل لها بسؤال النبي ﷺ في دعائه التمتع بالنظر إلى وجه الله تعالى^(١)، وقال: "وأكثر مثبتي الرؤية يقرون بتنعم المؤمنين برؤية ربهم، وكلما كان الشيء أحب، كانت اللذة بنيله أعظم، وهذا متفق عليه بين السلف والأئمة ومشايخ الطريق"^(٢).

وبين أن الذين أنكروا التلذذ برؤية الله تعالى هم الذين أنكروا حقيقة محبة الله تعالى، فقالوا: إن الله تعالى لا يحب ولا يحب^(٣)، وظنوا أن الجنة ليست إلا التنعم بال مخلوق من أكل وشرب ولباس ونكاح وسماع أصوات طيبة، لا نعيم غير ذلك،

(٤٥/ب)، وحال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٧/ب) - (٢٨/أ)، والانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٥٠٠)، وتفسير سورة ق (٣١، ٤٩)، وتفسير سورة القيامة (٦٩-٧٠)، ولمعرفة المزيد عن موضوع الرؤية انظر: رؤية الله تعالى وتحقيق الكلام فيها للدكتور أحمد آل حمد، ودلالة القرآن والأثر على رؤية الله تعالى بالبصر لعبد العزيز الرومي، ورؤية الله تبارك وتعالى لابن النحاس، وكتاب الرؤية للدارقطني، وعظم المنة في رؤية المؤمنين ربهم في الجنة لعبدالرحمن الأهدل، وغيرها.

(١) الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٥٠٠)، ودعاء النبي ﷺ هو قوله: «وأسألك لذة النظر إلى وجهك والشوق إلى لقاءك»، والحديث أخرجه النسائي في المجتبى من حديث عمار بن ياسر في السهو باب نوع آخر من الدعاء ح (١٣٠٤) و (١٣٠٥)، وفي الكبرى (١/٣٨٨) ح (١٢٢٩)، وأحمد في المسند (٤/٢٦٤) ح (١٨٣٥١)، وابن أبي شيبة في المصنف (٦/٤٤) ح (٢٩٣٤٦)، ومن طريقه ابن أبي عاصم في السنة (١/١٨٥)، وأخرجه ابن حبان في صحيحه (٥/٣٠٥) ح (١٩٧١)، والبزار في المسند (٤/٢٣٠) ح (١٣٩٣)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/٤٨٩)، وصحح الحديث شيخ الإسلام في النبوات (٧١)، والألباني في تحقيق السنة لابن أبي عاصم ح (٤٢٤)، وفي صحيح الجامع (١٣٠١).

(٢) أقاويل الثقات (٧٩) للكرمي.

(٣) سبق بيان بطلان هذا القول في أنواع العبادة.

وذكر الطوفي أنَّ من هؤلاء من أنكر الرؤية كالجهمية والمعتزلة ومنهم من أقرَّ بها^(١) مع إنكاره للتلذذ بالرؤية قالوا: لأنَّه لا مناسبة بين المحدث والقديم^(٢).

والطوفي رَحِمَهُ اللهُ موافق لأهل السنة الذين قالوا بمقتضى دعاء النبي ﷺ، ولقول الله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ﴾ [سورة الزخرف ٤٣ / ٧١] وأعظم ما تلذ به الأعين رؤية الله تعالى^(٣)، بدليل حديث صهيب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة قال: يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئاً أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا؟ ألم تدخلنا الجنة وتنجنا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب، فما أعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إلى ربهم ﷻ»^(٤)، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: "فبين النبي أنهم مع كمال تنعمهم بما أعطاهم الله في الجنة، لم يعطهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه، وإنما يكون أحب إليهم لأنَّ تنعمهم وتلذذهم به أعظم من التنعم والتلذذ بغيره، فإنَّ اللذة تتبع الشعور بالمحسوب، فكلما كان الشيء أحب إلى الإنسان؛ كان حصوله ألد له وتنعمه به أعظم"^(٥)، وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: "فأهل المعرفة بالله وخاصة أولياء الله ليس عندهم شيء ألد من النظر إلى وجهه الكريم، وليس بين هذه اللذة ولذة الأكل والشرب والنعيم المنفصل نسبة أصلاً، كما لا نسبة بين الرب جل جلاله وبين شيء من مخلوقاته، فالنسبة بين اللذتين لا تدرك أصلاً، قال شيخنا^(٦): وعلى ذلك جميع أهل السنة وسلف الأمة وأئمة الإسلام"^(٧).

(١) المصدر السابق (٧٨).

(٢) نسب العلماء هذا القول للجويني في النظامية، وإلى أبي الوفاء بن عقيل [انظر: الاستقامة (٩٧/٢)، والفتاوى (٣٤٥/٨)، والصواعق المرسلة (١٤٥٣/٤)].

(٣) رُوي هذا عن سعيد بن جبير كما في تفسير القرطبي (١١٤/١٦).

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه ح (١٨١).

(٥) الفتاوى (٢٦/١).

(٦) يعني شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ.

(٧) الصواعق المرسلة (١٤٥٣/٤)، وانظر للتوسع في الموضوع: درء التعارض (٦٤-٦٥)،

سابعاً: رؤية النبي ﷺ لربه:

ومما يتعلق بالرؤية مسألة رؤية النبي ﷺ لربه ليلة الإسراء، هل رأى ربه أم لا؟ فقد ذكر الطوفي أن النبي ﷺ رأى ربه ﷻ بقلبه، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [سورة النجم ٥٣/ ١١] "والفؤاد عين القلب، كما أن البصر عين القلب" (١).

وهذه المسألة وقع فيها الخلاف قديماً بين الصحابة رضي الله عنهم، والذي ذهب إليه الطوفي من أنه رأى ربه بقلبه هو الصحيح، وهو الذي قاله أكثر أهل السنة (٢)، وقد ثبت عن عبدالله بن عباس رضيه في قوله تعالى: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ أنه قال: «رآه بقلبه» (٣)، وثبت أيضاً أنه قال رضي: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ «ولقد رآه نزلةً أخرى» [سورة النجم ٥٣/ ١٣] قال «رآه بفؤاده مرتين» (٤)، قال شيخ الإسلام رحمه الله "وأما الرؤية فالذي ثبت في الصحيح عن ابن عباس أنه قال: رأى

والاستقامة (٢/ ٩٧-١٠٠)، والصفدية (٢/ ٢٣٦، ٢٦٤-٢٦٥، ٢٧١-٢٧٢)، والفتاوى الكبرى (١/ ٢٤٦) (٢/ ٣٠٦-٣٠٧)، ومجموع الفتاوى (١/ ٢٦) (٨/ ٣٥٦) (١٤/ ١٦٣) (١٠/ ٢٤١، ٦٩٥-٦٩٧)، ومختصر الفتاوى المصرية (١٢٨-١٢٩)، ودقائق التفسير (٢/ ٢٦٠)، ومنهاج السنة النبوية (٥/ ٣٨٨-٣٩٢)، والنبوات (٧١-٧٢)، وإغاثة اللهفان (١/ ٢٨، ٣٣)، والجواب الكافي (١٦٧-١٦٨)، ومدارج السالكين (٢/ ٨٠) (٣/ ٢٤)، ومعارج القبول (١/ ٣٤٥).

(١) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/ ٢٩٢)، وانظر: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٤٠٦)، ومختصر الترمذي (مخطوط) (١/ ١٦١/ أ).

(٢) انظر: الاستقامة (١/ ١٥٣)، ودرء التعارض (٨/ ٤٢)، وشرح الطحاوية (٢٤٨)، بل حكى الدارمي في النقض على المريسي (٢/ ٧٣٨) الإجماع على أن الله تعالى لا يراه أحد في الدنيا.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب معنى قوله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ ح (١٧٦).

(٤) المصدر السابق.

محمد ربه بفؤاده مرتين، وعائشة أنكرت الرؤية^(١)، فمن الناس من جمع بينهما، فقال: عائشة أنكرت رؤية العين، وابن عباس أثبت رؤية الفؤاد، والألفاظ الثابتة عن ابن عباس هي مطلقة أو مقيدة بالفؤاد، تارة يقول: رأى محمد ربه، وتارة يقول: رآه محمد ولم يثبت عن ابن عباس لفظ صريح بأنه رآه بعينه، وكذلك الإمام أحمد تارة يطلق الرؤية، وتارة يقول: رآه بفؤاده، ولم يقل أحد: إنه سمع أحمد يقول: رآه بعينه، لكن طائفة من أصحابه سمعوا بعض كلامه المطلق ففهموا منه رؤية العين^(٢)، كما سمع بعض الناس مطلق كلام ابن عباس ففهم منه رؤية العين، وليس في الأدلة ما يقتضي أنه رآه بعينه، ولا ثبت ذلك عن أحد من الصحابة ولا في الكتاب والسنة ما يدل على ذلك، بل النصوص الصحيحة على نفيه أدل، كما في صحيح مسلم عن أبي ذر قال: سألت رسول الله هل رأيت ربك؟ فقال: «نور أنى أراه»^(٣) وقد قال تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا﴾ [سورة الإسراء ١/١٧] ولو كان قد أراه نفسه بعينه لكان ذكر ذلك أولى، وكذلك قوله: ﴿أَفْتَمَرُونَهُ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ﴾ [سورة النجم ١٢/٥٣] ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ﴾ [سورة النجم ١٨/٥٣] ولو كان رآه بعينه لكان ذكر ذلك أولى، وفي الصحيحين عن ابن عباس في قوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّءْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ

(١) ورد هذا في أثر مسروق عند البخاري (٤٨٥٥)، ومسلم (١٧٧) قال: قلت لعائشة رضي الله عنها يا أمته

هل رأى محمد ﷺ ربه؟، فقالت: لقد قف شعري مما قلت، أين أنت من ثلاث من حدثكهن فقد كذب، من حدثك أن محمداً ﷺ رأى ربه فقد كذب، ثم قرأت: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾.

(٢) انظر الروايات والكلام عليها في المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة (٢/١٤٥ - ١٥١).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب في قوله عليه السلام نور أنى أراه ح (١٧٨).

أَلْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْءَاتِ ﴿ [سورة الإسراء ١٧ / ٦٠] قال «هي رؤيا عين أريها رسول الله ليلة أسرى به»^(١)، وهذه رؤيا الآيات لأنه أخبر الناس بما رآه بعينه ليلة المعراج، فكان ذلك فتنة لهم حيث صدقه قوم وكذبه قوم ولم يخبرهم بأنه رأى ربه بعينه، وليس في شيء من أحاديث المعراج الثابتة ذكر ذلك، ولو كان قد وقع ذلك لذكره كما ذكر ما دونه^(٢).

-
- (١) أخرجه البخاري في كتاب المناقب باب المعراج ح (٣٨٨٨) ولم أجده في مسلم.
- (٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٠٩-٥١٠)، وانظر للتوسع في مسألة رؤية النبي ﷺ لربه ليلة الإسراء: الإيمان (٢/ ٧٥٩-٧٦٩) لابن مندة، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥١٢-٥٢١)، وشرح النووي على مسلم (٣/ ٦)، والفتاوى (٢/ ٢٣٠)، ومنهاج السنة (٥/ ٣٨٥-٣٨٧)، وزاد المعاد (٣/ ٣٦-٣٨)، وفتح الباري (٨/ ٦٠٨-٦٠٩)، ومعارج القبول (٣/ ١٠٦٨-١٠٧٣) ومن المؤلفات المستقلة في الموضوع: الغنية في مسألة الرؤية لابن حجر، ورؤية النبي ﷺ لربه للدكتور: محمد التميمي.

الفصل السادس منهجه في الإيمان بالقدر

وفيه سبعة مباحث:-

المبحث الأول: تعريف القدر ومعنى الإيمان به.

المبحث الثاني: مذاهب الناس في القدر.

المبحث الثالث: مسألة خلق أفعال العباد.

المبحث الرابع: مسألة تعليل أفعال الله تعالى وتنزيه الله عن الشر.

المبحث الخامس: التحسين والتقبيح.

المبحث السادس: هل يجب على الله شيء؟

المبحث السابع: مسألة التكليف بما لا يطاق.

تمهيد

أكثر الطوفي رحمه الله الحديث عن مسائل القدر، فله في بعض تفاصيلها كتباً مستقلة ككتابه المخطوط «درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح»، ويُنسب رحمه الله أن العقل قاصر عن الاستقلال بإدراك القدر فلا بدَّ فيه من التسليم، وترك الاعتراض والتنقيب عن القدر الذي هو سر من الله تعالى^(١)، ولذا كثيراً ما ينقل عن القاضي أبي يعلى رحمه الله قوله: "مذهبنا مذهب السلف السكوت عن كيف في صفاته وعن لِمَ في أفعاله"^(٢)، كما قال الله عز وجل: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [سورة الأنبياء ٢١/٢٣]، ولم يجد من خاض في القدر بعقله إلا الحيرة والاضطراب^(٣)، وعلل كثرة كلام بعض العلماء فيه بأنه من باب دفع شبه الخصوم، والرد عليهم^(٤).

(١) انظر: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٤٢٧) وشرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط)

(٤/ب) (٦/ب) (٤٥/أ) (٥٧/ب) (٦٧/أ) (٧٧/ب) (٧٨/أ) وشرح مختصر الروضة (٢٣٨-٢٣٩).

(٢) علم الجدل في علم الجدل (١٦٠) وانظر حلال العقد (مخطوط) (١٠/ب) ودرء القول القبيح (مخطوط) (٤٤/أ) وشرح التائية (مخطوط) (٢٦/ب) و(٧٧/ب) والتعيين (٧٤) وانظر طبقات الحنابلة (٢/٢٢٦).

(٣) درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٣١/أ).

(٤) درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٣٠/ب) - (٣١/أ) وشرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٧٨/أ).

المبحث الأول

تعريف القدر ومعنى الإيمان به

- التعريف اللغوي:

ذكر الطوفي أن القدر - بسكون الدال وفتحها - مصدرٌ من الفعل قَدَرَ - بفتح الدال - يَقْدِرُ - بكسر الدال وضمها - وفي التنزيل: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [سورة القدر ١/٩٧]، و﴿ثُمَّ جِئْتَنَا عَلَىٰ قَدَرٍ يُمْسِي﴾ [سورة طه ٢٠/٤٠] ومعناه القضاء الذي يقدره الله تعالى^(١)، ويحتمل أنه اسم مصدر، ويكون المصدر منه ساكن الدال نحو: ضَرَبَ ضَرْبًا، وَسَبَقَ سَبَقًا^(٢).

- التعريف الاصطلاحي:

قال الطوفي: "وأما حده على رأي الجمهور، فهو خلق الأفعال بالقدرة القديمة وإجراؤها على محل القدرة الحادثة، وهي جوارح المكتسبين لها... وإن شئت قلت: القدر هو تعلق الإرادة الجازم بوقوع أمر ممكن، أو هو ترجيح أحد طرفي الفعل

(١) انظر: شرح تائيه شيخ الإسلام (مخطوط) (٣/أ) والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢١٥)، وانظر: العين (٥/١١٢) ومعجم مقاييس اللغة (٥/٦٢) ولسان العرب (٥/٧٤) والقاموس المحيط (٥٩١) ومختار الصحاح (٢١٩) والنهاية في غريب الحديث (٤/٧٨)، ويفهم منه أن الطوفي يرى أنه لا فرق بين القضاء والقدر، وهو الراجح في المسألة [انظر: القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة (٤٤) للدكتور: عبدالرحمن المحمود].

(٢) انظر: شرح تائيه شيخ الإسلام (مخطوط) (٣/أ).

الممكن بمرجح إلهي"^(١)، وقال: "والتحقيق عندي في القدر أنه اضطرار إلهي كوني للعبد إلى مواجهة المقدور وجريان ما كتب له عليه من الأمور بأسباب حادة وصوارف رادة"^(٢).

وذكر الطوفي أن التقدير هو "الإتيان بالفعل على وفق مقتضى الحكمة من غير زيادة على مقتضاها ولا نقص عنه، قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [سورة الفرقان ٢/٢٥]، أي: على وفق مقتضى الحكمة، يدل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [سورة القمر ٤٩/٥٤]، ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ [سورة الرعد ٢٦/١٣] أي يضيقه عليه على حسب مقتضى الحكمة، لئلا ييسطه فيطغى؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ﴾ [سورة الشورى ٢٧/٤٢]"^(٣).

وأما معنى الإيمان به "فيجب اعتقاد أن الله قدّر الخير والشر قبل خلق الخلق، وأن جميع الكائنات بقضاء الله ﷻ وقدره وهو مريد لها، وأن له رحمة من شاء من خلقه متفضلاً، وله تعذيب من شاء من خلقه عادلاً، كل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون"^(٤)، وذكر الطوفي أن "القول الجامع فيه ما صرّحت به السنة من أن «ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطأك لم يكن ليصيبك»"^(٥)، وهذا مأخوذ من قوله ﷻ: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنٍ

(١) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢١٥).

(٢) درء القول القبيح بالتحسين والتقيح (مخطوط) (٤٨/أ)، وسيأتي التعليق على هذه التعريفات في المبحث الثاني.

(٣) شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٣/أ).

(٤) التعيين في شرح الأربعين (٧٣) وانظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٠/ب).

(٥) أخرجه من حديث أبي بن كعب وزيد بن ثابت أبو داود في كتاب السنة باب في القدر ح (٤٦٩٩) وابن ماجه في باب في القدر ح (٧٧) وأحمد في المسند (١٨٢/٥) ح (٢١٦٢٩) والطبراني في الكبير (١٦٠/٥) ح (٤٩٤٠) وعبد بن حميد في المسند (١٠٩) ح (٢٤٧)

اللَّهُ ﴿سورة التغابن ١١/٦٤﴾، ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [سورة الحديد ٥٧/٢٢]"^(١).

واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/٦١٢) ح (١٠٩٣) وابن حبان في صحيحه (٢/٥٠٦) ح (٧٢٧) والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/٢٠٤) ح (٢٠٦٦٣)، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ح (٤٦٩٩)، وصحيح الجامع ح (٥٢٤٤).

(١) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٨/أ-ب).

المبحث الثاني

مذاهب الناس في القدر

نقل الطوفي رحمه الله قول الأوزاعي: "أول من تكلم في القدر بالبصرة سوسن^(١) رجل من أهل الأساورة^(٢)، ثم معبد الجهني^(٣)، وكان سوسن نصرانياً فأسلم ثم تنصّر فأخذ عنه معبد الجهني، وأخذ غيلان^(٤) عن

- (١) يقال: سوسن، وقيل: سيسويه، وقيل: سسويه، وقيل: سنسويه، وقيل: سوسر، وقيل: سستويه، وقيل: ستويه، وقيل: سسلوا، وقيل: سوس، وقيل: سنهويه على خلاف في اسمه، والأول هو المشهور، ويكنى أبا يونس، وهو بقال حقير - كما قال ابن عون - من أهل العراق كان نصرانياً فأسلم، ثم تنصّر، فأخذ عنه معبد الجهني، وأخذ غيلان عن معبد، وقيل: كان مجوسياً [انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/٥٦٣)، (٤/٧٤٩)، وخلق أفعال العباد (٧٥)، والسنة (٣/٥٢٦) للخلال، والإبانة (٢/٢٩٧-٢٩٩) - كتاب القدر - لابن بطة، وتاريخ دمشق (٤٨/١٩٢)، (٥٩/٣١٨-٣١٩)، والبداية والنهاية (٩/٣٤)، وطبقات ابن سعد (٧/٢٦٤)].
- (٢) قال ياقوت في معجم البلدان (١/١٩١): «من الفرس كانوا نزلوا في بني تميم بالبصرة، واختطوا بها خطة وانتموا إليهم، وقد غلط فيهم أحد المتأخرين وجعلهم في بني تميم»، وذكر أن لهم نهراً بالبصرة منسوباً إليهم [وانظر: لسان العرب (١٢/١٨٦)].

- (٣) معبد بن عبد الله بن عويمر، ويقال: معبد بن خالد، ويقال: معبد بن عبد الله بن عكيم الذي روى حديث الدباغ، الجهني من أهل البصرة، كان من الفقهاء، وهو أول من أظهر الكلام في القدر بالبصرة، كان رأساً في القدر، قدم المدينة فأفسد بها أناساً، قال الحسن: إياكم ومعبد الجهني فإنه ضال مضل، قتله في سنة (٨٠) هـ عبد الملك بن مروان وصلبه بدمشق [انظر: تاريخ دمشق (٥٩/٣١٢) والسير (٤/١٨٥) والعبر (١/٨٢)].

- (٤) غيلان بن أبي غيلان وهو غيلان بن يونس، ويقال: ابن مسلم، ويقال: ابن مروان، ويقال: ابن عبدالله على خلاف في اسمه، ويكنى أبا مروان، القدري الدمشقي القبطي النبطي، مولى عثمان

معبد" (١).

وبين عدم منافاته لحديث يحيى بن يعمر^(٢): "كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني"^(٣)، لجواز أن يكون المراد به أول من جهر بالكلام فيه وتظاهر به، مع أن سوسناً قد كان يتكلم مُستخفياً، وذكر الطوفي أن المبهم في قول يونس بن عبيد^(٤): "أدركت البصرة وما بها إلا ثلاثة: سوسن، ومعبد، وآخر ملعون في بني عوانة"^(٥) هو

بن عفان، صاحب القدر قتله هشام بن عبد الملك ثم صلبه بالشام، ناظره عمر بن عبد العزيز، والأوزاعي، وإياس بن معاوية، وميمون بن مهران، وربيعه الرأي، وداود بن أبي هند، تنسب إليه فرقة الغيلانية، أنكر علم الله تعالى، وكان من المرجئة الغلاة، فقد زعم أن الإيمان هو مجرد المعرفة، نفى صفات الله تعالى، وقال بخلق القرآن، وبجواز الخروج على أئمة المسلمين، ووافق الحارث الكذاب في دعواه للنبوّة [انظر: تاريخ دمشق (٤٨/ ١٨٦-١١٢) ولسان الميزان (٤/ ٤٢٤) والمجروحين (٢/ ٢٠٠)].

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٧٤٩-٧٥٠) والفريابي في القدر (٢٤٠) وابن بطة في الإبانة -كتاب القدر- (٢/ ٢٩٨) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٨/ ١٩٢) وغيرهم.

(٢) يحيى بن يعمر النحوي، أبو سليمان البصري، من التابعين لقي ابن عمر وابن عباس وغيرهما، وأخذ النحو عن أبي الأسود، وروى عنه قتادة السدوسي وإسحاق العدوي، وهو أحد القراء بالبصرة، وانتقل إلى خراسان، وتولى القضاء بمرو، وكان عالماً بالقرآن الكريم والنحو ولغات العرب، أخذ النحو عن أبي الأسود الدؤلي ت (١٢٨) هـ [انظر: شذرات الذهب (١/ ١٧٥) ومروءة الجنان (١/ ٢٧١) والتاريخ الكبير (٨/ ٣١١)].

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى وبيان الدليل على التبري ممن لا يؤمن بالقدر وإغلاظ القول في حقه ح (٨).

(٤) يونس بن عبيد بن دينار، الإمام القدوة الحجة، أبو عبد الله العبدى مولا هم البصري، من صغار التابعين وفضلائهم، روى عن الحسن ومحمد بن سيرين، روى عنه الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وغيرهم، مات سنة (١٤٠) هـ [انظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٨٨) والجرح والتعديل (٩/ ٢٤٢) وطبقات الحفاظ (٦٩)].

(٥) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥٣٦) وابن بطة في الإبانة -

غيلان الدمشقي^(١)، فهذه بداية افتراق أهل الإسلام في باب القدر، فأصبح الناس مذاهب فيه.

وهؤلاء القدرية شابهوا من قبلهم من أهل الكتاب، فقد ذكر الطوفي أن القول بالقدر أصيل في اليهود ومنه دبّ إلى المسلمين^(٢)، وذلك أن "عزيراً ألحّ في سؤاله عنه حتى عاقبه الله بالحو من ديوان النبوة"^(٣)، وهم يقولون: عزير ابن الله على ما حكى

كتاب القدر - (٢/٢٩٩) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٩/٣١٩).

(١) انظر: شرح تائيه شيخ الإسلام (مخطوط) (٥/أ-ب).

(٢) شرح تائيه شيخ الإسلام (مخطوط) (٨/ب).

(٣) انظر: الأثر عند الفريابي في القدر (٢٣٤-٢٣٥) عن داود بن أبي هند أن عزيراً سأل ربه عن القدر فقال: سألتني عن علمي، عقوبتك أن لا أسمىك في الأنبياء، وقال محققه: (إسناده صحيح) - يريد إلى داود بن أبي هند-، ورواه من طريقه الآجري في الشريعة (٢/٩٣٧) وابن بطّة في الإبانة -كتاب القدر- (٢/٣١١) وكذا عند الفريابي عن أبي عمران الجوني عن نوف قال: قال عزير -فيما يناجي ربه-: يا رب تخلق خلقاً فتضل من تشاء وتهدي من تشاء، قال: فقل له: يا عزير أعرض عن هذا، قال: فعاد فقال: رب تخلق خلقاً فتضل من تشاء وتهدي من تشاء، قال: فقل له: يا عزير أعرض عن هذا وإلا محوتك من النبوة، إني لا أسأل عما أفعل وهم يسألون، وقال محققه: (إسناده حسن) -يريد إلى داود بن أبي هند-، ومن طريقه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/٧٢٨) ح (١٣٤٣) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٠/٣٣٤-٣٣٥) وهو عند أبي نعيم في الحلية (٦/٥٠)، وهذه الأخبار من الإسرائيليات التي لا تصدق ولا تكذب، قال ابن كثير في البداية والنهاية (٢/٤٣-٤٤) -عن قصة محو اسم عزير من النبوة -: «وهذا ضعيف ومنقطع ومنكر»، وقال في (٢/٤٦): «فأما ما روى ابن عساكر وغيره عن ابن عباس ونوف البكالي وسفيان الثوري وغيرهم من أنه سأل عن القدر فمحي اسمه من ذكر الأنبياء فهو منكر، وفي صحته نظر، وكأنه مأخوذ عن الاسرائيليات... وهذا لا يقتضي وقوع ما توعد عليه لو عاد فما محي اسمه والله أعلم»، وقد ذكر محقق شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/٧٢٨) بطلان هذه القصة من ثلاثة أوجه، هي الإساءة إلى مقام الألوهية، والطعن في مقام الأنبياء، وإنكار علم الله تعالى، وروي أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنه وقال عنه الهيثمي في المجمع (٧/٢٠٠): «رواه الطبراني وفيه أبو يحيى القتات وهو ضعيف عند الجمهور وقد وثقه ابن معين في رواية وضعفه في غيرها ومصعب بن سوار لم أعرفه وبقيه رجاله

عن أسلافهم القدماء^(١) فاتبعوه على التنقيب عن القدر، وسرى منهم إلى الإسلام^(٢).

كما ذكر الطوفي رَحِمَهُ اللهُ عن النصارى إنكار القدر حتى لا يُنسب إلى الله تعالى القبيح، وتابعهم في ذلك القدرية^(٣).

وقد ذكر الطوفي رَحِمَهُ اللهُ المذاهب في القدر^(٤)، وهي ثلاثة على الإجمال:

الأول: مذهب الجبرية، وهم الذين زعموا أن الله موجد أفعال خلقه استقلالاً، والعباد في وقوعها على جوارحهم مضطرون إليها كاضطرار السعفة إلى الحركة في الريح العاصف، وسلبوهم الاختيار، وهؤلاء نظروا إلى النصوص التي أضافت الأفعال إلى الله تعالى فقط، وألغوا ما سواها، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [سورة الصافات ٩٦/٣٧]، وقوله سبحانه: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [سورة الزمر ٦٢/٣٩]، وقوله: ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [سورة الرعد ٣٣/١٣]، وقوله: ﴿وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [سورة الجاثية ٢٣/٤٥] وغيرها.

الثاني: مذهب القدرية، وهم الذين زعموا أن العباد موجدون لأفعالهم استقلالاً، وأن الله تعالى لا تعلق له بخلق ولا إرادة، وذلك ليتحقق الثواب والعقاب، ولا يلزم تجوير رب الأرباب، وهؤلاء نظروا إلى النصوص التي أضافت الأفعال إلى

رجال الصحيح».

(١) وهو الذي دلّ عليه قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾.

(٢) مختصر الترمذي (مخطوط) (١١٨/٢ ب) - (١١٩/٢ أ).

(٣) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٢٥٠، ٤٥١-٤٦٩، ٤٧٨).

(٤) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٤٥٦-٤٥٩) وحلال العقد في أحكام

المعتقد (مخطوط) (١٠/ب) ودرء القول القبيح بالتحسين والتقييح (مخطوط) (٣١/أ)، (٣٤/أ)،

والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢١٦-٢١٧).

العباد فقط، وألغوا ما سواها كقوله تعالى: ﴿فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءَ بِمَا كَسَبَا﴾ [سورة المائدة ٣٨/٥]، وقوله: ﴿جِزَاءَ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [سورة التوبة ٨٢/٩]، وقوله: ﴿هَلْ تُؤِثُّونَ الْكُفَّارَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [سورة المطففين ٣٦/٨٣] وغيرها، وهؤلاء هم المعتزلة.

الثالث: من توسط بين الفريقين، فقالوا: أفعال العباد من الله تعالى خلقاً وإرادةً ومن العبد اجترأحاً واكتساباً، "وفرّقوا بين الخلق والكسب بأن الخلق هو الإنشاء والاختراع من العدم إلى الوجود، والكسب هو التسبب إلى ظهور ذلك الخلق على الجوارح"^(١)، ونسبه الطوفي رَحِمَهُ اللهُ إِلَى أَهْلِ السَّنةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ، وَذَكَرَ أَنَّ أَحْسَنَ مَا قِيلَ فِي الْكَسْبِ أَنَّهُ "أَثَرُ الْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ فِي مَحَلِّ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ"^(٢).

وذكر أن القدرية حافظوا على صفة العدل، والجبرية حافظوا على صفة التوحيد، وأهل السنة حافظوا على الأمرين، "وعند التحقيق ربما لزمهم الجبر، أو هم إليه أميل"^(٣)، وفرّق بين الجبر، وقول أهل السنة، فَبَيَّنَ "أَنَّ الْجَبَرَ عِنْدَ أَهْلِهِ بَغِيرَ وَاسِطَةٍ اخْتِيَارِيَّةٍ، وَعِنْدَ الْآخَرِينَ هُوَ جَبَرٌ بِوَسِطَةِ اخْتِيَارِ الْعَبْدِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة التكويد ٢٩/٨١] فَاللَّهُ تَعَالَى يَشَاءُ إِيجَادَ مَشِيئَةِ الْعَبْدِ لِلْفِعْلِ، فَإِذَا وَجَدْتَ مَشِيئَةَ الْعَبْدِ لِلْفِعْلِ تَرْتَبُ عَلَيْهَا وَقُوعُ الْفِعْلِ، فَهُوَ مُجْبُورٌ عَلَيْهِ بِوَسِطَةِ مَشِيئَتِهِ لَهُ وَسَرِ الْقَدْرِ"^(٤)، ويوضح القضية فيقول:

(١) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢١٧).

(٢) درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٣١/ب)، والانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٤٥٨، ٤٦٦، ٤٦٨) والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢١٧)، وانظر: شرح تائيه شيخ الإسلام (مخطوط) (٧٥/أ-ب).

(٣) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١١/أ).

(٤) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١١/أ).

"اعلم أن الباري ﷻ عَلِمَ أنه لو ترك العالم واختيارهم في أفعالهم، لكانوا على ما هم الآن من الجبر، ولكان موسى طائعا نبياً، وفرعون عاصياً غوياً، لما علم من طباعهم التي فطرهم عليها، ونفوسهم التي يستندون إليها، فلمّا استوت في علمه ﷻ حالة الاختيار والإجبار؛ لم يبق في تركهم على اختيارهم إلا تكثير الخالقين وتعدد الموجودين، فكان ترجيح الإجبار بالخلق والإيجاد أليق بالحكمة، فإن تفهمت هذه النكتة، ربما وقفت على سر القدر، أو لاحت لك بارقته" ^(١).

ومن خلال النقول السابقة يتضح جلياً أن الطوفي رحمه الله ينسب القول بالكسب إلى أهل السنة، ويفسره بما يرجع إلى نفي تأثير قدرة العبد في المقدور، وهذا المذهب لا يصح نسبته إلى أهل السنة، إذ إن أهل السنة حينما يطلقون الكسب يريدون به "الفعل الذي يعود على فاعله بنفع أو ضرر كما قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا أُكْتَسَبَتْ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٨٦] فين سبحانه أن كسب النفس لها أو عليها، والناس يقولون: فلان كسب مالاً أو حمداً أو شرفاً كما أنه ينتفع بذلك" ^(٢)، فأفعالهم واقعة بقدرتهم وإرادتهم، وهي مخلوقة لله تعالى ^(٣)، فأهل السنة يقولون بما دلّ عليه الكتاب والسنة فيثبتون للعبد قدرة، "ويقولون: إن تأثيرها في مقدورها كتأثير سائر الأسباب في مسبباتها، والسبب ليس مستقلاً بالمسبب؛ بل يفتقر إلى ما يعاونه، فكذلك قدرة العبد ليست مستقلة بالمقدور، وأيضاً فالسبب له ما يمنعه ويعوقه، وكذلك قدرة العبد، والله تعالى خالق السبب وما يعينه وصارف عنه ما يعارضه ويعوقه، وكذلك قدرة العبد" ^(٤).

(١) المصدر السابق، وانظر: شرح مختصر الروضة (١/٢٠١-٢٠٢)، والإشارات الإلهية إلى المباحث

الأصولية (١/٢٢٠)، (٢/٤١٤)، (٣/٤٠١)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط)

(٦٠/أ)، وشرح تائيه شيخ الإسلام (مخطوط) (٤٧/أ).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/٣٨٧).

(٣) انظر: القضاء والقدر في الكتاب والسنة (٣٩٤-٣٩٥).

(٤) منهاج السنة النبوية (٣/١١٤-١١٥) وانظر: شفاء العليل (١٤٦).

وزيغ المتكلمين إنما جاء من ظنهم أن الفعل هو المفعول، وأن الخلق هو المخلوق "فلما اعتقدوا أن أفعال العباد مخلوقة مفعولة لله قالوا: فهي فعله، فقليل لهم: مع ذلك أهى فعل العبد؟ فاضطربوا، فمنهم من قال: هي كسبه لا فعله، ولم يفرقوا بين الكسب والفعل بفرق محقق، ومنهم من قال: بل هي فعل بين فاعلين، ومنهم من قال: بل الرب فعل ذات الفعل، والعبد فعل صفاته، والتحقيق ما عليه أئمة السنة وجمهور الأمة من الفرق بين الفعل والمفعول، والخلق والمخلوق، فأفعال العباد هي غيرها من المحدثات مخلوقة مفعولة لله، كما أن نفس العبد وسائر صفاته مخلوقة مفعولة لله، وليس ذلك نفس خلقه وفعله، بل هي مخلوقة ومفعولة وهذه الأفعال هي فعل العبد القائم به، ليست قائمة بالله ولا يتصف بها فإنه لا يتصف بمخلوقاته ومفعولاته، وإنما يتصف بخلق وفعله، كما يتصف بسائر ما يقوم بذاته، والعبد فاعل لهذه الأفعال، وهو المتصف بها، وله عليها قدرة، وهو فاعلها باختياره ومشيئته، وذلك كله مخلوق لله فهي فعل العبد وهي مفعولة للرب" (١).

ثم إن أهل السنة ينكرون إطلاق لفظ الجبر على خلق الله تعالى لفعل العبد وجعله راضياً به كارهاً لعدمه - كما أطلقه الطوفي رَحِمَهُ اللهُ - قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: "فإطلاق لفظ الجبر على ذلك فاسد لفظاً ومعنى، فإن الله سبحانه أجل وأعز من أن يجبر عبده بذلك المعنى، وإنما يجبر العاجز عن أن يجعل غيره فاعلاً بإرادته ومحبه ورضاه، وأما من جعل فعل العبد مريداً محباً مؤثراً لما يفعله فكيف يقال إنه جبره عليه، فهو سبحانه أجل وأعظم وأقدر من أن يجبر عبده ويكرهه على فعل يشاؤه منه، بل إذا شاء من عبده أن يفعل فعلاً جعله قادراً عليه مريداً له محباً مختاراً لإيقاعه، وهو أيضاً قادر على أن يجعله فاعلاً له باختياره مع كراهته له وبغضه ونفرته عنه، فكل ما يقع من العباد بإرادتهم ومشياتهم فهو سبحانه الذي جعلهم فاعلين له، سواء أحبوه أو أبغضوه وكرهوه، وهو سبحانه لم يجبرهم في النوعين كما يجبر غيره

(١) الفتاوى (٢/١٩٩-١٢٠).

من لا يقدر على جعله فاعلاً بإرادته ومشئته، نعم نحن لا ننكر استعمال لفظ الجبر فيما هو أعم من ذلك، بحيث يتناول من قهر غيره؛ وقد ر على جعله فاعلاً لما يشاء فعله، وتاركاً لما لا يشاء فعله فإنه سبحانه المحدث لإرادته له وقدرته عليه^(١).

والطوفي رحمه الله صرح بأنه لا تأثير لقدرة العبد في المقدور^(٢)، وتعريفه السابق للمقدر بأنه اضطرار إلهي^(٣) يدل على ذلك، وذكر أن "الله عز وجل مؤثر في الفعل على جهة الغلبة، والعبد ليس له منه إلا وقوعه مقارناً له على جهة الاتفاق"^(٤)، والقول بعدم تأثير قدرة العبد في المقدور هو مذهب جمهور الأشاعرة^(٥)، وهو قول مبتدع لم يقله "أحد من أئمة المسلمين، لا الأئمة الأربعة ولا غيرهم، لا مالك، ولا أبو حنيفة،

(١) شفاء العليل (١٢٩) وانظر: الفتاوى (٦٦٤/٧)، وبين شيخ الإسلام رحمه الله أن لفظ الجبر لفظ مجمل نهى السلف عن نفيه أو إثباته حتى يستفصل عن معناه فقال: «وكذلك لفظ الجبر فيه إجمال، يراد به إكراه الفاعل على الفعل بدون رضاه، كما يقال: إن الأب يجبر المرأة على النكاح، والله تعالى أجل وأعظم من أن يكون مُجبراً بهذا التفسير فإنه يخلق للعبد الرضا، والاختيار بما يفعل ولا يفسد ذلك جبراً بهذا الاعتبار، ويراد بالجبر خلق ما في النفوس من الاعتقادات والإرادات كقول محمد بن كعب القرظي: "الجبار الذي جبر العباد على ما أراد"، وكما في الدعاء المأثور عن علي عليه السلام: "جبار القلوب على فطراتها شقيها وسعيدها"، والجبر ثابت بهذا التفسير» الفتاوى (٨/١٣١-١٣٢).

(٢) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢٢١)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقيح (مخطوط) (٣٢/أ-ب)، (٧٦/ب)، (٨٢/ب).

(٣) انظر: المصدر السابق (٤٨/أ) وشرح تائيه شيخ الإسلام (مخطوط) (٤٧/أ).

(٤) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢٢١)، وانظر: (١/٤٢٣)، (٢/٢٥٣)، (٢١٤، ٢٩٥ (٣/١٥٢، ٢٠٠، ٢١٤، ٢٦٥، ٣٠٣، ٣٥٠، ٣٩٥)، والتعيين في شرح الأربعين (١٤٢-١٤٣).

(٥) انظر: اللمع (١١٩-١١٨)، وغاية المرام (٢٠٧)، (٢١٥-٢١٧)، والمواقف (٢/١١٤-١١٨)، وشرح الجوهرة (١٥٠-١٥١)، ونهاية الأقدام (٧٠-٨٩)، ولمع الأدلة (١٩٤)، وانظر: الآمدي وآراؤه الكلامية (٤٧٢-٤٧٥) للدكتور/ حسن الشافعي، والقضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة (٣٠٨-٣١٦).

ولا الشافعي، ولا أحمد بن حنبل، ولا الأوزاعي، ولا الثوري، ولا الليث، ولا أمثال هؤلاء^(١)، "بل أصل هذا القول هو قول الجهم بن صفوان"^(٢)، وذهب إليه جماعة من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد^(٣).

والعجب أن الطوفي وصف قول أبي الحسن الأشعري في عدم تأثير قدرة العبد في المقدور بأنه حاصل قول المجبرة^(٤)، وانتصر للقول بإثبات الحكمة والتعليل - كما سيأتي - خلافاً للأشاعرة منكري التعليل، بسبب قولهم بالجبر، وإنكارهم لتأثير قدرة العبد في المقدور^(٥).

وقد انتقد الطوفي القول بأن ذات الفعل يقع بمجموع القدرتين، وكذا انتقد القول بأن ذات الفعل واقعة بقدرة الله تعالى، وكونه طاعة أو معصية واقع بقدرة العبد^(٦). ولم يذهب الطوفي رَحِمَهُ اللهُ إِلَى قول الجبرية الخالصة التي تسلب قدرة العبد، حيث يبين مذهبه فقال: "لأن أحدنا غير مختار، ولا تام القدرة، لا يقال: هذا تصريح بالجبر، لأننا نقول: المختار اسم مشترك بين تام الاختيار وناقصه، ونحن لا نقول بمقالة الجبرية، بل مذهبنا بين مذهبهم ومذهب القدرية"^(٧)، وقال: "وحاصل هذا أن العبد ليس بمجبر على الفعل - كما يقول المجبرة -، ولا خالق لفعله - كما يقول القدرية -، ولكنه بين ذلك، ومعناه أن فعله مقدور لله، وله في كسبه اختيار وقدرة وإرادة، والعقاب يقع على هذه الأشياء لا على قدر الله وقضائه، ومعنى قوله: (ولكنه شاء

(١) الفتاوى (٤٧٩ / ٨).

(٢) منهاج السنة النبوية (٣ / ٣١)، وانظر: درء تعارض العقل والنقل (٩ / ١٦٧) والفتاوى (٤٦٧ / ٨، ٤٨٧).

(٣) منهاج السنة النبوية (٣ / ١٠٩).

(٤) انظر: شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٦٨ / أ-ب).

(٥) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣ / ١٣١٢).

(٦) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقيح (مخطوط) (٣٢ / أ-ب).

(٧) شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٣ / ب).

بخلق إرادة^(١)، أي: العبد يريد لفعله بإرادة يخلقها الله تعالى له، واعلم أن مذهب أهل السنة واسطة بين طرفين في كثير من المسائل^(٢)، وفي تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [سورة الأنعام ٦/١٤٩] قال: "أولها اعتزال قدري، وآخرها تفويض جبري، فمن توسط بينهما فاعتقد أن الله في خلقه المشيئة الغالبة، وعليهم الحجة البالغة، فقد أصاب، ومن انحرف فاعتزل أو ظلم رباً لم يزل، فقد زل، ومن أوج التوحيد نزل"^(٣).

والذي جعل الطوفي رحمه الله يذهب إلى عدم تأثير قدرة العبد في المقدور هو قوله بالكسب، والذي في حقيقته يرجع إلى الجبر المتوسط، ولذا وُصف من يقول به بأنه من الجبرية المتوسطة، "التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة"^(٤)، ذلك أن الأشاعرة أرادوا "أن يوفقوا بين الجبرية والقدرية، فجاءوا بنظرية الكسب"^(٥).

وحقيقة هذه النظرية الفلسفية عجز الأشاعرة أنفسهم عن فهمها، فضلاً عن إفهامها لغيرهم، ولهذا قيل:

(١) يعني قول شيخ الإسلام رحمه الله في التائية.

(٢) شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٦٦/ب).

(٣) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢٢٢/٣) وانظر أيضاً: شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٤٧/أ).

(٤) الملل والنحل (٨٥/١)، قال الدكتور حسن الشافعي: «لقد وُصف الأشاعرة من أجل هذا (بالمجبرة) من جانب المعتزلة، نقل هذا الرازي، وحاول رده بأن الجبري من ينفي القدرة، ولكننا ننفي الخلق، ولكنه هو شخصياً يقول بضرب من الجبر، ويصف أصحابه الأشاعرة أحياناً بأنهم جبرية، ولقد نفى ابن الوزير وغيره تهمة الجبر عن الأشاعرة، والمنفي هو الجبر المحض، ولكن الأشاعرة أنفسهم يعترفون بلون من الجبر أو قدر منه في مذهب شيخهم رغم دفاعهم عنه، ومن هؤلاء في القديم أبو الحسن الآمدي، وفي الحديث الشيخ مصطفى صبري، والشيخ حمودة غرابة» [الآمدي وآراؤه الكلامية (٤٧٢)].

(٥) منهج الأشاعرة في العقيدة (٨٢) للدكتور/ سفر الحوالي، وانظر: الآمدي وآراؤه الكلامية (٤٧١).

مما يقال ولا حقيقة تحته معقولة تدنو إلى الأفهام
الكسب عند الأشعري والحال عند البهشمي وطفرة النظام

وهذه النظرية جعلت المعتزلة يتسلطون على الأشاعرة، وسخر منهم الناس لأجلها، وقالوا: "ثلاثة أشياء لا حقيقة لها: طفرة النظام، وأحوال أبي هاشم، وكسب الأشعري"^(١)، ذلك لأنهم أثبتوا للعبد قدرة محدثة واختياراً، وقالوا: إن الفعل كسب للعبد ولا تأثير لقدرة العبد في إيجاد المقدور، "وهذا كلام متناقض غير معقول، فإن القدرة إذا لم يكن لها تأثير أصلاً في الفعل كان وجودها كعدمها، ولم تكن قدرة بل كان اقترانها بالفعل كاقتران سائر صفات الفاعل في طولها وعرضها ولونها"^(٢)، "وجمهور أهل الإثبات على أن العبد فاعل لفعله حقيقة، وله قدرة واختيار، وقدرته مؤثرة في مقدورها؛ كما تؤثر القوى والطبائع وغير ذلك من الشروط والأسباب"^(٣). وكان للطوفي رحمه الله جهود مباركة في الرد على شبه القدرية العقلية والنقلية، وقد أسهب رحمه الله في ذلك^(٤).

(١) الفتاوى (١٢٨/٨) وانظر: منهاج السنة النبوية (٤٥٩/١) و(٢٩٧/٢) وشفاء العليل (٥٠) ومنهج الأشاعرة في العقيدة (٨٢-٨٣).

(٢) الفتاوى (٤٦٧/٨).

(٣) منهاج السنة النبوية (١٠٩/٣)، وانظر: درء تعارض العقل والنقل (١٦٧/٩).

(٤) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٢٥١، ٤٦٨)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٣٢/أ)-(٤١/ب) و(٥٨/ب) و(٧١/أ) و(٧٣/ب) و(٧٧/أ)-(ب)، وعلم الجدل في علم الجدل (١٢١)، (١٩٦)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/١٩٨-٢٠٠) (٣/٢٣٦-٢٣٧)، والإكسير في علم التفسير (٢٤٢)، وشرح تائيه شيخ الإسلام (مخطوط) (٨/ب)-(٩/ب) (٢٥/ب).

المبحث الثالث

مسألة خلق أفعال العباد

هذه المسألة عليها مدار الخلاف في باب القضاء والقدر، وذكر الطوفي رَحِمَهُ اللهُ أَنْ "الموجب لوقوع الخلاف في هذه المسألة هو: أن كلَّ حكم وقع واسطةً بين طرفين توجه الخلاف فيه لنزوعه بالقرب والشبه إلى كلِّ واحدٍ منهما؛ وهذه المسألة من هذا القبيل، وبيانه:

أن محالَّ أفعال الله تعالى إما ذوات المكلفين، أو لا.

الثاني: كحركة الأفلاك، والرعد، والبرق، [والهواء]^(١)، والأشجار، وسائر الأجسام النامية.

والأول: -الذي محله ذوات الآدميين- إما قسري، أي: لا [اختيار]^(٢) لهم في وقوعه، أو اختياري، والأول كمرض المريض، وحركة المرتعش، والثاني: كزنى الزاني، وشرب الشارب، وسرقة السارق، ونحوها من المعاصي.

فالأول والثاني: لا خلاف في خلق الله تعالى لهما، وأن العبد لا أثر له في إيجادهما، والثالث: وهو ما محله ذوات المكلفين اختياراً، كالواسطة بينهما، لأنه باعتبار كونه مراداً لله تعالى معلوماً له منسوبٌ إليه، إذ خلاف مراده ومعلومه محال، وباعتبار وقوعه باختيار الإنسان وكسبه هو منسوبٌ إليه، ومعاقب عليه"^(٣).

ومن أسباب وقوع الخلاف في هذه المسألة تردد الأدلة في هذه المسألة، فتارة

(١) في الأصل (الهوى).

(٢) في الأصل (الاختيار).

(٣) شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٧٧/ب) - (٧٨/أ) وانظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقييح (مخطوط) (٣٢/ب).

تضاف الأفعال إلى العباد، وتارة تضاف إلى الله تعالى، فكل من الجبرية والقدرية نظر إلى بعض النصوص دون بعض، وهدى الله تعالى أهل السنة والجماعة إلى إعمال جميع النصوص والجمع بينها^(١).

وذكر الطوفي رحمه الله أن مذهب أهل السنة في أفعال العباد أنها صادرة من الله تعالى بالخلق والتقدير، ومن العباد بالاجتراف والكسب^(٢).
واستدل الطوفي للأول بهذه الأدلة:

- ١- قوله تعالى: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [سورة الأنعام ٦/١٠٢] وهو عام في الأعيان والأفعال، "وتقريره أن أفعال العباد شيء، وكل شيء مخلوق لله ﷻ؛ فأفعال العباد مخلوقة لله ﷻ"^(٣)، وخرج من هذا العموم ذات الله تعالى وصفاته^(٤).
- ٢- قوله سبحانه: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [سورة القمر ٥٤/٤٩] ومعناها: "إنا خلقنا كل شيء بقدر، فتقتضي عموم الخلق للأشياء، وأنها خلقت بقدر، ويدخل في ذلك أفعال العباد فهي مخلوقة لله ﷻ بقدر"^(٥).
- ٣- قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [سورة الصافات ٣٧/٩٦] ومعنى الآية: والله خلقكم وعملكم، ف(ما) مصدرية، ونفى الطوفي أن

(١) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٤٥٦-٤٥٩)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢١٦-٢١٧).

(٢) انظر: شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٧١/أ-ب) ودرء القول القبيح بالتحسين والتقييح (مخطوط) (٦٧/ب)، (٧٦/ب)، (٨٢/أ)، وسبق بيان الحق في هذه المسألة في المبحث السابق، والكلام على مسألة الكسب.

(٣) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٣٤٢).

(٤) انظر: شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٧١/أ)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/١٩٥) ودرء القول القبيح بالتحسين والتقييح (مخطوط) (٦٩/أ)، (٧٣/ب).

(٥) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/٣٠٣).

تكون (ما) موصولة، وذكر أن هذا قال به المعتزلة^(١) ليكون المعنى: والله خلقكم والذي تعملون، يعني الجواهر التي تصورونها من خشبٍ أو حجرٍ وغير ذلك، حتى لا يكون في الآية دليلٌ على خلق الله تعالى لأفعال العباد^(٢).

٤- قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [سورة البقرة ٧/٢]، وقوله سبحانه: ﴿وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [سورة الجاثية ٢٣/٤٥]، وقوله تعالى:

(١) انظر: المغني (٨/٣٠٨-٣٠٩)، ومتشابه القرآن (٥٨٠-٥٨٧)، وشرح الأصول الخمسة (٣٨٢) كلها للقاضي عبد الجبار.

(٢) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقيح (مخطوط) (٧٣/أ)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/١٦٦-١٦٧)، والراجح - والله أعلم - أن الآية محتملة للقولين، بل رجح كثير من أهل العلم القول بموصوليتها كابن تيمية وابن القيم والشوكاني وابن الوزير وغيرهم، لدلالة سياق الآية الذي جاء للاحتجاج على بطلان عبادة الأصنام، ولا يظهر الاحتجاج إلا بكونها مخلوقة لله تعالى لا خلق أفعال العباد، وقد نص الله تعالى على ذلك في كتابه فقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [سورة النحل ١٦/٢٠]، ثم إن في الآية دليلاً على خلق أفعال العباد حتى على القول بموصوليتها، وذلك من جهة أنه إذا كان خالقاً لما يعملونه من المنحوتات، لزم أن يكون خالقاً للتأليف الذي أحدثوه فيها، وإذا كان خالقاً له كان خالقاً لأفعالهم، وأيضاً: فنفس حركاتهم تدخل في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ﴾ [سورة الصافات ٣٧/٩٦]، فإن أعراضهم داخله في مسمى أسمائهم، والله تعالى خلق الإنسان بجميع أعراضه، وحركاته من أعراضه، ورد ابن القيم على من قال بمصدريتها لأجل الرد على المعتزلة في زعمهم أن العبد يخلق فعل نفسه فقال في البدائع (١/١٥٥): «ونحن وكل محق مساعدوه على ذلك، وعلى صحة هذا المذهب أكثر من ألف دليل من القرآن والسنة والمعقول والفطر، ولكن لا ينبغي حمل الآية على غير معناها اللائق بها حرصاً على جعلها حجة» [انظر: الفتاوى (٨/٨٩، ١٢١)، ومنهاج السنة (٣/٢٦٠، ٣٣٦)، وبدائع الفوائد (١/١٥٠-١٦٠)، وشفاء العليل (٥٥)، والعواصم والقواصم (٧/١١٠-١١١)، وإيثار الحق (٣١٨-٣٢٤) كلاهما لابن الوزير، وفتح القدير (٤/٣٨٩)، وروح المعاني (٢٣/١٢٤، ١٢٦) وللتوسع انظر: ترجيحات الحافظ ابن كثير لمعاني الآيات في تفسيره للدكتور: عبدالله العواجي (٦١٦-٦٢٠) رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية].

﴿وَوَطَّعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [سورة التوبة ٩/٩٣]، وقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [سورة الرعد ١٣/٣٣]، وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا﴾ [سورة الأنعام ٦/١٢٥] "إلى غير ذلك من النصوص المصرحة بأن الأفعال مخلوقة لله تعالى، وأن لا خالق غيره، فوجب ألا يُنسب خلق الأفعال إلا إليه، وإلا للزم تعدد الخالقين، ويلزم منه تعدد الآلهة"^(١).

كما استدلل للثاني - وهو أن الأفعال صادرة من العبد بالكسب - بقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيكُمْ﴾ [سورة آل عمران ٣/١٨٢]، وقوله سبحانه: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة المائدة ٥/٣٨]، وقوله ﷻ: ﴿هَلْ تُؤِثُّونَ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [سورة المطففين ٨٣/٣٦]، وقوله تعالى: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [سورة التوبة ٩/٨٢] ونحوها.

وأما دلالة العقل على أن العبد لا يخلق فعله، فيقال: إن العلم بالشيء من لوازم الخلق، كما قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [سورة الملك ٦٧/١٤]، "فلو خلق الإنسان فعله مثلاً لعلمه جملة وتفصيلاً، كما وكيفاً وغاية، لكن اللازم باطل؛ إذ نرى الإنسان يتكلم كلاماً لا يعلم عدد حروفه، ولا كلماته، ولا خواص تركيبه ومعانيه، ويمشي مشياً لا يعلم عدد خطواته، ولا ما تنتهي إليه غاية، وعلى هذا النمط جميع تفاصيلها؛ فدل على أنه غير خالق، وإنما غايته أن يكون كاسباً، ومن هذا أن الأبوين لا يخلقان الولد؛ لعدم علمهما بذاته وغايته جملة

(١) شرح تائيه شيخ الإسلام (مخطوط) (٧١/أ-ب) وانظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (٤٥٦/١) والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢١٦/١-٢١٧).

وتفصيلاً^(١).

وأما مناقشة المخالفين فقد أطل الطوفي رحمه الله جداً في بيانها، وخاصة المعتزلة، فقد ذكر كثيراً من أدلتهم النقلية والعقلية وفندها^(٢)، وشبهاتهم راجعة إلى التحسين والتقيح العقلين وسيأتي الكلام عليه^(٣).

ومن أهم ما أورده من شبهاتهم النقلية احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [سورة الأنعام ١٤٨/٦]، تمسك المعتزلة^(٤) بهذه الآية "ووجه تمسكهم أن الله كذب الكفار في إضافتهم الأفعال إليه، فدل على أنها غير مضافة إليه"^(٥)، بناء على قراءة التخفيف في قوله سجانته: ﴿كَذَبَ﴾^(٦)، وأجاب الطوفي رحمه الله عن هذه الدعوى فبين

(١) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/ ٣٦٠).

(٢) انظر لمناقشة المعتزلة: درء القول القبيح بالتحسين والتقيح (مخطوط) (٣٢/ب) - (٤١/ب) و (٥٨/ب) و (٧١/أ) و (٧٣/ب) و (٧٧/أ-ب)، وشرح تائيه شيخ الإسلام (مخطوط) (٨/ب) - (٩/ب) (٢٥/ب) (٧٢/ب) - (٧٥/ب)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢٢١/١)، (٨٢/٢)، (١٠٧، ١١٢، ١٩٦، ١٩٨-٢٠٠، ٢٣١، ٢٤٣، ٣٠٩، ٤٢٣، ٤٤٢)، (٣٧/٣)، (٤٤، ٤٨، ٦٦، ١٠٨، ١٨٧، ٢٣٨-٢٣٩)، والتعيين في شرح الأربعين (١٨٥)، (١٩٢-١٩٣)، وعلم الجدل في علم الجدل (١٢٠)، (١٩٦)، والانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/ ٢٥١، ٤٦٨)، والإكسير في علم التفسير (٢٤٢)، ولمناقشة الجبرية: شرح تائيه شيخ الإسلام (مخطوط) (٧٥/ب)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/ ٢٢٢)، (٢/ ٤٠٨)، (٣/ ٢٢، ٤٨).

(٣) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/ ٢٢١).

(٤) انظر: متشابه القرآن (٢٦٧-٢٦٨).

(٥) علم الجدل في علم الجدل (١٢١) وانظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/ ١٩٨).

(٦) بحث عن هذه القراءة في كتب القراءات فلم أجدها في العشر ولا في الأربع عشرة، فهي من

أَنَّ "تكذيبهم ليس راجعاً إلى قولهم: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾، وإنما هو راجع إلى ما تضمنه من إخبارهم باعتقاد ذلك؛ كأنه قال: كذبتُم في إخباركم بأنكم تعتقدون نفوذ مشيئة الله بإشراككم وذلك لأن قولهم: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ خرج منهم مخرج الاستهزاء والتهكم والإلزام للنبي ﷺ حيث أخبر بذلك، وهذا كما حكي عنهم في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْطَعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سورة يس ٤٧/٣٦]، وشبهه بقوله ﷺ في المنافقين حين قالوا: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [سورة المنافقون ٦٣/١] فإنه لم يكذبهم في أن محمداً رسول الله، إذ ذاك حق نص عليه في سورة الفتح، وإنما كذبهم في دعواهم الشهادة بالرسالة؛ إذ الشهادة قول مطابق للاعتقاد، وهم إنما قالوا ذلك قولاً يخالفه اعتقادهم؛ كذلك ها هنا كذبهم في دعواهم أنهم يعتقدون أن لو شاء الله ما أشركوا لا في نفس هذه القضية، لأنه قد نص عليها قبل هذا بآيات: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ [سورة الأنعام ١٠٧/٦]^(١)، ومعنى قراءة التشديد واضح أي:

القراءات الشاذة، فقد عزاها ابن خالويه في كتاب البديع (٤١) إلى بعضهم ولم يحدد من قرأ بها، وقال الدكتور عبداللطيف الخطيب في معجم القراءات (٥٨٠/٢): «لم يذكروا للتخفيف إماماً، وقد ورد التخفيف في الآية (١٥٧) من هذه السورة معزواً ليحيى وإبراهيم فلعل هذه لهما» - يعني قوله تعالى: ﴿أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَىٰ مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيْنَهُ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةً فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ بَيَّاتٍ اللَّهُ وَصَدَفَ عَنْهَا سَنَجْزِي الَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ آيَاتِنَا سُوءَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ﴾ [سورة الأنعام ١٥٧/٦] - ونسب قراءة التشديد إلى الجماعة.

(١) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/١٩٨-٢٠٠) وانظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقييح (مخطوط) (٥٨/ب) - (٥٩/أ).

كذبوا الرسل، وأما معنى قراءة التخفيف أنهم كذبوا في تكذيبهم للرسول، أو يكون المراد أنهم كذبوا في اعتقاد إضافة الإشراف إلى مشيئة الله ﷻ لقولهم إياه جداً وإلزاماً لا ديناً واعتقاداً^(١)، والكلام في هذه الآية كالكلام في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبْدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلْغُ الْمُبِينُ﴾ [سورة النحل ١٦ / ٣٥]^(٢)، وفي قوله: ﴿كَذَلِكَ فَعَلَ﴾ إشارة إلى تكذيب الرسل بدليل قوله ﷻ: ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلْغُ الْمُبِينُ﴾. وهذا يدل على أنه إنما ذمهم في آية الأنعام على عنادهم وتكذيبهم لا على كذبهم في قولهم: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ مما يدل على ترجيح قراءة التثقيل في قوله: ﴿كَذَّبَ﴾ في سورة الأنعام^(٣). وكذا قوله سبحانه: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبْدْنَا لَهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [سورة الزخرف ٤٣ / ٢٠]^(٤).

ومن شبهاتهم العقلية قولهم: أن الله لو خلق أفعال العباد ثم عاقبهم عليها لكان ظلماً لهم، واللازم باطل فكذا الملزوم^(٥)، وأجاب الطوفي رحمه الله عن هذه الشبهة بأنه إنما يلزم الظلم لو لم يكن لهم كسب، أما وهم كسب فالعقاب راجع إليه، ولو ترك

(١) انظر: علم الجدل في علم الجدل (١٢٠-١٢١).

(٢) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣٦٨ / ٢).

(٣) انظر: علم الجدل في علم الجدل (١٥١).

(٤) انظر: علم الجدل في علم الجدل (١٩٦)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢٣٦ / ٣) - (٢٣٧).

(٥) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢٩٦-٢٩٧ / ٣)، وانظر: رسائل التوحيد والعدل (١١٨ / ١)، والمحيط بالتكليف (٣٤٧).

العباد باختيارهم لاستحقوا العقاب، فلا ظلم في ذلك^(١)، واستدل الطوفي بِحَلَلِهِ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ التَّعْذِيبُ بِمَجْرَدِ الْكَسْبِ بِقِصَّةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَما ضَرَبَ الْحَجَرُ^(٢)، مع أَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ فِعْلٌ بَلْ خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ الْفِعْلَ، فَاَلْمَخْلُوقُ مِنْ بَابِ أَوَّلَى^(٣).
وقد فَرَّقَ الطَّوْفِيُّ بِحَلَلِهِ بَيْنَ تَصْرِيفِ اللَّهِ الْكُونِي وَتَصْرِيفِهِ الشَّرْعِي التَّكْلِيفِي، فَخَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى لِمَعَاصِي الْعِبَادِ مِنَ التَّصْرِيفِ الْكُونِي، وَكَوْنَهُ نَهَى عَنْهَا مِنَ التَّصْرِيفِ الشَّرْعِيِّ^(٤)، قَالَ الطَّوْفِيُّ حَوْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ أَلَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [سورة الأعراف ٢٨/٧] "وَلَمْ يَقُلْ: لَا يُقَدَّرُ، فَالْمَأْمُورُ وَالْمُقَدَّرُ مَتَبَايِنَانِ، لَا تَلَازِمَ بَيْنَهُمَا، إِذْ لَيْسَ كُلُّ مَأْمُورٍ مُقَدَّرًا بِدَلِيلِ إِيْمَانِ الْكُفَّارِ، وَلَا كُلُّ مُقَدَّرٍ مَأْمُورٍ بِهِ بِدَلِيلِ

(١) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٦٠/أ) (٦٢/ب)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢٩٧/٢)، وسبق بيان هذا في المبحث الثاني، وقال الكرمي في الجواب عن هذه الشبهة: «فإن الظلم الذي هو ظلم أن يعاقب الإنسان على فعل غيره، وأما عقوبته على أفعاله الاختيارية وإنصاف المظلومين من الظالمين فهو من كمال العدل، وإذا كان العقاب على فعل العبد الاختياري بالنسبة لنا ليس بظلم فهو بالنسبة إلى الرب تعالى له فيه حكمة يحسن لأجل تلك الحكمة، وبالنسبة إلى العبد عدل لأنه عوقب على فعله فما ظلمه الله ولكن هو ظلم نفسه» [انظر: رفع الشبهة والغرر (٥٤)].

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الغسل باب من اغتسل عريانا وحده في الخلوة ومن تستر ح (٢٧٨)، ومسلم في كتاب الحيض باب جواز الاغتسال عريانا في الخلوة ح (٣٣٩).

(٣) انظر: شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٧٧/أ).

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة (٢٠١/١) (٢/٣٦٢-٣٦٤)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٣٢/ب) (٤٦/أ-ب) (٤٧/أ) (٥٠/أ) (٥٢/أ) (٥٤/أ) (٥٧/أ) (٥٨/ب) (٥٩/أ) (٦٦/ب) (٨٠/أ) (٨٣/أ)، والتعيين في شرح الأربعين (١٨٥)، والانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٤٦٠-٤٦٣)، وشرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٦١/أ)-(٦٢/أ)، وانظر: الفتاوى (٨/١٨٩)، والطوفي بِحَلَلِهِ يَفْرُقُ بَيْنَ الْأَمْرِ الْكُونِيِّ وَالْأَمْرِ الشَّرْعِيِّ كَذَلِكَ [انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٧٠/ب) (٧٢/أ)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٣٩١)].

الكفر والمعاصي" ^(١)، والطوفي يَحْلِلُهُ يُفَرِّقُ بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية ^(٢). وهذا هو الذي دلّت عليه النصوص الشرعية من الكتاب والسنة، فمن الكونية قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ﴾ [سورة الرعد ١٣ / ١١]، ومن الشرعية قوله سبحانه: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [سورة البقرة ٢ / ١٨٥] ^(٣).

ومما يحتاج به القدرية حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «احتج آدم وموسى فقال له موسى: أنت آدم الذي أخرجتك خطيئتك من الجنة، فقال له آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالاته وبكلامه ثم تلومني على أمر قدر عليّ قبل أن أُخْلَقَ»، فقال رسول الله ﷺ: «فحج آدم موسى» مرتين ^(٤)، فقد جعل القدرية موسى فاعلاً ^(٥)، وقالوا: إنه هو الذي حج آدم، والصواب ما أجمع عليه الرواة من رفع (آدم) على أنّه فاعل حاج، ونصب (موسى) على أنه مفعول محجوج، ومعنى (فحج آدم موسى) أي فلجّ عليه بالحجة، وقهره في الجدل، وكلام القدرية مردود بإجماع الرواة المذكور آنفاً، وبأن رتبة الفاعل التقديم على المفعول في أصل الوضع

(١) علم الجدل في علم الجدل (١٢٣).

(٢) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١ / ٤٦٠-٤٦٣)، وشرح مختصر الروضة (٢ / ٣٦٢-٣٦٤)، وشرح تائيه شيخ الإسلام (مخطوط) (١ / ٦١) - (١ / ٦٢) (أ / ٦٤)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٣٢ / ب) (٤٤ / ب) (٥٤ / أ) (٥٨ / ب)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١ / ٣٢١، ٣٥٣) (٢ / ٢١١، ٣٤١) (٣ / ٤٠٥).

(٣) انظر: الفتاوى (٢ / ٤١٢) (٤ / ٢٣٦) (٨ / ١٨٧)، ومنهاج السنة النبوية (٣ / ٧٨)، ودقائق التفسير (٢ / ٥٢٨)، وشرح الطحاوية (١٦٦)، ومعارج القبول (١ / ٢٣٠).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء باب وفاة موسى وذكره بعد ح (٣٤٠٩)، ومسلم في كتاب القدر باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام ح (٢٦٥٢).

(٥) انظر: الفتاوى (٨ / ٥١).

العربي خاصة أن المفعول معتلٌ لا تظهر على آخره الحركات فقد يقع اللبس^(١)، ويحتاج مدعي تقديم المفعول إلى دليلٍ على ذلك^(٢).

والطوفي رحمه الله يرى أن الاحتجاج بالقدر له حالتان: الأولى: إن كان لأجل واقعة المحذور وإسقاط الحدود، فهو باطل ومحال؛ لأن العاصي أقدم على المعصية، الثانية: إن كان لأجل دفع لائمة المخلوقين وتوبيخهم بمعنى أن ذلك كان واجب الوقوع منهم بالتقدير الأزلي، وأن القوة البشرية لا تستطيع الخروج عن مقدور القدرة الإلهية فهو حق، وعلى هذا حمل الطوفي قصة آدم وموسى عليهما السلام^(٣).

وفي كلامه رحمه الله نظر، إذ الصواب - والله أعلم - أن يقال: إنَّ آدم احتج بالقدر على المصيبة، وقال: إنَّ هذه المصيبة التي نالت الذرية بسبب خطيئتي كانت مكتوبة بقدره قبل خلقي، والقدر يحتج به في المصائب دون المعائب^(٤).

* * *

ومن المسائل التي تُبنى عليها مسألة خلق الأفعال مسألة القدرة هل هي قبل الفعل أم عنده؟، أو: هل الاستطاعة قبل الفعل أو معه؟ وذكر الطوفي رحمه الله أن مذهب المعتزلة أنها قبل الفعل^(٥)، وأما رأيه في المسألة فقد اضطرب فيها فمرة ذكر أنَّ "التحقيق -على ما ذكره بعض مشايخنا- أن القدرة

(١) انظر: الأصول في النحو (٢/٢٣٨)، والبيان في إعراب القرآن (١/١١٩) واللباب (١/١٥٣)

كلاهما للعكبري، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/٩٩)، وجمع الهوامع (١/٥٨١).

(٢) انظر: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٣٥٧-٣٦١)، وشرح مختصر الروضة

(٣/٥٨٢)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٥٩/أ) (٨٠/أ)، ومختصر

الترمذي (مخطوط) (١/٧٦/أ-ب).

(٣) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٥٩/أ).

(٤) انظر: الفتاوى (٢/١٠٨)، ومنهاج السنة النبوية (٣/٧٨-٨١)، ودرء التعارض (٨/٤١٨-٤٢٠)، وشفاء العليل (١٣-١٩)، وشرح الطحاوية (١٥٤).

(٥) انظر: شرح الأصول الخمسة (٣٩٦).

المصححة للتكليف قبل الفعل، والقدرة المصححة للفعل معه^(١)، إلا أن النزاع مع المعتزلة إنما هو في الثانية دون الأولى^(٢)، وهذا هو الذي عليه المحققون من أهل العلم، وهو الذي دلّ عليه كتاب الله تعالى^(٣).

وتعليق الطوفي رَحِمَهُ اللهُ عَلَى ما ذكره عن بعض مشايخه بأن الخلاف في الثانية لا في الأولى يدل على أنه يميل إلى رأي الأشاعرة بأن القدرة تكون مع الفعل، وهذا ما صرح به فقال: "إن القدرة عندنا مع الفعل وعندهم -يريد المعتزلة^(٤) - قبله، لأن الكافر حال كفره مأمور بالإيمان، والمحدث حال حدثه مأمور بالصلاة، فلو لم يكن حينئذ قادراً لزم تكليف ما لا يطاق"^(٥)، فبنى قوله بجواز التكليف بالحال على كونها مقارنة للفعل كما سيأتي.

(١) لعل الطوفي يقصد شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فقال: «ولهذا كان الصواب الذي عليه محققو المتكلمين وأهل الفقه والحديث والتصوف وغيرهم ما دل عليه القرآن وهو: أن الاستطاعة التي هي مناط الأمر والنهي وهي المصححة للفعل لا يجب أن تقارن الفعل، وأما الاستطاعة التي يجب معها وجود الفعل فهي مقارنة له» [انظر: درء التعارض (١/٦٠-٦١) والفتاوى (٣/٣١٩-٣٢٠) (٨/١٢٩-١٣٠، ١٣٣، ٣٧٢) ومنهاج السنة النبوية (٣/٧١) والفتاوى الكبرى (١/٤٦٠-٤٦١) ومختصر الفتاوى المصرية (٢١٣)] ثم سرد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ الأدلة على كلا النوعين، ونظر: بدائع الفوائد (٤/٩٨٢).

(٢) درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٣٢/ب) وانظر: شرح مختصر الروضة (١/٢٢٣-٢٢٤)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (أ/١٧).

(٣) انظر: درء التعارض (١/٦٠-٦١)، والفتاوى (٣/٣١٩-٣٢٠) (٨/١٢٩-١٣٠، ١٣٣، ٣٧٢)، ومنهاج السنة النبوية (٣/٧١)، والفتاوى الكبرى (١/٤٦٠-٤٦١)، ومختصر الفتاوى المصرية (٢١٣)، والمسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين (١٣٢-١٣٨)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/١٣٣١-١٣٣٣)، والقضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة (٢٦٥-٢٧٢) وغيرها.

(٤) انظر: شرح الأصول الخمسة (٣٩٦)، ورسائل العدل والتوحيد (١/٢١٦)، والمغني (١١/٣٠١).

(٥) درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (أ/١٧).

وفي موضع آخر ذكر الطوفي الخلاف في تعلق التكليف بالفعل، فإما أن يتعلق بالفعل قبل وجوده ولا خلاف في جوازه إلا عند شذوذ من الأشعرية، وإما أن يتعلق به بعد حدوثه فهو ممتنع اتفاقاً، لأنه تكليف بإيجاد موجود وهو محال، وإما أن يتعلق به حال حدوثه، فهو جائز خلافاً للمعتزلة^(١).

وما مال إليه الطوفي رحمه الله مخالف لما ورد في الكتاب والسنة، قال شيخ الإسلام رحمه الله: "وهذا في الحقيقة ليس نزاعاً في الأفعال التي أمر الله بها ونهى عنها هل يتناولها التكليف؟، وإنما هو نزاع في كونها غير مقدورة للعبد التارك لها وغير مقدورة قبل فعلها، وقد قدمنا أن القدرة نوعان، وأن من أطلق القول بأن الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل فإطلاقه مخالف لما ورد في الكتاب والسنة وما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها كإطلاق القول بالجبر، وإن كان قد أطلق ذلك طوائف من المنتسبين إلى السنة في ردهم على القدريّة من المنتسبين إلى الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة"^(٢)، وبين الشيخ أنه منع من هذا الإطلاق جمهور أهل العلم، وهو مقتضى قول جميع الأمة^(٣).

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (١/٢٢٣-٢٢٤).

(٢) الفتاوى (١/٢٩٩).

(٣) المصدر السابق.

المبحث الرابع

مسألة تعليل أفعال الله وتنزيهه عن الشر

ذكر الطوفي رحمته الله أهمية مسألة تعليل أفعال الله تعالى، ذلك أن تعليل الأفعال لازم لصحة الاحتجاج بالمعجز^(١)، وبين أن الناس اختلفوا هل أفعال الله تعالى معللة أم لا؟، "فذهب أصحابنا والأكثر إلى أنها غير معللة، وذهب المعتزلة^(٢) إلى أنها معللة وهو المختار"^(٣)، وقد فصل في هذه الخلاف فقال: "والتحقيق في هذا أن العلة تارة يُراد بها موجب الفعل وموجده، وتارة غايته والحكمة الباعثة على فعله، فإن أُريد بالعلة ههنا الأولى؛ فالله تعالى هو علة أفعاله لا علة لها سواه، وإن أُريد بها الثانية؛ فلا بد منها تحرزاً عن لزوم العبث، إذ من لا غاية لفعله يقصدها به إما عابث أو فاعل بالطبع، وكلاهما على الله تعالى محال"^(٤).

والمسألة فيها قولان لأهل السنة فبعض أهل السنة خاصة من نفاة القياس على إنكار التعليل ووافقهم عليه الأشاعرة^(٥)، ولكن جمهور المسلمين من السلف والخلف على القول بالتعليل خلافاً لما حكاه الطوفي رحمته الله، وهذا مذهب أئمة الفقه والعلم ووافقهم على ذلك أكثر أهل الكلام، "وأهل السنة وقد تطابقوا على تعليل أفعال الله بالحكمة من غير حكاية خلاف في ذلك، بل ذكر ذلك الغزالي مع توغله في علم

(١) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (١١/ب) والإكسير في علم التفسير (٤٢).

(٢) انظر: المغني (٩١/١١) للقاضي عبد الجبار.

(٣) شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (١٧/ب) - (١٨/أ).

(٤) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢٧/٢).

(٥) انظر: المحصول (٢٠٥/١) للرازي، والإبهاج (١٧٢/١) للسبكي وغيرهما.

الكلام ذكره في المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى في شرح الرحمن الرحيم، وكذلك ذكر مثل ذلك في الأحياء في سر القدر^(١).

والطوفي رحمه الله لم يفرق بين مذهب السلف ومذهب المعتزلة والفرق بين المذهبين في هذه المسألة أن المعتزلة أثبتت التعليل لكن على أصولهم الفاسدة في التعليل والتجويز، فأثبتوا من التعليل ما لا يُعقل، وهو أنه فعل لعل منفصلة عن الفاعل، مع كون وجودها وعدمها بالنسبة إليه سواء، وأما أهل الفقه والعلم وجمهور المسلمين الذين يثبتون التعليل فلا يثبتونه على قاعدة القدرية ولا ينفونه نفي الجهمية، فيثبتون الحكمة صفة لله تعالى غير مخلوقة^(٢).

وقد ذكر الطوفي رحمه الله حجتين لمنكري التعليل:

الأولى: أن "كل من فعل فعلاً كان مستكملاً بتلك العلة ما لم يكن له قبلها، فيكون ناقصاً بذاته، كاملاً بغيره، والنقص على الله عز وجل محال"^(٣).

الثانية: أنه "لو كانت أفعال الله مُعلّلة لاستدعت عللها عللاً، ولزم التسلسل، لكن اللازم باطل، فالملزوم كذلك"^(٤).

وأجاب الطوفي عن الأولى بأنه لا يلزم من تعليل أفعال الله تعالى استكمالها بغيره، وإنما يلزم ذلك لو كانت مصالح أفعاله ونفعها يعود إليه، وليس كذلك، إنما

(١) إيثار الحق (١٨٨) لابن الوزير.

(٢) انظر: دقائق التفسير (١١١/٢)، ومنهاج السنة النبوية (١٤٤/١، ٤٥٥) (٣١٣/٢)، والفتاوى (٣٨-٣٩، ٣٧٧)، وشفاء العليل (٢٠٦)، والحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى (٥٠-٥١).

(٣) التعيين في شرح الأربعين (٢٤١-٢٤٢)، وانظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢٧/٢)، وشرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٢١/ب)، والأربعين في أصول الدين (٣٥٠/١) للرازي، وشفاء العليل (٢٠٦)، وشرح المقاصد (١٥٦/٢) للتفتازاني، والمواقف (٢٩٤/٣) وغيرها.

(٤) شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٢١/ب)، وانظر: الأربعين في أصول الدين (٣٥٠/١-٣٥١) للرازي، وشرح المقاصد (١٥٦-١٥٧/٢) للتفتازاني، والمواقف (٢٩٤-٢٩٥/٣).

هي عائدة إلى خلقه، فالكمال المستفاد بتلك العلل الغائية لهم لا له سبحانه وتعالى، فالتكاليف العملية - كالعبادات الخمس - معللة بطاعة الله تعالى، وهو سبحانه لا يستفيد بطاعة المكلفين فائدة لم تكن له قبلها، فكذا بقية الأفعال، ثم إن أفعاله إذا لم تكن معللة كانت عبث والله تعالى منزّه عن العبث.

وما ذهب إليه الطوفي رَحِمَهُ اللهُ مِنْ جَوْحٍ، فالصواب - والله أعلم - أن أهل السنة يقولون: إن من الحكمة ما يعود إلى الله تعالى، وهو حبه لمصالح عباده، ورحمته بهم، ولا يلزم من هذا أن يكون مستكملاً بغيره، "فالحكمة تتضمن شيئين: (أحدهما) حكمة تعود إليه يحبها ويرضاها، و(الثاني) إلى عباده هي نعمة عليهم يفرحون بها ويلتذنون بها، وهذا في المأمورات وفي المخلوقات، أما في المأمورات فإن الطاعة هو يحبها ويرضاها ويفرح بتوبة التائب أعظم فرح يعرفه الناس... كما أنه يغار أعظم من غيره العباد، وغيرته أن يأتي العبد ما حرّم عليه، فهو يغار إذا فعل العبد ما نهاه، ويفرح إذا تاب ورجع إلى ما أمره به، والطاعة عاقبتها سعادة الدنيا والآخرة، وذلك مما يفرح به العبد المطيع، فكان فيما أمر به من الطاعات عاقبته حميدة تعود إليه وإلى عباده ففيها حكمة له ورحمة لعباده"^(١).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: "وقول القائل: إن هذا يقتضي أنه مستكمل بغيره فيكون ناقصاً قبل ذلك عنه أجوبة:

(أحدها) أن هذا منقوض بنفس ما يفعله من المفعولات، فما كان جواباً في المفعولات كان جواباً عن هذا، ونحن لا نعقل في الشاهد فاعلاً إلا مُستكملاً بفعله، (الثاني) أنهم قالوا: كماله أن يكون لا يزال قادراً على الفعل بحكمة، فلو قُدِّرَ كونه غير قادر على ذلك لكان ناقصاً، (الثالث) قول القائل: (إنه مستكمل بغيره) باطل فإن ذلك إنما حصل بقدرته ومشيتته لا شريك له في ذلك، فلم يكن في ذلك محتاجاً إلى غيره، وإذا قيل: كُمل بفعله الذي لا يحتاج فيه إلى غيره كان كما لو قيل: كمل

(١) الفتاوى (٨/ ٣٥-٣٦)، وانظر: الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى (٣٩-٤١).

بصفاته أو كُمل بذاته، (الرابع) قول القائل: كان قبل ذلك ناقصاً إن أراد به عدم ما تجدد، فلا نسلم أن عدمه قبل الوقت الذي اقتضت الحكمة وجوده فيه يكون نقصاً، وإن أراد بكونه ناقصاً معنى غير ذلك فهو ممنوع، بل يقال عدم الشيء في الوقت الذي لم تقتض الحكمة وجوده فيه من الكمال، كما أن وجوده في وقت اقتضاء الحكمة وجوده فيه كمال، فليس عدم كل شيء نقصاً، بل عدم ما يصلح وجوده^(١). وأجاب الطوفي رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ عن الحجة الثانية من حجج نفاة التعليل: "أنا لا نسلم لزوم تسلسل العلل، لجواز استنادها إلى علة قديمة، وهي إرادة الله تعالى، وعندها ينقطع التسلسل"^(٢).

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ في الجواب عن هذه الحجة: "وأما كون ذلك يستلزم التسلسل في المستقبل فإنه إذا خلق شيئاً لحكمة توجد بعد وجوده وتلك الحكمة لحكمة أخرى لزم التسلسل في المستقبل، فهذا جائز عند المسلمين وغيرهم ممن يقول بدوام نعيم أهل الجنة، وإنما يخالف في ذلك من شك كالجهم بن صفوان الذي يقول بفناء الجنة والنار، وكأبي الهذيل الذي يقول بانقطاع حركات أهل الجنة والنار، فإن هذين ادّعى امتناع وجود ما لا يتناهى في الماضي والمستقبل وخالفهم جماهير المسلمين"^(٣).

وأما أدلة القول الذي اختار الطوفي رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ فهي كما يلي:

أ- الأدلة النقلية القاطعة دلّت على أن أفعال الله تعالى معللة و"القرآن مملوء بتعاليل الأفعال"^(٤)، فمنها: قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا

(١) الفتاوى (١٤٦/٨).

(٢) شرح تائيه شيخ الإسلام (مخطوط) (٢١/ب).

(٣) الفتاوى (٣٨٠/٨)، وانظر: الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى (٦٩-٧١).

(٤) شرح تائيه شيخ الإسلام (مخطوط) (٢١/أ)، والتعيين في شرح الأربعين (٢٤١)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقيح (مخطوط) (١١/ب).

لَنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ﴿سورة البقرة ١٤٣/٢﴾
فهذه الآية "يُستدل بها على تعليل أحكام الله ﷻ؛ لأنه أخبر أنه إنما حوّل القبلة لعله
أن يعلم المتبع من المنقلب"^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى
الْجَمْعَاتُ فَإِذْ ثَبَّ اللَّهُ وَلِيَ عِزِّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة آل عمران ١٦٦/٣]،
وقوله سبحانه: ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ
عَلَيْهِمْ مِّنْ بَيْنِنَا﴾ [سورة الأنعام ٥٣/٦]، وقوله ﷻ: ﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي
الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ
الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [سورة الحج ٥٣/٢٢]، وقوله: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ
فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾ [سورة الأنعام ١٦٥/٦]، وقوله
تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ
لِيَجْزِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ﴾ [سورة يونس
٤/١٠]، وغيرها من الأدلة الكثيرة^(٢)، "وبالجملة: فما امتن الله على خلقه بأمر لهم
فيه نفع إلا لكونه خلقه لعله انتفاعهم به، وإلا لكان مائاً عليهم بما انتفعوا به اتفاقاً،
من غير قصد منه لانتفاعهم به، والمنُّ بمثل ذلك لا يحسن، لأنه بمثابة مَلِكٍ يَمْنُ على
بعض رعيته فيقول: إن لي إليكم معروفاً عظيماً، سجتكم في السجن؛ فوجدتم فيه
كنزاً، فإن لهم أن يقولوا: إنما وجدنا الكنز اتفاقاً لا بقصدك"^(٣).

ب - الأدلة العقلية دلّت على التعليل من وجهين:

١- لو لم تكن أفعال الله معللة للزم القدح في النبوات، ذلك أن ثبوت النبوات

(١) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢٩٥).

(٢) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٤٢٣) (٢/١٦٦، ٢٠٤، ٢٩١، ٣١٢، ٣٤٦،

٤١٨)، (٣/٨٩، ٢٣٨، ٣٥٦) وشرح تائيه شيخ الإسلام (مخطوط) (٢١/أ)، وانظر: إيثار الحق

(١٩١) لابن الوزير.

(٣) شرح تائيه شيخ الإسلام (مخطوط) (٢١/أ-ب).

متوقف على إظهار المعجز، وإظهار المعجز لأجل إثبات النبوة، وهذا تعليل لفعل الله تعالى^(١).

٢- لو لم تكن أفعال الله تعالى معللة للزم الطعن في حكمته تعالى، إذ الحكيم لا يفعل فعلاً إلا لحكمة، وهي الباعث على إيجاد الفعل، فلو انتفت علة الفعل لانتفت الحكمة، ووجود فعل بلا حكمة عبث ينزه الله تعالى عنه لقوله ﷻ: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾^(٢) فتعالى الله الملك الحق ﷻ [سورة المؤمنون ٢٣/ ١١٥-١١٦] "أي فتعالى عن العبث"^(٣)، ولقوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ [سورة الأنبياء ٢١/ ١٦] "أي لا لحكمة، ولا لعة"^(٤)، "وأفعال الله تعالى كلها حكمة وخير، لكن منها ما ظهر فيه وجه الاختيار، كالنافع من الحيوان والزرور والثمار، ومنها ما خفي فيه ذلك كالمضر من السباع والسموم وأنواع العقار"^(٥)، وبين الطوفي أنه لا يشترط أن تظهر حكمة أفعاله تعالى للبشر^(٥)، "ولو ذهب ذاهب إلى إنكار الحكمة في كل فعل لم تظهر له حكمته، لكان حينئذ مدعياً مساواة الله تعالى في علمه، ومشاركته في

(١) انظر: شرح تائيه شيخ الإسلام (مخطوط) (٢٠/أ-ب)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقييح (مخطوط) (١١/ب)، والإكسير في علم التفسير (٤٢)، وسبق في الفصل الرابع بيان أن المعجزات ليس الدليل الوحيد على ثبوت النبوة، والطوفي رحمه الله - كما سبق - ذكر أدلة كثيرة على ثبوت النبوة، ولعله هنا نقل الحجة من غير بيان وتفصيل في مسألة أدلة إثبات النبوة، وسبقت المسألة في الفصل الرابع.

(٢) شرح تائيه شيخ الإسلام (مخطوط) (٢٠/ب).

(٣) المصدر السابق (٢١/أ) وانظر: التعيين في شرح الأربعين (٢٤١) والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢٧/٢)، والإكسير في علم التفسير (٥).

(٤) شرح مختصر الروضة (٥٨/١).

(٥) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/ ٤٦١-٤٦٢).

معلوماته، ودعوى ذلك كفر^(١)، بل لا يُشرع التعنت في السؤال عن الحكمة؛ لأن الله تعالى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [سورة الأنبياء ٢١/٢٣] وهذه هي طريقة القرآن "أي هو تام الحكمة والتصرف في خلقه فلا يعترض عليه"^(٢)، ولهذا قال القاضي أبو يعلى رحمه الله: "مذهبنا مذهب السلف: السكوت عن (كيف) في صفاته، وعن (لِمَ) في أفعاله"^(٣).

وأما القول بأن أفعال الله تعالى معللة بالأغراض، فقد نسب الطوفي رحمه الله هذا القول إلى المعتزلة^(٤)، وفصل فيه فقال: "إن أراد بذلك أغراضاً تفيده كمالاً ليس له - كما في حقنا - يعمل أحداً سريراً لينام عليه، أو يقاتل أعداء ليملك أرضهم، ويرأس عليهم ونحو ذلك، فهذا ممتنع في حق الله، إذ كماله ذاتي أزلي سرمدي، وإن أراد أغراضاً هي حكم الأفعال مقتضيات وغايات لها كتصرف الملوك في ممالكهم، فهذا لا وجه لمنعه، والقرآن مملوء بالتصريح به... وبالجمل ما فعل الله سبحانه ولا يفعل

(١) الإكسير في علم التفسير (٥).

(٢) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/٢٥)، وانظر: شرح مختصر الروضة (٢/٥٠٧-٥٠٨).

(٣) علم الجدل في علم الجدل (١٦٠) وانظر: حلال العقد (مخطوط) (١٠/ب) ودرء القول القبيح (مخطوط) (٤٤/أ) وشرح التائية (مخطوط) (٢٦/ب) و(٧٧/ب) والتعيين (٧٤) وانظر طبقات الحنابلة (٢/٢٢٦) وهذا القول مشهور بين أهل السنة والجماعة، ويريدون به في الأفعال نفي إدراك كنه الغاية المقصودة بالأفعال، وهي الحكمة، وهذا لا ينفي ثبوت الحكمة التي تكون مقصودة له في نفس الأمر، ولا كونه مريداً لها، فنفي الشيء غير نفي العلم به [انظر: الإبانة (كتاب القدر) (١/٢٤٨) لابن بطة، وبيان تلبيس الجهمية (١/١٩٧-١٩٨)، والصفدية (١/٢٩٨)].

(٤) درء القول القبيح بالتحسين والتقيح (مخطوط) (١١/أ-ب)، وألمح إلى هذا القاضي عبد الجبار (١١/٩١)، ومن نسبه إلى المعتزلة شيخ الإسلام رحمه الله في المنهاج (١/٤٥٥) (٣/١٤) والآمدي في غاية المرام (١/٢٢٤) والإيجي في المواقف (٣/٢٩٧)، والرازي في التفسير الكبير (٢١/٦٨)، وغيرهم.

فعلاً إلا لحكمة من مقتضى وغاية" (١).

ومما يجدر التنبيه عليه أن لفظ (الغرض) لفظ "بدعي لم يرد في كتاب ولا سنة ولا أطلقه أحد من أئمة الإسلام وأتباعهم على الله" (٢)، قال شيخ الإسلام رحمه الله: "وأما لفظ الغرض فالمعتزلة تصرح به... وأما الفقهاء ونحوهم فهذا اللفظ يشعر عندهم بنوع من النقص، إما ظلم، وإما حاجة، فإن كثيراً من الناس إذا قال: فلان له غرض في هذا، أو فعل هذا لغرضه، أرادوا أنه فعله لهواه ومراده المذموم، والله منزّه عن ذلك، فعبر أهل السنة بلفظ الحكمة والرحمة والإرادة ونحو ذلك مما جاء به النص وطائفة من المثبتين للقدر من المعتزلة يعبرون بلفظ الغرض أيضاً ويقولون: إنه يفعل لغرض؛ كما يوجد ذلك في كلام طائفة من المنتسبين إلى السنة" (٣).

وأما تنزيه الله تعالى عن الشر، فقد بين الطوفي رحمه الله أن الله تعالى لا يطلق عليه اسم (شرير) لكونه خالق الخير والشر، وذلك لعدم ورود السمع بذلك (٤)، مع تأكيد الطوفي رحمه الله على كون الله تعالى خالقاً لكل شيء ومنه الخير والشر، لقوله سبحانه: ﴿وَنَبَلُوكُمْ بِالْأَشَرِّ وَالْخَيْرِ فَتَنَّا وَاللَّيْنِ تَرْجِعُونَ﴾ [سورة الأنبياء ٢١ / ٣٥]، وقوله: ﴿وَبَلَوْنَهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ﴾ [سورة الأعراف ٧ / ١٦٨]، فالشر والخير من عند الله ﷻ عدلاً وفضلاً (٥)، وقوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [سورة الفرقان ٢ / ٢٥] (٦)، ولقوله سبحانه: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [سورة الفلق ١١٣ / ٢] (٧)، وقد قرر الطوفي أن الشر لا يُنسب إلى الله تعالى - وإن كان خالقاً له -

(١) درء القول القبيح بالتحسين والتقيح (مخطوط) (١١ / ب).

(٢) مفتاح دار السعادة (٢ / ٦٦).

(٣) منهج السنة النبوية (١ / ٤٥٥) وانظر: المنهاج (٢ / ٣١٤) (٣ / ١٤).

(٤) انظر: الصعقة الغضبية (٣٣٨).

(٥) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣ / ٢٨).

(٦) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣ / ٦٣).

(٧) انظر: المصدر السابق (٣ / ٤٢٦).

تأدباً معه ﷺ كما قال تعالى حكاية عن الجن قولهم: ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [سورة الجن ١٠/٧٢] فحذفوا فاعل الشر تأدباً، وكذا قوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [سورة الشعراء ٨٠/٢٦] ولم يقل أمرضني تأدباً مع الله تعالى^(١)، وأما حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال في دعاء الاستفتاح: «ليكن وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس إليك»^(٢)، فقال الطوفي رحمه الله: "وتأوله الجمهور على معنى أن طلب الشر ليس إليك، ﴿قُلْ إِنْ أَلَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [سورة الأعراف ٢٨/٧]، أو على أن الشر لا يتقرب به إليك»^(٣)، أو على أنه لا يصعد إليك لمفهوم ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [سورة فاطر ١٠/٣٥]، الآية وهو تأويل قريب جيد"^(٤).

(١) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٧٦/أ)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٣٨٥).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ح (٧٧١).

(٣) هذا المعنى ذهب إليه النظر بن شميل كما في فضائل الصحابة (٢/٦٩٦) للإمام أحمد، وذهب إليه ابن خزيمة كما في صحيحه (١/٢٣٦)، وذهب إليه ابن حبان كما في صحيحه (٥/٧٢).

(٤) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٣٨٥)، وقال النووي في شرح صحيح مسلم (٦/٥٩): «وفيه خمسة أقوال، (أحدها): معناه لا يتقرب به إليك، قاله الخليل بن أحمد، والنضر بن شميل وإسحق بن راهويه، ويحيى بن معين، وأبو بكر بن خزيمة، والأزهري وغيرهم، و(الثاني) حكاه الشيخ أبو حامد عن المزني، وقاله غيره أيضاً، معناه لا يضاف إليك على إنفراده، لا يقال: يا خالق القردة والخنزير، يا رب الشر ونحو هذا، وإن كان خالق كل شيء، ورب كل شيء، وحينئذ يدخل الشر في العموم، و(الثالث) معناه والشر لا يصعد إليك، إنما يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح، و(الرابع) معناه والشر ليس شراً بالنسبة إليك، فإنك خلقتَه بحكمة بالغة، وإنما هو شر بالنسبة إلى المخلوقين، و(الخامس) حكاه الخطابي أنه كقولك: فلان إلى بني فلان إذا كان عداده فيهم أو صفوه إليهم» وانظر: المجموع (٣/٢٦٣)، وتاريخ مدينة دمشق (١٠/٣١٣)، والاعتقاد (١٤٥) للبيهقي، وشرح الطحاوية (٤١٢)، وجامع العلوم

والصواب - والله أعلم - أن معنى الحديث "أجل وأعظم من قول من قال: والشر لا يتقرب به إليك، وقول من قال: والشر لا يصعد إليك، وأن هذا الذي قالوه وإن تضمن تنزيهه عن صعود الشر إليه، والتقرب به إليه، فلا يتضمن تنزيهه في ذاته وصفاته وأفعاله عن الشر، بخلاف لفظ المعصوم الصادق المصدق، فإنه يتضمن تنزيهه في ذاته تبارك وتعالى عن نسبة الشر إليه بوجه ما، لا في صفاته ولا في أفعاله ولا في أسمائه، وإن دخل في مخلوقاته كقوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾^(١) مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ [سورة الفلق ١١٣ / ١-٢]^(٢)، فإن الله تعالى "لا يخلق شراً محضاً، بل كل ما يخلقه ففيه حكمة هو باعتبارها خيراً، ولكن قد يكون فيه شر لبعض الناس، وهو شر جزئي إضافي، فأما شر كلي أو شر مطلق فالرب منزّه عنه، وهذا هو الشر الذي ليس إليه، وأما الشر الجزئي الإضافي فهو خير باعتبار حكمته، ولهذا لا يضاف الشر إليه مفرداً قط بل إما أن يدخل في عموم المخلوقات كقوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [سورة الفرقان ٢٥ / ٢]، وإما أن يضاف إلى السبب كقوله: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [سورة الفلق ١١٣ / ٢]، وإما أن يحذف فاعله كقول الجن: ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [سورة الجن ٧٢ / ١٠]^(٣)، ولهذا لا يضاف الشر المخلوق إلى الله تعالى مجرداً عن الخير، فإذا ذكر باسمه الخاص قرن بالخير كالضار النافع، والمعطي المانع، والخافض الرافع، والمعز المذل فيجمع بين الاسمين لما فيه من العموم والشمول الدال على وحدانية الله ﷻ، ولهذا لا يدعى

والحكم (٢٢٨)، وفتح الباري (١٣ / ٥٣٢)، ونيل الأوطار (٢ / ٢٠٩) وغيرها، وقال ابن الوزير

في إثبات الحق (٢٣٧): «ومعنى ذلك ليس إليك الذم عليه واللوم فيه كقوله ومن وجد شراً فلا يلومن إلا نفسه فإن الله مكن بالقدرة وبين بالعقل والرسول وأزاح العلل وقطع الإعذار».

(١) بدائع الفوائد (٢ / ٤٣٩) وانظر: طريق الهجرتين (١٦٦) ومدارج السالكين (١ / ٢٠).

(٢) مجموع الفتاوى (١٤ / ٢٦٦)، وانظر: منهج السنة النبوية (٥ / ٤٠٩-٤١٠) وشفاء العليل

(١٦٩) وشرح الطحاوية (٤١٢)، وجامع العلوم والحكم (٢٢٨).

بأحد الاسمين كالضار والنافع والخافض والرافع بل يذكران جميعاً^(١)، "وإذا عُرف هذا فالظلم والكفر والفسوق والعصيان وأنواع الشرور واقعة في مفعولاته المنفصلة التي لا يتصف بها، دون أفعاله القائمة به، ومن انكشف له هذا المقام فهم معنى قوله «والشر ليس إليك»"^(٢).

(١) انظر: منهاج السنة النبوية (٥/٤٠٩-٤١٠).

(٢) مفتاح دار السعادة (٢/١١٢).

المبحث الخامس: التحسين والتقبيح

مسألة التحسين والتقبيح من المسائل التي أخذت حيزاً كبيراً من كلام الطوفي رحمه الله، فقد ألف فيها كتابه (درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح) والذي لا يزال مخطوطاً، أسهب فيه في ذكر الخلاف في المسألة، وسرد فروع هذه المسألة، إضافةً إلى كلامه في ثنايا كتبه الأخرى، وقد بين الطوفي رحمه الله أهمية المسألة، ذلك أن مدار كثير من الضلالات على هذا الأصل^(١)، وسيكون الحديث عن من خلال ما يلي:

أولاً: تعريف الحُسن والقبح:

ذكر الطوفي رحمه الله أن أهل السنة يعرفون الحُسن بأنه ما ورد الشرع بتعظيم فاعله والثناء عليه، أو ما أمر الله سبحانه وتعالى به أو أذن فيه، أو ما ورد به الشرع اقتضاءً لفعله وثناءً على فاعله، والقبح ما نهى عنه أو منع منه أو ما ورد به الشرع اقتضاءً لتركه وذماً لفاعله^(٢).

وانتقد الطوفي رحمه الله بعض التعريفات الأخرى التي ذهب إليها المعتزلة^(٣)، كتعريف الحُسن بأنه ما للقادر عليه فعله، وكتعريفه بأنه الفعل العاري عن وجوه القبح، وكذا تعريفه بأنه ما لا يستحق فاعله الذم، لأنها يلزم عليها الدور "لأننا لا نعلم أن له فعله حتى نعلم حسنه فلو عرفنا حسنه بأن له فعله لزم الدور"^(٤)، و"لأننا لا نعلم أنه عري عن وجوه القبح وعدم استحقاق فاعله الذم؛ حتى يُعلم أنه حسن،

(١) انظر : درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٢/ب)، (٦/أ)، (١٠/ب).

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (١/٤٠٤، ٤٠٧)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٦/أ).

(٣) انظر المغني (٦- القسم الأول- /٢٦-٢٨)، والمعتمد (١/٣٣٦-٣٣٧) لأبي الحسين البصري.

(٤) درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٥/ب).

فلو عرفنا كونه حسناً بأنه عريٌّ عن وجوه القبح وعدم استحقاق فاعله الذم كان دوراً^(١).

وهذا التعريف للطوفي رَحِمَهُ بِنَاءً على رأيه في هذه المسألة من أن مرجعها إلى الشرع فحسب، وسيأتي ذكر المسألة.

ثانياً: تحرير محل النزاع:

نقل الطوفي^(٢) رَحِمَهُ تحقيق الكلام في المسألة عن الرازي^(٣)، ذلك أن الحسن والقبح يطلقان ويُراد بهما عدة أمور:

١- ما لاءم الطبع ونافره، كإنقاذ الغريق واتهام البريء، وكاللذة والألم، وكالحلاوة والمرارة، والفرح والحزن، ونحو ذلك.

٢- وقد يُراد بهما صفة الكمال والنقص، كالعلم والجهل، والشجاعة والجبن، والقدرة والعجز، ونحو ذلك، ولا نزاع في أنهما بهذين المعنيين عقليان، أي: يستقل العقل بإدراك الحسن والقبح فيهما، قال الطوفي رَحِمَهُ: "وفي هذا الإطلاق نظر وتجوّز، فإنهما بالمعنى الأول إنما يعرفان بالطبع والحس والوجدان، والأمر قريب"^(٤).

٣- وقد يُراد بهما كون الفعل موجباً للثواب والعقاب والمدح والذم، وهذا هو

(١) المصدر السابق، وانظر: المحصول (١٨٧/٦) للرازي.

(٢) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٦/أ) (٨/ب)، وشرح مختصر الروضة (١/٤٠٣)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٢٤٠).

(٣) انظر: المحصول (١/١٥٩)، والمحصل (٤٧٨-٤٧٩)، وانظر: منهاج السنة النبوية (٣/٢٨)، والفتاوى (٣/١١٤) (٨/٩٠، ٣٠٩)، والإحكام (١/١١٩-١٢٠) للآمدي، والمستصفى (٤٥) للغزالي، ومفتاح دار السعادة (٤٤)، والمواقف (٣/٢٦٢)، وروح المعاني (٤/٢٠٣)، وشرح المقاصد (٢/١٤٨)، وتحرير محل النزاع بهذا «أطبق عليه جمهور المتأخرين» كما يقول الشوكاني رَحِمَهُ في إرشاد الفحول (٢٦).

(٤) درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٦/ب).

محل النزاع، الذي وقع فيه الخلاف في المسألة فالمعتزلة ومن وافقهم من الفقهاء يقولون: يُعرف بالعقل، والأشاعرة ومن وافقهم من الفقهاء يقولون: يُعرف بالشرع فحسب كما سيأتي.

ومما يجب أن يُعلم أنَّ نفي "الحسن والقبح العقليين مطلقاً لم يقله أحد من سلف الأمة ولا أئمتها، بل ما يؤخذ من كلام الأئمة والسلف في تعليل الأحكام وبيان حكمة الله في خلقه وأمره وبيان ما فيما أمر الله به من الحسن الذي يعلم بالعقل وما في مناهيه من القبح المعلوم بالعقل ينافي قول النفاة، والنفاة ليس لهم حجة في النفي أصلاً" (١).

أما المعاني الثلاثة للحسن والقبح والتي نقلها الطوفي رحمه الله عن الرازي فالكلام عليها من خلال ما يلي:

أولاً: نقد الطوفي للمعنى الثاني في محله، إذ إنه "لا يُخالف الأول، فإن الكمال الذي يحصل للإنسان ببعض الأفعال هو يعود إلى الموافقة والمخالفة، وهو اللذة أو الألم، فالنفس تلتذ بما هو كمال لها، وتتألم بالنقص فيعود الكمال والنقص إلى الملائم والمنافي" (٢)، ثم إنَّ هذا المعنى لم يذكره عامة المتقدمين المتكلمين في هذه المسألة، ولكن ذكره الرازي وأخذه عن الفلاسفة (٣).

ثانياً: أنَّ المعنى الثالث الراجح فيه أنه ليس خارجاً عن المعنى الأول، ولا منافياً له "فليس في الوجود حسنٌ إلا بمعنى الملائم، ولا قبيحٌ إلا بمعنى المنافي، والمدح والثواب ملائم، والذم والعقاب منافي، فهذا نوع من الملائم والمنافي" (٤)، فجميع الأفعال التي أوجبها الله تعالى وندب إليها هي نافعة لفاعليها ومصلحة لهم، وجميع

(١) الرد على المنطقيين (٤٢١) وانظر: الفتاوى الكبرى (٢٩٥/٥).

(٢) الفتاوى (٣١٠/٨) وانظر: (١١٥/٣).

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق (٣٠٩/٨) وانظر: (١١٥/٣).

الأفعال التي نهى الله عنها هي ضارة لفاعليها ومفسدة في حقهم، والحمد والثواب المترتب على طاعة الشارع نافع للفاعل ومصلحة له، والذم العقاب المترتب على معصيته ضار للفاعل ومفسدة له" (١).

ثالثاً: الراجع أن المعنى الأول قد "يُعلم بالعقل تارة، وبالشرع أخرى، وبهما جميعاً أخرى، لكن معرفة ذلك على وجه التفصيل ومعرفة الغاية التي تكون عاقبة الأفعال من السعادة والشقاوة في الدار الآخرة لا تُعرف إلا بالشرع، فما أخبرت به الرسل من تفاصيل اليوم الآخر، وأمرت به من تفاصيل الشرائع لا يعلمه الناس بعقولهم، كما أن ما أخبرت به الرسل من تفصيل أسماء الله وصفاته لا يعلمه الناس بعقولهم، وإن كانوا قد يعلمون بعقولهم جمل ذلك" (٢).

ثالثاً: المذاهب في المسألة

١- مذهب المعتزلة:

ذكر الطوفي رحمه الله أن المعتزلة في ذهبت إلى أن الأفعال لذواتها منقسمة إلى حسنة وقبيحة، أو أن الحسن والقبح معنيان قائمان بالحسن والقبيح على خلاف بينهم في ذلك (٣)، وقالوا: إن الأفعال ثلاثة أقسام:

(١) المصدر السابق (٨ / ٩٠).

(٢) الفتاوى (٣ / ١١٥).

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة (١ / ٣٠٦، ٤٠٢)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٧ / أ)، شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٤٦ / ب)، وقال الدكتور عبدالرحمن المحمود في كتاب القضاء والقدر (٢٥٢): «ينبغي أن يُعلم أن المعتزلة مختلفون في هذا الأمر - والخلاف واقع بين مدرستي البصرة وعلى رأسها أبو هاشم والقاضي ترى أن الفعل الحسن والقبيح إنما كان كذلك لوجوه واعتبارات وقع الفعل عليها، فليس قبح الأفعال وحسنها لذاتها أو لصفات حقيقية، بل لوجوه اعتبارية وأوصاف إضافية بحسب الاعتبار، وأما مدرسة بغداد فترى أن الحسن والقبح إنما هو لذات الفعل»، وقد أشار للخلاف القاضي عبد الجبار في شرح الأصول

أحدها: ما يُدرك حُسنه وقُبحه بضرورة العقل، كحسن الإيمان والعدل وكقبح الكفر والظلم.

الثاني: ما يُدرك بنظر العقل كحُسن الصدق الضار، وقُبْح الكذب النافع، إذ قد اشتمل كلُّ منهما على جهتين: حُسن وقُبْح، ومصلحة ومفسدة، فاحتيج في معرفة الحُسن والقُبْح منهما إلى نظر يرجح إحدى الجهتين على الأخرى، بخلاف الأول فإنه ضروري لتمحض مصلحته.

الثالث: ما لا يُدرك إلا بالسمع ولا سبيل إلى العقل في إدراكه بدون التوقيف، وذلك كحُسن العبادات واختصاصها بالأمكنة والأوقات مما لا يُدركه العقل، وكقبح المحرمات كالخمر ونحوها، فيحتاج فيه إلى موقف من الشرع^(١).

قال الطوفي رَحِمَهُ اللهُ: "فهذه حكاية المحققين لمذهب المعتزلة، وقد استفاض ذكر مذهبهم على ألسنة الفقهاء وغيرهم، حتى استعملوا فيه عبارات مجملة موهمة كقولهم: العقل يُحسِّن ويُقَبِّح"^(٢)، أو العقل يُوجب ويُحرِّم، أو حَاطِر ومُبِيح، حتى صار بعضهم يفهم أنَّ العقل شارع فوق الشرع، وأنه ملزم له بالحكم بمقتضاه إلزام الغريم غريمه، وسبب ذلك تلقي بعضهم تلك العبارات عن بعض من نظر وتدبر"^(٣)، وهم إنما يقولون: إن العقل مُدرك بما جعل الله رَحِمَهُ اللهُ فيه من القوة لحسن الحسن وقبح القبيح، وأنَّ هذا الفعل ينبغي أو لا ينبغي، ويدرك إدراكاً حكماً - أي

الخمسة (٣٠٩-٣١٠) وانظر: المواقف (٣/ ٢٦٨، ٢٧٠).

(١) انظر: المغني (٦- القسم الأول- / ٦٣-٦٤)، والمواقف (٣/ ٢٦٢)، وغاية المرام (٢٣٤)، والبرهان في أصول الفقه (١/ ٧٩-٨٠) للجويني، والمستصفى (٤٥) للغزالي.

(٢) قال القاضي عبد الجبار في المغني (٦- القسم الأول- / ٦٥): «فالقول بأنَّ العقل يُقَبِّح ويُحسِّن أو السمع، لا يصح إلا أن يُراد أنهما يدلان على ذلك من حال الحسن والقبح».

(٣) شرح مختصر الروضة (١/ ٤٠٣)، وانظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط)

(٦/ ب) - (٧/ أ)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/ ٧١-٧٢، ٢٤٠-٢٤١)،

وشرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٤٦/ ب).

من جهة الحكمة - أنَّ هذا الفعل مما تقتضي السياسية الشرعية أن يُثاب أو يعاقب عليه، وأنَّ الحسن والقبح مدركان بالعقل كما يُدركان بالشرع، وأنَّ الشرع مؤكد لحكم العقل في ذلك، ولما كان العقل يُدرك أحكام الحقائق من حيث الجواز والامتناع والوجوب، فكذلك يُدرك أحكام التكاليف من حسن وقبح وما بينهما^(١)، وذكر الطوفي أن الكرامية والبراهمة وافقوا المعتزلة على القول بأن الأفعال حسنة وقبيحة لذاتها^(٢).

٢- مذهب جمهور أهل السنة:

وأما الرأي الذي ذهب إليه الطوفي رَحِمَهُ اللهُ وقرره في جميع كتبه^(٣) فهو ما نسبه إلى الجمهور وأهل السنة، وهو أنَّ حُسن الأفعال وقبحها مستفاد من أمر الشرع ونهيه لا من ذواتها، ولا من صفات قامت بها، فلا يُعلم استحقاق المدح والذم، ولا الثواب والعقاب إلا من جهة الشرع على ألسنة الرسل، "فلو أمر الله تعالى بما شاء كان حسناً، ولو نهى عما شاء لكان قبيحاً"^(٤).

ولم يذكر الطوفي رَحِمَهُ اللهُ غير هذين القولين، وفي نسبة القول الثاني إلى جمهور أهل السنة نظر، إذ هو مذهب الأشاعرة وقول بعض الفقهاء من أصحاب مالك

(١) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/ ٢٤٠-٢٤١).

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (١/ ٣٠٧)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٦/ أ)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/ ٣٦١)، وقد سبق ذكر مذهب البراهمة في المبحث الثاني من الفصل الرابع، وقد حدا بهم هذا القول إلى اعتقاد أنه لا حاجة إلى الأنبياء.

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة (١/ ٢٦٣، ٣٠٦، ٤٠٤) (٢/ ٢٦٤، ٢٨٤)، التعيين في شرح الأربعين (٢٤٢)، شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٤٦/ ب) (٤٨/ أ)، درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٨/ ب) (٣٦/ أ)، الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٩/ ٢).

(٤) درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٣٦/ أ).

والشافعي وأحمد، ومن وافقهم من الظاهرية^(١)، وأكثر أهل العلم من الفقهاء وأهل الحديث على القول بإثبات التحسين والتقبيح العقليين^(٢)، "لكن لا يثبتونه كما يثبته نفاة القدر من المعتزلة وغيرهم، بل القائلون بالتحسين والتقبيح من أهل السنة والجماعة من السلف والخلف - كمن يقول به من الطوائف الأربعة وغيرهم - يثبتون القدر والصفات ونحوهما مما يخالف فيه المعتزلة أهل السنة، ويقولون مع هذا بإثبات الحسن والقبح العقليين"^(٣)، وهم "لا يوافقون المعتزلة على قولهم: إن الله تعالى لم يخلق أفعال العباد ولا شاء الكائنات، بل يقولون: إنَّ الله خلق كل شيء، وما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، لكنهم مع هذا يثبتون لفعله حكمة وينزهونه عن القبائح"^(٤)، وسيأتي بيان قولهم في القول الراجح.

وقبل الدخول إلى بقية كلام الطوفي رَحِمَهُ اللهُ فِي عَرْضِ أدلة الفريقين، يحسن أن نذكر

(١) انظر: الفصل (٣/٦٣).

(٢) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ فِي منهج السنة (١/٤٤٩): «والقول الثاني أن العقل قد يعلم به حسن كثير من الأفعال وقبحها في حق الله وحق عباده، وهذا مع أنه قول المعتزلة فهو قول الكرامية وغيرهم من الطوائف، وهو قول جمهور الحنفية، وكثير من أصحاب مالك والشافعي وأحمد كأبي بكر الأبهري وغيره من أصحاب مالك، وأبي الحسن التميمي، وأبي الخطاب الكلوزاني من أصحاب أحمد، وذكر أن هذا القول قول أكثر أهل العلم، وهو قول أبي علي بن أبي هريرة، وأبي بكر القفال وغيرهما من أصحاب الشافعي، وهو قول طوائف من أئمة أهل الحديث، وعدو القول الأول من أقوال أهل البدع، كما ذكر ذلك أبو نصر السجزي في رسالته المعروفة في السنة، وذكره صاحبه أبو القاسم سعد بن علي الزنجاني في شرح قصيدته المعروفة في السنة» [وانظر: النبوات (١٠٣) والفتاوى (١٨٣/١٣) والرد على المنطقيين (٤٢٠-٤٢١) والفتاوى الكبرى (٢٩٥/٥) وداء التعارض (٨/٤٩٢)]، وقد راجعت رسالة السجزي فوجدت أنه قال عن القول الأول (٩٥): «وهذا لعمرى مخالفة العقل عياناً»، وبَيَّن في صفحة (١٣٩) تناقض اختيار الأشعري في هذه المسألة مع قوله بوجوب النظر عقلاً.

(٣) الرد على المنطقيين (٤٢٠).

(٤) العقيدة الأصفهانية (٢٠٥)، وانظر: حاشية ابن عابدين (٤/٢٨).

القول الراجح الذي عليه سلف الأمة - كما قرره شيخ الإسلام رحمته الله - في هذه المسألة، ويتخلص في عدة أمور:

أ- أن الأفعال عدة أنواع^(١):

١- إذا كان الفعل مشتملاً على مصلحة أو مفسدة فيعلم حسنه أو قبحه بالعقل والشرع - ولو لم يرد الشرع بذلك - كما يعلم أن العدل مشتمل على مصلحة العالم، والظلم يشتمل على فسادهم، لا أنه أثبت للفعل صفة لم تكن؛ لكن لا يلزم من حصول هذا القبح أن يكون فاعله معاقباً في الآخرة إذا لم يرد شرع بذلك.

٢- أن الشارع إذا أمر بشيء صار حسناً، وإذا نهى عن شيء صار قبيحاً واكتسب الفعل صفة الحسن والقبح بكتاب الشارع.

٣- أنه قد يأمر الشارع بشيء ليمتحن العبد هل يطيعه أم يعصيه؟ ولا يكون المراد فعل المأمور به كما أمر إبراهيم بذبح ابنه، فلمّا أسلما وتلّ للجبين حصل المقصود ففداه بالذبح، وكذلك حديث الأبرص والأقرع والأعمى لما بعث الله إليهم من سألهم الصدقة، فلما أجاب الأعمى قال الملك: «أمسك مالك، فإنما ابتليتكم فقد رضي الله عنك وسخط على صاحبيك»^(٢)، فالحكمة منشؤها من نفس الأمر لا من نفس المأمور به.

والنوع الثاني والثالث لم يفهمه المعتزلة، وزعموا أن الحسن والقبح لا يكون إلا لما هو متصف بذلك بدون أمر الشارع، والأشاعرة ادعوا أن جميع الشريعة من قسم الامتحان، وأن الأفعال ليست لها صفة لا قبل الشرع ولا بالشرع، والراجح قول الجمهور الذين أثبتوا الأقسام الثلاثة^(٣).

(١) انظر: الفتاوى (٨/ ٤٣٤-٤٣٦).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء باب حديث أبرص وأعمى وأقرع في بني إسرائيل (٣٤٦٤)، ومسلم في كتاب الزهد والرقائق ح (٢٩٦٤).

(٣) انظر: المصدر السابق.

ب- أن مما غلط فيه غلاة القائلين بالتحسين والتقبيح أنهم قالوا: إنَّ العباد يعاقبون على أفعالهم القبيحة ولو لم يبعث إليهم رسولاً، وهذا خلاف النص قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾ [سورة الإسراء ١٧/١٥]، وقال تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [سورة النساء ٤/١٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا﴾ [سورة القصص ٢٨/٥٩]، وقال تعالى: ﴿تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ ٨ ﴿قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ﴾ ٩ ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ ١٠ [سورة الملك ٦٧/٨-١٠]. وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «ولا أحد أحب إليه العذر من الله ومن أجل ذلك بعث المبشرين والمنذرين»^(١)، «والنصوص الدالة على أن الله لا يعذب إلا بعد الرسالة كثيرة ترد على من قال من أهل التحسين والتقبيح أن الخلق يعذبون في الأرض بدون رسول أرسل إليهم»^(٢).

كما أنهم غلطوا في قياس الرب على خلقه، حيث قالوا: ما حسن من المخلوق حسن من الخالق، وما قبح من المخلوق قبح من الخالق^(٣)، وهذا قول باطل لأن فيه تشبيهاً للخالق بالمخلوق، وللمخلوق بالخالق في الأفعال، فكما أن تمثيل الخالق بالمخلوق والمخلوق بالخالق في الصفات باطل، فهذا كذلك^(٤).

(١) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد باب قول النبي ﷺ لا شخص أغير من الله ح(٧٤١٦)،

ومسلم في كتاب اللعان ح(١٤٩٩).

(٢) الفتاوى (٤٣٥/٨) وانظر: مدارج السالكين (٢٣٢).

(٣) انظر: المغني (٦-القسم الأول-/-١١٥-١٢١).

(٤) انظر: الفتاوى (٤٣١/٨)، والصواعق المرسلة (٤/١٤٩٣)، ومفتاح دار السعادة (٢/٥٩).

ج- أنَّ مما غلط فيه غلاة نفاة التحسين والتقبيح أنهم قالوا: إنَّ السجود لغير الله تعالى والكذب والزنا والظلم والفواحش ونحوها كلها ليست في ذاتها قبيحة، وقبحها والعقاب عليها إنما ينشأ بالشرع، وهذا خلاف النص قال تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنِّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة الأعراف ٢٨/٧]، "فأخبر سبحانه أن فعلهم فاحشة قبل نهيهِ عنه، وأمر باجتنابه بأخذ الزينة، و(الفاحشة) ههنا هي طوافهم بالبيت عراة -الرجال والنساء- غير قريش^(١)، ثم قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ أي لا يأمر بما هو فاحشة في العقول والفطر، ولو كان إنما علم كونه فاحشة بالنهي، وأنه لا معنى لكونه فاحشة إلا تعلق النهي به، لصار معنى الكلام: إن الله لا يأمر بما ينهى عنه، وهذا يصاب عن التكلم به أحاد العقلاء فضلاً عن كلام العزيز الحكيم، وأي فائدة في قوله: إن الله لا يأمر بما ينهى عنه؟، فإنه ليس لمعنى كونه فاحشة عندهم إلا أنه منهيٌّ عنه، لا أن العقول تستفحشه^(٢).

د- بقى الإشارة إلى أنَّ فائدة ورود الشرع بما أدرك العقل حسنه أو قبحه، وهي أنَّ أمر الله تعالى به كساه حسناً إلى حسنه، ونهيه تعالى عنه زاده قبحاً إلى قبحه^(٣).

-
- (١) وهذا قول ابن عباس رضي الله عنه ومجاهد والشعبي والسدي وغيرهم وهو ما ذكره ابن جرير الطبري كما في تفسيره (١٥٣-١٥٤/٨) وانظر: تفسير البغوي (١٥٥/٢)، ومعاني القرآن (٢٥/٣) للنحاس، والفتاوى (٣٨١/١٥، ٤١٤)، تفسير ابن كثير (٢٠٩/٢)، وفتح القدير (١٩٩/٢)، وقال القرطبي في تفسيره (١٨٧/٧): وهو قول أكثر المفسرين.
- (٢) مدارج السالكين (٢٣٣-٢٣٤/١) وانظر بقية كلامه رحمته الله إلى صفحة (٢٣٧) وقد قال رحمته الله في (٢٣٦): «والقرآن صريح في إبطال هذا المذهب»، وانظر أيضاً: مفتاح دار السعادة (١٠).
- (٣) انظر: مفتاح دار السعادة (٢٧، ٩/٢) ومدارج السالكين (٢٣٥/١).

رابعاً: الأدلة التي احتج بها الطوفي على مذهبه

أ- الأدلة النقلية:

مما احتج به الطوفي رَحِمَهُ اللهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾ [سورة الإسراء ١٧/ ١٥]، "ووجه دلالتها أنه نفى العقاب قبل الشرع، ولو استقل العقل بإثباته لما صحَّ نفيه، ولتناقض دليل العقل والسمع، وتناقضهما في نفس الأمر محال للإجماع على أنَّ الشرع لم يَرُدْ بما يُنَافِي العقل، فإذا رأينا دليل العقل قد ناقض قاطع السمع وصريحه، علمنا أنَّ ذلك شبهة عقلية لا حجة"^(١). وهذا الكلام لا شك أنه حق وهو الذي قال به أهل السنة كما سبق خلافاً للمعتزلة، ولا يلزم عليه أنَّ العقل لا يُحسِّن ويُقَبِّح.

وفي كتاب آخر تحدث الطوفي رَحِمَهُ اللهُ عن هذه الآية فقال: "يحتج به الجمهور على أن لا حكم للعقل بإيجاب ولا حظر ولا تحسين ولا تقبيح، ولا يقتضي شيئاً من ذلك، وتقريره أنه لو كان له حكم لتوجه التعذيب على من عصى بموجب حكمه قبل بعثة الرسل، واللازم باطل؛ فالملزوم كذلك، أما الملازمة؛ فلأنه لو كان له حكم لكان مخالفه عاصياً قبل البعثة، ولو كان مخالفه عاصياً لتوجه التعذيب عليه حينئذ، وأما انتفاء اللازم، فلهذه الآية؛ إذ نفى التعذيب قبل البعثة"^(٢)، وما ذكر الطوفي رَحِمَهُ اللهُ لزومه لا يلزم، إذ التعذيب متوقف على مخالفة الشرع، وهذا لا ينفي إدراك العقل للحسن والقبح، قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: "والحق الذي لا يجد التناقض إليه السبيل أنه لا تلازم بينهما، وأنَّ الأفعال في نفسها حسنة وقييحة كما أنها نافعة وضاره... ولكن لا يترتب عليها ثواب ولا عقاب إلا بالأمر والنهي، وقبل ورود الأمر والنهي لا يكون قبيحاً موجباً للعقاب مع قبحه في نفسه بل هو في غاية القبح، والله لا يعاقب عليه

(١) شرح مختصر الروضة (١/ ٤٠٦-٤٠٧).

(٢) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/ ٣٩٠-٣٩١).

إلا بعد إرسال الرسل" (١)، وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ فِي بيان القول الراجح في المسألة: "وهذا أصح الأقوال، وعليه يدل الكتاب والسنة، فإن الله أخبر عن أعمال الكفار بما يقتضي أنها سيئة قبيحة مذمومة قبل مجيء الرسول إليهم، وأخبر أنه لا يعذبهم إلا بعد إرسال رسول إليهم، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ حجة على الطائفتين وإن كان نفاة التحسين والتقبيح العقلي يحتجون بهذه الآية على منازعتهم، فهي حجة عليهم أيضا، فإنهم يجوزون على الله أن يعذب من لا ذنب له ومن لم يأته رسول، ويجوزون تعذيب الأطفال والمجانين الذين لم يأتهم رسول، بل يقولون: إن عذابهم واقع وهذه الآية حجة عليهم، كما أنها حجة على من جعلهم معذبين بمجرد العقول من غير إرسال رسول، والقرآن دلّ على ثبوت حُسن وقُبْح قد يُعلم بالعقول، ويعلم أن هذا الفعل محمود ومذموم، ودلّ على أنه لا يعذب أحداً إلا بعد إرسال رسول" (٢).

ب- الأدلة العقلية:

١- "لو كان الحُسن والقبح عقليين، لكان العلم بهما ضرورياً، أو نظرياً، واللازم باطل، فالملزوم كذلك، أما الملازمة فَبَيِّنَة، لانحصار العلم العقلي في الضروري والنظري، وعدم دخول النقل فيما نحن فيه، وأما بطلان اللازم فلأن العلم بذلك لو كان ضرورياً، لامتنع وقوع الخلاف فيه، لعدم قبول الضروريات الخلاف، لكننا خالفناكم فيه، ونحن جُمٌّ غفير؛ ولو كان نظرياً للزم التسلسل، لاستلزام كل نظر نظراً إلى غير نهاية، وهي محال" (٣).

والجواب أن قول الطوفي رَحِمَهُ اللهُ: (إنَّ الجَمَّ الغفير قالوا به) فيه نظر كما سبق،

(١) مدارج السالكين (١/ ٢٣١)، وانظر (١/ ٢٣٢) ومفتاح دار السعادة (٢/ ٣٩).

(٢) درء التعارض (٨/ ٤٩٣-٤٩٤) وانظر: منهج السنة (٥/ ٩٩) والفتاوى (١٩/ ٢١٥)

(٣٧/ ٢٠) والنبوات (١٧٤) والجواب الصحيح (٢/ ٣٠٦).

(٣) شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٤٦/ ب) - (٤٧/ أ) وانظر: المستصفى (٤٦) للغزالي.

وقال ابن القيم في الجواب عن هذا الدليل: "أنه قد يُتوقف في الحكم بقبحه، ولكن لا يلزم من ذلك أن لا يكون قبيحاً لذاته، وقبحه معلوم للعقل، وتوقف الذهن في الحكم العقلي لا يخرج عن كونه عقلياً، ولا يجب التساوي في العقليات، إذ بعضها أجلى من بعض، فإن قلت: فهذا التوقف ينفي أن يكون الحكم بقبحه ضرورياً وهو يبطل قولكم، قلنا: هذا إنما لزم من التقدير المستحيل في الواقع، والمحال قد يلزمه محال آخر سلمنا أنه ينفي كون الحكم بقبحه ضرورياً ابتداءً، فلم قلت: إنه لا يكون ضرورياً بعد التأمل والنظر؟ والضروري أعم من كونه ضرورياً ابتداءً بلا واسطة، أو ضرورياً بوسط، ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم، ومن ادعى سلب الوسائط عن الضروريات فقد كابر أو اصطاح مع نفسه على تسمية الضروريات بما لا يتوقف على وسط"^(١).

٢- ومن أدلته قوله: "لو كان قبح القبيح عقلياً لقبح، إما من الله تعالى، أو من العبد، والقسمان باطلان، فبطل كون قبحه عقلياً.

أما بطلان القسم الأول: فلأن الله تعالى لا يقبح منه شيء باتفاق^(٢).

وأما بطلان القسم الثاني: فلأن العبد مضطراً إلى صدور ما يصدر عنه من أفعاله، والمضطر لا يقبح منه شيء.

أما كونه مضطراً فلوجهين:

أحدهما: ما قدمنا بيانه من أن ما تعلق علم الله بوقوعه منه وجب، وما لا امتنع.

الثاني: أن فعل العبد متوقف على خلق الله تعالى داعي الفعل فيه، فيقول ذلك

الداعي: إن وجد وجب الفعل، وإن لم يوجد امتنع.

وأما أن المضطر لا يقبح منه شيء فباتفاق، وهذا قد ذكره بعضهم^(١) من أدلة

(١) مفتاح دار السعادة (٢/٦٢-٦٣).

(٢) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٨/أ) (٩/أ) (١١/أ) (١٤/أ)،

والانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٢٥١)، وشرح مختصر الروضة (٢/١٧).

المسألة، وهو تصريح بالجبر^(٢).

وهذا الاستدلال عليل، والطوفي رحمه الله لم يؤيده بل نقده بأنه تصريح بالجبر، وهذا كافٍ في إبطاله، وهذا المقدمة التي اعتمدها الرازي قال شيخ الإسلام رحمه الله عنها: "فإنهم اشتركوا في أن كون الرب خالقاً لفعل العبد ينافي كون فعله منقسماً إلى حسن وقبيح، وهذه المقدمة اشتركوا فيها جديلاً من غير أن تكون حقاً في نفسها، أو عليها حجة مستقيمة، وهي إحدى المقدمتين التي يعتمدها الرازي في مسألة التحسين والتقبيح، فإنه اعتقد في محصولة وغيره على أن العبد مجبور على فعله؛ والمجبور لا يكون فعله قبيحاً؛ فلا يكون شيء من أفعال العباد قبيحاً، وهذه الحجة بنفي ذلك أصلها حجة المشركين المكذبين للرسول الذين قالوا: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ [سورة الأنعام ١٤٨/٦]، فإنهم نفوا قبح الشرك وتحريم ما لم يحرمه الله من الطيبات بإثبات القدر^(٣)، وقال أيضاً: "وعمدة إمام المتأخرين ابن الخطيب الاستدلال على ذلك بالجبر، وهو من أفسد الحجج فإن الجبر سواء كان حقاً أو باطلاً كما لا يبطل الحكم الشرعي؛ لا ينفي ثبوت أحكام معلومة بالعقل؛ كما لا ينفي الأحكام التي يثبتها الشارع"^(٤).

٣- "لو قبح الكذب لذاته، أو لملازم له، لما جاز فعله عقلاً، ولا شرعاً لكن جاز فعله بل وجب عقلاً فيما إذا تضمن إنقاذ مظلوم من القتل، نبي أو غيره، وندب

(١) يعني الرازي في المحصل (٤٧٩-٤٨٠)، وانظر: الإحكام (١٢١/١-١٢٣) للآمدي، وشرح

المقاصد (١٤٩/٢) للتفتازاني، والمواقف (٢٦٤/٣).

(٢) شرح تائيه شيخ الإسلام (مخطوط) (٤٧/أ)، وانظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٨/أ).

(٣) الفتاوى (٢٤٦/١٦).

(٤) الفتاوى الكبرى (٢٩٥/٥) وقد أبطل الإمام ابن القيم رحمه الله هذا القول من اثني عشر وجهاً كما في المفتاح (٢٤/٢-٢٦).

شرعاً للإصلاح بين متخاصمين، وأُبيح لاستدامة حسن صحبة الزوجة، فلا يكون قبيحاً لذاته، ولا للآزمة^(١).

والجواب عن هذا الدليل من وجهين:

الأول: "لا تُسَلِّم أنه يحسن الكذب فضلاً عن أن يجب، بل لا يكون الكذب إلا قبيحاً، وأما الذي يحسن فالتعريض والتورية كما وردت به السنة النبوية، وكما عرّض إبراهيم^(٢) للملك الظالم بقوله: هذه أختي لزوجته، وكما قال: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [سورة الصافات ٨٩/٣٧] فعرّض بأنه سقيم قلبه من شركهم، أو سيسقم يوماً ما، وكما فعل في قوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾ [سورة الأنبياء ٦٣/٢١]"^(٣).

الثاني: "أنَّ تخلف القبح عن الكذب لفوات شرط أو قيام مانع يقتضي مصلحة (راجحة)^(٤) على الصدق لا تخرجه عن كونه قبيحاً لذاته... وقد تقدم أن الله سبحانه حرم الميتة والدم ولحم الخنزير للمفسدة التي في تناولها، وهي ناشئة من ذوات هذه المحرمات، وتخلف التحريم عنها عند الضرورة لا يوجب أن تكون ذاتها غير مقتضية للمفسدة التي حرمت لأجلها، فهكذا الكذب المتضمن نجاة نبيٍّ أو مسلم^(٥). هذه هي أدلة النفاة التي ذكرها الطوفي رَحِمَهُ اللهُ، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ "فهذا القول

(١) شرح تائيه شيخ الإسلام (مخطوط) (٤٧/أ)، وانظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٨/ب) والانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (٢/٦٧٩)، وانظر أيضاً: المحصل (٤٨٠-٤٨١)، والمحصول (١٧٧-١٨٠)، والأربعين (١/٣٤٨-٣٤٩)، والإحكام (١/١٢١) للآمدي، وشرح المقاصد (٢/١٤٩) للفتازاني.

(٢) القصة أخرجها البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء باب قول الله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ ح (٣٣٥٨)، ومسلم في كتاب الفضائل باب من فضائل إبراهيم الخليل رَحِمَهُ اللهُ ح (٢٣٧١).

(٣) مفتاح دار السعادة (٢/٣٦)، وانظر: (٢/٦٩) والإحكام (١/١٢٢) للآمدي.

(٤) في الأصل: «راجعة»، ولعل الصواب ما أثبتته.

(٥) المصدر السابق (٢/٣٧) وانظر: (٢/٦٩) والإحكام (١/١٢٢) للآمدي.

ولوازمه هو أيضاً قول ضعيف مخالف للكتاب والسنة ولإجماع السلف والفقهاء، مع مخالفته أيضاً للمعقول الصريح^(١).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: "وليس مع النفاة قط دليل واحد صحيح على نفي الحسن والقبح العقليين، وأنَّ الأفعال المتضادة كلها في نفس الأمر سواء لا فرق بينها إلا بالأمر والنهي، وكل أدلتهم على هذا باطلة... وليس مع المعتزلة دليل واحد صحيح قط يدل على إثبات العذاب على مجرد القبح العقلي قبل بعثة الرسل، وأدلتهم على ذلك كلها باطلة"^(٢).

وقد ذكر الطوفي رَحِمَهُ اللهُ بعض أدلة المثبتين للتحسين والتقبيح العقليين النقلية والعقلية فأرجعها إلى المعنى الأول والثاني من معاني الحُسن والقُبْح والتي سبق ذكرها^(٣)، وسبق بيان أنَّ المعاني ترجع إلى المعنى الأول، فلا وجه للتفريق بينها.

خامساً: مآخذ الخلاف في المسألة

ذكر الطوفي رَحِمَهُ اللهُ أنَّ هناك عدة مآخذ للخلاف في المسألة^(٤) وهي ما يلي:

١- هل الحُسن والقُبْح معنى قائم بالحُسن والقُبْح، أم أمر نسبي إضافي يُعرف بالشرع؟

فقد ذكر الطوفي رَحِمَهُ اللهُ أنَّ المعتزلة في ذهبت إلى أنَّ الأفعال لذواتها منقسمة إلى حسنة وقبيحة، أو أنَّ الحُسن والقُبْح معنيان قائمان بالحُسن والقُبْح على خلاف بينهم كما سبق^(٥)، "وإذا ثبت هذا كان إدراك قيامهما بهما عقلياً قياساً للإدراك

(١) الفتاوى (٤٣٣/٨).

(٢) مفتاح دار السعادة (٨/٢).

(٣) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٢٣٩-٢٤١)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٨/ب)-(٩/ب)، وشرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٤٨/أ).

(٤) ممن ذكر مآخذ الخلاف ابن تيمية في الفتاوى (٨/٣٠٩) وابن القيم في المدارج (١/٢٣١).

(٥) انظر: المغني (٦- القسم الأول/٥٧-٥٨).

بصيرة العقل لأحكام الأفعال على إدراك البصر لأحكام الأجسام"^(١). وذكر الطوفي أن الجمهور يقولون: الحُسن والقُبْح مستفادٌ من أمر الشرع ونهيه، وأبطل مذهب المعتزلة "لأن الصفات أعراض؛ والفعل عرض؛ والعرض لا يقوم بالعرض؛ لأنّ العرض لا يقوم بنفسه، وإنما يقوم بالجوهر فكيف يقوم به غيره، وأيضاً لو قام العرض بالعرض لانقلب العرض جوهرًا، إذ لا معنى لقيام العرض بالمحل إلا كونه في حيّزه والعرض لا حيّز له إلا أن ينقلب جوهرًا لكنه محال"^(٢).

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ فِي جواب هذه الشبهة: "فإن إثبات هذا لا يحتاج إلى قيام العرض بالعرض؛ كما توصف الأعراض بالصفات، وجميع ذلك قائم بالعين الموصوفة فنقول: هذا سواد شديد، وهذه حركة سريعة وبطيئة"^(٣)، وقد أبطل ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ هذه الدعوى من ثلاثة أوجه هي:

الأول: ما لا يحصي من المعاني التي توصف بالمعاني كما يقال علم ضروري وعلم كسبي وإرادة جازمة وغيرها، وهي وجودية ومن أدعى أنها عدمية فهو مكابر، ولا يشك أحد في وصف المعاني بالشدة والضعف، فيقال: هم شديدٌ وحبٌ شديدٌ وحزنٌ شديدٌ وألمٌ شديدٌ ومقابلها، فوصف المعاني بصفاتهما أمر معلوم عند كل العقلاء.

الثاني: أنّ الزعم بأن هذا عرض قام بعرض غير صحيح، فالعرضان قاما جميعاً بالجوهر، فالحركة والسرعة قائمتان بالمتحرك، والصوت وشجاء وغلظه ودقته وحسنه وقبحه قائمة بالحامل له، والمحال إنما هو قيام المعنى بالمعنى من غير أن يكون لهما

(١) شرح مختصر الروضة (١/٤٠٧)، وانظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٧/أ-ب).

(٢) درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٧/ب)، وانظر: شرح مختصر الروضة (١/٤٠٨).

(٣) الرد على المنطقيين (٤٢١-٤٢٢)، وقد ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ هذه شبهة الآمدي، وانظرها في الإحكام (١/١٢٣).

حامل؛ فأما إذا كان لهما حامل؛ وأحدهما صفة للآخر وكلاهما قام بالمحل الحامل فليس بمحال.

الثالث: أنَّ حسنَ الفعلِ وقبحه شرعاً أمرٌ زائد عليه، لأن المفهوم منه زائد على المفهوم من نفس الفعل، وهما وجوديان لا عدميان، فلو صح هذا الدليل لزم أن لا يوصف بالحسن والقبح شرعاً^(١).

وبين ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ الحق في هذه المسألة فقال: "لكن حسن الفعل وقبحه إما أن ينشأ من نفس الفعل والأمر والنهي كاشفان، أو ينشأ من نفس تعلق الأمر والنهي به، أو من المجموع، فالأول هو قول المعتزلة... والثاني: قول الأشعرية ومن وافقهم من الظاهرية وفقهاء الطوائف، وهؤلاء يجعلون علل الشرع مجرد أمارات، ولا يثبتون بين العلل والأفعال مناسبة، لكن هؤلاء الفقهاء متناقضون في هذا الباب فتارة يقولون بذلك موافقة للأشعرية المتكلمين وهم في أكثر تصرفاتهم يقولون بخلاف ذلك كما يوجد مثل هذا في كلام فقهاء المالكية والشافعية والحنبلية، وإما أن يكون ذلك ناشئاً من الأمرين وهذا مذهب الأئمة وعليه تجرى تصرفات الفقهاء في الشريعة، فتارة يؤمر بالفعل لحكمة تنشأ من نفس الأمر دون الأمور به، وهذا هو الذي يجوز نسخه قبل التمكين، كما نسخت الصلاة ليلة المعراج من خمسين إلى خمس وكما نسخ أمر إبراهيم بذبح ابنه عليهما السلام"^(٢).

وانتقد ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ قول الأشاعرة لأنه بمنزلة القول بأنه "ليس في الأجسام صفات تقتضي التسخين والتبريد والإشباع والإرواء، فسلب صفات الأعيان المقتضية للآثار كسلب صفات الأفعال المقتضية للآثار، وأما جمهور المسلمين الذين يثبتون طبائع الأعيان وصفاتها فهكذا يثبتون ما في الأفعال من حسن وقبح باعتبار ملاءمتها ومنافرتها كما قال تعالى: ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ

(١) انظر: مفتاح دار السعادة (٢/٢٦-٢٧).

(٢) العقيدة الأصفهانية (٢٠٤).

الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴿سورة الأعراف ١٥٧/٧﴾، فدل ذلك على أن الفعل في نفسه معروف ومنكر، والمطعوم طيب وخبيث، ولو كان لا صفة للأعيان والأفعال إلا بتعلق الأمر والنهي لكان التقدير يأمرهم بما يأمرهم، وينهاهم عما ينهاهم، ويحل لهم ما يحل لهم، ويحرم عليهم ما يحرم عليهم، والله منزّه عن مثل هذا الكلام^(١).

٢- هل الشرع مؤكد وكاشف أم منشئ ومبتدئ؟

فقد بين الطوفي رحمه الله أن المعتزلة قالوا: إنَّ الشرع مؤكد وكاشف لحكم العقل عما لا يدركه العقل من الأحكام شرعاً كالعبادات^(٢)، والجمهور على أن الشرع كاسمه شارع للأحكام، ولا يستقل العقل بإدراك شيء منها^(٣)، وهذا داخل في الأول.

والراجح ما قرره شيخ الإسلام رحمه الله فقال: "والمعتزلة تنكر الحكمة الناشئة من نفس الأمر، ولهذا لم يجوزوا النسخ قبل التمكن، وقد وافقهم على ذلك طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم... وبنوه على أصلهم وهو أن الأمر عندهم كاشف عن حسن الفعل الثابت في نفسه لا مثبت لحسن الفعل، وأنَّ الأمر لا يكون إلا بحسن، وغلطوا في المقدمتين فإن الأمر وإن كان كاشفاً عن حسن الفعل؛ فالفعل بالأمر يصير له حسن آخر غير الحسن الأول، وإذا كان مقصود الأمر الامتحان للطاعة فقد يأمر بما ليس بحسن في نفسه وينسخه قبل التمكن إذا حصل المقصود من طاعة المأمور وعزمه وانقياده، وهذا موجود في أمر الله وأمر الناس بعضهم بعضاً"^(٤).

(١) منهاج السنة (٣/ ١٧٧-١٧٩).

(٢) انظر: المغني (٦- القسم الأول- /٦٤).

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة (١/ ٤٠٤-٤٠٥)، ودرء القول القبيح (٧/ ب)- (٨/ أ).

(٤) الفتاوى (١٤/ ١٤٦).

٣- النزاع في مراعاة المصالح، هل يجب على الله تعالى؟

وسياتي في المبحث التالي.

سادساً: بعض المسائل المتعلقة بالتحسين والتقبيح

من المسائل التي كان للخلاف في التحسين والتقبيح أثر فيها ما يلي:

١- معنى الظلم، وهل هو مقدور الله تعالى؟

عرّف الطوفي الظلم في اللغة بأنه: وضع الشيء في غير موضعه^(١)، وشرعاً: إتيان ما لا يجوز في الشرع^(٢)، وفي موضع آخر عرّفه بأنه: "التصرف في غير ملك، أو في ملك الغير"^(٣)، ويبيّن أنّ التعريف اللغوي أعم "لأنّ العرب سمت ضرب الودد في الأرض الصلبة لا تستحقّ ضربة فيها لصلابتها ظلماً، وكذا حفرها"^(٤)، كما قال الشاعر:

وَالْتُوِيَ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ^(٥)

(١) انظر: إعراب القرآن (٢/ ٣٠١) ومعاني القرآن (٣/ ٦٠) للنحاس، وتفسير الطبري (١/ ٢٣٤)، وتفسير البغوي (١/ ٦٣)، ولسان العرب (١٢/ ٣٧٣) وهذا هو المعروف عن العرب في تفسير الظلم، كما ذكره أبو بكر بن الأنباري، وما عداه من التفاسير حادثة كما ذكر ابن القيم في مختصر الصواعق (٢٢١-٢٢٢).

(٢) شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٣٢/ ب)، وانظر: التعيين في شرح الأربعين (١٨٥).

(٣) التعيين في شرح الأربعين (١٨٥).

(٤) شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٣٢/ ب).

(٥) البيت للناطقة الديباني كما في ديوانه (١٥)، وصدره: إلّا الأواريّ لأياً ما أُبِيْنُها، وهي قصيدة قالها يعتذر فيها إلى النعمان بن المنذر، قال ابن السكيت في إصلاح المنطق (١/ ٤٧): «والجلد الغليظ من الأرض»، وقال الطبري في تفسيره (١/ ٢٣٤): «فجعل الأرض مظلومة لأنّ الذي

"وليس ذلك ظلماً في الشرع، ويمكن أن يوجه كون ذلك ظلماً في الشرع بأن فيه تعريضاً للآلة المحفور بها والوتد المضروب فيها للكلول والتلف، وذلك إضاعة مال، وهو ممنوع منه شرعاً"^(١).

وأما كونه مقدوراً لله تعالى فقد ذكر الطوفي رَحِمَهُ اللهُ أَنْ الجمهور على أن محال على الله تعالى، فلا يُتصور كونه مقدوراً له، وقال: "وقد ذهب قوم إلى أن الله عَزَّ وَجَلَّ قادر على الظلم، وهو متصور منه، لكنه لا يفعله عدلاً منه، وتنزهاً عنه، واحتجوا بقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا أَنَا بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [سورة ق ٢٩/٥٠]، وهو تمدح بنفي الظلم، والحكيم لا يتمدح إلا بما يقدر عليه، ويصح منه، ولو قال الأعمى: إني لا أنظر إلى المحرمات على جهة التمدح لضحك منه الناس، وقالوا: شيء لا يقدر عليه، كيف يتمدح بتركه، وأيضاً قوله: «إني حرمت الظلم على نفسي»^(٢) حقيقته أنني منعت نفسي منه، وإنما يمنع الحكيم نفسه مما يقدر على فعله، ولو قال آدمي: إني منعت نفسي من صعود السماء لسُخر منه كذلك، ولأن الله عَزَّ وَجَلَّ عامل عبادة معاملة المستأجر مع الأجراء حيث قال لأهل الكتاب: «هل ظلمتكم من أجوركم شيئاً؟ قالوا: لا، قال: فذلك فضلي أوتيته من أشياء»^(٣)، "والمستأجر يصح منه ظلم الأجراء، ولأن ترك الظلم مع إمكانه والقدرة عليه أمدح من تركه مع استحالتة والعجز عنه، كما أن ترك الفحل الزنا أمدح له بالعفاف من ترك الخصي والعين له"^(٤).

ولم يعلق الطوفي رَحِمَهُ اللهُ على القولين، إلا أن نسبة القول الأول للجمهور قد يُفهم

الذي حفر فيها النوى حفر في غير موضع الحفر فجعلها مظلومة لوضع الحفرة منها في غير موضعها».

(١) شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٣٢/ب).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب باب تحريم الظلم ح (٢٥٧٧).

(٣) أخرجه البخاري بلفظ (من أجركم) باب مواقيت الصلاة باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب ح (٥٥٧).

(٤) التعيين في شرح الأربعين (١٨٥)، وانظر: شرح مختصر الروضة (٢٤٠/١).

منه ترجيحه إياه، والقول بأنه محال هو مذهب الجبرية وقول الجهم والأشعري وموافقيهما، وقول كثير من السلف والخلف أهل السنة والحديث، وكثير من أتباع الأئمة الأربعة^(١)، وقال به النظم^(٢)، وغيرهم^(٣)، وأما القول الآخر فهو قول أهل أكثر أهل السنة والحديث^(٤)، وهو القول الصواب في المسألة فالظلم ممكن مقدور لله تعالى، وهو "منزه عنه لا يفعله لعلمه وعدله، فهو لا يحمل على أحد ذنب غيره، قال تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ [سورة الأنعام ١٦٤/٦]، ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [سورة طه ١١٢/٢٠]، وعلى هذا فعقوبة الإنسان بذنب غيره ظلم ينزه الله عنه، وأما إثابة المطيع ففضل منه وإحسان، وإن كان حقاً واجباً بحكم وعده باتفاق المسلمين وبما كتبه على نفسه من الحرمة وبموجب أسمائه وصفاته، فليس هو من جنس ظلم الأجير الذي استؤجر ولم يوف أجره، فإن هذا معاوضة، والمستأجر استوفى منفعته، فإن لم يوفه أجره ظلمه، والله تعالى هو المحسن إلى العباد بأمره ونهيه، وبإقداره لهم على الطاعة، وبإعانتهم على طاعته، وأصحاب هذا القول يقولون

(١) انظر: منهاج السنة (٢/٣٠٤).

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة (٣١٣) والملل والنحل (١/٥٤)، والفصل (٢/١٣٩)، ورسالة في معنى كون الرب عادلاً (ضمن جامع الرسائل)، (١/١٢٩) لشيخ الإسلام رحمه الله وقال: «لكن الظلم عنده غير الظلم عندهم، فأولئك يقولون الظلم هو الممتنع لذاته، وهذا يقول هو ممكن لكن لا يقدر عليه».

(٣) قال شيخ الإسلام رحمه الله في المنهاج (٢/٣٠٤): «ويروى عن إياس بن معاوية قال: ما ناظرت بعقلي كله إلا القدريّة، قلت لهم: أخبروني عن الظلم ما هو؟ قالوا: التصرف في ملك غيره، قلت: فله كل شيء»، وقد أخرج هذا الخلال في السنة (٣/٥٥٩) برقم (٩٤٢) بلفظ: «ما كلمت أحداً من أهل الأهواء إلا القدريّة قلت لهم: أخبروني عن الظلم ما هو (في) كلام العرب؟ قالوا: أن يأخذ الرجل ما ليس له، قال: قلت: فإن الله له كل شيء»، وقال محققه: إسناده صحيح.

(٤) الفتاوى (٨/٥٠٥) والمنهاج (١/١٣٧).

الكتاب والسنة إنما تدل على هذا القول والله قد نزه نفسه في غير موضع عن الظلم الممكن المقدور، مثل نقص الإنسان من حسناته، وحمل سيئات غيره عليه^(١)، وعليه فقول الطوفي أن الله تعالى عامل عباده معاملة المستأجر مع الأجراء فيه نظر^(٢)، وفي تقرير الطوفي رَحِمَهُ اللهُ للقول الراجح كفاية عن سرد أدلته.

وفي المسألة قول ثالث أشار إليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ، وهو أن الله تعالى "عدل لا يظلم؛ لأنه لم يُرد وجود شيء من الذنوب لا الكفر ولا الفسوق ولا العصيان، بل العباد فعلوا ذلك بغير مشيئته؛ كما فعلوه عاصين لأمره، وهو لم يخلق شيئاً من أفعال العباد لا خيراً ولا شراً بل هم أحدثوا أفعالهم، فلما أحدثوا معاصيهم استحقوا العقوبة عليها فعاقبهم بأفعالهم لم يظلمهم، وهذا قول القدرية من المعتزلة^(٣) وغيرهم، وهؤلاء عندهم لا يتم تنزيهه عن الظلم إن لم يجعل غير خالق لشيء من أفعال العباد؛ بل ولا قادر على ذلك، وإن لم يجعل غير شاء لجميع الكائنات بل يشاء ما لا يكون ويكون ما لا يشاء إذ المشيئة عندهم بمعنى الأمر"^(٤)، ولا شك في بطلان هذا القول لأنه مبني على إنكار خلق الله تعالى لأفعال العباد، وسبق بيان ذلك.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: "وأما خلق أفعال العباد واختصاصه أهل الإيمان بإعانتهم على الطاعة فليس هذا من الظلم في شيء باتفاق أهل السنة والجماعة وسائر المثبتين للقدر من جميع الطوائف، ولكن القدرية تزعم أن ذلك ظلم وتتكلم في التعديل والتجوير بكلام متناقض فاسد"^(٥).

(١) منهج السنة النبوية (٢/ ٣١١).

(٢) وهي مسألة متصلة بثواب الطاعة هل يجب على الله تعالى؟ أم لا، وسيأتي الكلام عليها.

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة (٣١٥-٣١٦) و(٣٤٥-٣٥٤).

(٤) رسالة في معنى كون الرب عادلاً (ضمن جامع الرسائل)، (١/ ١٢٣).

(٥) منهج السنة النبوية (٢/ ٣١١)، وانظر: المنهاج (١/ ١٣٤-١٤١) (٢/ ٣٠٤-٣١١) (٣/ ٢٠-٢٣).

(٢٣)، والفتاوى (٨/ ٥٠٥) (١٨/ ١٣٨-١٣٩)، والفتاوى الكبرى (١/ ٤٠٣)، ورسالة في معنى

كون الرب عادلاً (ضمن جامع الرسائل) (١/ ١٢١-١٤٢)، ومختصر الصواعق (٢٢١-٢٢٢).

٢- معنى الرزق:

ذكر الطوفي رحمته أن المعتزلة ذهبوا إلى أن الحرام ليس من رزق الله تعالى^(١) بل العبد يرزق نفسه مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقَهُمْ يَنْفِقُونَ﴾ [سورة البقرة ٢/٣] لأن المنفق من الحرام ليس بممدوح بالإجماع فدل أنه ليس من رزق الله تعالى، وخالفهم الجمهور فقالوا: إن الحرام من رزق الله تعالى كالحلال لعموم الآيات ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [سورة هود ١١/٦]، ﴿وَكَايِنٍ مِّنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ [سورة العنكبوت ٢٩/٦٠]، ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ﴾ [سورة الذاريات ٥١/٥٨]، ﴿كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ﴾ [سورة سبأ ٣٤/١٥]، وهي في قوم سبأ الذين لم يسلموا قطعاً من أكل الحرام لكثرتهم وكفرهم، ولأن الحلال لو كان شرطاً في رزق الله ﷻ لما كانت البهائم في رزقه، إذ لا حلال في حقها ولا ملك لها^(٢)، ولقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ [سورة الإسراء ١٧/٣١] "الخطاب للكفار الذين كانت معيشتهم من النهاب والغارات، وذلك حرام قطعاً"^(٣)، ولقوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [سورة البقرة ٢/١٧٢] "أي من حلال رزقنا، ومفهومه: لا تأكلوا من حرام ما رزقناكم، وهو يقتضي أن الحلال والحرام من رزق الله ﷻ"^(٤)، وأجاب الجمهور عن حجة

(٢٢٦)، ومفتاح دار السعادة (٢/١٠٦-١٠٨).

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة (٧٨٧-٧٨٨).

(٢) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢٤١-٢٤٣)، وانظر (٢/٣١١) (٣/٢٨٤-٢٨٥).

(٣) درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (١٥/أ-ب).

(٤) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٣٠٧)، وانظر (٣/٣٦١، ٣٦٢).

المعتزلة بأنّ ذم المنفق من الحرام إنما هو على كسب الحرام لا على الإنفاق منه^(١). وما استدل به الطوفي قول النبي ﷺ: «اللهم اكفني بجلالك عن حرامك وأغنني بفضلك عمن سواك»^(٢)، فهو "حجة في أنّ الله تعالى هو يرزق الحلال والحرام لإضافتهما إليه"^(٣).

وبناءً عليه فقد عرّف الطوفي الرزق بأنّه ما ينتفع به الحيوان في إقامة بدنه سواء تناوله بسبب مباح أو محرم^(٤).

والراجح أنّ الكلام في هذه المسألة لا بد فيه من التفصيل، وقد سئل شيخ الإسلام رحمه الله: "عن الخمر والحرام هل هو رزق الله للجهاال، أم يأكلون ما قدّر لهم؟ فأجاب: إنّ لفظ الرزق يراد به ما أباحه الله تعالى للعبد وملكه إياه ويراد به ما يتغذى به العبد؛ (فالأول) كقوله: ﴿أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٥٤]، ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [سورة البقرة ٢/٣] فهذا الرزق هو الحلال، والمملوك لا يدخل فيه الخمر والحرام، (والثاني) كقوله: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [سورة هود ١١/٦] والله تعالى يرزق البهائم ولا توصف بأنها تملك، ولا بأنه أباح الله ذلك لها إباحة شرعية؛ فإنه لا تكليف على البهائم - وكذلك الأطفال والمجانين - لكن ليس بمملوك لها وليس بمحرم عليها،

(١) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (١٥/ب)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢٤٢).

(٢) أخرجه الترمذي من حديث علي رضي الله عنه في كتاب الدعوات باب في دعاء النبي ﷺ ح (٣٤٨٦)، وأحمد في المسند (١/١٥٣) ح (١٣١٨) وفي فضائل الصحابة (٢/٧٠٧)، والبزار في المسند (٢/١٨٥)، والطبراني في الدعاء (٣١٧)، والحاكم في المستدرک (١/٧٢١)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وحسنه الألباني في صحيح سنن الترمذي ح (٣٥٦٣).

(٣) مختصر الترمذي (مخطوط) (١/٩٠/ب).

(٤) المصدر السابق.

وإنما المحرم بعض الذي يتغذى به العبد وهو من الرزق الذي علم الله أنه يغتذى به وقدّر ذلك بخلاف ما أباحه ومملكه" (١).

وإذا كان لفظ الرزق مجملاً كان لا بد من التفصيل فيه، قال شيخ الإسلام رحمه الله: "ولما كان لفظ الجبر والرزق ونحوهما فيها إجمال؛ منع الأئمة من إطلاق ذلك نفيّاً أو إثباتاً" (٢).

وأما فروع مسألة التحسين والتقبيح الفقهية والأصولية فكثيرة أشار إليها الطوفي رحمه الله في ثنايا كتبه (٣)، وبعضها لا يُبنى عليه حكم عملي (٤).

(١) الفتاوى (٥٤٥ / ٨).

(٢) الفتاوى (١٣٢ / ٨).

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة (١ / ٣٩١، ٣٩٤، ٤١٠) (٢ / ٣١٠) (٣ / ١٧٩-١٨٠)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (١٥ / ب).

(٤) المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين (٨٤).

المبحث السادس

هل يجب على الله شيء؟

ذكر الطوفي أنَّ الله تعالى لا يجب عليه شيء عند الجمهور^(١)، وذلك لأنَّ الله تعالى لو وجب عليه شيء للزم أن يكون فوقه من هو أعلى رتبة منه، واللازم باطل، فالملزوم كذلك، وبيان الملازمة: أنَّ الموجب لا بد أن يكون أعلى رتبة من الموجب عليه كما في الشاهد، وأما بطلان اللازم: فلاَّه لو كان فوق الله تعالى وتقدس أعلى رتبة منه، لكان هو الإله الأعلى، ثم يجب عليه ما أوجبه المعتزلة فيكون فوقه من هو أعلى منه فيلزم التسلسل، وهما باطلان^(٢).

وما ذكر الطوفي رَحِمَهُ اللهُ هو مذهب جمهور أهل السنة والجماعة، بل "قول جماهير المسلمين، الأشاعرة وأهل السنة ومن وافقهم"^(٣)، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: "وأهل السنة متفقون على أنه سبحانه خالق كل شيء وربّه ومليكه، وأنه ما شاء كان وما شاء لم يكن، وأنَّ العباد لا يوجبون عليه شيئاً"^(٤).

وقد ذكر الطوفي رَحِمَهُ اللهُ أنَّ المعتزلة خالفوا قول جمهور المسلمين فقالوا بوجوب أشياء على الله تعالى، بناء على قولهم بالتحسين والتقبيح العقليين، وقد بين الطوفي

(١) انظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٨/ب)، وشرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٤٨/أ).

(٢) انظر: شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٤٨/ب)، والتعيين في شرح الأربعين (٢٤٢)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٩/٢).

(٣) القضاء والقدر (٢٥٨) للدكتور عبدالرحمن المحمود، وانظر: معالم أصول الدين (١٣٧)، والصواعق المرسلة (٣/١١٧٥)، واللمع (١٢٢)، والمواقف (٣/٥٠٣).

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم (٤٠٩)، وانظر: بدائع الفوائد (٢/٣٩٢).

ذلك فقال: "والمعتمد في إبطال التحسين والتقييح أن رعاية مصالح الخلق غير واجبة على الله، ويلزم من ذلك بطلان التحسين والتقييح"^(١)، وهي كما يلي:

أولاً: قولهم بوجوب رعاية المصالح أو الأصلح

نسب الطوفي رحمه الله للمعتزلة القول بوجوب رعاية الأصلح^(٢)، محتجين بأن الله تعالى كلف عباده بالعبادة، فوجب أن يراعي مصالحهم إزالة لعلهم في التكليف، وإلا لكان تكليفاً بما لا يُطاق أو شبيهاً به^(٣).

بل بين الطوفي أنهم يقولون: يجب على الله تعالى رعاية مصالح خلقه^(٤)، والبغداديون منهم خاصة يوجبون العقاب والأصلح في الدنيا^(٥).

وهذا هو المشهور عن المعتزلة فأجمعوا على وجوب الصلاح على الله تعالى، ووقع بينهم خلاف في وجوب الأصلح، فقال البغداديون بوجوب الأصلح، والبصريون أنكروا وجوب الأصلح، وردوا على البغداديين ردوداً طويلة^(٦).

(١) درء القول القبيح بالتحسين والتقييح (مخطوط) (٩/ب).

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (١/٥٨، ٣٠٥-٣٠٦، ٤٠٩-٤١٠) (٢/٤٨١، ٢٦٥) (٣/٣٨٨)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٤٢٥-٤٢٦) (٢/٣٦٥-٣٦٦)، والانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/٢٥٤-٢٥٥، ٢٨٧، ٤٦٥)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقييح (مخطوط) (٩/ب) (١٠/أ) (١١/أ) (٢٢/ب) (٣٧/ب)، والتعيين في شرح الأربعين (٢٤٢).

(٣) انظر: التعيين في شرح الأربعين (٢٤٢).

(٤) انظر: شرح الأصول الخمسة (١٣٣).

(٥) درء القول القبيح بالتحسين والتقييح (مخطوط) (١١/أ)، وقد نقله عن المحصل وانظره: (٤٨١)، وقد نقل الطوفي أيضاً عن ابن برهان قوله: «اتفقت المعتزلة على وجوب صلاح العباد على الله سبحانه، إلا أن البغداديين منهم قالوا: يجب ذلك في الدنيا والآخرة، والبصريون قالوا: يجب عليه حفظ مصالحهم الدينية دون الدنيوية».

(٦) انظر: المغني (١٤/٢٣، ٣٣-١٥٠)، وغاية المرام (٢٢٤)، والفصل (٣/٩٢)، والفرق بين الفرق (١١٦)، ومنهاج السنة (٣/١٩٨)، وشرح المقاصد (٢/١٦٦)، والقضاء والقدر (٢٦٠-٢٦٤)

وقد تصدى الطوفي بِحَلَّتْهُ لهذه الدعوى فيبين أنه لو وجب على الله "للزم أن خلق الكفار وتسليط الشيطان المضل، والشهوات المستميلة لهم إلى الكفر والفسوق، وافتقار الفقراء منهم، وتخليد الجميع في النار أصلح لهم، وهو باطل بالضرورة، وقد اضطر بعض المعتزلة في تمشية هذا الأصل إلى أن التزم أن تخليد الكفار في النار أصلح لهم، ومذهب ينتهي إلى هذا الفساد لا يستحق جواباً" (١).

والذي يراه الطوفي بِحَلَّتْهُ أن رعاية المصالح واجبة من الله تعالى حيث التزم التفضل بها، لا واجبة عليه، ومما يحقق ذلك أنه امتن على الخلق بما يراعي مصالحهم، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهْدًا﴾ [سورة النبأ ٦/٧٨] إلى قوله: ﴿وَجَعَلْنَا أَلْفَافًا﴾ [سورة النبأ ١٦/٧٨]، وقوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [سورة البقرة ٢/٢٩]، ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [سورة الجاثية ١٣/٤٥] "ونحوه كثير في القرآن، ولو كان واجباً عليه لما صحَّ امتنانه به كما لا يصحُّ أن يمتن أحدنا على غريمه بأداء دين عليه، أو بأداء العبادات الواجبة بالنذر أو بأصل الشرع" (٢).

ومما ذكر الطوفي أنه يُرد على المعتزلة بالصورة التي فرضها الأشعري وسأل عنها الجبائي (٣) حيث قال: ما تقول في ثلاثة إخوة أحدهم بر تقي، والآخر فاجر شقي،

للدكتور عبد الرحمن المحمود.

(١) شرح مختصر الروضة (١/٣٠٥)، وانظر: (١/٥٨)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (١٠/أ)، ومن أطال في ذكر اللوازم الفاسد لهذا القول ابن القيم بِحَلَّتْهُ في المفتاح (٢/٥٥-٥٢) فذكر منها ثمانية عشر لازماً كلها تلزم هذا القول الفاسد.

(٢) درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (١٠/أ).

(٣) شيخ المعتزلة وصاحب التصانيف، أبو علي محمد بن عبد الوهاب البصري ولد سنة (٢٣٥هـ)، ومات بالبصرة سنة (٣٠٣هـ) وعاش (٦٨) سنة، أخذ عن أبي يعقوب الشَّحَّام، وأخذ عنه ابنه أبو هاشم، وكذلك أبو الحسن الأشعري ثم خالفه ونازده، له كتاب الأصول، وكتاب النهي عن المنكر، وكتاب التعديل والتجوز، وكتاب الاجتهاد، وكتاب الأسماء والصفات وغيرها كثير

والآخر مات قبل التكليف، فقال الجبائي: الأول في الدرجات، والثاني في الدرجات، والآخر من أهل السلامة، فقال له الأشعري: فلو قال الصبي: يا ربّ ارفعني إلى درجات أخي التقي ما يكون جوابه؟ قال: يقال له: إنك لم تعمل كعمله فلم تصل إلى محله، قال: فإن قال: يا رب إنك لم تبقيني إلى وقت التكليف، ولو أبقيتني عملت، قال الجبائي: يقال له: لو أبقيت لك كأخيك الفاجر؛ فراعيت مصلحتك بموتك قبل ذلك، قال الأشعري: فإن قال الفاجر: فهلاً راعيت مصلحتي كما راعيت مصلحة أخي الصغير فأمتني صغيراً وسلمتني من هذا العذاب؟ فانقطع الجبائي^(١).

وما ذهب إليه الطوفي رحمه الله هو المذهب الصحيح، وهو قول أكثر الفقهاء وأهل الحديث والتصوف وطوائف من أهل الكلام^(٢)، قال شيخ الإسلام رحمه الله: "قول الجمهور إنّ الله عليم حكيم رحيم قائم بالقسط، وإنه سبحانه كتب على نفسه الرحمة، وهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها كما نطقت بذلك نصوص الكتاب والسنة، وكما يشهد به الاعتبار حساً وعقلاً وذلك واقع منه بحكمته ورحمته، وبحكم أنه كتب على نفسه الرحمة، وحرّم على نفسه الظلم، لا بأن الخلق يوجبون عليه ويحرمون، ولا بأنه يشبه المخلوق فيما يجب ويحرم، بل كل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل، وليس لمخلوق عليه حق إلا ما أحقه هو على نفسه المقدسة كقوله: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [سورة الأنعام ١٢/٦]، ﴿وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الروم ٤٧/٣٠]، وذلك بحكم وعده وصدقه في خبره وهذا متفق عليه بين المسلمين وبحكم كتابه على نفسه وحكمته ورحمته"^(٣).

[انظر: الأنساب (١٧/٢)، ووفيات الأعيان (٢٦٧/٤)، وسير أعلام النبلاء (١٨٣/١٤)،

والعبر (١٣١/٢)].

(١) درء القول القبيح بالتحسين والتقيح (مخطوط) (١٠/أ-ب).

(٢) انظر: منهاج السنة (٤٦٣/١) والفتاوى (٩٢/٨).

(٣) منهاج السنة (٣٩٧/٦)، وانظر: (٤٦٣/١)، والفتاوى (٩٢/٨).

وأما استدلال الطوفي بقصة الأشعري ففي محله، لا كما ذكر بعض الأشاعرة من الاستدلال بها على نفي الحكمة والتعليل، قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ حاكياً قول هؤلاء: "قوله -في مناظرة الأشعري للجبائي في الإخوة الثلاثة الذين مات أحدهم صغيراً، وبلغ الآخر كافراً، والثالث مسلماً-: (إنها مناظرة كافية في إبطال الحكمة والتعليل ورعاية الأصلح)، فلعمر الله إنها مبطللة لطريقة أهل البدع من المعتزلة والقدرية الذين يوجبون على ربهم مراعاة الأصلح لكل عبد، وهو الأصلح عندهم، فيشرعون له شريعة بعقولهم، ويحجرون عليه، ويحرمون عليه أن يخرج عنها، ويوجبون عليه القيام بها، وكذلك كانوا من أحق الناس، وأعظمهم تشبيهاً للخالق بال مخلوق في أفعاله، وأعظمهم تعطيلاً عن صفات كماله، فنزهوه عن صفات الكمال وشبهوه بخلقه في الأفعال.... والمقصود أن هذه المناظرة وإن أبطلت قول هؤلاء وزلزلت قواعدهم فإنها لا تبطل حكمة الله التي اختص بها دون خلقه" (١).

ثانياً: قولهم بوجوب بعثة الرسل

وهي مسألة بناها المعتزلة على القول بوجوب رعاية الأصلح، لأن مصالح الخلق لا تنتظم بدون إرسالهم (٢)، والذي يراه الطوفي رَحِمَهُ اللهُ أن إرسالهم مصلحة، تصدق الله تعالى بها على خلقه، فإرسالهم واجب من الله تعالى، لا عليه سبحانه (٣). وما ذكره الطوفي رَحِمَهُ اللهُ هو الحق، وهو الذي ذهب إليه أهل السنة (٤).

(١) شفاء العليل (٢٦٧-٢٦٨) وانظر: مفتاح دار السعادة (١١٥/٢).

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة (٥٦٣)، ورسائل العدل والتوحيد (٢٣٦/١).

(٣) انظر: التعيين في شرح الأربعين (٧٤)، وحلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٨/ب)،

ودرء القول القبيح بالتحسين والتقيح (مخطوط) (١٣/أ).

(٤) انظر: روح المعاني (١١٤/٨).

ثالثاً: قولهم بوجوب قبول التوبة

ذكر الطوفي عن المعتزلة قولهم بوجوب^(١) قبول التوبة على الله تعالى^(٢)، ومعتمدهم في هذا على ما يلي:

١- لورود الخبر بذلك كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [سورة الشورى ٢٥/٤٢]، وقوله: ﴿وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾ [سورة غافر ٣/٤٠]، وقوله: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهْلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة النساء ١٧/٤]، ولو لم يكن كذلك لخالف الخبر المخبر.

٢- لكونه الأصلح، ولأنه لو تركه لكان ذلك قدحاً في الحكمة والعدل، وهو محال.

والذي يراه الطوفي راجحاً أن قبولها واجب من الله تعالى تفضلاً التزاماً بمقتضى صدق وعده، لا عليه لزوماً^(٣).

وما ذهب إليه الطوفي رحمه الله هو الحق، وهو مذهب أهل السنة والجماعة^(٤). وقد أجاب الطوفي عن حجة المعتزلة، بأن رعاية الأصلح سبق بيان عدم وجوبها، وأما الإخبار بقبول التوبة فهو مقيد بالمشيئة، كما في استجابة الدعاء قال

(١) انظر: المغني (٣٣٧-٣٤٤) للقاضي عبد الجبار.

(٢) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (١٢/ب)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٩/٢).

(٣) انظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (١٨/ب) (٣١/أ)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (١٢/ب) - (١٣/أ)، والتعيين في شرح الأربعين (١٨٦-١٨٧)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٩/٢).

(٤) انظر: روح المعاني (٢٣٨/١) (٣٦/٢٥) (٢٨/١٦٠-١٦١)، وشرح النووي على مسلم (١٧/٥٩)، وتفسير القرطبي (٩٠/٥)، والآداب الشرعية (١١٨/١)، والمواقف (٣/٥١٦)، والتمهيد (٤٢٧) للباقلاني، وشرح المقاصد (٢/٢٤٢).

تعالى: ﴿أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [سورة غافر ٤٠ / ٦٠]، ثم قيده بقوله: ﴿بَلْ إِلَهُهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ﴾ [سورة الأنعام ٦ / ٤١]، وكذا قوله: ﴿وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾ [سورة الشورى ٤٢ / ٢٠] ثم قيده بقوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَجَلَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ﴾ [سورة الإسراء ١٧ / ١٨]^(١)، أو يقال: إن النصوص تدل أنها واجبة منه بمقتضى صدق وعده لا أنها واجبة عليه^(٢).

وقال الطوفي: "ولا نسلم أنه لو ترك شيئاً مما ذكرتم لكان قد جار في حكمة أو عدل، فلم قلتم ذلك، فإن الله يتصرف في خلقه بحق ملكه التام واستعلائه العام"^(٣). وما يلزم المعتزلة في هذه المسألة إثبات الشفاعة لأهل الكبائر -والتي أنكروها- لكونها الأصلح لهم^(٤).

رابعاً: قولهم بوجوب الثواب على الطاعة

بين الطوفي رحمه الله أن المعتزلة قالوا بوجوب^(٥) ثواب الطاعة على الله تعالى، بناءً على قولهم بخلق العباد لأفعالهم، حتى لا يكون العوض والمعوض من جهة واحدة^(٦).

وقد ذهب الطوفي رحمه الله إلى أن ثواب الطاعة واجب من الله تعالى التزاماً وتفضلاً منه ﷻ، وتحقيقاً لوعده سبحانه، وأن كل ما ورد في الشرع من النصوص التي قد يفهم منها وجوب الثواب فمرجعها إلى التفضل والوجوب منه لا عليه تعالى، وتحقيق

(١) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (١٢/ب) - (١٣/أ).

(٢) التعيين في شرح الأربعين (١٨٧)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٩/٢).

(٣) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٩/٢).

(٤) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (١٢/ب).

(٥) انظر: رسائل العدل والتوحيد (٢٢٩/١) وشرح الأصول الخمسة (٦٣٨-٦٤٢) و(٥١١).

(٦) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٤٢٨-٤٢٩) (٢/٤٠-٤١).

الوعد كما قال تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ [سورة الروم ٦/٣٠].
والنصوص الدالة على هذا كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنشَىٰ بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُذُوا فِي سَبِيلِي وَقُتِلُوا وَقُتِلُوا لَا أَكْفَرُنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَتِهِمْ وَلَا دَخَلْنَاهُمْ جَنَّتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾ [سورة آل عمران ١٩٥/٣]، وقوله: ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [سورة آل عمران ١٩٨/٣] "أي تفضلاً من عنده لا يجب عليه، هذا من عُرف اللغة في قول القائل: أعطيه كذا وكذا من عندي"^(١)، وقوله تعالى: ﴿رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا﴾ [سورة الأنبياء ٨٤/٢١].

ومن السنة قوله ﷺ: «لن يدخل أحداً عمله الجنة، قالوا: ولا أنت يا رسول الله، قال: لا ولا أنا إلا أن يتغمدني الله بفضل ورحمة»^(٢)، وغيرها من النصوص^(٣).
وما ذهب إليه الطوفي هو الحق، قال ابن القيم رحمه الله في بيان الراجح في المسألة: "والفرقة الثالثة أهل الهدى والصواب قالت: لا يستوجب العبد على الله بسعيه نجا ولا فلاحاً ولا يدخل أحداً عمله الجنة أبداً، ولا ينجيه من النار، والله تعالى بفضله وكرمه ومحض جوده وإحسانه أكد إحسانه وجوده وبره بأن أوجب لعبده عليه سبحانه حقاً بمقتضى الوعد، فإن وعد الكريم إيجاب ولو بـ(عسى) و(لعل) ولهذا

(١) درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (١١/ب).

(٢) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في كتاب المرضى باب تمنى المريض الموت ح (٥٦٧٣)، ومسلم في كتاب صفة القيامة والجنة والنار باب لن يدخل أحد الجنة بعمله بل برحمة الله ح (٢٨١٦).

(٣) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (١١/ب) - (١٢/أ).

قال ابن عباس رضي الله عنهما: «(عسى) من الله واجب»^(١)، ووعد اللئيم خلف ولو اقترن به العهد والحلف، والمقصود أن عدم رؤية العبد لنفسه حقاً على الله لا يُنافي ما أوجبه الله على نفسه وجعله حقاً لعبده، قال النبي لمعاذ بن جبل رضي الله عنه: «يا معاذ أتدري ما حق الله على العباد؟ قال: الله ورسوله أعلم، قال: أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، أتدري ما حقهم عليه؟ قال: الله ورسوله أعلم، قال: أن لا يعذبهم»^(٢)، فالرب سبحانه ما لأحد عليه حق ولا يضيع لديه سعي كما قيل:

ما للعباد عليه حق واجب كلا ولا سعي لديه ضائع
إن عذبوا فبعده أو نعموا فبفضله وهو الكريم الواسع^(٣)

(١) أخرجه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس (٣/٩٠٥)، وهذا الطريق من أصح الطرق عن ابن عباس، قال الطبري رحمته الله في تفسيره (١٥/١٤٣): «وجه قول أهل العلم: «(عسى) من الله واجبة» لعلم المؤمنين أن الله لا يدع أن يفعل بعباده ما أطمعهم فيه من الجزاء على أعمالهم والعوض على طاعتهم إياه، ليس من صفته الغرور.. وإذ كان ذلك كذلك، وكان غير جائز أن يكون جل ثناؤه من صفته الغرور لعباده؛ صح ووجب أن كل ما أطمعهم فيه من طمع على طاعته أو على فعل من الأفعال أو أمر أو نهى أمرهم به أو نهاهم عنه فإنه موف لهم به، وإنهم منه كالعدة التي لا يخلف الوفاء بها».

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ ح (٧٣٧٣)، ومسلم في كتاب الإيمان باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة ح (٣٠).

(٣) مدارج السالكين (٢/٣٣٩)، وانظر: بدائع الفوائد (٢/٣٨٩-٣٩٠)، والتبيان في أقسام القرآن (٣٢-٣٣)، وانظر: الفتاوى (١/٢١٧-٢١٩)، والبيت معروف عن ابن القيم وصدر البيت الأول في النونية انظر: شرح النونية (٢/٢٣٠) لابن عيسى.

المبحث السابع

مسألة التكليف بما لا يطاق

وهذا تسمى أيضاً بالتكليف بالمحال^(١)، وهي من فروع التحسين والتقبيح^(٢)، وهذه المسألة من المسائل التي أسهب الطوفي في التفصيل فيها في مواضع كثيرة من كتبه^(٣)، وذكر أن هذه المسألة "في نفسها مشتبهة مبهمة مستعجمة، والآراء فيها متهافئة، والأدلة متكافئة، والعقول حائرة"^(٤)، وكان عرضه للمسألة كالاتي:

أولاً: تحرير محل النزاع

بين الطوفي أنَّ المعلوم ثلاثة أقسام:

- ١- الممكن: وهو ما استوت نسبته إلى الوجود والعدم، فيحتاج في وجوده إلى مرجح ومخصص.
- ٢- الواجب: وهو ما ترجح وجوده على عدمه، أو ما لزم وقوعه في وقته الذي خُصَّ بالوجود فيه.
- ٣- الممتنع: وهو ما ترجح عدمه على وجوده.

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (١/ ٢٢٥، ٣٣٩)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط)

(١٦/ أ)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/ ٣٧١) (٢/ ٣١٦).

(٢) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (١٦/ أ).

(٣) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (١٦/ أ) - (١٧/ ب)، وشرح مختصر

الروضة (١/ ٢٢٥ - ٢٤١)، وشرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٩/ ب) - (١٢/ ب)،

والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/ ٣٧١ - ٣٧٣).

(٤) شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (١٠/ أ).

والواجب والممتنع إمّا أن يكون وجوبه أو امتناعه لذاته أو لغيره، فالواجب لذاته: ما لم يقف وجوده على سبب خارج عن ذاته، أو ما ترجح وجوده على عدمه من ذاته، والممتنع لذاته ما ترجح عدمه على وجوده لأمر في ذاته لا خارجاً، كالجمع بين الضدين.

وبناءً على ما سبق فالمحال ضربان:

- ١- محال لذاته كالجمع بين الضدين، كالسواد والبياض، والقيام والقعود.
 - ٢- محال لغيره ممكن لذاته، كإيمان من علم الله سبحانه لا يؤمن، كفرعون وأبي جهل، وغيرهما من الكفار، وهذا هو المثال المشهور في هذا الباب، فإيمانهم ممتنع لا لذاته، أي: لا لكون إيماناً، إذ لو امتنع إيمانهم لكونه إيماناً؛ لما وجد الإيمان من أحد، وإنما امتنع إيمانهم لغيره، أي: لعلّة خارجة، وهي تعلق علم الله تعالى وإرادته بأنهم لا يؤمنون، فخلافاً معلوم الله وإرادته محال لغيره، بخلاف الجمع بين الضدين، فإنه محال لذاته، أي: لكونه جمعاً بين الضدين، فعلة امتناعه ذاته، لا أمر خارج عنه.
- وقد بيّن الطوفي أنّ ما لا يطاق يطلق تارة على ما يشق فعله وإن أمكن لذاته، وتارة على ما لا يمكن وقوعه^(١).

ثانياً: حكم التكليف بالمحال لذاته ولغيره عقلاً

وفي حكم هذين القسمين وقع الخلاف هل يجوز التكليف بهما عقلاً أم لا؟ وفي كلام الطوفي بعض الاختلاف في حكاية الأقوال في المسألة، ففي شرح التائية ذكر أنّ التكليف بالمحال لذاته غير جائز إجماعاً^(٢)، وفي شرح مختصر الروضة ذكر أنّ الأكثر على عدم جواز التكليف به^(٣)، إلاّ إن كان الطوفي يريد بنقل الإجماع على

(١) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/ ٣٧١).

(٢) انظر: شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٩/ ب).

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة (١/ ٢٢٦).

عدم وقوعه فهذا حق اتفق عليه جميع العقلاء.

وأما المحال لغيره فقد ذكر في شرح مختصر الروضة الإجماع على جواز التكليف به^(١)، وفي درء القول القبيح والإشارات ذكر أنه اختلف فيهما فأجاز التكليف بهما قوم^(٢)، ومنعه آخرون^(٣)، وأجاز قوم التكليف بالثاني دون الأول^(٤)، وهذا فيه اختلاف ظاهر في حكاية الأقوال.

والذي يراه الطوفي جواز التكليف بالقسمين^(٥)، لأنَّ المحال لغيره وقع كتكليف من علم الله منه أنه يموت على الكفر بالإيمان، والوقوع يدل على الجواز^(٦)، وإذا جاز التكليف بالمحال لغيره جاز بالمحال لذاته؛ لأنه لا معنى للتفريق بينهما، فقد اشتركا في المحال، فعدم تصور الوقوع مشترك بين القسمين^(٧).

ولا ريب أنَّ ما ذهب إليه الطوفي فيه نظر، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: "ومن هنا شبهة من شبه من المتكلمين على الناس حيث جعل القسمين قسماً واحداً وادعى تكليف ما لا يطاق مطلقاً لوقوع بعض الأقسام التي لا يجعلها عامة الناس من باب ما لا يطاق... ثم إنَّه جعل جواز هذا القسم مستلزماً لجواز القسم الذي اتفق المسلمون على أنه غير مقدور عليه، وقاس أحد النوعين بالآخر، وذلك من الأقيسة

(١) شرح مختصر الروضة (١/٢٢٦).

(٢) وهو مذهب الجهم بن صفوان، انظر: الفتاوى (٨/٢٩٧).

(٣) ممن منع التكليف به المعتزلة كما في شرح الأصول الخمسة (٣٩٦-٣٩٧).

(٤) انظر: درء القول القبيح والتحسين والتقبيح (مخطوط) (١٦/أ)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٣٧١)، وانظر: الفتاوى (٨/٢٩٥-٢٩٦) لبيان من أجاز التكليف بالمتنع لغيره ومنع التكليف بالمتنع لذاته.

(٥) انظر: شرح مختصر الروضة (١/٢٢٩، ٣٣٩)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٣٧٢)، وشرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (١١/أ)، والتعيين في شرح الأربعين (٧٣).

(٦) انظر: شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (١٠/أ) (٤٧/ب)، وشرح مختصر الروضة (١/٢٢٩)، ودرء القول القبيح والتحسين والتقبيح (مخطوط) (٨/أ-ب).

(٧) انظر: شرح مختصر الروضة (١/٢٣٠-٢٣٣).

التي اتفق المسلمون بل وسائر أهل الملل بل وسائر العقلاء على بطلانها، فإن من قاس الصحيح المأمور بالأفعال كقوله: إن القدرة مع الفعل، أو أن الله علم أنه لا يفعل على العاجز الذي لو أراد الفعل لم يقدر عليه، فقد جمع بين ما يعلم الفرق بينهما بالاضطرار عقلاً وديناً، وذلك من مشارات الأهواء بين القدرية وإخوانهم الجبرية^(١).

وقد بين شيخ الإسلام أن "إطلاق القول بتكليف ما لا يطاق من البدع الحادثة في الإسلام، كإطلاق القول بأن العباد مجبورون على أفعالهم، وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها على إنكار ذلك وذم من يطلقه، وإن قصد به الرد على القدرية الذين لا يقولون بأن الله خالق أفعال العباد ولا بأنه شاء الكائنات، وقالوا هذا رد بدعة ببدعة وقابل الفاسد بالفاسد والباطل بالباطل"^(٢).

ثالثاً: وقوع التكليف بما لا يطاق شرعاً

وأما وقوع ما لا يطاق شرعاً "فلم يقع في فروع الشريعة، وإنما وقع في أصولها في مسألة خلق الأفعال على مذهب أهل السنة"^(٣)، وبين أن هذا التكليف داخل في تصريح الله تعالى التكويني لهذا الكون^(٤).

ومن الأدلة التي ذكرها الطوفي رحمته الله على جواز التكليف بالمحال قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ ءَامَنَ﴾ [سورة هود ١١/٣٦]، وهم مع ذلك لم ينقطع الخطاب التكليفي عنهم، فهم مأمورون

(١) درء التعارض (١/٦٤-٦٥) والفتاوى (٣/٣٢١-٣٢٢) والفتاوى الكبرى (١/٤٦١)، وانظر: بدائع الفوائد (٤/٩٨٢).

(٢) المصدر السابق (١/٦٥) والفتاوى (٣/٣٢٢) وانظر: الفتاوى (٨/٤٦٩) والفتاوى الكبرى (١/٤٦٢).

(٣) شرح مختصر الروضة (١/٢٤٠-٢٤١، ٣٣٩).

(٤) المصدر السابق (١/٢٠١).

بالإيمان مع استحالة وقوعه منهم لتعلق علم الله تعالى بعدم إيمانهم، وهذا تكليف بما لا يطاق، أو بالمحال^(١)، ومثله قوله تعالى: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [سورة المسد ١١١/٣] فهو مقطوع له بالنار، ومكلف بالإيمان^(٢).

وفي هذا التقرير للطوفي رحمه الله نظر، فقد وقع الاتفاق على عدم وقوع التكليف به شرعاً، قال ابن تيمية رحمه الله: "وأما وقوعه في الشريعة وجوازه شرعاً فقد اتفق حملة الشريعة على أن مثل هذا ليس بواقع في الشريعة وقد حكى انعقاد الإجماع على ذلك غير واحد"^(٣)، فلا يسوغ النزاع فيه، بل بين ابن تيمية أنه إنما نازع في ذلك طائفة من الغلاة المائلين إلى الجبر من أصحاب الأشعرية ومن وافقهم من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم^(٤)، وهذا ما يميل إليه الطوفي كما سبق.

وأما استدلال الطوفي بقصة أبي لهب؛ فلا يتم إلا إذا قُدِّرَ أن أبا لهب أُسمع هذه الآية وأمر بالتصديق بها، وهذا لا يُسَلَّمُ فأبو لهب لم يبلغه أنه لن يؤمن في هذه الآية، فالظن بالعربي أنه لا يفهم منها اقتضاء عدم الإيمان، لأن الوعيد بالنار لا يوجبه، ولا يستطيع أحد أن يجزم بهذا، بل لا يقدر أحد أن ينقل أن النبي ﷺ أمر أبا لهب أن يصدق بنزول هذه السورة^(٥)، قال شيخ الإسلام رحمه الله: "ومن غلا فزعم وقوع هذا الضرب في الشريعة - كمن يزعم أن أبا لهب كُلف بأن يؤمن بأنه لا يؤمن -، فهو مبطل في ذلك عند عامة أهل القبلة من جميع الطوائف، فإنه لم يقل أحد: إن أبا لهب أُسمع هذا الخطاب المتضمن أنه لا يؤمن وإنه أمر مع ذلك بالإيمان، كما أن قوم نوح

(١) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/ ٣١٥-٣١٦).

(٢) انظر: المصدر السابق (٣/ ٤٢٥-٤٢٦)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقيح (مخطوط)

(١٦/ ب)، ومن استدل بالقصة الأشعرية في الإبانة (١٩٥)، والرازي في المعالم (٩١).

(٣) الفتاوى (٨/ ٣٠١).

(٤) انظر: درء التعارض (١/ ٦٣)، والفتاوى (٣/ ٣٢٠)، وانظر: الفتاوى (٨/ ٤٧٠).

(٥) انظر: الفتاوى (٨/ ٤٧٢-٤٧٣)، وقد انتقد هذا الدليل الإيجي من الأشاعرة وقال إنه خارج

محل النزاع كما في المواقف (٣/ ٢٩١، ٢٩٤)، وكذا التفتازاني في شرح المقاصد (٢/ ١٥٦).

لما أخبر نوح عليه السلام أنه لن يؤمن من قومه إلا من قد آمن لم يكن بعد هذا يأمرهم بالإيمان بهذا الخطاب، بل إذا قُدر أنه أخبر بصليبه النار المستلزم لموته على الكفر، وأنه سمع هذا الخطاب ففي هذا الحال انقطع تكليفه ولم ينفعه إيمانه حينئذ كإيمان من يؤمن بعد معاينة العذاب، قال تعالى: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾ [سورة غافر ٤٠ / ٨٥]، وقال تعالى: ﴿ءَالْتَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [سورة يونس ١٠ / ٩١]"^(١).

"فإن قيل: فقد كان الإيمان واجباً على أبي لهب ومن الإيمان أن يؤمن بهذا، قيل له: لا نُسلم أنه بعد نزول هذه السورة وجب على الرسول أن يبلغه إياها بل ولا غيرها بل حقت عليه كلمة العذاب كما حقت على قوم نوح إذ قيل له: ﴿لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ ءَامَنَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [سورة هود ١١ / ٣٦] وبعد ذلك لا يبقى الرسول مأموراً بتبليغهم الرسالة؛ فإنه قد بلغهم فكفروا حتى حقت عليهم كلمة العذاب بأعيانهم"^(٢).

والمقصود أن يُعلم أنه ليس في قصة أبي لهب وقوم نوح عليه السلام دلالة على التكليف بالمحال، أو الجمع بين النقيضين.

وأما الزعم بأن هذا خلاف علم الله تعالى، وما كان كذلك فهو أنه غير مقدور لله تعالى - كما صرح به الطوفي^(٣) - "فإن الله يفعل ما يشاء بقدرته، وما لا يشاء يعلم

(١) درء التعارض (١/٦٣-٦٤)، وانظر: الفتاوى (٣/٣٢١) (٨/٣٠٢، ٤٣٨)، والفتاوى الكبرى (١/٤٦١)، وشرح الطحاوية (٥٠٣)، ورده ابن الوزير في إثبات الحق من خمسة أوجه (٣٣٣-٣٣٥).

(٢) الفتاوى (٨/٤٧٣).

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة (١/٢٣٣-٢٣٤، ٢٢٥)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتبحيح (مخطوط) (١٧/أ)، وذكر الطوفي أنه مذهب عباد بن سليمان ورجحه، وعباد هذا هو الضميري من أئمة المعتزلة تتلمذ على الفوطي، وتنسب إليه فرقة العبادية، انظر: مقالات الإسلاميين (١٩٦، ٢٠٣).

أنه لا يفعله وأنه قادر عليه لو شاء لفعله، وعلمه أنه لا يفعله لا يمنع أن يكون قادراً عليه^(١)، وقد بين الله تعالى في كتابه أن ما لا يكون لو شاء لفعله قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ شَأْنًا لَا تَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ [سورة السجدة ٣٢/١٣]، وقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدَ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اٰخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٥٣] والآيات في هذا كثيرة، وهي "تبين أنه لو شاء أن يفعل أموراً لم تكن لفعلها، وهذا يدل على أنه قادر على ما علم أنه لا يكون، فإنه لو لا قدرته عليه لكان إذا شاء لا يفعله فإنه لا يمكن فعله إلا بالقدرة عليه، فلما أخبر وهو الصادق في خبره أنه لو شاء لفعله علم أنه قادر عليه، وإن علم سبحانه أنه لا يكون^(٢)."

وأما القول الراجح في هذه المسألة^(٣) فهو أن يقال: إنَّ تكليف ما لا يطاق ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما لا يطاق للعجز عنه أو لاستحالته، كتكليف الزَّمن المشي، وتكليف الإنسان الطيران، وكالجمع بين الضدين، فهذا غير واقع في الشريعة عند جماهير أهل السنة المثبتين للقدر.

الثاني: ما لا يطاق للاشتغال بضده، كاشتغال الكافر بالكفر فإنه هو الذي صده عن الإيمان وكالقاعد في حال قعوده فإن اشتغاله بالقعود يمنعه أن يكون قائماً، وهذا يجوز التكليف به، ومثل هذا ليس بقبيح عقلاً عند أحد من العقلاء، فأمر الإنسان ونهيه بما لا يقدر عليه حال الأمر والنهي لاشتغاله بضده إذا أمكن أن يترك ذلك

(١) المصدر السابق (٨/٤٧٤) وانظر: (٨/٤٩٨-٥٠١).

(٢) الفتاوى (٨/٥٠٠).

(٣) انظر: الفتاوى (٨/٢٩٥-٢٩٦، ٣٠١-٣٠٢)، ومنهاج السنة النبوية (٣/١٠٤-١٠٥)، وشرح الطحاوية (٤٩٣، ٥٠٤).

الضد ويفعل الضد المأمور به أمر سائغ.

ورجح شيخ الإسلام رحمته الله أن هذا القسم لا يطلق عليه بأنه تكليف بما لا يطاق وقال: "وهذا هو الأشبه بما في الكتاب والسنة وكلام السلف، فإنه لا يقال للمستطيع المأمور بالحج إذا لم يحج: إنه كلف بما لا يطيق، ولا يقال لمن أمر بالطهارة والصلاة فترك ذلك كسلا: إنه كلف ما لا يطيق"^(١).

رابعاً: فروع مسألة التكليف بما لا يطاق

ذكر الطوفي للمسألة فروعاً^(٢)، والذي يتعلق منها بالعقيدة مسألة القدرة هل هي قبل الفعل أم عنده؟، أو: هل الاستطاعة قبل الفعل أو معه؟ وسبق بيان مذهبه فيها، والذي مال فيه إلى أنها مقارنة للفعل كما هو مذهب الأشاعرة، وقد بين شيخ الإسلام العلاقة بين المسألتين حيث إن من قال: (القدرة لا تكون إلا مع الفعل) لزمه أن يقول: (كل عبد لم يفعل ما أمر به قد كلف ما لا يطيقه) كالكاfer والفاسق^(٣)، ومن قال: (القدرة قبل الفعل) لزمه منع التكليف بما لا يطاق كما هو مذهب المعتزلة^(٤). وأما الفقهية والأصولية فكثيرة^(٥).

(١) منهاج السنة النبوية (٣/ ١٠٤-١٠٥).

(٢) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (١٧/ أ-ب).

(٣) انظر: منهاج السنة (٣/ ٥٢)، ودرء التعارض (١/ ٦٠)، ومجموع الفتاوى (٣/ ٣١٨) (٨/ ٢٩٣، ٢٩٨).

(٤) انظر: القضاء والقدر (٢٧٤) للدكتور عبدالرحمن المحمود.

(٥) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (١٧/ أ-ب)، والتعيين في شرح الأربعين (٣٢٤)، وشرح مختصر الروضة (١/ ٢٢١، ٤٩٩، ٥٠٠) (٢/ ٣٥، ٣٨، ٤٨١) (٣/ ٦١٠، ٦١٥، ٦٤٥)، وعلم الجدل في علم الجدل (١٤٦)، ومن ذكر فروع المسألة ابن القيم في بدائع الفوائد (٤/ ٩٨١).

الفصل السابع

منهجه في مسائل الإيمان

وفيه أربعة مباحث:-

المبحث الأول: حقيقة الإيمان ودخول الأعمال فيه .

المبحث الثاني: الفرق بين الإسلام والإيمان .

المبحث الثالث: حكم مرتكب الكبيرة والفرق بينها وبين الصغيرة .

المبحث الرابع: مسألة التكفير .

المبحث الأول

حقيقة الإيمان ودخول الأعمال فيه

أولاً: تعريفه

عرّف الطوفي الإيمان في اللغة: بآئه مصدر (آمن إيماناً)، مشتق من الأمن أو الأمان، وهو التصديق، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [سورة يوسف ١٢/١٧]^(١).

والمعنى اللغوي الذي ذكره الطوفي هو المشهور عند العرب، بل حكي إجماع أهل اللغة عليه^(٢)، قال الإمام محمد بن جرير الطبري رَحِمَهُ اللهُ: "ومعنى الإيمان عند العرب التصديق"^(٣)، ولشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ رأي آخر، وهو أنّ الإيمان في اللغة هو الإقرار^(٤). وأما اصطلاحاً فعرفه بآئه: التصديق بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره^(٥)، قال الطوفي: "وبذلك فسرّه النبي ﷺ في حديث جبريل عليه

(١) انظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٣/ب)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢٥٤، ٢٩٦) (٣/٢٧١)، والتعيين في شرح الأربعين (٥٥) (١٣٥)، وتفسير سور ق والقيامة والنبأ والانشقاق والطارق (٧٢)، وشرح مختصر الروضة (٢/٦٦).

(٢) انظر: التمهيد (٣٨٩) للباقلاني.

(٣) تفسير الطبري (١/١٠١)، وانظر: تفسير البغوي (١/٤٥)، وتفسير السمعاني (١/٤٣)، ومعاني القرآن (١/٨١) للنحاس، وتفسير ابن كثير (١/٤١)، ولسان العرب (١٣/٢٣)، وغيرها كثير.

(٤) انظر: الفتاوى (٧/٢٨٩-٢٩١، ٥٢٩-٥٣١).

(٥) انظر: إيضاح البيان عن معنى أم القرآن (٣٤٨)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٣٣٦) (٣/٢٧٢)، والتعيين في شرح الأربعين (٢٩١).

السلام المتفق عليه"^(١).

فالطوفي يرى أنَّ التعريف اللغوي أعم، والتعريف الشرعي أو الاصطلاحي أخص؛ إذ هو تصديق بشيء خاص^(٢).

ثانياً: حقيقة ودخول الأعمال فيه

وأما حقيقة الإيمان عند الطوفي رحمته الله فهو التصديق، وقد ذكر الخلاف في المسألة والأدلة وقال بعد ذلك: "ثبت أنَّ الإيمان هو التصديق، وهو مذهب أبي حنيفة وجماعة من العلماء"^(٣)، وقال: "الإيمان هو التصديق المجرد"^(٤).

ويرى الطوفي أنَّ العمل من آثار الإيمان ومكملاته ومسبباته، لا من حقيقته، وليس ركناً فيه^(٥)، بل ذهب الطوفي إلى أبعد من ذلك فرأى أنَّ الأركان الخمسة ليست من مسمى الإسلام، بل من آثاره ومكملاته لا من حقيقته، لأنَّ الإسلام هو الانقياد الباطن^(٦).

واستدل الطوفي على ما ذهب إليه بعدة أدلة هي:

١- أنَّ الإيمان في اللغة هو التصديق، وقد فسره النبي صلى الله عليه وسلم بما يدل على

(١) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٥٣/٢) وانظر: (٢٧١/٣).

(٢) انظر: التعيين في شرح الأربعين (٦٠)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢٧٢/٣).

(٣) التعيين في شرح الأربعين (٧١).

(٤) المصدر السابق.

(٥) انظر: التعيين في شرح الأربعين (٧٠) (٢٩١)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية

(٣٦٨/١)، وحلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٣/ب) (٤/أ)، ومختصر الترمذي

(مخطوط) (١/١٦٩/أ) (٢/٦٠/ب)، وشرح مختصر الروضة (٧٢/١).

(٦) انظر: مختصر الترمذي (مخطوط) (١/٧٢/ب)، وهذا بلا شك قول ضعيف، فالجمهور يقولون

أنَّ الإسلام هو الدين كله، انظر: الفتاوى (٣٦٦/٧، ٣٧٥).

التصديق^(١) حيث قال في الحديث: «فأخبرني عن الإيمان، قال: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره»^(٢).

٢- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [سورة البقرة ٢٧٧/٢]، ﴿وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ﴾ [سورة الإسراء ٩/١٧] والعطف يقتضي التغاير فالأعمال غير الإيمان^(٣)، وذكر الطوفي أن هذا ليس من عطف الخاص على العام^(٤)، ووصف القول بأنه عطف خاص على عام بآئه ضعيف، لأننا لو اقتصرنا على الإيمان لم نفهم العمل الصالح^(٥).
وأما النصوص الكثيرة التي تدل على أن العمل يدخل في مسمى الإيمان فقد أجاب الطوفي عن بعضها كما يلي:

١ - قول النبي ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة؛ فأفضلها قول لا إله إلا الله؛ وأدناها إمطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»^(٦)، أجاب عنه بأن قال: إن الأعمال من آثار الإيمان ومسبباته لا من حقيقته، جمعاً بينه وبين حديث جبريل السابق، وذلك لأن حديث جبريل محل التعليم، فلو كان الإيمان زيادة

(١) انظر: التعيين في شرح الأربعين (٧٠).

(٢) أخرجه مسلم من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في كتاب الإيمان باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ح (٨).

(٣) انظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٣/ب)، والتعيين في شرح الأربعين (٧٠)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣٦٨/١) (٤١٨/٢)، ومن ذكر هذا الدليل الرازي في المحصل (٥٦٧).

(٤) انظر: المصدر السابق.

(٥) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣٦٨/١).

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان باب أمور الإيمان ح (٩)، ومسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في كتاب الإيمان باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها ح (٣٥).

على التصديق لما أخر البيان عن وقت الحاجة^(١).

٢- قوله ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»^(٢)، وتأوله الطوفي على أنه من آثار الإيمان ومقتضاه لا من حقيقة معناه، فالتقدير: وذلك أضعف آثار الإيمان وثمراته^(٣)، فالأعمال مكملّة للإيمان تكميلاً وصفيّاً لا جزيئاً؛ وإلا لما اكتفى بإنكار القلب حتى يتم تغييره لأنّ جزئه حينئذ فائت، فيكون المعنى: وذلك إيمان ضعيف، فحقيقة الإيمان وماهيته موجودة بجميع أجزائها بدون الأعمال البدنية^(٤).

٣- قوله ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه»^(٥)، وحمله الطوفي على المبالغة والتهيج على فعل هذه الأشياء أو على أنّ فعل هذه الأشياء متوقف عليها كمال الإيمان لا حقيقة الإيمان^(٦).

وما ذهب إليه الطوفي رحمه الله هو مذهب جهمية المرجئة^(٧)، وهو أشهر قولي أبي

(١) التعيين في شرح الأربعين (٧٠-٧١).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان وأنّ الإيمان يزيد وينقص، وأنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان ح (٤٩).

(٣) انظر: التعيين في شرح الأربعين (٢٩١).

(٤) انظر: مختصر الترمذي (مخطوط) (١/١٦٩/أ).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الأدب باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره ح (٦٠١٩) ومسلم في كتاب الإيمان باب الحث على إكرام الجار والضيف ولزوم الصمت ح (٤٧) واللفظ له.

(٦) انظر: التعيين في شرح الأربعين (١٣٤-١٣٥)، وانظر كلامه أيضاً في شرح حديث «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» الحديث في التعيين في شرح الأربعين (١٢٥).

(٧) انظر: الفتاوى (١٩٥/٧، ٢٠٤، ٣٦٣، ٥٤٨)، والصارم المسلول (٣/٩٦٠)، والمرجئة نسبة إلى الإرجاء وهو التأخير، سموا مرجئة لأنهم أخرجوا العمل عن الإيمان، على معنى أنهم يقولون: لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وتتفاوت أقوالهم فمنهم من يقول: الإيمان =

الحسن الأشعري، وعليه بعض أصحابه، ولهذا عدهم أصحاب المقالات مرجئة^(١).
وأما الزعم بأن هذا رأي أبي حنيفة رحمته الله فالمشهور عن أبي حنيفة قوله: إنَّ
الإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالقلب^(٢)، وإن كان قال به رحمته الله فهو خلاف
ما عليه جمهور السلف الصالح الذين أجمعوا على أنَّ الإيمان قول وعمل^(٣).

مجرد المعرفة، ومنهم من يقول: هو تصديق القلب فحسب، ومنهم من يقول: هو قول اللسان
فحسب، ومنهم من يقول: هو قول اللسان واعتقاد القلب فقط، ومن فرقهم اليونانية والغسانية
والتومنية والثوبانية والمريسية [انظر: الفرق بين الفرق (١٩٠)، والملل والنحل (١/١٣٩)،
والتبصير في الدين (٩٧)، والفتاوى (٥٠٧/٧-٥٠٩)].

(١) انظر: الفتاوى (٥٠٩/٧)، وذكر شيخ الإسلام من هؤلاء الباقلاني والجويني، وانظر: التمهيد
(٣٨٩) للباقلاني، والإرشاد (١٥٨) للجويني، وشرح المقاصد (٢٤٩-٢٥٥).

(٢) انظر: الفقه الأكبر (١٤١)، والفصل (٨٨/٢) (١٠٦/٣)، وأصول الدين عند الإمام أبي حنيفة
(٣٥٥-٣٥٤) للدكتور محمد الخميس، والإيمان بين السلف والمتكلمين (٩٥)، وقد تكون رواية
أخرى، قال شارح الطحاوية في ذكره للمذاهب في المسألة (٣٧٣): «ومنهم من يقول: إن الإقرار
باللسان ركن زائد ليس بأصلي، وإلى هذا ذهب أبو منصور الماتريدي رحمته الله ويروى عن أبي
حنيفة رضي الله عنه».

(٣) وهذا هو مذهب أهل السنة كما روى العدني في الإيمان (٩٦) بسنده عن وكيع قوله: «أهل
السنة يقولون: الإيمان قول وعمل، والمرجئة يقولون: إن الإيمان قول بلا عمل، والجهمية
يقولون: إن الإيمان المعرفة»، وهو الذي حكاه الأشعري عن أصحاب الحديث وأهل السنة في
مقالات الإسلاميين (٢٩٣)، وروى اللالكائي بسنده في شرح أصول أهل اعتقاد أهل السنة
(٩٦٤/٥) عن سهل بن المتوكل بن حجر الشيباني قال: «أدركت ألف أستاذ وأكثر، كلهم
يقولون: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص»، وانظر: أصول السنة للإمام أحمد ضمن شرح أصول
أهل اعتقاد أهل السنة (١٥٩/١) من رواية عبدوس عن الإمام، وكذلك في السنة للخلال
(٣/٥٧٠، ٥٨٠) والسنة لعبد الله (١/٣٠٧-٣٤٧)، والإبانة (٢٧) للأشعري، واعتقاد أئمة
الحديث (٦٣) للإسماعيلي، والإيمان (١/٣٢٨) لابن مندة، وإثبات صفة العلو (١٢٢، ١٢٥)
لابن قدامة، والجواب الصحيح (٦/٣٦)، وغيرها كثير جداً، ومن عدد من قال به من العلماء
اللالكائي في شرح أصول أهل اعتقاد أهل السنة (٤/٨٣٢، ٨٤٦-٨٤٩) (٥/٩٥٧-٩٦٤).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: "وأجمع السلف أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، ومعنى ذلك أنه قول القلب وعمل القلب، ثم قول اللسان وعمل الجوارح، فأما قول القلب فهو التصديق الجازم بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ويدخل فيه الإيمان بكل ما جاء به الرسول... وهذا التصديق يتبعه عمل القلب، وهو حب الله ورسوله وتعظيم الله ورسوله وتعزيز الرسول وتوقيره وخشية الله والإنابة إليه والإخلاص له والتوكل عليه إلى غير ذلك من الأحوال، فهذه الأعمال القلبية كلها من الإيمان وهي مما يوجبها التصديق والاعتقاد إيجاب العلة المعلول، ويتبع الاعتقاد قول اللسان، ويتبع عمل القلب الجوارح من الصلاة والزكاة والصوم والحج ونحو ذلك" (١).

أما أدلة الطوفي رَحِمَهُ اللهُ فالجواب عنها كما يلي (٢):

١ - قوله: (إنَّ الإيمان في اللغة هو التصديق)، يقال: إنَّ هذا غير مُسَلَّمٍ فهناك اختلاف بين الإيمان والتصديق كالتالي:

- من حيث الاستعمال اللغوي، فالتصديق يتعدى بنفسه بخلاف الإيمان فلا يتعدى إلا بحرف الجر إما اللام أو الباء، كما قال تعالى: ﴿فَمَا أَمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ﴾ [سورة يونس ٨٣/١٠]، وكقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة التوبة ٦١/٩] (٣).

وكذلك لفظ الإيمان في اللغة لم يقابل بالكذب كلفظ التصديق، بل المعروف استعمال لفظ الكفر في مقابلة الإيمان، ويستعمل في مقابلة التصديق لفظ التكذيب،

(١) الفتاوى (٦٧٢/٧).

(٢) ممن ذكر أدلة المخالفين ورد عليها الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب الإيمان، والقاضي أبو يعلى في مسائل الإيمان (٢٣٦-٢٦٢) وغيرهم من الأئمة.

(٣) انظر: الفتاوى (٢٩٠/٧).

"فلما كان الكفر المقابل للإيمان ليس هو التكذيب فقط؛ عُلِمَ أنَّ الإيمان ليس هو التصديق فقط، بل إذا كان الكفر يكون تكذيباً ويكون مخالفة ومعاداة وامتناعاً بلا تكذيب؛ فلا بد أن يكون الإيمان تصديقاً مع موافقة وموالة وانقياد لا يكفى مجرد التصديق؛ فيكون الإسلام جزء مسمى الإيمان كما كان الامتناع من الانقياد مع التصديق جزء مسمى الكفر، فيجب أن يكون كل مؤمن مسلماً منقاداً للأمر وهذا هو العمل"^(١).

- من حيث الاستعمال في المعنى، فالإيمان ليس مرادفاً للفظ التصديق في المعنى، فالإيمان لا يستعمل إلا في الخبر الغائب الذي يؤتمن عليه الإنسان، وأما التصديق فيستعمل في المشاهد والغائب^(٢)، "إذ لفظ الإيمان إفعال من الأمن فهو يقتضي طمأنينة وسكوناً فيما من شأنه أن يستريب فيه القلب فيخفق ويضطرب، وهذا إنما يكون في الأخبار بالمغيبات لا بالمشاهدات"^(٣).

ثم لو سُئلَ جدلاً أنَّ الإيمان مرادف للتصديق، فلا يُسَلَّمُ أنَّ الجوارح خارجة عن هذا التصديق، فقد أخبر النبي ﷺ أنَّ الجوارح تدخل في التصديق فقال: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَظَّهُ مِنَ الزَّنا أَدْرَكَ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، فَزَنَا الْعَيْنَ النَّظَرَ، وَزَنَا اللِّسَانَ الْمَنْطِقَ، وَالنَّفْسَ تَمْنَى وَتَشْتَهِي، وَالْفَرْجَ يَصْدُقُ ذَلِكَ كُلُّهُ وَيَكْذِبُهُ»^(٤).

٢- قول الطوفي: (إِنَّ عَطْفَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ فِي الْآيَاتِ عَلَى الْإِيمَانِ يَقْتَضِي التَّغَايُرَ بَيْنَهُمَا)، غير مُسَلَّمٍ لَهُ، لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّأَكِيدِ لَا مِنْ بَابِ الْعَطْفِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾

(١) المصدر السابق (٧/ ٢٩٢).

(٢) المصدر السابق (٧/ ٢٩١-٢٩٢).

(٣) شرح الأصفهانية (١٨١)، وانظر للتوسع: الفتاوى (٧/ ٥٢٩-٥٣٥، ٦٣٦-٦٣٧)، وشرح الطحاوية (٣٨٠-٣٨١).

(٤) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في كتاب الاستئذان، باب زنا الجوارح دون الفرج ح (٦٢٤٣) ومسلم في كتاب القدر، باب قُدِّرَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَظُّهُ مِنَ الزَّنا وغيره ح (٢٦٥٧).

[سورة البقرة ٩٨/٢] لأنَّ جبريل من الملائكة^(١)، وهو من باب عطف الخاص على العام^(٢)، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: "فعلى قول هؤلاء يقال: الأعمال الصالحة المعطوفة على الإيمان دخلت في الإيمان، وعطف عليه عطف الخاص على العام؛ إما لذكره خصوصاً بعد عموم، وإما لكونه إذا عطف كان دليلاً على أنه لم يدخل في العام، وقيل: بل الأعمال في الأصل ليست من الإيمان؛ فإن أصل الإيمان هو ما في القلب، ولكن هي لازمة له، فمن لم يفعلها كان إيمانه منتفياً؛ لأن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم لكن صارت بعرف الشارع داخلة في اسم الإيمان إذا أطلق، كما تقدم في كلام النبي ﷺ فإذا عطف عليه ذكرت، لئلا يظن الظان أنَّ مجرد إيمانه بدون الأعمال الصالحة اللازمة للإيمان يوجب الوعد؛ فكان ذكرها تخصيصاً وتنصيماً ليعلم أن الثواب الموعود به في الآخرة وهو الجنة بلا عذاب لا يكون إلا لمن آمن وعمل صالحاً؛ لا يكون لمن ادعى الإيمان ولم يعمل، وقد بيَّن سبحانه في غير موضع أن الصادق في قوله آمنت لابد أن يقوم بالواجب، وحصر الإيمان في هؤلاء يدل على انتفائه عن سواهم"^(٣).

وأما قول الطوفي: "إنَّا لو اقتصرنا على الإيمان لم نفهم العمل الصالح"، فقد ينازع فيه أحد ويقول: إنَّا إذا اقتصرنا الإيمان فهمنا دخول العمل الصالح، خاصة وقد سبق النقل عن عامة سلف الأمة أنهم يقولون: الإيمان قول وعمل، وسيأتي قول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: "إنَّ لفظ الإيمان حيث أطلق في الكتاب والسنة دخلت فيه الأعمال، وإنما يُدعى خروجها منه عند التقييد"^(٤).

وأما أدلة أهل السنة على دخول العمل في مسمى الإيمان فكثيرة جداً، ومنها:

(١) مسائل الإيمان (٢٤١) للقاضي أبي يعلى.

(٢) انظر: الفتاوى (١٩٨/٧، ٢٠٢، ٦٤٧-٦٤٨).

(٣) الفتوى (٢٠٢/٨).

(٤) الفتاوى (١١٦-١١٧).

١ - قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [سورة البقرة ١٤٣/٢]،
 "وإنما نزلت في الذين توفوا من أصحاب رسول الله ﷺ وهم على الصلاة إلى بيت
 المقدس، فسئل رسول الله ﷺ فنزلت الآية^(١)، فأبي شاهد يلمس على أن الصلاة
 من الإيمان بعد هذه الآية؟"^(٢)، قال شيخ الإسلام رحمه الله: "فإن الصلاة داخلية في
 مسمى الإيمان بالله، كما دخلت في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ
 إِيمَانَكُمْ﴾، قال البراء بن عازب وغيره من السلف: أي صلاتكم إلى بيت المقدس،
 ولهذا كانت الصلاة كالإيمان لا تدخلها النيابة بحال فلا يصلى أحد عن أحد الفرض
 لا لعذر ولا لغير عذر كما لا يؤمن أحد عنه، ولا تسقط بحال كما لا يسقط
 الإيمان"^(٣).

وقد قال الطوفي إنها "سُميت إيماناً لاشتغالها أو دلالتها عليه"^(٤)، وهذا صرف
 للآية عن ظاهرها، ومخالفة لفهم أئمة السلف رحمهم الله.

٢ - قوله تعالى: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا

(١) هذا التفسير مروي عن البراء ابن عازب رضي الله عنه كما في صحيح البخاري كتاب الإيمان باب الصلاة
 من الإيمان ح(٤١)، وفي شرح أصول أهل اعتقاد أهل السنة (٤/٨١٧-٨١٨)، وقد نقل إجماع
 المفسرين على هذا ابن حزم في الفصل (٣/١٠٩)، والبيهقي في الشعب (١/٤٤)، وروى
 الخلال في السنة بسنده (٣/٥٨٩) عن الإمام أحمد بن حنبل قوله عن هذه الآية: فقال أصحاب
 رسول الله ﷺ حين حولت القبلة إلى البيت: فكيف بصلاتنا التي صلينا إليها؟ فأنزل الله عز
 وجل: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ فسمعت أحمد بن حنبل يقول: فجعل صلاتهم إيماناً
 فالصلاة من الإيمان.

(٢) الإيمان (١١) لأبي عبيد القاسم بن سلام، [وانظر: الإيمان (١/٣٢٧-٣٢٩) لابن مندة، وتفسير
 الطبري (٢/١٦-١٨)، والتمهيد (٩/٢٤٥) والانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (٣٤)،
 (٨١) كلاهما لابن عبد البر، وتعظيم قدر الصلاة (١/٣٤١-٣٤٤)].

(٣) الفتاوى (١٠/٤٣٩-٤٤٠).

(٤) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢٩٦).

يُفْتَنُونَ ﴿سورة العنكبوت ٢٩/٢﴾، وقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ﴾ [سورة العنكبوت ٢٩/١٠]، "أَفَلَسْتُ تراه تبارك وتعالى قد امتحنهم بتصديق القول بالفعل، ولم يرض منهم بالإقرار دون العمل، حتى جعل أحدهما من الآخر، فأى شيء يتبع بعد كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ومنهاج السلف بعده الذين هم موضع القدوة والإمامة" (١).

٣- قول النبي ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون؛ أو بضع وستون شعبة؛ فأفضلها قول لا إله إلا الله؛ وأدناها إمطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»، "فجعل الإيمان شعباً بعضها باللسان والشفيتين، وبعضها بالقلب، وبعضها بسائر الجوارح، فشهادة أن لا إله إلا الله فعل اللسان تقول: شهدت أشهد شهادة، والشهادة فعله بالقلب واللسان لا اختلاف بين المسلمين في ذلك، والحياء في القلب، وإمطة الأذى عن الطريق فعل سائر الجوارح" (٢).

وسبق ذكر إجابة الطوفي عن هذه النصوص، والجامع لإجاباته هو حمله ذكر الأعمال في الإيمان على المجاز، قال شيخ الإسلام رحمه الله: "والمرجئة المتكلمون منهم والفقهاء منهم يقولون: إن الأعمال قد تسمى إيماناً مجازاً؛ لأن العمل ثمرة الإيمان ومقتضاه، ولأنها دليل عليه، ويقولون قوله: «الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة أفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق» مجاز" (٣)، وبين الشيخ خطأهم من ثلاثة أوجه، هي:

أحدها: ظنهم أن الإيمان الذي في القلب يكون تاماً بدون العمل الذي في القلب تصديق بلا عمل للقلب، كمحبة الله وخشيته وخوفه والتوكل عليه.

الثاني: ظنهم أن الإيمان الذي في القلب يكون تاماً بدون العمل الظاهر، وهذا

(١) الإيمان (١٩) للقاسم بن سلام.

(٢) الإيمان (١/٣٣٢) لابن مندة.

(٣) الفتاوى (٧/١٩٠).

يقول به جميع المرجئة^(١).

الثالث: قولهم: (كل من كفره الشارع فإنما كفره لانتفاء تصديق القلب بالرب تبارك وتعالى)، وكثير من المتأخرين لا يميزون بين مذاهب السلف وأقوال المرجئة والجهمية؛ لاختلاط هذا بهذا في كلام كثير منهم ممن هو في باطنه يرى رأى الجهمية والمرجئة في الإيمان، وهو معظم للسلف وأهل الحديث فيظن أنه يجمع بينهما، أو يجمع بين كلام أمثاله وكلام السلف^(٢).

قال شيخ الإسلام: "والتحقيق أن إيمان القلب التام يستلزم العمل الظاهر بحسبه لا محالة، ويمتنع أن يقوم بالقلب إيمان تام بدون عمل ظاهر"^(٣).

ورد ابن تيمية عليهم فقال: "إن لم يصح التقسيم إلى حقيقة ومجاز فلا حاجة إلى هذا، وإن صح فهذا لا ينفعكم بل هو عليكم لا لكم؛ لأن الحقيقة هي اللفظ الذي يدل بإطلاقه بلا قرينة، والمجاز إنما يدل بقرينة؛ وقد تبين أن لفظ الإيمان حيث أطلق في الكتاب والسنة دخلت فيه الأعمال، وإنما يدعى خروجها منه عند التقييد وهذا يدل على أن الحقيقة قوله: «الإيمان بضع وسبعون شعبة»^(٤)، والإيمان عند الإطلاق يدخل فيه العمل، وليس ذلك بأقل من لفظ الصلاة والصوم والحج "في دلالة على الصلاة الشرعية والصيام الشرعي والحج الشرعي"^(٥).

٤- ومن أدلة أهل السنة قوله ﷺ لوفد عبد القيس: «أمركم بأربع، وأنهاكم عن

(١) وهذا ما صرح به الطوفي رحمه الله انظر: مختصر الترمذي (مخطوط) (١/١٦٩/أ)، وشرح مختصر الروضة (٣/٢٧٢).

(٢) انظر: الفتاوى (٧/٣٦٣-٣٦٤) وانظر أيضاً: الفتاوى (٧/١٩٠-١٩١، ١٩٦-٢٠٤، ٥٨٢-٥٨٥) وقد ذكر شيخ الإسلام أموراً أخرى غير الثلاثة المذكورة.

(٣) الفتاوى (٧/٢٠٤).

(٤) الفتاوى (٧/١١٦-١١٧)، وانظر: الفتاوى (٧/٥٧٦-٥٧٧).

(٥) المصدر السابق، وانظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/١٣٤٩-١٣٧٤) للدكتور عبد الرحمن المحمود.

أربع، الإيمان بالله، هل تدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخمس، وأنهاكم عن أربع ما انتبذ في الدباء، والنقير، والحتتم، والمزفت»^(١).

قال الإمام محمد بن نصر المروزي^(٢): "قالوا: فإن قيل: فهل مع ما ذكرت من سنة ثابتة تبين من أن العمل داخل في الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله؟ قيل: نعم عامة السنن والآثار تنطق بذلك"^(٣)، وذكر منها حديث وفد عبد القيس، وقال بعد ذكرها: "فهذا رسول رب العالمين الذي جاء بالإيمان ودعا إليه سأل الوفاء عن أمر يدخلهم الجنة وينجيهم من النار فأمرهم بالإيمان بالله؛ ثم قال لهم مخافة أن يحملوا ذلك على غير وجهه: «أتدرون ما الإيمان بالله؟» ثم فسره لهم فجعله توحيداً والإقرار برسوله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وإيتاء الخمس من الغنائم، فهذا مما يبين لك أن الإيمان بالله إنما هو توحيداً وعبادته"^(٤).

وقد زعم الطوفي أن هذا الحديث مضطرب في المتن، لأن فيه أنه ﷺ أمرهم بأربع ولم يأمرهم إلا بالإيمان وحده، فالعدد لم يطابق المعدود وهذا اضطراب، ولأنه خلا من ذكر الحج^(٥).

(١) أخرجه البخاري في كتاب المغازي باب وفد عبد القيس ح (٤٣٦٨)، ومسلم في كتاب الإيمان باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ ح (١٧).

(٢) محمد بن نصر المروزي أبو عبد الله، أحد الأعلام من أئمة أهل السنة، كان رأساً في الفقه رأساً في الحديث رأساً في العبادة، كان من أعلم الناس بالاختلاف، ولد سنة (٢٠٢) هـ ببغداد، وكان من كبار فقهاء الشافعية، أخذ عن يحيى بن يحيى، وشيبان بن فروخ، ومات سنة (٢٩٤) هـ بسمرقند، له (تعظيم قدر الصلاة) و(اختلاف العلماء) وغيرهما [انظر: العبر (٢/ ١٠٥)، وتاريخ بغداد (٣/ ٣١٥)، وتاريخ دمشق (٥٦/ ١٠٧)].

(٣) تعظيم قدر الصلاة (١/ ٣٩٨).

(٤) المصدر السابق (١/ ٤٠١).

(٥) انظر: التعيين في شرح الأربعين (٥٦-٦٠)، وقد أطل في هذا التقرير فجاء بحجج على كونه: إن حديث جبريل قول رسولين محمد ﷺ وجبريل عليه السلام، وحديث وفد عبد القيس قول

والجواب عما ذكر الطوفي من وجوه:

١- أن هذا الكلام لا يليق أن يقال عن حديث متفق عليه، روي في الصحيحين في مواضع متعددة من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، ومن المعلوم أن الأمة تلقت الصحيحين بالقبول.

٢- أن العلماء أجابوا عن هذه الإشكالات كما يلي:

- أما قول الطوفي: إنه ﷺ قال: «أمركم بأربع» ولم يأمرهم إلا بالإيمان وحده، فالجواب أن الشهادة بلا شك إحدى الأربع بدليل ما ورد في إحدى روايات الصحيحين قول ابن عباس رضي الله عنهما: «شهادة أن لا إله إلا الله وعقد واحدة»^(١)، وعليه يكون الإيمان اسم جامع للخصال الأربع التي ذكر أنه يأمرهم بها ثم فسرهما، كما أن المنهي عنه وهو الانتباز واحد بالنوع متعدد بحسب أوعيته^(٢).

- وأما بالنسبة للعدد فتعددت إجابات العلماء عنه، فقليل: بأن الأربع ما عدا أداء الخمس، وقيل: كأنه أراد إعلامهم بقواعد الإيمان وفروض الأعيان ثم أعلمهم بما يلزمهم إخراجهم إذا وقع لهم جهاد لأنهم كانوا بصدد محاربة كفار مضر ولم يقصد ذكرها بعينها لأنها مسببة عن الجهاد ولم يكن الجهاد إذ ذاك فرض عين، وقيل: قوله «وأن تعطوا» معطوف على قوله «بأربع» أي أمركم بأربع وبأن تعطوا، ويدل عليه العدول عن سياق الأربع والإتيان بأن والفعل مع توجه الخطاب إليهم، وقيل: لا

رسول واحد، وأن حديث جبريل في مقام تعليم الأمة وحديث ابن عباس تعليم لطائفة من الناس، وأن الحديث لو كان قبل فرض الحج لكان ابن عباس صغيراً لا يضبط ما يروي، فيترك حديثه كما ترك حديثه في أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم، أو يقال: إنه أرسله عن غيره كما أرسل حديث «لا ربا إلا في النسبة» عن أسامة بن زيد رضي الله عنه، ولا شك أن هذه الاحتمالات لو قبلت لصارت مدخلاً لرد جميع الأحاديث النبوية.

(١) أخرجه البخاري في كتاب المغازي باب وفد عبد القيس ح (٤٣٦٩)، ومسلم في كتاب الإيمان باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ ح (١٧).

(٢) انظر: فتح الباري (١/١٣٣).

يُمْتَنَعُ الزِّيَادَةُ إِذَا حَصَلَ الْوَفَاءُ بَعْدَ الْأَرْبَعِ، وَقِيلَ: أَنْ يَقَالَ: إِنَّهُ عَدَّ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَاحِدَةً لِأَنَّهَا قَرِينَتَاهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَتَكُونُ الرَّابِعَةُ أَدَاءَ الْخُمْسِ، أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَعِدْ أَدَاءَ الْخُمْسِ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي عَمُومِ إِيْتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا أَنَّهُمَا إِخْرَاجُ مَالٍ مُعَيَّنٍ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ^(١).

- وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِعَدَمِ ذِكْرِ الْحَجِّ فِيهِ فَقِيلَ: لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فَرَضٌ بَعْدَ، فَالرَّاجِحُ أَنَّهُ فَرَضٌ فِي السَّنَةِ الْعَاشِرَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ وَوَفَدَ عَبْدِ الْقَيْسِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ عَلَى الصَّحِيحِ^(٢)، وَقِيلَ: إِنَّهُ إِذَا أَخْبَرَهُمْ بِبَعْضِ الْأُمُورِ لَكُونِهِمْ سَأَلُوهُ أَنْ يُخْبِرَهُمْ بِمَا يَدْخُلُونَ بِفَعْلِهِ الْجَنَّةَ فَاقْتَصَرَ لَهُمْ عَلَى مَا يُمْكِنُهُمْ فَعْلُهُ فِي الْحَالِ وَلَمْ يَقْصِدْ إِعْلَامَهُمْ بِجَمِيعِ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَجِبُ عَلَيْهِمْ فَعَلًا وَتَرْكًا، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ اقْتِصَارُهُ فِي الْمُنَاهِي عَلَى الْإِتْبَازِ فِي الْأَوْعِيَةِ مَعَ أَنَّ فِي الْمُنَاهِي مَا هُوَ أَشَدُّ فِي التَّحْرِيمِ مِنَ الْإِتْبَازِ لَكِنْ اقْتَصَرَ عَلَيْهَا لِكثَرَةِ تَعَاطِيهِمْ لَهَا^(٣)، وَذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَذْكُرُ فِي كُلِّ مَقَامٍ مَا يَنْاسِبُهُ، فَيَذْكُرُ تَارَةَ الْفَرَائِضِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي تَقَاتِلُ عَلَى تَرْكِهَا الطَّائِفَةُ الْمُمْتَنِعَةُ كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، وَيَذْكُرُ تَارَةَ مَا يَجِبُ عَلَى السَّائِلِ، فَمَنْ أَجَابَهُ بِالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ يُؤَدِّيَهَا، وَمَنْ أَجَابَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصِّيَامِ فِيمَا أَنْ يَكُونَ قَبْلَ فَرَضِ الْحَجِّ وَهَذَا هُوَ الْوَاجِبُ فِي مِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الْقَيْسِ وَنَحْوِهِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ السَّائِلُ مِمَّنْ لَا حَجَّ عَلَيْهِ^(٤)، وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مَعَاذَ بْنَ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْيَمَنِ لَمْ يَذْكُرْ لَهُ الصُّومَ وَالْحَجَّ، وَكَانَ بَعَثَهُ فِي آخِرِ حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ بَلْ بَعْدَ تَبُوكَ وَبَعْدَ فَرَضِ الْحَجِّ وَالْجَزِيَةِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَاتَ وَمَعَاذَ بِالْيَمَنِ، وَإِنَّمَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ الصِّيَامَ لِأَنَّهُ تَبَعَ وَهُوَ بَاطِنٌ، وَلَا ذَكَرَ

(١) انظر: فتح الباري (١/١٣٣)، وشرح النووي على مسلم (١/١٨٤).

(٢) الفتاوى (٦٠٦-٦٠٧).

(٣) انظر: فتح الباري (١/١٣٤) والفتاوى (٦٠٧-٦٠٨).

(٤) انظر: الفتاوى (٦٠٧-٦٠٨).

الحج لأن وجوبه خاص ليس بعام وهو لا يجب في العمر إلا مرة^(١).
ومن أهم الردود العقلية على طائفة المرجئة أن يقال لهم: ما أراد الله عز وجل من العباد إذ قال لهم: أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة: الإقرار بذلك أو الإقرار والعمل؟ فإن قالوا: إن الله أراد الإقرار ولم يرد العمل؛ فقد كفر عند أهل العلم من قال: إن الله لم يرد من العباد أن يصلوا ولا يؤتوا الزكاة، فإن قالوا: أراد منهم الإقرار والعمل، قيل: فإذا أراد منهم الأمرين جميعاً؛ لم زعمتم أنه يكون مؤمناً بأحدهما دون الآخر وقد أرادهما جميعاً؟ أرأيتم لو أن رجلاً قال: أعمل جميع ما أمر الله ولا أقر به أكون مؤمناً؟ فإن قالوا: لا، قيل لهم: فإن قال: أقر بجميع ما أمر الله به؛ ولا أعمل منه شيئاً أكون مؤمناً؟ فإن قالوا: نعم، قيل لهم: ما الفرق وقد زعمتم أن الله تبارك وأراد الأمرين جميعاً؟ فإن جاز أن يكون بأحدهما مؤمناً إذا ترك الآخر؛ جاز أن يكون بالآخر إذا عمل ولم يقر مؤمناً لا فرق بين ذلك^(٢).

ويزداد العجب من الطوفي رحمه الله حين يقرر أن الإيمان مجرد التصديق وهو يقول في موضع آخر: "ولا شك أن حصول العلم والتوفيق للعمل به هو الصراط المستقيم، والمنهج القويم إلى السعادة الأبدية في جنات النعيم... والعمل نتيجة العلم ومقصوده وثمرته، وهو الاستقامة المفضية إلى الخلود في دار المقامة... وإنما تتحقق معرفة ذلك بالعلم، فعلم بلا عمل عقيم، وعمل بلا علم سقيم غير مستقيم... ولما كان العلم والعمل مما لا يستغني العاقل عنهما، لأن العلم زينة النفوس وكمالها وحليتها في الدنيا والآخرة، والعمل سبب سلامتها في معادها وحلولها بالمراتب الفاخرة"^(٣). وكان الأولى بالطوفي رحمه الله أن يجعل هذا التقرير في مسائل الإيمان أيضاً، وفي هذا يقول شيخ الإسلام رحمه الله: "والمقصود هنا أن ترك ما يجب من العمل بالعلم

(١) انظر: الفتاوى (٧/٦٠٨-٦٠٩).

(٢) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/٨٥٠).

(٣) شرح مختصر الروضة (١/٨٠-٨١).

الذي هو مقتضى التصديق والعلم قد يفضي إلى سلب التصديق والعلم، كما قيل: العلم يهتف بالعمل فإن أجابه وإلا ارتحل، وكما قيل: كنا نستعين على حفظ العلم بالعمل به، فما في القلب من التصديق بما جاء به الرسول إذا لم يتبعه موجه ومقتضاه من العمل قد يزول، إذ وجود العلة يقتضي وجود المعلول، وعدم المعلول يقتضي عدم العلة، فكما أن العلم والتصديق سبب للإرادة والعمل؛ فعدم الإرادة والعمل سبب لعدم العلم والتصديق... وأيضاً فالتصديق الجازم في القلب يتبعه موجه بحسب الإمكان، كالإرادة الجازمة في القلب... فكذلك التصديق الجازم إذا حصل في القلب تبعه عمل من عمل القلب لا محالة لا يتصور أن ينفك عنه؛ بل يتبعه الممكن من عمل الجوارح فمتى لم يتبعه شيء من عمل القلب علم أنه ليس بتصديق جازم فلا يكون إيماناً^(١).

ثالثاً: زيادة الإيمان وتقصانه

ذهب الطوفي رحمته الله إلى القول بأن الإيمان يزيد وينقص، فعند قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَرَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [سورة التوبة ١٢٤ / ٩] قال: "هذه ونظائرها تدل على أن الإيمان يقبل الزيادة والنقصان؛ خلافاً لقوم"^(٢)، وعند قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ أَهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [سورة محمد ١٧ / ٤٧] قال: "يُستدل به على قبول الإيمان والهدى الزيادة والنقصان"^(٣)، وكذلك عند قوله تعالى: ﴿لِيَزِدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [سورة الفتح ٤٨ / ٤]، وقوله: ﴿وَيَزِدَادَ الَّذِينَ ءَامَنُوا

(١) شرح الأصفهانية (١٨٠).

(٢) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢٨٩ / ٢).

(٣) المصدر السابق (٢٥٤ / ٣).

إِيمَانًا [سورة المدثر ٧٤ / ٣١] ^(١).

وما ذكر الطوفي رَحِمَهُ اللهُ هو معتقد أهل السنة والجماعة، كما دلت عليه النصوص الكثيرة من الكتاب والسنة ^(٢).

وهذا ليس بمستغرب أن يقول الطوفي بالزيادة والنقصان مع قوله بأن الإيمان مجرد التصديق، فالتصديق يقبل التفاوت بحسب مراتبه، وهو يتفاوت "قوةً وضعفاً" كما في التصديق بطلوع الشمس، والتصديق بحدوث العالم، وقلة وكثرة كما في التصديق الإجمالي والتصديق التفصيلي المتعلق بالكثير ^(٣).

وهذا ما أشار إليه الطوفي فلما ذكر القول بأن أصل الخلاف في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه مبنية على الخلاف في حقيقة الإيمان ما هي؟ فمن قال التصديق المجرد أنكر الزيادة والنقص، لأن التصديق الجازم لا يتفاوت، ومن قال القول والعمل قال بالزيادة والنقص، اعترض الطوفي عليه بأن الإيمان هو التصديق الاعتقادي لا العلمي، والاعتقادي يقبل التفاوت قوةً وضعفاً، ولو سُلِّمَ أنه العلمي ففي قصة إبراهيم عليه السلام وسؤاله أن يريه الله تعالى كيف يحيي الموتى؟ ما يدل أن العلمي متفاوت قوةً وضعفاً، وذكر الطوفي أن الذي لا يقبل التفاوت هو العلم النظري ^(٤).

(١) انظر: المصدر السابق (٣/ ٢٥٧، ٣٨٠)، ومختصر الترمذي (مخطوط) (١/ ٧١ / أ).

(٢) انظر: الإيمان (٢٤-٢٦) لأبي عبيد القاسم بن سلام، والإيمان (١/ ٣٤١) لابن مندة، والإيمان (٩٤) للعدني، وغيرها كثير وهي مسألة اجمع عليها سلف الأمة فهم يقولون: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، وسبق رواية اللالكائي بسنده في شرح أصول أهل اعتقاد أهل السنة (٥/ ٩٦٤) عن سهل بن المتوكل بن حجر الشيباني قال: «أدركت ألف أستاذ وأكثر، كلهم يقولون: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص».

(٣) روح المعاني (٩/ ١٦٧).

(٤) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/ ٢٨٩)، وهذا هو الراجح فليس كل من قال إن الإيمان مجرد التصديق أنكر زيادة الإيمان ونقصانه كما زعمه الرازي في المحصل (٥٧٠-٥٧١).

رابعاً: هل الإيمان مخلوق؟

ذكر الطوفي أنَّ الإيمان على اعتبار أنَّه التصديق مخلوق، "لأنَّه طمأنينة وسكون يخلقه الله ﷻ في القلب، وكذلك على القول الآخر لأن نطق اللسان وعمل الأركان مخلوقان"^(١).

وموقف السلف في هذه المسألة أنهم منعوا من إطلاق أنَّه مخلوق لما يوهمه من أنَّ كلام الله تعالى وأسمائه وصفاته مخلوقة، ولما يوهمه هذا اللفظ من أن نفس هذه الكلمة (لا إله إلا الله) مخلوق، ومنعوا من إطلاق أنه غير مخلوق حتى لا يفهم أنَّ أفعال العباد التي هي إيمان غير مخلوقة^(٢).

والصواب في هذه المسألة التوقف، والاستفصال عن المعنى فإن أرد بقوله مخلوق شيئاً من صفات الله وكلامه كقوله (لا إله إلا الله) و(إيمانه) الذي دل عليه اسمه المؤمن فهو غير مخلوق، وإن أراد "شيئاً من أفعال العباد وصفاتهم؛ فالعباد كلهم مخلوقون، وجميع أفعالهم وصفاتهم مخلوقة، ولا يكون للعبد المحدث المخلوق صفة قديمة غير مخلوقة ولا يقول هذا من يتصور ما يقول، فإذا حصل الاستفسار والتفصيل ظهر الهدى وبان السبيل"^(٣).

وغیره كما في المواقف (٥٤٣/٣)، وشرح المقاصد (٢٦١/٢)، وانظر للتوسع: زيادة الإيمان

ونقصانه وحكم الاستثناء فيه (٤٣٥-٤٤٠) للدكتور/ عبد الرزاق العباد.

(١) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٤/أ)، وانظر: درء القول القبيح بالتحسين والتبحيح (مخطوط) (٧٢/ب).

(٢) انظر: الفتاوى (٦٥٥-٦٥٦)، (٨/٤٢٢-٤٢٣) ومسائل الإيمان (٤٥٩).

(٣) الفتاوى (٦٦٤/٧)، وانظر للتوسع: الفتاوى (٦٥٥-٦٦٥)، وذيل طبقات الحنابلة (٣٠١/١-٣٠٢).

خامساً: الاستثناء في الإيمان

بين الطوفي جواز الاستثناء في الإيمان، وذكر أنه يُحمل على التبرك إن أراد أنه مؤمن في الحال، أو يُحمل على كمال الإيمان إذ لا يثق كل أحد بكمال إيمانه والإتيان بما أخذ عليه فيه من الأقوال والأفعال، أو يُحمل على المال إذ ليس على ثقة من الموت مؤمناً^(١).

وما ذهب إليه الطوفي رَحِمَهُ اللهُ هو أعدل الأقوال في مسألة الاستثناء في الإيمان قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: "فإن الاستثناء له وجه صحيح، فمن قال: أنا مؤمن إن شاء الله وهو يعتقد أن الإيمان فعل جميع الواجبات، ويخاف أن لا يكون قائماً بها فقد أحسن ولهذا كان الصحابة يخافون النفاق على أنفسهم... ومن اعتقد أن المؤمن المطلق هو الذي يستحق الجنة فاستثنى خوفاً من سوء الخاتمة فقد أصاب... ومن استثنى خوفاً من تزكية نفسه أو مدحها أو تعليق الأمور بمشيئة الله فقد أحسن، ومن جزم بما يعلمه أيضاً في نفسه من التصديق فهو مصيب"^(٢).

ولا غرابة في كون الطوفي موافقاً للسلف في هذه المسألة ومخالفاً لهم في مسألة دخول الأعمال في مسمى الإيمان، قال شيخ الإسلام -عن الأشعري وأصحابه الذين قالوا: إن الإيمان هو مجرد التصديق-: "ومع هذا فهو وجهور أصحابه على قول أهل الحديث في الاستثناء في الإيمان"^(٣).

وقد نسب الطوفي إلى المعتزلة قولهم بمنع الاستثناء لما فيه من الشك^(٤)، والمعروف عنهم أنهم يقولون بجوازه، كما صرح به القاضي عبدالجبار^(٥).

(١) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (١٣/أ).

(٢) الفتاوى (٧/٦٨١-٦٨٢)، وانظر: (٧/٤٢٩-٤٦٠) (٨/٤٢٧).

(٣) الفتاوى (٧/٥٠٩).

(٤) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (١٣/أ).

(٥) قال القاضي في شرح الأصول الخمسة (٧٢٨-٧٢٩): «فإننا نقول: لا يجوز أن يقول أحدنا

وقد ذكر الطوفي عن قوم رأيهم "في أرض مصر يقال لهم: المرازقة"^(١) يستثنون في كل خير، حتى إن أحدهم يقول: هذا حصير إن شاء الله، هذا إنسان أو زيد أو النار حارة أو الماء بارد إن شاء الله، وهو في الغلو والإفراط مقابل المعتزلة في التفريط"^(٢). والتحقيق في هذا أن كل قضية علمت يقيناً وأجرى الله عاداته ببقائها وعدم تغييرها لا يُشرع فيها الاستثناء لأنه عبث، وربما جر إلى إنكار الحقائق"^(٣).

لنفسه: أنا مؤمن قطعاً، إذ لا يُعلم ذلك من حاله، فأما تقييده بـ(إن شاء الله)، فليس يقتضي الشك، لأن هذه اللفظة موضوعة في العرف لقطع الكلام عن النفاذ»، وقال في (٨٠٣): «ومن ذلك الكلام في أن أحداً هل يجوز أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى؟ والأصل فيه أنه يجوز، بل لا يجوز خلافه».

(١) سئل شيخ الإسلام في الفتاوى (٧/ ٦٨٠-٦٨٦) عن بدعة هؤلاء فيئن أنهم ينتسبون إلى الشيخ عثمان بن مرزوق، وهو منتسب إلى مذهب أحمد، وكان من أصحاب عبد الوهاب بن أبي الفرج الشيرازي، وكانوا يقولون: نشهد أن محمداً رسول الله ولا نقطع، ونقول: إن السماء فوقنا ولا نقطع، ولم يكن شيخهم يقول هذا، بل هذه بدعة أحدثها بعض أصحابه بعد موته، وأصل شبهة هؤلاء أن السلف كانوا يستثنون في الإيمان، كما عليه أهل ثغر عسقلان وما يقرب منها، وعامة هؤلاء جيران عسقلان، ثم صار كثير منهم يستثني في الأعمال الصالحة فيقول: صليت إن شاء الله، وهو يخاف أن لا يكون أتى بالصلاة كما أمر، وصنف أهل الثغر في ذلك مصنفاً، وشيخهم ابن مرزوق غايته أن يتبع هؤلاء، ولم يكن هو ولا أحد قبله من أهل العلم يمتنعون أن يقولوا لما يعلم أنه موجود هذا موجود قطعاً، وقد نقل بعض الشيوخ أنه كان يستثني في كل شيء، وكذلك من جهلهم قولهم: إن الرافضي لا يقبل الله توبته، وذكر ابن مفلح في المقصد الأرشد ترجمته (٢/ ٢٠٠-٢٠١) واسمه عثمان بن مرزوق بن حميد بن سلام القرشي أبو عمرو توفي بمصر سنة (٥٦٤) هـ وقد جاوز السبعين.

(٢) درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (١٣/ أ).

(٣) انظر: المصدر السابق، وانظر: الفتاوى (٨/ ٤٢٦-٤٢٧).

المبحث الثاني

الفرق بين الإسلام والإيمان

يرى الطوفي رَحْمَةُ اللهِ أَنْ هناك فرقاً بين الإسلام والإيمان، وحقيقة الفرق أن الإيمان هو التصديق الباطن، والإسلام الانقياد الظاهر^(١)، واستدل بعدة أدلة:

١ - قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [سورة الحجرات ١٤/٤٩] حيث فرّقَ رَحْمَةُ اللهِ بينهما، فنفى الإيمان وأثبت الإسلام، ولو كانا واحداً لما صح ذلك^(٢)، والمراد بالآية: لم تؤمنوا بقلوبكم، وإنما انقدتم بظواهركم^(٣).

٢ - حديث جبريل المشهور حيث قال: ما الإسلام؟ ما الإيمان؟ فسأل سؤلين، وأجيب عنهما بجوابين، "وفسر له الإسلام بأعمال الجوارح كالصلاة والزكاة والحج، وفسر الإيمان بعمل القلب وهو التصديق، ولو كانا واحداً لكان السؤال والجواب عن أحدهما كافياً عن السؤال عن الآخر، ولكان تفسير أحدهما هو عين تفسير الآخر"^(٤)، قال الطوفي رَحْمَةُ اللهِ: "وذلك قاطع في أن اختلافهما اختلاف كلي، وليس بينهما عموم وخصوص"^(٥)، وأن الإسلام أثر الإيمان ومكمّله وصفة له لا ركن فيه

(١) انظر: مختصر الترمذي (مخطوط) (٢/٥٥/أ).

(٢) انظر: التعيين في شرح الأربعين (٥٦)، وحلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٤/أ)، وشرح مختصر الروضة (١/٧١-٧٢).

(٣) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/٢٧١-٢٧٢).

(٤) التعيين في شرح الأربعين (٥٥)، وانظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٤/أ).

(٥) ناقض الطوفي هذا التقرير في كتاب: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/٢٧١، ٢٨٣).

وجزء له" (١).

- ٣- أن هناك فرقاً بينهما من حيث اللغة، ومن حيث الشرع، كما يلي:
- أما من حيث اللغة فالإسلام لغة الانقياد (٢) ومحله القلب والبدن معاً، والإيمان لغة التصديق ومحله القلب، فالإسلام أعم.
- وأما من حيث الشرع، فلأن النبي ﷺ في حديث جبريل فسر الإسلام بتفسير مغاير لتفسير الإيمان، فالإسلام ظاهر والإيمان باطن (٣).
- فأما قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [سورة الذاريات ٣٥/٥١-٣٦] فقد ذهب الطوفي إلى أنها لا تدل على التفريق بينهما، لأن الله تعالى وصف آل لوط بمجموع الأمرين الإيمان والإسلام لأنه أمدح وأكمل، وتنبهها على اجتماع الوصفين فيهم، وأيضاً لثلاث تكرار فاصلة واحدة في آيتين متواليتين (٤).
- وهذه المسألة وقع فيها خلاف بين السلف، فمنهم من قال: إنَّ الإسلام والإيمان مترادفان لا فرق بينهما (٥)، ومنهم من فرق

فذكر أن الإيمان أخص من الإسلام لغة لأن كل منقاد مصداقاً، وبينهما عموم وخصوص شرعاً، إذ بعض المصدق بأركان الإيمان فاعلٌ للأركان الظاهرة، وبعض الفاعل للأعمال الظاهرة مصدق بالأركان الخمسة، فينبغي ارتباط.

(١) شرح مختصر الروضة (١/٧٢)، وهذا يؤيد ما ذكرت من أن الطوفي لا يرى دخول الأعمال في مسمى الإيمان.

(٢) انظر: لسان العرب (١٢/٢٩٣).

(٣) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/٢٧١-٢٧٢)، ومختصر الترمذي (مخطوط) (١/٧٠ ب) و(٢/٥٥ أ) و(٢/٩٠ ب).

(٤) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/٢٨٣)، والتعيين في شرح الأربعين (٥٦).

(٥) وعلى هذا القول الإمام البخاري كما في الفتح (١/١١٤)، والإمام محمد بن نصر المروزي كما في تعظيم قدر الصلاة (٢/٥٢٩)، والإمام ابن عبد البر كما في التمهيد (٩/٢٥٠)، والإمام ابن مندة كما في الإيمان (١/٣٢١)، وغيرهم، وقال به المعتزلة كما في شرح الأصول الخمسة

بينهما^(١)، والصواب أنهما إذا اجتماعا في اللفظ افترقا في المعنى فصار الإيمان بمعنى الأعمال الباطنة والإسلام بمعنى الأعمال الظاهرة، وإذا افترقا في اللفظ اجتماعا فدخل كل منهما في معنى الآخر، وهذا القول هو الذي تجتمع عنده النصوص ولا تتعارض^(٢).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: "وحقيقة الأمر أن اسم الإيمان يستعمل تارة هكذا وتارة هكذا كما قد تقدم، فإذا قرن اسم الإيمان بالإسلام أو العمل كان دالاً على الباطن فقط، وإن أفرد اسم الإيمان فقد يتناول الباطن والظاهر وبهذا تأتلف النصوص"^(٣).

(٧٠٦).

- (١) وعلى هذا القول الصحابي الجليل ابن عباس رضي الله عنهما والحسن البصري والإمام ابن سيرين، والإمام الزهري، ورواية عن الإمام أحمد، انظر: الإيمان (٣١١ / ١) لابن مندة.
- (٢) وعلى هذا القول الإمام ابن الصلاح كما في شرح النووي على مسلم (١ / ١٤٨)، وشيخ الإسلام ابن تيمية كما في الفتاوى (٧ / ٥٧٥).
- (٣) الفتاوى (٧ / ٥٧٥)، وانظر: (٧ / ٥٥١-٥٥٣، ٦٤٧-٦٤٨)، وشرح الأصفهانية (١٧٦).

المبحث الثالث: حكم مرتكب الكبيرة

والفرق بينها وبين الصغيرة

أولاً: تعريف الكبيرة

ذكر الطوفي رحمه الله أن السيئات تنقسم إلى صغائر وكبائر^(١)، لقوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُهَوِّنُ عَنْهُ نُكْفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [سورة النساء ٣١/٤]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ﴾ [سورة النجم ٣٢/٥٣]، وذكر الطوفي الأقوال في حد الكبيرة^(٢)، وقال: "أصلح ما رأيت في ضبط الكبائر أن كل فعل ساوت مفسدته مفسدة بعض الكبائر المنصوص عليها فهو كبيرة، وما لا فلا"^(٣)، وفي موضع قال: "وهو أجود الأقوال"^(٤)، وبناء عليه فالكبائر

(١) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٢٢-٢٣) (٣/٢٩٧)، ومختصر الترمذي (مخطوط) (١/٧/أ).

(٢) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٢٢-٢٣)، وللتوسع انظر: تفسير الطبري (٥/٣٦-٤٤)، وفتح الباري (١٠/٤٠٩-٤١٠)، وشرح النووي على مسلم (٢/٨٤-٨٧)، وتفسير ابن كثير (١/٤٨٨)، وفتاوى ابن الصلاح (٢٦)، والاعتصام (٣/٥٧) للشاطبي، والجواب الكافي (٨٧-٨٨)، ومدارج السالكين (١/٣٢٠-٣٢٧) وقال: «وأما الكبائر فاختلف السلف فيها اختلافاً لا يرجع إلى تباين وتضاد وأقوالهم متقاربة».

(٣) مختصر الترمذي (مخطوط) (١/٧/أ)، ومن قال بهذا الضابط العز بن عبد السلام في قواعد الأحكام (١/١٩) حيث قال ما نصه: «إذا أردت معرفة الفرق بين الصغائر والكبائر؛ فاعرض مفسدة الذنب على مفسدات الكبائر المنصوص عليها؛ فإن نقصت عن أقل مفسدات الكبائر فهي من الصغائر، وإن ساوت أدنى مفسدات الكبائر وأربت عليها فهي من الكبائر».

(٤) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٢٣).

بعضها أعظم من بعض تبعاً لمصالحها ومفاسدها صغيراً وكبيراً^(١).
ونقل الطوفي عن الإمام أحمد رحمته الله^(٢) أنها ما أوجب حداً في الدنيا، ووعيداً في الآخرة، فقال: "وهذا نظر جيد يتميز به الصغائر عن الكبائر"^(٣).
وما وصف الطوفي بالنظر الجيد هو التعريف الجامع في حدها فيقال: إنَّها كل ذنب فيه حدٌ أو وعيدٌ بنارٍ أو لعنةٍ أو غضبٍ أو ما نُفيَ عن فاعلها الإيمان أو قيل فيه ليس منا^(٤).

وقد اختار شيخ الإسلام هذا الضابط للكبيرة لعدة أمور:
أحدها: أنه المأثور عن السلف^(٥)، بخلاف الضوابط الأخرى فإنها لا تعرف عن أحد من الصحابة والتابعين والأئمة، وإنما قالها بعض من تكلم في شيء من الكلام

(١) انظر: مختصر الترمذي (مخطوط) (١/٧/أ).

(٢) وقد ذكر هذا الحد عن الإمام بلفظ: «حد في الدنيا ووعيد في الآخرة» القاضي أبو يعلى في العدة في أصول الفقه (٣/٩٤٦)، وانظر: الرسائل والمسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة (٢/٤٢٠)، وذكره بلفظ: «حد في الدنيا أو وعيد في الآخرة» ابن مفلح في الفروع (٢/٤٩١)، والمرداوي في الإنصاف (٣/٢٦٨)، والسفاري في الذخائر شرح منظومة الكبائر (١١٢)، وبينهما فرق ظاهر، والذي حكاه الطوفي عن صاحب المستوعب أن بعض الأصحاب استشكل لفظ (أو) لوجود ما توعد عليه في الآخرة وليس من الكبائر، وحكى الطوفي عنه أنه مال إلى أن المنقول عن أحمد بالواو، وهو ما وصفه الطوفي بالنظر الجيد الذي تتميز به الصغائر عن الكبائر [انظر: شرح تائيه شيخ الإسلام (مخطوط) (٥٩/أ) - (٦٠/أ)]، قال شيخ الإسلام رحمته الله في الفتاوى (١١/٦٥٧): «فإن كل ذنب فيه حد في الدنيا ففيه وعيد من غير عكس، فإن الزنا والسرقه وشرب الخمر وقذف المحصنات ونحو ذلك فيها وعيد».

(٣) شرح تائيه شيخ الإسلام (مخطوط) (٥٩/أ).

(٤) انظر: الفتاوى (١١/٦٥٠-٦٥٧)، وشرح الطحاوية (٤١٨)، وفتح الباري (١٢/٨١)، والذخائر (١٢٢)، وهذا الضابط يدخل فيما قال الإمام أحمد لأن الوعيد في الآخرة هو الوعيد الخاص إما بنار أو لعنة أو غضب كما بيّن شيخ الإسلام رحمته الله في الفتاوى (١١/٦٥٠-٦٥١).

(٥) منقول عن ابن عباس والضحاك وسعيد بن جبير والحسن البصري ومجاهد وغيرهم كما في الطبري (٥/٤١-٤٢).

أو التصوف بغير دليل شرعي.

الثاني: أن الله قال: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [سورة النساء ٣١ / ٤]، فقد وعد مجتنب الكبائر بتكفير السيئات واستحقاق الوعد الكريم، وكل من وعد بغضب الله أو لعنته أو نار أو حرمان جنة أو ما يقتضي ذلك فإنه خارج عن هذا الوعد، فلا يكون من مجتنب الكبائر، وكذلك من استحق أن يقام عليه الحد لم تكن سيئاته مكفرة عنه باجتناّب الكبائر؛ إذ لو كان كذلك لم يكن له ذنب يستحق أن يعاقب عليه، والمستحق أن يقام عليه الحد له ذنب يستحق العقوبة عليه.

الثالث: أن هذا الضابط مرجعه إلى ما ذكره الله ورسوله في الذنوب، فهو حد يُتلقى من خطاب الشارع، وما سوى ذلك ليس مُتلقى من كلام الله ورسوله.

الرابع: أن هذا الضابط يمكن الفرق به بين الكبائر والصغائر^(١).

وبهذا يظهر الفرق بين الكبيرة والصغيرة.

ثانياً: حكم مرتكب الكبيرة

أما حكم مرتكبها في الدنيا فقد ذكر الطوفي أنه إن فعلها مستحلاً لها يكفر، وإن لم يستحل فلا يكفر بهذا الفعل^(٢)؛ لإطلاقه تعالى وصف الإيمان على الباغي وهو

(١) انظر: الفتاوى (١١/٦٥٠-٦٥٧).

(٢) انظر: التعيين في شرح الأربعين (١٢٩)، ومختصر الترمذي (مخطوط) (٢/١٢١/ب)- (٢/١٢٢/أ).

وعدم تكفير أهل القبلة بفعلها مسألة إجماع عند السلف الصالح انظر: لمعة الاعتقاد (٣٢)، وشعار أصحاب الحديث (٣١)، وشرح الطحاوية (٣٥٥، ٤١٧)، والإبانة (٢٦) للأشعري، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/١٧٧).

فاسق^(١) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [سورة الحجرات ٩/٤٩]. ويرى الطوفي أنَّ مرتكبها فاسق^(٢)، أو مؤمن ناقص الإيمان كما قال النبي ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن»^(٣)، "فيرجع حاصله إلى أنَّه لا يزني وهو كامل الإيمان"^(٤)، بدليل حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «إذا زنى العبد خرج منه الإيمان فكان فوق رأسه كالظلة، فإذا خرج من ذلك العمل عاد إليه الإيمان»^(٥).

- (١) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/٢٦٩).
- (٢) مختصر الترمذي (مخطوط) (٢/١٢١ ب) - (٢/١٢٢ أ)، وانظر: التعيين في شرح الأربعين (١٢٩).
- (٣) أخرجه البخاري في كتاب الحدود باب إثم الزناة ح (٦٨١٠)، ومسلم في كتاب الإيمان باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي ونفيه عن المتلبس ح (٥٧).
- (٤) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/٣٢٩)، ومختصر الترمذي (مخطوط) (١/٧٣ أ).
- وفي هذه المسألة خلاف أشار إليه الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١٢٠) فقال: «اختلف العلماء في مرتكب الكبائر هل يسمى مؤمناً ناقص الإيمان أم لا يسمى مؤمناً وإنما يقال: هو مسلم فليس بمؤمن؟ على قولين وهما روايتان عن أحمد رحمه الله، فأما من ارتكب الصغائر فلا يزول عنه اسم الإيمان بالكلية بل هو مؤمن ناقص الإيمان، ينقص من إيمانه بحسب ما ارتكب من ذلك، والقول بأن مرتكب الكبائر يقال له: مؤمن ناقص الإيمان مروى عن جابر بن عبد الله، وهو قول ابن المبارك وإسحاق وابن عبيد وغيرهم، والقول بأنه مسلم ليس بمؤمن مروى عن أبي جعفر محمد بن علي، وذكر بعضهم أنه المختار عند أهل السنة»، وانظر: مسائل الإيمان (٣١٩-٣٢٢) (٣٧٧).

- (٥) أخرجه أبو داود في كتاب السنة باب في القدر ح (٤٦٩٠)، والترمذي مُعلقاً في كتاب الإيمان باب ما جاء لا يزني الزاني وهو مؤمن ح (٢٦٢٥)، والحاكم في المستدرک (١/٧٢) ح (٥٦)، والبيهقي في الشعب (٤/٣٥٢) ح (٥٣٦٤)، وابن مندة في الإيمان (٢/٦٠٠)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/٤٩٤)، وقال الحاكم: هذا صحيح على شرط الشيخين فقد احتجا برواته وله شاهد على شرط مسلم، وقال ابن حجر في الفتح (١٢/٦١): إسناده صحيح،

ولا بد من التنبيه على أنَّ المنفي في الحديث كمال الإيمان الواجب لا كماله المستحب، لأنَّ ترك الواجب هو الذي يوجب الذم والوعيد، "ومن أراد بقوله نفى كمال الإيمان أنه نفى الكمال المستحب فقد غلط، وهو يشبه قول المرجئة ولكن يقتضي نفى الكمال الواجب، وهذا مطرد في سائر ما نفاه الله ورسوله"^(١).

وما ذهب إليه الطوفي هو قول أهل السنة والجماعة وهو قول وسط بين من قال بكفر فاعل الكبيرة وهم الخوارج، ومن قال بأنه مؤمن كامل الإيمان وهم المرجئة، وسئل الإمام أحمد رحمته الله: "إذا أصاب الرجل ذنباً من زنا أو سرق يزايله إيمانه؟ قال: هو ناقص الإيمان، فخلع منه كما يخلع الرجل من قميصه، فإذا تاب وراجع عاد إليه إيمانه"^(٢)، وقال شيخ الإسلام رحمته الله: "فالقول الوسط الذي هو قول أهل السنة والجماعة أنهم لا يسلبون الاسم على الإطلاق ولا يعطونه على الإطلاق، فنقول: هو مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن عاص، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، ويقال: ليس بمؤمن حقاً أو ليس بصادق الإيمان"^(٣).

وصححه الألباني في صحيح الجامع ح (٥٨٦)، وصحيح الترمذي ح (٢٦٢٥)، وقد سئل شيخ الإسلام رحمته الله عن معنى هذا الحديث في الفتاوى (٦٧٠/٧) وكان مما قال: «قوله: «خرج منه الإيمان فكان فوق رأسه كالظلة» دليل على أن الإيمان لا يفارقه بالكلية، فإن الظلة تظل صاحبها وهي متعلقة ومرتبطة به نوع ارتباط».

(١) الفتاوى (٦٥٣/١١)، وحمل الأحاديث على نفى كمال الإيمان المستحب هو ما ألح إليه الطوفي في شرح حديث «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه...» الحديث [انظر: التعيين في شرح الأربعين (١٢٥)]، وفي شرح حديث «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً...» الحديث، [انظر: التعيين في شرح الأربعين (١٣٤-١٣٥)].

(٢) السنة (٦٠٧/٣) للخلال، وانظر كلام القاضي أبي يعلى على هذه الرواية في مسائل الإيمان (٣١٩-٣٢٢).

(٣) الفتاوى (٦٧٣/٧) وانظر (٦٧٩/٧).

وهي مسألة إجماع عند السلف الصالح فقولهم يزيد وينقص فيه إشارة إلى هذا، انظر: الإيمان (٤٠) لأبي عبيد، وشرح السنة (٣٠) للبريهاري، والمحلى (٤٠/١)، ومسائل الإيمان (٣١٦)

وأما حكم مرتكب الكبيرة في الآخرة فالطوفي يرى أنه تحت مشيئة الله إن عفا الله عنه فذاك، أو يدخله الله النار ولكنه يخرج منها إلى الجنة برحمة أو شفاعة شافع^(١)، "فحصول الشفاعة ودخول الجنة لا ينفي دخول النار كما صحت به الأحاديث"^(٢)، فمن خرج من الإيمان بفسقه فدخل النار بعصيانته، ثم يخرج إلى الجنة بتوحيده وإسلامه^(٣)، وحمل الطوفي النصوص الواردة بنفي دخول النار للموحدين كقوله ﷺ: «لا يدخل النار أحد في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان»^(٤) على معنى لا يخلد فيها^(٥).

وأما قوله ﷺ: «لن يلج النار أحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها»^(٦)، فقال عنه: "وأعلم أن الأحاديث تواترت بأن كثيراً من الأمة المصلين وغيرهم يدخلون النار بذنوبهم ثم يخرجون، وحينئذ يجب تأويل هذا وأمثاله على أحد وجهين: إما أن يكون كنى بمن صلى الصلاتين عمن كان من أهل الإسلام وأتى مع ذلك بجميع الواجبات وترك جميع المحرمات وكان خياراً وسطاً، أو أنه أراد لن يدخلها دخول تخليد، وهذا ضعيف؛ فإن من لم يعمل خيراً قط له حكم المسلمين في عدم التخليد، ويدل على قوة التأويل الأول أن الحديث ليس على ظاهره بالاتفاق،

للقاضي أبي يعلى، والفرق بين الفرق (٩٧-٩٨).

(١) انظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٥/ب) - (٢٦/أ)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٤١٨/٣).

(٢) مختصر الترمذي (مخطوط) (٧٤/١/ب).

(٣) انظر: مختصر الترمذي (مخطوط) (١١٣/٢/ب)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٤١٣، ٧٣/٣).

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب تحريم الكبر وبيان ح (٩١).

(٥) انظر: مختصر الترمذي (مخطوط) (١٥٠/١/ب)، والانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (٧١٢-٧١٣)، وبهذا قال النووي في شرح مسلم (٩١/٢).

(٦) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما ح (٦٣٤).

فإن من اقتصر على صلاة الفجر والعصر دون الصلوات الثلاث الآخر يكون مذموماً، حتى أن بعض الناس يكفره، فكيف يكون ممدوحاً مشهوداً له بنفي دخول النار^(١).

واستدل الطوفي بقوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [سورة النساء ٤/٤٨] على أن أهل الكبائر تحت مشيئة الله^(٢)، فإن شاء عذبه بمقتضى الوعيد، وإن شاء عفا عنه بمقتضى الرحمة والجود^(٣)، ويجدith عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال النبي ﷺ: «خمس صلوات كتبهن الله تبارك وتعالى على العباد؛ من أتى بهن لم يضيع منهن شيئاً استخفافاً بحقهن كان له عند الله تبارك وتعالى عهد أن يدخله الجنة؛ ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد؛ إن شاء عذبه وإن شاء غفر له»^(٤)، وإذا جاز تعليق إيقاع الوعيد بالمشيئة لم يلزم من صدق الإيعاد وقوع مقتضاه من العقاب لجواز أنه علقه بالمشيئة، ولم يشأ لإيقاعه^(٥).

ولا شك بأن ما ذهب إليه الطوفي رحمته الله - في حكم مرتكبها بأنه تحت مشيئة الله

(١) مختصر الترمذي (مخطوط) (٢/٤ ب) - (٢/٥ أ).

(٢) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقيح (مخطوط) (١٢/أ) (٣٨/ب).

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة (١/٢٦٩).

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة باب فيمن لم يوترح (١٤٢٠)، والنسائي في كتاب الصلاة باب المحافظة على الصلوات الخمس ح (٤٦١)، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ح (١٤٠١)، وأحمد (٥/٣١٥) ح (٢٢٧٤٥)، والدارمي في السنن (١/٤٤٦) ح (١٥٧٧)، وابن حبان في صحيحه (٥/٢٣) ح (١٧٣٢)، ومالك في الموطأ ح (٢٦٨)، والطبراني في مسند الشاميين (١/٤٣) ح (٣٥)، والضياء في المختارة (٨/٣٦٥)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٢/٩٥٠-٩٥٦)، وقال ابن عبد البر في التمهيد (٢٣/٢٨٨-٢٨٩): «لم يختلف عن مالك في إسناد هذا الحديث فهو حديث صحيح ثابت... وإنما قلنا: إنه حديث ثابت لأنه روي عن عبادة من طرق ثابتة صحاح»، وصححه النووي في المجموع (٣/١٨) (٤/٢٧) والألباني في صحيح سنن أبي داود ح (١٤٢٠)، وصحيح الجامع (٣٢٤٣).

(٥) شرح مختصر الروضة (١/٢٧٠).

تعالى - هو الحق كما قال ﷺ: «بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً، ولا تسرقوا، ولا تزنوا - وقرأ هذه الآية كلها-، فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به فهو كفارته، ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله عليه إن شاء غفر له وإن شاء عذبه»^(١).

قال إمام أهل السنة أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ: "ومن لقيه مصرّاً غير تائب من الذنوب التي قد استوجب بها العقوبة فأمره إلى الله تعالى إن شاء عذبه وإن شاء غفر له"^(٢). وقد انتقد الطوفي من خالف أهل السنة في هذه المسائل، وهم كما يلي:

١ - المرجئة: الذين أرجأوا العمل وأبطلوا الوعيد عن العصاة، وقالوا: لا يدخل النار إلا كافر، ولا عذاب على أهل الإيمان، لأنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة^(٣)، واستدلوا بظواهر بعض النصوص كقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا أَلْقَىٰ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ ﴿٨﴾ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ﴾ [سورة الملك ٦٧/٨-٩]، وقوله تعالى: ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ ﴿١٤﴾ لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى ﴿١٥﴾ الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾ [سورة الليل ٩٢/١٤-١٦]، وأجاب عنها بأنه

(١) أخرجه البخاري من حديث عبادة بن الصامت في كتاب الحدود باب الحدود كفارة ح (٦٧٨٤)، ومسلم في كتاب الحدود باب الحدود كفارات لأهلها ح (١٧٠٩) واللفظ للبخاري.

(٢) رسالته في أصول السنة من رواية عبدوس العطار ضمن طبقات الحنابلة (١/٢٤٥)، وكذا من إملاء الإمام أحمد على محمد بن عوف في الطبقات (١/٣١١)، ومن رواية أحمد المكي عن الإمام في الطبقات (١/٧٩)، وهي مسألة إجماع عند السلف الصالح انظر: التمهيد (٤/٤٩)، والاستذكار (٢/١١٤) كلاهما لابن عبد البر، وشرح النووي على مسلم (١١/٢٢٤)، وتفسير البغوي (١/٤٦٥)، والسنة لابن أبي عاصم (٢/٤٦٦)، والذخيرة (٢/٤٨٢) للقرافي، والاعتقاد (١٨٦) للبيهقي، والفتاوى (٨/٢٧١) وغيرها.

(٣) انظر: الفصل (٣/١٢٧)، والتبصير في الدين (٩٧)، وشرح الطحاوية (٣٥٥)، وفتح الباري (١/١١٠).

استدلال لا يعارض "العمومات والنصوص القاطعة من الكتاب والسنة والإجماع على أن عصاة المؤمنين يدخلون النار بذنوبهم، ثم يخرجون بإيمانهم" ^(١).

٢- المعتزلة: الذين قالوا: إن الفاسق في منزلة بين الكفر والإيمان ^(٢)، وقالوا: إن العفو عن فاعل الكبيرة إن لم يتب محال ^(٣)، وقد رد عليهم الطوفي من وجهين: الأول: أن الوعيد معلق بالمشيئة، ولهذا لا يلزم وقوع مقتضاه من العذاب، وهذا الذي دلت عليه النصوص، وسبق ذكر بعضها ^(٤).

الثاني: أن إخلاف الوعيد من الكرم ^(٥)، فالعقلاء أجمعوا على حسن العفو، ومن

(١) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٤١٣/٣) وانظر: (٥٦/٣)، (٣٥٦-٣٥٧).

(٢) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٤٢٣/١-٤٢٤)، وبيان ما وقع في القرآن من الأعداد (مخطوط) (٤/ب)، وانظر: شرح الأصول الخمسة (٦٩٧).

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة (٦٥٠).

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة (٢٦٩/١-٢٧٠)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقيح (مخطوط) (١٢/أ)، وانظر أيضاً: التوحيد (٨٦٩/٢) لابن خزيمة، والفتاوى (٤٤١/٦).

(٥) من العلماء من قال: إن إطلاق هذا الوجه لا يصح لأمر؛ الأول: أن الوعد يطلق في القرآن على الوعد بالشر، كما قال تعالى: ﴿النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَبَشِّرِ الْمَصِيرُ﴾ [سورة الحج ٢٢/٧٢]، وقال: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ [سورة الحج ٢٢/٤٧]، والثاني: أنه يلزمه جواز ألا يدخل النار كافر أصلاً لأن إعادهم بإدخالهم النار مما زعموا أن الرجوع عنه كرم وهذا لا شك في بطلانه، والثالث: أن القرآن دل على أن الله لا يخلف ما أوعده الكفار من العذاب وهو حق واجب بسبب تكذيبهم للرسول كقوله تعالى: ﴿كُلُّ كَذِبٍ الرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ﴾ [سورة ق ١٤/٥٠]، وقوله: ﴿فَحَقَّ عِقَابُ﴾ [سورة ص ٣٨/١٤]، فدعوى جواز تخلفه باطلة بلا شك كقوله تعالى: ﴿قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ﴾ [سورة ق ١٤/٥٠-٢٨/٢٩]، والتحقيق أن المراد بالقول الذي لا يبدل لديه هو الوعيد الذي قدم به إليهم في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ كَذِبًا﴾ [سورة ص ٣٨/١٤]، وبهذا تعلم أن الوعيد الذي لا يمتنع إخلافه هو وعيد عصاة المسلمين بتعذيبهم على كبائر الذنوب لأن الله تعالى أوضح ذلك في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [سورة النساء ٤/٤٨]،

هذا الباب قول الشاعر:

وإني إن أوعدته أو وعدته لمخلف إيعادي ومنجز موعدتي^(١)
خاصة على قياس المعتزلة الخالق بالمخلوق، وقولهم: ما حَسُنَ من الخلق حسن
من الله تعالى^(٢).

وخروج عصاة الموحدين من النار لا خلاف فيه بين أهل السنة، "وقد دلت السنة
المستفيضة أنه يخرج من النار من قال: (لا إله إلا الله)، وأحاديث الشفاعة صريحة في
خروج عصاة الموحدين من النار"^(٣)، وهي من الأحاديث المتواترة^(٤)، وتلقي الأمة لها
بالقبول يوجب الأخذ بها، ومنها قوله ﷺ: «يخرج قوم من النار بعد ما مسهم منها
سفع فيدخلون الجنة فيسميهم أهل الجنة الجهنميين»^(٥).

وهذا في الحقيقة تجاوز من الله عن ذنوب عباده المؤمنين العاصين ولا إشكال في ذلك [انظر:
أضواء البيان (٧١٨-٧١٧/٥) (٦٤٦-٦٤٧)، وانظر أيضاً: الفتاوى (٤٩٨/١٤)].

(١) البيت لعامر بن الطفيل كما في العقد الفريد (٢٤٥/١)، واللسان (٤٦٣/٣) (٢٢٣/١٤)، وقد
احتج به أبو عمرو بن العلاء على أن العرب تعد ترك إيقاع الوعيد مكرومة ومدحاً في مناظرته
مع عمرو بن عبيد، وهي قصة مشهورة رواها الأصمعي قال: كنا عند أبي عمرو بن العلاء،
قال: فجاء عمرو بن عبيد فقال: يا أبا عمرو يخلف الله وعده؟ قال: لا، قال: أرأيت من وعده
الله على عمل عقاباً أليس هو منجزه له؟ فقال له أبو عمرو: يا أبا عثمان من العجمة أتيت، لا
يُعد عاراً ولا خلفاً أن تعد شراً ثم لا تفي به؛ بل تعده فضلاً وكرماً، إنما العار أن تعد خيراً ثم
لا تفي به، قال: ومعروف ذلك في كلام العرب؟ قال: نعم، قال: أين هو؟ قال أبو عمرو: قال
الشاعر، ثم أنشد البيت [انظر: الإبانة - الكتاب الثاني (القدر) - (٣٠٢-٣٠١/٢) لابن بطة].
(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (٢٧٠-٢٧١)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقيح (مخطوط)
(١٢/أ-ب).

(٣) شرح الطحاوية (٤٨٦).

(٤) انظر: حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٦/أ)، وقاعدة جلييلة في الأصول (مخطوط)
(١٥)، وانظر أيضاً: نظم المتناثر (٢٤٠) وقال: «وأما العصاة من المؤمنين فالأحاديث في عدم
تخليد المؤمن العاصي في النار زائدة على حد التواتر».

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق باب صفة الجنة والنار ح (٦٥٥٩).

ومما استدل به الطوفي^(١) رَحِمَهُ اللهُ قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «أما أهل النار الذين هم أهلها؛ فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون، ولكن ناس أصابتهم النار بذنوبهم -أو قال: بخطاياهم-، فأماتهم إماتة حتى إذا كانوا فحماً أذن بالشفاعة، فجيء بهم ضبائر ضبائر، فبشوا على أنهار الجنة، ثم قيل: يا أهل الجنة أفيضوا عليهم، فينبتون نبات الحبة تكون في حبل السيل»^(٢).

ومما يقال لهم أن الله تعالى يقول: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴿[سورة الزلزلة ٩٩/٧-٨] "فإذا فرض أن شخصاً عمل خيراً وشرّاً، فمقتضى الآية أن يجازي عليهما، فلا يخلو إما أن يكون بدخول الجنة بالخير، ثم دخول النار بالشر، أو بالعكس، والأول خلاف الإجماع وقوله رَحِمَهُ اللهُ: ﴿وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [سورة الحجر ١٥/٤٨] فتعين الثاني، وهو المطلوب، وأيضاً كما لا يخرج من النار كافر؛ كذلك لا يخلد فيها مؤمن»^(٣).

ثالثاً: مكفرات الذنوب

يرى الطوفي رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ جميع الذنوب تمحوها التوبة والاستغفار كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾ [سورة الزمر ٣٩/٥٣]، ويستثنى من هذا العموم الشرك فلا يغفر إلا بالإيمان لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [سورة النساء ٤/٤٨]^(٤).

(١) انظر: قاعدة جلييلة في الأصول (مخطوط) (١٥).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار (١٨٥).

(٣) حلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢٦/أ)، وانظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/٤١٨-٤١٩).

(٤) انظر: التعيين في شرح الأربعين (٣٣٦)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٢٧٢)،

وأما صغائر الذنوب فيمحوها أمران:

١- الأعمال الصالحة: لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِئَتِ﴾ [سورة هود ١١ / ١١٤]، ولقوله ﷺ: «فتنة الرجل في أهله وولده وجاره تكفرها الصلاة والصدقة والمعروف»^(١).

٢- اجتناب الكبائر: لقوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [سورة النساء ٤ / ٣١]^(٢).
وقد جمع شيخ الإسلام رحمه الله عشر أسباب لمغفرة الذنوب^(٣).

٢٦، ١٩٣-١٩٤).

(١) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة باب الصدقة تكفر الخطيئة ح (١٤٣٥)، ومسلم كتاب الفتن وأشراف الساعة باب في الفتنة التي تموج كموج البحر ح (١٤٤).

(٢) انظر: مختصر الترمذي (مخطوط) (١/١٥٦ ب) و (١/١٧٤ أ-ب)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٣٢٥-٣٢٦).

(٣) انظر: الفتاوى (٧/٤٨٧-٥٠١)، ومنهاج السنة (٦/٢٠٥-٢٣٩).

المبحث الرابع: مسألة التكفير

أولاً: تعريف الكفر

عرّف الطوفي رحمته الله الكفر في اللغة بأنه التغطية، ومنه الكفارة لتغطيتها الإثم، والكفار وهم الزراع، لتغطيتهم الحب في الأرض، وتكفّر الفارس في السلاح إذا استتر، والليل كافر لتغطيته القرى والثغور، ومنه قول الشاعر:

حتى إذا ألفت يداً في كافر وأجن عورات الثغور ظلامها^(١)

وقوله:

يعلو طريقة متنها متواتر في ليلة كفر النجوم غمامها^(٢)

أي غطاها، فكأن الكافر يغطي دلائل الإيمان والتوحيد بجحده وعناده^(٣).

وأما تعريف الكفر اصطلاحاً: فهو إنكار ما علم من الدين بالضرورة^(٤)، أو

(١) البيت من معلقة لبید بن ربیعة كما في ديوانه (١٧٦).

(٢) البيت من معلقة لبید بن ربیعة كما في ديوانه (١٧٢).

(٣) انظر: شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٨/أ)، وانظر: العين (٥/٣٥٧)، ولسان العرب (٥/١٤٤)، والمغرب (٢/٢٢٤)، ومختار الصحاح (٢٣٩).

(٤) شرح مختصر الروضة (٣/٦٦١)، قال شيخ الإسلام في منهاج السنة (٥/٢٥١): «والناس لهم فيما يجعلونه كفراً طرق متعددة، فمنهم من يقول: الكفر تكذيب ما علم بالاضطرار من دين الرسول ثم الناس متفاوتون في العلم الضروري بذلك، ومنهم من يقول: الكفر هو الجهل بالله تعالى، ثم قد يجعل الجهل بالصفة كالجهل بالموصوف وقد لا يجعلها، وهم مختلفون في الصفات نفياً وإثباتاً، ومنهم من لا يحده مجد بل كل ما تبين أنه تكذيب لما جاء به الرسول من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر جعله كفراً»، وذكر شيخ الإسلام في الفتاوى (٧/٦٣٩) حداً جامعاً فالكفر «هو عدم الإيمان سواء كان معه تكذيب أو استكبار أو إباء أو إعراض، فمن لم يحصل في قلبه التصديق والانقياد فهو كافر»، وعرفه ابن القيم في أحكام الذمة (٢/١١٥٦) بأنه «جحد ما جاء به الرسول ﷺ» [وانظر: الفتاوى (٢٠/٨٦) (١٢/٣٣٥) (٧/٥٣٤)، ودر التعارض

الشك فيه^(١).

والصواب - والله أعلم - أن الكفر له صور وليس مقتصرًا على الإنكار، فقد يكون تكذيباً في القلب، وقد يكون عملاً قلبياً كبغض الله تعالى وآياته، وقد يكون قولاً ظاهراً باللسان، وقد يكون عملاً ظاهراً بالجوارح، كما أن الإيمان اعتقاد بالقلب وقول باللسان وعمل بالجوارح^(٢).

وذكر الطوفي خطورة الكفر والردة وكونهما جناية على الإسلام بالرجوع عنه بعد الاعتراف به، واتهام له بأنه ليس بدين يصلح الاستمرار عليه، وهذا قدح عظيم في الدين، وقد نبه الله تعالى على تأثير ذلك بدم فاعله حيث قال: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [سورة آل عمران ٨٦/٣]^(٣).

وعند الحديث على وجوب كون الجرح مفسراً ذكر أنه رأى بعض العامة وهو يضرب يداً على يد، ويشير إلى رجل، ويقول: ما هذا إلا زنديق، ليتني قدرت عليه فأفعل به، وأفعل، فقال له الطوفي: ما رأيت منه؟ فقال: رأيت وهو يجهر بالبسملة في الصلاة!^(٤)

(١/٢٤٢)، والذخيرة (١٢/٢٨)، وانظر للتوسع كتاب نواقض الإيمان القولية والعملية

للدكتور/ عبدالعزيز العبد اللطيف (٣٦-٤٨).

(١) انظر: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٥٤٦).

(٢) انظر: نواقض الإيمان القولية والعملية (٣٨-٤٨)، وانظر للتوسع: كتاب التوسط والاعتقاد في

أن الكفر يكون بالقول أو الفعل أو الاعتقاد لعلوي السقاف.

(٣) انظر: علم الجدل في علم الجدل (٦٩).

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/١٦٥).

ثانياً: ضوابط التكفير عند الطوفي

١- قرر الطوفي أنَّ مسائل الشريعة ثلاثة أقسام^(١):

أ- قاطع: وهو ما قام عليه دليل قاطع خالٍ من معارض معتبر^(٢)، كالتوحيد، والنبوات، وإثبات الصانع ووحدانيته وقدمه واتصافه بصفات الكمال وبراءته من صفات النقص، ومسائل البعث، وأحكام المعاد والآخرة كعذاب القبر والشفاعة، وإعجاز القرآن، وحدوث العالم، ووجوب الصلوات الخمس وباقي أركان الإسلام، وتحريم الزنا، وصحبة الأربعة أو العشرة رضي الله عنهم^(٣)، فمنكر هذا القسم كافر، لأنَّه يلزمه أن يكون معانداً، ومن ذلك من اعتقد جواز شيء محرم كالمنكرات لأنَّ فيه تكذيب للشرع^(٤).

ب- ظني (اجتهادي): ما لم يقم عليه إلا دليل ظني، كمسائل الفروع الفقهية وكبعض مسائل أصول الفقه، فلا يكفر منكره كإنكار وجوب النية في الوضوء، وكمسألة اشتراط الولي في النكاح وغيرهما.

ج- متردد بين القسمين: ما قام عليه دليل ارتفع عن الظني ولم يلحق بالقطعي،

(١) انظر: التعيين في شرح الأربعين (٧٥-٧٦)، وشرح مختصر الروضة (١/١٢٢، ٢٣٨) (٣/٣٠، ٦١٦، ٦٦١)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقيح (مخطوط) (٨٣/ب) - (٨٤/ب)، وحلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢/ب)، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٤٢٤) (٣/١٩٨).

(٢) عرف الطوفي بـ *كَلَمَاتِهِ* في درء القول القبيح بالتحسين والتقيح (مخطوط) (٨٣/ب) الدليل القاطع فقال: «ونعني بالدليل القاطع ما لم يعارضه ما يقدر في النفس احتمال خلافه احتمالاً معتبراً، وغير القاطع يقابله».

(٣) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٢٧٦).

(٤) انظر: التعيين في شرح الأربعين (٢٩٢)، ومختصر الترمذي (مخطوط) (٢/١٢١/ب) (١/١٦٨/ب) - (١/١٦٩/أ).

كمسائل الجبر والقدر والرؤية^(١) والكلام^(٢) والحرف والصوت والعلو ونحوها مما قويت فيه الشبهة ووقع فيها خلاف بين الفرق، وإن كان تردد قول الطوفي في مسألة العلو أو ما يسميها بالجهة، ففي موضع جعلها من المتردد بين القسمين^(٣)، وفي موضع آخر قال: "أما مسألة الجهة فهي إلى القطعيات أقرب بل هي عند التحقيق قطعية"^(٤)، وعليه فهو يرى كفر من أنكر العلو.

وبين الطوفي أن الأ شبه في هذا القسم عدم التكفير إلحاقاً له بالاجتهاديات، وذلك لأن المخالف في هذه المسائل مجتهد قصر عن إدراك الصواب ونيته صالحة في البحث عن الحق، وقصوره عن الكمال كمله الله تعالى بالنية^(٥)، والنية أمر معتبر في الشرع، فهم بقصد الحق مثابون أو غير آثمين، وباستبهاام طريقه معذورون^(٦) كما قال ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»^(٧)، وقوله ﷺ: «من سأل

(١) نص أهل العلم على تكفير منكر رؤية الله تعالى، انظر: الإبانة (الرد على الجهمية) (٢/٣) (٥٣/٣)، والفتاوى (٦١٩/٧)، وبيان تلبيس الجهمية (٥٣/١)، وشرح الطحاوية (٣٥٧) وغيرها.

(٢) إذا كان مراد الطوفي بالخلاف مع من قال بالكلام النفسي مثلاً فهو صحيح، وإن كان مراده بالخلاف مع من قال بأن كلام الله تعالى مخلوق فغير صحيح فقد صرح أهل العلم بتكفير من قال بخلق القرآن، انظر: الإبانة (٢٥) للأشعري، وخلق أفعال العباد (٣٠-٣٧)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/١٧٢، ١٧٨، ١٨٤) (٢/٢٢٨-٢٣٣)، وغيرها كثير.

(٣) انظر: التعيين في شرح الأربعين (٧٦) وحلال العقد في أحكام المعتقد (مخطوط) (٢/ب) وشرح مختصر الروضة (١/١٢٢).

(٤) درء القول القبيح بالتحسين والتقيح (مخطوط) (٨٤/أ).

(٥) يشير الطوفي إلى اعتبار المقاصد في نواقض الإيمان، وللتوسع انظر: نواقض الإيمان القولية والعملية (٨٥-٩٢).

(٦) شرح مختصر الروضة (٣/٦٦١)، وانظر: التعيين في شرح الأربعين (٢٩٨-٢٩٩).

(٧) أخرجه البخاري من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في كتاب بدء الوحي باب بدء الوحي ح (١)، ومسلم في كتاب الإمارة باب قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية، وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال ح (١٩٠٧).

الله الشهادة بصدق بلغه الله منازل الشهداء وإن مات على فراشه»^(١)، وقوله ﷺ: «إن بالمدينة أقواما ما سرتهم مسيراً ولا قطعتم وادياً إلا كانوا معكم، قالوا: يا رسول الله وهم بالمدينة؟ قال: وهم بالمدينة حبسهم العذر»^(٢)، وقوله ﷺ: «لك ما نويت يا يزيد، ولك ما أخذت يا معن»^(٣).

كما يشهد لهذا قصة الرجل التي رواها أبو سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «كان رجل يسرف على نفسه، فلما حضره الموت قال لبنيه: إذا أنا مت فاحرقوني ثم اطحنوني ثم ذروني في الريح، فوالله لئن قدر علي ربي ليعذبني عذاباً ما عذبه أحداً، فلما مات فعل به ذلك، فأمر الله الأرض فقال: اجمعي ما فيك منه ففعلت، فإذا هو قائم، فقال: ما حملك على ما صنعت؟ قال: يا رب خشيتك: فغفر له. وقال غيره: مخافتك يا رب»^(٤)، قال الطوفي: "فهذا رجل قد أنكر القدرة بالكلية فعذره الله لجهله ورحمه بإيمانه، ومن تأول هذا الحديث على غير ما ذكرناه من جهل الرجل بقدرة الله عليه فقد راغم ظاهر السنة... وإذا ثبت تجاوز الله عمن أنكر قدرته جهلاً فتجاوزه عمن أنكر أثراً من آثار قدرته جهلاً أو لتعارض الأدلة أولى»^(٥).

قال شيخ الإسلام رحمه الله في نحو هذا المعنى: "فهذا الرجل اعتقد أن الله لا يقدر

(١) أخرجه مسلم من حديث سهل بن حنيف رضي الله عنه في كتاب الإمارة باب استحباب طلب الشهادة في سبيل الله تعالى ح(١٩٠٩).

(٢) أخرجه البخاري من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه في كتاب المغازي باب نزول النبي ﷺ الحجر ح(٤٤٢٣)، ومسلم في كتاب الإمارة باب ثواب من حبسه عن الغزو مرض أو عذر آخر ح(١٩١١).

(٣) أخرجه البخاري من حديث معن بن يزيد رضي الله عنه في كتاب الزكاة باب إذا تصدق على ابنه وهو لا يشعر ح(١٤٢٢).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء باب حديث الغار ح(٣٤٨١)، ومسلم في كتاب التوبة باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه ح(٢٧٥٦).

(٥) درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٨٤/أ-ب)، وانظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٣/٣٢).

على جمعه إذا فعل ذلك أو شك، وأنه لا يبعثه، وكل من هذين الاعتقادين كفر يكفر من قامت عليه الحجة، لكنه كان يجهل ذلك، ولم يبلغه العلم بما يرده عن جهله، وكان عنده إيمان بالله وبأمره ونهيه ووعدده ووعيده؛ فخاف من عقابه، فغفر الله له بخشيته، فمن أخطأ في بعض مسائل الاعتقاد من أهل الإيمان بالله وبرسوله وباليوم الآخر والعمل الصالح؛ لم يكن أسوأ حالاً من الرجل، فيغفر الله خطأه، أو يعذبه إن كان منه تفريط في إتباع الحق على قدر دينه، وأما تكفير شخص علم إيمانه بمجرد الغلط في ذلك فعظيم^(١). وقد استنكر شيخ الإسلام على من حمل الحديث على أنه مقرر بالقدرة^(٢).

ثالثاً: موانع التكفير

ذكر الطوفي من موانع التكفير ما يلي:

١- الخطأ والنسيان والجهل:

وذلك لقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [سورة البقرة ٢/٢٨٦]، ففي الآية رفع للتكليف عن الناسي والمخطئ. وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [سورة الأحزاب ٣٣/٥]، ولقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [سورة الأنعام ٦/٦٨]، فقد دلت

(١) الاستقامة (١/١٦٤-١٦٥)، وانظر: الفتاوى (٣/٢٣١) (٢٨/٥٠١)، وتلخيص الاستغاثة (٢/٤٩٣-٤٩٤).

(٢) انظر: الفتاوى (١١/٤١٠).

هذه الآية على أن الناسي غير مكلف، فعوده معهم حال النسيان معذور فيه لأنه حال النسيان، ويلحق به الساهي والمخطئ والجاهل والمكره^(١).

٢- الإكراه:

ودليل عذره قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [سورة النحل ١٠٦/١٦] "فأجاز الإقدام على التلفظ بكلمة الكفر مع طمأنينة القلب دفعاً للضرر عن النفس، وقال النبي ﷺ لعمار في مثل ذلك: «وإن عادوا فعد»^(٢)»^(٣).

رابعاً: تطبيقات الطوفي لضوابط التكفير

طبق الطوفي الضوابط التي ذكرناها سابقاً كما يلي:

١- حكم المبتدع:

ذكر الطوفي أن المختار عنده أن من كان من أهل الشهادتين، فإنه لا يكفر ببدعة

(١) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٣٧١) (٢/١٧٠-١٧١)، وشرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (٣٤/ب)، وشرح مختصر الروضة (١/١٨٨-١٩٠) والصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٣٥٢).

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/٢٤٩)، وعبدالرزاق في التفسير (٢/٣٦٠)، والطبري في التفسير (١٤/١٨٢)، والحاكم في المستدرک (٢/٣٨٩) ح (٣٣٦٢)، وأبو نعيم في الحلية (١/١٤٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٣/٣٧٣-٣٧٤)، والبيهقي في السنن (٨/٢٠٨)، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقال ابن حجر في الفتح (١٢/٣١٢): «وهو مرسل ورجاله ثقات»، وقال في الدراية (٢/١٩٧): «وإسناده صحيح إن كان محمد بن عمار سمعه من أبيه».

(٣) شرح مختصر الروضة (١/١٩٦) وانظر: (١/٢٠٠-٢٠١)، وانظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/١١٥)، والصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٣٥٢).

على الإطلاق، ما استند فيها إلى تأويل يلتبس به الأمر على مثله^(١)، لأن مرادهم الاجتهاد في البحث عن الحق، "فهم بقصد الحق مثابون أو غير آثمين، وباستبهام طريقه معذورون"^(٢).

وأشار الطوفي أن هذا لا يلزمه في اليهود والنصارى لأن القرآن صرح بعنادهم، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [سورة البقرة ١٤٤/٢]، وقال ﷺ: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة ١٤٦/٢]. ثم إنهم نازعوا في القطعيات التي لا مجال للنزاع فيها^(٣).

وفي إطلاق القول بعدم الكفر مطلقاً نظر، وهو من التفريط في هذه المسائل، كما أن الإفراط في تكفير جميع المبتدعة فيه نظر، وقد بين أبو العباس شيخ الإسلام رحمه الله القول الحق في المسألة فقال: "والعلماء قد تنازعوا في تكفير أهل البدع والأهواء وتخليدهم في النار، وما من الأئمة إلا من حكي عنه في ذلك قولان كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وصار بعض أتباعهم يحكي هذا النزاع في جميع أهل البدع وفي تخليدهم، حتى التزم تخليدهم كل من يعتقد أنه مبتدع بعينه، وفي هذا من الخطأ ما لا يحصى، وقابله بعضهم فصار يظن أنه لا يطلق كفر أحد من أهل الأهواء، وإن كانوا قد أتوا من الإلحاد وأقوال أهل التعطيل والإلحاد، والتحقيق في هذا: أن القول قد يكون كفراً كمقالات الجهمية الذين قالوا: إن الله لا يتكلم ولا يرى في الآخرة،

(١) شرح مختصر الروضة (٤٤/٣)، والطوفي يشير في هذا إلى مسألة التأول ولا بد في كونه سائغاً من مثل من صدر منه الأمر.

(٢) شرح مختصر الروضة (٦٦١/٣)، وانظر: التعيين في شرح الأربعين (٢٩٨-٢٩٩).

(٣) انظر: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (مخطوط) (٨٤/ب)، وانظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢٩٨/١)، وشرح مختصر الروضة (٦١١/٣)، (٦٥٩-٦٦٠).

ولكن قد يخفى على بعض الناس أنه كفر فيطلق القول بتكفير القائل، كما قال السلف: من قال القرآن مخلوق فهو كافر، ومن قال: إن الله لا يُرى في الآخرة فهو كافر، ولا يكفر الشخص المعين حتى تقوم عليه الحجة كما تقدم، كمن جحد وجوب الصلاة والزكاة واستحل الخمر والزنا وتأول، فإنَّ ظهور تلك الأحكام بين المسلمين أعظم من ظهور هذه، فإذا كان المتأول المخطئ في تلك لا يحكم بكفره إلا بعد البيان له واستتابته كما فعل الصحابة في الطائفة الذين استحلوا الخمر ففي غير ذلك أولى وأحرى^(١).

ومن هؤلاء المبتدعة الذين ذكرهم الطوفي رَحِمَهُمُ اللَّهُ ما يلي:

١ - القدريّة:

ذكر الطوفي أنَّ ظاهر حديث جبريل عليه السلام يدل على كفر القدريّة، لأنَّهم أنكروا القدر وهو من أركان الدين، ولقوله ﷺ: «القدريّة مجوس هذه الأمة»^(٢)، ولقول ابن عمر رضي الله عنهما: «فأخبرهم أني بريء منهم، وأنَّهم براء مني»^(٣)، قال الطوفي "والأشبه أنَّهم لا يكفرون لأنَّ تعارض الشبه في مسألة القدر شديد، فهم

(١) الفتاوى (٦١٨/٧-٦١٩).

(٢) أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر في كتاب السنة باب في القدر ح(٤٦٩١)، والحاكم في المستدرک (١٥٩/١) ح(٢٨٦)، والبيهقي في السنن (٢٠٣/١٠)، والطبراني في الأوسط (٦٥/٣)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٦٣٩/٤)، وابن أبي عاصم في السنة (١٤٩/١)، وابن عدي في الكامل (٢١٢/٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٢/١٩)، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إن صح سماع أبي حازم من ابن عمر ولم يخرجاه، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٠٥/٧): «رواه الطبراني في الأوسط وفيه زكريا بن منظور وثقه أحمد بن صالح وغيره وضعفه جماعة»، وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية (١٥١/١): «وهذا حديث لا يصح»، وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود ح(٤٦٩١)، وصحيح الجامع ح(٤٤٤٢).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ح(٨).

فيه معذورون" ^(١)، ثم إن مسألة القدر من المسائل المترددة بين القطعي والظني في القاعدة التي قررها الطوفي، فلهذا لا يكفرهم، والطوفي يرى فسقهم بهذا الاعتقاد، فقد وقعوا في نفي القدر وقصدتهم تنزيه الله تعالى عن الجور، وهم إنما قصدوا خيراً ^(٢).

ولا شك أن إطلاق الطوفي القول بعدم كفرهم فيه نظر، لأن من القدرية غلاة ينكرون علم الله تعالى وهؤلاء اتفق السلف على كفرهم ^(٣)، إلا إن كان الطوفي يريد جمهور القدرية فكلامه صواب، قال شيخ الإسلام رحمته الله: "ولكن لما اشتهر الكلام في القدر، ودخل فيه كثير من أهل النظر والعباد؛ صار جمهور القدرية يقرون بتقديم العلم، وإنما ينكرون عموم المشيئة والخلق... وقول أولئك ^(٤) كفرهم عليه مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وأما هؤلاء فهم مبتدعون ضالون، لكنهم ليسوا بمنزلة أولئك، وفي هؤلاء خلق كثير من العلماء والعباد كتب عنهم العلم وأخرج البخاري ومسلم لجماعة منهم" ^(٥).

٢- الخوارج:

رجح الطوفي القول بعدم تكفير الخوارج، وذكر أن هذا مذهب الفقهاء، وقال:

(١) التعيين في شرح الأربعين (٧٥-٧٦)، وانظر: ودرء القول القبيح بالتحسين والتقييح (مخطوط) (٨٣/ب) - (٨٤/ب).

(٢) انظر: شرح تائية شيخ الإسلام (مخطوط) (١٦/ب) - (١٧/ب)، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقييح (مخطوط) (٨٣/ب) - (٨٤/ب).

(٣) انظر: درء التعارض (٤٠٢/٩)، والفتاوى (١٥٢/٢) (٣٨٥/٧) (٤٣٠/٨)، وشفاء العليل (١٨٦)، وإيثار الحق (٣٧٧).

(٤) يعني غلاة القدرية الذين أكثر كلام السلف إنما هو في ذمهم كما يدل عليه سياق الكلام.

(٥) الفتاوى (٣٨٥/٧)، وذكر الشيخ أن المحكي عن الإمام أحمد وغيره روايتان في تكفيرهم، انظر: الفتاوى (٥٠٧/٧)، وانظر للتوسع: منهج ابن تيمية في مسألة التكفير (٣٣٠-٣٣٤) للدكتور عبدالمجيد المشعي.

"وهذا القول أقرب إلى العدل"^(١)، وذكر أن أهل الحديث يرون كفرهم. وقد وقع خلاف في المسألة، ولعل الراجح هو ما ذهب إليه الطوفي من القول بعدم تكفيرهم -إذا كان النظر لمجرد بدعتهم في الخروج على ولاية المسلمين واستباحة الأموال والدماء، وتكفير فاعل الكبيرة فحسب، كما هو قول أوائلهم في عهد الصحابة^(٢) -، وهو مذهب علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعليه وافقه الصحابة رضي الله عنهم^(٣)، وهو رواية عن أحمد ومالك والشافعي واختيار شيخ الإسلام رحمته الله وغيره^(٤).

٢- حكم منكر الإجماع:

اختار الطوفي التفصيل في حكم منكر الإجماع، "فإن كان عامياً فإنه يكفر مطلقاً، ظنياً كان الإجماع أو قطعياً، إذا كان قد اشتهر الإجماع عليه، وعلمه المنكر، واعتقد تحريم إنكاره، وإن كان عالماً، يُفَرِّقُ بين أنواع الإجماع، ويتصرف في الأدلة، لم يكفر إلا بإنكار مثل الأركان الخمسة، والصلوات الخمس، لجواز أن يقوم الدليل عنده على عدم وجوب ما أنكره"^(٥).

وهذا ما نص عليه غير واحد من أهل العلم، وقيدوه بمن أنكر الإجماع القطعي^(٦).

(١) شرح مختصر الروضة (٣/٤٢).

(٢) أشار إلى اختلاف أقوال متأخريهم شيخ الإسلام رحمته الله كما في نقض التأسيس (١/٤١٩).

(٣) انظر الروايات عن علي رضي الله عنه في تعظيم قدر الصلاة (٢/٥٤٣-٥٤٥) وانظر: منهج السنة (٥/٢٤١-٢٤٤)، والفتاوى (٧/٦١٨).

(٤) انظر: الفتاوى (٣/٣٥٢) (٧/٥٠٧) (١٧/٤٤٦) (٢٣/٣٤٨) (٢٨/٥١٨) (٣٥/٥٧)، وانظر للتوسع: منهج ابن تيمية في مسألة التكفير (٢/٣٠٤-٣٢٠).

(٥) شرح مختصر الروضة (٣/١٣٧)، وانظر: (٣/١٤٢)، (١/٢٣٨).

(٦) انظر: أصول السرخسي (١/٣١٨)، والذخيرة (١٢/٢٨)، وإيثار الحق (١٥٦)، وفتح الباري (١٢/٢٠٢)، وحاشية ابن عابدين (٤/٢٢٣)، وانظر للتوسع كتاب نواقض الإيمان القولية

٣- حكم اتباع المتشابه:

ذكر الطوفي رحمه الله أن لا اتباع للمتشابه أحوالاً، هي:

١- إذا كان اتباعه للتشكيك في القرآن، وإضلال العوام، فهو زندقة حكم فاعله القتل.

٢- إذا كان اتباعه لاعتقاد ظاهره من التجسيم والتشبيه، والأصح فيه كفر فاعله، فهو كعابد الصنم.

٣- إذا كان اتباعه على وجه الإكثار منه، لا للتشكيك ولا للتشبيه، كما فعل صبيغ بن عسل^(١) حين أكثر منه، وحكمه التأديب، كما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه بصبيغ^(٢).

٤- إذا كان اتباعه على جهة البحث عن تأويله، وإيضاح معناه، وفي جوازه قولان بين السلف والخلف، وإجماع السلف على المنع منه وتفويض أمره إلى الله

والعملية (٢٤٤-٢٤٥).

(١) صبيغ بن عسل، ويقال: ابن عسيل، ويقال: صبيغ بن شريك، من بني عسيل ابن عمرو بن يربوع بن حنظلة التميمي اليربوعي البصري، الذي سأل عمر بن الخطاب عما سأل فجلده، وكتب إلى أهل البصرة: لا تجالسوه، وقال ابن عبد البر في الاستذكار (٥/ ٧١): أنه كان من الخوارج [انظر: تاريخ دمشق (٢٣/ ٤٠٨) والإصابة (٣/ ٤٥٨) والوفيات (١٦/ ١٦٣)].

(٢) هذه القصة أخرجها الدارمي في المقدمة باب من هاب الفتيا وكره التنطع والتبدع ح (١٤٤) عن سليمان بن يسار: أن رجلاً يقال له: صبيغ قدم المدينة فجعل يسأل عن متشابه القرآن، فأرسل إليه عمر -وقد أعد له عراجين النخل- فقال: من أنت؟ قال: أنا عبد الله صبيغ، فأخذ عمر عرجوناً من تلك العراجين فضربه وقال: أنا عبد الله عمر، فجعل له ضرباً حتى دمي رأسه، فقال: يا أمير المؤمنين حسبك قد ذهب الذي كنت أجد في رأسي، وبرقم (١٤٨)، وأخرجها عبد الرزاق في المصنف (١١/ ٤٢٦)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٤/ ٦٣٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٣/ ٤١١).

تعالى^(١).

ولاشك أن تشبيه الله تعالى بخلقه كفر كما قال نعيم بن حماد: "من شبه الله بخلقه فقد كفر"^(٢)، قال شيخ الإسلام رحمه الله: "واتفق سلف الأمة وأئمتها أن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، وقال من قال من الأئمة: من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيها"^(٣)، وأما التجسيم فهو لفظ مجمل لا بد من الاستفصال عنه كما سبق^(٤).

وأما قول الطوفي: إن فعل صبيغ ليس من باب التشكيك بل هو على جهة الإكثار منه ففيه نظر، لأن عمر رضي الله عنه أمر بأن لا يجالس لأئمة كان يشكك الناس بتلك الإشكالات التي يذكرها - وإن لم يقصد بها إضلال العوام -، ثم إن في نفي عمر رضي الله عنه إلى البصرة دليلاً على وجود تشكيك في مقالاته، وفي حكاية الطوفي إجماع السلف على تفويض أمره إلى الله نظر، لأنه سبق بيان التحقيق في أن كلا القولين حق باعتبار؛ فإن لفظ التأويل يراد به التفسير ومعرفة معانيه، والراسخون في العلم يعلمون تفسير القرآن، وقد يُعنى بالتأويل ما استأثر الله بعلمه من كيفية ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر والساعة ونزول عيسى ونحو لك فهذا التأويل لا

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/ ٥٥-٥٦)، ومن نص على هذا التفصيل القرطبي في التفسير

(٢/ ١٣-١٤) نقلاً عن شيخه أبي العباس القرطبي صاحب المفهم في شرح صحيح مسلم.

(٢) أخرجه الذهبي في العلو (١٧٢)، وقال عن نعيم بن حماد: «نعيم بن حماد من أوعية العلم، أخذ في محنة خلق القرآن فسجن حتى مات في القيد رحمه الله في سنة (٢٢٩) هـ، وله ثمانون سنة حدث عنه البخاري»، وهو الخزاعي المروزي [انظر: السير (١٠/ ٥٩٥)، والوافي بالوفيات (٢٧/ ٩٨)، والأنساب (٤/ ٣٣٣)].

(٣) الفتاوى (٢/ ١٢٦)، وانظر: (١١/ ٤٨٢) الروح (٢٦٣)، وبدائع الفوائد (١/ ١٧٣)، وشرح الطحاوية (١٤٤)، وفتح الباري (١٣/ ٣٤٤).

(٤) انظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٧٧-٤٧٨)، والفتاوى (٤/ ١٥٢).

يعلمه إلا الله^(١).

قال شيخ الإسلام رحمه الله: "وأما الذم فإنما وقع على من يتبع المتشابه لابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، وهو حال أهل القصد الفاسد الذين يريدون القدح في القرآن فلا يطلبون إلا المتشابه لإفساد القلوب وهي فتنتها به، ويطلبون تأويله وليس طلبهم لتأويله لأجل العلم والاهتداء بل هذا لأجل الفتنة، وكذلك صبيغ بن عسل ضربه عمر لأن قصده بالسؤال عن المتشابه كان لابتغاء الفتنة، وهذا كمن يورد أسئلة وإشكالات على كلام الغير ويقول: ماذا أريد بكذا؟ وغرضه التشكيك والطعن فيه، ليس غرضه معرفة الحق، وهؤلاء هم الذين عناهم النبي ﷺ بقوله: «إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه»^(٢)، ولهذا يتبعون أي يطلبون المتشابه ويقصدونه دون المحكم، مثل المتبع للشيء الذي يتحراه ويقصده وهذا فعل من قصده الفتنة، وأما من سأل عن معنى المتشابه ليعرفه ويزيل ما عرض له من الشبه، وهو عالم بالمحكم متبع له، مؤمن بالمتشابه لا يقصد فتنة، فهذا لم يذمه الله وهكذا كان الصحابة يقولون رضي الله عنهم^(٣).

٤- حكم مولاة الكفار:

وعرفها الطوفي بأنها العناية الظاهرة عن موادة باطنة، واستدل بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [سورة المائدة ٥ / ٥١] على أن مولاة الكفار كفر، لأن مولاتهم مستلزمة لمعاداة المؤمنين^(٤)، كما استدل بقوله سبحانه: ﴿تَرَىٰ

(١) انظر: دقائق التفسير (٣٢٩/١) والجواب الصحيح (٧٢/٤) وانظر: مجموع الفتاوى

(١٧/٣٥٩-٤٠٠) والرد على الإخنائي (١٥٧) بتحقيق: المعلمي كلها لابن تيمية، وانظر:

تفسير ابن كثير (٣٤٨/١)، وروح المعاني للألوسي (٨٤/٣).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) الفتاوى (٣٩٣-٣٩٤).

(٤) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١١٩/٢).

كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ ﴿٨٠﴾ [سورة المائدة ٨٠ / ٥] على أن توليهم كفر موجب للسخط، مخلد في العذاب، منافٍ للإيمان بالله ﷻ ورسله وكتبه^(١).

ومسألة موالاته الكفار نص العلماء على كفر فاعلها لنص الآية الكريمة، قال ابن حزم رحمه الله: "إنما هو على ظاهره بأنه كافر من جملة الكفار فقط، وهذا حق لا يختلف فيه اثنان من المسلمين"^(٢).

٥- حكم الاستهزاء بالله ورسله وكتبه :

استدل الطوفي بقوله تعالى: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ لا تَعْتَدِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴿٦٥﴾ [سورة التوبة ٦٥ / ٩-٦٦] على كفر من استهزأ بالله أو رسول من رسله أو بشيء من كتبه المنزلة، قال الطوفي: "ولا نعلم فيه خلافاً"^(٣).

ولا شك فيما ذهب إليه الطوفي من كون الاستهزاء مكفراً لمن فعله، قال شيخ الإسلام رحمه الله معلقاً على الآية المذكورة: "وهذا نص في أن الاستهزاء بالله وبآياته وبرسوله كفر"^(٤)، وقال: "والاحتجاج بهذه الآية يدل على أن الاستهزاء بالله تعالى كفر، وبآيات الله تعالى كفر، وبرسوله ﷺ كفر، من جهة أن الاستهزاء كفر وحده

(١) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/ ١٣٤-١٣٥).

(٢) المحلى (١١/ ١٣٨)، وانظر: الفصل (٣/ ١٣٦)، وأحكام القرآن (٤/ ١٠٠) للجصاص، ومنهاج السنة (٧/ ٢٥٩)، والفتاوى (٧/ ١٧) (٨/ ٣٦١).

(٣) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/ ٢٨٠)، وممن نقل الإجماع عليه ابن العربي في أحكام القرآن (٢/ ٥٤٣)، والألوسي في روح المعاني (١٠/ ١٣١).

(٤) الصارم المسلول (٢/ ٧٠).

بالضرورة"^(١).

- تنبيه:

لا بد من التفريق بين الحكم على القول بأنه كفر؛ والحكم على الشخص المعين بالكفر، والذي يشترط فيه تحقق الشروط وانتفاء الموانع، كما هو معروف في كلام أهل العلم^(٢).

(١) تلخيص الاستغاثة (٢/٦٦٥)، وانظر: الفتاوى (٧/٢٧٣).

(٢) انظر: الفتاوى (٣/٣٥٤)، (٧/٦١٩)، وللتوسع انظر: نواقض الإيمان القولية والعملية (٥٢-٥٤).

الفصل الثامن

منهجه في الصحابة رضي الله عنهم

وفيه أمران:-

أولاً: منهجه في الصحابة إجمالاً.

ثانياً: منهجه في الصحابة تفصيلاً.

عرّف الطوفي الصحابي بأنه من صحب الرسول ﷺ مطلق الصحبة، ولو ساعة، أو لحظة، وراه مع الإيمان به^(١).

تكلم الطوفي عن الصحابة رضي الله عنهم من خلال ما يلي:

أولاً: منهجه في الصحابة إجمالاً

١- فضاهم:

بين الطوفي أنّ القرآن قد صرّح بفضل صحابة رسول الله ﷺ، كما قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [سورة التوبة ١٠٠/٩]، وقوله سبحانه: ﴿لَكِنِ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ جَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَأُولَئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [سورة التوبة ٨٨/٩]. ففي الآيات دليل على فضل الصحابة رضي الله عنهم، وأنّهم مرضي عنهم، وأنّهم من أهل الجنة، وهي عامة في جميع الصحابة رضي الله عنهم، وفيها ردّ على من خالف في ذلك كالشيعة كما سيأتي^(٢)، وذكر الطوفي أنّهم رضي الله عنهم كانوا في غاية من الإيمان والأمانة والخشوع وسائر خلال الخير إلى أن ماتوا رضي الله عنهم^(٣).

وهذا هو معتقد أهل السنة في الصحابة الكرام رضي الله عنهم^(٤).

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (١٨٥/٢-١٨٧).

(٢) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢/٢٨٤).

(٣) انظر: مختصر الترمذي (مخطوط) (١/٨٢/أ).

(٤) انظر: عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام (١/٤٩-١١٤).

٢- عدالتهم:

اختار الطوفي رحمته الله القول بعدالة الصحابة رضي الله عنهم مطلقاً، لأن الله تعالى أثنى عليهم؛ وكل من أثنى الله تعالى عليه فهو عدل، وكذلك من أثنى عليه النبي صلى الله عليه وسلم ^(١).

وأدلة ذلك كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [سورة الفتح ١٨/٤٨]، وقوله سبحانه: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْئَهُ فَتَازَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغَيِّظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [سورة الفتح ٢٩/٤٨]، "والكفار لا يغاضون إلا بالمؤمنين العدول" ^(٢)، وغيرها من النصوص.

ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم» ^(٣)، وقوله صلى الله عليه وسلم: «أصحابي أمانة لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون» ^(٤)، ومن

(١) شرح مختصر الروضة (٢/١٨١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الشهادات باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد ح (٢٦٥٢)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة باب فضل الصحابة رضي الله تعالى عنهم ثم الذين يلونهم ح (٢٥٣٣).

(٤) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة باب بيان أن بقاء النبي صلى الله عليه وسلم أمان لأصحابه وبقاء أصحابه أمانة للأمة ح (٢٥٣١).

يكون أمنة لا بد أن يكون عدلاً، وغيرها من الأحاديث^(١).

وهذه المسألة أجمع عليها أهل السنة، فكل الصحابة عدول^(٢).

وذكر الطوفي أن "لرافضة أصلاً خبيثاً باطلاً، وهو أنَّهُم لا يقبلون رواية الصحابة لمرض في قلوبهم عليهم"^(٣).

وأشار الطوفي إلى بعض ما استدلوا به^(٤) كقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ [سورة آل عمران ٣/١٤٤]، وقوله ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»^(٥)، وقوله ﷺ: «أنا فرطكم على الحوض، وليرفعن معي رجال منكم ثم ليختلجن دوني، فأقول: يا رب أصحابي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك»^(٦).

وأجاب الطوفي عن هذه النصوص، فأما الآية فهي جملة شرطية دخل عليها

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/١٨١-١٨٣).

(٢) انظر: صحيح ابن حبان (١/١٦٢)، والتمهيد (٢٢/٤٧)، والاستذكار (٣/٣٠١)، وشرح النووي على مسلم (١/٢٢٢)، وسير أعلام النبلاء (٢/٦٠٨)، وفتح الباري (١٠/٥٧٥)، وغيرها كثير.

(٣) الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٣٦٩)، وانظر هذا المذهب في كتبهم مثل: معالم المدرستين (١/١٠٦) لمرتضى العسكري، وانظر للتوسع ولمعرفة الرد عليهم: عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام (٢/٧٩٥-٨٢٥) (٣/٩٦١-٩٦٤) للدكتور: ناصر الشيخ.

(٤) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١/٤١٨-٤١٩)، وشرح مختصر الروضة (٢/١٨٤).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب العلم باب الإنصات للعلماء ح (١٢١)، ومسلم في كتاب الإيمان باب بيان معنى قول النبي ﷺ لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض ح (٦٥).

(٦) أخرجه البخاري من حديث ابن مسعود رضي الله عنه في كتاب الرقاق باب في الحوض ح (٦٥٧٦)، ومسلم في كتاب الفضائل باب إثبات حوض نبينا ﷺ ح (٢٢٩٧) واللفظ للبخاري.

حرف الاستفهام، فأفادت تشجيعهم على القيام بالأمر ومن بعده، وقد فعلوا، وأما الحديث الأول فهو نهى وتحذير لهم، لا إخبار بأن ذلك يقع منهم، وقد امتثلوا فلم يكفروا، وما وقع بينهم من الفتن فهو عن اجتهاد كما سيأتي، وأما الحديث الثاني فالمراد به أهل الردة الذين ماتوا عليها بدليل قوله ﷺ: «وإن أناساً من أصحابي يؤخذ بهم ذات الشمال فأقول: أصحابي أصحابي، فيقول: إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم»^(١).

٣- الموقف تجاه ما شجروا بينهم:

قال الطوفي: "فأما ما شجروا بينهم من الخلاف، فلم يكن منهم أحد معانداً للحق فيه، بل كانوا متأولين، فالمصيب منهم لا نزاع في عدالته، والمخطئ منهم لا يقدح خطؤه في اجتهاده في عدالته"^(٢)، وهم معذورون بل ومأجورون^(٣)، بل ومغفون عنهم وهو لا يوجب نقصاً لأحدٍ منهم^(٤).

وما ذكر الطوفي رحمه الله هو اعتقاد السلف فيما شجروا بين الصحابة رضي الله عنهم^(٥).

وذكر الطوفي أن الحق كان مع علي رضي الله عنه، بدليل قول النبي ﷺ: «ويح عمار تقتله

(١) أخرجه البخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنهما في كتاب أحاديث الأنبياء باب قوله تعالى: ﴿وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ ح (٣٣٤٩)، ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة ح (٢٨٦٠).

(٢) شرح مختصر الروضة (١٨٣/٢).

(٣) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٤١٩/١).

(٤) انظر: مختصر الترمذي (مخطوط) (١/٨٢/أ).

(٥) انظر: شعار أصحاب الحديث (٣١)، وشرح السنة (٢٨) للبرهاري، وشرح النووي على مسلم

(١٨/١١)، ومنهاج السنة النبوية (٤/٣١١، ٤٤٨-٤٤٩)، والفتاوى (٣/١٥٤، ٤٠٦)

(٤/٤٣٤) (٥/٧٨) (٢٠/٣٩٤)، والفروع (٦/١٤٧)، وانظر للتوسع: عقيدة أهل السنة

والجماعة في الصحابة الكرام (٢/٧٣٢-٧٤٢).

الفئة الباغية»^(١)، وقوله ﷺ: «تمرق مارقة في فرقة من الناس فيلي قتلهم أولى الطائفتين بالحق»^(٢)، "وإنما قتلهم علي ﷺ" ^(٣).

وما ذكر الطوفي رحمه الله هو الصحيح، فلم "يسترب أئمة السنة وعلماء الحديث أن علياً أولى بالحق وأقرب إليه كما دل عليه النص" ^(٤).

٤- ترتيبهم في الفضل:

يرى الطوفي أن أفضل الصحابة هو أبو بكر الصديق ﷺ، ثم بقية الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم، كما قال ابن عمر ﷺ: «كنا نخير بين الناس في زمن النبي ﷺ، فنخير أبا بكر، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان رضي الله عنهم» ^(٥)، فأفضلهم الصديق ﷺ، ثم عمر ﷺ، ثم عثمان ﷺ عند الجمهور، ثم علي ﷺ ^(٦).
ومما يدل على فضل الخلفاء الأربعة قوله ﷺ: «فعلیکم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسکوا بها وعضوا علیها بالنواجذ» ^(٧)، وأهل السنة على أن

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة باب التعاون في بناء المسجد ح(٤٤٧)، ومسلم في كتاب الفتن وأشراف الساعة باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكانه من البلاء ح(٢٩١٦).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة باب ذكر الخوارج وصفاتهم ح(١٠٦٥).

(٣) مختصر الترمذي (مخطوط) (٢/٢٢٥/ب).

(٤) الفتاوى (٤/٤٣٩)، وانظر: (٤/٤٣٣)، ومنهاج السنة النبوية (٤/٤٥٠)، والرد على الإخنائي (٢٠٥).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب المناقب باب فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ ح(٣٦٥٥).

(٦) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/١٠٢).

(٧) أخرجه أبو داود في كتاب السنة باب في لزوم السنة ح(٤٦٠٦)، والترمذي في كتاب العلم باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع ح(٢٦٧٦)، وابن ماجه في المقدمة باب إتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين ح(٤٢)، وأحمد في المسند (٤/١٢٦) ح(١٧١٨٢)، والحاكم في المستدرک (١/١٧٤)، وابن حبان (١/١٧٩)، والطبراني في الكبير (١٨/٢٤٦)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح ليس له علة، وقال ابن كثير في تحفة الطالب

اللام للعهد، وهم الخلفاء الأربعة بعد النبي ﷺ بدليل قوله ﷺ: «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر»^(١)، وأما من زعم من الشيعة أن اللام لاستغراق الوصف، فهي في كل من اتصف بالرشد، "وإنما قالوا ذلك لأن أبا بكر وعمر وعثمان ليسوا من الخلفاء الراشدين المهديين لتقدمهم على علي بن أبي طالب بغير حق، ووضعهم الخلافة في غير النصاب الذي وضع الله ﷻ فيه النبوة، وهم بنو هاشم بزعمهم، ونصوص السنة وإجماع أهلها ترد عليهم في ذلك"^(٢). وقد روى الشيعة قوله ﷺ: «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر» بالنصب (أبا بكر وعمر) على أنه منادى، أي: يا أبا بكر وعمر فيكونان مقتديين بغيرهما^(٣).

وبين الطوفي أن أهل السنة أجمعوا على تقديم الشيخين أبي بكر وعمر على بقية

(١٦٣): «وصححه أيضا الحافظ أبو نعيم الأصفهاني والدغولي، وقال شيخ الإسلام الأنصاري: هو أجود حديث في أهل الشام وأحسنه»، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي ح (٢٦٧٦)، وصحيح الجامع (٤٣٦٩).

(١) أخرجه الترمذي من حديث حذيفة رضى الله عنه في كتاب المناقب باب في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كليهما ح (٣٦٦٢)، وابن ماجه في المقدمة باب فضل أبي بكر الصديق رضى الله عنه ح (٩٧)، وأحمد في المسند (٣٨٢/٥) ح (٢٣٢٩٣)، وفي فضائل الصحابة (٢٣٨/١)، والحاكم في المستدرک (٧٩/٣)، وابن أبي شيبه في المصنف (٣٥٠/٦)، وابن حبان في صحيحه (٣٢٨/١٥)، والطبراني في الأوسط (٧٦/٦)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن، وقال الحاكم: ثبت بما ذكرنا صحة هذا الحديث وإن لم يخرجاه وقد وجدنا له شاهداً بإسناد صحيح عن عبدالله بن مسعود، وقال الصنعاني في سبل السلام (١١/٢): «وله طرق فيها مقال إلا أنه يقوي بعضها بعضاً»، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي ح (٣٦٦٢)، وصحيح الجامع ح (١١٤٢).

(٢) التعيين في شرح الأربعين (٢١٥-٢١٦)، وانظر للتوسع في شبههم في هذا الموضوع والرد عليها: كتاب عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام (٥٥٦-٦٢٤/٢)، وفي مسألة إجماع أهل السنة على ذلك (٥١٤-٥١٩/٢).

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة (٥٨٢/٣)، وانظر: الإفصاح في إمامة أمير المؤمنين (٢٢٤) للمفيد.

الصحابة^(١).

ثم يلي الخلفاء الأربعة بقية العشرة المبشرين بالجنة، ثم أهل بدر ثم أهل بيعة
الرضوان رضي الله عنهم^(٢).

وما ذهب إليه الطوفي هو عقيدة أهل السنة والجماعة^(٣).

(١) انظر: مختصر الترمذي (مخطوط) (٢/٢٢٥/ب)، وانظر: عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة
الكرام (٢/٥١٤-٥١٩).

(٢) انظر: مختصر الترمذي (مخطوط) (١/٢٠/ب)، وشرح مختصر الروضة (٢/١٩٧).

(٣) انظر كلام الإمام أحمد في الطبقات (١/٢٤٣) وفي ذيل الطبقات (١/٣٠٤)، ومقالات
الإسلاميين (٢٩٤)، ولمعة الاعتقاد (٢٩)، وشعار أصحاب الحديث (٣١)، والسنة (٢/٥٦٦)
لابن أبي عاصم، وللخلال (٢/٣٩٦)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٨/١٣٦٤)،
وشرح النووي على مسلم (١٥/١٤٨)، وغيرها كثير.

ثانياً: منهجه في الصحابة تفصيلاً

١- أبوبكر الصديق:

ذكر الطوفي أن أهل السنة احتجوا على فضله رضي الله عنه بقوله تعالى: ﴿إِلَّا تَصْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة التوبة ٩ / ٤٠]، وقد دلت على فضله من وجوه:

أحدها: النص على صحبته، ومن أنكر ذلك كفر، لتكذيبه النص المتواتر القاطع بإثباتها^(١).

الثاني: اختصاصه بالمعية المذكورة في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾^(٢).

الثالث: في قوله سبحانه: ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾ إشارة إلى أنه ثانيه من بعده في الإمرة، ولم يفارق اسمه رضي الله عنه اسم النبي ﷺ حتى وفاته، فكان يقال له: خليفة رسول الله^(٣).

الرابع: في قوله سبحانه: ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾ قال بعضهم برجوع الضمير إلى أبي بكر، لأن النبي ﷺ لم تفارقه السكينة أبداً، وضعفه الطوفي بقوله تعالى: ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [سورة الفتح ٤٨ / ٢٦]، فقد أنزلت

(١) انظر: منهاج السنة (٨ / ٣٨١).

(٢) انظر: منهاج السنة (٧ / ١٢١) (٨ / ٣٧٢-٣٧٣، ٣٨١).

(٣) انظر: منهاج السنة (٧ / ٥١٠)، والفتاوى (٤ / ٤٠٦).

السكينة على الرسول ﷺ، وما ذكر من عدم مفارقة السكينة له ﷺ فلا مانع من أن يزداد سكينته على سكينته، ويلزم على هذا القول أن الضمير في قوله تعالى: ﴿وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا﴾ يرجع إلى أبي بكر، وهو خلاف الظاهر بل القاطع، ولا قائل به^(١).

وذكر الطوفي أن الشيعة قدحوا في أبي بكر لأنه حزن لطلب الكفار لهما مع أنه مع الرسول ﷺ، وهذا الحزن إما شك أو ضعف^(٢). وذكر الطوفي إجابة أهل السنة بأن حزنه ﷺ كان عن رقة وشفقة على النبي ﷺ^(٣).

وحول قصة فاطمة بنت رسول الله ﷺ أنها سألت أبا بكر الصديق بعد وفاة رسول الله ﷺ أن يقسم لها ميراثها مما ترك رسول الله ﷺ مما أفاء الله عليه فقال لها أبو بكر: إن رسول الله ﷺ قال: «لا نورث ما تركنا صدقة»^(٤) بين الطوفي رحمه الله أن الرافضة قالوا: إن بكر ﷺ منع فاطمة بنت رسول الله ﷺ من إرثها "فظلموا أبا بكر ﷺ، وشنعوا عليه بأنه منع فاطمة حقها"^(٥)، وذلك أنهم جعلوا (ما) نافية فيكون المعنى: إنما لم نترك صدقة، بالنصب، وحملها أهل السنة على أنها موصولة بمعنى (الذي)، تقديره:

(١) ذكر شيخ الإسلام هذا القول في المنهاج ومال إلى عود الضمير للنبي ﷺ للدلالة السياق عليه (٨/ ٤٨٩-٤٩٠)، وبين أن أبا بكر الصديق ﷺ يدخل في هذه السكينة فقال: «لكن يقال على هذا لما قال لصاحبه ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾، والنبي ﷺ هو المتبوع المطاع، وأبو بكر تابع مطيع، وهو صاحبه، والله معهما، فإذا حصل للمتبوع في هذه الحال سكينته وتأيد؛ كان ذلك للتابع أيضاً بحكم الحال، فإنه صاحب تابع لازم، ولم يحتج أن يذكر هنا أبو بكر لكمال الملازمة والمصاحبة التي توجب مشاركة النبي ﷺ في التأيد».

(٢) انظر: منهاج الكرامة في معرفة الإمامة (١٨٥) للحلي، وانظر: منهاج السنة (٨/ ٣٦٥).

(٣) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٢٧٥-٢٧٨)، وانظر: منهاج السنة (٨/ ٤٢٨)، وأطال شيخ الإسلام رحمه الله في الرد على شبهات الرافضي (٨/ ٤٤٩-٤٨٨)، وانظر أيضاً: عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام (٣/ ٩٧٤-٩٧٨).

(٤) سبق تحريجه.

(٥) شرح مختصر الروضة (٣/ ٥٨١-٨٥٢).

الذي تركناه صدقةً، بالرفع على أنها خبر، وهو يقتضي أنَّ الأنبياء لا يورثون مطلقاً، قال الطوفي: "وهذا هو الحق إن شاء الله تعالى، وما ذهب إليه الرافضة خطأ صريح محض، فإن الحديث مُصدرٌ بما يبطل قولهم"^(١)، وهو قوله: «لا نورث» فنفى الإرث، ثم أثبت أنَّ ما يتركه صدقة، فتضمن الحديث جملتين: إثباتية ونفيية، وعلى تأول الرافضة تكون الجملتان نافيتين، "فيكون قد نفى الجهتين المشروعتين: الميراث، والصدقة، فالجهة الثالثة باطلة عيناً"^(٢).

وذكر الطوفي أنَّ هناك من قدح في صحة هذا الحديث لأنَّه يناقض قوله تعالى حكاية عن زكريا قوله: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ [سورة مريم ١٩ / ٥-٦]، وقوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ﴾ [سورة النمل ٢٧ / ١٦]، وقوله سبحانه: ﴿وَزَكَرِيَّا إِذْ نَادَى رَبَّهُ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ﴾ [سورة الأنبياء ٢١ / ٨٩].

ورد عليهم بأنَّه لا سبيل إلى القدح في صحته فقد أخرج البخاري ومسلم، وهو حديث مشهور مستفيض.

وأما الإرث الوارد في الآيات فقد سبق بيانه في الفصل الرابع في خصائص الأنبياء^(٣).

وأما خلافته ﷺ فقد أثبتها الطوفي رَحِمَهُ اللهُ بِالْقِيَّاسِ لا بالنص، وذكر أنَّ الصحابة قدموا أبا بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في الخلافة قياساً على تقديم النبي ﷺ له في الصلاة، واستدل بأنَّ

(١) الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٣٦٦-٣٦٧).

(٢) المصدر السابق (٣٦٧)، وبين الطوفي في هذا الكتاب تأثير اللغة على فهم السنة النبوية من خلال هذا الحديث (٣٦١-٣٧٠)، وانظر: شرح مختصر الروضة (٣ / ٥٨١-٨٥٢).

(٣) انظر: مختصر الترمذي (مخطوط) (٢ / ١٣٩ ب-١٤٠ أ)، وانظر: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية (٣٦١، ٣٦٩)، وللتوسع في الموضوع والرد انظر: عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام (٣ / ٩٩٠-٩٩٥).

عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما طعن قيل له: استخلف، فقال: إن رسول الله ﷺ لم يستخلف^(١).

وهذه المسألة وقع فيها خلاف بين أهل السنة: هل استخلاف أبو بكر الصديق رضي الله عنه كان بالنص أو بالاختيار^(٢)، وكثير من السلف والخلف على أنها ثبتت بالنص الجلي أو الخفي^(٣)، وقول الطوفي أنها ثبتت بالقياس لا يخرج عن النص الخفي، فاستخلاف أبي بكر رضي الله عنه في الصلاة؛ من أدلة من قال أن خلافته رضي الله عنه ثبتت بالنص^(٤).
"والتحقيق في خلافة أبي بكر - وهو الذي يدل عليه كلام أحمد - أنها انعقدت باختيار الصحابة ومبايعتهم له، وأن النبي ﷺ أخبر بوقوعها على سبيل الحمد لها والرضى بها، وأنه أمر بطاعته وتفويض الأمر إليه، وأنه دل الأمة وأرشدتهم إلى بيعته، فهذه الأوجه الثلاثة الخبر والأمر والإرشاد ثابت من النبي ﷺ"^(٥).

٢- عمر بن الخطاب:

ذكر الطوفي أن عمر رضي الله عنه كان شديد الحراسة للسنة النبوية، والصيانة لها عن دخول ما ليس منها فيها، وكان مع ذلك شديد الخبرة بأحاديث النبي ﷺ، لأنه كان لا يفارقه، إما بنفسه، أو بنائبه على ما دلّ عليه حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وهذا الحرص والصيانة دلّ عليه قصته مع أبي موسى رضي الله عنه^(٦)، فعن أبي سعيد

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/ ٢٦٢-٢٦٤)، وقول عمر أخرجه البخاري في كتاب الأحكام باب الاستخلاف ح (٧٢١٨)، ومسلم في كتاب الإمارة باب الاستخلاف وتركه ح (١٨٢٣).

(٢) انظر: منهاج السنة النبوية (١/ ٤٨٦)، وشرح الطحاوية (٥٣٣).

(٣) انظر: منهاج السنة النبوية (١/ ٤٩٩، ٥١٦)، ونسب هذا القول إلى الحسن البصري، وجماعة من أهل الحديث، وابن حزم كما في الفصل (٤/ ٨٨-٨٩).

(٤) انظر: المصدر السابق (١/ ٥١٢)، والفتاوى (٤٩/ ٣٥).

(٥) الفتاوى (٤٨/ ٣٥)، وقد فصل في تلك الأدلة رحمته الله في الفتاوى (٣٥/ ٤٧-٤٩)، وانظر: منهاج السنة النبوية (١/ ٥١٦).

(٦) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/ ١٣٠).

الخدري قال: كنت في مجلس من مجالس الأنصار، إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عمر ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت، فقال: ما منعك؟ قلت: استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله ﷺ: «إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع»، فقال: والله لتقيمن عليه بيعة، أمنكم أحد سمعه من النبي ﷺ؟ فقال أبي بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فكنت أصغر القوم فقمتم معه، فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك^(١).

وقد ذكر الطوفي رحمه الله قصة الكتاب، وهي ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما حضر رسول الله ﷺ، وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، قال النبي ﷺ: «هلم أكتب لكم كتاباً، لا تضلوا بعده»، فقال عمر: إن النبي ﷺ قد غلب عليه الوجع، وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله، فاختلف أهل البيت، فاختلفوا منهم من يقول: قربوا يكتب لكم النبي ﷺ كتاباً لن تضلوا بعده، ومنهم من يقول: ما قال عمر، فلما أكثروا اللغو والاختلاف عند النبي ﷺ، قال رسول الله ﷺ: «قوموا»، قال عبيد الله: فكان ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغظهم^(٢).

فقد بين الطوفي أن عمر رضي الله عنه ليس معصوماً، فهو وهم في هذا وظن الأمر على خلاف ما هو عليه حيث نسب النبي ﷺ إلى التخليط في الكلام^(٣).

(١) أخرجه البخاري في كتاب الاستئذان باب التسليم ثلاثاً ح(٦٢٤٥).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب المرضى باب قول المريض قوموا عني ح(٥٦٦٩)، ومسلم في كتاب الوصية باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه ح(١٦٣٧).

(٣) انظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (٧٣٧/٢)، قال شيخ الإسلام رحمه الله في المنهاج (٢٤/٦): «وأما عمر فاشتبه عليه هل كان قول النبي ﷺ من شدة المرض؛ أو كان من أقواله المعروفة؛ والمرض جائز على الأنبياء، ولهذا قال: ماله أهجر؟ فشك في ذلك؛ ولم يجزم بأنه هجر، والشك جائز على عمر؛ فإنه لا معصوم إلا النبي ﷺ، لا سيما وقد شك بشبهة، فإن النبي ﷺ كان مريضاً فلم يدر أكلامه كان من وهج المرض - كما يعرض للمريض - أو كان من

قال الطوفي: "وأحسب أن عمر عوقب على هذه الكلمة عقوبة دائمة من جهة أن الرافضة تعلقت عليه بها، ونسبته إلى أنه علم أن النبي ﷺ إن كتب لهم كتاباً نص فيه على علي بن أبي طالب، وعلم أنها إن صارت إلى علي تداولها بنو هاشم فلا تخرج عنهم، فلا تحصل له، وهو كان يرجوها بعد أبي بكر، كما وقع، فصدهم عن كتابة الكتاب حتى مات النبي ﷺ، ثم بادر بالبيعة مخالسة؛ كما قال: كانت بيعة أبي بكر فلتة وقى الله شرها^(١)، ثم مات سريعاً فتناولها بعده. فهم يشنعون عليه بذلك، ويتهمون به، ويسبونونه، وشتمونونه لأجله، ولعمري إن هذا شبهة، ولكن لما كانت خلافة عمر على السداد والرشاد، وما فيه صلاح البلاد والعباد، وكانت أيامه غرة في وجه الدهر، ودولته واسطة في عقد نحر دول العصر لم يضرنا ذلك، ولو ثبت تحققه^(٢)."

وفي قول الطوفي: "وأحسب أن عمر عوقب على هذه الكلمة عقوبة دائمة" نظر،

كلامه المعروف الذي يجب قبوله، وكذلك ظن أنه لم يمت حتى تبين أنه قد مات.

(١) هذه المقولة ليست لعمر بن الخطاب رضي الله عنه كما أخرجه البخاري في كتاب الحدود باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت ح (٦٨٣٠)، بل هي كلمة نقلت له فغضب لما سمعها فقام خطيباً وقال: «ثم إنه بلغني أن قائلاً منكم يقول: والله لو قد مات عمر بايعت فلاناً، فلا يغترن امرؤ أن يقول: إنما كانت بيعة أبي بكر فلتة وتمت، ألا وإنها قد كانت كذلك، ولكن الله وقى شرها، وليس منكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر»، قال شيخ الإسلام رحمه الله في منهاج السنة (٤٦٩/٥ - ٤٧٠) مبيناً معنى (فلتة): «أن بيعة أبي بكر بودر إليها؛ من غير تريث، ولا انتظار؛ لكونه كان متعيناً لهذا الأمر، كما قال عمر: ليس فيكم من تقطع إليه الأعناق مثل أبي بكر، وكان ظهور فضيلة أبي بكر على من سواه؛ وتقدير رسول الله ﷺ له على سائر الصحابة أمراً ظاهراً معلوماً، فكانت دلالة النصوص على تعيينه؛ تغني عن مشاوره وانتظار وتريث؛ بخلاف غيره فإنه لا تجوز مبايعته إلا بعد المشاورة والانتظار والتريث»، [وانظر: والتمهيد (١٥٤/٢٢) لابن عبد البر، وفتح الباري (١٢/١٤٧)]، ومعنى (وقى الله شرها) يعنى شر الخلاف فيها، انظر: غاية المرام (٣٨٩) للآمدي.

(٢) الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (٢/٧٣٧-٧٤٠).

لأنّ كلام هذه الفرق الضالة ليس من باب العقوبة - وإن كان الطوفي لا يُقر كلام الرافضة عن الفاروق رضي الله عنه^(١) - فعد هذا من باب العقوبة نوع من تجاوز الأدب مع الفاروق رضي الله عنه، وفضله رضي الله عنه معلوم^(٢).

وأما قول الطوفي إنّ عمر رضي الله عنه "نسب النبي ﷺ إلى التخليط في الكلام"، ففيه نظر، فلا يمكن إثبات هذا من قول عمر رضي الله عنه من خلال الروايات، ففي أكثرها "فقالوا: ما له؟ أهجر؟ استفهموه"^(٣)، فقد جاءت أكثر الروايات بصيغة الجمع، وقد بين العلماء أنّ الهجر هو اختلاط الكلام على وجه غير مفهوم^(٤)، وهو على قسمين: الأول: عدم تبين الكلام لبحّة الصوت، وغلبة اليبس بالحرارة على اللسان، وهذا لا نزاع لأحد في عروضه للأنبياء.

الثاني: الهذيان وجريان الكلام غير المنتظم ولا المقصود على اللسان بسبب المرض والإغماء، وقد وقع في جوازه خلاف. فلعل ما حدث للنبي ﷺ كان من القسم الأول، فلا يكون في كلام الصحابة شيء من نسبة النبي ﷺ إلى اختلاط الكلام^(٥).

٣- عثمان بن عفان:

ذكر الطوفي أنّ كل ما نُقم على عثمان رضي الله عنه "مغمورٌ متلاشٍ في مناقبه التي أثنى بها عليه رسول الله ﷺ... وبعد هذا نقول: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَتِنَا الَّذِينَ

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/ ١٠٠-١٠٢).

(٢) انظر: تعليق الدكتور/ سالم القرني على كلام الطوفي رحمته الله في الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (٢/ ٧٣٩).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الجزية باب إخراج اليهود من جزيرة العرب ح (٣١٦٨)، ومسلم في كتاب الوصية باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه ح (١٦٣٧).

(٤) انظر: النهاية (٥/ ٢٤٥)، ولسان العرب (٥/ ٢٥٤)، وفتح الباري (٨/ ١٣٣).

(٥) انظر: مختصر التحفة الاثني عشرية (٢٥٠)، انظر للتوسع: عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام (٣/ ١٠٠٩-١٠١٠).

سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ﴿ [سورة الحشر ٥٩ / ١٠] الآية" (١).

- تنبيه مهم:

مما يؤخذ على الطوفي رحمه الله نقله لبعض القصص المتعلقة ببعض الصحابة من مصادر غير موثوق بنقلها، ككتب الأدب وغيرها، خاصة وأن فيها ما لا يليق بالصحابة رضي الله عنهم (٢).

(١) مختصر الترمذي (مخطوط) (٢/ ٢١٧/ أ).

(٢) مثال ذلك نقله من كتاب الأغاني في شرح مختصر الروضة (٢/ ١٧٠-١٧٤)، وعن بعض كتب الأدب في شرح مختصر الروضة (٢/ ٧٧٠-٧٧١)، ونقله لبعض مناظرات الصحابة من كتاب المجلس الكافي والأنيس الشافي لأبي الفرج المعافى النهرواني في كتاب علم الجدل في علم الجدل (٢١٣-٢٢١)، ومنها روايات لا تصح كروايات ابن إسحاق (٢٢٥-٢٢٨).

الحفانة

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فمن خلال دراسة منهج الطوفي في تقرير العقيدة استخلصت النتائج التالية:

١- أن من أهم الأسباب التي أدت إلى اتهام الطوفي بالرفض أسلوبه في عرض الخلاف، حيث توسع في عرض شبهات الرافضة في بعض المسائل، ولم يقابلها بتوسع مماثل لأدلة أهل السنة.

مع التأكيد على براءة الطوفي من هذه التهمة، وعلى خطأ أسلوب الطوفي في عرض الخلاف.

٢- تأثر الطوفي بالأشاعرة في بعض المسائل -خاصة في أبواب القدر-، واشتد نكيره عليهم في بعضها الآخر، ولهذا لا يمكن القول بأنه أشعري لأنه خالف الأشاعرة في مسائل هي من أصول مذهبهم كقولهم بالكلام النفسي، وإنكارهم لبعض الصفات كالعلو والنزول.

٣- تأثر الطوفي بشيخه شيخ الإسلام، ونقله عنه، ومدحه له.

٤- وافق الطوفي مذهب السلف الصالح في أكثر أبواب العقيدة إلا في بعض مسائل القدر والإيمان.

٥- تبين لي أنه لا يصح عدُّ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ مِنْ تلامذة الطوفي لأنَّ ابن عبد القوي الذي قرأ عليه شيخ الإسلام هو العلامة شمس الدين محمد بن عبد القوي بن بدران بن سعد الله المقدسي المرداوي الصالحي الحنبلي أبو عبد الله، كما سبق بيانه.

٦- أنه وقع زيادات في إحدى نسخ كتاب «الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية»، وهي النسخة التي رمز لها محقق الكتاب بالرمز (ل)، ففيها زيادات ليست

في نسخ الكتاب الأخرى، وفيها مناقضة لكلام الطوفي في كتبه الأخرى، مما جعل بعض الباحثين يتهم الطوفي بالقول بالكلام النفسي، وإنكار العلو، وغيرها من المسائل التي صرّح الطوفي بإبطالها في كتبه الأخرى، ولا شك في بطلان تلك الزيادات.

٧- أن ما جرى بين الطوفي وشيخه القاضي الحارثي من حادثة كان أولها أن الحارثي تكلم فيمن بلغ رتبة الاجتهاد، فسأله الطوفي: من أي الأقسام هو؟ فسكت، فغضب ولد القاضي وثار على الطوفي، ظناً منه أن في سؤال الطوفي تقيلاً من شأن أبيه، أو سوء أدب معه، ولا يظهر لي أن في سؤاله سوء أدب، أو تقيلاً من شأن شيخه الحارثي.

-اقتراحات وتوصيات:

- ١- جمع ودراسة تعقبات الطوفي رَحِمَهُ اللهُ لِنَفْسِهِ في «شرح مختصر الروضة»، فقد انتقد الطوفي كثيراً من العبارات الواردة في «مختصر الروضة».
- ٢- استخراج شرح الطوفي لبعض المحرر من كتابه «الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية».
- ٣- البحث في موقف الطوفي رَحِمَهُ اللهُ من الفرق، وخاصة المعتزلة.
- ٤- إخراج كتب الطوفي المخطوطة محققةً، وقد سبق بيانها.

﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ ١٠٨
 ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ ٣٢٠
 ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا﴾ ٣٢٣
 ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ ٦٤٠
 ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ ١٧٩،
 ٣٢٨
 ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ﴾ ٤٧٦
 ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ﴾ ٤٨٦
 ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ لَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ ٢٣٧، ٢٤٠
 ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ﴾ ٢٦٦
 ﴿وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ﴾ ٤٦٦
 ﴿وَلَنْ يَسْمُرُوهُ أَبَدًا بِمَا قَدِمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ ٤٩٩
 ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلَّ الَّذِينَ مِنْ بَعْلِهِمْ﴾ ٥٩٥
 ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ﴾ ٥٤٧
 ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ ٦٠٦
 ﴿وَمَا يُعْلِمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا﴾ ٢٠٧
 ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ ٥٧٨، ٥٧٧
 ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ ٢٦٧، ٢٦٢
 ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ ١٨٠
 ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ ٥٣٩
 ٠٠٣
 ﴿أَعَدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ ٤٦٩
 ﴿إِنَّ الَّذِينَ اشْتَرَوْا الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ﴾ ٢٣٤
 ﴿شَيْئًا﴾ ٢٣٤
 ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُعْجِبَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ﴾ ٤٨٤
 ﴿إِنَّ اللَّهَ يُشْرِكُ بِكَلِمَةِ مَنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ﴾ ٢١٧
 ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ﴾ ١٥٤، ١٥٣
 ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ﴾ ٢٤١، ٢٢١
 ﴿إِنَّكَ مِنْ تَدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ﴾ ٤٦٧

٠٠١
 ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ ٤٠٤
 ٠٠٢
 ﴿أَعَدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ ٤٦٩
 ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾ ٢٨٧
 ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ ٤٦٦
 ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبْنَاءَهُمْ﴾ ٦٤٠
 ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ ٦٠٠
 ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ ١٧٥
 ﴿أَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾ ٥٧٨
 ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ ١٨٨
 ﴿حَتَّمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ ٥٣٣
 ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ ٦٣٨
 ﴿سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ ٣٠٥
 ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ ٣٢٨
 ﴿فَيَتَعْلَمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ﴾ ٢٠٥
 ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ ٣٢٤
 ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ ٣٢٣
 ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ﴾ ١٩٢
 ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ ٥٧٧
 ﴿لَا تَأْخُذْهُ سَنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ ٢٣٦
 ﴿لَا يَكُلُفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ ١٥٧
 ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ ٥٢٥
 ﴿مَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ﴾ ٣٧٣
 ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ ٤٦٥
 ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ﴾ ٦٠٤
 ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ ٥٨٢
 ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ﴾ ٢٠٧، ٢٠٢
 ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ ٢٨٣

﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ﴾ ٥٨٥
 ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ ٢٤٧
 ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ﴾ ٢٢٠، ٢١٧
 ﴿أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ ٢٦٥
 ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ﴾ ٥٦٢
 ﴿سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ﴾ ٢٤٠
 ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ﴾ ٢٢٣
 ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا﴾ ٣٤٩
 ﴿وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ ٢٥٠
 ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا﴾ ٢٧٩
 ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ ١٧٦
 ﴿وَيَغْفِرْ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ ٦٢٧
 ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ ٣
 ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ ٣٣٥
 ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ ٣٢٤
 ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ﴾ ٢٧٩

٠٠٥

﴿إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثُ ثَلَاثَةٍ﴾ ١٧٥
 ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ ٥٧
 ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ ٢٥٧
 ﴿تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَقُولُونَ الذِّينَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ٦٤٧
 ﴿فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا﴾ ٥٢٤
 ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ ١٨٥
 ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا﴾ ٢٢٣
 ﴿قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ﴾ ٢٢٤
 ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ ١٤١
 ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثُ ثَلَاثَةٍ﴾ ١٧٦
 ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ ٢١٧

﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَكُمْ﴾ ٥٣٤
 ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ﴾ ٤٠١
 ﴿ذُوقُوا﴾ ٥٠٤
 ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ﴾ ٥٨٧
 ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ ٢٥٩
 ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ١٨١
 ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ ٣٩٨
 ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ ٣٠٩
 ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾ ٦٣٤
 ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَزَاءٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ ٥٨٧
 ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾ ٢٥٩، ٢٥٨
 ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزِنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ ٣٤٢
 ﴿وَلَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ ٢٣٤
 ﴿وَلَا يَكْلَمُهُمْ﴾ ٥٠٤
 ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ ٥٠٤
 ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانِ فَيَذَنِ اللَّهُ﴾ ٥٤٧

﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ ٦٥٢
 ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ ٢٩٦
 ﴿وَمَنْ يَقْلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا﴾ ٢٣٤
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ ٣

٠٠٤

﴿إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ ٤٨٦
 ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا﴾ ٤٨٤
 ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ﴾ ٤٨٦
 ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ ٦٣١، ١٩٤، ١٩٣
 ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ ٦٣٢، ٦٢٣، ٦٢١
 ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ ٢٦٣

﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ
 ١٨٨ فِيَمَا طَعِمُوا﴾
 ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ
 ٢٢٣ الرُّسُلُ﴾
 ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ﴾
 ٣٦٠
 ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ
 ١٤٦ فِيهَا﴾
 ﴿وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ ٢٥٣
 ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ ٥٣٤
 ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ١٨٧
 ﴿وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ﴾ ٢٨٠
 ﴿وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي
 وَرَبَّكُمْ﴾ ٤٨١، ٢٢٢
 ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ
 اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ ٥٧
 ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَاِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ ٦٤٦
 ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى
 فَتْرَةٍ﴾ ٤٠٢
 ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوكَ مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ﴾
 ٤٨٦
 ٥٠٦
 ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ
 الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ ١٧٨
 ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ ٣٧٢، ٣٠٧
 ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ﴾ ٤٤٣
 ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ ٣٦٩
 ﴿بَلْ إِنَّمَا تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ﴾
 ٥٨٦
 ﴿تَوَفَّهٖ رُسُلُنَا﴾ ٤٠٥، ٣٠٤
 ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّهٖ رُسُلُنَا﴾ ٤٠٥
 ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ ٥٣٢
 ﴿ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾
 ٣٧٢
 ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾
 ٤٢١، ١٤٥
 ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾
 ٥٦٧، ٥٣٥
 ﴿فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾
 ٢٢٣
 ﴿فَمَنْ يَرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾
 ٥٣٤
 ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ﴾ ٤٩٧
 ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾
 ٥٢٩
 ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ ٥٨٣
 ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ ٤٩٠،
 ٤٩٨
 ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ﴾ ٤٢٤
 ﴿لَا تُدْرِكُهُ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ ٢٩٢
 ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ ٥٣٦
 ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ
 رَبُّكَ﴾ ٤٢٣
 ﴿وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ﴾ ٣٣٥
 ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ
 عَنْهُمْ﴾ ٦٣٨
 ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُوسُفَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا
 عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ ٣٧٣
 ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ نَرْفَعُ
 دَرَجَاتٍ مَنِ نَشَاءُ﴾ ١٦٠
 ﴿وَرَفَعَ بَعْضُكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيُبْلِغُواكُمُ﴾
 ٥٤٧
 ﴿وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ
 الصَّالِحِينَ﴾ ٣٧٣
 ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا
 لِيَمْكُرُوا فِيهَا﴾ ٣٣٥
 ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ
 اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ ٥٤٧
 ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ
 لَفِسْقٌ﴾ ٢٢٥
 ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ ٥٧٥
 ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِّمَّا عَمِلُوا﴾ ٤٧٥
 ﴿وَمَا يُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ ٣٦٠
 ﴿وَمِنْ آيَاتِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ وَاجْتِنَابَهُمْ
 وَهَدْيَانَهُمْ﴾ ٣٧٣، ٣٧٢
 ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ﴾ ٣٧٣

﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ
 ١٨٨ فِيَمَا طَعِمُوا﴾
 ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ
 ٢٢٣ الرُّسُلُ﴾
 ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ﴾
 ٣٦٠
 ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ
 ١٤٦ فِيهَا﴾
 ﴿وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ ٢٥٣
 ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ ٥٣٤
 ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ١٨٧
 ﴿وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ﴾ ٢٨٠
 ﴿وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي
 وَرَبَّكُمْ﴾ ٤٨١، ٢٢٢
 ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ
 اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ ٥٧
 ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَاِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ ٦٤٦
 ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى
 فَتْرَةٍ﴾ ٤٠٢
 ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوكَ مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ﴾
 ٤٨٦
 ٥٠٦
 ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ
 الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ ١٧٨
 ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ ٣٧٢، ٣٠٧
 ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ﴾ ٤٤٣
 ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ ٣٦٩
 ﴿بَلْ إِنَّمَا تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ﴾
 ٥٨٦
 ﴿تَوَفَّهٖ رُسُلُنَا﴾ ٤٠٥، ٣٠٤
 ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّهٖ رُسُلُنَا﴾ ٤٠٥
 ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ ٥٣٢
 ﴿ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾
 ٣٧٢
 ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾
 ٤٢١، ١٤٥
 ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾
 ٥٦٧، ٥٣٥
 ﴿فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾
 ٢٢٣
 ﴿فَمَنْ يَرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾
 ٥٣٤
 ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ﴾ ٤٩٧
 ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾
 ٥٢٩
 ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ ٥٨٣
 ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ ٤٩٠،
 ٤٩٨
 ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ﴾ ٤٢٤
 ﴿لَا تُدْرِكُهُ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ ٢٩٢
 ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ ٥٣٦
 ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ
 رَبُّكَ﴾ ٤٢٣
 ﴿وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ﴾ ٣٣٥
 ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ
 عَنْهُمْ﴾ ٦٣٨
 ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُوسُفَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا
 عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ ٣٧٣
 ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ نَرْفَعُ
 دَرَجَاتٍ مَنِ نَشَاءُ﴾ ١٦٠
 ﴿وَرَفَعَ بَعْضُكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيُبْلِغُواكُمُ﴾
 ٥٤٧
 ﴿وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ
 الصَّالِحِينَ﴾ ٣٧٣
 ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا
 لِيَمْكُرُوا فِيهَا﴾ ٣٣٥
 ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ
 اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ ٥٤٧
 ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ
 لَفِسْقٌ﴾ ٢٢٥
 ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ ٥٧٥
 ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِّمَّا عَمِلُوا﴾ ٤٧٥
 ﴿وَمَا يُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ ٣٦٠
 ﴿وَمِنْ آيَاتِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ وَاجْتِنَابَهُمْ
 وَهَدْيَانَهُمْ﴾ ٣٧٣، ٣٧٢
 ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ﴾ ٣٧٣

﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾
 ٢٧٤
 ﴿وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾ ٣٠٣
 ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ﴾
 ٣١٧
 ٠٠٧
 ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ﴾ ٢٩٦
 ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ
 مَكْتُوبًا عَلَيْهِمْ﴾ ٣٨٣، ٢٥٣
 ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ ١٤٩، ١٤٨
 ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾
 ٣٠٨
 ﴿أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾
 ١٤٨
 ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ ٣١٢
 ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِّنْ حِجَّةٍ﴾ ١٥٤
 ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾
 ١٥٤
 ﴿تِلْكَ الْقُرَى نَقِصُ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِهَا﴾ ٣٥٩
 ﴿رَبِّ ارْنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ ٤٩٤
 ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٢٩٦
 ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ٤٥٠
 ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾ ٤٥٠
 ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ ٣١٧
 ﴿قَالَ لَنْ تَرَانِي﴾ ٤٩٩
 ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ ٥٥١، ٥٣٨
 ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا
 بَطَّنَ﴾ ٢٢٨
 ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ ٤٢٩
 ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا﴾ ٤٩٢
 ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ
 وَأُشْهِلَهُمْ﴾ ١٤٨
 ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ
 أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ ٥٦٣
 ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ﴾ ٤٤٨
 ﴿وَيَكُونُ لَهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ﴾ ٥٥٠
 ﴿وَتَرَاهُمْ يُنْظَرُونَ﴾ ٥٠٣
 ﴿وَجَاءُوا بِسِحْرِ عَظِيمٍ﴾ ٢٠٢

٠٠٨

﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا﴾
 ٣٠٩
 ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾
 ٢٦٤
 ﴿وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ
 لَكُمْ﴾ ٣١٣
 ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ ٤٠١

٠٠٩

﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ
 وَالْمَسِيحَ﴾ ٢٢٥، ٢٢٤
 ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾ ٢٨٠
 ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ
 كَفَرُوا﴾ ٦٥٧
 ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ﴾ ٢٦٦
 ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ ٦٥٧
 ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾ ٦٥٧
 ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ ٢٩٤
 ﴿فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ ٢٨٨
 ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَرَأَيْنَاهُمْ إِيمَانًا﴾ ٦١٣
 ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾ ٦٥٧
 ﴿قُلْ أَلِلَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ ٦٤٧
 ﴿لَا تَعْتَدُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ ٦٤٧
 ﴿لَا يَرْفُقُونَ فِي مَوْءِنٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً﴾ ٥٠٧
 ﴿لَكِنَّ الرَّسُولَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ جَاهِلُوا بِأَمْوَالِهِمْ
 وَأَنْفُسِهِمْ﴾ ٦٥٠
 ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ ٢٩٧

﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ ٤٢٩
 ﴿قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا﴾

..... ٣٣٩ ، ٣٣٧ ، ٣٢٨

﴿قُلْ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يُمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ
 لَنَرَيْنَا﴾ ٣٥٦

﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَابْتَغَوْا إِلَى
 ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ ١٧٢

﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا﴾ ٥٨٦

﴿وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾ ٥٨

﴿وَقَالُوا أَأِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا إِنْآ لَمَبْعُوثُونَ﴾

..... ٤٢٩

﴿وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ

يُبُوعًا﴾ ٣٥٦

﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ يَحْنُ نَزْفُهِمْ

وَأَيَّاكُمْ﴾ ٥٧٧

﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ ٢٤٦ ، ٢٢٨

﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾ ٣٣٦

﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾

..... ٣٣١

﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ﴾ ٣٦٨

﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ﴾ ٥١٣

﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ ٥٦٢ ،

٥٦٤ ، ٥٦٥

﴿وَيُشِيرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ﴾ ٦٠٠

﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾

..... ٤١٨ ، ٤١٧ ، ٤١٦

١٨

﴿أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِنْ

دُونِي أَوْلِيَاءَ﴾ ١٩٢

﴿الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي﴾ ١٥٤

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ

جَنَّاتُ﴾ ٤٧٦ ، ٣١٩

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ

أَعْمَالُهُمْ﴾ ٤٥٤

﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ

وَاحِدٌ﴾ ٣٥٧

﴿مَّا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِابَائِهِمْ﴾ ٢٣٨

﴿وَإِنَّ السَّاعَةَ لَآتِيَةٌ فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ﴾ ٤٢٢

﴿وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ ٦٣١

١٦

﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ﴾ ٤٢٨

﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ ٣٦١

﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى

شَيْءٍ﴾ ١٩٦

﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ﴾ ٢٣٢

﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ

مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ ٦٣٩

﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ﴾ ٤٢٦

﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ ١٩٥

﴿وَجَادَلْتُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ ١٣٤

﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ

..... ١٩٦

﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ

مِنْ شَيْءٍ﴾ ٥٣٧

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحِي إِلَيْهِمْ﴾

..... ١٥٧

﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ ١٤

﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ﴾ ٢٤٣

﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ﴾ ٢٤٤

﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ ٣٠٩ ، ٣٠٨ ، ٣٠٦

١٧

﴿أَوْ تُسْفِطَ السَّمَاءُ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسْفًا أَوْ

تَأْتِي بِاللَّهِ﴾ ٣٥٦

﴿أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّنْ نَّحِيلٍ وَعَنِيبٍ فَتَنْجَرِ الْأَنْهَارَ

حَالَهَا فَتَجْعِلَهَا﴾ ٣٥٦

﴿أَوْ خَلَقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ﴾ ٤٢٩

﴿أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّنْ زُخْرَفٍ أَوْ تَرْقَى فِي

السَّمَاءِ﴾ ٣٥٦

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾

..... ١٨٣

﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ

قَادِرٌ﴾ ٤٣٢

﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ ١٧٩ ، ٥١٣

﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ ٢٥٤ ، ٢٥٦

﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾

..... ٣٥٦

﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ﴾

٤٣٣، ٤٣٥.....

﴿وَأَلْقَيْتَ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾

٢٧٢.....

﴿وَقَالُوا لَوْلَا يَأْتِينَا بِآيَةٍ مِّن رَّبِّهِ أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةٌ﴾

٣٨٣.....

﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾

٢٤٦.....

﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً﴾

٤٠٧.....

﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾

٥٧٥.....

﴿يُخِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَتَىٰ نَسْعَى﴾

٢٠٢.....

٠٢١

﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ﴾

٤٢٢.....

﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾

٣٦١.....

﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾

١٨٣، ٣٧٢.....

﴿أَوَلَمْ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا﴾

١٧٥.....

﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ﴾

٥٦٨.....

﴿حَصْبُ جَهَنَّمَ﴾

٤٨٤.....

﴿رَحْمَةً مِنَّا عِندَنَا﴾

٥٨٧.....

﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾

٥١٦، ٥٤٩.....

﴿لَا يَسْأَلُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ﴾

٣٠٦.....

﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾

١٦٨، ١٧٠.....

﴿وَأَلَّتِي أَحْصَيْتَ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا﴾

٢٢٠.....

﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا﴾

١٧٥.....

﴿وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيًا أَنْ نَمِيدَ بِهِمْ﴾

١٧٥.....

﴿وَزَكْرًا يَّاذِي نَادَىٰ رَبُّهُ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ﴾

٦٥٩.....

﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾

٣٠٥.....

﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْضَىٰ وَهُمْ مِّنْ حَشِيَّتِهِ﴾

٤٦٥.....

﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْضَىٰ﴾

٤٦٦.....

﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ

وَكَانَ الْإِنْسَانُ..... ٣٣١

﴿وَمَا أَنْسَيْنَاهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾

٢٩٧.....

﴿وَوَضِعَ الْكِتَابَ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ﴾

٤٥٨.....

﴿وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾

٢٣٨.....

٠١٩

﴿أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾

٢٣٨.....

﴿إِنْ كُلُّ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا﴾

٢٣٨.....

﴿أَوْ لَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ﴾

٤٢٩.....

﴿كَذَٰلِكَ السَّمَوَاتُ يَنْصُرُنَّ مَنَّهُ﴾

٢٣٨.....

﴿ثُمَّ نُخَيِّبِ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾

٤٦١.....

﴿رُوحَنَا﴾

٢٥٠.....

﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَّدُنْكَ وَلِيًّا﴾

٦٥٩.....

﴿قَالَ آتَيْتُكَ إِلَّا تَكَلَّمَ النَّاسُ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾

٣٣٨.....

﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ﴾

٤٦٦.....

﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا﴾

٢٣٨.....

﴿لَمْ تَعْبُدُوا مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾

٢٧٢.....

﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ﴾

٢٣٨.....

﴿وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾

٢٢٢.....

﴿وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾

٤٦٢، ٤٦١.....

﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾

٢٣٨.....

﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾

٢٩٨.....

﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾

٢٣٨، ٢٣٩.....

﴿وَنَادَيْنَاهُ مِن جَانِبِ الطُّورِ﴾

٢٩٤.....

﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾

٤٢٩.....

﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِن آلٍ يُعْقَبُونَ﴾

٣٦٨، ٦٥٩.....

٠٢٠

﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا﴾

٤٣٣، ٤٣٥.....

﴿ثُمَّ جَعَلَ عَلَى قَدَرٍ يَا مُوسَى﴾

٥١٧.....

﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾

٢٩٧.....

﴿قَالَ عَلَّمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ﴾

٢٩٨، ٤٣٥.....

﴿قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى﴾

٤٣٥.....

﴿كُلُوا وَارْعَوْا أَنْعَامَكُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ﴾

٤٣٣، ٤٣٥.....

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ﴾

٣٦١

﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾

٥٤٨، ٤٢٧

﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَلَذِكَ نَجْزِيهِ﴾

١٩٣

﴿وَتَبْلُؤُكُمْ بِالشَّيْرِ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ ٥٥٠

﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ ٤٤٨

﴿وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْتَفِقُونَ﴾ ٣٠٩

﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾

١٧٥

﴿يَسْجُدُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ ٣٠٩

٠٢٢

﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْ مَا يَدْعُونَ﴾ ١٩٠

﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَى﴾ ٤٣٥

﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ

مَرَضٌ﴾ ٥٤٧

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ ٣٤٤،

٣٦٥، ٣٤٥

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا

خَلَقْنَاكُمْ﴾ ٤٣٠، ٤٣٥

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاستَمِعُوا لَهُ﴾ ١٩٧

٠٢٣

﴿إِذَا لَنَحَبَ كُلِّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى

بَعْضٍ﴾ ١٧٣

﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا

تُرْجَعُونَ﴾ ٢٣٥، ٤٢٧، ٤٤٨

﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ ٤٠٥، ٤٣٠

﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾ ٤٣٠

﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ﴾ ٤٣٠

﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً﴾ ٤٣٠

﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ ١٤٦

﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ﴾ ٢٣٥، ٥٤٨

﴿مَا آتَاكَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ﴾ ١٦٧

﴿وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ ١٧١

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ ٤٣٠

٠٢٤

﴿يَكَادُ رِيحُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ ٣٩٥

٠٢٥

﴿إِنْ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ﴾

٣٢٩

﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ ١٤٥، ٥١٨، ٥٥٠، ٥٥٢

﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ﴾ ١٩٤

٤٥٦

٠٢٦

﴿أَنْ أَرْسِلَ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ ٣٤٣

﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ٤٣٦

﴿إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ﴾ ١٤٥

﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ بَدَّلْنَاهَا﴾ ٤٣٦

﴿أَوَّلَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ ٥٠٤

﴿فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ فِي الْمَلَائِكَةِ حَاشِرِينَ﴾ ٣٤٣

﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ﴾ ٤٦٦

﴿قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ﴾ ٢٠١

﴿وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى﴾ ٢٩٤

﴿وَإِذَا مَرَضْتُ فَهُوَ يَشفِينِ﴾ ٥٥١

﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ ٤٣٦

٠٢٧

﴿فَنَظَرْتُ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ ٥٠٦

﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ﴾ ٢٦٧

﴿وَمَكْرُوا مَكْرًا وَمَكْرًا مَكْرًا﴾ ٢٩٦

﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾ ٣٦٨، ٦٥٩

﴿وَيَوْمَ يَنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾

٤٤٦، ٤٤٧

٠٢٨

﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ﴾ ٣٣٥

﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ ٤٨٥

﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ ٢٧١

﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا

رَسُولًا﴾ ٥٦٢

٠٢٩

﴿أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا﴾ ٦٠٦

﴿وَكَايْنٍ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا

وَإِيَّاكُمْ﴾ ٥٧٧

﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾

١٣٤

﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخْطُهُ﴾

٣٩٩

- ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ﴾ ٦٠٧
٣٠. ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ١٩٥
- ﴿فَانظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ﴾ ٤٣٦
- ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَلِقَاءِ الْآخِرَةِ فَأُولَٰئِكَ﴾ ٤٣٩
- ﴿وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ ٥٨٧
- ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ٥٨٣
- ﴿وَمِن آيَاتِهِ أَن خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا﴾ ٤٣٩
- ﴿وَمِن آيَاتِهِ مَتَاعُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَإِنْتِعَاؤُكُمْ﴾ ٤٤٠
- ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ ٤٢٨، ٣١٠، ٢٤١، ٢٣٢
- ﴿وَيُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ ٤٣٦
- ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُحْيِي الْأَرْضَ﴾ ٤٣٩
٣١. ﴿أَن اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾ ١٤
- ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ ٤٢٢
- ﴿وَمَن يُسَلِّمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ ١٨٨
٣٢. ﴿قُلْ يَتُوفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ﴾ ٤٠٥، ٣٠٤، ٣٠٠
- ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا ...﴾ ٣٧٢
- ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ ٥٩٥
٣٣. ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا﴾ ٤٨٦
- ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ ٤٨٦
- ﴿وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾ ٢٧٠
- ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ ٦٣٨
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ ٣
- ﴿يُصْلِحْ لَكُم أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ ٣
٣٤. ﴿سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيِّنَا﴾ ٢٢٦
- ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيِّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا﴾ ٣٠٥، ٢٢٦، ١٨٦
- ﴿كُلُوا مِنْ رِّزْقِ رَبِّكُمْ﴾ ٥٧٧
- ﴿وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَن أَذِنَ لَهُ﴾ ٤٦٥، ٤٦٦
- ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ ٢٩٢
- ﴿وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِمْ مِّن سُلْطَانٍ إِلَّا لِنَعْلَمَ﴾ ٢٦٥
- ﴿وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ﴾ ٣٠٩
- ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ﴾ ٣٠٥
٣٥. ﴿الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمَقَامَةِ﴾ ٤٧٥
- ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ ٥٥١، ٢٧٤
- ﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةَ رُسُلًا﴾ ٣٠٧
- ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فُسْقَنَاهُ﴾ ٤٣٦
- ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ﴾ ٢٣٣
٣٦. ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ﴾ ٤٣٨
- ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ٢٨٤
- ﴿أَوَلَمْ يَرِ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ ٤٣٠
- ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ ٤٣٢
- ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ ٤٢٩، ٢٢١
- ٤٣٨، ٤٣٠
- ﴿مَن بَعَثْنَا مِنْ مَّوْقَدِنَا هَٰذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ ٤٣٩
- ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ ٥٣٦
- ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا﴾ ٤٣٦
- ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلُخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ ٤٤١
- ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ﴾ ٤٣٨، ٤٣٠
٣٧. ﴿أَذَلَّكَ حَيْرٌ لَّوْلَا أَمْ شَجَرَةُ الزُّقُومِ﴾ ٤٨٢
- ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ ٢٤٣
- ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهَا فِتْنَةً لِلظَّالِمِينَ﴾ ٤٨٢
- ﴿إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ﴾ ٤٨٢
- ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ ٥٦٨
- ﴿أُولَٰئِكَ لَهُمْ رِزْقٌ مَّعْلُومٌ﴾ ٤٧٦

﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾..... ١٩٤، ٦٣١
 ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾..... ١٤٥
 ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ﴾.....
 ١٩٦.....
 ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾..... ٣٣١...
 ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا
 يَعْلَمُونَ﴾..... ٢٠٨، ٢٠٩
 ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَأَصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ﴾.....
 ٢٣٨، ٢٤٠.....
 ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾..... ١٧٣
 ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ
 لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾..... ٣٣١
 ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ
 فِي الْأَرْضِ﴾..... ٤٤٦، ٤٤٧

٠٤٠

﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾..... ٥٨٦
 ﴿الَّذِينَ كَذَبُوا بِالْكِتَابِ وَمِنَّا أَرْسَلْنَا بِهِ رُسُلَنَا
 فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾..... ١٠٢
 ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ
 رَبِّهِمْ﴾..... ٣٠٢
 ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ أَنْهَى
 يُصْرَفُونَ﴾..... ١٠٢
 ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾..... ٤٠٩
 ﴿فَلَمْ يَكْ يَنْفَعَهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾..... ٥٩٤
 ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾.....
 ٤٣٢.....
 ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾..... ٤٦٦
 ﴿وَقَابِلِ الثُّوبِ﴾..... ٥٨٥
 ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ
 يَسْتَكْبِرُونَ﴾..... ١٨١
 ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا
 عَلَيْكَ﴾..... ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩
 ﴿يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ﴾.....
 ٤٧٠.....

٠٤١

﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾.....
 ٣٩٢.....
 ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ﴾..... ١٥٣..

٣٩١

﴿بَيَضَاءَ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ﴾..... ٤٧٧
 ﴿ثُمَّ إِنَّ لَهُمْ عَلَيْهَا لَشَوْبًا مِنْ حَمِيمٍ﴾..... ٤٨٢
 ﴿ثُمَّ إِنَّ مَرْجِعَهُمْ لِإِلَى الْحَجِيمِ﴾..... ٤٨٢
 ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ﴾..... ٢٤٤
 ﴿طَلَعَهَا كَأَنَّه رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾..... ٤٨٢
 ﴿عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾..... ٤٧٧
 ﴿فَاسْتَفْتَهُمُ الرَّبُّكُ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبُتُونُ﴾..... ٢٤٣
 ﴿فَوَائِهِمْ لَا كِلُونَ مِنْهَا فَمَالِؤُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ﴾..... ٤٨٢
 ﴿فَوَاكِهَ وَهُمْ مُكْرَمُونَ﴾..... ٤٧٧
 ﴿فِي حَتَّاتِ النَّعِيمِ﴾..... ٤٧٧
 ﴿كَأَنَّهُمْ بَيْضٌ مَكْنُونٌ﴾..... ٤٧٧
 ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾..... ٤٧٧
 ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾..... ٥٢٣، ٥٣٢
 ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نِسْبًا﴾..... ٢٤٤
 ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ﴾..... ٤٧٧
 ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكُأْسٍ مِنْ مَعِينٍ﴾..... ٤٧٧

٠٣٨

﴿أَنزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ﴾..... ٣٧٢
 ﴿أَمْ عَنْهُمْ خَزَائِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ الْعَزِيزِ الْوَهَّابِ﴾.....
 ٣٧٢.....
 ﴿إِنْ هَذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ﴾..... ٤٧٧
 ﴿حَتَّاتٍ عَدَنَ مُمْتَحَنَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾..... ٤٧٧
 ﴿جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا فَيَنْسِفُ الْمِهَادُ﴾..... ٤٨٢، ٤٨٧
 ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا﴾..... ٣١٥
 ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بَيْدِي﴾..... ٢٥٧
 ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلَّا
 اخْتِلَافٌ﴾..... ١٤٥
 ﴿مُنْكَتِبِينَ فِيهَا يُدْعَوْنَ فِيهَا بِفَاكِهَةِ كَثِيرَةٍ وَشَرَابٍ﴾.....
 ٤٧٧.....
 ﴿هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ﴾..... ٤٧٧
 ﴿هَذَا فَلْيَذوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾..... ٤٨٢، ٤٨٧
 ﴿هَذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ﴾..... ٤٧٧
 ﴿هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ﴾..... ٤٨٢، ٤٨٧
 ﴿وَأَخْرَجْنَا مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجَ﴾..... ٤٨٢، ٤٨٧
 ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَثَرَابٌ﴾..... ٤٧٧

٠٣٩

﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾..... ٢٥٥، ٥٢٣
 ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا﴾..... ٣٢٦
 ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾..... ٤٠٥، ٤١٩

﴿الْيَوْمَ نَسَاكُمْ﴾ ٥٠٤

﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ﴾ ٤٥١

﴿وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ﴾ ٥٣٣، ٥٢٣

﴿وَتَرَى كُلُّ أُمَّةٍ جَائِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾

..... ٤٥١

﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ

جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ ٥٨٢، ٢٢٠

﴿وَقِيلَ الْيَوْمَ نَسَاكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ﴾ ٢٩٧

٠٤٦

﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ

وَلَمْ يَعْزِلْ﴾ ٤٣٢، ٢٣٥

﴿فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ ١٩٠

﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ﴾ ٣١٧

٠٤٧

﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ﴾ ٤٧٧،

٤٨٢

﴿وَأَسْتَعْفِرُ لَذَنبِكَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ ٣٩٢،

٤١٥

﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ ٦١٣

﴿وَلَتُبْلَوُنَّكُمْ حَتَّى تَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ﴾ ٢٦٦

٠٤٨

﴿أَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ ٦٥٧

﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ

الشَّجَرَةِ﴾ ٦٥١

﴿لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ﴾ ٦١٣

﴿لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ﴾ ٣٦٤

﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ

رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ ٦٥١

٠٤٩

﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا

..... ٦١٨

﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ ٦٢٤

٠٥٠

﴿أَنذَا مَتْنًا وَكُنَّا تَرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾ ٤٢٧،

٤٣٧

﴿إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ﴾ ٣٠٣

﴿أَفَعَبَّبْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ﴾ ٤٢٩

﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا﴾

..... ٤٣٧، ٤٣٣

﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ ٤٨٨

﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِهِ﴾

..... ١٥٣

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا

تَسْجُدُوا﴾ ١٨٨

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْك تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً إِذَا أَنْزَلْنَا

..... ٤٣٧

٠٤٢

﴿أَلَا إِنَّ الَّذِينَ يُمَارُونَ فِي السَّاعَةِ لَفِي ضَلَالٍ

بَعِيدٍ﴾ ٤٠٤

﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ ٣٦١

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ١٨٦،

٢٥٧، ٢٥٢، ٢٣٠، ٢٢٩

﴿وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ﴾

..... ٣٠٣

﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ ٢٩٧

﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ﴾

..... ٥١٨

﴿وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾ ٥٨٦

﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ ٥٨٥

﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ٢٧٢

٠٤٣

﴿أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُمْ﴾ ٢٤٣

﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ﴾

..... ٣٧٣

﴿أَوْ مَنْ يُنشِئُ فِي الْحُلِيِّ﴾ ٢٤٤

﴿سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ﴾

..... ٢٤٠

﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾

..... ٢٤٠، ٢٣٩

﴿وَأَسْأَلُ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا﴾ ٣٦١

﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانَا﴾

..... ٣٠٣

﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾ ٥١١

﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ﴾ ٥٣٧

﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ

الْقُرَيْشِينَ عَظِيمٍ﴾ ٣٧٣

﴿وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ ٤٩٩

٠٤٥

﴿أَقْتَمَارُوهُ عَلَى مَا يَرَى﴾ ٥١٣
 ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ ٣٦٥
 ﴿الَّذِينَ يَحْتَسِبُونَ كِبَاءَ الْإِنِّمِ وَالْفَوَاحِشِ﴾ ٦٢١
 ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثَىٰ﴾ ٢٤٣
 ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ ٣٨٥
 ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾ ٢٤٣
 ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ﴾ ٤٦٩
 ﴿عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ﴾ ٤٧٠
 ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ ١٧٩
 ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ﴾ ٥١٣
 ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ﴾ ٥١٢
 ﴿وَكَمْ مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا﴾ ٤٦٥
 ﴿وَلَقَدْ رَأَىٰ نَزْلَةَ أُخْرَىٰ﴾ ٥١٢، ٤٦٩
 ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ ٣٨٥
 ﴿وَمِنَ الثَّالِثَةِ الْآخِرَىٰ﴾ ٣٦٥

٠٥٤

﴿اَقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾ ٣٨٧
 ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ ٥٣٢، ٥١٨
 ﴿يَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءُ لِّمَن كَانَ كُفْرًا﴾ ٢٧٢
 ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ ٣١٨
 ﴿كُلُّ مَن عَلَيهَا فَانٍ﴾ ٣١٠
 ﴿لَم يَطْمَئِنُّنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ ٣١٨
 ﴿وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ﴾ ٣١٧
 ﴿وَلِمَن خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ﴾ ٣١٨
 ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ ٢٥٧..

٣١٠

٠٥٦

﴿أَنَّا مَتْنًا وَكُنَّا ثُرَابًا وَعِظَامًا أَتِنَا لَمَبْعُوثُونَ﴾ ٤٣١
 ﴿أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾ ٤٣١
 ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ﴾ ٤٣١
 ﴿عَلَىٰ أَن يُبَدِّلَ أَمْثَالَكُمْ وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ٤٣١
 ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ﴾ ٤٠٥، ٣٠٤
 ﴿نَحْنُ قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ﴾ ٤٣١
 ﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ﴾ ٤٠٥، ٣٠٤
 ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ﴾ ٤٣١

﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَّرِيجٍ﴾ ٤٣٧
 ﴿تَبَصَّرَةٌ وَذَكَرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ﴾ ٤٣٧
 ﴿رِزْقًا لِلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ﴾ ٤٣٧
 ﴿قَالَ قَرِينُهُ رَبَّنَا مَا أَطْعَمْتُهُ﴾ ٣٢٠
 ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ﴾ ٤٢٧، ٤٣٧
 ٤٤٢

﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ﴾ ٣٠٣
 ﴿وَأَصْحَابُ الْآيَةِ وَقَوْمٌ تُبِيعُ كُلُّ كَذِبٍ الرُّسُلِ﴾ ٣٦٢
 ﴿وَالْأَرْضُ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ﴾ ٤٣٣
 ٤٣٧

﴿وَالنَّحْلُ بَاسِقَاتٍ لِّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ﴾ ٤٣٧
 ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسَّوَسُ بِهِ نَفْسُهُ﴾ ٢٧٠

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ ٢٣٥
 ﴿وَمَا أَنَا بِظَالَمٍ لِلْعَبِيدِ﴾ ٥٧٤
 ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ ٢٨١
 ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ﴾ ٤٣٧

٠٥١

﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ﴾ ٥٧٧، ٢٧٠
 ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ٧٤، ٦١٩
 ﴿فَمَا وَحَدَّثْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ ٧٤...
 ٦١٩

﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ﴾ ١٥٤، ١٥٣
 ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ ١٥٤، ١٥٣
 ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ ١٨٠

٠٥٢

﴿أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُؤْفِقُونَ﴾ ١٧٤
 ﴿أَمْ خَلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ ١٦٤
 ١٧٤
 ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبُنُونَ﴾ ٢٤٣
 ﴿فَلْيَاكُفَّ بِأَعْيُنِنَا﴾ ٢٧٢
 ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾ ٣٢٩

٠٥٣

﴿وَمَرِّمَ ابْنَةَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ﴾ ٢٢٠

٠٦٧

﴿أَمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ﴾
 ٢٧٦.....
 ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ ٢٦٧،
 ٥٣٤

﴿تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ كُلَّمَا أَلْقَى فِيهَا فَوْجٌ﴾ ٥٦٢
 ﴿قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا﴾ ٥٦٢،

٦٢٨

﴿كُلَّمَا أَلْقَى فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾ ٦٢٨.....
 ﴿وَأَسْرُوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ﴾ ٢٨٨، ٢٨٩
 ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ ٥٦٢

٠٦٩

﴿إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ﴾ ٤٥٨.....
 ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ ٤٤٧.....
 ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ * وَمَا لَا تُبْصِرُونَ﴾ ٣٠٤،

٣١٥

﴿وَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ﴾ ٤٥٨.....
 ﴿وَلَمْ أَذَرِ مَا حِسَابِي﴾ ٤٥٨.....
 ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ﴾ ٣٩٢

٠٧١

﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا﴾
 ٤١٥.....

﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أُعْرِفُوا فَأَذْخَلُوا نَارًا﴾ ٤١٠.....
 ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا﴾ ١٩٢

٠٧٢

﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا * يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ﴾ ٣١٧.....
 ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرُّ أَرِيدُ يَمَنُ فِي الْأَرْضِ﴾ ٥٥١،

٥٥٢

﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ ١٧٩.....
 ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ ٤٨٦،

٠٧٤

﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ ٤٦٥.....
 ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً﴾ ٣١١.....
 ﴿وَيَزَادُ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾ ٦١٣

٠٧٥

﴿أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيِّ يَمْنَى﴾ ٤٣١.....

﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ﴾ ٢٧٠، ٢٨١، ٢٨٢،
 ٤٠٥، ٣٠٤

٠٥٧

﴿آمِنُوا بِاللَّهِ﴾ ٣٢٠.....
 ﴿سَابِقُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ ١٨٢، ٤٧٥
 ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ ٥١٩.....
 ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ ٢٢٨.....
 ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ ٢٧٩، ٢٨٠

٠٥٨

﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ ٢٨٠.....
 ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ ٢٧٩.....
 ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ ٢٧٩،
 ٢٨٠

﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرُكُمْ﴾ ٢٧٢.....
 ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ ٢٨٨، ٢٨٩

٠٥٩

﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾
 ٦٦٣.....
 ﴿لَأَشَدُّ رَهْمَةً فِي صُدُورِهِمْ مِّنَ اللَّهِ﴾ ١٨١...
 ﴿وَمَا نَهَاكُم عَنْهُ فَأَنْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ ١٨٩

٠٦١

﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ ٣٨٤

٠٦٢

﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾
 ٤٠٥.....

٠٦٣

﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ ٥٣٦.....
 ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ ٢٩٠

٠٦٤

﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَّنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾
 ٤٢٦.....

﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ ٥١٨.....

٠٦٦

﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ﴾ ٣٠٦، ٣٠٨، ٣٠٩
 ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ ٦٠.....

﴿فَسَوْفَ يَدْعُو ثُبُورًا﴾ ٤٥٦
 ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَأَى ظَهْرَهُ﴾ ٤٥٦
 ﴿وَيَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ مُسْرُورًا﴾ ٤٥٦

٨٥

﴿إِنَّهُ هُوَ يُبْدِي وَيُعِيدُ﴾ ٤٢٩
 ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾ ٤٣١
 ﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ ٤٣١
 ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ ٤٣١
 ﴿يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾ ٤٣١

٨٨

﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ ١٥٤

٤٩٤

﴿إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ﴾ ٤٥٨
 ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ ٤٥٨
 ﴿سُئِلَ مِنْ عَيْنِ آنِيَةٍ﴾ ٤٨٣
 ﴿تُصَلِّي تَارًا حَامِيَةً﴾ ٤٨٣
 ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ ٤٥٨
 ﴿عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ﴾ ٤٨٢
 ﴿فِي حَتَّةٍ عَالِيَةٍ﴾ ٤٧٧
 ﴿فَيَعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾ ٤٥٨
 ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ﴾ ٤٧٧
 ﴿فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾ ٤٧٧
 ﴿لَا تَسْمَعُ فِيهَا لِاعِيَةً﴾ ٤٧٧
 ﴿لَا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِي مِنْ جُوعٍ﴾ ٤٨٣
 ﴿لَسَعِيهَا رَاضِيَةً﴾ ٤٧٧
 ﴿لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ﴾ ٤٨٣
 ﴿وَأَكْوَابُ مَوْضُوعَةٌ﴾ ٤٧٧
 ﴿وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ﴾ ٤٨٢
 ﴿وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ﴾ ٤٧٧
 ﴿وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾ ٤٧٧
 ﴿وَكُمَارِقٌ مَصْفُوفَةٌ﴾ ٤٧٧

٩

﴿حِزَاءٌ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ ٥٣٤، ٥٢٤

٩٢

﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ ٤٧٣، ٤٧٢
 ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى * لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى *
 الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾ ٦٢٨
 ﴿فَسَيُسْأَلُهُ الْعُسْرَى﴾ ٤٧٣، ٤٧٢

﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ ٥٠٢، ٤٩٩، ٤٩٤
 ﴿لَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ ٤٣١
 ﴿يُحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ ٤٢٨

٤٤٢

﴿يُحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ يَتْرِكَ سُلْدَى﴾ ٤٣١، ٤٢٧
 ﴿بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ ٤٢٨
 ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِلَةَ فِخْلٍ قَسْوَى﴾ ٤٣١
 ﴿فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ ٤٣١
 ﴿وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ ٥٠٢، ٤٩٩، ٤٩٤

٧٦

﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا﴾ ٤٨٢

٧٨

﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا﴾ ٥٨٢
 ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ كَانَ مِيقَاتًا﴾ ٤٣٧
 ﴿لَا يَتَّبِعُنَّ فِيهَا أَحْقَابًا﴾ ٤٨٧، ٤٨٤
 ﴿نُخْرِجَ بِهِ حَبًّا وَنَبَاتًا﴾ ٤٣٧
 ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً نَجَاجًا﴾ ٤٣٧
 ﴿وَجَنَاتٍ أَلْفَافًا﴾ ٥٨٢، ٤٣٧

٧٩

﴿أَيُّدًا كُنَّا عِظَامًا تَحَرَّةً﴾ ٤٣٨
 ﴿أَيُّدًا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَفَرَةِ﴾ ٤٣٨
 ﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾ ٤٣٨، ٤٣٣
 ﴿أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا﴾ ٤٣٨
 ﴿رَفَعَ سَمَكَهَا فَسَوَّاهَا﴾ ٤٣٨
 ﴿قَالُوا تِلْكَ إِذَا كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾ ٤٣٨
 ﴿وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا﴾ ٤٣٨
 ﴿وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ ٤٣٨

٨١

﴿وَمَا تَسْأَلُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾

..... ٥٢٤

٨٢

﴿وَإِنْ عَلَيْكُمْ لِحَافِظِينَ * كِرَامًا كَاتِبِينَ * يَعْلَمُونَ
 مَا تَفْعَلُونَ﴾ ٣٠٣

٨٣

﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ ٤٩٦

٤٩٩

﴿هَلْ تُؤْتِبُ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ٥٣٤، ٥٢٤

٨٤

﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ﴾ ٤٥٦
 ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ ٤٥٦

احتج آدم وموسى ٥٣٩
 إذا استأذن أحدكم ثلاثاً ٦٦١
 إذا خطب أحدكم المرأة ٤٩٤
 إذا دخل أهل الجنة الجنة ٥١١
 إذا رأيتم الذين يتبعون ٦٤٦، ٢٦٠
 إذا زنى العبد خرج منه الإيمان ٦٢٤
 أسألك بكل اسم هو لك ٢٤٧
 أصحابي أمانة لأمتي ٦٥١
 اعرضوا علي رقاكم ٢١٣
 أعوذ بعزة الله وقدرته ١٨٦
 أعيدكما بكلمات الله التامة ٢٨٤، ١٨٦
 أفلا أكون عبداً شكوراً ٣٦٥
 اقتدوا بالذين من بعدي ٦٥٥
 أقول: اللهم باعد بيني ٢٨٦
 أقيموا صفوفكم وتراصوا ٥٠١
 ألا وإن في الجسد مضغة ٢٩٠
 الأرواح جنود مجندة ٤٢٠، ٤١٧
 الأنبياء إخوة لعلات ٣٦٢
 الإيمان بضع وسبعون ٦٠٨، ٦٠٧، ٦٠٠
 الإيمان بضع وستون ٦٠٧
 الحمد لله الذي أحيانا ٤٤٠
 الطهور شطر الإيمان ٤٤٧
 الطيرة من الشرك ١٩٩
 القدرة مجوس هذه الأمة ٦٤١
 اللهم اسقنا ٤٠٠
 اللهم اكفني مجالك ٥٧٨
 اللهم حوالينا ولا علينا ٤٠٠
 أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم ٢٢٥
 أما أهل النار الذين هم أهلها ٦٣١
 آمركم بأربع، وأنهاكم عن أربع ٦٠٩
 إن الروح إذا قبض ٤١٩
 إن الشيطان يجري من ابن آدم ٣٢٠
 إن العبد ليعمل عمل أهل النار ٤٧٣
 أن الله ﷻ يلقي على المؤمن ٤٥٦

﴿فَسَيَسْأَلُهُ لِئَسْأَلِي﴾ ٤٧٣، ٤٧٢
 ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى﴾ ٤٧٢
 ﴿وَصَلَّى بِالْحُسْنَى﴾ ٤٧٣، ٤٧٢
 ﴿وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى﴾ ٤٧٢
 ٠٩٧
 ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ ٥١٧
 ٠٩٨
 ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ﴾ ١٨٨
 ٠٩٩
 ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ ٤٦٧، ٤٥٤
 ٦٣١
 ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ ٤٦٧، ٤٥٤
 ٦٣١
 ﴿يَوْمَئِذٍ يُصْدِرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِيُرَوْا أَعْمَالُهُمْ﴾ ٤٥٤
 ١٠٥
 ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ ٣٩٠
 ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ﴾ ٣٩٠
 ﴿تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ مِنْ سِجِّيلٍ﴾ ٣٩٠
 ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ﴾ ٣٩٠
 ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾ ٣٩٠
 ١٠٨
 ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ ٤٨٣
 ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ ٤٨٣
 ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ ٤٨٣
 ١١٠
 ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾ ٣٦٤
 ١١١
 ﴿سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾ ٥٩٣
 ١١٣
 ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ ٥٥٢، ١٨٦
 ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ ٥٥٢، ٥٥٠
 ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ ٢٠٢
 ١١٤
 ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ ١٨٦
 ﴿مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ * الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ * مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾ ٣٢٠
 ٢
 ٢
 أتدرون أين تذهب هذه الشمس ٤٢٤
 أتدرون ما الإيمان ٦٠٩

- ٤٥٣.....إنَّ الله سيخلص رجلاً من أمتي
 ٦٠٤.....إنَّ الله كتب على ابن آدم
 ٢٧٣.....إن الله لا يخفى عليكم
 ١٨٩.....إن الله لا يقبل إلا
 ٢٣٦.....إن الله لا ينام
 ٤١٠.....إن الميت يعذب ببكاء أهله
 ٣٨٨.....أنَّ النبي ﷺ دعا بإناء من ماء
 ٤١٥.....إن أمتي افتللت نفسها... نعم
 ٦٣٧.....إن بالمدينة أقواما ما سرتم
 ٦٠٠.....أن تؤمن بالله وملائكته
 ٤٧٣.....إنَّ خلق أحدكم يُجمع في بطن أمه
 ٤٠٠.....أنَّ رسول الله ﷺ بعث بكتابه إلى كسرى
 ٣٨٢.....أنا أولى الناس بعيسى
 ٣٦٩.....أنا سيد ولد آدم
 ٦٥٢.....أنا فرطكم على الخوض
 ١٩٨.....إنا قد بايعناك
 ٢٢٨.....أنت الأول فليس قبلك شيء
 ٤٨٣.....أنزلت علي أنفاً سورة
 ٤٩٧.....إنكم سترون ربكم
 ٦٣٦.....إنما الأعمال بالنيات
 ٤٥٤.....إنَّه ليأتي الرجل العظيم
 ٤٢٤.....إنها لن تقوم حتى ترون
 ٥٧٤.....إني حرمت الظلم على نفسي
 ٣٨٨.....إني لأعرف حجراً بمكة
 ٤٨١.....أيا امرأة توفي عنها
 ٤٤٠.....باسمك اللهم أموت
 ٦٢٨.....بايعوني على أن لا تشركوا
 ٤٢٣.....بعثت أنا والساعة
 ٤٨٣.....بينما أنا أسير في الجنة
 ٤٢٥.....تكون الأرض يوم القيامة
 ٦٥٤.....تمرق مارقة في فرقة
 ٢٧٤.....ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم
 ٥٦١.....حديث الأبرص والأقرع والأعمى
 ٤١٧.....خلق الله الأرواح قبل الأجساد
- ٣٠٥.....خلقت الملائكة من نور
 ٦٢٧.....خمس صلوات كتبهن الله
 ٦٥١.....خير الناس قرني
 ٤٧١.....دخلت الجنة فرأيت قصرا
 ٣٨٩.....شاهت الوجوه
 ٤٥٧.....عرضت علي الأمم
 ٣٨٨.....عطش الناس يوم الحديبية والنبي ﷺ
 ٢٩٧.....فاليوم أنساك كما نسيتني
 ٦٣٢.....فتنة الرجل في أهله
 ٣٨٨.....فذهب رسول الله ﷺ يقضي حاجته
 ١٩٨.....فر من المجذوم
 ٣١١.....فرغ لي البيت المعمور
 ٦٥٤.....فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء
 ٤١٠.....فما رأيت رسول الله ﷺ بعدُ صلى صلاة
 ١٦٦، ١٦٥.....فمن أعدى الأول
 ٣٤٤.....قل آمنت بكتابك الذي أنزلت
 ٣٨٩.....كان المسجد مسقوفاً على جذوع من نخل
 ٦٣٧.....كان رجل يسرف على نفسه
 ١٤٩.....كل مولود يولد على الفطرة
 ٤٥٤، ٤٤٨.....كلمتان خفيفتان على اللسان
 ٢٨٠.....لا تحزن إن الله معنا
 ٦٥٢.....لا ترجعوا بعدي كفاراً
 ١٩٤.....لا تشد الرحال إلا
 ٣٨٥، ٣٢٤.....لا تصدقوا أهل الكتاب
 ٣٦٩.....لا تفضلوا بين أنبياء الله
 ٤٢٥، ٤٢٤.....لا تقوم الساعة حتى
 ٧٥.....لا ضرر ولا ضرار
 ١٩٩، ١٩٧.....لا عدوى ولا طيرة
 ٦٥٨، ٣٦٨.....لا نورث ما تركنا
 ٦٢٦.....لا يدخل النار أحد
 ٤٦١.....لا يدخل النار إن شاء الله
 ٦٢٤.....لا يزن الزاني حين يزنني
 ١٨٨.....لا يصلح لبشر أن يسجد لبشر
 ٤٦١.....لا يموت لمسلم ثلاثة

- لا يورد ممرض على مُصح..... ١٩٨
 لأعطين الراية غداً..... ١٨٥
 لبيك وسعديك والخير كله..... ٥٥١
 لعن الله اليهود والنصارى..... ١٩٣
 لك ما نويت يا يزيد..... ٦٣٧
 لما قدم النبي ﷺ المدينة انجفل الناس..... ٣٩٤
 لن يُدخل أحداً عمله الجنة..... ٥٨٧
 لن يرى أحد منكم..... ٤٩١
 لن يلج النار أحد..... ٦٢٦
 ليس منا من تطير..... ٢١٢
 ما أحل الله في كتابه..... ٢٨٦
 ما أصابك لم يكن ليخطئك..... ٥١٨
 ما بين النفختين أربعون..... ٤٤٣
 ما من الأنبياء نبي إلا أعطي..... ٣٣٢
 ما منكم من أحد إلا وقد كتب..... ٤٧٣
 ما منكم من أحد إلا وقد وكل..... ٣٢١
 ما وضع في الميزان شيء..... ٤٥٤، ٤٥٠
 ما ينبغي لعبد أن يقول..... ٣٦٩
 مات اليوم رجل صالح..... ٤٠١
 مفاتيح الغيب خمس..... ٤٢٢
 من احتبس فرساً في سبيل الله..... ٤٤٨
 من أحدث في أمرنا..... ١٨٩
 من استطاع أن ينفع أخاه..... ٢١١
 من استطاع منكم أن ينفع أخاه..... ٢١٥
 من اكتوى أو استرقى..... ٢١٣
 من تقرب إليّ ذراعاً..... ٢٨٣، ٢٨١
 من رأى منكم منكراً..... ٦٠١
 من سأل الله الشهادة بصدق..... ٦٣٧
 من عمل عملاً ليس عليه..... ١٨٩، ١٠٠
 من قال: أنا خير من يونس..... ٣٦٩
 من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل..... ٦٠١
 من مات يشرك..... ١٩٤
 ناد في الناس يأتون..... ٣٨٩
 نعم، ولكن أعاني الله..... ٣٢٠
 نور أنى أراه..... ٥١٣
 هكذا كان إبراهيم يُعوذ..... ٢٨٤
 هل ظلمتكم من أجوركم..... ٥٧٤
 هلم أكتب لكم كتاباً..... ٦٦١
 هي من عمل الشيطان..... ٢١٢
 هي من قدر الله..... ٢١٦
 والذي تدعونه أقرب..... ٢٨٣
 والذي نفسي بيده إنها لتعدل..... ٣٢٦
 والذي نفسي بيده لهما أثقل..... ٤٥٤
 والله ليهنك العلم..... ٣٢٧
 وإن أناساً من أصحابي..... ٦٥٣
 وإن عادوا فعد..... ٦٣٩
 وخيرها الفأل..... ١٩٩
 ولا أحد أحب إليه العذر..... ٥٦٢
 وما يدريك أنها رقية..... ٢١٥
 ويح عمار تقتله الفئة الباغية..... ٤٠١، ٦٥٤
 ويضرب الصراط بين ظهري جهنم..... ٤٦٢
 يا أبا المنذر أتدري أي آية..... ٣٢٧
 يا عبادي إنكم لن تبلغوا..... ٢٣٣
 يا عبادي إنما هي أعمالكم..... ٣٠٣
 يا عبادي إنني حرمت الظلم..... ٣٠٣
 يا عدي اطرح عنك..... ٢٢٥
 يا معاذ أتدري ما حق الله..... ٥٨٨
 يجمع الله تبارك وتعالى الناس..... ٤٦٢
 يحسر عن جبل من ذهب..... ٤٢٥
 يخرج قوم من النار..... ٦٣٠
 ينزل ربنا إلى السماء الدنيا..... ٢٧٧
 يوشك الفرات أن يحسر..... ٤٢٥
- ٣
- أراد النبي ﷺ أن ينهى..... ٢٠٠
 أشهد أن للناس معاداً..... ٤٢٧
 العجز عن درك الإدراك..... ٢٤٥
 إن الرزية كل الرزية ما حال..... ٦٦١
- ٣

٢٠٥..... أن النبي ﷺ سحر	٤٦٤..... الشفاعة
٣٨٧..... انشق القمر على عهد رسول الله	٦٥٠..... الصحابي
٤٥٣..... توزن صحائف الأعمال	٢٢٧..... الصفة
٣٩٣..... خرج أبو طالب إلى الشام	١٥٩..... الطريق الاستثنائي
٦٠..... خير هذه الأمة بعد نبيها	١٥٨..... الطريق الحملي
٣٩٢..... ذهبت بي خالتي إلى النبي ﷺ	١٩٩..... الطيرة
٥١٢..... رآه بفؤاده مرتين	٥٧٣..... الظلم
٥١٢..... رآه بقلبه	١٩٧..... العدوى
٣٩٢..... رأيت النبي ﷺ وأكلت معه	٥٥٤..... القبح
٢١٥..... رخص النبي ﷺ في الرقية	٥١٧..... القدر
٤٤٠..... عجبت لمن ينكر البعث	القياس الاقتراني..... انظر:: الطريق الحملي
٥٨٨..... عسى من الله واجب	القياس الشرطي..... انظر:: الطريق الاستثنائي
٦٤١..... فأخبرهم أنني بريء منهم	الكبيرة..... ٦٢١
٣٦٨..... كان أول ما بدئ به رسول الله	الكهل..... ٢٩
٣٩٦..... كلا والله لا يخزيك الله أبداً	المعجزة..... ٣٥٧
٦٥٤..... كنا نخير بين الناس	الملائكة..... ٣٠٠
٢٠٠..... مات رسول الله ﷺ بين سحري	النبي ٣٤١
١٩٤..... من مات لا يشرك بالله	النسخ..... ٣٧٥
١٨٣..... نعم العبد صهيب	النيف..... ٣٠
٤٨٣..... هو الخير الذي أعطاه الله إياه	صفات ذاتية..... ٢٤٩
٥١٣..... هي رؤيا عين أريها	صفات فعلية..... ٢٤٩
٣٣٤..... ويحكم أين كان يذهب بعقولكم	علث..... ٣٤٨
٢٧٧..... يفعل الله ما يشاء	قياس الشمول..... انظر:: الطريق الحملي

٥

٤

٥

٤

٢١٠..... ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي	٢٢٧..... الاسم
٤١٢..... ابن الراوندي، أحمد بن يحيى	١٦٥..... التسلسل
٣١٦..... ابن النفيس، علي بن أبي حزم	١٥٦..... التقليد
٣٠..... ابن جماعة، عبد العزيز بن محمد الكتاني	الجن ٣١٢
٨٧، ٩٥	الحسن..... ٥٥٤
٨٢، ٣٢..... ابن جني، أبو الفتح عثمان	الدور..... ١٦٥
٣٠، ٢٩..... ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني	الرسول..... ٣٤٣
٣١، ٣٦، ٤٩، ٧١، ١٥١، ٢٠٧، ٢٠٩	الرقى..... ٢١٣
٢١١، ٢١٤، ٣٠١، ٤٤٩، ٤٨٦	السحر..... ٢٠٠
١٣، ٣٧٩، ٤١٣..... ابن حزم، علي بن أحمد الظاهري	
٦٤٧	
٨٧، ٥١، ٢٩..... ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد	
٣٠٢، ٩٣، ٩١	
١٥١..... ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله النمري	
٢٨٠، ٢٤٦، ٢١٤	

غيلان الدمشقي..... ٥٢٢، ٥٢٠
 معبد بن عبد الله الجهني..... ٥٢١، ٥٢٠
 نفطويه، ابراهيم بن محمد الأزدي..... ٣٩٥
 هشام بن عمرو الفوطي..... ٢٦٥، ٢٦٣
 واصل بن عطاء..... ٤١٢
 يحيى بن يعمر..... ٥٢١
 يوسف بن عبد الله الشَّحَام..... ٤١٣
 يونس بن عبيد..... ٥٢١

٦

الأشاعرة.. ٦٦، ٦٧، ٦٨، ١٣١، ١٦١، ١٦٢،
 ١٧٢، ٢٠١، ٢١٦، ٢٤٩، ٢٦٦، ٢٧٥،
 ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٤، ٢٩٥،
 ٣٣٦، ٤٩٢، ٤٩٣، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩،
 ٥٣٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٥٦، ٥٥٩،
 ٥٦١، ٥٧١، ٥٨٠، ٥٨٤، ٥٩٦، ٦٦٦
 البراهمة..... ٣٥٢، ٣٥٣، ٥٥٩
 الجهمية..... ٢٥١، ٢٥٥، ٣١٦، ٣٢٧، ٥١٠،
 ٥٤٤، ٦٠١، ٦٠٨، ٦٤٠
 الخوارج..... ٣٦٣، ٤١١، ٤١٣، ٦٢٥، ٦٤٢
 الرافضة..... ٤، ٤٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٥،
 ٦٦، ١٣١، ٦٥٢، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٢،
 ٦٦٦، ٦٦٣
 الزنادقة.. ٩٨، ٣٠٤، ٣٣٣، ٤٧٨، ٤٨٠، ٤٨١
 الصوفية..... ١٨١، ٢٧٩، ٢٨٦، ٣٥٥
 الفضلية..... ٣٦٣
 الفلاسفة ٩٨، ١٠٢، ١٥٩، ١٦٤، ١٧٤، ١٧٨،
 ٢٢٨، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١،
 ٣٠١، ٣١٠، ٣١٤، ٣١٦، ٣١٧، ٤١٩،
 ٤٢٦، ٤٤١، ٤٤٤، ٤٧٥، ٤٨١، ٤٨٢،
 ٤٩٣، ٥٥٦
 الكرامية..... ٤٩٢، ٤٩٤، ٥٥٩
 المجسمة..... ٢٥٨، ٤٩٢، ٤٩٤
 المرجئة..... ٦٠١، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦١٢، ٦٢٥،
 ٦٢٨
 المشبهة..... ٢٥٨، ٢٧٢، ٤٧٢
 المعتزلة ٥، ٥٦، ٦٧، ١١٨، ١٣١، ١٣٦، ١٣٧،
 ١٦١، ١٦٢، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٨،
 ٢٤٩، ٢٦٣، ٢٦٨، ٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٢،
 ٢٩٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦،
 ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٧١، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣،
 ٤٤٧، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨،
 ٤٧٠، ٤٧٢، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٨، ٥٠٢،
 ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٩، ٥١٠، ٥٢٤، ٥٣٠،
 ٥٣٣، ٥٣٥، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣،
 ٥٤٤، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥٤، ٥٥٦، ٥٥٧،
 ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٤، ٥٦٩

٦

ابن عقيل، علي بن عقيل أبو الوفاء..... ٥٦
 ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري..... ٢٦٥
 ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي..... ١٥٠،
 ١٩٢، ٢٠٨، ٢٢٥، ٣١٠، ٣١٨، ٣٣٢،
 ٣٣٩، ٣٧٠
 أبو يعلى، محمد بن الحسين ١٠٤، ٢٠٣، ٢٤٥،
 ٥١٦، ٥٤٩
 الأخطل، غياث بن غوث التغلبي..... ٢٨٩
 الأسود العنسي..... ٣٣٣
 الأوزاعي، عبد الرحمن بن عمرو ١٥١، ٢٤٦،
 ٢٧٧، ٥٢٠، ٥٢٨
 الباقلاني، محمد بن الطيب..... ٢٠٣، ٣٣٦
 التبريزي، المظفر بن أبي محمد..... ٨٠
 الجبائي، محمد بن عبد الوهاب..... ٥٨٢، ٥٨٤
 الجعد بن درهم..... ١٨٤
 الجهم بن صفوان..... ١٨٤، ٤٨٥، ٥٢٨، ٥٤٦،
 ٥٧٤
 الحريري، القاسم بن علي..... ٨٢
 الخرقى، عمر بن الحسين..... ٣٢، ٨٠، ٨١
 الدارمي، عثمان بن سعيد..... ١٦٣، ٢٧٣
 الذهبي، محمد بن أحمد..... ٢٩، ٣١، ٤٣، ٥٢،
 ٥٦، ٨١، ٩٥، ٢٥٤
 الرازي، فخر الدين محمد بن عمر.. ٦١، ٢٠٧،
 ٢٢٦، ٣٣٩، ٣٧٨، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٦٧
 الزجاج، ابراهيم بن السري..... ٤٤٩
 السفاريني، محمد بن أحمد بن سالم... ١٣، ٨٧،
 ١٥٦، ١٥٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣٩٥
 الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار ٢٠٨،
 ٢٠٩، ٢٥٧، ٢٩٣
 الطحاوي..... ١٩٨، ٣٧٠
 القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني..... ٣١٦،
 ٤١١، ٤١٢، ٤٥٠، ٦١٦
 القاضي عياض بن موسى اليحصبي..... ٢٠٥،
 ٣٠٧
 المرآغي، عبد الله بن مصطفى..... ٢٩
 المستنصر بالله العباسي..... ١٨
 المظفر قطز سيف الدين..... ١٦
 المعري، أحمد بن عبد الله..... ٣٣٣
 النظَّام، ابراهيم بن سيار الضبي ٣٣٦، ٥٣٠،
 ٥٧٥
 حماد بن سلمة البصري..... ١٥٠
 خالد بن عبد الله القسري..... ١٨٤
 خليل بن أبيك الصفدي ٣٠، ٣١، ٤٩، ٥٤، ٨٣،
 ١٣٣
 سحنون، عبد السلام بن حبيب التتوخي.... ١٥١
 سعيد بن المسيب..... ٢١١، ٤٠٠
 سليمان بن عبد الله التميمي..... ٢١٢
 سوسن..... ٥٢٠، ٥٢١
 صبيغ بن عسل..... ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦
 ضرار بن عمرو الغطفاني.. ٤١١، ٤١٢، ٤١٣

٧	٥٨٠، ٥٧٧، ٥٧٦، ٥٧٢، ٥٧١، ٥٧٠،
٧	٥٩٦، ٥٨٦، ٥٨٥، ٥٨٤، ٥٨٢، ٥٨١
	٦٦٧، ٦٣٠، ٦٢٩، ٦١٧، ٦١٦
٩٥، ٣٤، ٣٠، ٢٩..... الخليل	٤٧٢، ٢٥٨، ١٧٥، ١٧٤..... المعطلة
٣٤٨..... العلث	النصارى.. ٤، ٨، ٢٠، ٥٧، ٩٦، ١١٥، ١٢٥،
١٦..... بعلبك	١٢٦، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٩،
٤١٦..... جيلان	١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧،
حلب ١٦	١٩٣، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢١،
حماة ١٦	٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٢،
٣٤..... نمياط	٢٤٣، ٢٤٧، ٣١٠، ٣١٦، ٣٢٣، ٣٣٣،
٣١، ٣٠..... صرصر	٣٥٧، ٣٨٠، ٣٨٤، ٣٩٠، ٤٠٢، ٤١٦،
١٧..... صور	٤٤١، ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٨١، ٤٨٢، ٥٢٣،
١٨..... صيدا	٦٤٠.
٣١، ٣٠..... طوفى	اليهود..... ٢٠، ٥٧، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٠، ١٩٣،
عكا ١٧	٢٢٤، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٤، ٣٠٥، ٣١٠،
غزة ١٧	٣١٦، ٣٢٣، ٣٣٣، ٣٥٧، ٣٧٥، ٣٧٩،
١٣٣، ٧٦، ٤٦، ٤٥، ٣٤..... قوص	٣٨٠، ٣٨٢، ٣٨٤، ٤١٨، ٤٢٥، ٥٢٢،
	٦٤٠.